موسوعة المسائل العقدية

تأليف

محمد بن نصر أبي جبل

دار اللؤلؤة

الجزء الثامن

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(باب ذكر مباحث الإيمان بالرسل)

مسائل في الباب

مسألة: تعريف النبي والرسول.

النبي في لغة العرب مشتق من النبأ وهو الخبر، قال تعالى: {عَمَّ يَتَسَاءلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيم} [النبأ: ١ – ٢].

وإنّما سمّي النبي نبيًّا؛ لأنه مُخْبرٌ مُخْبَر، فهو مُخْبَر، أي: أنَّ الله أخبره، وأوحى إليه {قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} [التحريم: ٣]، وهو مُخْبرٌ عن الله تعالى أمره ووحيه {نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} [الحجر: ٤٩] {وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ} [الحجر: ٥١].

وقيل: النبوة مشتقة من النَّبْوَة، وهي ما ارتفع من الأرض، وتطلق العرب لفظ النبي على علم من أعلام الأرض التي يهتدى بها، والمناسبة بين لفظ النبي والمعنى اللغوي، أنَّ النبي ذو رفعة وقدر عظيم في الدنيا والآخرة، فالأنبياء هم أشرف الخلق، وهم الأعلام التي يهتدي بها الناس فتصلح دنياهم وأخراهم.

والإرسال في اللغة التوجيه، فإذا بعثت شخصًا في مهمة فهو رسولك، قال تعالى حاكيًا قول ملكة سبأ: {وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} [النمل: ٣٥]، وقد يريدون بالرسول ذلك الشخص الذي يتابع أخبار الذي بعثه، أخذًا من قول العرب: (جاءت الإبلُ رَسَلًا) أي: متتابعة.

وعلى ذلك فالرُّسل إنّما سمّوا بذلك لأنَّهم وُجّهوا من قبل الله تعالى: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا} [المؤمنون: ٤٤]، وهم مبعوثون برسالة معينة مُكلَّفون بحملها وتبليغها

ومتابعتها.

الفرق بين الرسول والنبي.

لا يصحُّ قول من ذهب إلى أنه لا فرق بين الرسول والنبي، ويدلُّ على بطلان هذا القول ما ورد في عدة الأنبياء والرسل، فقد ذكر الرسول ﷺ أنَّ عدة الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألف نبي، وعدَّة الرسل ثلاثمائة وبضعة عشر رسولًا، ويدلّ على الفرق أيضًا ما ورد في كتاب الله من عطف النبي على الرسول {وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيّ إِلاّ إِذَا تَمَنّىَ أَلْقَى الشّيْطَانُ فِيَ أُمْنِيّتِهِ} [الحج: ٥٢]، ووصف بعض رسله بالنبوة والرسالة مما يدُل على أن الرسالة أمر زائد على النبوة، كقوله في حقِّ موسى عليه السلام: {وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىَ إِنّهُ كَانَ مُخْلِصًا وَكَانَ رَسُولاً نّبِيًّا} [مريم: ٥١].

والشائع عند العلماء أنَّ النبي أعم من الرسول، فالرسول هو من أُوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه، والنبي من أوحي إليه ولم يؤمر بالبلاغ، وعلى ذلك فكلُّ رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا.

وهذا الذي ذكروه هنا بعيد لأمور:

الأول: أن الله نصَّ على أنه أرسل الأنبياء كما أرسل الرسل في قوله: {وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رّسُولٍ وَلاَ نَبِيّ...} [الحج: ٥٢]، فإذا كان الفارق بينهما هو الأمر بالبلاغ فالإرسال يقتضي من النبي البلاغ.

الثاني: أنَّ ترك البلاغ كتمان لوحي الله تعالى، والله لا ينزل وحيه ليكتم ويدفن في صدر واحد من الناس، ثمَّ يموت هذا العلم بموته.

الثالث: قول الرسول ﷺ فيما يرويه عنه ابن عباس: (عرضت عليَّ الأمم، فجعل يمرُّ النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه

أحد)[1].

فدلّ هذا على أنَّ الأنبياء مأمورون بالبلاغ، وأنَّهم يتفاوتون في مدى الاستجابة لهم. فقيل (الرسولَ مَنْ أُوحي إليه بشرع جديد، والنبي هو المبعوث لتقرير شرع من قبله)[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٢) واللفظ له، ومسلم (٢٢٠).

(٢) تفسير الآلوسي (٧/ ١٥٧).

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في شرح الطحاوية: وهذا يدل على أنَّ الفرق قائم ما بين النبي وما بين الرسول، وأنّ النبي إرساله خاص وأنَّ الرسول إرساله مطلق، فلهذا نقول دلّت آية سورة الحج {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ} على أنّ كلا من النبي والرسول يقع عليه إرسال.

فما الفرق بينهما من جهة التعريف؟

الجواب: أنَّ العلماء اختلفوا على أقوال كثيرة في تعريف هذا وهذا، ولكن الاختصار في ذلك مطلوب: وهو أنَّ تعريف النبي -وهي مسألة اجتهادية-:

النبي هو من أَوْحَى الله إليه بشرعٍ لنفسه أو أَمرَه بالتبليغ إلى قوم موافقين؛ يعني موافقين له في التوحيد.

والرسول: هو من أَوْحى الله إليه بشرع وأُمِرَ بتبليغه إلى قوم مخالفين.

وتلحظ أنَّ هذا التعريف للنبي وللرسول أنه لا مَدْخَلَ لإيتاء الكتاب في وصف النبوة والرسالة، فقد يُعطى النبي كتابًا وقد يعطى الرسول كتابًا، وقد يكون الرسول ليس له كتاب وإنما له صحف {صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى} [الأعلى:١٩]، وقد يكون له كتاب.

فإذًا من جَعَلَ الفيصل أو الفرق بين النبي والرسول هو إيتاء الكتاب، وحي جاءه بكتاب مُنَزَّلْ من عند الله ﷻ، فهذا ليس بجيد، بل يقال كما ذكرت لك في التعريف أنَّ المدار على:

-النبي مُوحَى إليه، والرسول موحى إليه.

-النبي يوحى إليه بشرع أو بفصلٍ في قضية؛ شرع يشمل أشياء كثيرة، -وكذلك الرسول يوحى إليه بشرع.

=

وقد كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبيٌّ خلفه نبيٌّ كما ثبت في الحديث، وأنبياء بني إسرائيل كلّهم مبعوثون بشريعة موسى: التوراة وكانوا مأمورين بإبلاغ قومهم وحي الله إليهم ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِيَ إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ أن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ

=

-النبي يُوحى إليه لإبلاغه إلى قوم موافقين أو ليعمل به في خاصة نفسه كما جاء في الحديث (ويأتي النبي وليس معه أحد)، الرسول يُبعث إلى قوم مخالفين له.

ولهذا جاء في الحديث أن (العلماء ورثة الأنبياء) ولم يجعلهم ورثة الرسل، وإنما قال (وإن العلماء ورثة الأنبياء)، وذلك لأنّ العالم في قومه يقوم مقام النبي في إيضاح الشريعة التي معه، فيكون إذًا في إيضاح شريعته، في إيضاح الشريعة يكون ثَمَّ شَبَه ما بين العالم والنبي، ولكن النبي يُوحى إليه فتكون أحكامه صوابًا؛ لأنها من عند الله ﷻ، والعالم يوضِحُ الشريعة ويعرض لحُكْمِهِ الغلط.

يتعلق بهذه المسألة بحث أنَّ الرسول قد يكون متابعًا لشريعة مَنْ قَبْلَهْ، كما أنَّ النبي يكون متابعًا لشريعة مَنْ قَبْلَهْ. فإذًا الفرق ما بين النبي والرسول في إتباع الشريعة -شريعة مَنْ قَبْلُ- أَنَّ النبي يكون متابعا لشريعة مَنْ قَبْلَهْ، والرسول قد يكون متابعًا -كيوسف عليه السلام جاء قومه بما بعث به إبراهيم عليه السلام ويعقوب-، وقد يكون يُبْعَثُ بشريعة جديدة. وهذا الكلام؛ هذه الاحترازات لأجل أنَّ ثمة طائفة من أهل العلم جعلت كل مُحْتَرَزٍ من هذه الأشياء فرقا ما بين النبي والرسول.

فإذًا كما ذكرت لكم:

- الكتاب قد يُعطاهُ النبي وقد يُعطاهُ الرسول.

- بَعْثُهُ لقوم موافقين أو مخالفين هذا مدار فرق ما بين النبي والرسول.

- الرسول قد يبعث بشريعة مَنْ قَبْلَهْ بالتوحيد بالديانة التي جاء بها الرسول لمن قبله، لكن يُرْسل إلى قوم مخالفين، وإذا كانوا مخالفين فلا بد أن يكون منهم مَنْ يُصَدِّقُهُ ويكون منهم من يُكَذِّبُه؛ لأنه ما من رسول إلا وقد كُذِّب، كما جاء في ذلك الآيات الكثيرة. وانظر كتاب النبوات لشيخ الإسلام (ص٢٥٥).

تُقَاتِلُواْ...} [البقرة: ٢٤٦] فالنبي كما يظهر من الآية يُوحَى إليه شيء يوجب على قومه أمرًا، وهذا لا يكون إلا مع وجوب التبليغ. واعتبر في هذا بحال داود وسليمان وزكريا ويحي فهؤلاء جميعًا أنبياء، وقد كانوا يقومون بسياسة بني إسرائيل، والحكم بينهم وإبلاغهم الحق، والله أعلم بالصواب.

مسألة: معنى الإيمان بالرسل.

الإيمان بالرسل أصل من أصول الإيمان، قال تعالى: {قُلْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} [ال عمران: ٨٤].

ومن لم يؤمن بالرسل ضل ضلالًا بعيدًا، وخسر خسرانًا مبينًا وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالا بَعِيدًا} [النساء: ١٣٦].

وأهل السنة والجماعة: يؤمنون ويعتقدون اعتقادًا جازمًا بأن الله سبحانه أرسل إلى عباده رسلًا مبشرين ومنذرين، ودعاة إلى دين الحق، لهداية البشر، وإخراجهم من الظلمات إلى النور. فكانت دعوتهم إنقاذًا للأمم من الشرك والوثنية، وتطهيرًا للمجتمعات من التحلل والفساد، وأنهم بلغوا الرسالة، وأدوا الأمانة، ونصحوا الأمة، وجاهدوا في الله حق جهاده، وقد جاؤوا بمعجزات باهرات تدل على صدقهم، ومن كفر بواحد منهم؛ فقد كفر بالله تعالى: وبجميع الرسل عليهم السلام، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُوْلَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا} [النساء: ١٥٠]. وقد بين الله الحكمة من

بعثة الرسل الكرام، فقال تعالى: {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لئلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا} [النساء:١٦٥]. ولقد أرسل الله رسلًا وأنبياء كثيرين منهم من ذكره لنا في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ ومنهم من لم يخبرنا عنهم، قال تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ [غافر:٧٨]. وقال: وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اُعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ} [النحل:٣٦]. والمذكور من أسمائهم في القرآن الكريم خمسة وعشرون رسولًا ونبيًا، وهم: أبو البشر آدم، إدريس، نوح، هود، صالح، إبراهيم، لوط، إسماعيل، إسحاق، يعقوب، يوسف، شعيب، أيوب، ذو الكفل، موسى، هارون، داود، سليمان، إلياس، اليسع، يونس، زكريا، يحيى، عيسى، ومحمد خاتم الأنبياء والرسل؛ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وأفضل أولي العزم نبي الإسلام، وخاتم الأنبياء والمرسلين ورسول رب العالمين؛ محمد بن عبدالله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال الله تبارك وتعالى: وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} [الأحزاب:٤٠]. وأهل السنة والجماعة: يؤمنون بهم جميعًا من سمى الله منهم ومن لم يسم، من أولهم آدم عليه السلام... إلى آخرهم وخاتمهم وأفضلهم نبينا محمد بن عبدالله؛ صلى الله عليهم أجمعين. والإيمان بالرسل إيمان مجمل، والإيمان بنبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم إيمان مفصل يقتضي ذلك منهم اتباعه فيما جاء به على وجه التفصيل.

والذين يزعمون أنَّهم مؤمنون بالله ولكنّهم يكفرون بالرسل والكتب هؤلاء لا يقدرون الله حقَّ قدره، وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: ٩١]. فالذين يقدرون الله حقَّ قدره، ويعلمون صفاته التي اتصف بها من العلم والحكمة والرحمة لا بدَّ أن يوقنوا بأنَّه أرسل الرسل وأنزل الكتب، لأن هذا

مقتضى صفاته، فهو لم يخلق الخلق عبثًا، أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً} [القيامة: ٣٦].

ومن كفر بالرسل وهو يزعم أنَّه يؤمن بالله فهو عند الله كافر لا ينفعه إيمانه، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا} [النساء: ١٥٠ - ١٥١].

فقد نصَّت الآية على كفر من زعم الإيمان بالله وكفر بالرسل وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ، يقول القرطبي في هذه الآية: (نصّ سبحانه على أنَّ التفريق بين الله ورسله كفر، وإنَّما كان كفرًا لأنَّ الله فرض على الناس أن يعبدوه بما شرعه على ألسنة الرسل، فإذا جحدوا الرسل ردّوا عليهم شرائعهم، ولم يقبلوها منهم، فكانوا ممتنعين من التزام العبودية التي أُمروا بالتزامها، فكان كجحد الصانع سبحانه، وجحد الصانع كفر لما فيه من ترك التزام الطاعة والعبودية، وكذلك التفريق بين الله ورسله).

مسألة: ما يجب علينا نحو الرسل

يجب على الأمة تجاه الرسل حقوق عظيمة بحسب ما أنزلهم الله من المنازل الرفيعة في الدين، وما رفعهم الله إليه من الدرجات السامية الجليلة عنده، وما شرفهم به من المهمات النبيلة، وما اصطفاهم به من تبليغ وحيه وشرعه لعامة خلقه. ومن هذه الحقوق:

١ - تصديقهم جميعًا فيما جاءوا به، وأنهم مرسلون من ربهم، مبلغون عن الله ما أمرهم الله بتبليغه لمن أرسلوا إليهم وعدم التفريق بينهم في ذلك. قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ} [النساء: ٦٤]. وقال تعالى: {وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}

[المائدة: ٩٢]. وقال ﷻ: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا} [النساء: ١٥٠، ١٥١]. فيجب تصديق الرسل فيما جاءوا به من الرسالات وهذا مقتضى الإيمان بهم.

ومما يجب معرفته أنه لا يجوز لأحد من الثقلين متابعة أحدٍ من الرسل السابقين بعد مبعث محمد ﷺ المبعوث للناس كافة، إذْ أن شريعته جاءت ناسخة لجميع شرائع الأنبياء قبله، فلا دين إلا ما بعثه الله به ولا متابعة إلا لهذا النبي الكريم. قال تعالى: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [ال عمران: ٨٥]. وقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ [سبأ: ٢٨]. وقال تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا..} [الأعراف: ١٥٨].

٢- موالاتهم جميعًا ومحبتهم والحذر من بغضهم وعداوتهم.

قال تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة: ٥٦]. وقال تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [التوبة: ٧١]. فتضمنت الآية وصف المؤمنين بموالاة بعضهم لبعض فدخل في ذلك رسل الله الذين هم أكمل المؤمنين إيمانًا، وعليه فإن موالاتهم ومحبتهم في قلوب المؤمنين هي أعظم من موالاة غيرهم من الخلق لعلو مكانتهم في الدين ورفعة درجاتهم في الإيمان. ولذا حذر الله من معاداة رسله وعطفها في الذكر على معاداة الله وملائكته، وقرن بينهما في العقوبة والجزاء. فقال عز من قائل: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ} [البقرة: ٩٨].

يجب على الأمة تجاه الرسل حقوق عظيمة بحسب ما أنزلهم الله من المنازل

الرفيعة في الدين، وما رفعهم الله إليه من الدرجات السامية الجليلة عنده، وما شرفهم به من المهمات النبيلة، وما اصطفاهم به من تبليغ وحيه وشرعه لعامة خلقه. ومن هذه الحقوق:

١- تصديقهم جميعًا فيما جاءوا به، وأنهم مرسلون من ربهم، مبلغون عن الله ما أمرهم الله بتبليغه لمن أرسلوا إليهم وعدم التفريق بينهم في ذلك. قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ} [النساء: ٦٤]. وقال تعالى: {وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ} [المائدة: ٩٢]. وقال ﷻ: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا} [النساء: ١٥٠، ١٥١]. فيجب تصديق الرسل فيما جاءوا به من الرسالات وهذا مقتضى الإيمان بهم.

ومما يجب معرفته أنه لا يجوز لأحد من الثقلين متابعة أحدٍ من الرسل السابقين بعد مبعث محمد ﷺ المبعوث للناس كافة، إذْ أن شريعته جاءت ناسخة لجميع شرائع الأنبياء قبله، فلا دين إلا ما بعثه الله به ولا متابعة إلا لهذا النبي الكريم. قال تعالى: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [ال عمران: ٨٥]. وقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [سبأ: ٢٨]. وقال تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا..} [الأعراف: ١٥٨].

٢- موالاتهم جميعًا ومحبتهم والحذر من بغضهم وعداوتهم.

قال تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة: ٥٦]. وقال تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [التوبة:

٧١]. فتضمنت الآية وصف المؤمنين بموالاة بعضهم لبعض فدخل في ذلك رسل الله الذين هم أكمل المؤمنين إيمانًا، وعليه فإن موالاتهم ومحبتهم في قلوب المؤمنين هي أعظم من موالاة غيرهم من الخلق لعلو مكانتهم في الدين ورفعة درجاتهم في الإيمان. ولذا حذر الله من معاداة رسله وعطفها في الذكر على معاداة الله وملائكته، وقرن بينهما في العقوبة والجزاء. فقال عز من قائل: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ} [البقرة: ٩٨][١].

مسألة: صالحون مختلف في نبوتهم.

١- ذو القرنين

ذكر الله خبر ذي القرنين في آخر سورة الكهف، ومما أخبر الله به عنه أنه خاطبه {قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا} [الكهف: ٨٦].

فهل كان هذا الخطاب بواسطة نبيّ كان معه، أو كان هو نبيًّا؟ جزم الفخر الرازي بنبوته[٢]، وقال ابن حجر: (وهذا مرويٌّ عن عبد الله بن عمرو، وعليه ظاهر القرآن)[٣] ومن الذين نفوا نبوته عليُّ بن أبي طالب[٤].

٢- تبع

ورد ذكر تبع في القرآن الكريم، قال تعالى: {أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ} [الدخان: ٣٧]، وقال: {كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ} [ق: ١٢ - ١٤]، فهل كان نبيًّا مرسلًا إلى قومه فكذبوه

(١) أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة (ص١٦٣).
(٢) فتح الباري (٦/ ٣٨٢).
(٣) فتح الباري (٦/ ٣٨٢).
(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٥٩٧) (١٣١٨).

فأهلكهم الله؟ الله أعلم بذلك.

الأفضل التوقف في أمر ذي القرنين وتُبّع

والأفضل أن يتوقف في إثبات النبوة لهذين، لأنه صحّ عن الرسول ﷺ أنه قال: (ما أدري أتُبّع نبيًّا أم لا، وما أدري ذا القرنين نبيًا أم لا)[1] فإذا كان الرسول ﷺ لا يدري، فنحن أحرى بأن لا ندري.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٧٤) والحاكم في المستدرك (١/ ٣٦) وعنه البيهقي (٨/ ٣٢٩) وأبو القاسم الحنائي في الفوائد (١٦/ ١) وابن عبد البر في الجامع (٢/ ٥٠)، وابن عساكر في التاريخ (٤٠/ ٣١٧) والحديث ضعفه البخاري كما حكا ذلك عنه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣٢٩) وكذا أعله الحنائي بالإرسال كما في الفوائد (١٦/ ١)، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه ابن حزم في المحلى (١١/ ١٢٥) وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٢١٧) وأجاب على من ضعفه فانظره إن شئت.

(فائدة) قال ابن حزم في المحلى (١١/ ١٢٥) أما حديث أبي هريرة فصحيح السند وما نعلم له في وقتنا هذا علة الا أن الذي لا نشك فيه أن رسول الله ﷺ لا يختلف قوله ولا يقول الا الحق وقد قال ﷺ بأصح سند مما أوردنا آنفا من طريق عبادة: أن من أصاب من الزنا. والسرقة. والقتل. والغصب شيئا فأقيم عليه الحد فهو كفارة له فمن المحال أن يشك رسول الله ﷺ في شئ قد قطع به وبشر أمته به وهو وحي من الله تعالى أوحى إليه به والقول عندنا فيه أن أبا هريرة لم يقل أنه سمع من رسول الله ﷺ هذا الكلام وقد سمعه أبو هريرة من أحد المهاجرين ممن سمعه ذلك الصاحب من رسول الله ﷺ في أول البعث قبل أن يسمع عبادة رسول الله ﷺ يقول: "ان الحدود كفارة فهذا صحيح بانه عليه السلام لا يعلم الا ما علمه الله تعالى ثم أعلمه بعد ذلك ما لم يكن يعلمه حينئذ وأخبر به الانصار إذ بايعوه قبل الهجرة والحدود حينئذ لم تكن نزلت بعد لا حين بيعة عبادة ولا قبل ذلك وانما نزلت بالمدينة بعد الهجرة لكن الله تعالى أعلم رسوله عليه السلام أنه سيكون لهذه الذنوب حدود وعقوبات وان كان لم يعلمه بها لكنه أخبره أنها كفارات لاهلها هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره ان صح حديث أبي هريرة ولم تكن فيه علة.

٣- الخضر

الخضر هو العبد الصالح الذي رحل إليه موسى ليطلب منه علمًا، وقد حدثنا الله عن خبرهما في سورة الكهف.

وسياق القصة يدلّ على نبوته من وجوه[1]:

أحدها: قوله تعالى: {فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا} [الكهف: ٦٥]، والأظهر أنّ هذه الرحمة هي رحمة النبوة، وهذا العلم هو ما يوحى إليه به من قبل الله.

الثاني: قول موسى له: {هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَآءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلاَ أَعْصِي لَكَ أمْرًا قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلاَ تَسْأَلْني عَن شَيءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا} [الكهف: ٦٦ - ٧٠] فلو كان غير نبيّ لم يكن معصومًا، ولم يكن لموسى - وهو نبيٌّ عظيم، ورسول كريم، واجب العصمة- كبيرُ رغبةٍ، ولا عظيم طلبة في علم وَليٍّ غير واجب العصمة، ولما عزم على الذهاب إليه، والتفتيش عنه، ولو أنَّه يمضي حقبًا من الزمان، قيل: ثمانين سنة، ثمَّ لما اجتمع به، تواضع له، وعظّمه، واتبعه في صورة مستفيد منه، دلّ على أنه نبيٌّ مثله، يوحى إليه كما يوحى إليه، وقد خصّ من العلوم اللدنيَّة والأسرار النبويَّة بما لم يطلع الله عليه موسى الكليم، نبيّ بني إسرائيل الكريم.

الثالث: أنّ الخضر أقدم على قتل ذلك الغلام، وما ذاك إلا للوحي إليه من الملك العلام، وهذا دليل مستقلٌّ على نبوتَّه، وبرهان ظاهر على عصمته، لأنَّ الولي لا يجوز له الإقدام على قتل النفوس بمجرد ما يلقى في خلده، لأنَّ خاطره ليس بواجب

(١) البداية والنهاية (١/ ٣٢٦).

العصمة، إذ يجوز الخطأ عليه بالاتفاق، ولما أقدم الخضر على قتل ذلك الغلام الذي لم يبلغ الحلم علمًا منه بأنّه إذا بلغ يكفر، ويحمل أبويه على الكفر لشّدة محبتهما له، فيتابعانه عليه، ففي قتله مصلحة عظيمة تربو على بقاء مهجته صيانة لأبويه عن الوقوع في الكفر وعقوبته دلّ ذلك على نبوته وأنّه مؤيد من الله بعصمته. الرابع: أنّه لمَّا فسر الخضر تأويل تلك الأفاعيل لموسى، ووضح له عن حقيقة أمره وجلاَّه، قال بعد ذلك كلّه: {رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي} [الكهف: ٨٢]، يعني ما فعلته من تلقاء نفسي، بل أمرت به، وأوحي إليّ فيه.

قال الحافظ في الفتح (١/ ٢٢١): ذهب قوم من الزنادقة إلى سلوك طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا إنه يستفاد من قصة موسى والخضر أن الأحكام الشرعية العامة تختص بالعامة والأغبياء وأما الأولياء والخواص فلا حاجة بهم إلى تلك النصوص بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاء قلوبهم عن الأكدار وخلوها عن الأغيار فتنجلي لهم العلوم الإلهية والحقائق الربانية فيقفون على أسرار الكائنات ويعلمون الأحكام الجزئيات فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات كما اتفق للخضر فإنه استغنى بما ينجلي له من تلك العلوم عما كان عند موسى ويؤيده الحديث المشهور استفت قلبك وإن أفتوك قال القرطبي وهذا القول زندقة وكفر لأنه إنكار لما علم من الشرائع فإن الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه المبينين لشرائعه وأحكامه كما قال الله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس وقال الله أعلم حيث يجعل رسالاته وأمر بطاعتهم في كل ما جاؤوا به وحث على طاعتهم والتمسك بما أمروا به فإن فيه الهدى وقد حصل العلم اليقين وإجماع السلف على ذلك فمن ادعى أن هناك طريقا أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق

التي جاءت بها الرسل يستغني بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب قال وهي دعوى تستلزم إثبات نبوة بعد نبينا لأن من قال إنه يأخذ عن قلبه لأن الذي يقع فيه هو حكم الله وأنه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه إلى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا ﷺ إن روح القدس نفث في روعي قال وقد بلغنا عن بعضهم أنه قال أنا لا آخذ عن الموتى وإنما آخذ عن الحي الذي لا يموت وكذا قال آخر أنا آخذ عن قلبي عن ربي وكل ذلك كفر باتفاق أهل الشرائع نسأل الله الهداية والتوفيق انتهى.

وقال العلامة الشنقيطي -رحمة الله تعالى عليه- في تفسير قوله تعالى: {فوجدا عبدا من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما} الكهف/ ٦٥:

ولكنه يفهم من بعض الآيات أن هذه الرحمة المذكورة هنا رحمة نبوة، وأن هذا العلم اللدني علم وحي... ومعلوم أن الرحمة وإيتاء العلم اللدني أعم من كون ذلك عن طريق النبوة وغيرها، والاستدلال بالأعم على الأخص في أن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص كما هو معروف، ومن أظهر الأدلة في أن الرحمة والعلم اللدني الذين امتن الله بهما على عبده الخضر عن طريق النبوة والوحي قوله تعالى: {وما فعلته عن أمري} الكهف / ٨٢، أي: وإنما فعلته عن أمر الله جل وعلا، وأمر الله إنما يتحقق بطريق الوحي، إذ لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه إلا الوحي من الله جل وعلا، ولا سيما قتل الأنفس البريئة في ظاهر الأمر، وتعييب سفن الناس بخرقها؛ لأن العدوان على أنفس الناس وأموالهم لا يصح إلا عن طريق الوحي من الله تعالى، وقد حصر تعالى طرق الإنذار في الوحي في قوله تعالى: (قل إنما أنذركم بالوحي) الأنبياء/ ٤٥، و"إنما" صيغة حصر.

وقال أيضا:"... وبهذا كله تعلم: أن قتل الخضر للغلام، وخرقه للسفينة وقوله:

(وما فعلته عن أمري)، دليل ظاهر على نبوته، وعزا الفخر الرازي في تفسيره القول بنبوته للأكثرين، ومما يستأنس به للقول بنبوته تواضع موسى عليه الصلاة والسلام له في قوله: (هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا) الكهف/ ٦٦، وقوله: (ستجدني إن شاء الله صابرا ولا أعصي لك أمرا) الكهف/ ٦٩، مع قول الخضر له: (وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا) الكهف/ ٦٨.".

وقال العلامة الألباني كما في موسوعته العقدية (٢/ ٥١٦): قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في أول رسالته «الزهر النضر»: «باب ما ورد في كونه نبيًا، قال الله تعالى في خبره عن موسى حكاية عنه: {وما فعلته عن أمري}، وهذه ظاهرة أنه فعله بأمر من الله، والأصل عدم الوساطة، ويحتمل أن يكون بوساطة نبي آخر لم يذكره، وهو بعيد، ولا سبيل إلى القول بأنه إلهام، لأن ذلك لا يكون من غير نبي وحيًا حتى يعمل به ما عمل؛ من قتل النفس، وتعريض الأنفس للغرق. فإن قلنا: إنه نبي، فلا إنكار في ذلك.

وأيضًا، كيف يكون غير النبي أعلم من النبي، وقد أخبر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في الحديث الصحيح: «أن الله تعالى قال لموسى: بلى عبدنا خضر»؟!. وأيضا فكيف يكون النبي تابعًا لغير نبي؟! وقال الثعلبي: هو نبي في جميع الأقوال. وكان بعض أكابر العلماء يقول: أول عقدة تحل من الزندقة اعتقاد كون الخضر نبيًا، لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إلى أن الولي أفضل من النبي! كما قال قائلهم وهو ابن عربي صاحب «الفصوص» و«الفتوحات المكية»:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي

قلت: وهناك آية أخرى تدل على نبوته عليه الصلاة والسلام، وهي قوله تعالى في: {آتيناه رحمة من عندنا}، فقد ذكر العلامة الآلوسي في تفسيرها ثلاثة أقوال، أشار إلى تضعيفها كلها، ثم قال: «والجمهور على أنها الوحي والنبوة، وقد أطلقت على

ذلك في مواضع من القرآن، وأخرج ذلك ابن أبي حاتم عن ابن عباس،... والمنصور ما عليه الجمهور، وشواهده من الآيات والأخبار كثيرة، وبمجموعها يكاد يحصل اليقين» روح المعاني (٥/ ٩٢ - ٩٣).

قلت: ولقد صدق رحمه الله تعالى، فإن المتأمل في قصته مع موسى عليهما الصلاة والسلام يجد أن الخضر كان مظهرًا على الغيب وليس ذلك لأحد من الأولياء، بدليل قوله تعالى: {عالم الغيب فلا يظهر على غيبة أحدًا إلا من ارتضى من رسول}، وذلك ظاهر في مواطن عدة من القصة، أذكر ما تيسر منها:

١ - قوله لموسى عندما طلب منه الصحبة {إنك لن تستطيع معي صبرا} فهذا الجزم منه عليه السلام لدليل واضح على أنه كان على علم بذلك، ولم يكن من باب الظن والتخرص منه، حاشاه، ويؤيده زيادة جاءت في بعض طرق الحديث عقب هذه الآية بلفظ: «وكان رجلًا يعلم علم الغيب، قد علم ذلك».

٢ - ومثله قوله في تأويله قتل الغلام: «وأما الغلام فطبع يوم طبع كافرًا، وكان أبواه قد عطفا عليه، فلو أنه أدرك، أرهقهما طغيانًا وكفرًا، فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرًا منه زكاة وأقرب رحمًا». زاد في رواية: «ووقع أبوه على أمه فعلقت فولدت منه خيرًا منه زكاة وأقرب رحمًا». وإخباره عليه السلام أن الغلام طبع كافرًا، وأن أباه وقع على أمه فحملت وولدت خيرًا منه، لهو من الأمور الغيبية المحضة التي لا مجال للاطلاع عليها إلا من طريق النبوة والوحي، فذلك من أقوى الأدلة على أنه كان نبيًا، إن لم يكن رسولا.

٣ - ومن ذلك قول -صلى الله عليه وآله وسلم-: «لما لقي موسى الخضر عليهما السلام، جاء طير، فألقى منقاره في الماء فقال الخضر لموسى: تدري ما يقول هذا الطير؟ قال: وما يقول؟ قال: يقول: ما علمك وعلم موسى في علم الله إلا كما أخذا منقاري من الماء». فهذا صريح في أن الخضر، قد علم منطق الطير، وهو من

الغيب الذي لا يعلمه البشر، فهو في هذا على نحو النبي سليمان عليه الصلاة والسلام الذي حكى الله عنه في القرآن: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ} (النمل: ١٦).

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الأدلة المتقدمة إذا تأملها المسلم ووعاها بقلبه، تيقن أن الصواب القول بنبوة الخضر كما ذهب إليه جمهور العلماء ولذلك فعل ما فعل من العجائب التي لم يصبر لها موسى عليه الصلاة والسلام، وهو كليم الله تعالى، وبه نستطيع أن نحل تلك العقدة من الزندقة التي أشار إليها الحافظ ابن حجر فيما سبق، ونحوها مما يعتقده كثير من الصوفية من الاعتقاد بالظاهر والباطن، والحقيقة والشريعة التي أفسد عقيدة كثير من الخاصة فضلًا عن العامة، فاعتقدوا الصلاح بل الولاية في كثير من الفساق الذين لا يصلون ولا يشهدون جماعات المسلمين ولا أعيادهم بدعوى الظاهر، وأنهم في الباطن من كبار أولياء الله، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا، وما قصة شيخ الإسلام ابن تيمية مع البطائحية الذين كانوا يتظاهرون في دمشق بالولاية والكرامة في زمانه حتى نصره الله عليهم، وقضى على باطنهم وباطلهم عن القارئ يعيد. {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ} (ق: ٣٧).

مسألة: لا تثبت النبوة إلاّ بالدليل

يذكر علماء التفسير والسير أسماء كثير من الأنبياء نقلًا عن بني إسرائيل، أو اعتمادًا على أقوال لم تثبت صحتها، فإن خالفت هذه النقول شيئًا مما ثبت عندنا من كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ رفضناها، كقول الذين قالوا: (إنَّ الرسل الثلاثة الذين أرسلوا إلى أصحاب القرية المذكورة قصتهم في سورة يس كانوا من أتباع عيسى، وأن جرجيس وخالد بن سنان كانا نبيين بعد عيسى)[١].

نردّ هذّا كله، لأنَّه ثبت في الحديث الصحيح أنّه ليس بين عيسى ابن مريم وبين

(١) فتح الباري (٦/ ٤٨٩).

رسولنا صلوات الله وسلامه عليهما نبيٌّ[١]، فالرسل المذكورون في آية سورة يس إما رسل بعثوا قبل عيسى، وهذا هو الراجح، أو هم -كما يقول بعض المفسرين- مبعوثون من قبل عيسى وهذا بعيد، لأن الله أخبر أنّه مرسلهم، والرسول عند الإطلاق ينصرف إلى الاصطلاح المعروف، وما ورد من أنَّ خالد بن سنان نبي عربي ضيعه قومه فهو حديث لا يصحُّ، وهو مخالف لحديث صحيح أخبر الرسول ﷺ فيه أنَّ عدد الأنبياء الذين من العرب أربعة[٢].

أما ما ورد عن بني إسرائيل من أخبار بتسمية بعض الأنبياء مما لا دليل عليه من الكتاب والسنة، فلا نكذِّبه، ولا نصدّق به، لأنَّ خبرهم يحتمل الصدق والكذب[٣].

مسألة: في عدد الأنبياء

اختلف أهل العلم في عدد الأنبياء والمرسلين، وذلك بحسب ما ثبت عندهم من الأحاديث الوارد فيها ذكر عددهم، فمن حسنها أو صححها فقد قال بمقتضاها، ومن ضعفها فقد قال بأن العدد لا يعرف إلا بالوحي فيتوقف في إثبات العدد، وأشهر هذه الأحاديث حديث أبي ذر رضي الله عنه، وفيه أن عدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا، والرسل منهم: ثلاثمائة وخمسة عشر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠٩): وهذا الذي ذكره

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (٢٣٦٥) بلفظ: (ليس بيني وبينه نبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) جزء من حديث مطول أخرجه ابن حبان (٣٦١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦) وفيه إبراهيم بن هشام الغساني كذبه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال الذهبي: "وهو صاحب حديث أبي ذر الطويل انفرد به عن أبيه عن جده قال العلامة الألباني في ضعيف الموارد (ص ١٣) على الحديث بطوله ضعيف جدا.

(٣) الرسل والرسالات لعمر الأشقر (ص ٢٦).

أحمد، وذكره محمد بن نصر، وغيرهما، يبين أنهم لم يعلموا عدد الكتب والرسل، وأن حديث أبي ذر في ذلك لم يثبت عندهم.اهـ. والظاهر أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يؤيدهم في ذلك، وقد أشار إلى حديث أبي ذر بصيغة التضعيف فقال: "وقد روي في حديث أبي ذر أن عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر"، ولم يستدل به، بل استدل بالآيات الدالة على كثرتهم.

وقال ابن عطية رَحِمَهُ اللهُ في تفسير آية النساء -: وقوله تعالى: (ورسلا لم نقصصهم عليك) النساء/ ١٦٤: يقتضي كثرة الأنبياء، دون تحديد بعدد، وقد قال تعالى (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) فاطر/ ٢٤، وقال تعالى: (وقرونا بين ذلك كثيرا) الفرقان/ ٣٨، وما يذكر من عدد الأنبياء فغير صحيح، الله أعلم بعدتهم، صلى الله عليهم. انتهى

وسئل علماء اللجنة الدائمة (٣/ ٢٥٦): كم عدد الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام؟.

فأجابوا: لا يعلم عددهم إلا الله؛ لقوله تعالى: (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك) غافر/ ٧٨، والمعروف منهم من ذكروا في القرآن أو صحت بخبره السنة.

وقال العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (٢/ ٦٦، ٦٧): وجاء في حديث أبي ذر عند أبي حاتم بن حبان وغيره أنه سأل النبي ﷺ عن الرسل وعن الأنبياء فقال النبي ﷺ: الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفا والرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر، وفي رواية أبي أمامة: ثلاثمائة وخمسة عشر، ولكنهما حديثان ضعيفان عند أهل العلم، ولهما شواهد ولكنها ضعيفة أيضا، كما ذكرنا آنفا، وفي بعضها أنه قال عليه الصلاة والسلام ألف نبي فأكثر، وفي بعضها أن الأنبياء ثلاثة آلاف وجميع الأحاديث في هذا الباب

ضعيفة، بل عد ابن الجوزي حديث أبي ذر من الموضوعات. والمقصود أنه ليس في عدد الأنبياء والرسل خبر يعتمد عليه، فلا يعلم عددهم إلا الله سبحانه وتعالى، لكنهم جم غفير، قص الله علينا أخبار بعضهم ولم يقص علينا أخبار البعض الآخر، لحكمته البالغة جل وعلا.

مسألة: الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم

فعن أنس في حديث الإسراء: (والنبي نائمة عيناه، ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم) رواه البخاري في صحيحه (٣٥٧٠)، وهذا وإن كان من قول أنس إلا أن مثله لا يقال من قبل الرأي كما يقول احافظ في الفتح (٦/ ٥٧٩)، وقد ورد هذا من قول الرسول ﷺ، فقد صحّ عنه أنّه قال: (إنا معاشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٢٨٧)، وقال ﷺ عن نفسه: (إنّ عيني تنامان ولا ينام قلبي) رواه البخاري (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨).

و مما تفرد به الأنبياء أنّهم يخيَّرون بين الدنيا والآخرة، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من نبي يمرض إلاّ خيّر بين الدنيا والآخرة، وكان في شكواه الذي قبض فيه أخذته بحّة شديدة، فسمعته يقول: مع الَّذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشُّهداء والصَّالحين} [النساء: ٦٩] فعلمت أنه خيَّر) رواه البخاري (٤٥٨٦).

وممّا خص به الأنبياء بعد موتهم أمور تتعلق بهم في القبر، منها: الأول: أنّه لا يقبر نبيٌّ إلاّ في الموضع الذي مات فيه، ففي الحديث: (لم يقبر نبيٌّ إلا حيث يموت) صححه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٠١). ولهذا فإنّ الصحابة -رضوان الله عليهم- دفنوا الرسول ﷺ في حجرة عائشة حيث قبض.

ومن إكرام الله لأنبيائه ورسله أنّ الأرض لا تأكل أجسادهم، فمهما طال الزمان

وتقادم العهد تبقى أجسادهم محفوظة من البلى، ففي الحديث (إنّ الله حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء) وهو حديث صحيح.

مسألة: لم يرد في السنة النبوية

ما يدل على مكان دفن المسيح عيسى عليه السلام في آخر الزمان.

وأما الحديث الذي يروى في ذلك فضعيف جدا لا يثبت، وهذا بيانه: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ينزل عيسى ابن مريم إلى الأرض، فيتزوج، ويولد له، ويمكث خمسا وأربعين سنة، ثم يموت فيدفن معي في قبري، فأقوم أنا وعيسى ابن مريم من قبر واحد بين أبي بكر وعمر) أخرجه ابن أبي الدنيا كما عزاه إليه الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٥٦٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٩١٥)، وفي المنتظم (١/ ١٢٦)، وفي الوفا (٢/ ٧١٤) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والإفريقي ضعيف بمرة، وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٥٦٢): منكر، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٦٥٦٢): منكر انتهى، ووردت بعض الآثار في هذا الشأن عن بعض الصحابة والتابعين ممن قرؤوا التوراة وعرفوا ما فيها وهي أيضا ضعيفة لا تثبت.

مسألة: سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٨): عن رجلين تجادلا، فقال أحدهما: إن تربة محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من السماوات والأرض. وقال الآخر: الكعبة أفضل، فمع من الصواب؟

فأجاب: "الحمد لله، أما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقا أكرم عليه منه، وأما نفس التراب فليس هو أفضل من الكعبة البيت الحرام، بل الكعبة أفضل منه، ولا يعرف أحد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة إلا القاضي عياض، ولم يسبقه أحد إليه، ولا وافقه أحد عليه، والله أعلم" انتهى.

مسألة: ذهب بعض العلماء إلى أنّ الله أنعم على بعض النساء بالنبوة

فمن هؤلاء أبو الحسن الأشعري والقرطبي وابن حزم، والذين يقولون بنبوة النساء متفقون على نبوة مريم، ومنهم من ينسب النبوة إلى غيرها، ويعدّون من النساء النبيات: حواء وسارة وأمّ موسى وهاجر وآسية. وهؤلاء عندما اعترض عليهم بالآية التي تحصر الرسالة في الرجال دون النساء، قالوا: نحن لا نخالف في ذلك، فالرسالة للرجال، أمّا النبوة فلا يشملها النصُّ القرآني، وليس في نبوة النساء تلك المحذورات التي عددتموها فيما لو كان من النساء رسول، لأنَّ النبوة قد تكون قاصرة على صاحبها، يعمل بها، ولا يحتاج إلى أن يبلغها إلى الآخرين.

وحجّة هؤلاء أن القرآن أخبر بأن الله تعالى أوحى إلى بعض النساء، فمن ذلك أنه أوحى إلى أمّ موسى: (وَأَوْحَيْنَآ إِلَىَ أُمِّ مُوسَىَ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلاَ تَخَافِي وَلاَ تَحْزَنِيَ إِنَّا رَآدّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ) [القصص: ٧]، وأرسل جبريل إلى مريم فخاطبها (فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَآ رُوحَنَا فَتَمَثّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا قَالَتْ إِنّيَ أَعُوذُ بِالرّحْمَنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا قَالَ إِنّمَآ أَنَا رَسُولُ رَبّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلاَمًا زَكِيًّا).. [مريم: ١٧ - ١٩] وخاطبتها الملائكة قائلة: (يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) [ال عمران: ٤٢ - ٤٣].

فأبو الحسن الأشعري يرى أنّ كلَّ من جاءه الملك عن الله تعالى بحكم من أمر أو نهي أو بإعلام فهو نبي، وقد تحقق في أمّ موسى ومريم شيء من هذا، وفي غيرهما أيضًا، فقد تحقق في حواء وسارة وهاجر وآسية بنصّ القرآن. واستدلوا أيضًا باصطفاء الله لمريم على العالمين (وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ) [ال عمران: ٤٢] وبقوله ﷺ: (كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم ابنة عمران، وآسية امرأة

فرعون) رواه البخاري (٣٧٦٩)، ومسلم (٢٤٣١) قالوا: الذي يبلغ مرتبة الكمال هم الأنبياء.

وهذا الذي ذكروه لا ينهض لإثبات نبوة النساء، والرد عليهم من وجوه:

الأول: أنّا لا نسلم لهم أن النبي غير مأمور بالتبليغ والتوجيه ومخالطة الناس، والذي اخترناه أن لا فرق بين النبي والرسول في هذا، وأنَّ الفرق في غير ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فالمحذورات التي قيلت في إرسال رسول من النساء قائمة في بعث نبي من النساء، وهي محذورات كثيرة تجعل المرأة لا تستطيع القيام بحقّ النبوة.

الثاني: قد يكون وحي الله إلى هؤلاء النسوة أم موسى وآسية.. إنّما وقع منامًا، فقد علمنا أنّ من الوحي ما يكون منامًا، وهذا يقع لغير الأنبياء.

الثالث: لا نسلم لهم قولهم: إن كل من خاطبته الملائكة فهو نبي، ففي الحديث أن الله أرسل ملكًا لرجل يزور أخًا له في الله في قرية أخرى، فسأله عن سبب زيارته له، فلمّا أخبره أنه يحبّه في الله، أعلمه أنَّ الله قد بعثه إليه ليخبره أنه يحبّه، وقصة الأقرع والأبرص والأعمى معروفة، وقد جاء جبريل يعلم الصحابة أمر دينهم بسؤال الرسول ﷺ والصحابة يشاهدونه ويسمعونه.

الرابع: أنّ الرسول ﷺ توقف في نبوة ذي القرنين مع إخبار القرآن بأنّ الله أوحى إليه (قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) [الكهف: ٨٦].

الخامس: لا حجّة لهم في النصوص الدالة على اصطفاء الله لمريم، فالله قد صرح بأنّه اصطفى غير الأنبياء: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ) [فاطر: ٣٢]، واصطفى آل إبراهيم وآل عمران على العالمين، ومن آلهما من ليس بنبيّ جزمًا (إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ

إِبْرَاهِيمَ وَآَلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) [ال عمران: ٣٣].

السادس: لا يلزم من لفظ الكمال الوارد في الحديث الذي احتجوا به النبوة، لأنّه يطلق لتمام الشيء، وتناهيه في بابه، فالمراد بلوغ النساء الكاملات النهاية في جميع الفضائل التي للنساء، وعلى ذلك فالكمال هنا غير كمال الأنبياء.

السابع: ورد في بعض الأحاديث النصّ على أن خديجة من الكاملات وهذا يبين أن الكمال هنا ليس كمال النبوة.

الثامن: ورد في بعض الأحاديث أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلاّ ما كان من مريم ابنة عمران، وهذا يبطل القول بنبوة من عدا مريم كأم موسى وآسية، لأنّ فاطمة ليست بنبيّة جزمًا وقد نصَّ الحديث على أنها أفضل من غيرها، فلو كانت أم موسى وآسية نبيتان لكانتا أفضل من فاطمة.

التاسع: وصف مريم بأنها صديقة في مقام الثناء عليها والإخبار بفضلها، قال تعالى: (مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ) [المائدة: ٧٥] فلو كان هناك وصفًا أعلى من ذلك لوصفها به، ولم يأت في نصّ قرآني ولا في حديث نبويّ صحيح إخبار بنبوة واحدة من النساء. وقد نقل القاضي عياض عن جمهور الفقهاء أنّ مريم ليست بنبيّة، وذكر النووي في (الأذكار) عن إمام الحرمين أنّه نقل الإجماع على أنّ مريم ليست نبيّة، ونسبه في (شرح المهذب) لجماعة، وجاء عن الحسن البصري: ليس في النساء نبيّة ولا في الجنّ، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٦) وأبو محمد (يقصد شيخ الإسلام الإمام ابن حزم) مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة: له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة وهذا كقوله: إن مريم نبية وإن آسية نبية وإن أم موسى نبية. وقد ذكر القاضي أبو بكر

والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهم: الإجماع على أنه ليس في النساء نبية والقرآن والسنة دلا على ذلك: كما في قوله: {وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم من أهل القرى} وقوله: {ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة} ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه: الصديقية وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

مسألة: هل ثبت أن المسيح عليه السلام سيدفن في آخر الزمان في الحجرة النبوية

لم يرد في السنة النبوية ما يدل على مكان دفن المسيح عيسى عليه السلام في آخر الزمان، وأما الحديث الذي يروى في ذلك فضعيف جدا لا يثبت، وهذا بيانه:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ينزل عيسى ابن مريم إلى الأرض، فيتزوج، ويولد له، ويمكث خمسا وأربعين سنة، ثم يموت فيدفن معي في قبري، فأقوم أنا وعيسى ابن مريم من قبر واحد بين أبي بكر وعمر).

رواه ابن أبي الدنيا - كما عزاه إليه الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٥٦٢) - وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٩١٥) وفي "المنتظم" (١/ ١٢٦)، وفي "الوفا" (٢/ ٧١٤) أيضا: من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي.

قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح، والإفريقي ضعيف بمرة" انتهى.

وأورده الذهبي في "ميزان الاعتدال" في سياق المناكير التي رواها هذا الراوي، وقال: "فهذه مناكير غير محتملة" انتهى.

وقال الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" برقم (٦٥٦٢): "منكر" انتهى.

ووردت بعض الآثار في هذا الشأن عن علماء الصحابة ممن قرؤوا التوراة وعرفوا ما فيها:

١- قال عبد الله بن سلام رضي الله عنه: (مكتوب في التوراة صفة محمد، وصفة عيسى

بن مريم، يدفن معه) رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٢٩)، والترمذي في "السنن" (رقم/ ٣٦١٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (القطعة المفقودة ص/ ١١١)، والآجري في كتاب "الشريعة" (٣/ ١٣٢٤) بألفاظ متقاربة، ولكني اخترت اللفظ الذي عند الترمذي لتصريحه بنقل الكلام عن التوراة.

كلهم رووه من طريق عثمان بن الضحاك عن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده.

وهذا إسناد ضعيف، فيه عثمان بن الضحاك: قال أبو داود: ضعيف. انظر "تهذيب التهذيب" (٧/ ١٢٤). وفيه: محمد بن يوسف لم يوثقه أحد، وإنما ذكره ابن حبان في "الثقات" انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٩/ ٥٣٤) لذلك قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بعد إخراجه الحديث في التاريخ الكبير في ترجمته: "هذا لا يصح عندي، ولا يتابع عليه" انتهى.

وقال العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" برقم (٦٩٦٢): "موقوف ضعيف" انتهى.

٢- عن سعيد بن المسيب قال: (إن قبور الثلاثة في صفة بيت عائشة، وهناك موضع قبر يدفن فيه عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ).

قال الحافظ في الفتح (٧/ ٦٦): "من وجه ضعيف" انتهى.

كما ذكر ذلك بعض العلماء والمؤرخين:

قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: "ثم يقبض الله روح عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ويذوق الموت، ويدفن إلى جانب النبي ﷺ في الحجرة...، وقد قيل إنه يدفن بالأرض المقدسة مدفن الأنبياء" انتهى.

"التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة" (ص/ ١٣٠١) وذكر نحوه ابن عساكر

وغيره.

والذي يتحصل مما سبق أنه لم يثبت في حوادث آخر الزمان دفن عيسى عليه السلام في الحجرة النبوية، وما ورد في ذلك إنما هي آثار ضعيفة السند، ومأخوذة عن غير الكتاب والسنة، والله أعلم.

مسألة : الجواب عن إشكال حول قول يوسف عليه السلام : اذكرني عند ربك؟

أظهر القولين في تفسيره هذه الآية أن الذي نسي ذكر ربه في هذه الآية، ليس هو يوسف عليه السلام، وإنما هو السجين الآخر، الذي طلب منه يوسف أن يذكره عند ربه، قال تعالى: (وقال للذي ظن أنه ناج منهما اذكرني عند ربك، فأنساه الشيطان ذكر ربه، فلبث في السجن بضع سنين) سورة يوسف/ ٤٢.

وإذا كان الأظهر في تفسير الآية أن الناسي هو حامل الرسالة من يوسف إلى عزيز مصر، فليس في إرسال هذه الرسالة: أن يذكر العزيز بأمر يوسف، شيء مما يخل بمنصب الرسالة، بل ولا منصب التوكل على الله وإنزال الحوائج به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "قال تعالى: (فأنساه الشيطان ذكر ربه)، قيل: أنسي يوسف ذكر ربه لما قال: (اذكرني عند ربك).

وقيل: بل الشيطان أنسى الذي نجا منهما ذكر ربه، وهذا هو الصواب، فإنه مطابق لقوله: (اذكرني عند ربك)، قال تعالى: (فأنساه الشيطان ذكر ربه)، والضمير يعود إلى القريب إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك؛ ولأن يوسف لم ينس ذكر ربه؛ بل كان ذاكرا لربه. وقد دعاهما قبل تعبير الرؤيا إلى الإيمان بربه، وقال لهما: (يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار. ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون)، وقال لهما قبل ذلك: (لا يأتيكما طعام ترزقانه)، أي: في الرؤيا (إلانبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما)، يعني التأويل،

(ذلكما مما علمني ربي إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون. واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون)، فبذا يذكر ربه ﷻ فإن هذا مما علمه ربه؛ لأنه ترك ملة قوم مشركين لا يؤمنون بالله وإن كانوا مقرين بالصانع، ولا يؤمنون بالآخرة، واتبع ملة آبائه أئمة المؤمنين - الذين جعلهم الله أئمة يدعون بأمره - إبراهيم وإسحاق ويعقوب؛ فذكر ربه ثم دعاهما إلى الإيمان بربه، ثم بعد هذا عبر الرؤيا، فقال: (يا صاحبي السجن أما أحدكما فيسقي ربه خمرا) الآية، ثم لما قضى تأويل الرؤيا: (وقال للذي ظن أنه ناج منهما اذكرني عند ربك)، فكيف يكون قد أنسى الشيطان يوسف ذكر ربه؟

وإنما أنسى الشيطان الناجي ذكر ربه، أي الذكر المضاف إلى ربه والمنسوب إليه، وهو أن يذكر عنده يوسف.

والذين قالوا ذلك القول، قالوا: كان الأولى أن يتوكل على الله ولا يقول اذكرني عند ربك. فلما نسي أن يتوكل على ربه جوزي بلبثه في السجن بضع سنين.

فيقال: ليس في قوله: (اذكرني عند ربك) ما يناقض التوكل؛ بل قد قال يوسف: (إن الحكم إلا لله) كما أن قول أبيه: (لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة) لم يناقض توكله، بل قال: (وما أغني عنكم من الله من شيء إن الحكم إلا لله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون).

وأيضا: فيوسف قد شهد الله له أنه من عباده المخلصين، والمخلص لا يكون مخلصا مع توكله على غير الله، فإن ذلك شرك، ويوسف لم يكن مشركا، لا في عبادته ولا توكله، بل قد توكل على ربه في فعل نفسه بقوله: (وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين)، فكيف لا يتوكل عليه في أفعال عباده.

وقوله: (اذكرني عند ربك) مثل قوله لربه: (اجعلني على خزائن الأرض إني

حفيظ عليم)، فلما سأل الولاية للمصلحة الدينية لم يكن هذا مناقضا للتوكل، ولا هو من سؤال الإمارة المنهي عنه، فكيف يكون قوله للفتى: (اذكرني عند ربك) مناقضا للتوكل، وليس فيه إلا مجرد إخبار الملك به؛ ليعلم حاله، ليتبين الحق، ويوسف كان من أثبت الناس.

ولهذا بعد أن طلب: (وقال الملك ائتوني به)، قال: (ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي بكيدهن عليم)، فيوسف يذكر ربه في هذه الحال كما ذكره في تلك.

ويقول: (ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة)، فلم يكن في قوله له: (اذكرني عند ربك) ترك لواجب ولا فعل لمحرم حتى يعاقبه الله على ذلك بلبثه في السجن بضع سنين...

والمقصود أن يوسف لم يفعل ذنبا ذكره الله عنه، وهو سبحانه لا يذكر عن أحد من الأنبياء ذنبا إلا ذكر استغفاره منه، ولم يذكر عن يوسف استغفارا من هذه الكلمة" انتهى باختصار. من "مجموع الفتاوى" (١٥/ ١١٢ - ١١٨).

مسألة: هل النبي ﷺ أفضل الخلق

وردت في فضائل النبي ﷺ وخصائصه أدلة كثيرة جدا، ولم يرد - فيما نعلم - دليل صريح فيه النص صراحة على أن النبي ﷺ أفضل الخلق، والذي ورد النص عليه: أنه ﷺ أفضل البشر وسيد ولد آدم.

روى مسلم (٤٢٢٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع).

وقد فهم العلماء من هذا النص وغيره من النصوص الواردة في فضائل نبينا ﷺ أنه أفضل الخلق.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح صحيح مسلم": وهذا الحديث دليل لتفضيله ﷺ على الخلق كلهم، لأن مذهب أهل السنة أن الآدميين أفضل من الملائكة، وهو ﷺ أفضل الآدميين وغيرهم" انتهى.

وقد تتابع العلماء على وصف النبي ﷺ بأنه أفضل الخلق، ونكتفي بالإشارة إلى بعض مواضع كلامهم خشية الإطالة: الإمام الشافعي في "الأم" (٤/ ١٦٧).

الإمام عبد الرازق الصنعاني في مصنفه (٢/ ٤١٩).

شيخ الإسلام ابن تيمة في "مجموع الفتاوى" (١/ ٣١٣) و(٥/ ١٢٧، ٤٦٨).

ابن القيم في تهذيب السنن حديث رقم (١٧٨٧) من عون المعبود.

ابن حجر في "فتح الباري" شرح حديث رقم (٦٢٢٩).

المرداوي في " الإنصاف" (١١/ ٤٢٢).

الألوسي في"روح المعاني" (٤/ ٢٨٤).

الطاهر بن عاشور في تفسيره (٢/ ٤٢٠).

السعدي في تفسيره (٥١، ١٨٥، ٦٩٩).

محمد الأمين الشنقيطي في "أضواء البيان" (٩/ ٢١٥).

الشيخ عبد العزيز بن باز في "مجموع الفتاوى" (٢/ ٧٦، ٣٨٣).

علماء اللجنة الدائمة للإفتاء، وقد سئلوا: هل نقول بأن النبي ﷺ خير البشر أو خير الخلق؟ وهل هناك دليل على أنه خير الخلق، كما يقول كثير من الناس؟

فأجابوا: "جاء في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة بيان عظم قدر نبينا محمد ﷺ ورفعة مكانته عند ربه تعالى من خلال الفضائل الجليلة والخصائص الكريمة التي خصه الله بها، مما يدل على أنه أفضل الخلق وأكرمهم على الله وأعظمهم جاها عنده سبحانه، قال الله سبحانه: (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم

تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما) النساء/ ١١٣، وأجناس الفضل التي فضله الله بها يصعب استقصاؤها؛ فمن ذلك: أن الله ﷻ اتخذه خليلا، وجعله خاتم رسله، وأنزل عليه أفضل كتبه، وجعل رسالته عامة للثقلين إلى يوم القيامة، وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وأجرى على يديه من الآيات ما فاق به جميع الأنبياء قبله، وهو سيد ولد آدم، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع، وبيده لواء الحمد يوم القيامة، وأول من يجوز الصراط، وأول من يقرع باب الجنة، وأول من يدخلها... إلى غير ذلك من الخصائص والكرامات الواردة في الكتاب والسنة، مما جعل العلماء يتفقون على أن النبي ﷺ هو أعظم الخلق جاها عند الله تعالى، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعابى: "وقد اتفق المسلمون على أنه ﷺ أعظم الخلق جاها عند الله، لا جاه لمخلوق أعظم من جاهه، ولا شفاعة أعظم من شفاعته".

فمما ذكر وغيره يتبين أن نبينا محمدا ﷺ هو أفضل الأنبياء، بل وأفضل الخلق، وأعظمهم منزلة عند الله تعالى، ولكن مع هذه الفضائل والخصائص العظيمة فإنه ﷺ لا يرقى عن درجة البشرية، فلا يجوز دعاؤه والاستغاثة به من دون الله ﷻ، كما قال تعالى: (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) الكهف/ ١١٠، وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم" انتهى. "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٦/ ٣٥).

وقد توقف في ذلك العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نظرا لأنه لم يرد بذلك نص صريح فقال: "المشهور عند كثير من العلماء إطلاق أن محمدا ﷺ أفضل الخلق، كما قال الناظم:

وأفضل الخلق على الإطلاق نبينا فمل عن الشقاق

لكن الأحوط والأسلم أن نقول: محمد ﷺ سيد ولد آدم، وأفضل البشر، وأفضل الأنبياء، أو ما أشبه ذلك اتباعا لما جاء به النص، ولم أعلم إلى ساعتي هذه أنه جاء أن النبي ﷺ أفضل الخلق مطلقا في كل شيء... فالأسلم أن الإنسان في هذه الأمور يتحرى ما جاء به النص. مثلا لو قال قائل: هل فضل الله بني آدم عموما على جميع المخلوقات؟ قلنا: لا؛ لأن الله تعالى قال: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في لبر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) الإسراء/ ٧٠، لم يقل: على كل من خلقنا، فمثل هذه الإطلاقات ينبغي على الإنسان أن يتقيد فيها بما جاء به النص فقط ولا يتعدى. والحمد لله، نحن نعلم أن محمدا ﷺ خاتم النبيين، وأشرف الرسل وأفضلهم وأكرمهم عند الله ﷻ، وأدلة ذلك من القرآن والسنة الصحيحة معروفة مشهورة، وأما ما لم يرد به دليل صحيح فإن الاحتياط أن نتورع عنه، لكنه مشهور عند كثير من العلماء، تجدهم يقولون: إن محمدا أشرف الخلق" انتهى "لقاءات الباب المفتوح" (٥٣/ ١١).

مسألة: هل صحيح أن النبي ﷺ خلق من نور

نبينا محمد ﷺ سيد ولد آدم أجمعين، وهو بشر من بني آدم، ولد من أبوين، يأكل الطعام ويتزوج النساء، يجوع ويمرض، ويفرح ويحزن، ومن أظهر مظاهر بشريته أن الله سبحانه توفاه كما يتوفى الأنفس، ولكن الذي يميز النبي ﷺ هو النبوة والرسالة والوحي.

قال الله تعالى: (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد) الكهف/ ١١٠. وحال النبي ﷺ في بشريته هو حال جميع الأنبياء والمرسلين.

قال الله تعالى: (وما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام وما كانوا خالدين) الأنبياء/ ٨.

وقد أنكر الله على الذين تعجبوا من بشرية الرسول ﷺ، فقال سبحانه: (وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق) الفرقان/ ٧.

فلا يجوز تجاوز ما يقرره القرآن الكريم من رسالة النبي ﷺ وبشريته، ومن ذلك: أنه لا يجوز وصفه ﷺ بأنه نور أو لا ظل له، أو أنه خلق من نور، بل هذا من الغلو الذي نهى عنه النبي ﷺ حين قال: (لا تطروني كما أطري عيسى ابن مريم، وقولوا عبد الله ورسوله) رواه البخاري (٦٨٣٠).

وقد ثبت أن الملائكة هي التي خلقت من نور، وليس أحد من بني آدم، قال النبي ﷺ: (خلقت الملائكة من نور، وخلق إبليس من نار السموم، وخلق آدم عليه السلام مما وصف لكم) رواه مسلم (٢٩٩٦).

قال العلامة الألباني في الصحيحة (٤٥٨): "وفيه إشارة إلى بطلان الحديث المشهور على ألسنة الناس: (أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر)! ونحوه من الأحاديث التي تقول بأنه ﷺ خلق من نور، فإن هذا الحديث دليل واضح على أن الملائكة فقط هم الذين خلقوا من نور، دون آدم وبنيه، فتنبه ولا تكن من الغافلين" انتهى.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء السؤال التالي: هنا في الباكستان علماء فرقة (البريلوية) يعتقدون أنه لا ظل للنبي ﷺ، وهذا دلالة على عدم بشرية النبي ﷺ. هل هذا الحديث صحيح. ليس الظل للنبي ﷺ؟.

فأجابت: "هذا القول باطل، مناف لنصوص القرآن والسنة الصريحة الدالة على أنه صلوات الله وسلامه عليه بشر لا يختلف في تكوينه البشري عن الناس، وأن له ظلا كما لأي إنسان، وما أكرمه الله به من الرسالة لا يخرجه عن وصفه البشري الذي خلقه الله عليه من أم وأب، قال تعالى: (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي) الآية، وقال

تعالى: (قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم) الآية.

أما ما يروى من أن النبي ﷺ خلق من نور الله، فهو حديث موضوع" انتهى. "فتاوى اللجنة الدائمة" (١/ ٤٦٤).

مسألة: عصمة الأنبياء.

الأنبياء هم صفوة البشر، وهم أكرم الخلق على الله تعالى، اصطفاهم الله تعالى لتبليغ الناس دعوة لا إله إلا الله، وجعلهم الله تعالى الواسطة بينه وبين خلقه في تبليغ الشرائع، وهم مأمورون بالتبليغ عن الله تعالى، قال الله تعالى: "أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين " الأنعام / ٨٩. والأنبياء وظيفتهم التبليغ عن الله تعالى مع كونهم بشرا، ولذلك فهم بالنسبة للأمر المتعلق بالعصمة على حالين:

١- العصمة في تبيلغ الدين. ٢- العصمة من الأخطاء البشرية.

أولا: أما بالنسبة للأمر الأول

فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون في التبليغ عن الله تبارك وتعالى، فلا يكتمون شيئا مما أوحاه الله إليهم، ولا يزيدون عليه من عند أنفسهم، قال الله تعالى لنبيه محمد ﷺ " يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس " المائدة / ٦٧[١]، وقال تعالى: "ولو تقول

(١) (منبهة): وردت أحاديث تفيد بظاهرها أن النبي ﷺ أصابه بعض الأذى من قومه، ومن هذه الأحاديث: أنه شج يوم أحد، وسحر، وسمته امرأة يهودية.

ـ: فعن أنس؟: "أن رسول الله ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد، وشج في رأسه، فجعل يسلت الدم عنه ويقول: كيف يفلح قوم شجوا نبيهم، وكسروا رباعيته، وهو يدعوهم إلى الله؛ فأنزل الله؟: (ليس لك من الأمر شيء) [آل عمران: ١٢٨] ". أخرجه مسلم (١٧٩١).

وعن عائشة؟ قالت: (سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زريق يقال له: لبيد بن الأعصم، =

=

حتى كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله) أخرجه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢١٨٩)، كلاهما من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.
وعنها قالت: "كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه: "يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخيبر؛ فهذا أوان
وجدت انقطاع أبهري من ذلك السم". وقصة الشاة المسمومة التي أكل منها النبي ﷺ: أخرجها البخاري (٢٦١٧)، ومسلم (٢١٩٠)، من حديث أنس؟: "أن امرأة يهودية أتت رسول الله ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها، فجيء بها إلى رسول الله ﷺ فسألها عن ذلك، فقالت: أردت لأقتلك. قال: ما كان الله ليسلطك على ذاك. قال: أو قال: علي. قال: قالوا: ألا نقتلها؟ قال: لا. قال: فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ ". وهذا اللفظ لمسلم.
ويلاحظ أن الحديث في الصحيحين ليس فيه أن النبي ﷺ مات بسبب ذلك السم، بخلاف حديث عائشة؟.
وحديث عائشة صحيح، وسأذكر تخريجه، وبيان طرقه وشواهده:
أخرجه البخاري - تعليقا - في كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، حديث (٤١٦٥) قال: وقال يونس، عن الزهري، قال عروة: قالت عائشة:...، فذكره.
قال الحافظ ابن حجر، في الفتح (٧/ ٧٣٧): "وصله البزار، والحاكم [في المستدرك (٣/ ٦٠)]، والإسماعيلي، من طريق عنبسة بن خالد، عن يونس، بهذا الإسناد".
وقال: "قال البزار: "تفرد به عنبسة، عن يونس"، أي بوصله".
وقال في تغليق التعليق (٤/ ١٦٣): "وخالفه موسى بن عقبة، فرواه في المغازي عن ابن شهاب مرسلا".اهـ
وعنبسة بن خالد: ذكره الحافظ ابن حجر، في التقريب (٢/ ٩٣)، وقال: "صدوق". وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٥١٥).
وأخرج ـ نحوه ـ ابن سعد في الطبقات (٨/ ٣١٤) قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني معمر، ومالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؟ قالت: "دخلت أم بشر بن البراء بن معرور على رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه وهو محموم، فمسته

=

=

فقالت: ما وجدت مثل وعك عليك على أحد. فقال رسول الله ﷺ: كما يضاعف لنا الأجر كذلك يضاعف علينا البلاء، ما يقول الناس؟ قالت: قلت: زعم الناس أن برسول الله ﷺ ذات الجنب. فقال: ما كان الله ليسلطها علي، إنما هي همزة من الشيطان، ولكنه من الأكلة التي أكلت أنا وابنك يوم خيبر، ما زال يصيبني منها عداد حتى كان هذا أوان انقطاع أبهري، فمات رسول الله ﷺ شهيدا".

وللحديث شواهد، منها:

الأول: حديث أبي هريرة؟: قال: قال رسول الله ﷺ: "ما زالت أكلة خيبر تعادني، حتى هذا أوان قطعت أبهري". أخرجه البزار [كما في تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (١/ ٦٨)] من طريق سعيد بن محمد الوراق، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

قال البزار: "وسعيد بن محمد الوراق، من أهل الكوفة، وليس بالقوي، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه".اهـ وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٤٠٣)، وأعله بسعيد بن محمد الوراق، ونقل تضعيفه عن النسائي، وابن معين. وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الديات، حديث (٤٥١٢)، والدارمي في سننه، في المقدمة، حديث (٦٧)، كلاهما من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، مرسلا. وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٤٢)، من طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به. وفيه ذكر القصة، ولم يذكر أن السم كان سبب وفاته ﷺ.

الشاهد الثاني: حديث أم مبشر؟: أنها قالت للنبي ﷺ - في المرض الذي مات فيه -: "ما تتهم بنفسك يا رسول الله، فإني لا أتهم بابني إلا الشاة المشوية التي أكل معك بخيبر؟ فقال رسول الله ﷺ: وأنا لا أتهم إلا ذلك بنفسي، هذا أوان قطع أبهري". أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٩)، عن معمر، عن الزهري، عن كعب بن مالك، أن أم مبشر....، فذكره. قال حبيب الرحمن الأعظمي - محقق الكتاب -: "الصواب: الزهري، عن ابن كعب بن مالك".اهـ وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الديات، حديث (٤٥١٣) قال: حدثنا مخلد بن خالد، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، أن أم مبشر....، فذكره.

=

=

قال أبو داود ـ عقبه ـ: "وربما حدث عبد الرزاق بهذا الحديث مرسلا، عن معمر، عن الزهري، عن النبي ﷺ، وربما حدث به عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. وذكر عبد الرزاق أن معمرا كان يحدثهم بالحديث مرة مرسلا؛ فيكتبونه، ويحدثهم مرة به فيسنده فيكتبونه، وكل صحيح عندنا".اهـ وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ١٨) قال: ثنا إبراهيم بن خالد، ثنا رباح، ثنا معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أمه، أن أم مبشر....، فذكره. وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الديات، حديث (٤٥٤١)، عن أحمد بن حنبل بهذا الإسناد، وفيه: عن أمه أم مبشر.

قال أبو سعيد بن الأعرابي ـ راوي سنن أبي داود ـ عقب هذا الحديث: "كذا قال: عن أمه، والصواب: عن أبيه، عن أم مبشر".اهـ، من عون المعبود، للآبادي (١٢/ ١٥٢).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٤٢)، عن أحمد بن جعفر ـ وهو القطيعي راوي مسند الإمام أحمد ـ عن عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه، به. وفيه: عن أبيه، عن أم مبشر.

وأخرج نحوه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٣٦) قال: أخبرنا محمد بن عمر، حدثني عبد الله بن جعفر، عن عثمان بن محمد الأخنسي قال: دخلت أم بشر بن البراء على النبي ﷺ في مرضه فقالت:....، فذكره.

الشاهد الثالث: حديث ابن عباس؟: أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ٢٠٤) قال: حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرح، ثنا يحيى بن بكير، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عكرمة، عن ابن عباس؟: "أن رسول الله ﷺ لما مات من اللحم الذي كانت اليهودية سمته فانقطع أبهره من السم على رأس السنة، فكان يقول: ما زلت أجد منه حسا". قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٥): "إسناده حسن".

الشاهد الرابع: حديث بريدة؟: قال الزيلعي، في تخريج أحاديث الكشاف (١/ ٦٨): "ورواه الطبري: حدثنا محمد بن بشار، ثنا محمد بن جعفر، ثنا عوف، عن ميمون بن عبد الله، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر....، فذكر القصة بطولها إلى أن قال: فلما اطمأن رسول الله ﷺ ـ يعني بخيبر ـ أهدت زينب

=

=

بنت الحارث إليه شاة مصلية، وقد جعلت فيها من السم، وكان معه بشر بن البراء، فتناولا منها فقال؟: إن هذا العظم يخبرني أنه مسموم، فدعا بها فاعترفت وقالت: إن كنت نبيا فستخبر، وإن كنت غير ذلك استرحنا منك، ومات بشر من أكلته تلك، وقال النبي ﷺ: يا أم بشر: ما زالت أكلة خيبر التي أكلت مع ابنك تعادني، فهذا أوان قطعته".

الشاهد الخامس: حديث أبي جعفر محمد بن علي، مرسلا: أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام، في غريب الحديث، وأبو إسحاق الحربي، في غريب الحديث، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن العلاء بن أبي العباس، عن أبي جعفر يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: "ما زالت أكلة خيبر تعادني، فهذا أوان قطعت أبهري". نقله عن أبي عبيد والحربي: الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٦٩)، وقال: "وكلاهما معضل".

الشاهد السادس: حديث أبي رومان: أخرجه أبو إسحاق الحربي، في غريب الحديث [كما في تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي (١/ ٦٩)] قال: ثنا شريح بن النعمان، ثنا عبد العزيز بن محمد، أنا عمرو بن أبي عمر، عن أبي رومان، عن النبي ﷺ نحوه.

النتيجة: أن الحديث بمجموع طرقه وشواهده يرتقي لدرجة الصحيح لغيره، وقد صححه الألباني، في صحيح سنن أبي داود (٣/ ٩١)، حديث (٤٥١٣)، وصحيح الجامع (٢/ ٩٨٤)، حديث (٥٦٢٩). وانظر: تخريج الأحاديث والآثار، للزيلعي (١/ ٦٨ ـ ٧١)، وتغليق التعليق، لابن حجر (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

* ظاهر الآية الكريمة عموم عصمة الله تعالى لنبيه ﷺ من الناس، وأما الأحاديث ففيها أن النبي ﷺ أصيب ببعض الأذى من قومه، وهذا يوهم خلاف الآية، التي وعدت بالعصمة مطلقا.

* وقد اختلفت أجوبة العلماء في هذه المسألة؛ بسبب تعدد الوقائع الواردة فيها، وسأذكر أجوبتهم حسب كل واقعة:

أولا: أجوبة العلماء عن خبر شجه، وكسر رباعيته ﷺ في غزوة أحد:

للعلماء في الجواب عن هذه الحادثة ثلاثة مذاهب:

الأول: أن ما وقع للنبي ﷺ في غزوة أحد محمول على أحد أمرين:

=

=

١ - إما أن ذلك كان قبل نزول قوله تعالى: (والله يعصمك من الناس)؛ لأن سورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن.

٢ - أو أن المراد بالآية عصمته ﷺ من القتل والهلاك.

وهذا مذهب الجمهور من المفسرين، والمحدثين.

المذهب الثاني: أن الآية مخصوصة، والمراد عصمته ﷺ من القتل والهلاك، فقط.

وهذا مذهب: الشافعي، والزمخشري، وابن مفلح، وابن حجر الهيتمي، والسيوطي، وابن عاشور، وابن باز.

والفرق بين هذا المذهب والذي قبله، أن القائلين بالمذهب الأول أجابوا بكلا الوجهين، بخلاف أصحاب المذهب الثاني فقد اقتصروا على الوجه الثاني فقط.

ويرد على هذين المذهبين:

أن النبي ﷺ سمته امرأة يهودية، حتى قال: "يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخيبر؛ فهذا أوان وجدت انقطاع أبهري من ذلك السم".

فهذه الحادثة وقعت في غزوة خيبر سنة سبع من الهجرة، وهي بعد نزول الآية.

وفي هذا الحديث أن النبي ﷺ مات بسبب ذلك السم، ويلزم منه أنه لم يعصم من القتل.

وأجاب بعضهم: بأن الله تعالى ضمن لنبيه ﷺ العصمة من القتل حال التبليغ فقط.

المذهب الثالث: أن المراد بالعصمة: الحفظ من صدور الذنب، والمعنى: بلغ والله تعالى يعصمك من بين الناس أن يقع منك ذنب.

ذكر هذا المذهب: البغوي، والآلوسي.

ويرده: أن سياق الآية إنما هو في الحديث عن عصمته ﷺ من أذى الناس، لا من الذنوب؛ لأن الله تعالى أمر نبيه ﷺ بالتبليغ، والذي يناسب هذا الأمر الوعد بالعصمة من أذى الناس، لا العصمة من الذنوب، إذ لا تلازم بينهما.

ثانيا: أجوبة العلماء عن خبر سحره ﷺ:

للعلماء في الجواب عن هذه الحادثة ثلاثة مذاهب:

الأول: أن ما تعرض له النبي ﷺ من سحر، هو مرض من الأمراض، وعارض من العلل، وهذه تجوز على الأنبياء كغيرهم من البشر، وهي مما لا ينكر ولا يقدح في النبوة،

=

ولا يخل بالرسالة أو الوحي، والله سبحانه إنما عصم نبيه ﷺ مما يحول بينه وبين الرسالة وتبليغها، وعصمه من القتل، دون العوارض التي تعرض للبدن.

وهذا مذهب: الخطابي، والمازري، وابن القيم، والعيني، والسندي، وابن باز.

وحكاه القاضي عياض، حيث قال: "وأما ما ورد أنه كان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولا يفعله، فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شيء من تبليغه أو شريعته، أو يقدح في صدقه، لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا، وإنما هذا فيما يجوز طروه عليه في أمر دنياه، التي لم يبعث بسببها ولا فضل من أجلها، وهو فيها للآفات كسائر البشر، فغير بعيد أن يخيل إليه من أمورها ما لا حقيقة له، ثم ينجلي عنه كما كان....، ولم يأت في خبر أنه نقل عنه في ذلك قول بخلاف ما كان أخبر أنه فعله ولم يفعله، وإنما كانت خواطر وتخيلات".اهـ

وقال ابن القيم: "السحر الذي أصابه ﷺ كان مرضا من الأمراض عارضا شفاه الله منه، ولا نقص في ذلك ولا عيب بوجه ما؛ فإن المرض يجوز على الأنبياء، وكذلك الإغماء؛ فقد أغمي عليه ﷺ في مرضه، ووقع حين انفكت قدمه، وجحش شقه، وهذا من البلاء الذي يزيده الله به رفعة في درجاته، ونيل كرامته، وأشد الناس بلاء الأنبياء، فابتلوا من أممهم بما ابتلوا به، من القتل والضرب والشتم والحبس، فليس ببدع أن يبتلى النبي ﷺ من بعض أعدائه بنوع من السحر، كما ابتلي بالذي رماه فشجه، وابتلي بالذي ألقى على ظهره السلا وهو ساجد، وغير ذلك، فلا نقص عليهم ولا عار في ذلك؛ بل هذا من كمالهم وعلو درجاتهم عند الله".اهـ

المذهب الثاني: أن السحر إنما تسلط على ظاهر النبي ﷺ وجوارحه، لا على قلبه واعتقاده وعقله، ومعنى الآية: عصمة القلب والإيمان، دون عصمة الجسد عما يرد عليه من الحوادث الدنيوية.

وهذا مذهب القاضي عياض، وابن حجر الهيتمي، وأبي شهبة.

المذهب الثالث: أن ما روي ـ من أن النبي ﷺ سحر ـ باطل لا يصح، بل هو من وضع الملحدين. وهذا مذهب المعتزلة.

وتأثر بمذهبهم هذا: من الأوائل: أبو بكر الجصاص، ومن المعاصرين: محمد عبده، =

=

ومحمد رشيد رضا، والقاسمي.

قال الجصاص: "زعموا أن النبي ﷺ سحر، وأن السحر عمل فيه...، ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين، تلعبا بالحشو الطغام، واستجرارا لهم إلى القول بإبطال معجزات الأنبياء عليهم السلام، والقدح فيها، وأنه لا فرق بين معجزات الأنبياء وفعل السحرة، وأن جميعه من نوع واحد، والعجب ممن يجمع بين تصديق الأنبياء عليهم السلام وإثبات معجزاتهم وبين التصديق بمثل هذا من فعل السحرة، مع قوله تعالى: (ولا يفلح الساحر حيث أتى) [طه: ٦٩]، فصدق هؤلاء من كذبه الله وأخبر ببطلان دعواه وانتحاله.

وجائز أن تكون المرأة اليهودية بجهلها فعلت ذلك ظنا منها بأن ذلك يعمل في الأجساد، وقصدت به النبي ﷺ؛ فأطلع الله نبيه على موضع سرها، وأظهر جهلها فيما ارتكبت وظنت؛ ليكون ذلك من دلائل نبوته، لا أن ذلك ضره وخلط عليه أمره، ولم يقل كل الرواة إنه اختلط عليه أمره، وإنما هذا اللفظ زيد في الحديث، ولا أصل له".اهـ

ومجمل حجة هؤلاء أن القول بأن النبي ﷺ سحر يلزم منه:

١ - إبطال معجزات الأنبياء عليهم السلام والقدح فيها.

٢ - ويلزم منه الخلط بين معجزات الأنبياء وفعل السحرة.

٣ - ويلزم منه أن يكون تصديقا لقول الكفار: (إن تتبعون إلا رجلا مسحورا) [الفرقان: ٨]، وقال قوم صالح له: (إنما أنت من المسحرين) [الشعراء: ١٥٣]، وكذا قال قوم شعيب له.

٤ - قالوا: والأنبياء لا يجوز عليهم أن يسحروا؛ لأن ذلك ينافي حماية الله لهم وعصمتهم.

وأجابوا عن حديث عائشة؟ - والذي فيه أن النبي ﷺ سحر - بأنه مما تفرد به هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وأنه غلط فيه، واشتبه عليه الأمر.

واعترض:

١ - بأن قوله تعالى: (إن تتبعون إلا رجلا مسحورا)، وقوله: (إنما أنت من المسحرين) المراد به: من سحر حتى جن وصار كالمجنون الذي زال عقله؛ إذ المسحور الذي لا

=

يتبع هو من فسد عقله بحيث لا يدري ما يقول، فهو كالمجنون، ولهذا قالوا فيه: (معلم مجنون) [الدخان: ١٤]، وأما من أصيب في بدنه بمرض من الأمراض التي يصاب بها الناس؛ فإنه لا يمنع ذلك من اتباعه، وأعداء الرسل لم يقذفوهم بأمراض الأبدان، وإنما قذفوهم بما يحذرون به سفهاءهم من أتباعهم، وهو أنهم قد سحروا حتى صاروا لا يعلمون ما يقولون بمنزلة المجانين، ولهذا قال تعالى: (انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا (٤٨)) [الإسراء: ٤٨].

٢ - وأما قولهم: إن سحر الأنبياء ينافي حماية الله تعالى لهم؛ فإنه سبحانه كما يحميهم ويصونهم ويحفظهم ويتولاهم؛ فإنه يبتليهم بما شاء من أذى الكفار لهم؛ ليستوجبوا كمال كرامته، وليتسلى بهم من بعدهم من أممهم وخلفائهم إذا أوذوا من الناس، فإنهم إذا رأوا ما جرى على الرسل والأنبياء صبروا ورضوا وتأسوا بهم.

٣ - وأما قولهم: بأن حديث عائشة هو مما تفرد به هشام بن عروة؛ فجوابه: أن ما قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم؛ فإن هشاما من أوثق الناس وأعلمهم، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بما يوجب رد حديثه، وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث، ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة واحدة، والقصة مشهورة عند أهل التفسير، والسنن والحديث، والتاريخ والفقهاء، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله ﷺ وأيامه من غيرهم.

والحديث لم يتفرد به هشام؛ فقد رواه الأعمش، عن يزيد بن حيان، عن زيد بن أرقم؟ قال: "سحر النبي ﷺ رجل من اليهود، فاشتكى لذلك أياما؛ فأتاه جبريل؟ فقال: إن رجلا من اليهود سحرك، عقد لك عقدا في بئر كذا وكذا؛ فأرسل رسول الله ﷺ فاستخرجوها، فجيء بها فقام رسول الله ﷺ كأنما نشط من عقال، فما ذكر ذلك لذلك اليهودي، ولا رآه في وجهه قط".

ثالثا: أجوبة العلماء عن قصة السم الذي وضع له ﷺ :

للعلماء في الجواب عن هذه الحادثة ثلاثة مذاهب:

الأول: أن ما حصل له ﷺ من وضع السم لا يعارض الآية؛ لأن المراد عصمته من القتل حال تبليغه للوحي، والمعنى: بلغ، وأنت حال تبليغك معصوم، ولهذا لم يعتد عليه ﷺ

=

أحد أبدا حال تبليغه.

وهذا مذهب: الشيخ محمد بن صالح العثيمين.

وبنحوه قال ابن عطية، وذكره الآلوسي في تفسيره.

المذهب الثاني: أن المراد عصمته من القتل على وجه القهر والغلبة والتسليط، وأن هذا لم يقع.

ذكره: ابن مفلح.

المذهب الثالث: أن ما روي من وجود الألم وانقطاع أبهره ﷺ: مرسل أو منقطع، وهذه الرواية لا تقاوم الرواية المتفق على صحتها، التي لم يذكر فيها أن السم أثر فيه ﷺ.

ذكره: ابن مفلح.

والذي يظهر صوابه ـ والله تعالى أعلم ـ أن الله تعالى ضمن لنبيه ﷺ العصمة من القتل فقط، دون العوارض التي تعرض للبدن، فتكون الآية من العام الذي أريد به الخصوص، وما تعرض له النبي ﷺ من الأذى في أحد، ومن السحر والسم، لا ينافي العصمة؛ لأن شيئا من ذلك لم يكن له أثر على حياته ﷺ، بل هذا مما أراد الله تعالى به إعلاء منزلة نبيه ﷺ، وقد أخبر النبي ﷺ أن أشد الناس بلاء هم الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، وأخبر بأن الله إذا أحب عبدا أصاب منه، ونبينا ﷺ هو حبيب الرحمن وخليله، وهذه المحبة والخلة تستدعي أن يبتلى كما أخبر، وإذ الأمر كذلك فإن ما أصيب به ﷺ هو مما أراد الله تعالى به إكرامه وتكميل مراتب الفضل له.

ومما يدل على أن المراد بـ"العصمة" في الآية العصمة من القتل فقط:

١ - قول النبي ﷺ للمرأة التي وضعت له السم: "ما كان الله ليسلطك علي"، فهذا يدل على أن النبي ﷺ فهم من الآية أن الله قد عصمه من القتل فقط.

٢ - ويدل عليه أيضا أن النبي ﷺ تعرض لمحاولات قتل كثيرة، فعصمه الله تعالى كما وعده، ولم يستطع أحد أن يناله بشيء.

الإيرادات والاعتراضات على هذا الاختيار:

الإيراد الأول: أن لفظ الآية عام في عصمته ﷺ من كل شيء، وتخصيصها بالقتل فقط تحكم بلا دليل.

=

علينا بعض الأقاويل * لأخذنا منه باليمين * ثم لقطعنا منه الوتين * فما منكم من أحد عنه حاجزين " الحاقة / ٤٧ - ٤٤، وقال تعالى: {" وما هو على الغيب بضنين " التكوير / ٢٤، قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله في تفسير هذه الآية " وما هو على ما أوحاه الله إليه بشحيح، يكتم بعضه، بل هو ﷺ أمين أهل السماء، وأهل الأرض، الذي بلغ رسالات ربه، البلاغ المبين، فلم يشح بشيء منه، عن غني ولا فقير، ولا رئيس ولا مرؤوس، ول ذكر ولا أنثى، ولا حضري ولا بدوي، ولذلك بعثه الله في أمة أمية جاهلة جهلاء، فلم يمت ﷺ حتى كانوا علماء ربانيين، إليهم الغاية في العلوم..." انتهى

فالنبي في تبليغه لدين ربه وشريعته لا يخطأ في شيء البتة لا كبير ولا قليل، بل هو معصوم دائما من الله تعالى.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله (فتاوى ابن باز ج٦/ ٣٧١): "قد

=

والجواب: أن القول بعمومها فيه مصادمة للوقائع التي جرت للنبي ﷺ، ومحال أن يعد الله نبيه بالعصمة مطلقا ثم يقع خلاف ذلك، فدل على أن الله تعالى لم يرد العصمة مطلقا، وإنما أراد القتل فقط.

الإيراد الثاني: أن النبي ﷺ أخبر بأن السم الذي وضع له بخيبر لم يزل مؤثرا فيه حتى أدى به إلى الوفاة؛ فيكون مات قتيلا بسببه.

والجواب: أن النبي ﷺ لم يمت في الحال من ذلك السم الذي وضع له، بل عاش بعد ذلك ثلاث سنين حتى كان وجعه الذي توفي فيه، فلو كان السم قد أثر فيه لمات في الحال، كما مات الصحابي بشر بن البراء؟ الذي أكل معه - والنبي ﷺ لم يمت إلا بعد أن أكمل الله تعالى دينه، وشاء سبحانه أن يظهر أثر السم قرب وفاته لما أراد من إكرامه بالشهادة، وتكميل مراتب الفضل كلها له ﷺ. انظر الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم عرض ودراسة.

أجمع المسلمون قاطبة على أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - ولاسيما محمد ﷺ معصومون من الخطأ فيما يبلغونه عن الله ﷻ، قال تعالى: "والنجم إذا هوى * ما ضل صاحبكم وما غوى * وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى * علمه شديد القوى " النجم / ١ - ٥)، فنبينا محمد ﷺ معصوم في كل ما يبلغ عن الله قولا وعملا وتقريرا، هذا لا نزاع فيه بين أهل العلم" انتهى.

وقد اتفقت الأمة على أن الرسل معصومون في تحمل الرسالة، فلا ينسون شيئا مما أوحاه الله إليهم، إلا شيئا قد نسخ، وقد تكفل الله جل وعلا لرسوله _ ﷺ _ أن يقرئه فلا ينسى، إلا شيئا أراد الله أن ينسيه إياه وتكفل له بأن يجمع له القرآن في صدره. قال تعالى. " سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله " الأعلى / ٧، وقال تعالى: " إن علينا جمعه وقرآنه * فإذا قرأناه فاتبع قرآنه " القيامة / ١٧ - ١٨.

قال شيخ الإسلام رحمه الله (مجموع الفتاوى ج١٨/ ٧): "فان الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله ﷻ فلا يكون خبرهم إلا حقا وهذا معنى النبوة وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب وأنه ينبئ الناس بالغيب والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه" انتهى.

ثانيا: بالنسبة للأنبياء كأناس يصدر منهم الخطأ، فهو على حالات

عدم الخطأ بصدور الكبائر منهم:

أما كبائر الذنوب فلا تصدر من الأنبياء أبدا وهم معصومون من الكبائر، سواء قبل بعثتهم أم بعدها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (مجموع الفتاوى: ج٤/ ٣١٩):

" إن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف... وهو أيضا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء،

بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول" انتهى.

وأما صغائر الذنوب فربما تقع منهم أو من بعضهم، ولهذا ذهب أكثر أهل العلم إلى أنهم غير معصومين منها، وإذا وقعت منهم فإنهم لا يقرون عليها بل ينبههم الله تبارك وتعالى عليها فيبادرون بالتوبة منها[1].

---

(١) مسائل في عصمة الأنبياء.

***مواقع العصمة من حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام**

حيث إن لعمر كل نبي أو رسول إلى الخلق فترتين، فترة تسبق الإصطفاء، وأخرى تبدأ بالوحي إليه، وتنتهي بلحاقه بربه فقد بحث العلماء - رحمهم الله تعالى - عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فِي هاتين الفترتين، واختلفت وجهات نظرهم هل هي ثابتة لهم قبل البعثة وبعدها؟ أو هي ثابتة لهم بعد البعثة ليس إلا؟.

*** عصمة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - قبل البعثة**

وقد تناول بحث العلماء عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في هذه الفترة من ناحية الاعتقاد وغيره.

أما الاعتقاد فقد أجمعت الأمة على عصمتهم من وقوع الكفر منهم قبل البعثة، وحكى هذا الإجماع صاحب المواقف وقال شارحه: " ولا خلاف لأحد منهم في ذلك "، وقال الكمال ابن الهمام -في المسايرة نقلاً عن القاضي الباقلاني-: " إنهم معصومون من وقوع الكفر، لأن الذي صح عند أهل الأخبار والتواريخ أنه لم يبعث من أشرك بالله طرفة عين وإنما بعث من كان تفياً نقياً زكياً أميناً مشهور النسب حسن التربية ".

وقال القاضي عياض -في الشفاء-: " ولم ينقل أحد من أهل الأخبار أن أحداً نبئ واصطفي ممن عرف بكفر وإشراك قبل ذلك ".

وقال القرطبي عند تفسيره لقول الله تعالى (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ) وحكاية تبري إبراهيم عليه الصلاة والسلام مما كان يشرك به قومه بقوله: (إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ) قال: " غير جائز أن يكون لله تعالى =

=

رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو لله موحد وبه عارف ومن كل معبود سواه بريء ".

وقال الآلوسي -في تفسيره لهذه الآية أيضاً-: " وزعم أنه ﷺ قال ما قال إذ لم يكن عارفًا بربه سبحانه -والجهل حال الطفولية قبل قيام الحجة، لا يضر ولا يعد ذلك كفراً- مما لا يلتفت إليه أصلاً " فقد قال المحققون المحقون: إنه لا يجوز أن يكون لله تعالى رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو لله تعالى موحد وبه عارف ومن كل معبود سواه بريء.

وعبارة الآلوسي -وإن كان الشطر الأخير منها هو عبارة القرطبي إلا أنه رد بها زعمًا باطلاً- ذكر فيها أن هذا هو قول المحققين المحقين مما يدل على أن القائل بهذا القول كثير من حذاق العلماء ومحققيهم وهو ما يطمئن إليه القلب وتستريح إليه النفس.

أما غير الاعتقاد -وهو يشمل القول والعمل- فجمهور أهل السنة على جواز وقوع الصغائر والكبائر منهم قبل البعثة إذ لا دليل من العقل أو السمع على امتناعها منهم.

ومنع جمهور المعتزلة صدور الكبائر وصغائر الخسة منهم قبل البعثة لأنها تؤدي إلى النفرة عنهم وعدم الانقياد لهم، قال القاضي عبد الجبار: "... وقوع ذلك منهم ينفر عن القبول، وتنزيههم عنه يقتضي سكون النفس إليهم، وأن يقوّي الدواعي في القبول منهم ".

اعتراض وجوابه

واعترض على هذا فقيل: " ومن أين تأتي النفرة من إقدامهم على الكبائر، وصغائر الخسة قبل البعثة؟ ".

وأجاب عبد الجبار على هذا بأن" العلم بأن مثل ذلك ينفر مما لا يكتسب بالأدلة العقلية.. وإنما يرجع في ذلك إلى العادات والمتعالم من أحوال الناس في العادة الجارية أن ذلك ينفرهم، كما ينفرهم الإقدام على الأمور المستخفة، ومنكر هذا كالذي يقول: بأنه لا فعل في العالم ينفر، وهذا واضح الفساد ".

وذهب قوم منهم القاضي عياض، وابن حزم، والقسطلاني في المواهب، والزرقاني في شرحها إلى أن الأنبياء معصومون قبل النبوة من الصغائر والكبائر، قال ابن حزم -في

=

=

الفصل-: " فبيقين ندري أن الله تعالى عصمهم قبل النبوة من كل ما يؤذون به بعد النبوة... ".

وقد استدل على هذا بحديث قال: إنه صحيح ورواه بسنده عن الحسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " ما هممت بقبيح مما كان أهل الجاهلية يهمون به إلا مرتين من الدهر كلتاهما يعصمني الله منها، قلت لفتى معي من قريش بأعلى مكة في أغنام لها ترعى: أبصر لي غنمي حتى أسمر هذه الليلة بمكة كما يسمر الفتيان قال: نعم. فلما خرجت فجئت أدنى دار من دور مكة سمعت غناء وصوت دفوف وزميراً فقلت: ما هذا؟ قالوا: فلان تزوج فلانه لرجل من قريش، فلهوت بذلك الغناء، وبذلك الصوت حتى غلبتى عيني فما أيقظني إلا مس الشمس، فرجعت إلى صاحبي، فقال لي: ما فعلت؟ فأخبرته. ثم قلت له ليلة أخرى مثل ذلك. ففعل فخرجت فسمعت مثل ذلك، فقيل لي مثل ما قيل لي، فلهوت بما سمعت حتى غلبتني عيني، فما أيقظني إلا مس الشمس فرجعت إلى صاحبي فقال لي: ما فعلت؟ قلت: ما فعلت شيئًا. فوالله ما هممت بعدها بسوء مما يعمل أهل الجاهلية حتى أكرمني الله بنبوته ".

وعقب ابن حزم عليه بقوله: " فصح أنه ﷺ لم يعص بكبيرة ولا بصغيرة لا قبل النبوة ولا بعدها، ولا هم بمعصية صغرت أو كبرت لا قبل النبوة ولا بعدها... ".

وهذا الحديث رواه ابن حزم بسنده هو إلى الحسن بن محمد بن علي ابن أبي طالب، ونسب السماع فيه إليه من رسول الله ﷺ كما هو ظاهر من سياقه حسبما هو موجود في النسخ المطبوعة من كتاب الفصل التي بين أيدينا اليوم. والحسن هذا هو ابن محمد المعروف بابن الحنفية، ومحمد هذا لم يدرك رسول الله ﷺ، إذ كانت ولادته في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلا يكون له، ولا لابنه الحسن هذا سماع من رسول الله ﷺ.

وهذا الحديث مروي عنه عن أبيه محمد بن علي بن أبي طالب عن جده علي بن أبي طالب مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ " كما رواه أبو نعيم في الدلائل، والبيهقي في الدلائل أيضًا، وابن سيد الناس في عيون الأثر، والماوردي في أعلام النبوة، والحاكم في المستدرك وقال: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص ورمز له بحرف (م)، وأخرجه البزار عنه أيضًا مرفوعًا بلفظ " وما هممت

=

=

بشيء مما كان أهل الجاهلية يعملون به غير مرتين كل ذلك يحول الله بيني وبين ما أريد من ذلك ثم ما هممت بعدها بشيء حتى أكرمني الله برسالته ". وقد صحح علي القاري هذا الحديث في شرح الشفاء، كما صححه الشهاب الخفاجى في نسيم الرياض، وقال السيوطي في الخصائص الكبرى: أخرجه ابن راهويه في مسنده وابن إسحاق والبزار والبيهقي وأبو نعيم في الدلائل وابن عساكر عن علي بن أبي طالب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما هممت بشيء مما كان أهل الجاهلية يهمون به..." فذكر الحديث ثم قال: " قال ابن حجر: إسناده حسن ورجاله ثقات ".

ونقله ابن كثير في البداية والنهاية عن البيهقي وعقب عليه بقوله: " وهذا حديث غريب جداً وقد يكون عن علي نفسه ويكون قوله في آخره " حتى أكرمني الله ﷻ بنبوته مقحماً " والله أعلم "، وضعفه العلامة الألباني في فقه السيرة (ص٦٧).

* قدمنا حكاية الإجماع على عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الكفر قبل البعثة، وهو -بلا شك- منسحب على عصمتهم منه بعدها.

فيبقى الكلام في عصمتهم بعد البعثة عن سائر الذنوب كبائرها وصغائرها.

ومن هذا ما يتعلق بإبلاغ الشرع، وتقريره، وبيان الأحكام عن الله تعالى.

*** عصمة الأنبياء من الكذب**

وقد حكى صاحب المواقف وشارحه الإجماع من " أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز القاطع على صدقهم فيه ".

واستدلوا لذلك بأنه لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلاً لأدى إلى إبطال المعجزة القاطعة بصدقهم، وإبطال المعجزة محال فالكذب في ذلك محال أيضاً.

وقال المازري -في المعلم-: " الأنبياء عليهم السلام معصومون من الكذب فيما طريقه التبليغ عن الله تعالى لدلالة المعجزة على صدقهم فيه ".

وأجاز أبو بكر الباقلاني دخول السهو عليهم في ذلك، مصيراً منه إلى أن " ذهول النفس وطريان النسيان "، وبوادر اللسان لا يدخل تحت الصدق الذي هو مدلول المعجزة؛ لأن صدق المعجزة إنما يدل على ما قصدوه في التبليغ.

والقاضي أبو بكر، وإن كان يرى أن المعجزة لا تدل " دلالة التزامية عقلية " على منع

=

=

دخول النسيان عليهم في التبليغ فإنه يرى أنهم معصومون عن ذلك بورود الشرع، وإجماع الأمة على عصمتهم في ذلك.

* **منع السهو والنسيان على الأنبياء في التبليغ**

ومنع أبو إسحاق الإسفرائيني -وكثير من الأئمة الأعلام- ومنهم الفخر الرازي دخول ذلك عليهم، ورأوا أن المعجزة كما تدل على صدقهم فيما يعمدون تبليغه، تدل على أنَّهم لا يسهون، ولا ينسون في ذلك إذ " لو جاز الخُلْف في ذلك لكان نقضاً لدلالة المعجزة، وهو ممتنع و " لم يبق الاعتماد على شيء من الشرائع " و" لما تميز لنا الغلط، والسهو من غيره ولاختلط الحق بالباطل ".

وقال صاحب المعتمد في أصول الفقه: " لا يجوز عليهم الكذب فيما يؤدونه، لا الكتمان، ولا السهو في حال الأداء لأن تلك الحال حال تلقي الفروض، فوقوع السهو فيها يغري باعتقاد كون العبادة لا على ما أوردوها ".

وقال أبو الحسين الخياط: "... النبي ﷺ إذا قصد إلى الأداء عن الله ﷻ والإخبار عنه بما أمره بأدائه إلى خلقه وبإخبارهم إياه، فليس يجوز عليه الغلط، والخطأ في ذلك، لأن الله قد أوجب على الخلق طاعته فيما يأمرهم به، وتصديقه فيما أخبرهم به عن ربهم، فلم يكن جل ثناؤه ليأمرهم بتصديق من يجوز عليه خطأ، ولا بطاعة من لا يؤمن منه الغلط ".

وقال القاضي عياض: ".. لا خلاف أنهم معصومون من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ، لأن ذلك يقتضي العصمة منه المعجزة، مع الإجماع على ذلك من الكافة ".

ونقل ابن عطية -في تفسيره- إجماع الأمة على عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في معنى التبليغ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب النبوات -: " وما أنبأ به النبي عن الله لا يكون يطابق كذباً، لا خطأ ولا عمداً، فلا بد أن يكون صادقاً فيما يخبر به عن الله يطابق خبره مخبره لا تكون فيه مخالفة لا عمداً ولا خطأ. وهذا معنى قول من قال: " هم معصومون فيما يبلغونه عن الله " ثم قال: ".. فهو (أي النبي ﷺ المؤيد المعصوم بما يحفظه الله من الإنس والجن حتى يبلغ رسالات ربه كما أمر فلا يكون فيها كذب ولا

=

=

كتمان ".

وحاصل القول أن الجميع متفقون مطبقون على وجوب عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، من السهو والنسيان في التبليغ عن الله تعالى، وإنما حصل الاختلاف في مقتضى دلالة المعجزة، أهي دالة على صدقهم في جميع ما يبلغون عن الله تعالى -كما هو رأي الجمهور- أم فيما يقصدون تبليغه، ويعمدونه على قول أبي بكر الباقلاني ومن وافقه؟.

*** عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الذنوب صغائرها وكبائرها**

أما الكبائر فقال القاضي عياض: " أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش، والكبائر الموبقات ". وقد صرح بهذا الإجماع المازري - فيما نقله عنه النووي - في قوله: " فهو ﷺ معصوم من الكبائر بالإجماع " وابن عطية -في تفسيره- حيث قال: " وأجمعت الأمة على عصمة الأنبياء.. من الكبائر ومن الصغائر التي فيها رذيلة ".

ونقله عنه أبو حيان في البحر.

وممن صرح بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الذنوب إمام الحرمين في الإرشاد حيث قال: " وتجب عصمتهم عن المعاصي والذنوب المؤذنة بالسقوط، وقلة الديانة إجماعاً ".

وقول إمام الحرمين هذا وإن ظهر أنه أعم من الدعوى فهو منتج لها لأن العام يدل على الخاص وغيره، وقد صرح إمام الحرمين عقب سوقه هذا الكلام بقوله " أما الذنوب الصغائر.. الخ " مما يشعر بأنه أراد بكلامه هنا عصمتهم من الكبائر وصغائر الخسة، وسنعرض لنصه عن الذنوب الصغائر في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقد اختلفوا في مستند هذا الإجماع، فالجمهور على أن مستنده نفس الإجماع،: ذهب القاضي الباقلاني إلى أن مستند عصمتهم من الكبائر السمع مضافاً إلى الإجماع نفسه " قبل ظهور المخالفين في ذلك ".

ويرى أبو إسحاق الإسفرائيني أن مستنده العقل مضافاً إلى الإجماع قال القاضي عياض: " وهو قول الكافة ".

وفي عموم الكافة دخل المعتزلة القائلون بهذا الإجماع، وأن مستنده العقل، قال القاضي

=

=

عبد الجبار: " يبين ذلك أنَّهم لو بعثوا للمنع من الكبائر، والمعاصي بالمنع والردع، والتخويف، فلا يجوز أن يكونوا مقدمين على مثل ذلك لأن المتعالم أن المقدم على الشيء لا يقبل منه منع الغير منه ".

ظهر لنا مما سبق أن الإجماع منعقد على القول بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من كبائر الذنوب، ونأتي الآن إلى الكلام عن عصمتهم من صغائرها.

وقد قسم العلماء صغائر الذنوب إلى صغائر خسة، وصغائر غير خسة. فصغائر الخسة هى التي ينسلك بها فاعلها مع الأراذل والسفلة لإشعارها بدناءة الهمة، ووضاعة النفس، ومن أمثلتهم لها سرقة شيء تافه أو تطفيف القليل.

وقد نقل الشوكاني -في إرشاد الفحول- عن الأصوليين أنهم " حكوا الإجماع على عصمتهم بعد النبوة مما يزري بمناصبهم كرذائل الأخلاق والدناءات، وسائر ما ينفر عنهم، وهي التي يقال لها صغائر الخسة كسرقة لقمة أو التطفيف بحبة ".

ونقل ابن عطية -في تفسيره- إجماع العلماء على عصمة الأنبياء " من الصغائر التي هي رذائل "، ومنع المتكلمون صدورها من الأنبياء مطلقاً ولو سهواً.

ونقل القاضي عياض عن بعض الأئمة قوله " أن الأنبياء معصومون عن الصغائر المؤدية إلى إزالة الحشمة، والمسقطة للمروءة، والموجبة الإزراء والخساسة " قال: " فهذا مما يعصم عنه الأنبياء إجماعـًا، لأن مثل هذا يحط منصب المتسم به ويزري بصاحبه، وينفر القلوب عنه، والأنبياء منزهون عن ذلك ".

أما صغائر غير الخسة، فقالوا إنها التي لا تشعر بنقص، ولا تلحق بفاعلها معرة.

ومما لا ريب فيه أن كل ذنب مهما صغر لا بد من إشعاره بنقص، ويلحق صاحبه المعرة عند أهل التقوى لوجوب التوبة منه، وهي ندم يشعر بالنقص والمعرة فلا يصح القول بنسبة الصغائر إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وقد ذكر القاضي عياض أن العلماء إزاء تجويز هذا النوع من الصغائر على الأنبياء ثلاث فئات:

الفئة الأول أجازت صدور هذه الصغائر عن الأنبياء ووقوعها منهم، وقد نسب هذا المذهب إلى جماعة من السلف وغيرهم من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين " وذكر

=

=

منهم أبا جعفر الطبري.

ونسب ابن حزم هذا القول -في الفصل- إلى ابن فورك، ونسبه السعد -في شرح المقاصد- لإمام الحرمين من الأشعرية، وأبي هاشم من المعتزلة.

وذكر الشوكاني أن العلماء اختلفوا في تجويز الصغائر غير الخسية على الأنبياء، وإذا جاز وقوعها عليهم، فهل وقعت منهم أو لا؟.

فذكر أن إمام الحرمين، والكياالهراسى، وابن الحاجب نقلوا القول بالجواز العقلي عن الأكثرية، وأن إمام الحرمين، وابن القشيري نقلا القول بعدم الوقوع عن الأكثرين كذلك.

وقال إمام الحرمين: " وأما الذنوب الصغائر فلا تنفيها العقول ولم يقم عندي دليل قاطع على نفيها، ولا على إثباتها، إذ القواطع نصوص أو إجماع، ولا إجماع، إذ العلماء مختلفون في تجويز الصغائر على الأنبياء، والنصوص التي تثبت أصولها قطعـًا، ولا يقبل فحواها التأويل غير موجودة والأغلب على الظن عندنا جوازها ".

وقد تمسك القائلون بوقوع الصغائر منهم بظواهر من القرآن الكريم وبعض الأحاديث الصحاح التي ذكر فيها ما يشعر بوقوع الخطيئة من بعض الأنبياء كحديث الشفاعة الذي جاء فيه أن كل نبي " يذكر خطيئته التي أصاب " وبورود طلب الاستغفار منهم وطلبهم التوبة عليهم.

ولا نطيل بذكر ما استدلوا به لئلا يَندَّ بنا البحث عما رسم من أجله وقد وفت مطولات كتب الكلام، والعقائد هذا الموضوع حقه من بسط القول فيه.

أما الفئة الثانية فتقول بالجواز العقلي، لأن العقل لا يحيل صدور الصغائر غير الخسية عنهم، ولكنهم توقفوا عن القول بالوقوع، فلم يثبتوه، ولم ينفوه لتعارض الأدلة عندهم وعدم وجود قاطع في النصوص بالإثبات أو النفي.

أما الفئة الثالثة فتقول بعصمتهم من الصغائر كعصمتهم من الكبائر.

ومن هؤلاء الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعابى - كما صرح به في الفقه الأكبر إذ قال: " الأنبياء عليهم الصلاة والسلام منزهون عن الصغائر والكبائر " وأقر ذلك شارحه على القاري.

=

=

وأسند الشوكاني -في إرشاد الفحول- هذا القول إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني نقلا عن ابن حزم في الملل والنحل.

وبالرجوع إلى الموضع الذي تكلم فيه ابن حزم على عصمة الأنبياء في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل لم نجد ذكراً لأبي إسحاق الإسفرائيني فلعله ذكره في موضع آخر استطراداً.

ويصحح إسناد هذا القول إلى أبي إسحاق نقل تاج الدين السبكى في جمع الجوامع هذا المذهب عنه.

وأسند عبد القاهر البغدادي هذا المذهب إلى أهل السنة في كتابه الفرق بين الفرق.

وفى قال بهذا القول أيضاً ابن حزم، وحكاه عن سائر الفرق الإسلامية، وعن ابن مجاهد شيخ الباقلاني، وابن فورك وقال: " وهذا الذي ندين الله تعالى به ".

واستدل على عصمتهم من " جميع المعاصي صغيرها وكبيرها سرها وجهرها " بقوله ﷺ: " ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين ".

ووجه استدلاله به " أن الإشارة بالعين أخف ما يكون من الذنوب ومن خلاف الباطن للظاهر " ومع ذلك لم يقدم عليها النبي ﷺ، بل أنكر ﷺ على من قال له: " ألا أومأت لنا بعينك " بقوله: " إنه لا ينبغى لنبي أن تكون له خائنة الأعين ".

وممن صرح بالأخذ بهذا المذهب تاج الدين السبكي في جمع الجوامع حيث قال: " الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنب -ولو صغيرة سهواً- وفاقاً للأستاذ، والشهرستاني، وعياض، والشيخ الإمام ".

وأسند السفاريني -أحد أئمة الحنابلة- هذا المذهب إلى الحافظ العراقي إذ نقل قوله " النبي ﷺ معصوم من تعمد الذنوب بعد النبوة بالإجماع.... وإنما اختلفوا في جواز الصغيرة سهواً فمنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني والقاضي عياض، واختاره تقي الدين السبكي.

قال الشوكاني: " واختاره ابن برهان، وحكاه النووي في زوائد الروضة عن المحققين، قال القاضي حسين: وهو الصحيح من مذهب أصحابنا يعني الشافعية ".

وقال الفخر الرازي: " والمختار عندنا أنه لم يصدر عنهم الذنب حال النبوة ألبتة لا

=

=

الكبيرة، ولا الصغيرة "، وساق في تفسيره الكبير أدلة عقلية ونقلية على وجوب عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الذنوب نذكر منها ما يلي:

١ - أنه لو صدر الذنب عنهم لكانوا أقل درجة من عصاة الأمة وذلك غير جائز، بيان الملازمة أن درجة الأنبياء... في غاية الجلال والشرف وكل من كان كذلك، كان صدور الذنب عنه أفحش، ألا ترى إلى قوله تعالى: (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ) والمحصن يرجم، وغيره يحد، وحد العبد نصف حد الحر، وأما أنه لا يجوز أن يكون النبي أقل حالاً من الأمة فذلك بالإجماع.

٢ - أن محمداً ﷺ لو أتى بالمعصية لوجب علينا الاقتداء به فيها لقوله تعالى: (فَاتبِعُوني) فيفضي إلى الجمع بين الحرمة والوجوب وهو محال.

" وإذا ثبت ذلك في حق محمد ﷺ، ثبت في سائر الأنبياء، ضرورة أنه لا قائل بالفرق ".

وهؤلاء العلماء الأجلاء: -رحمهم الله تعالى- يحملون ما تفيده ظواهر النصوص من الكتاب والسنة من وقوع بعض الصغائر من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام -مما تمسك به القائلون بجواز الصغائر على الأنبياء- إما على صدوره منهم بتأويل قائم على الاجتهاد، فلا يكون ذنباً أو أنه من قبيل خلاف الأولى.

والقائلون بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الصغائر كعصمتهم من الكبائر أعيان وكثيرون، ولا يتسع المجال لذكرهم وإيراد أقوالهم، وإنما رمنا ذكر أقوال طائفة منهم إشارة إلى القائلين بذلك.

وقد أورد القاضي عياض أدلة على القول بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الصغائر نسوق أهمها وأقواها:

قال: " واستدل بعض الإئمة على عصمتهم من الصغائر بالمصير إلى (وجوب) امتثال أفعالهم واتباع آثارهم، وسيرهم مطلقاً، وجمهور الفقهاء على ذلك من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة.. فقد علم من دين الصحابة -قطعاً- الاقتداء بأفعال النبي ﷺ، كيف توجهت، وفي كل فن كالاقتداء بأقواله، فقد نبذوا خواتيمهم حين نبذ خاتمه وخلعوا نعالهم حين خلع.. واحتج في واحد في غير شيء مما بابه العبادة، أو العادة بقوله: رأيت رسول الله ﷺ يفعله، والآثار في هذا أعظم من أن نحيط بها، لكنه يعلم من

=

مسألة: التفاضل بين الأنبياء والرسل

قال ابن كثير: (لا خلاف أن الرسول أفضل من بقية الأنبياء)(١). وقال السفاريني: (الرسول أفضل من النبي إجماعًا لتميزه بالرسالة التي هي أفضل من النبوة)(٢).

وقد بدأ الله بذكر الرسول قبل النبي في قوله: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [الحج: ٥٢]. وقدم سبحانه الوصف بالرسالة على الوصف بالنبوة في قوله في كل من موسى وإسماعيل عليهما السلام: وَكَانَ رَسُولا نَّبِيًّا [مريم: ٥١]. فلعل في هذه دلالة على فضل الرسول على النبي، إذا الترتيب كان قاضيا بتقديم النبي على الرسول، لأن النبوة تكون أولًا ثم الرسالة، ففي تقديمها على النبوة إفادة معنى. ودلل الماوردي على فضل الرسول فقال: (الرسول أعلى منزلة من النبي ولذلك سميت الملائكة رسلًا ولم يسموا أنبياء)(٣). ولكن هذا الاستدلال على القول

=

مجموعها على القطع اتباعهم أفعاله واقتداؤهم بها، ولو جوزوا عليه المخالفة في شيء منها لما اتسق هذا، ولنقل عنهم، وظهر بحثهم عن ذلك ".

لا جرم أن الصغائر -غير الخسية تختلف في أعيانها، وأشخاصها، وتتفاوت مراتبها بحسب ما يستتبعها من ملامة ونقص، فليس النقص الذي يلحق بالقُبلة -مثلاً- كالنقص الذي يلحق بالنظرة -وحاشا الأنبياء من ذلك كله- ولا واحدة منهما كخطرة تمر بالقلب، لا يصدقها القول أو الفعل، بل تجفل النفس عنها قبل أن تظلها، وينفر القلب منها قبل أن تنزل بساحته فيبقى القلب الشريف الطاهر بعيداً عنها منزهـاً منها، طاهراً نقياً لم تنزل به دغادغ اللمم ولا رفت عليه هبات الهنات.

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٤٧).

(٢) لوامع الأنوار البهية (١/ ٥٠).

(٣) أعلام النبوة (٣٨).

بتفضيل الملائكة على الأنبياء وهو مرجوح. كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ومن أوجه فضل الرسل على الأنبياء

أن الرسالة في أصلها قدر زائد على النبوة فهي نبوة وزيادة، فالرسل ساووا الأنبياء في النبوة، وفضلوا عليهم بالرسالة - صلوات الله وسلامه على الجميع -، يقول القرطبي: (معلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يرسل، فإن من أرسل فضل على غيره في الرسالة واستووا في النبوة).

قال: (إلى ما يلقاه الرسل من تكذيب أممهم وقتلهم إياهم وهذا مما لا خفاء فيه)[1]. وفي قول القرطبي هذا وجه آخر من وجوه فضل الرسول على النبي وهو ما يلقاه الرسل دون الأنبياء من المنازعة مع أقوامهم، وذكر ابن القيم طبقات المكلفين فجعل الطبقة الأولى مرتبة أولي العزم من الرسل ثم الطبقة الثانية من عداهم من الرسل ثم قال: (الطبقة الثالثة الذين لم يرسلوا إلى أممهم وإنما كانت لهم النبوة دون الرسالة فاختصوا بإيحاء الله إليهم، وإرساله ملائكته إليهم، واختصت الرسل عنهم بإرسالهم إلى الأمة بدعوتهم إلى الله بشريعته وأمره واشتركوا في الوحي ونزول الملائكة عليهم)[2].

ومن وجوه فضل الرسول على النبي: أن الرسالة تثمر هداية الكافرين وإزالة الشرك، أما النبوة فتثمر توجيه المؤمنين وصيانة أحكام الله فيهم، وهذا مستفاد مما ذكر من الفرق بين النبي والرسول أن النبي يبعث في مؤمنين، والرسول في كافرين، ولا شك أن هداية الكافر خير من تعليم المؤمن وفي كل خير، قال ﷺ لعلي رضي الله عنه لما أمره بدعوة أهل خيبر إلى الإسلام: (فوالله لأن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خير لك من أن

---

(١) تفسير القرطبي (٣/ ٢٦٣).

(٢) طريق الهجرتين (ص: ٣٥٠).

يكون لك حمر النعم)[(١)].

وهذا الإجماع المذكور على فضل الرسول على النبي واقع خلافًا للعز بن عبد السلام كما يقول السفاريني[(٢)] فإن العز قال: (إن قيل أيهما أفضل النبوة أم الإرسال؟ فنقول: النبوة أفضل، لأن النبوة إخبار عما يستحقه الرب من صفات الجمال ونعوت الكمال، وهي متعلقة بالله من طرفيها، والإرسال دونها أمر بالإبلاغ إلى العباد، فهو متعلق بالله من أحد طرفيه وبالعباد من الطرف الآخر، ولا شك أن ما يتعلق بالله من طرفيه أفضل مما يتعلق به من أحد طرفيه، والنبوة سابقة على الإرسال فإن قول الله لموسى: إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ مقدم على قوله: اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى فجميع ما تحدث به قبل قوله: اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ نبوة، وما أمره بعد ذلك من التبليغ فهو إرسال، والحاصل أن النبوة راجعة إلى التعريف بالإله وبما يجب له والإرسال إلى أمر الرسول بأن يبلغ عنه إلى عباده أو إلى بعض عباده ما أوجبه عليهم من معرفته، وطاعته، واجتناب معصيته، وكذلك الرسول ﷺ لما قال له جبريل: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ إلى قوله: إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى كان هذا نبوة، وكان ابتداء الرسالة حين جاء جبريل بـ: (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ)[(٣)].

ويظهر من كلام العز بن عبد السلام حصره سبب تفضيله النبي على الرسول في أمرين:

الأول: أن النبوة متعلقة بالله من طرفيها، والإرسال متعلق بالله من أحد طرفيه وبالعباد من الطرف الآخر.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٩)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) لوامع الأنوار البهية (١/ ٥٠، ٢/ ٣٠٠).

(٣) قواعد الأحكام (٢٣٧).

الثاني: أن النبوة سابقة على الإرسال.

أما الأول: فإنه لم يعين الطرفين ما هما على التحديد، إلا أنه بنى ذلك على تفريقه بين النبوة والرسالة بأن النبوة تعريف الله نبيه به سبحانه وبما يجب له، ومثاله في كلامه قول الله لموسى عليه السلام: إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ وقول جبريل للنبي ﷺ: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، والرسالة الأمر بالتبليغ، ومثاله قوله سبحانه لموسى عليه السلام: اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ وقوله للنبي ﷺ: قم فأنذر، فكان النبوة على هذا وحي خاص بالنبي لا يبلغه لغيره، والرسول من أمر بالتبليغ فرجع إلى قول من جعل الفرق بينهما أن النبي من أوحي إليه بوحي ولم يؤمر بتبليغه، والرسول من أوحي إليه بوحي وأمر بتبليغه، وهو غير مسلم، فإن الإرسال ثابت لهما كما تقدم بيانه في مسألة الفرق، وثبوت الإرسال لهما يجعل النبوة متعلقة بالله وبالعباد كالرسالة، فيكون السبب المذكور في تفضيل النبي على الرسول منتقضًا.

وأما الثاني: فإن سبق النبوة دليل على فضل الرسالة عليها لأنه لا يبلغ مرتبة الرسالة إلا من كان نبيًا فهي مرتبة شريفة تفضل مرتبة النبوة، فلا يبلغ مبلغ الرسول إلا من كان نبيًا أولًا.

ونبوة الرسول تكون إعدادا له للقيام بأعباء الرسالة -وهذا مفهوم من كلام العز- فدل على فضل الرسالة على النبوة.

وقد فهم السفاريني من كلام العز بن عبد السلام تخصيصه فضل النبوة على الرسالة في حال اجتماعهما في شخص واحد لا مطلقًا قال السفاريني: (الرسول أفضل من النبي إجماعًا، لتميزه بالرسالة التي هي أفضل من النبوة، على الأصح خلافًا لابن عبد السلام) إلى أن قال: (ثم أن محل الخلاف فيهما مع اتحاد محلهما وقيامهما معًا

بشخص واحد، أما مع تعدد المحل فلا خلاف في أفضلية الرسالة على النبوة)[١].

وقال في موضع آخر: (الرسالة أفضل من النبوة ولو في شخص واحد، خلافًا للعز بن عبد السلام في قوله أن نبوة النبي أفضل من رسالته لقصرها على الحق تعالى، إذ هي الإيحاء بما يتعلق بالباري جل شأنه من غير ارتباط له بالخلق، وأما مع تعدد المحل فلا خلاف في أفضلية الرسالة على النبوة ضرورة جمع الرسالة لها مع زيادة) قال: (على أن الصحيح المعتمد أفضلية الرسالة مطلقًا)[٢].

وليس في كلام العز الذي وجدته ونقلته إلا إطلاق تفضيل النبوة على الرسالة لا كما يذكر السفاريني إلا أن يكون وقف على غير ما وقفت عليه.

هذا وقد جاء في كلام لابن حجر في ذكره وجوهًا في تعليل نهي النبي ﷺ عبادة من قول: ورسولك الذي أرسلت، ليقول: ونبيك الذي أرسلت في حديث الدعاء قبل النوم، وكان مما قاله: (أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول، لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفًا)[٣]. وهذا في عرف اللغة لا في عرف الشرع، بل وصف الرسالة في عرف الشرع يستلزم وصف النبوة. فالصحيح أن الرسالة أفضل من النبوة، والرسول أفضل من النبي، فلفظ الرسول أمدح من لفظ النبي.

مسألة: توجيه النهي الوارد في التفضيل بين الأنبياء

لابد من اعتقاد التفاضل بين الأنبياء واعتقاد فضل الرسل على الأنبياء وفضل أولي العزم على بقية الرسل وفضل محمد ﷺ على سائر الرسل والأنبياء صلوات الله

---

(١) لوامع الأنوار البهية (١/ ٥٠).
(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٠٠).
(٣) فتح الباري (١/ ٣٥٨).

وسلامه عليه، لقيام الأدلة الشرعية الصريحة الصحيحة على ذلك، وقد ثبت عن النبي ﷺ نهيه عن التفضيل بين الأنبياء، ونهيه عن تفضيله خاصة على بعض الأنبياء، وفي هذا إشكال يظهر لناظره ويزول لمتأمله، وقد خرج العلماء وجوهًا من القول في توجيه ذلك النهي.

أما ما ورد عن النبي ﷺ فقد قال ﷺ: (لا تخيروا بين الأنبياء)، وفي رواية (لا تفضلوا بين الأنبياء) وهو واقع في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ جالس جاء يهودي، فقال: يا أبا القاسم، ضرب وجهي رجل من أصحابك، فقال: أضربته؟ قال: سمعته بالسوق يحلف: والذي اصطفى موسى على البشر، قلت: أي خبيث، على محمد ﷺ؟ فأخذتني غضبة ضربت وجهه، فقال النبي ﷺ: لا تخيروا بين الأنبياء..) الحديث[1]، وفي رواية: (لا تخيروني بين الأنبياء)[2] وفي رواية: (لا تفضلوا بين أنبياء الله)[3]، وروى القصة أبو هريرة بنحوه إلا أنه قال: (لا تخيروني على موسى)[4] وفي حديث ثان قال ﷺ: (لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى)[5] إلا أن النهي في هذا الحديث يحتمل التأويل على وجهين:

الأول: أن يكون المراد بقوله (أنا): رسول الله ﷺ نفسه، قال الخطابي: (وهذا أولى الوجهين وأشبههما بمعنى الحديث، فقد جاء من غير هذا الطريق أنه ﷺ قال: (ما ينبغي لنبي أن يقول: أنا خير من يونس بن متى)[6] فعم الأنبياء كلهم فدخل هو في

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٢) ومسلم (١٦٣)، (٢٣٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (١٥٩).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤١١)، ومسلم (١٦٠).

(٥) أخرجه البخاري (٢٤١١)، ومسلم (١٦٧).

(٦) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٥)، وأبو داود (٤٦٧٠)، والبزار (٢٢٣٤)، وأبو يعلى =

جملتهم)[١].

الثاني: أن يكون إنما أراد ﷺ بقوله: لا ينبغي لعبد): من سواه من الناس، أي لا ينبغي للعبد القائل أن يقول ذلك[٢].

وقد دل على أن هذا هو الأولى في معنى الحديث جملة من ألفاظ الحديث في عدد من رواياته في الصحيحين، ففي رواية: (لا أقول إن أحدًا أفضل من يونس بن متى)[٣] وفي رواية: (من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب)[٤] فلا يصح مع قوله: فقد كذب أن يكون المراد رسول الله ﷺ.

وفي رواية يقول ﷺ: (قال -يعني الله تبارك وتعالى- لا ينبغي لعبد لي (وفي لفظ: لعبدي) أن يقول: أنا خير من يونس بن متى)[٥]. فقوله: (لعبد لي) يمنع أن يكون المراد رسول الله ﷺ خاصة.

والحاصل أن في الحديثين ينهى رسول الله ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء، وعن

=

(٦٧٩٣)، والبيهقي في الدلائل (٥/ ٤٩٧)، والخطيب في تاريخه (١٠/ ١٣٨) والحديث صححه لغيره العلامة الألباني في صحيح أبي داود، ثم عاد وقال في الضعيفة (٦٩٥٧): منكر بلفظ: "نبي"... والمحفوظ في هذا الحديث بلفظ:"... لعبد "، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (٣/ ١٩٦): إسناده صحيح، وقال الأرنؤوط في تحقيق سنن أبي داود (٧/ ٦٢): صحيح بما قبله، وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة محمد بن إسحاق.

(١) معالم السنن للخطابي (٣/ ١٤٦).

(٢) معالم السنن (٣/ ١٤٦) وفتح الباري (٨/ ٢٦٧) وتحفة الأحوذي (١/ ٥٤٢ و٩/ ١١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (٢٣٧٣). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٤٦٠٤). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (٢٣٧٦). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تفضيله على موسى ويونس خاصة - على حمل الحديث في يونس على أن النبي ﷺ هو المراد - وهو ﷺ أفضل منهما ومن سائر الأنبياء وجميع الخلق قطعًا كما تقدمت الدلائل عليه من الكتاب والسنة والإجماع، وفي هذا إشكال ظاهر، وقد وجه العلماء ذلك النهي لإزالة الإشكال في أقوال متعددة، منها:

١- أن النهي ورد قبل أن يعلم النبي ﷺ أنه سيد ولد آدم وأفضل الأنبياء فلما علم أخبر به، وأن النهي عن التفضيل منسوخ بالقرآن(١).

إلا أن في هذا القول نظر كما يقول ابن كثير، قال: (لأن هذا من رواية أبي سعيد وأبي هريرة(٢)، وما هاجر أبو هريرة إلا عام حنين متأخرًا، فيبعد أنه لم يعلم بهذا إلا بعد هذا والله أعلم)(٣)، وهو كما قال، بل والقول بالنسخ مردود، فإن التفاضل بين الأنبياء ،وفضل أولى العزم من الرسل منهم، وتفضيله ﷺ على يونس، كل ذلك قد ورد في الآيات المكية في سورة الإسراء، والأحقاف، والقلم، وقصة حديث أبي سعيد وأبي هريرة وقعت في المدينة، وكذلك الحديث الآخر في يونس عليه السلام ورد من رواية أبي هريرة وابن عباس، وابن عباس على سبيل المثال، من صغار الصحابة توفي النبي ﷺ وهو ابن ثلاث عشرة سنة وقد ورد أيضًا من رواية عبد الله بن مسعود.

٢- أن النهي من باب التواضع وهضم النفس ونفي الكبر والعجب(٤). قال

---

(١) الشفا (١/ ٢٢٦) وتفسير القرطبي (٣/ ٢٦٢) وشرح النووي لمسلم (١٤/ ٣٨) وفتاوى النووي (١٩٦) وفتح الباري (٦/ ٤٥٢) وتفسير ابن كثير (١/ ٣٠٥/).

(٢) يعني حديث قصة لطم الأنصاري لليهودي المتقدم ذكرها.

(٣) البداية والنهاية (١/ ٢٨٥).

(٤) تأويل مختلف الحديث (٧٩) الشفا (١/ ٢٢٧) وشرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٣٨) وتفسير القرطبي (٣/ ٢٦٢) وتفسير ابن كثير (١/ ٣٠٥) وفتح الباري (٦/ ٤٥٢) ومعالم السنن بهامش المختصر (٧/ ٤١).

القاضي عياض: (وهذا لا يسلم من الاعتراض)[(١)]. وهذا التوجيه لا يتناسب مع قوله ﷺ (فقد كذب) في رواية: (من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب) إن حمل الحديث على أن المراد بقوله (أنا) رسول الله ﷺ[(٢)]. فإذا حمل على أن المراد به من سواه ﷺ، فإن لهذا التوجيه وجهه، خاصة مع قوله ﷺ: (إن الله أوصى إليّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغي أحد على أحد)[(٣)]. ويكون مناسبًا أيضًا مع قوله: (ولا فخر) في حديث (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) المتقدم ذكره.

٣- أن النهي عن تعيين المفضول، أما تفضيل بعضهم على بعض في الجملة دون تعيين المفضول فهو دلالة النصوص، قاله ابن عطية[(٤)] واستشهد له بقوله ﷺ: (أنا سيد ولد آدم) بإطلاق دون تعيين. ونقل القرطبي قول من قال: (إن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى، فإن الله أخبر بأن الرسل متفاضلون، فلا تقول: نبينا خير من الأنبياء، ولا من فلان النبي، اجتنابًا لما نهي عنه، وتأدبًا به، وعملًا باعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل)[(٥)].

إلا أن في هذا التوجيه نظرًا، فالله ﷻ لما أخبر أنه فضل بعض النبيين على بعض في آية الإسراء، وبعض الرسل على بعض في آية البقرة، جعل يعين في الآيتين بعض المتفاضلين ويذكر بعض الوجوه التي فضلوا بها، فعمم ثم خص كما هو ظاهر من لفظ الآيتين وقد تقدم ذكرهما مرارًا[(٦)].

---

(١) الشفا (١/ ٢٢٧).

(٢) تحفة الأحوذي (٩/ ١١٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٦٥). من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه.

(٤) المحرر الوجيز (١/ ٣٣١ - ٣٣٢).

(٥) تفسير القرطبي (٣/ ٢٦٢).

(٦) تفسير القرطبي (٣/ ٢٦٤).

وقد عين الله ﷻ أولي العزم بالذكر وفضلهم على بقية الأنبياء - كما تقدم -، والرسل أفضل من الأنبياء كما دل عليه الدليل واتفق عليه العلماء، فالرسول أفضل من النبي وفي هذا تعيين كما هو ظاهر، أما الإجمال في قوله ﷺ: (أنا سيد ولد آدم) فهو دال على التعيين أيضًا، إذ ثبوت كونه ﷺ أفضل من الأنبياء جملة دليل كونه أفضل من كل واحد منهم مفصلًا، هذا مع قيام دليل على التعيين فلقد استدل العلماء بقوله تعالى: {وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ على أن النبي ﷺ أفضل من يونس، وهذا شاهد على التعيين، فالمراد بالنهي إذًا غير هذا الوجه.

٤- أن المراد بالنهي المنع من التفضيل من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها فهم متساوون فيها، وإنما التفاضل بالخصائص والمحن ونحوها[١]. قال القرطبي: (وهذا قول حسن فإنه جمع بين الآيات والأحاديث من غير نسخ)[٢].

وقال ابن قتيبة في حديث لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى: (ويجوز أن يريد لا تفضلوني عليه في العمل فلعله أكثر عملًا مني، ولا في البلوى والامتحان فإنه أعظم مني محنة)[٣].

٥- أن المراد بالنهي منع التفضيل من عند أنفسنا لأن مقام التفضيل إنما هو إلى الله[٤]، وروي عن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يمنع من المفاضلة بين الأنبياء مع قوله بأن بعضهم أفضل من بعض وأن محمدًا أفضلهم، لكنه يقول ليس تعيين التفضيل إلى

---

(١) الشفا (١/ ٢٢٧) وتفسير القرطبي (٣/ ٢٦٢) وشرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٣٨) وفتاوى النووي (١٩٦) وعون المعبود (١٢/ ٤٢٥).
(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٢٦٢).
(٣) تأويل مختلف الحديث (٧٩).
(٤) تفسير ابن كثير (١/ ٣٠٥) وعون المعبود (١٢/ ٤٢٤).

أحد منا[١].

٦- أن المراد بالنهي منع التفضيل بمجرد الآراء والعصبية[٢]. وهذا قد يؤول إلى سابقه.

٧- أن المراد بالنهي منع التفضيل الذي يؤدي إلى الخصومة والتشاجر[٣]. وذلك في مثل الحال التي تحاكم فيها اليهودي مع الأنصاري عند النبي ﷺ كما في حديث أبي سعيد وأبي هريرة فهذا التوجيه ملائم لسبب ورود الحديث.

٨- أن المراد بالنهي منع التفضيل الذي يؤدي إلى توهم النقص في المفضول، أو الغض منه، والإزراء به[٤].

قال الخطابي في النهي الوارد: (معنى هذا ترك التخيير بينهم على وجه الإزراء ببعضهم، فإنه ربما أدى ذلك إلى فساد الاعتقاد فيهم والإخلال بالواجب من حقوقهم، ويفرض الإيمان بهم، وليس معناه أن يعتقد التسوية بينهم في درجاتهم فإن الله سبحانه قد أخبر أنه قد فاضل بينهم)[٥]. وممن قال بهذا التوجيه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعليه حمل حديث أبي سعيد وأبي هريرة المذكور[٦]. وهو لائق بحديث: (ما ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى).

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٣٠٦).
(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٣٠٥).
(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٣٨) وفتاوى النووي (١٩٦) تفسير ابن كثير (١/ ٣٠٥).
(٤) الشفا (١/ ٢٢٧) وتفسير القرطبي (٣/ ٢٦٢) وشرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٣٨) وفتاوى النووي (١٩٦).
(٥) معالم السنن - بهامش مختصر سنن أبي داود (٧/ ٣٨).
(٦) الفتاوى (١٤/ ٤٣٦).

فقد ذكر أهل العلم أنه إنما خص يونس عليه السلام بالذكر لما يخشى على من سمع ما قصه الله علينا من شأنه وما كان من قلة صبره، ونهي نبينا عليهما الصلاة والسلام عن أن يكون مثله، من أن يقع في نفسه تنقيص له، فبالغ ﷺ في ذكر فضل يونس عليه السلام لسد هذه الذريعة(١)، إلا أن هناك من خرج بهذه العلة للنهي عن حدها فأطلق حكم النهي لمطلق هذه العلة، فجعل النهي مطلقًا لهذه العلة، فقال كما نقل القرطبي: (لا يقال: النبي أفضل من الأنبياء كلهم ولا من فلان ولا خير، كما هو ظاهر النهي، لما يتوهم من النقص في المفضول، لأن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى، فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون، فلا تقول: نبينا خير من الأنبياء، ولا من فلان النبي، اجتنابًا لما نهي عنه، وتأدبًا به وعملًا باعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل)(٢).

وظاهر هذا الكلام أن المراد من النهي - عند قائله - هو منع تعيين المفضول، لا تفضيل بعض النبيين على بعض في الجملة كما في آخر النقل،...، ثم جعل العلة من عدم تعيين المفضول هي دفع توهم نقص المفضول كما في أول النقل، وظاهر هذا جعل تعيين المفضول موهمًا نقصه، هكذا بهذا الإطلاق وهو خطأ، ويكفي في الجواب عن القول بألا يقال النبي أفضل من الأنبياء أن يورد حديث أبي هريرة في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: فضلت على الأنبياء بست الحديث(٣).

مسألة: الجواب عن شبهة استغناء العقل عن الوحي

يزعم بعض الناس في عالم اليوم أنّه يمكنهم الاستغناء عن الرسل والرسالات

(١) الشفا (١/ ٢٢٧) ومعالم السنن- بهامش المختصر (٧/ ٤١) وفتح الباري (٦/ ٤٥٢).

(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٢٦٢).

(٣) رواه البخاري (٥٢٣)، وانظر مباحث المفاضلة في العقيدة (ص ١٥٨).

بالعقول التي وهبهم الله إياها، ولذلك نراهم يسنُّون القوانين، ويحلُّون ويحرمون، ويخططون ويوجهون، ومستندهم في ذلك كلّه أن عقولهم تستحسن ذلك أو تقبحه، وترضى به أو ترفضه، وهؤلاء لهم سلف قالوا مثل مقالتهم هذه (فالبراهمة - وهم طائفة من المجوس - زعموا أن إرسال الرسل عبث، لا يليق بالحكيم، لإغناء العقل عن الرسل، لأنّ ما جاءت به الرسل إن كان موافقًا للعقل حسنًا عنده فهو يفعله، وإن لم يأت به، وإن كان مخالفًا قبيحًا- فإن احتاج إليه فعله وإلاّ تركه)[1].

ولا يجوز في مجال الحجاج والنزاع أن يبادر المسلم إلى إنكار قدرة العقل على إدراك الحسن والقبح، (فإنّ الله قد فطر عباده على الفرق بين الحسن والقبيح، وركب في عقولهم إدراك ذلك، والتمييز بين النوعين، كما فطرهم على الفرق بين النافع والضار والملائم لهم والمنافر، وركب في حواسهم إدراك ذلك، والتمييز بين أنواعه.

والفطرة الأولى: (وهي فطرته العباد على الفرق بين الحسن والقبيح) هي خاصة الإنسان التي تميز بها عن غيره من الحيوانات، وأما الفطرة الثانية (وهي فطرته للعباد على الفرق بين النافع والضار..) فمشتركة بين أصناف الحيوان)[2] والذي ينبغي أن ينازع فيه أمور:

الأول: أنّ هناك أمورًا هي مصلحة للإنسان لا يستطيع الإنسان إدراكها بمجرد عقله، لأنها غير داخلة في مجال العقل ودائرته، (فمن أين للعقل معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته..؟ ومن أين له معرفة تفاصيل شرعه ودينه الذي شرعه لعباده؟ ومن أين له معرفة تفاصيل ثوابه وعقابه، وما أعدّ لأوليائه، وما أعدّ لأعدائه، ومقادير الثواب والعقاب، وكيفيتهما، ودرجاتهما؟ ومن أين له معرفة الغيب الذي لم يُظهِر اللهُ

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٥٦).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/ ١١٦).

عليه أحدًا من خلقه إلاّ من ارتضاه من رسله إلى غير ذلك مما جاءت به الرسل، وبلغته عن الله، وليس في العقل طريق إلى معرفته)[١].

الثاني: أن الذي يدرك العقل حسنه أو قبحه يدركه على سبيل الإجمال، ولا يستطيع أن يدرك تفاصيل ما جاء به الشرع، وإن أدركت التفاصيل فهو إدراك لبعض الجزئيات وليس إدراكًا كليًا شاملًا: (فالعقل يدرك حسن العدل، وأما كون هذا الفعل المعين عدلًا أو ظلمًا فهذا مما يعجز العقل عن إدراكه في كلّ فعل وعقد)[٢].

الثالث: أن العقول قد تحار في الفعل الواحد، فقد يكون الفعل مشتملًا على مصلحة ومفسدة، ولا تعلم العقول مفسدته أرجح أو مصلحته، فيتوقف العقل في ذلك، فتأتي الشرائع ببيان ذلك، وتأمر براجح المصلحة، وتنهى عن راجح المفسدة، وكذلك الفعل يكون مصلحة لشخص مفسدة لغيره، والعقل لا يدرك ذلك، وتأتي الشرائع ببيانه، فتأمر به من هو مصلحة له، وتنهى عنه من حيث هو مفسدة في حقّه، وكذلك الفعل يكون مفسدة في الظاهر، وفي ضمنه مصلحة عظيمة لا يهتدي إليها العقل، فتجيء الشرائع ببيان ما في ضمنه من المصلحة، والمفسدة الراجحة[٣].

وفي هذا يقول ابن تيمية: (الأنبياء جاؤوا بما تعجز العقول عن معرفته، ولم يجيئوا بما تعلم العقول بطلانه، فهم يخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول)[٤].

الرابع: ما يتوصل إليه العقل وإن كان صحيحًا، فإنه ليس إلا فرضيات، قد تجرفها الآراء المتناقضة، والمذاهب الملحدة.

---

(١) مفتاح دار السعادة (٢/ ١١٧).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/ ١١٧).

(٣) مفتاح دار السعادة (٢/ ١١٧).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٣١٢).

ولو استطاعت البقاء فإنها -في غيبة الوحي- ستكون تخمينات شتى، يلتبس فيها الحق بالباطل.

بطلان قول البراهمة

والبراهمة الذين يزعمون أنّ العقل يغني عن الوحي لا نحتاج إلى إيراد الحجج لإبطال قولهم، وكل ما نفعله أن نوجه الأنظار إلى ما قادتهم إليه عقولهم التي زعموا أنهم يستغنون بها عن الوحي، هذا زعيم من زعمائهم في القرن العشرين يقول مفاخرًا[1]: (عندما أرى البقرة لا أجدني أرى حيوانًا، لأني أعبد البقرة، وسأدافع عن عبادتها أمام العالم أجمع). ولقد قاده عقله إلى تفضيل أمّه البقرة على أمّه التي ولدته: (وأمي البقرة تفضل أمّي الحقيقية من عدة وجوه، فالأمّ الحقيقية ترضعنا مدة عام أو عامين، وتتطلب منّا خدمات طول العمر نظير هذا، ولكنّ أمنا البقرة تمنحنا اللبن دائمًا، ولا تطلب منّا شيئًا مقابل ذلك سوى الطعام العادي..) ومضى عابد البقر يقارن بين أمّه البقرة وأمّه الحقيقية موردًا الحجج والبراهين على أفضلية أمّه البقرة على أمّه الحقيقية إلى أن قال: (إنّ ملايين الهنود يتجهون للبقرة بالعبادة والإجلال، وأنا أعدّ نفسي واحدًا من هؤلاء الملايين). وقد قرأت منذ مدة في مجلة العربي التي تصدر في الكويت عن معبد فخم مكسو بالرخام الأبيض ترسل إليه الهدايا والألطاف - من شتى أنحاء الهند، بقي أن تعلم أنّ الآلهة التي تقدم لها القرابين وترسل لها النذور في ذلك المعبد الفخم إنّما هي الفئران. هذه بعض الترهات التي هدتهم إليها عقولهم التي زعموا أنّ فيها غنية عن الوحي الإلهي.

مجالات العقل: إن الذين يريدون أن يستغنوا عن الوحي بالعقل يظلمون العقل

---

(١) هو زعيم الهند غاندي، انظر أقواله في كتاب مقارنة الأديان (٤/ ٣٢). وانظر: نظرات في النبوة (ص: ٢٧).

ظلمًا كبيرًا، ويبددون طاقة العقل في غير مجالها، (إن للعقل اختصاصه وميدانه وطاقته، فإذا اشتغل خارج اختصاصه جانبه الصواب، وحالفه الشطط والتخبط، وإذا أجري في غير ميدانه كبا وتعثر، وإذا كلف فوق طاقته كان نصيبه العجز والكلال. إن العالم المادي المحسوس أو عالم الطبيعة هو ميدان العقل الفسيح الذي يصول فيه ويجول، فيستخرج مكنوناته، ويربط بين أسبابه وعلله، ومقدماته ونتائجه، فيكشف ويخترع، ويتبحّر في العلوم النافعة في مختلف ميادين الحياة، وتسير عجلة التقدم البشري إلى أمام.

أما إذا كلف النظر خارج اختصاصه أعني ما وراء الطبيعة فإنه يرجع بعد طول البحث والعناء بما لا يروي غليلًا ولا يشفي عليلًا، بل يرجع بسخافات وشطحات)[1].

موقع العقل من الوحي

يزعم كثير من الناس أن الوحي يلغي العقل ويطمس نوره، ويورثه البلادة والخمول، وهذا زعم كاذب، ليس له من الصحة نصيب، فالوحي الإلهي وجّه العقول إلى النظر في الكون والتدبر فيه، وحث الإنسان على استعمار هذه الأرض، واستثمارها، وفي مجال العلوم المنزلة من الله وظيفة العقل أن ينظر فيها، ليستوثق من صحة نسبتها إلى الله تعالى، فإن تبين له صحة ذلك فعليه أن يستوعب وحي الله إليه، ويستخدم العقل الذي وهبه الله إياه في فهم وتدبر الوحي، ثم يجتهد في التطبيق والتنفيذ.

والوحي مع العقل كنور الشمس أو الضوء مع العين، فإذا حجب الوحي عن العقل لم ينتفع الإنسان بعقله، كما أنّ المبصر لا ينتفع بعينه إذا عاش في ظلمة، فإذا

(١) نظرات في النبوة (ص: ١٧).

أشرقت الشمس، وانتشر ضوؤها انتفع بناظريه، وكذلك أصحاب العقول إذا أشرق الوحي على عقولهم وقلوبهم أبصرت واهتدت {فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} [الحج: ٤٦][١].

(باب متفرقات)

مسألة: سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع فتاواه (٤/ ٣٣١ - ٣٣٦) عن: الذبيح من ولد خليل الله إبراهيم عليه السلام هل هو: إسماعيل أو إسحاق؟.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. هذه المسألة فيها مذهبان مشهوران للعلماء وكل منهما مذكور عن طائفة من السلف وذكر أبو يعلى في ذلك روايتين عن أحمد ونصر أنه إسحاق اتباعا لأبي بكر عبد العزيز وأبو بكر اتبع محمد بن جرير. ولهذا يذكر أبو الفرج ابن الجوزي: أن أصحاب أحمد ينصرون أنه إسحاق وإنما ينصره هذان ومن اتبعهما ويحكى ذلك عن مالك نفسه لكن خالفه طائفة من أصحابه. وذكر الشريف أبو علي بن أبي يوسف: أن الصحيح في مذهب أحمد أنه إسماعيل وهذا هو الذي رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: مذهب أبي أنه إسماعيل وفي الجملة فالنزاع فيها مشهور لكن الذي يجب القطع به أنه إسماعيل وهذا الذي عليه الكتاب والسنة والدلائل المشهورة وهو الذي تدل عليه التوراة التي بأيدي أهل الكتاب. وأيضا فإن فيها أنه قال لإبراهيم: اذبح ابنك وحيدك. وفي ترجمة أخرى: بكرك. وإسماعيل هو الذي كان وحيده وبكره باتفاق المسلمين وأهل الكتاب لكن أهل الكتاب حرفوا فزادوا إسحاق فتلقى ذلك عنهم من تلقاه وشاع عند بعض المسلمين أنه إسحاق وأصله من تحريف أهل الكتاب. ومما يدل على أنه إسماعيل قصة الذبيح المذكورة

(١) الرسل والرسالات (ص ٣٥).

في سورة الصافات. قال تعالى: {فبشرناه بغلام حليم} وقد انطوت البشارة على ثلاث. على أن الولد غلام ذكر وأنه يبلغ الحلم وأنه يكون حليما. وأي حلم أعظم من حلمه حين عرض عليه أبوه الذبح فقال: {ستجدني إن شاء الله من الصابرين}؟ وقيل: لم ينعت الله الأنبياء بأقل من الحلم وذلك لعزة وجوده ولقد نعت إبراهيم به في قوله تعالى {إن إبراهيم لأواه حليم} {إن إبراهيم لحليم أواه منيب} لأن الحادثة شهدت بحلمهما: {فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين} -إلى قوله- {وفديناه بذبح عظيم} {وتركنا عليه في الآخرين} {سلام على إبراهيم} {كذلك نجزي المحسنين} {إنه من عبادنا المؤمنين} {وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين} {وباركنا عليه وعلى إسحاق ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه مبين}. فهذه القصة تدل على أنه إسماعيل من وجوه: - (أحدها: أنه بشره بالذبيح وذكر قصته أولا فلما استوفى ذلك قال: {وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين} {وباركنا عليه وعلى إسحاق} فبين أنهما بشارتان: بشارة بالذبيح وبشارة ثانية بإسحاق وهذا بين.

(الثاني: أنه لم يذكر قصة الذبيح في القرآن إلا في هذا الموضع وفي سائر المواضع يذكر البشارة بإسحاق خاصة كما في سورة هود: من قوله تعالى {وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب} فلو كان الذبيح إسحاق لكان خلفا للوعد في يعقوب. وقال تعالى: {فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف وبشروه بغلام عليم} {فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم} وقال تعالى في سورة الحجر: {قالوا لا توجل إنا نبشرك بغلام عليم} {قال أبشرتموني على أن مسني الكبر فبم تبشرون} {قالوا بشرناك بالحق فلا تكن من

القانطين} ولم يذكر أنه الذبيح ثم لما ذكر البشارتين جميعا: البشارة بالذبيح والبشارة بإسحاق بعده كان هذا من الأدلة على أن إسحاق ليس هو الذبيح. ويؤيد ذلك أنه ذكر هبته وهبة يعقوب لإبراهيم في رَحِمَهُ اللَّهُ {ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين} وقوله: {ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب وآتيناه أجره في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين} ولم يذكر الله الذبيح. (الوجه الثالث: أنه ذكر في الذبيح أنه غلام حليم ولما ذكر البشارة بإسحاق ذكر البشارة بغلام عليم في غير هذا الموضع والتخصيص لا بد له من حكمة وهذا مما يقوي اقتران الوصفين والحلم هو مناسب للصبر الذي هو خلق الذبيح. وإسماعيل وصف بالصبر في قوله تعالى. {واذكر إسماعيل واليسع وذا الكفل وكل من الأخيار} وهذا أيضا وجه ثالث فإنه قال في الذبيح: {يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين} وقد وصف الله إسماعيل أنه من الصابرين ووصف الله تعالى إسماعيل أيضا بصدق الوعد في قوله تعالى {إنه كان صادق الوعد} لأنه وعد أباه من نفسه الصبر على الذبح فوفى به. الوجه الرابع: أن البشارة بإسحاق كانت معجزة؛ لأن العجوز عقيم؛ ولهذا قال الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ {أبشرتموني على أن مسني الكبر فبم تبشرون} وقالت امرأته: {أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخا} وقد سبق أن البشارة بإسحاق في حال الكبر وكانت البشارة مشتركة بين إبراهيم وامرأته. وأما البشارة بالذبيح فكانت لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وامتحن بذبحه دون الأم المبشرة به وهذا مما يوافق ما نقل عن النبي ﷺ وأصحابه في الصحيح وغيره: من أن إسماعيل لما ولدته هاجر غارت سارة فذهب إبراهيم بإسماعيل وأمه إلى مكة وهناك أمر بالذبح. وهذا مما يؤيد أن هذا الذبيح دون ذلك.

ومما يدل على أن الذبيح ليس هو إسحاق أن الله تعالى قال: {فبشرناها بإسحاق

ومن وراء إسحاق يعقوب} فكيف يأمر بعد ذلك بذبحه؟ والبشارة بيعقوب تقتضي أن إسحاق يعيش ويولد له يعقوب ولا خلاف بين الناس أن قصة الذبيح كانت قبل ولادة يعقوب بل يعقوب إنما ولد بعد موت إبراهيم عليه السلام وقصة الذبيح كانت في حياة إبراهيم بلا ريب. ومما يدل على ذلك: أن قصة الذبيح كانت بمكة {والنبي ﷺ لما فتح مكة كان قرنا الكبش في الكعبة فقال النبي ﷺ للسادن: إني آمرك أن تخمر قرني الكبش فإنه لا ينبغي أن يكون في القبلة ما يلهي المصلي}. ولهذا جعلت منى محلا للنسك من عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وهما اللذان بنيا البيت بنص القرآن. ولم ينقل أحد أن إسحاق ذهب إلى مكة لا من أهل الكتاب ولا غيرهم لكن بعض المؤمنين من أهل الكتاب يزعمون أن قصة الذبح كانت بالشام فهذا افتراء. فإن هذا لو كان ببعض جبال الشام لعرف ذلك الجبل وربما جعل منسكا كما جعل المسجد الذي بناه إبراهيم وما حوله من المشاعر. وفي المسألة دلائل أخرى على ما ذكرناه وأسئلة أوردها طائفة كابن جرير والقاضي أبي يعلى والسهيلي ولكن لا يتسع هذا الموضع لذكرها والجواب عنها. والله ﷻ أعلم. والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.اهـ.

وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٣٣١) عن حديث (أنا ابن الذبيحين): لا أصل له بهذا اللفظ. وفي الكشف (١/ ١٩٩): قال الزيلعي وابن حجر في تخريج الكشاف: لم نجده بهذا اللفظ. قلت: الحديث في التخريج (٤/ ١٤١) ونص ابن حجر فيه: قلت: بيض له -يعني الزيلعي - وقد أخرجه. قلت: كذا قال، والظاهر أنه ترك بياضا في الأصل بعد قوله: أخرجه، لإملائه فيما بعد فلم يتمكن، وكأنه كان يظن أن له أصلا فلم يجده، والله أعلم.

وقد وجدت الحاكم قد علق هذا الحديث مجزوما بنسبته إلى النبي ﷺ فقال في

المستدرك (٢/ ٥٥٩) بعد أن روى أثرين عن ابن عباس وابن مسعود أن الذبيح هو إسحاق: وقد كنت أرى مشايخ الحديث قبلنا وفي سائر المدن التي طلبنا الحديث فيه وهم لا يختلفون أن الذبيح إسماعيل، وقاعدتهم فيه قول النبي ﷺ: "أنا ابن الذبيحين " إذ لا خلاف أنه من ولد إسماعيل وأن الذبيح الآخر أبوه الأدنى عبد الله بن عبد المطلب، والآن فإني أجد مصنفي هذه الأدلة يختارون قول من قال: إنه إسحاق.

قلت: فلعل الحاكم يشير بالحديث المذكور إلى ما أخرجه قبل صفحات (٢/ ٥٥١) من طريق عبد الله بن محمد العتبي، حدثنا عبد الله بن سعيد (عن) الصنابحي قال: حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم، فقال بعضهم: الذبيح إسماعيل، وقال بعضهم: بل إسحاق الذبيح، فقال معاوية: سقطتم على الخبير، كنا عند رسول الله ﷺ فأتاه الأعرابي فقال: يا رسول الله خلفت البلاد يابسة، والماء يابسا، هلك المال وضاع العيال، فعد علي بما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين، فتبسم رسول الله ﷺ ولم ينكر عليه، فقلنا: يا أمير المؤمنين وما الذبيحان؟ قال: إن عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم نذر لله إن سهل الله أمرها أن ينحر بعض ولده، فأخرجهم فأسهم بينهم فخرج السهم لعبد الله، فأراد ذبحه، فمنعه أخواله من بني مخزوم وقالوا: أرض ربك وافد ابنك، قال: ففداه بمئة ناقة، قال: فهو الذبيح، وإسماعيل الثاني، وسكت عليه الحاكم، لكن تعقبه الذهبي بقوله: قلت: إسناده واه، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ١٨) بعد أن ذكره من هذا الوجه من رواية ابن جرير: وهذا حديث غريب جدا.

وأما ما في الكشف نقلا عن شرح الزرقاني على المواهب: والحديث حسن بل صححه الحاكم والذهبي لتقويه بتعدد طرقه، فوهم فاحش، فإنما قال الزرقاني: هذا في حديث " الذبيح إسحاق " وفيه مع ذلك نظر كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. ثم

إن صاحب الكشف عقب على ما سبق بقوله: وأقول: فحينئذ لا ينافيه ما نقله الحلبي في سيرته عن السيوطي أن هذا الحديث غريب وفي إسناده من لا يعرف. قلت: وقد عرفت أن الطرق المشار إليها في كلام الزرقاني ليست لهذا الحديث، فقد اتفق قول الذهبي والسيوطي على تضعيفه.

مسألة: سئل العلامة ابن باز كما في فتاوى نور على الدرب (١/ ٧٨): كم عدد الأنبياء والرسل وعن الفرق ما بينهم؟.

فأجاب: لم يثبت في عددهم حديث صحيح، لم يثبت في عدد الرسل والأنبياء حديث صحيح، ويروى أن الرسل ثلاثمائة وبضعة عشر، والأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا، ولكن الحديث ليس بثابت، بل هو ضعيف، لكن الأنبياء كثيرون، والرسل أخص وأقل، والرسول هو الذي يوحى إليه ويؤمر بالبلاغ، يرسل للأمة يبلغها، والنبي هو الذي يوحى إليه في نفسه، لكن لا يؤمر بتبليغ الناس، هذا أحد التعريفين، والتعريف الثاني للعلماء: أن الرسول هو الذي يبعث إلى الأمة مستقلا، والنبي هو الذي يبعث تابعا لغيره، كأنبياء بني إسرائيل بعد موسى تابعين له، والصواب في هذا أن الأمر واسع، النبي يسمى رسولا، والرسول يسمى نبيا حتى النبي يسمى رسولا، قال الله جل وعلا: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى}.

سمى كليهما رسولا، {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ} (٢). الآية من سورة الحج فسماهم جميعا رسلا، فالنبي يسمى رسولا، والرسول الذي يبلغ الناس يسمى رسولا؛ لأن النبي الذي أوحي إليه قد أرسل إلى نفسه، لكن ما أمر أن يبلغ الناس، فقد أرسل إلى نفسه يأمرها وينهاها.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٨٠): من هو أول الأنبياء إدريس أم نوح

عليهم السلام؟ (١).

فأجاب: أول الأنبياء بعدما وقع الشرك نوح، بعد ما وقع في الأمة، وأما قبل ذلك فهو آدم، هو أول الرسل وأول الأنبياء، آدم أبونا عليه الصلاة والسلام، وهو أول رسول وأول نبي، وكانت ذريته على الإسلام، عشرة قرون، ثم وقع الشرك في قوم نوح، فأرسل الله عليهم نوحا فصار نوح أول الرسل بعد وقوع الشرك.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (١/ ٨٠): إذا كان هناك فرق بين النبي والرسول، فمن هو أول رسول بعث؟ وما هو الفرق بين النبي والرسول جزاكم الله خيرا؟.

فأجاب: المشهور عند العلماء أن النبي هو الذي يوحى إليه بشرع، لكن لا يؤمر بتبليغه بل هو وحي لنفسه، يعني أمر في نفسه بالعمل، فهذا يقال له: نبي، فإذا أمر بتبليغ الناس، يقال له: نبي رسول، قال آخرون من أهل العلم: إن النبي هو الذي يكون مبعوثا بشريعة سبقه إليها نبي مثله، كالأنبياء بعد موسى الذين يحكمون بالتوراة، فيقال لهم أنبياء ورسل، أما الرسول المستقل كموسى ونوح وهود، فهؤلاء يقال لهم رسل وهم أنبياء أيضا.

وبكل حال فالأمر في هذا واسع، والأقرب أن الرسول يسمى نبيا، والنبي يسمى رسولا؛ ولهذا قال جل وعلا: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ} (١). فالنبي يسمى رسولا؛ لأنه أوحي إليه بشرع، وإن كان لنفسه، وإذا أمر بالتبليغ صار رسولا لنفسه ولغيره، فالأمر في هذا واسع.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (١/ ٨٧): هل صحيح أن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ نزل في سيريلانكا، وخاصة في منطقة سرندبب، هل هذا صحيح أم لا؟ (١).

فأجاب: لا أصل لهذا ولا أساس لهذا، لا تعرف صحته ولا أصل له. فلا يعرف

قبره ولا في أين نزل، ولا في أي بقعة أين دفن آدم عليه السلام، المقصود أن قبر آدم لا يعرف في أي بقعة من الأرض.

مسألة: قال العلامة الألباني في الصحيحة (٦/ ١/ ٣٥٨، ٣٦٤ - ٣٦٩): قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «كان آدم نبيًا مكلمًا، كان بينه وبين نوح عشرة قرون، وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر».

اعلم أن الحديث وما ذكرنا من الأحاديث الأخرى، مما يدل على المغايرة بين الرسول والنبي، وذلك مما دل عليه القرآن أيضًا في قوله عز وجل: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ... } [الحج:٥٢] الآية.

وعلى ذلك جرى عامة المفسرين، من ابن جرير الطبري الإمام، إلى خاتمة المحققين الآلوسي، وهو ما جزم به شيخ الإسلام ابن تيمية في غير ما موضع من فتاويه (المجموع١٠/ ٢٩٠ و١٨/ ٧) أن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولا.

وقال القرطبي في "تفسيره" (١٢/ ٨٠): "قال المهدوي: وهذا هو الصحيح أن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولًا.

وكذا ذكر القاضي عياض في كتاب "الشفا"، قال: والصحيح الذي عليه الجم الغفير أن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا واحتج بحديث أبي ذر...

قلت: ويؤكد المغايرة في الآية ما رواه أبو بكر الأنباري في كتاب " الرد" له بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ: [وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث]. وقال أبو بكر: فهذا حديث لا يؤخذ به على أن ذلك قرآن، والمحدث هو الذي يوحى إليه في نومه؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي.

قلت: فإن صح ذلك عن ابن عباس فهو مما يؤكد ما ذكرنا من المغايرة، وإن كان لا يثبت به قرآن، ويؤيده أن المغايرة هذه رويت عن تلميذه مجاهد رحمه الله، فقد ذكر

السيوطي في " الدر " (٤/ ٣٦٦) برواية ابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد قال: "النبي وحده الذي يكلم وينزل عليه، ولا يرسل". فهذا نص من هذا الإمام في التفسير، يؤيد ما تتابع عليه العلماء من القول بالمغايرة، الموافق لظاهر القرآن وصريح السنة.

وكان الدافع على تحرير هذا أنني رأيت مجموعة رسائل لأحد فضلاء العصر الحاضر، فيها رسالة بعنوان: "إتحاف الأحفياء برسالة الأنبياء " ذهب فيها إلى عدم التفريق بين الرسول والنبي.

وبحثه فيها يدل المحقق المطلع على بحوث العلماء وأقوالهم، على أن المؤلف لها حفظه الله ارتجلها ارتجالًا دون أن يتعب نفسه بالبحث عن أقوال العلماء في المسألة، وإلا فكيف جاز له أن يقول (ج ١/ ٤٢٩):

١ - " وأسبق من رأينا تكلم بهذا التفريق هو العلامة ابن كثير... "! وقد سبقه إلى ذلك مجاهد، التابعي الجليل (ت ١٠٤) وشيخ المفسرين ابن جرير (ت ٣١٠) والبغوي (ت ٥١٦) والقرطبي (ت ٦٧١) والزمخشري (ت ٥٣٨)، وغيرهم ممن أشرت إليهم آنفًا.

٢ - كيف يقول (ص ٤٣١): "إن ابن تيمية لم يذكر التفريق المشار إليه في كتابه (النبوات) "! وليس من اللازم أن يذكر المؤلف كل ما يعلمه في الموضوع في كتاب واحد، فقد ذكر ذلك ابن تيمية في غير ما موضع من فتاواه، فلو أنه راجع " مجموع الفتاوى " له لوجد ذلك في (١٠/ ٢٩٠ و١٨/ ٧).

ومن ذلك تعلم بطلان قوله عقب ذلك: "فهذه الغلطة في التفريق بين الرسول والنبي يظهر أنها إنما دخلت على الناس من طريق حديث موضوع رواه ابن مردويه عن أبي ذر، وهو حديث طويل جدا لا يحتمل أبو ذر حفظه مع طوله.. "!

أقول: ليس العمدة في التفريق المذكور على هذا الحديث الطويل الذي زعم أن أبا ذر لا يتحمل حفظه كما شرحت ذلك في هذا التخريج الفريد في بابه فيما أظن، وتالله إن هذا الزعم لبدعة في علم الجرح والتعديل ما سُبِقَ - والحمد لله - من أحد إلى مثلها! وإلا لزمه رد أحاديث كثيرة طويلة صحيحة ثابتة في الصحيحين وغيرهما، كحديث صلح الحديبية، وحديث الدجال والجساسة، وحديث عائشة: "كنت لك كأبي زرع لأم زرع "، وغيرها. ولعله لا يلتزم ذلك إن شاء الله تعالى وتقليده لابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع مردود، لأن التقليد ليس بعلم، كما لا يخفى على مثله، ثم لماذا آثر تقليده على تقليد الذين ردوا عليه حكمه عليه بالوضع؟ كالحافظ العسقلاني والمحقق الآلوسي وغيرهما ممن سبقت الإشارة إلى كلامهم، لاسيما وهو يعلم تشدد ابن الجوزي في نقده للأحاديث، كما يعلم إن شاء الله أن نقده لو سلم به، خاص في بعض طرق الحديث التي خرجتها هنا.

ومن غرائبه أنه ذكر آية الأمنية: وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى} وأن الواو تفيد المغايرة، ثم رد ذلك بقوله: "والجواب أن مثل هذا يقع كثيرًا في القرآن وفي السنة يعطف بالشيء على الشيء، ويراد بالتالي نفس الأول كما في قوله: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}، فغاير بينهما بحرف العطف، ومعلوم أن المسلمين هم المؤمنون، والمؤمنين هم المسلمون".

فأقول: هذا غير معلوم، بل العكس هو الصواب، كما شرح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وبخاصة منها كتابه "الإيمان"، ولذلك قال في "مختصر الفتاوى المصرية" (ص٥٨٦): "الذي عليه جمهور سلف المسلمين: أن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا، فالمؤمن أفضل من المسلم، قال تعالى ٤٩: ١٤: {قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا}. فالآية كما ترى حجة عليه، ويؤيد

ذلك تمامها: {وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ... } الآية: فإن من الظاهر بداهة أنه ليس كل مسلم قانتا! ثم ذكر آية أخرى لا تصلح أيضا دليلا له، وهي قوله تعالى: {مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ...}، قال: فعطف بجبريل وميكال على الملائكة وهما منهم".

أقول: نعم، ولكن هذا ليس من باب عطف الشيء على الشيء ويراد بالتالي نفس الأول كما هو دعواه، وإنما هذا من باب عطف الخاص على العام. وهذا مما لا خلاف فيه، ولكنه ليس موضع البحث كما هو ظاهر للفقيه. نعم إن ما ذهب إليه المومى إليه في الرسالة السابقة من إنكار ما جاء في بعض كتب الكلام في تعريف النبي أنه من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، فهو مما أصاب فيه كبد الحقيقة، ولطالما أنكرناه في مجالسنا ودروسنا، لأن ذلك يستلزم جواز كتمان العلم مما لا يليق بالعلماء، بله الأنبياء، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُون}.

ولعل المشار إليه توهم أن هذا المنكر إنما تفرع من القول بالتفريق بين الرسول والنبي، فبادر إلى إنكار الأصل ليسقط معه الفرع، كما فعل بعض الفرق قديمًا حين بادروا إلى إنكار القدر الإلهي إبطالا للجبر، وبعض العلماء في العصر الحاضر إلى إنكار عقيدة نزول عيسى وخروج المهدي عليهما السلام، إنكارًا لتواكل جمهور من المسلمين عليها. وكل ذلك خطأ، وإن كانوا أرادوا الإصلاح، فإن ذلك لا يكون ولن يكون بإنكار الحق الذي قامت عليه الأدلة. ولو أن الكاتب المشار إليه توسع في دراسة هذه المسألة قبل أن يسود رسالته، لوجد فيها أقوالًا أخرى استوعبها العلامة الآلوسي (٥/ ٤٤٩)، ولكان بإمكانه أن يختار منها ما لا نكارة فيه، كمثل قول الزمخشري (٣/ ٣٧): "والفرق بينهما، أن الرسول من الأنبياء: من جمع إلى

المعجزة الكتاب المنزل عليه. والنبي غير الرسول: من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أمر أن يدعو الناس إلى شريعة من قبله".

ومثله قول البيضاوي في "تفسيره" (٤/ ٥٧): "الرسول: من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه، ومن بعثه لتقرير شرع سابق، كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام، ولذلك شبه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- علماء أمته بهم". يشير إلى حديث " علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل " ولكنه حديث لا أصل له، كما نص على ذلك الحافظ العسقلاني والسخاوي وغيرهما.

ثم إنهم قد أوردوا على تعريفه المذكور اعتراضات يتلخص منها أن الصواب حذف لفظة " مجددة " منه، ومثله لفظة " الكتاب " في تعريف الزمخشري، لأن إسماعيل عليه السلام، لم يكن له كتاب ولا شريعة مجددة، بل كان على شريعة إبراهيم عليهما السلام، وقد وصفه الله عز وجل في القرآن بقوله: {إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا}.

ويبقى تعريف النبي بمن بعث لتقرير شرع سابق، والرسول من بعثه الله بشريعة يدعو الناس إليها، سواء كانت جديدة أو متقدمة. والله أعلم.

وقال رحمه الله في الضعيفة (١٣/ ٢٠٢، ٢٠٥): روي عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: «بُعِثْتُ على أَثَرِ ثمانيةِ آلافٍ من الأنبياءِ؛ منهم أربعةُ آلافِ نبيٍّ من بني إسرائيلَ». (ضعيف).

وقد روي في حَدِيثِ أبي ذر الطويل: أن عدد الأنبياء مائة ألف وعشرون ألفًا!

أخرجه ابن حبان في "صحيحه " بطوله (رقم ٩٤)، وفيه إبراهيم بن هشام الغَسَّاني وهو متروك؛ متهم بالكذب، وعزاه الحافظ (٦/ ٣٦١) لـ "صحيحه

"وسكت!

وروي بإسناد آخر ضعيف من حديث أبي أمامة مرفوعًا بلفظ:" وأربعة وعشرون ألفًا، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر؛ جمًا غفيرًا".

أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٥ - ٢٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٢٥٨/ ٧٨٧١)، وفيه علي بن يزيد الألهاني؛ ضعيف.

لكن عدد الرسل صحيح؛ جاء من طريق أخرى عن أبي أمامة بسند صحيح، وعدد الأنبياء صحيح لغيره، وقد حققت ذلك كله في"الصحيحة" (٢٦٦٨).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في موسوعته العقدية (٨/ ١٤٧): هل الرسل يأتون صغائر الذنوب؟

الجواب: أنا أعتقد قبل الإجابة مباشرة عن هذا السؤال، بأنه سؤال كما يقال اليوم غير ذي موضوع؛ لأن الأمر لا يتعلق بمنهج لنا وبإصلاح عقائدنا وأعمالنا، وإنما هو أمر يتعلق بمن تقدم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من الأنبياء والرسل، فما أجد أن مثل هذا السؤال ينبغي الاهتمام بتوجيهه، ولكن لا بد من الإجابة عنه حتى نبين ما عندنا من علم في هذه المسألة.

نحن نعتقد أن العصمة المقطوع بها للأنبياء والرسل إنما هي أولًا العصمة في تبليغ الدعوة، وثانيًا: العصمة عن الوقوع في الذنوب الكبائر وهم يعلمونها، أما أن يقعوا في صغيرة من الصغائر التي لا يترتب من ورائها إلا انتفاء الكمال المطلق؛ فهذا لا بأس من أن يقع شيء من ذلك من الأنبياء والرسل، وذلك ليبقى مستقرًا في قلوب المؤمنين أن الكمال المطلق لله رب العالمين وحده لا شريك له.

والقرآن في إثبات هذه الحقيقة فيه الكثير من النصوص والأدلة في غير ما نبي أو رسول، فقصة آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ في نهي رب العالمين إياه عن أكل الشجر، وقول رب

العالمين: {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى} [طه:١٢١] وقول القرآن الكريم بالنسبة لنبينا ﷺ: {عَبَسَ وَتَوَلَّى} [عبس:١].. {عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ} [التوبة:٤٣]، هذا كله يدل على أن النبي ممكن أن يتعرض لما لا يليق بمقام نبوته من هذه الصغائر، لكن هل هذا يعيبهم؟

الجواب: لا؛ لأن هذه مقتضى البشرية.

كما نقول: هل يعيب النبي والرسول أن يتعرض لما يتعرض له الناس عامة من مثل السهو والنسيان؟

نقول: لا، لا مانع من أن يتعرض أحد من الرسل والأنبياء لمثل هذا؛ لأنه لا يمس مقام الدعوة التي أرسل بها إلى الناس كافة.

فقوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حينما صلى بهم صلاة الظهر خمس ركعات، فلما سلم قالوا له: «صليت خمسًا. فسجد سجدتي السهو، ثم قال ﷺ: إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني».

فلا يضر مقام النبوة ولا الرسالة أن يقع منهم مما الأكمل أن لا يقع، لكن الكمال المطلق لله عز وجل، الأكمل أن لا ينسى الرسول ﷺ، لكن حكمة الله عز وجل اقتضت أن ينسى الرسول لكن هذا النسيان لا يمس الدعوة؛ لأنه لا ينسى ما يتعلق بالدعوة، ولذلك يشير ربنا عز وجل إلى هذه الحقيقة بقوله تعالى: {سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَى، إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ} (الأعلى:٦، ٧) من أن تنسى آية قد بلغتها الناس، أي: أديت الرسالة وبلغت الأمانة، فممكن أن يعرض للرسول ﷺ بعد هذا التبليغ الواجب عليه أن ينسى شيئًا مما بلغهم كما جاء في صحيح البخاري أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- دخل المسجد يومًا فسمع رجلًا يتلو القرآن فقال: «رحم الله فلانًا، لقد ذكرني آية كنت أنسيتها» فنسيان الرسول ﷺ لمثل هذه الآية لا يضره فيما يتعلق بدعوته؛ لأنه قد

بلغها، ولذلك استطاع ذلك الرجل أن يقرأها، فلما قرأها الرجل تذكرها الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، فمثل هذا النسيان لا يضره.

كذلك وقوع بعض الأنبياء والرسل في شيء من الصغائر لا يضرهم؛ لأنه لا ينفر المدعوين عن دعوته بخلاف وقوعهم في الكبائر، ولذلك فهم منزهون عنها دون الصغائر.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق (٨/ ١٥٤): فضيلة الشيخ حفظك الله ذكرتم في أحد مؤلفاتكم حديث أن الأنبياء يصلون في قبورهم أرجو توضيح ذلك وجزاكم الله خيرًا.

الشيخ: هذا الحديث من أنباء الغيب التي لا يجوز للمسلم أن يُعمل عقله فيها بل من الواجب عليه أن يسلم بها تسليمًا، وهذا الحديث وإن كان وقع فيه خلاف من بعض العلماء علماء الحديث تصحيحًا وتضعيفًا فالراجح عندي أنه صحيح ومذكور في "سلسلة الأحاديث صحيحة" ومخرج تخريجًا علميًا، لكن إن كان يشك بعضهم في صحة هذا الحديث فهناك حديث لا شك في صحته؛ لأن الإمام مسلمًا قد أخرجه في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «مررت ليلة أسري بي بموسى قائمًا يصلي في قبره» فإذًا صلاة الأنبياء في قبورهم عقيدة صحيحة يجب على المسلم أن يؤمن بها لكن لا يتوسع في محاولة تكييف هذه الصلاة فلا يقول مثلًا: كيف يصلي موسى في قبره والقبر لا يتسع لقيام موسى في القبر؟ لأننا نقول عالم الغيب لا يقاس على عالم الشهادة.. عالم البرزخ لا يقاس على عالم الآخرة فلكل طبائعه وخواصه، فإذا أخبرنا الصادق المصدوق أنه رأى موسى عليه الصلاة والسلام قائمًا يصلي في قبره صدقناه وآمنا به ووكلنا معرفة حقيقة هذه الصلاة إلى الله تبارك وتعالى.

وعلى هذا الميزان قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الأنبياء أحياء في قبورهم

يصلون» فليست هذه الحياة بالحياة المادية بحيث أننا إذا خاطبناهم يردون علينا ويسمعون كلامنا كما كانوا يسمعون كلام الناس في الدنيا حينما كانوا أحياء لا نتوسع في مثل هذه التفاصيل؛ لأنه كما قلت آنفًا عالم الغيب لا يقاس على عالم الشهادة على عالم المادة.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في الضعيفة (١/ ٤٨٣ - ٤٨٥): روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «كان خطيئة داود عَلَيْهِ السَّلَامُ النظر». (موضوع)

قال ابن الصلاح في " مشكل الوسيط ": لا أصل لهذا الحديث.

وقال الزركشي في " تخريج أحاديث الشرح ": هذا حديث منكر، فيه ضعفاء، ومجاهيل، وانقطاع، قال: وقد استدل على بطلانه بقوله -صلى الله عليه وآله وسلم- : "إني أراكم من وراء ظهري "، كذا في " ذيل الأحاديث الموضوعة " للسيوطي (ص ١٢٢ - ١٢٣) و"تنزيه الشريعة " لابن عراق (٣٠٨/ ١ - ٢).

قلت: والاستدلال المذكور فيه نظر، لأن رؤية النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من خلفه إنما هي في حالة الصلاة كما تدل عليه الأحاديث الواردة في الباب، وليس هناك ما يدل على أنها مطلقة في الصلاة وخارجها، فتأمل... وقصة افتتان داود عَلَيْهِ السَّلَامُ بنظره إلى امرأة الجندي أو ريا مشهورة مبثوثة في كتب قصص الأنبياء وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مثل محاولته تعريض زوجها للقتل، ليتزوجها من بعده! وقد رويت هذه القصة مختصرة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فوجب ذكرها والتحذير منها وبيان بطلانها وهي:

«إن داود النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ حين نظر إلى المرأة فهم بها قطع على بني إسرائيل بعثًا وأوحى إلى صاحب البعث فقال: إذا حضر العدو فقرب فلانًا، وسماه، قال: فقربه

بين يدي التابوت، قال: وكان ذلك التابوت في ذلك الزمان يستنصر به، فمن قدم بين يدي التابوت لم يرجع حتى يقتل أو ينهزم عنه الجيش الذي يقاتله، فقتل زوج المرأة، ونزل الملكان على داود فقصا عليه القصة» باطل.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في موسوعته العقدية (٨/ ١٩٢): ما مدى صحة تعبير: "قبض على خاتم سليمان"

الشيخ: «قبض على خاتم سليمان» تعبير خطأ.

مداخلة: نعم.

الشيخ: تعبير خطأ يشير إلى خرافة راسخة في أذهان الناس... لأن عامة الناس يعتقدوا أن مُلك سليمان كان في خاتمه.

مداخلة: مشهور جدًا هذا بين الناس على كل طبقاتهم.

الشيخ: آه، وبناءً على ذلك تروى الخرافة المعروفة وهي: {وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ} (ص:٣٤).

ألقينا على كرسيه جسدًا، هي الآية تتعلق بالحديث الصحيح، قال سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لأطوفن الليلة على مائة امرأة تأتي كل امرأة منها بفارس أو ولد يقاتل في سبيل الله، فقيل له: قل إن شاء الله. فنسي ولم يقل، فلم تأت امرأة منهن إلا بشق ولد».

هذا الشق الولد ألقي على كرسي السلطان الدنيا، كلها في ملكه، هذا التفسير الصحيح، فسروا هذه الآية بقصة خبيثة جدًا وهي: أن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يصطاد يومًا السمك على ساحل البحر فسقط الخاتم منه فالتقطته سمكة، أخذ الخاتم من السمكة شيطان من شياطين الجن فوضعه في أصبعه فخضع ملك سليمان له وهو صار غريبًا عن ملكه، وجلس الشيطان على كرسي سيلمان يحكم بين الناس كما يشتهي ويشاء، وصار يدخل على نساء سليمان بصورة سليمان.

هنا يبدأ الخُبْث الذي لا خُبث بعده بالنسبة للأنبياء، واستمر برهة من الدهر وهو هكذا يظن الناس أنه سليمان حتى نساؤه، وأنه يأتي نساءه حتى استنكرت إحداهن من أمره، لما سئلن قلن: والله نحن نستغرب أنه يأتينا في حالة الحيض، فثاروا عليه حينئذ المجلس الذي كان يحكمهم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ. إي نعم.

لا، أنا لبعد العهد يمكن ما حكيت القصة من عشرين سنة، خلطت شوية ولا مؤاخذة، سليمان دخل يتوضأ فخلع ماذا؟

مداخلة: الخاتم.

الشيخ: الخاتم، فجاء الشيطان سرقه وماذا؟ وتسلط كما قلنا على الملك، إي نعم. فلما يعني طرد الشيطان بعد أن انكشف حاله التقطته السمكة فهو اصطادها وإذا بها لما يشقها يجد فيها الخاتم فيضعه في خاتمه فيعود السلطان إليه، سخافة، مع سخافتها فيها النكارة الشديدة هذه[1].

---

(١) (منبهة): يستند طعن من طعن في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من المحدثين إلى ثلاث معارضات متنية، هي على النحو التالي:

المعارضة الأولى: أن الحديث وقع فيه اختلاف في عد النسوة اللائي طاف بهن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ، مما يدل على اضطرابه.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (الأمير الغول): «هذا الاختلاف هو من أكبر الأدلة على زيف وعدم صحة هذا الحديث، والمطلوب من الراوي لهذه الأسطورة الفريدة في نوعها، أن يعلن بشكل معقول للعدد المناسب، في الوقت المناسب، بحيث لا تجلب هذه القضية أنظار شراح البخاري إليها!».

أما (عبد الحسين الموسوي)، فقد تلهف إلى إلزاق هذا الاختلاف بأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفسه! فتراه يقول: «إن أبا هريرة قد اضطرب في عدة نساء سليمان، فتارة روى أنهن مائة امرأة كما سمعت، وتارة روى أنهم تسعون، وتارة روى أنهم سبعون، وتارة أنهم ستون، وهذه الروايات كلها في صحيحي البخاري ومسلم ومسند أحمد، فما أدري ما يقوله فيها =

=

المعتذرون عن هذا الرجل؟!».

المعارضة الثانية: أن دعوى جماع سليمان عليه السلام لذاك العدد الكبير من النساء في ليلة مستحيل من جهة القدرة الخلقية للبشر.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (عبد الحسين الموسوي): «القوة البشرية لتضعف عن الطواف بهن في ليلة واحدة مهما كان الإنسان قويا، فما ذكره أبو هريرة من طواف سليمان عليه السلام بهن مخالف لنواميس الطبيعة، لا يمكن عادة وقوعه أبدا».

ويزيد عليه (الغول) إيغالا في الشبهة فيقول: «بعيدا عن الخوارق والمعاجز للقوة والقدرة، وحتى من حيث الفترة الزمنية، فإن فترة ليلة واحدة لا تكفي مطلقا لقضاء وطر مع مائة من النساء».

المعارضة الثالثة: أن ترك سليمان عليه السلام التعليق بالمشيئة الإلهية، مع تذكير صاحبه له بها، نوع من الإعراض يتنزه عن مثله الأنبياء عليهم السلام.

يقول (الموسوي): «لا يجوز على نبي الله تعالى سليمان عليه السلام أن يترك التعليق على المشيئة، ولاسيما بعد تنبيه الملك إياه إلى ذلك، وما يمنعه من قول إن شاء الله؟ وهو من الدعاة إلى الله والأدلاء عليه، وإنما يتركها الغافلون عن الله عز وجل.. وحاشا أنبياء الله عن غفلة الجاهلين».

ويزيد (إسماعيل الكردي) قائلا: «من الغرائب ما ورد في أحد طرق الحديث، من أن سليمان عليه السلام بعد أن ذكره صاحبه أنه: «لم يقل، ونسي»، هذا في حين أن النسيان قد يقع عند عدم التذكير، أما إذا ذكر الإنسان بقول شيء، ومع ذلك لم يقله، فهذا لا يسمى نسيانا!».

* دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث طواف سليمان عليه السلام على نسائه في ليلة.

أما الجواب عن دعوى المعترض اختلاف الروايات في تعداد نسوة سليمان عليه السلام:

فإن محصل ما اختلف في ذلك من العدد: ستون، وسبعون، وتسعون، ومائة، وكل هذه في «الصحيحين»، وليس في «الصحيح» أكثر اختلافا في العدد من هذه القصة؛ وليست كلها من قول أبي هريرة رضي الله عنه، بل الاختلاف من الناقلين عنه.

=

=

وهذا الاختلاف مع ما ذكرناه عنه لا يوجب اضطرابا يقدح في الحديث، فإن دعوى الاضطراب تصح حين تعذر الجمع أو الترجيح بين الوجوه المختلفة حيث تساوت في القوة، أما إن أمكن الجمع أو الترجيح فلا مدخل حينئذ للقول بالاضطراب.

وإنا لمقرون بتعسر الجمع بين تفاوت الأعداد في روايات هذا الحديث إلا بتكلف تضيق النفس عن استساغته! فلا داعي لهذا المسلك، وطريق الترجيح أولى بالسلوك.

وبالنظر في هذه الروايات المتخالفة وإن كان نقالها ثقاتا في الجملة، نجدهم -لا شك- متفاوتين في قوة الضبط والتيقظ في الرواية؛ فعلى هذا الأساس من النظر في مراتب الثقات واستدعاء الشواهد والمتابعات: اختار البخاري رواية «التسعين»: فإنه بعد إخراجه لرواية «السبعين» من طريق مغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، قال: «قال شعيب وابن أبي الزناد: تسعين، وهو أصح».

فعلى فرض أن هذا الاختلاف الحاصل بين الرواة في عدد النسوة متساوية أطرافه في القوة، فلا يؤول الاختلاف في هذا الحديث تحديدا إلى اختلاف معنى الخبر، ولا ينقض المراد من حكايته؛ كمثل الاختلاف المشهور في حديث ثمن بيع جابر جمله للنبي ﷺ؛ والحديث صحيح.

هذا؛ ولا أستبعد أن يكون شطر من هذا الاختلاف في عدد النساء أصله ما يقع من الرواة أحيانا من تصحيف الكلمات المتشابهة! فأنت ترى أن لفظ «تسعين» و «سبعين» و «ستين» متقاربة الرسم؛ وهذا «صحيح البخاري» وهو كتاب واحد: قد اختلفت نسخه في ضبط هذا اللفظ في الموضع الواحد!.

فلا طائل -إذن- من تهويش المعترض بهذا الوجه من الاختلاف على الحديث.

وأما قوله في معارضته الثانية: من استحالة ما فعله سليمان عليه السلام على الطبيعة البشرية: فهذا صحيح من جهة العادة كما قال، فإن إنزال الرجل في مثل ذلك العدد الكثير من النساء تتابعا يعجز عنه البشر في أحوالهم العادية؛ غير أن ما رتبه على هذه المقدمة من شمولها سليمان عليه السلام قياسا على سائر الناس نتيجة خاطئة! فإن سليمان عليه السلام يفرق عنهم في أنه نبي مؤيد بخرق العادات، وإرسال الآيات الباهرات؛ وتلك القوة فيه من جملة هذه الخوارق.

=

=

فأي نكارة ممن أمكنه الله تعالى من رقاب الجن والإنس، أن تكون له هذه الهبة الجسمانية وإن لم يألف سائر الناس مثلها في أنفسهم؟!

ثم إن الحديث ذكر صدور هذا الفعل منه عليه السلام لغرض معين، فليس عادة له، ولا أرى لزوم قدرته عليه السلام على فعل ذلك كل يوم أو ترداده كثيرا، ولا في الحديث ما يشير إلى ذلك.

وأما دعوى المعترض عدم كفاية الليلة الواحدة لإيقاع فعل سليمان عليه السلام بذلك العدد كله؛ فيقال في جوابها:

إن تمديد الزمن منضو في ما قررناه آنفا من اختصاص الأنبياء بخرق العادة، فهذا الذي تيسر لسليمان عليه السلام هو من جملة البركة التي يؤتاها الأنبياء في أوقاتهم؛ كما قد أوتيه من قبله أبوه داود عليه السلام من بركة الوقت، ما كان ييسر له فيه ختم زبوره تلاوة قبل أن تسرج دوابه!

ومثل ما وقع من نبي الله سليمان عليه السلام محجوب عنا علم حقيقته، فليس لنا غير التسليم؛ والذي أوقع المعترض في تلك المغلطة، أنه استحضر عند قراءته لهذا الحديث الوقت الذي يأخذه عادة في الوطء!

وأما دعوى المعترض في الشبهة الثالثة نبذ سليمان عليه السلام لتعليق عزمه بالمشيئة الإلهية: فليس من شأن هذا المقام الرفيع فعل ذلك! حاشاه عليه السلام من هذا الظن السقيم؛ كل ما في الأمر أن تذكير الملك له بقول: إن شاء الله «تذكير له بأن يقول ذلك بلسانه، لا أنه عليه السلام غفل عن التفويض إلى الله تعالى بقلبه»؛ فهذا ثابت في قلبه، ولكن اكتفى عليه السلام بما قال تمنيا على الله بعد سؤاله له أن يفعل، فكأنه غلب عليه الرجاء في ربه لما رأى أنه نبيه قصد بفعله نصرة دينه وأمر الآخرة، فغلب هذا الظن تأولا، فتساهل لأجله أن يقول ذلك لفظا، حتى نسي بعد أن يجري على لسانه ما ذكر به من لفظ المشيئة، لشيء عرض له عليه السلام.

نظير هذا: ما اتفق لنبينا صلى الله عليه وسلم حين سئل عن أصحاب الكهف، فوعد بالجواب غدا جزما، فلما له من مقام عنه الله تعالى، وصدق وعده في تصديقه وإظهار كلمته، والمقام مقام إثبات نبوة تستدعي النصرة له: ذهل عن تعليق وعده بمشيئة الله لفظا، وإن كان مفوضا

=

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (٨/ ١٩٤): السائل: يا شيخ هل تجوز الصلاة خلف إمام يستغيث بالرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- كوسيلة.

الشيخ: عليه الصلاة والسلام.

مداخلة: عليه الصلاة والسلام.

وهل يجوز كذلك الأمر أنه يستبيح لنفسه أنه يميل إلى الحكم الذي يقول فيه: إنه عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يُرفع جسديًا إلى السماء، بل رفع مقدارًا، وكذلك الأمر يستبيح لنفسه بالقول أنه يقرأ على اللوح المحفوظ في المنام رؤيةً، هل تجيز الصلاة خلفه؟

الشيخ: تجوز الصلاة خلفه ما دمت أو دمنا نحكم بإسلامه، فإذا أخرجناه من دائرة الإسلام فحينئذ لا تجوز الصلاة.

فأنت في حدود معرفتك بالشرع أولًا، ومعرفتك بالشخص ثانيًا: هو لا يزال في دائرة الإسلام ولَّا ارتد عن الإسلام؟

لا زال في دائرة الإسلام... ورجع وقال لي: لا تخبر شيوخك بالذي أنا قلته إياك،...، بالطبع خضع في القول عاود من جديد، كان في الأول موقفه حازم وبعدين رجع يحكي لي: لا تخبر شيوخك بالذي حصل حتى لا يكفروني أو يفهموني خطأ، أنا برائي رؤية في المنام شيء حصل معاي.

الشيخ: معليش هذه جزء مما ذكرت،...

=

ذلك إلى ربه قلبا؛ فتأخر الوحي عنه؛ حتى أعلمه ربه وأدبه بقوله: {ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا (٢٣) إلا أن يشاء الله} [الكهف: ٢٣ - ٢٤].

وهذا لعلو مناصب الأنبياء، ومقام الاقتداء بهم، فإنهم يعاتبون على ما لا يعاتب عليه غيرهم.

فاللهم صل على هذين النبيين ما طرق في السماء طارق، وعلى سائر أنبيائك المؤيدين بعجيب الخوارق.

مداخلة: أنا أحكي الرؤية في المنام.

أما هو يميل إلى أنه عيسى عليه السلام لم يرفع نبيًا إلى السماء، بل رفع مقدارًا، إني رافعك.

الشيخ: نعم.

الشيخ: المهم يا أخي خذ القاعدة واسترح: كل إنسان أصله مسلم، ثم ارتكب مخالفة شرعية، هذه المخالفة تخرجه من دائرة الإسلام والمسلمين، ولا تصح الصلاة خلفه، ولكن يجب أن نعلم أنه ليس كل مسلم وقع في الكفر وقع الكفر عليه، عرفت كيف؟ ليس كل من وقع في الكفر، وقع الكفر عليه وتلبسه الكفر وأحاط به بحيث أنه خرج من دائرة الإسلام.

فهذه هي القاعدة وتطبيق هذه القاعدة لا يستطيع عامة الناس أن يطبقوها على أي إنسان، وإنما هذا يحتاج إلى علماء عارفين بالكتاب والسنة، ويكون عنده شيء من الروية والتؤدة والتأني بحيث أنه ما في عنده الإفراط والتفريط، ما عنده أن كل المسلمين كما يقولون على خير، ولا أنه من قال كذا فقد كفر وارتد عن الدين بدون ما يعرف أحواله، هل هو معذور هل هو جاهل، هل هو عالم إلى آخره.

ولذلك فأنا أقول لعامة المسلمين من أمثالك: أنه هذا الذي أنت تسأل عنه في حدود معرفتك أنت مسلم ولَّا كافر؟ لا والله مسلم إذًا: الصلاة جائزة، لا والله هذا ليس مسلمًا عندي، أقول لك حينئذ: أنت احتياطًا لا تصلي وراءه، لكن معناها من جهة أخرى: لازم تحتاط ما تبادر إلى تكفيره، ستكون أنت مخطئ في تكفيره؛ لأنك لست من أهل العلم عرفت كيف؟ فإذا غلب على ظنك أنه هذا كَفَرَ، لا تصلي وراءه وتصلي خلف إمام لا تشك في إسلامه وإيمانه. لكن لا تقطع بكفره ما دمت لست من أهل العلم.

مسألة: سئل العلامة العثيمين كما في فتاوى نور على الدرب: أرجو أن تبينوا لنا مشكورين حقيقة الأمر في مسألة عصمة الرسول الكريم ﷺ، حيث يلتبس الأمر على كثير من الناس في هذا الشأن، كثيرًا ما نسمع ما يمكن أن يفهم منه أن الرسول ﷺ كان معصومًا من الخطأ، كما يفهم من عموم قوله تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى). ولكن نرى في بعض ما ورد عنه ﷺ أنه كان يصيب ويخطئ في بعض الأمور، كالسهو في الصلاة مثلًا. فما حقيقة أمر العصمة للرسول ﷺ؟ وما هي الجوانب التي عصم منها من الخطأ تحديدًا والجوانب التي لم يعصم من الخطأ مشكورين؟.

فأجاب: فإني أسأل هذا السائل: هل يؤمن بأن محمدًا رسول الله على كل حال؟ هو يؤمن بهذا لا شك إن شاء الله، إذا كان يؤمن بمحمد رسول الله ﷺ أنه رسول الله فكفى، وما وقع منه فإنه لا ينافي الرسالة، فالسهو وقع منه في الصلاة، ولكنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: (إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون). وعدم العلم وقع منه عليه الصلاة والسلام، فقد (صلى ذات يوم بأصحابه وعليه نعلاه، وفي أثناء الصلاة خلع النعلين، فخلع المسلمون نعالهم، فلما سلم سألهم: لماذا؟ قالوا: يا رسول الله رأيناك خلعت نعليك فخلعنا نعالنا. فقال: إن جبريل أتاني وأخبرني أن فيهما قذرًا فخلعتهما). فهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى في نعليه ولم يعلم أن فيهما قذرًا، وهذا أيضًا من طبيعة البشر أن الإنسان جاهل، هذا الأصل في الإنسان، كما قال الله ﷻ: (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ). نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد يجتهد في أفعاله ولا يكون اجتهاده مصيبًا، لكنه حين فعله للشيء الذي صدر منه عن اجتهاد هو مصيب، كما في قول الله تعالى: (عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى. وَمَا

يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى. أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى. أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى. فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى. وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى. وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى. وَهُوَ يَخْشَى. فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى. كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ). فهذا وقع اجتهادًا من النبي ﷺ أن ينصرف إلى هؤلاء الكبراء الذين جاؤوا إليه من قريش، يرجو إسلامهم وينتفع بإسلامهم قومهم والمسلمون جميعًا. ومثل قول الله تعالى: (عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ). فاجتهد صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعفا عنهم؛ لمحبته ﷺ للعفو، وأخذ الناس بظواهرهم، وهو حين عفا عنهم مصيب، لكن بين الله ﷻ له أن الحكمة هي الانتظار، وهذا لا يخدش بالرسالة، النسيان من طبيعة الإنسان، وعدم العلم هو أصل الإنسان أنه لا يعلم حين وقع من الرسول ﷺ مثل هذا فإنه والله لا يخدش بالرسالة وأما قوله تعالى (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) فالمعنى: أنه ﷺ لا ينطق نطقًا صادرًا عن هوى، وإنما نطقه إما عن وحي من الله وإما عن اجتهاد، فليس كغيره ممن ينطق عن الهوى ويتكلم بما يهوى، سواء كان الحق أو غير الحق. وإني أنصح هذا السائل وغيره ألا يتعمقوا في مثل هذه الأمور فيلقي الشيطان في قلوبهم شرًّا، فالإنسان غير آمن من الشيطان، أليس النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذات ليلة وهو معتكف قام يقلب صفية رضي الله عنها، حين جلست عنده ساعة من الليل في معتكفه، فقام يقلبها عليه الصلاة والسلام-أي: يمشي معها- فأبصر به رجلان من الأنصار فأسرعا، أسرعا خوفًا وخجلًا من النبي ﷺ وحياء، فقال: (علىرسلكما إنها صفية). فقالا: سبحان الله! قال: (نعم، إني خشيت أن يقذف الشيطان في قلوبكما شيئًا- أو قال: شرًا-). فانظر إلى هذا: خاف أن يلقي الشيطان في قلوبهما ما لا يليق بالرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهما من الصحابة، فالبحث في هذه الأمور والتعمق فيها قد يكون خطرًا على الإنسان وهو لا يشعر، وأنا أشكر السائل حيث سأل ليتبين له الأمر، لكني

أقول: إن الأولى بالإنسان أن يدع البحث في هذه الأمور، وأن يقول: محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو أبعد الناس أن يقول عن هوى أو أن يحكم بالهوى، بل هو الصادق الأمين عليه الصلاة والسلام. ثم إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من كل ما يخل بالإخلاص لله ﷻ، فلم يقع منهم الشرك، معصومون عن كل ما يخل بالمروءة والخلق، فلم يقع منهم ما ينافي ذلك، وأما بعض الذنوب فيقع منهم، لكن من خصائصهم أنهم معصومون من الاستمرار فيها وعدم التوبة، وإذا تاب الإنسان من الذنب فكمن لا ذنب له، بل قد تكون حاله بعد التوبة من الذنب أكمل من حاله قبل أن يفعل الذنب. وبهذه المناسبة أود أن أبين أن ما ذكر في الإسرائيليات عن داود عليه الصلاة والسلام في قصة الخصمين اللذين اختصما عنده وقال أحدهما: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ (٢٣) قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾. في بعض الإسرائيليات أن داود عليه الصلاة والسلام كان له أحد الجنود، وكان عند هذا الجندي امرأة أعجبت داود وأرادها، فطلب من هذا الجندي أن يذهب للجهاد لعله يقتل فيأخذ زوجته، هذه قصة كذب ولا يجوز لأحد أن ينقلها إلا إذا بين أنها كذب، ولا يجوز اعتقادها في نبي من أنبياء الله، هذه لا تليق ولا من عامي من الناس فكيف بنبي؟ ولا أستبعد أن هذه من دسائس اليهود التي دسوها على المسلمين ليفسدوا بذلك دينهم. والقضية هي أن هذا الرجل مع خصمه عنده نعجة واحدة، أي: أنثى من الضأن، وكان أخوه-أي: خصمه- عنده تسع وتسعون، فقال له: أنت ليس عندك إلا واحدة لا تغني شيئًا، وأنا عندي تسع وتسعون، باقٍ واحدة وتكتمل المائة، والإنسان ينظر إلى تكميل العدد، فطلب منه هذه الواحدة، وجعل يورد عليه الحجج حتى غلبه في الحجج، فاختصما إلى داود. فإذا قال قائل: ما تقول في قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُدُ

أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ)؟ فالجواب سهل: داود عليه السلام جعله الله خليفة في الأرض يحكم بين الناس، وكونه يدخل محرابه -أي: متعبده- ثم يغلق الباب خلاف لما كلف به، وهو مجتهد في ذلك لا شك، ثم إنه حكم على الخصم قبل أن يسمع حجة الآخر المحكوم عليه، فلما قال الخصم: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ) الخ. فحكم قبل أن يسمع حجة الخصم، ولعله من أجل أن يسرع التفرغ للعبادة، فلما جاءت هذه القصة وأخذ بقول الخصم وكان قد أغلق الباب ظن داود عليه الصلاة والسلام أن الله تعالى أرسل هذين الخصمين اختبارًا له (فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ). فإن قال قائل: ما تقولون في قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لهند حين شكت زوجها أبا سفيان أنه رجل شحيح لا يعطيها وولدها ما يكفيهم، فقال: (خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف) فحكم لها؟ فالجواب: أن حكم النبي صلى الله عليه وسلم فتيا وليست قضاء بين خصمين؛ لأن خصمها لم يحضر، فهو أفتاها على صورة القضية بدون محاكمة ومخاصمة.

وسئل رحمه الله كما في المصدر السابق: يوجد في مدينة الكوفة مسجد يقال: إن جميع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام قد زاروا هذا المسجد، ولكل نبي فيه محراب ودعاء مكتوب على المحراب، والناس يزورون هذا المسجد بكثرة ويتنقلون بين محاريبه، ويدعون عند كل محراب بما كتب عليه من الدعاء بعدد الركعات التي يريد الزائر أن يصليها. فهل هذا صحيح؟ وهل زيارة هذا المسجد لهذا الغرض جائزة أم لا؟.

فأجاب: هذا باطل قطعًا، فإن سيد الأنبياء والمرسلين محمدًا صلى الله عليه وسلم لم يزره بلا ريب، وكذلك الأنبياء قبله لا يمكن أن يكونوا قد زاروه؛ لأنه لو قصد بالأنبياء الأنبياء

الذين لم يرسلوا فإنهم أربعة وعشرون ألفًا، وإن قصد الرسل فهم ثلاثمائة وبضعة عشر رسولًا، وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا قد زاروا هذا المسجد، وإنما هذا من التزوير الذي يقصد به أكل المال بالباطل وصد الناس عن سبيل الله. والذهاب إلى هذا المسجد بهذه النية محرم ولا يجوز، والواجب على المسلمين أن يتحققوا في هذه الأمور، وأن ينصحوا من مارس القيام بتعظيمها واحترامها، وليس هناك مساجد تشد الرحال إليها إلا ثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، والمسجد الأقصى. وماعدا ذلك من المشاهد أو المساجد فإنه لا يجوز أن تشد إليها الرحال مطلقًا في أي حال من الأحوال، ثم إن غالب هذه الأمور تكون كذبًا مزوّرة، والمؤمن العاقل يعرف أن هذا من التزوير بأول نظرة.

فضيلة الشيخ: لكن ما حكم الصلاة فيه؟

فأجاب رحمه الله تعالى: قلت في الجواب: إنه لا يجوز قصده للصلاة فيه، وإنه حرام وأما الصلاة فيه كبقعة، مثل: أن يمر به الإنسان مرورًا عابرًا فيصلى فيه، فإنه لا بأس به.

فضيلة الشيخ: يعني: دون أن يعتقد فيه شيئًا؟

فأجاب رحمه الله تعالى: دون أن يعتقد ما ذكره السائل؛ لعموم قول النبي ﷺ: (جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا). إلا أن يخشى أن يفتتن أحد بصلاته فيه، فإنه يتجنبه ويتقدم عنه، ويصلى في مكان آخر.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق: إن سيدنا محمدًا ﷺ جاءه ملك وفتح صدره وملأه نورًا، فما مدى صحة هذا الكلام؟.

فأجاب: هذا الكلام صحيح، فإن الرسول عليه الصلاة والسلام حين عرج به جاءه جبريل فشق ما بين نحره إلى أسفل بطنه، واستخرج قلبه فملأه حكمة وإيمانًا

وليس نورًا، ولكن ملأه حكمة وإيمانًا، والإيمان والحكمة من النور المعنوي.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق: سمعت من بعض الإخوة يقول بأن محمدًا صلى الله عليه وعلى آله وسلم خلق من نور، وأن آدم خلق من نور محمد، فهل هذا القول صحيح؟.

فأجاب: هذا القول من أبطل الباطل، وهو كذب مخالف لقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا).ولقوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ). والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من بني آدم، وهو سيد ولد آدم، وهو مخلوق من نطفة أبيه، وأبوه مخلوق من نطفة جده، وهكذا إلى أن يصل الخلق إلى آدم الذي خلقه الله من سلالة من طين. والعجب أن هؤلاء الذين يأتون بهذه الأكاذيب تعظيمًا لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعضهم عنده تهاون في دينه، واتباعه لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولعلهم يجهلون أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن الغلو فيه وحذر منه. وإن نصيحتي لهؤلاء أن يتلقوا معتقدهم من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأن يعلموا أن محمدًا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بشر مثلنا، كما أمره الله أن يقول ذلك ويعلنه على الملأ: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ). فقد تميز صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالوحي، وبما جبله الله عليه من مكارم الأخلاق، وبأنه أتقى الناس لله وأعبد الناس لله، لكنه بشر، وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم أعلم أنه بشر مثلنا ينسى كما ننسى فقال: (إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني). انظر التواضع العظيم: أخبر أنه بشر ينسى، ومع ذلك قال: (إذا نسيت فذكروني). ولن ينقص ذلك من قدره شيئًا، بل هو أكمل الخلق إيمانًا وتقوى وزهدًا وخلقًا عليه الصلاة والسلام،

ومن أراد أن يحشر تحت لوائه يوم القيامة فليكن تحت لواء سنته في الدنيا، ولا يتعدَّ حدود الله ولا يقصر عنها، فلا غلو ولا تحريف، هذا الواجب علينا. ولقد قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾. فمن كان صادقًا في دعوى المحبة لله أو المحبة لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فليتبع الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبذلك يقيم بينة على صدق دعواه، وأما أن يدعي أنه متبع للرسول محب للرسول، وهو يقول في الرسول ما ليس حقيقة، ويبتدع في دينه ما لم يشرع، فإن البينة تخالف دعواه.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق: يوجد في القرآن الكريم سورة سميت بسورة لقمان، فمن هو هذا الشخص الذي يدعى لقمان؟ وهل أوتي النبوة؟.

فأجاب: سميت سورة لقمان لأنه ذكر فيها قصة لقمان وعظته لابنه، وتلك الوصايا التي ذكرها له، والسورة تسمى باسم ما ذكر فيها أحيانًا، كما يقال: سورة البقرة، سورة آل عمران، سورة الإسراء، وما أشبه ذلك.

فضيلة الشيخ: أيضًا يقول: من هذا الشخص الذي يدعى لقمان؟ وهل أوتي النبوة أم لا؟

فأجاب رحمه الله تعابى: الصحيح أنه ليس بنبي، وأن الله تعالى آتاه الحكمة وهي موافقة الصواب مع العلم، وقولنا: مع العلم، للتبيان وإلا فلا صواب إلا بعلم، والصواب أنه ليس من الأنبياء، وإنما هو رجل آتاه الله الحكمة، ومن أوتي الحكمة فقد أوتي خيرًا كثيرًا.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق: هل الخضر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حي إلى يومنا هذا؟.

فأجاب: أما كونه حيًّا فلا، ليس بحي؛ لأنه لو كان حيًّا لوجب عليه أن يؤمن بالرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأن يجاهد معه، ولم يكن شيء من ذلك،

فالخضر كغيره من البشر مات في وقته فيما يظهر لنا، وكذلك ليس الخضر بنبي، وإنما هو رجل آتاه الله تعالى علمًا لا يعلمه موسى عليه الصلاة والسلام؛ لأن موسى عليه الصلاة والسلام قال: إنه لا أحد في الأرض أعلم منه، فأراه الله ﷻ هذه الآية: أن موسى عليه الصلاة والسلام وإن كان لديه علم كثير من شريعة الله فإنه قد يفوته شيء من المعلومات الأخرى.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق: يزعم بعض الناس من المسلمين أن نبي الله الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يزال حيًا يطوف على الأرض، وأنه إذا مر على إنسان وطلب منه الإحسان فقدمه له، إن كان ذلك الإنسان فقيرًا صار غنيا، ويأتي إلى الناس بهيئة المجانين كي لا يعرفوه، وصار كثير من الناس يقدمون الإحسان لكل من يأتيهم بمثل تلك الهيئة، ظنًا منهم أن يكون هو الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ، فهل هذا الزعم الأسطوري وارد في الحديث الشريف؟.

فأجاب: الكلام على هذا السؤال من وجهين: أولًا: قول السائل: إن نبي الله الخضر، وجزمه بأنه نبي: هذا محل خلاف بين أهل العلم، هل كان الخضر نبيًا، أو كان وليًا أعطاه الله سبحانه وتعالى من الكرامات ما علم به مآل ما جرى بينه وبين موسى عليه الصلاة والسلام؟ والراجح أنه ليس بنبي، وأنه ولي من أولياء الله؛ لأدلة ليس هذا موضع بسطها. الوجه الثاني: من حيث بقاء هذا الرجل - أعني: الخضر - إلى الآن: فإن هذا لا يصح إطلاقًا؛ لأنه لو كان الخضر حيًا لكان يجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ ويؤمن به ويتبعه لو كان حيًا، على فرض أن يكون حيًا لكان قد مات أيضًا؛ لأن النبي ﷺ حدث أصحابه في آخر حياته أنه على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها ذلك اليوم أحد، فلو فرض أن الخضر قد بقي إلى الرسول عليه الصلاة والسلام لكان لا يمكن أن يبقى بعد مائة السنة التي أخبر عنها

رسول الله ﷺ، وعليه فإن الخضر لا وجود له وليس بموجود. ثم إن هذا الزعم الباطل الذي يقتضي السخرية والاستهزاء به، حيث يقول: إنه يأتي إلى الناس بصورة المجنون لئلا يعرف، وإن من أتاه شيئًا وأهدى إليه شيئًا فإنه يصبح غنيًا، فإن هذا باطل من أبطل الباطل. أيضًا والمهم أنه يجب على المؤمن أن يعتقد بأن الخضر ليس بموجود؛ للدليلين اللذين أشرنا إليهما فيما سبق: أنه لو كان موجودًا لم يسعه إلا أن يأتي للنبي عليه الصلاة والسلام ويؤمن به ويتبعه، وأنه لو كان موجودًا لكان يموت قبل أن تأتي مائة السنة التي أخبر عنها رسول الله ﷺ.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق: هل هناك خصائص اختصها الله عَزَّ وَجَلَّ للرسول ﷺ، ولم تكن لغيره من أفراد أمته؟.

فأجاب: نعم الخصائص التي اختص بها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وليست لأمته كثيرة جدًّا، وقد ذكر العلماء رحمهم الله- أعني بهم: الفقهاء، ذكروا- في كتاب النكاح خصائص كثيرة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فمن أحب أن يرجع إليها فليفعل. ومن ذلك ما ذكره الله تعالى في القرآن حيث قال: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ) إلى قوله: (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ). فهنا بين الله عَزَّ وَجَلَّ أن النكاح بالهبة لا يحل إلا للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. كما أن هذه الأمة خصها الله تعالى بخصائص لم تكن لغيرها من الأمم، كما في حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الثابت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: (أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل أدركته الصلاة فليصلِّ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي) وذكر تمام الحديث. فالحاصل أن الله سبحانه وتعالى يختص من

شاء من عباده بأحكام شرعية وغيرها مما لا يكون لغيره.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق: يقولون: إن الرسول ﷺ وهو في قبره يسمع ويرد، وضحوا لنا كيف يكون ذلك في حياته؟ والذين يقولون هذا الكلام يستندون للآية الكريمة: (وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ). وإذا كان الشهداء أحياء فكيف لا يكون الرسول ﷺ؟ هذا في قولهم؟.

فأجاب: نقول: أما كونه ﷺ يسمع ويرد فليس به غرابة، فقد روى أبو داود في سننه: (أنه ما من رجل يسلِّم على رجل في قبره وهو يعرفه في الدنيا، إلا رد الله عليه روحه فرد عَلَيْهِ السَّلَامُ). فلا غرابة أن النبي ﷺ إذا سلم عليه المسلم يرد الله عليه روحه فيرد السلام. وأما كونه حيًّا في قبره: فالشهداء أحياء عند الله، والله تبارك وتعالى لم يقل: ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتًا، بل أحياء في قبورهم، بل قال: بل أحياء عند ربهم يرزقون. ولا شك أن النبي ﷺ دفن وصلى عليه صلاة الجنازة وخلفه من خلفه من أصحابه، وليسوا يقدمون له الأكل والشرب، وهم يعلمون أنه مات، كما قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ). وكما قال تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ). وهذا أمر معلوم بالضرورة من الدين، ولا يماري فيه أحد، وحياة الشهداء عند الله عَزَّ وَجَلَّ ليست كحياة الدنيا، أي: ليست حياة يحتاج فيها الإنسان إلى أكل وشرب أو هواء ويعبد ويدعو، هي حياة برزخية ،الله تعالى أعلم بكيفيتها. وعلى هذا فلا يحل لأحد أن يقف على قبر النبي ﷺ فيقول: يا رسول الله اشفع لي، يا رسول الله استغفر لي؛ لأن هذا غير ممكن، فالنبي ﷺ لا يمكن أن يستغفر لأحد بعد موته، ولا يمكن أن يشفع لأحد إلا بإذن الله، وإذا أردت أن تسأل سؤالًا صحيحًا فقل: اللهم ارزقني شفاعة نبيك، اللهم شفعه فيَّ، وما أشبه ذلك.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق: يقول الرسول ﷺ: إن أعمال العباد تعرض عليه وهو في قبره. هل هذا حديث صحيح؟.

فأجاب: نعم، فإن الرسول عليه الصلاة والسلام تعرض عليه، الصلاة عليه، يعني: إذا صلينا على النبي ﷺ فإنها تعرض عليه وتبلغه أينما كنا، أما سائر أعمالنا فلا يحضرني الآن هل هو صحيح أو غير صحيح.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق: إذا قام شخص بقراءة القرآن، أو وضع قدميه وهو متجه إلى بيت الرسول ﷺ، هل عليه إثم في ذلك؟.

فأجاب: ليس عليه إثم في ذلك، فإن مد الرجلين إلى اتجاه قبر النبي ﷺ لا حرج فيه، ولا يحتاج أن أقول: بشرط أن لا يكون مستهينًا برسول الله ﷺ أو محتقرًا له؛ لأن هذا لا يمكن أن يقع من مسلم، فمد الرجلين إلى نحو قبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا بأس به، وهذا يقع كثيرًا، كالذين يكونون في الصف الأول في المسجد النبوي فإنهم يستندون إلى الجدار القبلي، وحينئذ تكون أرجلهم إن مدوها ممدودة نحو القبر.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق: أسأل عن النبي ﷺ هل كان يقرأ أم كان أميًا؟.

فأجاب: النبي ﷺ كان أميًا؛ لقول الله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ﴾. ولقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾. فهو عليه الصلاة والسلام كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، فلما نزل عليه القرآن صار يقرأ، ولكن هل كان يكتب؟ هذا موضع خلاف بين أهل العلم، فمنهم من قال: إن النبي ﷺ بعد أن أنزل عليه الوحي صار يقرأ ويكتب؛ لأن الله إنما قيد انتفاء الكتابة قبل نزول القرآن: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾.

وأما بعد ذلك فقد كان يكتب، ومن العلماء من قال: إنه لم يزل عليه الصلاة والسلام غير كاتب حتى توفاه الله[1].

(١) قال الذهبي في السير (١٨/ ٥٤٠): قال (أي القاضي عياض): ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في (صحيح البخاري). قال بظاهر لفظه، فأنكر عليه الفقيه أبو بكر بن الصائغ، وكفره بإجازته الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب للقرآن، فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام، حتى أطلقوا عليه الفتنة، وقبحوا عند العامة ما أتى به، وتكلم به خطباؤهم في الجمع، وقال شاعرهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة * وقال: إن رسول الله قد كتبا

فصنف القاضي أبو الوليد (رسالة) بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة، فرجع بها جماعة، قلت (الكلام للذهبي): يجوز على النبي ﷺ أن يكتب اسمه ليس إلا، ولا يخرج بذلك عن كونه أميا، وما من كتب اسمه من الأمراء والولاة إدمانا للعلامة يعد كاتبا، فالحكم للغالب لا لما ندر، وقد قال - عليه الصلاة والسلام -: (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب). أي لأن أكثرهم كذلك، وقد كان فيهم الكتبة قليلا، وقال تعالى: {هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم} [الجمعة:٢]، فقوله -عليه الصلاة والسلام-: (لا نحسب) حق، ومع هذا فكان يعرف السنين والحساب، وقسم الفيء، وقسمة المواريث بالحساب العربي الفطري لا بحساب القبط ولا الجبر والمقابلة، بأبي هو ونفسي ﷺ، وقد كان سيد الأذكياء، ويبعد في العادة أن الذكي يملي الوحي وكتب الملوك وغير ذلك على كتابه، ويرى اسمه الشريف في خاتمه، ولا يعرف هيئة ذلك مع الطول، ولا يخرج بذلك عن أميته، وبعض العلماء عد ما كتبه يوم الحديبية من معجزاته، لكونه لا يعرف الكتابة وكتب، فإن قيل: لا يجوز عليه أن يكتب، فلو كتب؛ لارتاب مبطل، ولقال: كان يحسن الخط، ونظر في كتب الأولين.

قلنا: ما كتب خطا كثيرا حتى يرتاب به المبطلون، بل قد يقال: لو قال مع طول مدة كتابة الكتاب بين يديه: لا أعرف أن أكتب اسمي الذي في خاتمي، لارتاب المبطلون أيضا، ولقالوا: هو غاية في الذكاء، فكيف لا يعرف ذلك؟ بل عرفه، وقال: لا أعرف.

فكان يكون ارتيابهم أكثر وأبلغ في إنكاره، والله أعلم.اهـ.

=

(تنبيه): ما رواه عمر بن شبة وابن أبي شيبة عن عبد الله بن مسعود. رضي الله تعالى عنه – ما مات رسول الله ﷺ حتى قرأ وكتب، وهاه البيهقي وقال: انه منقطع وقال الطبراني هذا منكر وأظن ان معناه أن النبي ﷺ لم يمت حتى قرأ عبد الله بن عتبة وكتب يعني أنه كان يعقل في زمانه. وكل حديث في هذا الباب فغير صحيح.

(تنبيه ثاني): قال الله تعالى: (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون (٤٨)) [العنكبوت: ٤٨].

وقال تعالى: (فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي) [الأعراف: ١٥٨].

وفي الحديث عن البراء بن عازب؟ قال: "لما اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام، فلما كتبوا الكتاب كتبوا: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله. قالوا: لا نقر لك بهذا، لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئا، ولكن أنت محمد بن عبد الله. فقال: أنا رسول الله، وأنا محمد بن عبد الله. ثم قال لعلي بن أبي طالب؟: امح رسول الله. قال علي: لا والله، لا أمحوك أبدا. فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب – وليس يحسن يكتب – فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله..... أخرجه الشيخان في صحيحيهما، وقد رواه عن النبي ﷺ البراء بن عازب، وأنس بن مالك، والمسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم،؟.

* ظاهر رواية مسلم أن النبي ﷺ محا اسمه الشريف "رسول الله" وكتب مكانه بيده الشريفة "ابن عبد الله"، ورواية البخاري جاءت بأصرح من هذا، وفيها: "فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب –وليس يحسن يكتب– فكتب: محمد بن عبد الله".

وهذا المعنى المتبادر من هاتين الروايتين يوهم خلاف الآيات، والتي ظاهرها أن النبي ﷺ لا يحسن القراءة ولا الكتابة.

* مسالك العلماء في دفع التعارض بين الآيات والحديث:

لم يتجاوز العلماء في هذا المسألة مسلك الجمع بين الآيات والحديث، وقد اختلفوا في الجمع على مذهبين:

الأول: مذهب إجراء الحديث على ظاهره، وتأويل الآيات.

وهذا مذهب جماعة من المحدثين منهم: عمر بن شبة، وأبي ذر الهروي، وأبي الفتح

النيسابوري، والقاضي أبي جعفر السمناني الأصولي، والقاضي أبي الوليد الباجي.
وهو اختيار: ابن العربي، وابن الجوزي، وأبي العباس القرطبي، والطيبي، والذهبي، والآلوسي، والزرقاني.
حيث ذهب هؤلاء إلى أن النبي ﷺ كتب بيده حقيقة، وأن الله تعالى أجرى ذلك على يده؛ إما بأن كتب ذلك وهو غير عالم بما يكتب، أو أن الله تعالى علمه ذلك حينئذ حتى كتب، ورأوا أن ذلك غير قادح في كونه أميا، ولا معارض لقوله تعالى: (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك)، ولا لقوله ﷺ: "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب"، بل رأوه زيادة في معجزاته، واستظهارا على صدقه وصحة رسالته، وذلك أنه كتب من غير تعلم للكتابة، ولا تعاط لأسبابها، وإنما أجرى الله تعالى على يده وقلمه حركات كانت عنها خطوط مفهومها "ابن عبد الله" لمن قرأها، فكان ذلك خارقا للعادة، كما أنه؟ علم علم الأولين والآخرين من غير تعلم ولا اكتساب، فكان ذلك أبلغ في معجزاته، وأعظم في فضائله، ولا يزول عنه اسم الأمي بذلك، ولذلك قال الراوي عنه في هذه الحالة: "وليس يحسن يكتب" فبقي عليه اسم الأمي مع كونه قال كتب.
قال أبو العباس القرطبي: "وقد أنكر هذا كثير من متفقهة الأندلس وغيرهم، وشددوا النكير فيه، ونسبوا قائله إلى الكفر، وذلك دليل على عدم العلوم النظرية، وعدم التوقف في تكفير المسلمين، ولم يتفطنوا أن تكفير المسلم كقتله، على ما جاء عنه؟ في الصحيح، لا سيما رمي من شهد له أهل عصره بالعلم والفضل والإمامة، على أن المسألة ليست قطعية، بل مستندها ظواهر أخبار أحاد صحيحة، غير أن العقل لا يحيلها، وليس في الشريعة قاطع يحيل وقوعها".اهـ.
ومراد أبي العباس القرطبي هو ما جرى لأبي الوليد الباجي، فإنه لما تكلم في حديث الكتابة يوم الحديبية وقال بظاهره، طعن عليه جماعة من علماء عصره، ورموه بالزندقة، لاعتقادهم أن هذا القول فيه قدح بمعجزة النبي ﷺ؛ فألف الباجي رسالته المسماة بـ"تحقيق المذهب"، وبين فيها أن هذا القول لا يقدح بالمعجزة.
وقد ساق قصة الباجي هذه القاضي عياض، فقال: "ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في البخاري قال بظاهر لفظه فأنكر عليه الفقيه أبو بكر بن

=

الصائغ وكفره بإجازة الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب بالقرآن، فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام، حتى أطلقوا عليه الفتنة، وقبحوا عند العامة ما أتى به، وتكلم به خطباؤهم في الجمع، وقال شاعرهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة... وقال إن رسول الله قد كتبا

فصنف أبو الوليد رسالة بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة".اهـ

وأجاب أصحاب هذا المذهب عن الآيات:

بأن نفي الكتابة في الآية المقصود به الحال التي قبل النبوة؛ لأنه قيد النفي بما قبل ورود القرآن فقال: (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك)، وأما بعد النبوة فليس في الآية ما يدل على امتناعه، والنبي ﷺ صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها، وعدم معرفته كان بسبب المعجزة، فلما نزل القرآن، واشتهر الإسلام، وكثر المسلمون، وظهرت المعجزة، وأمن الارتياب في ذلك، عرف حينئذ الكتابة.

وأما كونه أميا فليس في معرفته للكتابة ما يقدح في أميته؛ إذ ليست المعجزة مجرد كونه أميا؛ فإن المعجزة حاصلة بكونه ﷺ كان أولا كذلك ثم جاء بالقرآن وبعلوم لا يعلمها الأميون.

ذكر هذا الجواب: أبو الوليد الباجي، وابن العربي، وابن الجوزي، وأبو العباس القرطبي.

وأجاب الذهبي: "بأن ما كل من عرف أن يكتب اسمه فقط يخرج عن كونه أميا؛ لأنه لا يسمى كاتبا، وجماعة من الملوك قد أدمنوا في كتابة العلامة وهم أميون، والحكم للغلبة لا للصورة النادرة، فقد قال؟: "إنا أمة أمية" أي أكثرهم كذلك لندور الكتابة في الصحابة، وقال تعالى: (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) [الجمعة: ٢].اهـ

واعترض على هذه الأجوبة: بأن كتابته ﷺ تكون آية إذا لم تكن مناقضة لآية أخرى، وهي كونه أميا لا يكتب، وبكونه أميا في أمة أمية قامت الحجة وأفحم الجاحد وانحسمت الشبهة، فكيف يطلق الله يده لتكون آية؟ وإنما الآية أن لا يكتب، والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضا.

=

=

أدلة هذا المذهب:

استدل القائلون بإثبات الكتابة للنبي ﷺ بأدلة منها:

١ - رواية البخاري: "وليس يحسن يكتب فكتب"، وهي صريحة في أنه ﷺ كتب بنفسه، ويعضدها ويقويها رواية مسلم أن النبي ﷺ محا "رسول الله"، وكتب "ابن عبد الله".

٢ - حديث عبد الله بن عتبة قال: "ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ".

٣ - حديث أنس بن مالك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: "رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر".

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ قرأ المكتوب على باب الجنة، والقدرة على القراءة يدل على معرفة الكتابة.

واعترض على هذا الدليل: باحتمال إقدار الله له على ذلك بغير تقدمة معرفة الكتابة، وهو أبلغ في المعجزة، وباحتمال أن يكون حذف من الحديث شيء، والتقدير: فسألت عن المكتوب فقيل لي: هو كذا.

٤ - حديث سهل بن الحنظلية: "أن النبي ﷺ لما أمر معاوية أن يكتب للأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، قال عيينة: أتراني أذهب إلى قومي بصحيفة كصحيفة المتلمس؟!

فأخذ رسول الله ﷺ الصحيفة فنظر فيها فقال: قد كتب لك بالذي أمرت لك به".

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ نظر في المكتوب وعرفه؛ فدل على معرفته بالقراءة، والكتابة فرع عنها.

واعترض أصحاب المذهب الثاني على هذه الأدلة بأنها ضعيفة كلها، عدا رواية البخاري، وسيأتي الجواب عنها.

الثاني: مذهب إعمال الآيات على ظاهرها، وتأويل الحديث.

وهذا مذهب الجمهور من العلماء، منهم: ابن حبان، والبيهقي، وابن التين، والنووي، والبغوي، والسهيلي، وابن عطية، وأبو عبد الله القرطبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن كثير، وابن حجر، والعيني، والسيوطي، والملا علي القاري، والألباني، وابن عثيمين.

=

ويرى أصحاب هذا المذهب أن النبي ﷺ لم يكتب، ولم يكن يحسن الكتابة، كما هو صريح الآيات، وأنه لم يزل كذلك مدة حياته ﷺ.

وأجابوا عن حديث البراء؟، والذي يوهم ظاهره أن النبي ﷺ كتب بيده: بأن القصة رويت من طرق أخرى، وفيها أن الكاتب كان علي بن أبي طالب؟، وقع ذلك في رواية أخرى للبخاري - من حديث البراء - بلفظ: "لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب بينهم كتابا فكتب: محمد رسول الله"، فتحمل الرواية الأولى، وهي قوله: "فكتب"، أي فأمر الكاتب، ويدل عليه حديث أنس بن مالك، والمسور بن مخرمة، في القصة نفسها؛ ففيهما: "فقال النبي ﷺ: والله إني لرسول الله وإن كذبتموني، اكتب: محمد بن عبد الله".

قالوا: وقد ورد في كثير من الأحاديث إطلاق لفظ "كتب" بمعنى أمر، منها:

حديث ابن عباس -؟ - أن النبي ﷺ كتب إلى قيصر، وحديث كتابته ﷺ إلى النجاشي، وحديث كتابته إلى كسرى، وحديث عبد الله بن عكيم؟: "كتب إلينا رسول الله ﷺ "، وغيرها، وهذه الأحاديث كلها محمولة على أنه ﷺ أمر الكاتب أن يكتب.

قالوا: ومما يقوي أن الكاتب في قصة الحديبية هو علي؟: قوله في بعض طرق حديث البراء - لما امتنع علي أن يمحو لفظ "محمد رسول الله" - فقال له النبي ﷺ: "أرني مكانها. فأراه مكانها، فمحاها"؛ فإن ظاهره أنه لو كان يعرف الكتابة لما احتاج إلى قوله: "أرني"، فكأنه أراه الموضع الذي أبى أن يمحوه، فمحاه هو ﷺ بيده، ثم ناوله لعلي فكتب بأمره: "ابن عبد الله"، بدل: "رسول الله".

والذي يظهر صوابه - والله تعالى أعلم - أن النبي ﷺ لم يخط بيمينه خطا مقروءا مدة حياته كلها، كما هو صريح الآيات.

وأما الروايات التي جاءت في قصة الحديبية؛ فقد وقع فيها اضطراب من قبل الرواة، حيث رويت بخمسة ألفاظ:

الأول: "أن النبي ﷺ كتب: (محمد بن عبد الله)، وهو لا يحسن الكتابة".

وهذه الرواية جاءت من طريق واحدة، عن أبي إسحاق، عن البراء.

الثاني: "أن النبي ﷺ محا: (رسول الله)، وكتب: (ابن عبد الله).

وسئل العلامة العثيمين أيضا كما في مجموع فتاواه (١/ ٣١١): هل الأنبياء

=

وهذه الرواية جاءت من طريق واحدة، عن أبي إسحاق، عن البراء. وليس فيها تصريح بأن الذي كتب هو النبي ﷺ.

الثالث: "أن النبي ﷺ محا: (رسول الله) بيده الشريفة".

ولم تذكر هذه الرواية أنه كتب: (ابن عبد الله)، وهذه الرواية جاءت من طريقين، عن أبي إسحاق، عن البراء.

الرابع: "أن النبي ﷺ أمر عليا؟ أن يكتب: (محمد بن عبد الله).

وهذه الرواية جاءت من حديث أنس بن مالك، والمسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم،؟، ورويت من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن البراء، إلا أنها شاذة ومنكرة من هذا الطريق.

والأصح من هذه الروايات: الرواية التي اقتصرت على ذكر المحو دون الكتابة؛ لأنها جاءت من طريقين عن أبي إسحاق، عن البراء، دون اضطراب. وأثبت منها الرواية التي فيها أن النبي ﷺ أمر عليا؟ أن يكتب: "محمد بن عبد الله"؛ لأنها جاءت عن صحابيين، ولم يقع فيها اضطراب كحديث البراء.

وعليه فإن الصواب في قصة الحديبية أن النبي ﷺ أمر عليا أن يمحو لفظة: "رسول الله"، ويكتب مكانها: "ابن عبد الله"، فأبى علي؟ ذلك؛ إجلالا لاسم رسول الله ﷺ أن يمحى، فأمره رسول الله ﷺ أن يريه مكانها؛ فأراه مكانها؛ فمحاها النبي ﷺ بيده الشريفة، ثم إن عليا كتب بعد ذلك: "ابن عبد الله"، نزولا عند رغبة النبي ﷺ، لما رآه محا: "رسول الله".

هذا هو الأصح في الجمع بين روايات الحديث؛ لأنا إذا قلنا بأن النبي ﷺ هو الذي كتب: "ابن عبد الله"؛ صارت روايات القصة متعارضة ومتناقضة، لكن القول بأن الكاتب هو علي؟ يدفع هذا التناقض؛ لأنا حملنا الرواية المطلقة على المقيدة، فانتفى التعارض بينها، واندفع الإشكال الموهم معارضة الآيات، والله تعالى أعلم. انظر كتاب الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم عرض ودراسة.

المذكورون في قوله تعالى: {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ} رسل أم لا؟ ومن أول الرسل؟.

فأجاب: النبيون المذكورون في قوله تعالى: {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ} . كلهم رسل لقوله تعالى في سياقها: {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ} وكل من ذكر في القرآن من النبيين فهم رسل لقوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ} .

وأول الرسل نوح وآخرهم محمد، ﷺ، لقوله تعالى: {كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ} وقد ثبت في حديث الشفاعة أن الناس يأتون نوحًا فيقولون له: أنت أول رسول أرسله الله إلى أهل الأرض، ولقوله تعالى في محمد ﷺ: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} .وإذا كان خاتم النبيين فهو خاتم الرسل قطعًا إذ لا رسالة إلا بنبوة ولهذا يقال: كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٢): هل الرسل عليهم الصلاة والسلام سواء في الفضيلة؟.

فأجاب: الرسل عليهم الصلاة والسلام، ليسوا سواء في الفضيلة لقوله تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} . وقوله تعالى: {وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ} .

ويجب علينا أن نؤمن بجميع الرسل أنهم حق صادقون فيما جاءوا به مصدقون فيما أوحي إليهم لقوله تعالى: {قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ} . إلى قوله: {لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ} . ولأن هذا طريق النبي، ﷺ، والمؤمنين قال الله تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ

وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ}.

فلا نفرق بين أحد من الرسل في الإيمان به، وأنه صادق، مصدوق ورسالته حق ولكن نفرق في أمرين:

الأول: الأفضلية فنفضل بعضهم على بعض كما فضل الله بعضهم على بعض ورفع بعضهم درجات، لكن لا نقول ذلك على سبيل المفاخرة أو التنقص للمفضول كما في صحيح البخاري «أن يهوديًا أقسم فقال: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فلطم وجهه رجل من الأنصار حين سمعه وقال: تقول هذا ورسول الله، ﷺ، بين أظهرنا، فذهب اليهودي إلى رسول الله، ﷺ، وقال: إن لي ذمة وعهدًا فما بال فلان لطم وجهي؟ فقال النبي، ﷺ، للأنصاري: "لم لطمت وجهه؟ " فذكره فغضب النبي، ﷺ، حتى رئي في وجهه ثم قال: "لا تفضلوا بين أنبياء الله». وكما في صحيحه أيضًا عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي، ﷺ، قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

الثاني: الاتباع فلا نتبع إلا من أرسل إلينا وهو محمد، ﷺ؛ لأن شريعة النبي، ﷺ، نسخت جميع الشرائع لقوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٢): هل هناك فرق بين الرسول والنبي؟

فأجاب: نعم، فأهل العلم يقولون: إن النبي هو من أوحى الله إليه بشرع ولم يأمره بتبليغه بل يعمل به في نفسه دون إلزام بالتبليغ.

والرسول هو من أوحى الله إليه بشرع وأمره بتبليغه والعمل به. فكل رسول نبي،

وليس كل نبي رسولا، والأنبياء أكثر من الرسل، وقد قص الله بعض الرسل في القرآن ولم يقصص البعض الآخر.

قال تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ}.

وبناء على هذه الآية يتبين أن كل من ذكر في القرآن من الأنبياء فهو رسول.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٤): إن النبي من أوحي إليه بالشرع ولم يؤمر بتبليغه أما الرسول فهو من أوحي إليه بالشرع وأمر بتبليغه ولكن كيف لا يؤمر النبي بتبليغ الشرع وقد أوحي إليه؟

فأجاب: أوحى الله إلى النبي بالشرع من أجل إحياء الشرع بمعنى أن من رآه واقتدى به واتبعه دون أن يلزم بإبلاغه، ومن ذلك ما حصل لآدم عليه الصلاة والسلام، فإن آدم كان نبيًا مكلمًا كما جاء ذلك عن رسول الله، ﷺ، ومع هذا فليس من الرسل لأنه قد دلت السنة بل دل القرآن، والسنة، وإجماع الأمة على أن أول رسول أرسله الله هو نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ. وآدم لا بد أن يكون متعبدًا لله بوحي من الله فيكون قد أوحي إليه ولم يؤمر بالتبليغ ولهذا لا يعد من الرسل.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٥): من أول الرسل؟.

فأجاب: أول الرسل عليهم الصلاة والسلام، نوح عليه الصلاة والسلام، وآخرهم محمد، ﷺ، وأما قبل نوح فلم يبعث رسول، وبهذا نعلم خطأ المؤرخين الذين قالوا: إن إدريس، عليه الصلاة والسلام، كان قبل نوح؛ لأن الله سبحانه وتعالى يقول: في كتابه: {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ} وفي الحديث الصحيح في قصة الشفاعة «أن الناس يأتون إلى نوح فيقولون له: أنت أول رسول أرسله الله إلى أهل الأرض»، فلا رسول قبل نوح، ولا رسول بعد محمد، ﷺ، لقوله

تعالى: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ}.

وأما نزول عيسى ابن مريم، عَلَيْهِ السَّلَامُ في آخر الزمان فإنه لا ينزل على أنه رسول مجدد، بل ينزل على أنه حاكم بشريعة النبي محمد، ﷺ؛ لأن الواجب على عيسى وعلى غيره من الأنبياء الإيمان بمحمد، ﷺ، كما قال الله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} وهذا الرسول المصدق لما معهم هو محمد، ﷺ، كما صح ذلك عن ابن عباس وغيره.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٦): هل آدم عليه الصلاة والسلام، رسول أو نبي؟.

فأجاب: آدم ليس برسول ولكنه نبي، كما جاء في الحديث الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه «أن النبي، ﷺ، سئل عن آدم أَنَبِيٌّ هو؟ قال: "نعم نبي مكلم»، ولكنه ليس برسول والدليل قوله تعالى: {كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ} وقوله، ﷺ، في حديث الشفاعة: «إن الناس يذهبون إلى نوح فيقولون: "أنت أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض» وهذا نص صريح بأن نوحًا أول الرسل.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٦): عن عقيدة المسلمين في عيسى ابن مريم، عليه الصلاة والسلام؟.

فأجاب: عقيدة المسلمين في عيسى ابن مريم، عليه الصلاة والسلام، أنه أحد الرسل الكرام، بل أحد الخمسة الذين هو أولو العزم وهم: محمد، ﷺ، وإبراهيم ونوح، وموسى، وعيسى، عليهم الصلاة والسلام، ذكرهم الله في موضعين من كتابه، في سورة الأحزاب: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى

وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا}، وفي سورة الشورى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ}. وأن عيسى عليه الصلاة والسلام، بشر من بني آدم مخلوق من أم بلا أب، وأنه عبد الله ورسوله فهو عبد لا يُعبد، ورسول لا يكذب، وأنه ليس له من خصائص الربوبية شيء بل هو كما قال الله تعالى: {إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ} وأنه، عليه الصلاة والسلام، لم يأمر قومه بأن يتخذوه وأمه إلهين من دون الله، وإنما قال لهم ما أمره الله به: {أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} وأنه، عليه السلام خلق بكلمة الله عز وجل كما قال الله تعالى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} وأنه ليس بينه وبين محمد، صلى الله عليه وسلم، رسول كما قال الله تعالى: {وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَابَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ} ولا يتم إيمان أحد حتى يؤمن بأن عيسى عبد الله ورسوله، وأنه مبرأ ومنزه عما وصفه به اليهود الذين قالوا: "إنه ابن بغي وإنه نشأ من الزنا" -والعياذ بالله- وقد برأه الله تعالى من ذلك، كما أنهم -أي المسلمين- يتبرؤون من طريق النصارى الذين ضلوا في فهم الحقيقة بالنسبة لعيسى ابن مريم حيث اتخذوه وأمه إلهين من دون الله، وقال بعضهم: إنه ابن الله، وقال بعضهم: إنه ثالث ثلاثة.

أما فيما يتعلق بقتله وصلبه فالله سبحانه وتعالى قد نفى أن يكون قد قتل أو صلب نفيًا صريحًا قاطعًا فقال عز وجل: {وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ

عَلَيْهِمْ شَهِيدًا} فمن اعتقد أن عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، قتل وصلب فقد كذب القرآن، ومن كذب القرآن فقد كفر، فنحن نؤمن بأن عيسى، عليه الصلاة والسلام لم يقتل ولم يصلب، ولكننا نقول: إن اليهود باءوا بإثم القتل والصلب حيث زعموا أنهم قتلوا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وهم لم يقتلوه حقيقة بل قتلوا من شبه لهم، حيث ألقى الله شبهه على واحد منهم فقتلوه وصلبوه، وقالوا: إننا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله، فاليهود باءوا بإثم القتل والصلب بإقرارهم على أنفسهم، والمسيح عيسى ابن مريم برأه الله من ذلك وحفظه ورفعه سبحانه وتعالى عنده إلى السماء وسوف ينزل في آخر الزمان إلى الأرض فيحكم بشريعة النبي، ﷺ، ثم يموت في الأرض ويدفن فيها ويخرج منها كما يخرج سائر بني آدم لقول الله تعالى: {مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى}، وقوله: {فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ}.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٩): عن وصف النبي، ﷺ، بحبيب الله؟.

فأجاب: النبي، ﷺ، حبيب الله لا شك فهو حاب لله ومحبوب لله، ولكن هناك وصف أعلى من ذلك وهو خليل لله، فالرسول، عليه الصلاة والسلام، خليل الله كما قال ﷺ: «إن الله اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا». ولهذا من وصفه بالمحبة فقط فإنه نزله عن مرتبته، فالخلة أعظم من المحبة وأعلى، فكل المؤمنين أحباء الله، ولكن الرسول، عليه الصلاة والسلام، في مقام أعلى من ذلك وهي الخلة فقد اتخذه الله خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا، لذلك نقول: إن محمدًا رسول الله، ﷺ، خليل الله، وهذا أعلى من قولنا: حبيب الله لأنه متضمن للمحبة، وزيادة لأنه غاية المحبة.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣١٩): عن حكم جعل مدح النبي،

ﷺ، تجارة؟.

فأجاب: حكم هذا محرم، ويجب أن يعلم بأن المديح للنبي، ﷺ، ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون مدحًا فيما يستحقه، ﷺ، بدون أن يصل إلى درجة الغلو فهذا لا بأس به أي لا بأس أن يمدح رسول الله، ﷺ، بما هو أهله من الأوصاف الحميدة الكاملة في خلقه وهديه ﷺ.

والقسم الثاني: من مديح الرسول، ﷺ، قسم يخرج بالمادح إلى الغلو الذي نهى عنه النبي، ﷺ، وقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم فإنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله». فمن مدح النبي، ﷺ، بأنه غياث المستغيثين، ومجيب دعوة المضطرين، وأنه مالك الدنيا والآخرة، وأنه يعلم الغيب وما شابه ذلك من ألفاظ المديح فإن هذا القسم محرم بل قد يصل إلى الشرك الأكبر المخرج من الملة، فلا يجوز أن يمدح الرسول، عليه الصلاة والسلام، بما يصل إلى درجة الغلو لنهي النبي، ﷺ، عن ذلك.

ثم نرجع إلى اتخاذ المديح الجائز حرفة يكتسب بها الإنسان فنقول أيضًا: إن هذا حرام ولا يجوز؛ لأن مدح الرسول، عليه الصلاة والسلام، بما يستحق وبما هو أهل له، ﷺ، من مكارم الأخلاق والصفات الحميدة، والهدي المستقيم مدحه بذلك من العبادة التي يتقرب بها إلى الله، وما كان عبادة فإنه لا يجوز أن يتخذ وسيلة إلى الدنيا لقول الله تعالى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} . والله الهادي إلى سواء الصراط.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣٢١): عمن قال: إن تزوج النبي، ﷺ،

كان لغرضين: أحدهما: مصلحة الدعوة، والثاني: التمشي مع ما فطره الله عليه من التمتع بما أحل الله له؟.

فأجاب: من المعلوم أن النبي، ﷺ، بشر أكرمه الله تعالى بالنبوة والرسالة إلى الناس كافة، وأن اتصافه بما تقتضيه الطبيعة البشرية من الحاجة إلى الأكل، والشرب، والنوم، والبول، والغائط ومدافعة البرد، والحر، والعدو، ومن التمتع بالنكاح، وأطايب المأكول والمشروب وغيرها من مقتضيات الطبيعة البشرية لا يقدح في نبوته ورسالته، بل قد قال الله له: {قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ} وقال هو عن نفسه: «إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون». وانتفاء علم الغيب، وطرو النسيان على العلم قصور في مرتبة العلم من حيث هو علم، لكن لما كان من طبيعة البشر الذي خلقه الله ضعيفًا في جميع أموره، لم يكن ذلك قصورًا في مقام النبوة، ونقصًا في حق النبي ﷺ.

ولا ريب أن شهوة النكاح من طبيعة الإنسان فكمالها فيه من كمال طبيعته، وقوتها فيه تدل على سلامة البنية واستقامة الطبيعة، ولهذا ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «كنا نتحدث أنه يعني النبي، ﷺ، أعطي قوة ثلاثين». يعني على النساء، وهذا والله أعلم، ليتمكن من إدراك ما أحل الله منهن بلا حصر ولا مهر، ولا ولي، فيقوم بحقوقهن، ويحصل بكثرتهن ما حصل من المصالح العظيمة الخاصة بهن والعامة للأمة جميعًا، ولولا هذه القوة التي أمده الله بها ما كان يدرك أن يتزوج بكل هذا العدد، أو يقوم بحقهن من الإحصان والعشرة[1].

---

(١) (منبهة): أجلب المخالفون على هذه الأخبار النبوية جملة من الشبهات، ترتكز على دعوى الانتقاص من مقام النبي ﷺ وأهل بيته، تضمنتها المعارضات التالية:
المعارضة الأولى: أن في خبر طوافه ﷺ على نسائه ما يتعارض مع المستقر علمه من حاله، في قضائه لياليه قياما وذكرا، ونهاره دعوة وجهاد وتدبيرا لشؤون أمته، فلم يكن =

بالمستهلك أوقاته بالمضاجعة إلى هذه الدرجة من الهوس! كذا قالوا.
المعارضة الثانية: أن في خبر إتيان النبي ﷺ لعائشة وغيرها من زوجاته وهن حيض: هتك لحرمة بيت النبوة! وذكر لخواص فراشه بلا ضرورة، وهو مع ذلك مخالف لأمر الله تعالى بعدم قربان الحيض، في قوله: {فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن} [البقرة: ٢٢٢].
المعارضة الثالثة: أن في خبر جوابه للسائل بحصول نفس ما سأل عنه من إكسال له مع زوجه عائشة، مشيرا إليها في المجلس: غضا لما علم عنه ﷺ من شدة الحياء، فضلا عن مناقضته لحديث آخر يجعل شرط الغسل الإنزال، لا مجرد الإيلاج.
المعارضة الرابعة: أن في خبر نظره ﷺ إلى امرأة أجنبية، ما يوحي باستيعابه جميع هيئتها، وإلا لم تثر شهوته، وفي هذا ما يناقض فريضة غض البصر.
* دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث إتيان النبي ﷺ نساءه
أما جوابنا على المخالف في معارضته الأولى، في أن في طوافه ﷺ على نسائه، ما يتعارض مع المستقر علمه من حاله، في قضائه لياليه قياما وذكرا.. إلخ، فنقول فيه ابتداء: إن هذا الطواف من النبي ﷺ على نسائه في ساعة كان قليل الوقوع منه لا مطردا، بل قد جاء في خبر صحيح ما يشعر بأن ذلك كان يقع منه عند إرادته الإحرام لا غير؛ وهو في قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كنت أطيب رسول الله ﷺ، ثم يطوف على نسائه، ثم يصبح محرما ينضخ طيبا».
وفي تقرير هذه الفائدة، يقول الكشميري: «هذه واقعة واحدة في حجة الوداع، لم تقع إلا مرة واحدة، وإن كانت ألفاظ الراوي تشعر بكونها عادة، ولكن عندي اتباع الواقع أولى، لأنه لم يعلم في الخارج غير هذه الواقعة، فليقصرها على موردها».
والذي يعضد القول بهذه الندرة من فعله ﷺ:
ما صح على لسان أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفسه من تقييد ذلك بيوم واحد، حيث روى: «أن رسول الله ﷺ طاف ذات يوم على نسائه في غسل واحد»؛ وهذا مشعر بأن خبره الأول بلفظ: «كان النبي ﷺ يدور على نسائه.. »: لم يرد به معنى الاستمرار، فإن صيغة (كان يفعل) يجوز أن تستعمل لإفادة مجرد وقوع الفعل، وتأكيد مشروعيته، وهذا صادق بالمرة
=

=

الواحدة، دون أن يدل على التكرار.

ولإن كانت إفادة التكرار والاستمرار هي الأكثر في الاستعمال، فقد جاء ما يصرف هذه الصيغة عن هذه الدلالة، ويثبت له معنى الوقوع المجرد.

فليس إذن في حديث أنس رضي الله عنه ما يفيد كون طوافه ﷺ بنسائه عادة مستمرة له، كما تعجل في فهمه المعترض؛ هذا أولا.

ثم ثانيا: ما أزعج هؤلاء من استكثار الرجل الفحل إتيان زوجاته في الحلال؟ وأي ضير في ما فعله النبي ﷺ يمس دينه ومروءته؟!

إن أمثال هذه الشبه (الباردة) المستحدثة في زمن الاستغراب هذا، ما أراها إلا وساوس ألقاها شيطان الجهل في نفوس مريضة مصبوغة بأثر للنصرانية محرفة، ترى فيها الشهوة دنسا، والانتشاء بها عيبا وقرفا؛ بحيث انطمست عن بصائرهم حقيقة فطرية، لطالما تغنى بها الإنسان من عهد البشرية الأولى: أن من كمال الرجولة والأنوثة معا طلب تلك الشهوة، فمتعة النكاح من أجل النعم التي رزقها الله عباده، وحفنة من نعيم الجنة نثرت على وجه الدنيا، يسعد بها من ذاقها بحقها، ويشقى بها من تعدى بها حدودها.

فيا لعيب ما عابه الباردون على النبي ﷺ من فعله، وهو محمدة اختصه الله تعالى به ﷺ من حيث صحة البنية، وقوة الفحولية، وكمال الرجولية، مع ما كان عليه ﷺ من الاشتغال بالعبادة والعلوم والجهاد؛ فأرغم أنوف الرهبان في التبتل! وأوصى بنكاح الولود ندبا للتنسل!

هذا؛ وقد كان -بأبي هو وأمي- في غاية من الجهد، والمجاهدات، والمكابدات، حتى «خرج من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير»؛ فمن كانت هذه حاله، جرت عليه العادة بأن يضعف عن الجماع! إذ كان من قبيل الجمع بين الضدين، فإن القوة في النكاح لا تجامع قلة الغذاء، لا طبا ولا عادة، إلا أن يقع على وجه الخرق للعادة! وهذا ما أكرمه به مولاه في جملة ما وهبه من آيات تخصه عن سائر الناس، ليجمع له بين الفضيلتين في الأمور الاعتيادية، فيكون حاله كاملا في الدنيا كما هو كامل في الآخرة.

ولله در الخطابي حين أفصح عن هذه المعاني الراقية بعبارات جزلة، ينافح بها عن نبيه ﷺ أشباه شبه زماننا كانت في زمنه، أنقلها مع طولها لحسنها، يقول فيها:

=

=

«لقد سألوا عن إباحة الزيادة من عدد النساء للنبي ﷺ، على مبلغ العدد الذي أبيح منهن لأمته! وعن معنى ذلك! وفي إباحة الموهوبة له!

وهذا باب له وقع في القلوب، وعلق بالخواطر من النفوس، وللشيطان مجال في الوسواس به، إلا عند من أيد بفضل عقل، وأمد بزيادة علم.

وأول ما ينبغي أن يحصل من تقدمة العلم في هذا: أن رسول الله ﷺ كان بشرا، مخلوقا على طباع بني آدم في باب الأكل، والشرب، والنوم، والنكاح، وسائر مآرب الإنسان التي لا بقاء له إلا بها، ولا صلاح لبدنه إلا بأخذ الحظ منها، والناس مختلفون في تركيب طباعهم، ومبلغ قواهم.

ومعلوم بحكم المشاهدة، وبالامتحان من جهة دلائل علم الطب: أن من صحت خلقته، وقويت بنيته، فاعتدل مزاج بدنه، حتى تكون نعوته ما نطقت به الأخبار المتواترة من صفة رسول الله ﷺ، وما نعت به فيها من صلاح الجسم، ونضارة اللون، وإشراب الحمرة، وإشعار الذراعين والصدر، مع قوة الأسر، وشدة البطش: كان دواعي هذا الباب له أغلب، ونزاع الطبع منه إليه أكثر، لأن هذه الفطرة التي لا أفضل منها في كمال الخلقة، ولا أقوم منها في اعتدال البنية، وكان ما عداها من الخلق، وخالفها من النعوت منسوبا إلى نقص الجبلة، وضعف النحيزة.

وكانت العرب -خصوصا- تتباهى بقوة النكاح، وكثرة الولادة، وتذم من كان بخلاف هذا النعت ... وكان قلة الرزء من الطعام، والاجتزاء بالعلقة من ذلك، والاكتفاء باليسير منه، في مذهب الحمد عندهم والثناء والمدح به: مضاهيا لمذهبهم في المدح بالقوة على النكاح، وكثرة النسل والولاد، وعلى العكس منه أن يكون رغيبا أكولا..

قالت المرأة: (ابن أبي زرع، فما ابن أبي زرع! مضجعه كمسل شطبة، وتشبعه ذراع الجفرة..)، تمدحه بقلة الطعم كما ترى..

فهذا مذهبهم في هذا الشأن، ومعانيهم في هذا الباب، فتأمل كيف اختار الله لنبيه ﷺ في كل واحد من الأمرين، فجمع له الفضائل التي يزداد من أجلها في نفوسهم جلالة، وفي عيونهم قدرا وفخامة، ومن النقائص التي يزدرى بها أهلها نزاهة وبراءة.. هذا إلى ما بعثه الله به من الشريعة الحنيفية الهادمة لما كان عليه الأمر في دين النصارى من التبتل،

=

=

والانقطاع عن النكاح، وهجران النساء، فدعا إلى المناكحة والمواصلة، وحض عليهما.. ».

وأما دعوى المعارضة الثانية من أن في الحديث هتكا لحرمة بيت النبوة، وذكرا لخواص فراشه بلا ضرورة، ومخالفة للنهي عن قربان الحيض:

فليعلم المعترض بهذا أن لفظ المباشرة في كلام عائشة رضي الله عنها ليس مرادا منه جماع، ولكن مقدماته؛ وذلك قول العرب: باشر الرجل امرأته مباشرة وبشارا: إذا كان معها في ثوب واحد، فوليت بشرته بشرتها.

والذي يدل على هذا المعنى من حديث عائشة نفسه، قولها رضي الله عنها: «.. أمرها أن تتزر»، أي: أن تلف عليها إزارا، من السرة إلى الركبة، أو قريبا من ذلك، بحيث يحول ذلك دون ملامسة الفرج وما حوله، والنظر إليه.

فبمثل هذه السنن العملية ينبغي للمسلم فهم معنى الاعتزال في قوله تعالى: {فاعتزلوا النساء في المحيض}؛ أي أنه اعتزال مخصوص بموضع الأذى، فلا يجامعن في الفرج، ويبقى ما دون ذلك على الإباحة الأصلية.

ذلك أن من سألوا رسول الله ﷺ عن الحيض قوم من أهل المدينة، وقد كانوا قبل بيان الله لهم ما يتبينون من أمر ذلك لا يساكنون حائضا في بيت! ولا يؤاكلونهن في إناء ولا يشاربونهن! فعرفهم الله بهذه الآية أن الذي عليهم في أيام حيض نسائهم: أن يجتنبوا جماعهن فقط، دون ما عدا ذلك من مضاجعتهن، ومؤاكلتهن، ومشاربتهن.

ترى حقيقة هذا المعنى في خبر أنس رضي الله عنه قال: إن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم، لم يؤاكلوها، ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل الصحابة النبي ﷺ، فأنزل الله تعالى: {ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض} [البقرة: ٢٢٢]، إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»، فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئا إلا خالفنا فيه!».

فكما أنه ﷺ بين جواز المباشرة للحيض بقوله في جوابه لأصحابه، أكد هذا البيان اللفظي بفعله، فنقلت زوجه عائشة رضي الله عنها هذا البيان الفعلي لأمته، كي لا يبقى مقال لمتأول، وأفادت أمره ﷺ لهن بالاتزار من باب الحيطة.

=

=

هذا كل ما في الأمر! فيا بعد ما أخبرت به أم المؤمنين عما ادعاه المعترض من هتك حرمة النبوة! ويا سحق ما أجملت في بيانه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن إفشاء سر الزوجية!

وأما الشبهة الثالثة من دعوى المعترض أن الإخبار بإكساله مع زوجه مشيرا إليها، غضا لما علم عنه ﷺ من شدة الحياء.. إلخ، فيقال في كشفها:

ليس في ذكر الرجل لجماع أهله بمجرده إفشاء لسر زوجه ولا هتكا لأستار الحياء؛ إنما العيب أن يفشي الزوج ما يجري بينه وبينها من أمور الاستمتاع وتفاصيل ذلك؛ هذا المستهجن عرفا والمحرم شرعا.

أما مجرد ذكر الجماع، فيقول النووي: «إن لم تكن فيه فائدة، ولا إليه حاجة: فمكروه، لأنه خلاف المروءة»، والفائدة في هذا الحديث ظاهرة، والمصلحة فيه متحققة!

فإن جوابه ﷺ للسائل بحكاية فعل ذلك من نفسه: تعليما له بأوقع عبارة في نفسه، وترسيخا للحكم بأوكد أسلوب في ذهنه، مع ما فيه من زيادة البيان، ونفي للريبة والظنون، فجاز الجواب بتلك العبارة، ولو بحضرة الزوج، إذا ترتب مثل ما ذكر من المصلحة، شرط انتفاء وقوع أذى وإحراج، وهو ما علم النبي ﷺ -بحسب معرفته بأحوال السائل ومستساغ عرفه- انتفاءه حال المسألة.

يقول القاضي عياض في معرض استحسانه لهذا الجواب النبوي للسائل وتعليله: «غاية في البيان للسائل، بإخباره عن فعل نفسه، وأنه مما لا ترخص فيه،.. وفيه أن ذكر مثل هذا على جهة الفائدة غير منكر من القول، وإنما ينكر عنه الإخبار منه بصورة الفعل، وكشف ما يتستر به من ذلك، ويحتشم من ذكره».

ودعوى المعترض مناقضة الحديث لغيره من الأخبار في اشتراطها الإنزال لوجوب الغسل، يعني جوابه ﷺ لعتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين سأله عن الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن، فقال له: «إنما الماء من الماء»؛ وقوله: «إذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل عليك، وعليك الوضوء»:

فهذان الحديثان وأشباههما قد نسخا بمثل الحديث الذي ردوه لأجلها، فلا إشكال، وهذا ما عليه جمهور أصحاب رسول الله ﷺ وجماعة الفقهاء والمحدثين.

يقول أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي

=

ولو فرض أن النبي، ﷺ، تزوج امرأة لمجرد قضاء الوطر من الشهوة والتمشي مع ما تقتضيه الفطرة بل الطبيعة لم يكن في ذلك قصور في مقام النبوة، ولا نقص في حقه، ﷺ، كيف وقد قال ﷺ: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، وحسبها، وجمالها، ودينها، فاظفر بذات الدين». بل قد قال الله له: {لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ}. لكننا لا نعلم حتى الآن أن رسول الله، ﷺ، تزوج امرأة لمجرد قضاء الوطر من الشهوة، ولو كان كذلك لاختار الأبكار الباهرات جمالا، الشابات سنًّا، كما قال لجابر رضي الله عنه حين أخبره أنه تزوج ثيبًا، قال:

=

عنها».

وأما دعوى المعترض في الشبهة الرابعة من أن خبر نظره ﷺ إلى أجنبية وإثارة شهوته يوحي باستيعابه جميع هيئتها، وفي ذلك مخالفة لفريضة الغض للبصر!:

فليس في الحديث إطالة النبي ﷺ النظر إلى المرأة، ولا هو بشرط أن يستوعب هيأتها حتى تقع في النفس شهوة، بل تقع بنظر الفجأة ولو بغير قصد، إذا كان المنظور ظاهر الحسن مثلا، وهذا لا عيب في نفسه على صاحبه، إذ لا ملك للجبلة في دفعه.

فلما كان هذا وارد الحصول ولو للصالحين من أمته، ندبهم ﷺ إلى جماع الحليلة بقوله ليمتثل أمره، وبفعله ليقتدى به، خوفا عليهم من استحكام داعي فتنة النظر، فيسكن بذلك حر الشهوة، ويحسم المرء عن نفسه ما يتوقع وقوعه.

وفي تقرير هذه الحكمة النبوية الجليلة، يقول ابن العربي:

«هذا حديث غريب المعنى، لأن الذي جرى للنبي ﷺ سر لا يعلمه إلا الله، ولكنه أذاعه عن نفسه، تسلية للخلق، وتعليما لهم، وقد كان آدميا ذا شهوة، ولكنه معصوم عن الزلة، وما جرى في خاطره حين رأى المرأة لا يؤاخذ به شرعا، ولا ينقص من منزلته، وذلك الذي وجد في نفسه من إعجاب المرأة هي جبلة الآدميين التي تحقق بها صفتها، ثم غلبها بالعصمة فانقطعت، وجاء إلى الزوجة ليقضي فيها حق الإعجاب والشهوة الآدمية بالاعتصام والعفة». وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

«فهلا بكرًا تلاعبها وتلاعبك» ؟. وفي رواية: «وتضاحكها وتضاحكك». وفي رواية: «ما لك وللعذارى ولعابها»، رواه البخاري، وإنما كان زواجه، ﷺ، إما تأليفًا، أو تشريفًا، أو جبرًا أو مكافأة، أو غير ذلك من المقاصد العظيمة. وقد أجملها في فتح الباري ص ١١٥ ج ٩ المطبعة السلفية حيث قال: "والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استكثاره من النساء عشرة أوجه:

أحدها: أن يكثر من يشاهد أحواله الباطنة فينتفي عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك.

ثانيها: لتتشرف به قبائل العرب بمصاهرته فيهم.

ثالثها: الزيادة في تألفهم لذلك.

رابعها: الزيادة في التكليف حيث كلف أن لا يشغله ما حبب إليه منهن عن المبالغة في التبليغ.

خامسها: لتكثر عشيرته من جهة نسائه فتزداد أعوانه على من يحاربه.

سادسها: نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال؛ لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يختفي مثله.

سابعها: الاطلاع على محاسن أخلاقه الباطنة. فقد تزوج أم حبيبة وأبوها يعاديه، وصفية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها، فلو لم يكن أكمل الخلق في خلقه لنفرن منه، بل الذي وقع أنه كان أحب إليهن من جميع أهلهن.

ثامنها: ما تقدم مبسوطًا من خرق العادة له في كثرة الجماع مع التقلل من المأكول والمشروب، وكثرة الصيام والوصال. وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم، وأشار إلى أن كثرته تكسر شهوته، فانخرقت هذه العادة في حقه ﷺ.

تاسعها وعاشرها: ما تقدم عن صاحب الشفاء من تحصينهن والقيام

بحقوقهن.اهـ.

قلت: الثامنة حاصلة لأن الله أعطاه قوة ثلاثين رجلا كما سبق.

وثم وجه حادي عشر: وهو إظهار كمال عدله في معاملتهن لتتأسى به الأمة في ذلك.

وثاني عشر: كثرة انتشار الشريعة فإن انتشارها من عدد أكثر من انتشارها من واحدة.

وثالث عشر: جبر قلب من فات شرفها كما في صفية بنت حيي وجويرية بنت الحارث سيد بني المصطلق.

ورابع عشر: تقرير الحكم الشرعي وانتشال العقيدة الفاسدة التي رسخت في قلوب الناس من منع التزوج بزوجة ابن التبني، كما في قصة زينب فإن اقتناع الناس بالفعل أبلغ من اقتناعهم بالقول، وانظر اقتناع الناس بحلق النبي، ﷺ، رأسه في الحديبية ومبادرتهم بذلك حين حلق بعد أن تباطئوا في الحلق مع أمره لهم به.

وخامس عشر: التأليف وتقوية الصلة كما في أمر عائشة وحفصة، فإن النبي، ﷺ، شد صلته بخلفائه الأربعة عن طريق المصاهرة، مع ما لبعضهم من القرابة الخاصة، فتزوج ابنتي أبي بكر وعمر، وزوج بناته الثلاث بعثمان – وعلي رضي الله عن الجميع – فسبحان من وهب نبيه، ﷺ، هذه الحكم، وأمده بما يحققها قدرًا وشرعًا، فأعطاه قوة الثلاثين رجلا، وأحل له ما شاء من النساء يرجي من يشاء منهن، ويؤوي إليه من يشاء، وهو سبحانه الحكيم العليم.

وأما عدم تزوجه بالواهبة نفسها، فلا يدل على أنه تزوج من سواها لمجرد الشهوة، وقضاء وطر النكاح.

وأما ابنة الجون فلم يعدل عن تزوجها بل دخل عليها وخلا بها، ولكنها استعاذت

بالله منه، فتركها النبي، ﷺ، وقال: «لقد عذت بعظيم فالحقي بأهلك». ولكن هل تزوجها النبي، ﷺ، لمجرد جمالها وقضاء وطر النكاح أو لأمر آخر؟ إن كان لأمر آخر سقط الاستدلال به على أن النبي، ﷺ، كان يتزوج لمجرد قضاء الوطر، وإن كان لأجل قضاء الوطر فإن من حكمة الله تعالى أن حال بينه وبين هذه المرأة بسبب استعاذتها منه.

وأما سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقد خافت أن يطلقها النبي، ﷺ، لكبر سنها فوهبت يومها لعائشة، وخوفها منه لا يلزم من أن يكون قد هم به. وأما ما روي أنه طلقها بالفعل فضعيف لإرساله.

وأما زواجه، ﷺ، بزينب فليس لجمالها بل هو لإزالة عقيدة سائدة بين العرب، وهي امتناع الرجل من تزوج مفارقة من تبناه، فأبطل الله التبني وأبطل الأحكام المترتبة عليه عند العرب، ولما كانت تلك العقيدة السائدة راسخة في نفوس العرب كان تأثير القول في اقتلاعها بطيئًا، وتأثير الفعل فيها أسرع فقيض الله سبحانه بحكمته البالغة أن يقع ذلك من النبي، ﷺ، في تزوجه بمفارقة مولاه زيد بن حارثة الذي كان تبناه من قبل ليطمئن المسلمون إلى ذلك الحكم الإلهي، ولا يكون في قلوبهم حرج منه، وقد أشار الله تعالى إلى هذه الحكمة بقوله تعالى: {فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا}. ثم تأمل قوله تعالى: {زَوَّجْنَاكَهَا}. فإنه يشعر بأن تزويجها إياه لم يكن عن طلب منه، أو تشوف إليه، وإنما هو قضاء من الله لتقرير الحكم الشرعي وترسيخه، وعدم الحرج منه وبهذا يعرف بطلان ما يروى أن النبي، ﷺ، أتى زيدًا ذات يوم لحاجة فرأى زينب فوقعت في نفسه وأعجبه حسنها فقال: "سبحان الله مقلب القلوب". فأخبرت زينب زيدًا بذلك ففطن له فكرهها وطلقها بعد مراجعة

النبي، ﷺ، وقوله: {أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللهَ} . فهذا الأثر باطل مناقض لما ذكر الله تعالى من الحكمة في تزويجها إياه، وقد أعرض عنه ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فلم يذكره، وقال: أحببنا أن نضرب عنها -أي عن الآثار الواردة عن بعض السلف صفحًا - لعدم صحتها فلا نوردها، ويدل على بطلان هذا الأثر أنه لا يليق بحال الأنبياء فضلا عن أفضلهم وأتقاهم لله ﷻ وما أشبه هذه القصة بتلفيق قصة داود عليه الصلاة والسلام، وتحيله على التزوج بزوجة من ليس له إلا زوجة واحدة، على ما ذكر في بعض كتب التفسير عند قوله تعالى: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ} . إلى آخر القصة فإن من علم قدر الأنبياء وبعدهم عن الظلم والعدوان والمكر والخديعة علم أن هذه القصة مكذوبة على نبي الله داود عليه الصلاة والسلام.

والحاصل أنه وإن جاز للنبي، ﷺ، أن يتزوج لمجرد قضاء الوطر من النكاح وجمال المرأة وأن ذلك لا يقدح في مقامه، فإننا لا نعلم أن النبي، ﷺ، تزوج زواجًا استقرت به الزوجة وبقيت معه من أجل هذا الغرض. والله أعلم[1].

---

(١) (تنبيه): قال الله تعالى: (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا وكان أمر الله مفعولا (٣٧)) [الأحزاب: ٣٧].
وفي الحديث عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «أتى رسول الله ﷺ منزل زيد بن حارثة، فرأى رسول الله ﷺ امرأته زينب، وكأنه دخله (لا أدري من قول حماد، أو في الحديث)؛ فجاء زيد يشكوها إليه، فقال له النبي ﷺ: أمسك عليك زوجك واتق الله. قال: فنزلت: (واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه) إلى قوله: (زوجناكها) يعني زينب» أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ١٤٩) قال: حدثنا مؤمل بن إسماعيل، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا ثابت، عن أنس....، فذكره. وهذا الحديث فيه ثلاث علل:
الأولى: أنه من راوية مؤمل بن إسماعيل، وهو سيئ الحفظ، كثير الغلط، قال أبو حاتم: =

=

صدوق، كثير الخطأ. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الآجري: سألت أبا داود عنه: فعظمه ورفع من شأنه، إلا أنه يهم في الشيء. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال يعقوب بن سفيان: حديثه لا يشبه حديث أصحابه، وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه؛ فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد، فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذرا. وقال الساجي: صدوق كثير الخطأ، وله أوهام يطول ذكرها. وقال ابن سعد: ثقة كثير الغلط. وقال الدارقطني: ثقة كثير الخطأ. وقال محمد بن نصر المروزي: إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويتثبت فيه؛ لأنه كان سيئ الحفظ، كثير الغلط. انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠/ ٣٣٩).

العلة الثانية: أن مؤمل بن إسماعيل قد تفرد بزيادة منكرة في هذا الحديث، وهي قوله - في أول الحديث -: «أتى رسول الله ﷺ منزل زيد بن حارثة، فرأى رسول الله ﷺ امرأته زينب، وكأنه دخله». وقد روى هذا الحديث جماعة من الثقات، عن حماد بن زيد، ولم يذكروا هذه الزيادة، ومن هؤلاء الرواة:

١ - معلى بن منصور: أخرج حديثه، البخاري في صحيحه، في كتاب التفسير، حديث (٤٧٨٧)، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا معلى بن منصور، عن حماد بن زيد، حدثنا ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن هذه الآية: (وتخفي في نفسك ما الله مبديه) نزلت في شأن زينب بنت جحش، وزيد بن حارثة».

٢ - محمد بن أبي بكر المقدمي: أخرج حديثه، البخاري في صحيحه، في كتاب التوحيد، حديث

(٧٤٢٠) قال: حدثنا أحمد، حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس قال: «جاء زيد بن حارثة يشكو فجعل النبي ﷺ يقول: اتق الله وأمسك عليك زوجك. قال أنس: لو كان رسول الله ﷺ كاتما شيئا لكتم هذه».

٣ - أحمد بن عبدة الضبي: أخرج حديثه، الترمذي في سننه، في كتاب التفسير، حديث (٣٢١٢) قال: حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس قال: «لما نزلت هذه الآية: (وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس) في شأن زينب بنت جحش، جاء زيد يشكو، فهم بطلاقها، فاستأمر النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: =

=

أمسك عليك زوجك واتق الله».

٤ - عفان بن مسلم: أخرج حديثه، ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٥١٩) قال: أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف قال: حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم قال: حدثنا عفان قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس قال: «جاء زيد بن حارثة يشكو زينب إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: أمسك عليك أهلك، فنزلت: (وتخفي في نفسك ما الله مبديه)».

٥ - محمد بن سليمان: أخرج حديثه، النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٤٣٢) قال: أنا محمد بن سليمان، عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس قال:....، فذكره، بنحو رواية ابن حبان.

العلة الثالثة: تردد مؤمل بن إسماعيل في هذه الزيادة التي رواها في الحديث، وذلك بقوله: «لا أدري من قول حماد، أو في الحديث»، وهذا يدل على سوء حفظه، وأن هذه الرواية غير محفوظة في الحديث.

وقد رويت هذه القصة من طرق أخرى، كلها ضعيفة، وهذا تفصيلها:

الرواية الأولى: عن محمد بن يحيى بن حبان: قال: جاء رسول الله ﷺ بيت زيد بن حارثة يطلبه، وكان زيد إنما يقال له زيد بن محمد، فربما فقده رسول الله ﷺ الساعة، فيقول: أين زيد؟ فجاء منزله يطلبه، فلم يجده، وتقوم إليه زينب بنت جحش، زوجته فضلا، فأعرض رسول الله ﷺ عنها، فقالت: ليس هو هاهنا يا رسول الله، فادخل بأبي أنت وأمي، فأبى رسول الله ﷺ أن يدخل، وإنما عجلت زينب أن تلبس، لما قيل لها رسول الله ﷺ على الباب، فوثبت عجلى، فأعجبت رسول الله ﷺ، فولى وهو يهمهم بشيء لا يكاد يفهم منه إلا ربما أعلن سبحان الله العظيم، سبحان مصرف القلوب، فجاء زيد إلى منزله، فأخبرته امرأته أن رسول الله ﷺ أتى منزله، فقال زيد: ألا قلت له أن يدخل؟ قالت: قد عرضت ذلك عليه فأبى. قال: فسمعت شيئا؟ قالت: سمعته حين ولى تكلم بكلام، ولا أفهمه، وسمعته يقول: سبحان الله العظيم، سبحان مصرف القلوب، فجاء زيد حتى أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: بلغني أنك جئت منزلي فهلا دخلت بأبي أنت وأمي يا رسول الله، لعل زينب أعجبتك فأفارقها، فيقول رسول الله

=

=

ﷺ: أمسك عليك زوجك. فما استطاع زيد إليها سبيلا بعد ذلك اليوم، فيأتي إلى رسول الله ﷺ، فيخبره رسول الله: أمسك عليك زوجك. فيقول: يا رسول الله، أفارقها؟ فيقول رسول الله ﷺ: احبس عليك زوجك. ففارقها زيد، واعتزلها، وحلت، يعني انقضت عدتها، قال: فبينا رسول الله ﷺ جالس يتحدث مع عائشة إلى أن أخذت رسول الله ﷺ غشية، فسري عنه وهو يتبسم وهو يقول: من يذهب إلى زينب يبشرها أن الله قد زوجنيها من السماء، وتلا رسول الله ﷺ :

(وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك) [الأحزاب: ٣٧]».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/ ١٠١) قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني عبد الله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن يحيى بن حبان قال:.... فذكره. وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٥)، من طريق محمد بن عمر، به. وهذه الرواية فيها ثلاث علل:

الأولى: أنها من طريق محمد بن عمر، وهو الواقدي. قال البخاري: متروك الحديث، تركه أحمد، وابن المبارك، وابن نمير، وإسماعيل بن زكريا، وقال في موضع آخر: كذبه أحمد.

وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء. وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات، وقال علي بن المديني: الواقدي يضع الحديث.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ١٧٨)، والمجروحين، لابن حبان (٢/ ٢٩٠)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٩/ ٣٢٣).

العلة الثانية: شيخ الواقدي، وهو عبد الله بن عامر الأسلمي، متفق على ضعفه. انظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤١).

العلة الثالثة: أن هذه الرواية مرسلة؛ لأن محمد بن يحيى بن حبان، تابعي مات سنة ١٢١ هـ، وهو لم يدرك القصة، ولم يذكر من حدثه بها.

الرواية الثانية: عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: «كان النبي ﷺ قد زوج زيد بن حارثة زينب بنت جحش ابنة عمته، فخرج رسول الله ﷺ يوما يريده، وعلى الباب ستر من شعر، فرفعت الريح الستر، فانكشفت وهي في حجرتها حاسرة، فوقع إعجابها في

=

=

قلب النبي ﷺ؛ فلما وقع ذلك كرهت إلى الآخر، فجاء فقال: يا رسول الله، إني أريد أن أفارق صاحبتي. قال: ما لك؟ أرابك منها شيء؟ قال: لا والله، ما رابني منها شيء يا رسول الله، ولا رأيت إلا خيرا، فقال له رسول الله ﷺ: أمسك عليك زوجك واتق الله. فذلك قول الله تعالى: (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه) تخفي في نفسك إن فارقها تزوجتها».

أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠/ ٣٠٢) قال: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد....، فذكره.

وهذه الرواية فيها علتان:

الأولى: أنها معضلة؛ لأن عبد الرحمن بن زيد من الطبقة الثانية من التابعين، مات سنة ١٨٢ هـ، فهو لم يدرك القصة، ولم يذكر الواسطة بينه وبين من حدث بها عن الصحابة رضي الله عنهم.

العلة الثانية: أن ابن زيد متفق على ضعفه، وممن ضعفه: الإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، والنسائي، وأبو زرعة، وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته، من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ضعيفا جدا. وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه. وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه. انظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٦١).

الرواية الثالثة: عن قتادة قال: جاء زيد إلى النبي ﷺ فقال: إن زينب اشتد علي لسانها، وأنا أريد أن أطلقها. فقال له النبي ﷺ: اتق الله، وأمسك عليك زوجك، والنبي ﷺ يحب أن يطلقها، ويخشى قالة الناس إن أمره بطلاقها، فأنزل الله تعالى: (وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس) [الأحزاب: ٣٧].

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ١١٧)، عن معمر، عن قتادة، به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٤١)، من طريق معمر، به.

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠/ ٣٠٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٤٢)، كلاهما من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، بنحوه.

=

=

وقتادة: هو ابن دعامة السدوسي، أحد الأئمة الحفاظ المشهورين بالتدليس، وكثرة الإرسال، قال أحمد بن حنبل: ما أعلم قتادة سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ، إلا من أنس بن مالك.

قلت: وروايته هذه مرسلة، وقد قال الشعبي: كان قتادة حاطب ليل. وذكر أبو عمرو بن العلاء: أن قتادة لا يغث عليه شيء، وكان يأخذ عن كل أحد.

انظر: جامع التحصيل (١/ ٢٥٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣١٧ - ٣٢٢).

الرواية الرابعة: عن مقاتل بن سليمان قال: زوج النبي ﷺ زينب بنت جحش من زيد، فمكثت عنده حينا، ثم إنه؟ أتى زيدا يوما يطلبه، فأبصر زينب قائمة، وكانت بيضاء جميلة جسيمة من أتم نساء قريش، فهويها وقال: سبحان الله، مقلب القلوب، فسمعت زينب بالتسبيحة، فذكرتها لزيد، ففطن زيد فقال: يا رسول الله، ائذن لي في طلاقها، فإن فيها كبرا، تعظم علي وتؤذيني بلسانها، فقال؟: أمسك عليك زوجك واتق الله.

وهذه الرواية ذكرها القرطبي في تفسيره (١٤/ ١٢٣)، عن مقاتل، ولم يذكر لها سندا، ومقاتل: متهم بالكذب، ووضع الحديث، قال عمرو بن علي: متروك الحديث كذاب. وقال ابن سعد: أصحاب الحديث يتقون حديثه وينكرونه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال في موضع آخر: لا شيء ألبتة. وقال عبد الرحمن بن الحكم: كان قاصا ترك الناس حديثه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: كذاب. وقال ابن حبان: كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مشبها يشبه الرب سبحانه وتعالى بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك في الحديث.

وقال الدارقطني: يكذب، وعده في المتروكين. وقال العجلي: متروك الحديث. انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠/ ٢٥٢ - ٢٥٣).

الرواية الخامسة: عن عكرمة قال: «دخل النبي ﷺ يوما بيت زيد، فرأى زينب وهي بنت عمته، فكأنها وقعت في نفسه، فأنزل الله: (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه)».

ذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٣٨٥)، وعزاه لعبد بن حميد، وابن المنذر.

وهذه الرواية ضعيفة؛ لإرسالها من قبل عكرمة، وتعليقها من قبل السيوطي.

=

=

الرواية السادسة: عن الشعبي: «أن رسول الله ﷺ رأى زينب بنت جحش فقال: سبحان الله، مقلب القلوب. فقال زيد بن حارثة: ألا أطلقها يا رسول الله؟ فقال: أمسك عليك زوجك؛ فأنزل الله؟: (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه)».

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣١٦) قال: ثنا الساجي، ثنا الحسن بن علي الواسطي قال: ثنا علي بن نوح، ثنا محمد بن كثير، ثنا سليم مولى الشعبي، عن الشعبي، به.

وأعله ابن عدي بسليم مولى الشعبي، وضعفه. وهو مرسل أيضا.

الرواية السابعة: عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة: «أن رسول الله ﷺ جاء بيت زيد بن حارثة، فاستأذن، فأذنت له زينب، ولا خمار عليها، فألقت كم درعها على رأسها، فسألها عن زيد، فقالت: ذهب قريبا يا رسول الله، فقام رسول الله ﷺ وله همهمة، قالت زينب: فاتبعته، فسمعته يقول: تبارك مصرف القلوب، فما زال يقولها حتى تغيب».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٤٤) قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا الحسن بن علي الحلواني، ثنا محمد بن خالد بن عثمة، حدثني موسى بن يعقوب، عن عبد الرحمن بن المنيب، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، به.

وأبو بكر بن أبي حثمة، تابعي، ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب (٢/ ٤٠٤) وقال: مدني ثقة، من الرابعة، روى له البخاري ومسلم مقرونا بغيره.

وهذه الرواية فيها علتان: الأولى: أنها مرسلة، والثانية: جهالة عبد الرحمن بن المنيب، فلم أقف على ترجمته.

* ظاهر هذه الرواية، وما ورد في معناها من الروايات الأخرى، أن النبي ﷺ وقع منه استحسان لزينب بنت جحش؟، وهي في عصمة زيد رضي الله عنه، وأن النبي ﷺ كان حريصا على أن يطلقها زيد فيتزوجها هو، وهذه الرواية مشكلة؛ لما فيها من القدح بعصمة النبي ﷺ، والنيل من مقامه الشريف.

* مسالك العلماء في دفع الإشكال الوارد في الحديث:

للعلماء في دفع الإشكال الوارد في الحديث مسلكان:

الأول: مسلك رد الحديث وإنكاره؛ وذلك لعدم ثبوته، ولما فيه من القدح بعصمة

=

=

النبي ﷺ.

ويرى أصحاب هذا المسلك: أن الصواب في سبب نزول الآية: أن النبي ﷺ كان قد أوحى الله إليه أن زيدا يطلق زينب، وأنه يتزوجها بتزويج الله إياها له، فلما تشكى زيد للنبي ﷺ خلق زينب، وأنها لا تطيعه، وأعلمه بأنه يريد طلاقها، قال له رسول الله ﷺ على جهة الأدب والوصية: اتق الله، أي في أقوالك، وأمسك عليك زوجك، وهو يعلم أنه سيفارقها، وهذا هو الذي أخفى في نفسه، ولم يرد أن يأمره بالطلاق، لما علم من أنه سيتزوجها، وخشي رسول الله ﷺ أن يلحقه قول من الناس في أن تزوج زينب بعد زيد وهو مولاه، وقد أمره بطلاقها؛ فعاتبه الله تعالى على هذا القدر من أن خشي الناس في أمر قد أباحه الله تعالى له.

وهذا المذهب روي عن: علي بن الحسين، والزهري، والسدي.

وذكر القرطبيان في المفهم وفي التفسير: أن هذا القول هو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين، والعلماء الراسخين. وممن قال به:

أبو بكر الباقلاني، وبكر بن العلاء القشيري، وابن حزم، والبغوي، وابن العربي، والثعلبي، والقاضي عياض، وأبو العباس القرطبي، وأبو عبد الله القرطبي، والقاضي أبو يعلى، وابن كثير، والتفتازاني، وابن القيم، وابن حجر، وابن عادل، والآلوسي، والقاسمي، ورحمة الله بن خليل الرحمن الهندي، وابن عاشور، والشنقيطي، وابن عثيمين.

قال القاضي عياض: «اعلم - أكرمك الله - ولا تسترب في تنزيه النبي ﷺ عن هذا الظاهر، وأن يأمر زيدا بإمساكها، وهو يحب تطليقه إياها، كما ذكر عن جماعة من المفسرين، وأصح ما في هذا: ما حكاه أهل التفسير، عن علي بن حسين: أن الله تعالى كان أعلم نبيه أن زينب ستكون من أزواجه، فلما شكاها إليه زيد قال له: أمسك عليك زوجك واتق الله. وأخفى في نفسه ما أعلمه الله به من أنه سيتزوجها مما الله مبديه ومظهره بتمام التزويج وتطليق زيد لها».اهـ

وقال أبو العباس القرطبي: «وقد اجترأ بعض المفسرين في تفسير هذه الآية، ونسب إلى رسول الله ﷺ ما لا يليق به ويستحيل عليه، إذ قد عصمه الله منه ونزهه عن مثله، وهذا

=

=

القول إنما يصدر عن جاهل بعصمته عليه الصلاة والسلام، عن مثل هذا، أو مستخف بحرمته، والذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراسخين: أن ذلك القول الشنيع ليس بصحيح، ولا يليق بذوي المروءات، فأحرى بخير البريات، وأن تلك الآية إنما تفسيرها ما حكي عن علي بن حسين.... ".اهـ

أدلة هذا المسلك: استدل أصحاب هذا المسلك بأدلة منها:

الأول: أن الله تعالى أخبر أنه مظهر ما كان يخفيه النبي ﷺ، فقال: (وتخفي في نفسك ما الله مبديه)، ولم يظهر سبحانه غير تزويجها منه، حيث قال: (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها)، فلو كان الذي أضمره رسول الله ﷺ محبتها أو إرادة طلاقها؛ لأظهر الله تعالى ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يخبر أنه يظهره ثم يكتمه فلا يظهره، فدل على أنه إنما عوتب على إخفاء ما أعلمه الله إياه: أنها ستكون زوجة له، لا ما ادعاه هؤلاء أنه أحبها، ولو كان هذا هو الذي أخفاه لأظهره الله تعالى كما وعد.

الدليل الثاني: أن الله تعالى قال بعد هذه الآية: (ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له) [الأحزاب: ٣٨]، وهذه الآية تدل على أنه ﷺ لم يكن عليه حرج في زواجه من زينب؟، ولو كان على ما روي من أنه أحبها وتمنى طلاق زيد لها، لكان فيه أعظم الحرج؛ لأنه لا يليق به مد عينيه إلى نساء الغير، وقد نهي عن ذلك في قوله تعالى: (لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين (٨٨)) [الحجر: ٨٨].

الدليل الثالث: أن زينب؟ هي بنت عمة النبي ﷺ، ولم يزل يراها منذ ولدت، وكان معها في كل وقت وموضع، ولم يكن حينئذ حجاب، وهو الذي زوجها لمولاه زيد، فكيف تنشأ معه، وينشأ معها، ويلحظها في كل ساعة، ولا تقع في قلبه إلا بعد أن تزوجها زيد، وقد كانت وهبت نفسها للنبي ﷺ وكرهت غيره، فلم تخطر بباله ﷺ، فكيف يتجدد لها هوى لم يكن، حاشاه ﷺ من ذلك، وهذا كله يدل على بطلان القصة، وأنها مختلقة موضوعة.

الدليل الرابع: أن الله تعالى بين الحكمة من زواجه ﷺ بزينب، فقال: (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا

=

=

منهن وطرا)، وهذا تعليل صريح بأن الحكمة هي قطع تحريم أزواج الأدعياء، وكون الله هو الذي زوجه إياها لهذه الحكمة العظيمة، صريح في أن سبب زواجه إياها ليس هو محبته لها، التي كانت سببا في طلاق زيد لها، كما زعموا، ويوضحه قوله تعالى: (فلما قضى زيد منها وطرا)؛ لأنه يدل على أن زيدا قضى وطره منها، ولم تبق له بها حاجة، فطلقها باختياره.

الثاني: مسلك قبول الحديث واعتماده، وجعله سببا في نزول الآية.

ويرى أصحاب هذا المسلك: أن النبي ﷺ وقع منه استحسان لزينب، وهي في عصمة زيد، وكان حريصا على أن يطلقها زيد فيتزوجها هو، ثم إن زيدا لما أخبره أنه يريد فراقها، ويشكو منها غلظة قول، وعصيان أمر، وأذى باللسان، وتعظما بالشرف، قال له: اتق الله فيما تقول عنها، وأمسك عليك زوجك. وهو يخفي الحرص على طلاق زيد إياها، وهذا هو الذي كان يخفي في نفسه، ولكنه لزم ما يجب من الأمر بالمعروف، قالوا: وخشي النبي ﷺ قالة الناس في ذلك، فعاتبه الله تعالى على جميع هذا.

وهذا المذهب روي عن: قتادة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعكرمة، ومحمد بن يحيى بن حبان، ومقاتل، والشعبي، وابن جريج.

وهو اختيار: ابن جرير الطبري، والزمخشري، والبيضاوي، وأبي السعود، وابن جزي، والعيني، والسيوطي.

قال ابن جرير الطبري: «ذكر أن النبي ﷺ رأى زينب بنت جحش فأعجبته، وهي في حبال مولاه، فألقي في نفس زيد كراهتها، لما علم الله مما وقع في نفس نبيه ﷺ ما وقع، فأراد فراقها، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: أمسك عليك زوجك، وهو ﷺ يحب أن تكون قد بانت منه لينكحها، واتق الله، وخف الله في الواجب عليك في زوجتك، (وتخفي في نفسك ما الله مبديه) يقول: وتخفي في نفسك محبة فراقه إياها، لتتزوجها إن هو فارقها، والله مبد ما تخفي في نفسك من ذلك، (وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) يقول تعالى ذكره: وتخاف أن يقول الناس: أمر رجلا بطلاق امرأته ونكحها حين طلقها، والله أحق أن تخشاه من الناس».اهـ

أدلة هذا المسلك:

=

=

استدل أصحاب هذا المسلك بأدلة منها:

الأول: الروايات الواردة في سبب نزول الآية.

واعترض: بأن هذه الروايات ضعيفة، وليس فيها شيء يصح.

الدليل الثاني: أنه قد روي عن عائشة، وأنس رضي الله عنهما أنهما قالا: «لو كان رسول ﷺ كاتما شيئا مما أنزل عليه لكتم هذه الآية: (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه)».

قالوا: وهذا يدل على أنه ﷺ وقع منه استحسان لزينب، وأنه كان يخفي ذلك، حتى أظهره الله تعالى.

واعترض: بأن مراد عائشة، وأنس؟: أن رغبة النبي ﷺ في تزوج زينب، كان سرا في نفسه لم يطلع عليه أحدا، إذ لم يؤمر بتبليغه إلى أحد، وعلى ذلك السر انبنى ما صدر منه لزيد في قوله: (أمسك عليك زوجك)، ولما طلقها زيد ورام تزوجها، علم أن المنافقين سيرجفون بالسوء، فلما أمره الله بذكر ذلك للأمة، وتبليغ خبره، بلغه ولم يكتمه، مع أنه ليس في كتمه تعطيل شرع، ولا نقص مصلحة، فلو كان كاتما شيئا من الوحي لكتم هذه الآية، التي هي حكاية سر في نفسه، وبينه وبين ربه تعالى، ولكنه لما كان وحيا بلغه؛ لأنه مأمور بتبليغ كل ما أنزل إليه.

ويرى أصحاب هذا المسلك أن ما فعله النبي ﷺ من تعلقه بزينب، ليس بمستهجن ولا بمستقبح، لأن طموح قلب الإنسان إلى بعض مشتهياته من امرأة أو غيرها غير موصوف بالقبح في العقل ولا في الشرع؛ لأنه ليس بفعل الإنسان، ولا وجوده باختياره، وتناول المباح بالطريق الشرعي ليس بقبيح أيضا، وهو خطبة زينب ونكاحها من غير استنزال زيد عنها، ولا طلب إليه وهو أقرب منه من زر قميصه أن يواسيه بمفارقتها، مع قوة العلم بأن نفس زيد لم تكن من التعلق بها في شيء، بل كانت تجفوا عنها ونفس رسول الله ﷺ متعلقة بها، ولم يكن مستنكرا عندهم أن ينزل الرجل عن امرأته لصديقه، ولا مستهجنا إذا نزل عنها أن ينكحها الآخر؛ فإن المهاجرين حين دخلوا المدينة استهم الأنصار بكل شيء، حتى إن الرجل منهم إذا كانت له امرأتان نزل عن إحداهما وأنكحها

=

=
المهاجر.
وكم من شيء يتحفظ منه الإنسان ويستحي من إطلاع الناس عليه، وهو في نفسه مباح متسع، وحلال مطلق، لا مقال فيه ولا عيب عند الله، وربما كان الدخول في ذلك المباح سلما إلى حصول واجبات يعظم أثرها في الدين ويجل ثوابها.
و الذي يظهر صوابه ـ والله تعالى أعلم ـ هو ضعف القصة، وأن الآية لا يصح في سبب نزولها إلا حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «جاء زيد بن حارثة يشكو، فجعل النبي ﷺ يقول: اتق الله، وأمسك عليك زوجك»، وهذا الحديث ليس فيه شيء مما ذكر في هذه القصة، فيجب الاقتصار عليه، وطرح ما سواه من الروايات الضعيفة.
ومما يدل على ضعف القصة:
١ – أنها لم ترو بسند متصل صحيح، وكل الروايات الواردة فيها، إما أنها مرسلة، أو أن في أسانيدها ضعفاء أو متروكين.
٢ – تناقض روايات هذه القصة واضطرابها، ففي رواية محمد بن يحيى بن حبان: أن النبي ﷺ جاء يطلب زيدا في بيته، وأن زينب خرجت له فضلا متكشفة، وأما رواية ابن زيد ففيها أن زينب لم تخرج إليه، وإنما رفعت الريح الستر فانكشفت وهي في حجرتها حاسرة، فرآها النبي ﷺ، وتأتي رواية أبي بكر بن أبي حثمة فتخالف هاتين الروايتين، وتدعي أن رسول الله ﷺ استأذن عليها، فأذنت له ولا خمار عليها، وهذا الاضطراب والتناقض بين الروايات يدل دلالة واضحة على ضعف القصة وبطلانها.
٣ – أن هذه الروايات مخالفة للرواية الصحيحة الواردة في سبب نزول الآية، والتي فيها أن زيدا جاء يشكو للنبي ﷺ، ولم تذكر هذه الرواية شيئا عن سبب شكواه، وهي صريحة بأنه جاء يشكو شيئا ما، وأما تلك الروايات الضعيفة فتدعي أن زيدا عرض طلاقها على النبي ﷺ، نزولا عند رغبته، لما رأى من تعلقه بها.
٤ – أن هذه الروايات فيها قدح بعصمة النبي ﷺ، ونيل من مقامه الشريف، فيجب ردها وعدم قبولها، وتنزيه مقام النبي ﷺ عن مثل هذه القصص.
٥ – أن الآيات النازلة بسبب القصة ليس فيها ما يفيد أن النبي ﷺ وقع منه استحسان لزينب؟، وقد تقدم وجه دلالتها على هذا المعنى، في أدلة المذهب الأول، والله تعالى
=

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣٢٦): لماذا وجه الله الخطاب إلى الرسول، ﷺ، في قوله: {وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ} مع أن النبي، ﷺ، معصوم من الشرك؟.

فأجاب: الخطاب هنا للرسول، ﷺ، في ظاهر سياق الآية.

وقال بعض العلماء: لا يصح أن يكون للرسول، ﷺ؛ لأن الرسول، ﷺ، يستحيل أن يقع منه ذلك والآية على تقدير " قل " وهذا ضعيف لإخراج الآية عن سياقها.

والصواب: أنه إما خاص بالرسول، ﷺ، والحكم له ولغيره، وإما عام لكل من يصح خطابه ويدخل فيه الرسول، ﷺ، وكونه يوجه إليه مثل هذا الخطاب لا يقتضي أن يكون ذلك ممكنًا منه قال تعالى: {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} فالخطاب له ولجميع الرسل ولا يمكن أن يقع، فلا يمكن أن يقع منه، ﷺ، - باعتبار حاله - شركٌ أبدًا، والحكمة من النهي أن يكون غيره متأسيًا به فإذا كان النهي موجهًا إلى من لا يمكن أن يقع منه باعتبار حاله فهو إلى من يمكن منه من باب أولى.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣٣٠): كيف نجمع بين قوله تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} . وقوله: {لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ} ؟.

فأجاب: قوله تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} كقوله تعالى: {وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ} . فالأنبياء والرسل لا شك أن بعضهم أفضل من بعض فالرسل أفضل من الأنبياء، وأولو العزم من الرسل أفضل ممن سواهم، وأولو العزم من الرسل هم الخمسة الذين ذكرهم الله تعالى في آيتين من القرآن

=

أعلم.

إحداهما في سورة الأحزاب: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ}. محمد، عليه الصلاة والسلام، ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم.

والآية الثانية في سورة الشورى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى}. فهؤلاء خمسة وهم أفضل ممن سواهم.

وأما قوله تعالى عن المؤمنين: {كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ}. فالمعنى لا نفرق بينهم في الإيمان بل نؤمن أن كلهم رسل من عند الله حقًّا وأنهم ما كذبوا فهم صادقون مصدقون وهذا معنى قوله: {لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ} أي في الإيمان بل نؤمن أن كلهم، عليهم الصلاة والسلام، رسل من عند الله حقًّا.

لكن في الإيمان المتضمن للاتباع - هذا يكون لمن بعد الرسول، ﷺ، - خاص بالرسول، ﷺ، لأنه، ﷺ، هو المتبع؛ لأن شريعته نسخت ما سواها من الشرائع وبهذا نعلم أن الإيمان يكون للجميع كلهم نؤمن بهم وأنهم رسل الله حقًا وأن شريعته التي جاء بها حق، وأما بعد أن بعث الرسول، عليه الصلاة والسلام، فإن جميع الأديان السابقة نسخت بشريعته، ﷺ، وصار الواجب على جميع الناس أن ينصروا محمدًا ﷺ وحده، ولقد نسخ الله تعالى بحكمته جميع الإديان سوى دين الرسول، ﷺ، ولهذا قال الله تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} فكانت الأديان سوى دين الرسول، عليه الصلاة والسلام، كلها منسوخة لكن الإيمان بالرسل وأنهم حق هذا أمر لا بد منه.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣٣٣): عمن يعتقد أن النبي، ﷺ، نور من نور الله وليس ببشر وأنه يعلم الغيب ثم هو يستغيث به، ﷺ، معتقدًا أنه يملك النفع والضر، فهل تجوز الصلاة خلف هذا الرجل أو من كان على شاكلته أفيدونا جزاكم الله خيرًا؟.

فأجاب: من اعتقد أن النبي، ﷺ، نور من الله وليس ببشر وأنه يعلم الغيب فهو كافر بالله ورسوله وهو من أعداء الله ورسوله وليس من أولياء الله ورسوله لأن قوله هذا تكذيب لله ورسوله ومن كذب الله ورسوله فهو كافر والدليل على أن قوله هذا تكذيب لله ورسوله قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ} وقوله تعالى: {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ} وقوله تعالى: {قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ} وقوله تعالى: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} وقوله ﷺ: «إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني».

ومن استغاث برسول الله، ﷺ، معتقدًا أنه يملك النفع والضر فهو كافر مكذب لله تعالى مشرك به لقوله تعالى: {وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} وقوله تعالى: {قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا} وقوله، ﷺ، لأقاربه: «لا أغني عنكم من الله شيئًا» كما قال ذلك لفاطمة وصفية عمة رسول الله ﷺ.

ولا تجوز الصلاة خلف هذا الرجل ومن كان على شاكلته ولا تصح الصلاة خلفه ولا يحل أن يجعل إمامًا للمسلمين.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (١/ ٣٣٢): عن معجزات الرسول ﷺ؟.

فأجاب: معجزات النبي، ﷺ، وهي الآيات الدالة على رسالته، ﷺ، وأنه رسول الله حقًّا كثيرة جدًا وأعظم آيات جاء بها هذا القرآن الكريم كما قال الله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}.

فالقرآن العظيم أعظم آية جاء بها رسول الله، ﷺ، وأنفع لمن تدبرها واقتدى بها لأنها آية باقية إلى يوم القيامة.

أما الآيات الأخرى الحسية التي مضت وانقضت أو لا تزال تحدث فهي كثيرة وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ جملة صالحة منها في آخر كتابه " الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح "، هذا الكتاب الذي ينبغي لكل طالب علم أن يقرأه لأنه بين فيه شطح النصارى الذين بدلوا دين المسيح، عليه الصلاة والسلام، وخطأهم وضلالهم وأنهم ليسوا على شيء مما كانوا عليه فيما حرفوه وبدلوه وغيروه. والكتاب مطبوع وبإمكان كل إنسان الحصول عليه، وفيه فوائد عظيمة منها ما أشرت إليه، بيان الشيء الكثير من آيات النبي، ﷺ، وكذلك ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في " البداية والنهاية " ذكر كثيرًا من آيات النبي، ﷺ، فمن أحب فليرجع إليه[1].

---

(١) قلت معجزات رسول الله ﷺ كثيره قد أفرد لها بعض العلماء مصنفات مستقلة كالبيهقي وأبو نعيم وغيرهم كثير ومن كثرتها قسموها فمثلا يقال معجزاته مع الحجارة ومعجزاته مع الحيوانات ومع الطيور ومع الجمادات إلى غير ذلك وسنسوق بعضا مما صح منها إتماما للفائدة.

١ - (عن جابر قال عطش الناس يوم الحديبية ورسول الله ﷺ بين يديه ركوة فتوضأ منها ثم أقبل الناس نحوه قالوا: ليس عندنا ماء نتوضأ به ونشرب إلا ما في ركوتك فوضع النبي ﷺ يده في الركوة فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون قال فشربنا =

=

وتوضأنا قيل لجابر كم كنتم قال لو كنا مائة ألف لكفانا كنا خمس عشرة مائة) متفق عليه قال في سبل الهدى والرشاد: وهو اشرف المياه كما قال البلقيني - في التدريب- قال القرطبي: قصة نبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ تكررت منه في عدة مواطن، في مشاهد عظيمة، ووردت عنه من طرق كثيرة يفيد عمومها العلم القطعي المستفاد من التواتر المعنوي.

قال ولم يسمع بمثل هذه المعجزة العظيمة من غير نبينا ﷺ، حيث نبع الماء من بين عظمه وعصبه، ولحمه ودمه. وقد نقل ابن عبد البر عن المزني أنه قال: نبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ أبلغ في المعجزة من نبع الماء من الحجر حيث ضربه موسى ﷺ فتفجرت منه المياه، لأن خروج المياه من الحجارة معهود بخلاف خروجه من بين اللحم والدم. اهـ.

٢- (عن حنظلة بن حذيم قال: وفدت مع جدي حذيم إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن لي بنين ذوي لحى وغيرهم وهذا أصغرهم فأدناني رسول الله ﷺ ومسح رأسي وقال: "بارك الله فيك". قال الذيال: فلقد رأيت حنظلة يؤتى بالرجل الوارم وجهه أو الشاة الوارم ضرعها فيقول: بسم الله على موضع كف رسول الله ﷺ فيمسحه فيذهب الورم) قال الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني في الأوسط والكبير بنحوه وأحمد في حديث طويل ورجال أحمد ثقات وصححه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد - وهو ابن سلمة - فمن رجال مسلم

٣- (عن ابن مسعود قال: كنت غلاما يافعا أرعى غنما لعقبة بن أبي معيط ب (مكة) فأتى علي رسول الله ﷺ وأبو بكر وقد فرا من المشركين فقال - أو: فقالا -: عندك يا غلام لبن تسقينا؟ قلت: إني مؤتمن ولست بساقيكما. فقال: هل عندك من جذعة لم ينز عليها الفحل بعد؟ قلت: نعم. فأتيتهما بها فاعتقلها أبو بكر وأخذ رسول الله ﷺ الضرع ودعا فحفل الضرع وأتاه أبو بكر بصخرة متقعرة فحلب فيها ثم شرب هو وأبو بكر ثم سقياني ثم قال للضرع: اقلص. فقلص، فلما كان بعد أتيت رسول الله ﷺ فقلت: علمني من هذا القول الطيب. يعني: القرآن فقال: (إنك غلام معلم) فأخذت من فيه سبعين

=

=

سورة ما ينازعني فيها أحد) أخرجه الطيالسي وأحمد والحسن بن عرفة صححه الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند وأورده الألباني في صحيح فقه السيرة وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن

٤- (عن جابر قال: إن أم مالك كانت تهدي للنبي ﷺ في عكة لها سمنا فيأتيها بنوها فيسألون الأدم وليس عندهم شيء فتعمد إلى الذي كانت تهدي فيه للنبي ﷺ فتجد فيه سمنا فما زال يقيم لها أدم بيتها حتى عصرته فأتت النبي ﷺ فقال: "عصرتيها " قالت نعم قال: "لو تركتيها ما زال قائما). رواه مسلم

٥- (عن جابر أن رسول الله جاءه رجل يستطعمه فأطعمه شطر وسق شعير فما زال الرجل يأكل منه وامرأته وضيفهما حتى كاله ففني فأتى النبي ﷺ فقال: "لو لم تكله لأكلتم منه ولقام لكم) رواه مسلم

٦- (عن أبي هريرة قال أتيت النبي ﷺ بتمرات فقلت يا رسول الله ادع الله فيهن بالبركة فضمهن ثم دعا لي فيهن بالبركة فقال خذهن واجعلهن في مزودك هذا أو في هذا المزود كلما أردت أن تأخذ منه شيئا فأدخل فيه يدك فخذه ولا تنثره نثرا فقد حملت من ذلك التمر كذا وكذا من وسق في سبيل الله فكنا نأكل منه ونطعم وكان لا يفارق حقوي حتى كان يوم قتل عثمان فإنه انقطع) أخرجه أحمد وابن سعد والترمذي وابن حبان والبيهقي، وحسنه الألباني في السلسلةالصحيحة وقال: شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير المهاجر

٧- (عن جابر قا ل إنا يوم الخندق نحفر فعرضت كدية شديدة فجاؤوا النبي ﷺ فقالوا: هذه كدية عرضت في الخندق فقال: "أنا نازل " ثم قام وبطنه معصوب بحجر ولبثنا ثلاثة أيام لانذوق ذوقا فأخذ النبي ﷺ المعول فضرب فعاد كثيبا أهيل فانكفأت إلى امرأتي فقلت: هل عندك شيء؟ فإني رأيت بالنبي ﷺ خمصا شديدا فأخرجت جرابا فيه صاع من شعير ولنا بهمة داجن فذبحتها وطحنت الشعير حتى جعلنا اللحم في البرمة ثم جئت النبي ﷺ فساررته فقلت: يا رسول الله؟ ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعا من شعير فتعال أنت ونفر معك فصاح النبي ﷺ: "يا أهل الخندق إن جابرا صنع سورا فحي هلا بكم " فقال رسول الله ﷺ: "لا تنزلن برمتكم ولا تخبزن عجينكم حتى أجيء". وجاء

=

فأخرجت له عجينا فبصق فيه وبارك ثم عمد إلى برمتنا فبصق وبارك ثم قال " ادعي خابزة فلتخبز معي واقدحي من برمتكم ولا تنزلوها " وهم ألف فأقسم بالله لأكلوا حتى تركوه وانحرفوا وإن برمتنا لتغط كما هي وإن عجيننا ليخبز كما هو) متفق عليه

٨- (عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كنا نعد الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفا كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقل الماء فقال: اطلبوا فضلة من ماء فجاءوا بإناء فيه ماء قليل فأدخل يده في الإناء ثم قال: حي على الطهور المبارك والبركة من الله فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل) رواه البخاري

٩- (عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ كان يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد فيخطب الناس فجاءه رومي فقال: ألا أصنع لك شيئا تقعد عليه وكأنك قائم؟ فصنع له منبرا له درجتان ويقعد على الثالثة فلما قعد نبي الله ﷺ على ذلك المنبر خار الجذع كخوار الثور حتى ارتج المسجد حزنا على رسول الله ﷺ فنزل إليه رسول الله ﷺ من المنبر فالتزمه وهو يخور فلما التزمه رسول الله ﷺ سكن ثم قال: أما والذي نفس محمد بيده لو لم ألتزمه لما زال هكذا إلى يوم القيامة حزنا على رسول الله ﷺ فأمر به رسول الله ﷺ فدفن) أخرجه أحمد والبخاري في التاريخ والدارمي وابن ماجة والبغوي والضياء قي المختارة قال ابن حجر في موافقة الخبر الخبر: صحيح وصححه الألباني في السلسلةالصحيحة وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين

(فائدة) أخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن أبيه عن عمرو بن سواد عن الشافعي قال ما أعطى الله نبيا ما أعطى محمدا فقلت أعطى عيسى إحياء الموتى قال أعطى محمدا حنين الجذع حتى سمع صوته فهذا أكبر من ذلك.

١٠- (عن جابر قال: سرنا مع رسول الله ﷺ حتى نزلنا واديا أفيح فذهب رسول الله ﷺ يقضي حاجته فلم ير شيئا يستتر به وإذا شجرتين بشاطئ الوادي فانطلق رسول الله ﷺ إلى إحداهما فأخذ بغصن من أغصانها فقال انقادي علي بإذن الله فانقادت معه كالبعير المخشوش الذي يصانع قائده حتى أتى الشجرة الأخرى فأخذ بغصن من أغصانها فقال

=

انقادي علي بإذن الله فانقادت معه كذلك حتى إذا كان بالمنصف مما بينهما قال التئما علي بإذن الله فالتأمتا فجلست أحدث نفسي فحانت مني لفتة فإذا أنا برسول الله ﷺ مقبلا وإذا الشجرتين قد افترقتا فقامت كل واحدة منهما على ساق) رواه مسلم

١١ - (عن يعلى ابن مرة عن أبيه قال كنت مع النبي ﷺ في سفر فأراد أن يقضي حاجته فقال لي ائت تلك الأشاءتين قال وكيع يعني النخل الصغار فقل لهما إن رسول الله ﷺ يأمركما أن تجتمعا فاجتمعتا فاستتر بهما فقضى حاجته ثم قال لي ائتهما فقل لهما لترجع كل واحدة منكما إلى مكانها فقلت لهما فرجعتا) رواه ابن ماجة وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة

١٢ - (عن ابن عباس قال جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ قال: بما أعرف أنك نبي؟ قال: "إن دعوت هذا العذق من هذه النخلة يشهد أني رسول الله " فدعاه رسول الله ﷺ فجعل ينزل من النخلة حتى سقط إلى النبي ﷺ ثم قال: ارجع فعاد فأسلم الأعرابي) رواه الترمذي وصححه والبخاري في التاريخ وأبو يعلى وابن حبان وصححه الألباني في المشكاة وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين

١٣ - (عن ابن عمر قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فأقبل أعرابي فلما دنا قال له النبي ﷺ: "أين تريد؟". قال: إلى أهلي. قال: "هل لك في خير؟". قال: وما هو؟ قال: "تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله". قال: من شاهد على ما تقول؟ قال: "هذه الشجرة". فدعاها رسول الله ﷺ وهي بشاطئ الوادي فأقبلت تخد الأرض خدا حتى جاءت بين يديه فاستشهدها ثلاثا فشهدت أنه كما قال ثم رجعت إلى منبتها ورجع الأعرابي إلى قومه وقال: إن يتبعوني آتيك بهم وإلا رجعت إليك فكنت معك) أخرجه الدارمي وابن حبان والحاكم والطبراني وأبو يعلى والبزار عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال الذهبي: إسناده جيد وقال ابن كثير في البداية والنهاية: إسناده جيد وقال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح وصححه الألباني في المشكاة

١٤ - (عن أبي هريرة قال: إنكم تقولون أكثر أبو هريرة عن النبي ﷺ والله الموعد وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم وكنت امرأ مسكينا ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني وقال النبي

=

=

ﷺ يوما: "لن يبسط أحد منكم ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمعه إلى صدره فينسى من مقالتي شيئا أبدا " فبسطت نمرة ليس علي ثوب غيرها حتى قضى النبي ﷺ مقالته ثم جمعتها إلى صدري فوالذي بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك إلى يومي هذا) متفق عليه

١٥- (عن أنس قال: إن رجلا كان يكتب للنبي ﷺ فارتد عن الإسلام ولحق بالمشركين فقال النبي ﷺ: "إن الأرض لا تقبله". فأخبرني أبو طلحة أنه أتى الأرض التي مات فيها فوجده منبوذا فقال: ما شأن هذا؟ فقالوا: دفناه مرارا فلم تقبله الأرض) متفق عليه

١٦- (عن أنس قال أصابت الناس سنة على عهد النبي ﷺ فبينا النبي ﷺ يخطب في يوم جمعة قام أعرابي فقال يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه وما نرى في السماء قزعة فوالذي نفسي بيده ما وضعها حتى ثار السحاب أمثال الجبال ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيته ﷺ فمطرنا يومنا ذلك ومن الغد وبعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى وقام ذلك الأعرابي أو قال غيره فقال يا رسول الله تهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا فرفع يديه فقال اللهم حوالينا ولا علينا فما يشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا انفرجت وصارت المدينة مثل الجوبة وسال الوادي قناة شهرا ولم يجئ أحد من ناحية إلا حدث بالجود

وفي رواية قال: "اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر". قال: فأقلعت وخرجنا نمشي في الشمس) متفق عليه

١٧- (عن جابر قال: كان النبي ﷺ إذا خطب استند إلى جذع نخلة من سواري المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه صاحت النخلة التي كان يخطب عندها حتى كادت تنشق فنزل النبي ﷺ حتى أخذها فضمها إليه فجعلت تئن أنين الصبي الذي يسكت حتى استقرت قال بكت على ما كانت تسمع من الذكر) رواه البخاري

١٨- (عن أبي موسى قال: خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه النبي ﷺ في أشياخ من قريش فلما أشرفوا على الراهب هبطوا فحلوا رحالهم فخرج إليهم الراهب وكانوا قبل ذلك يمرون به فلا يخرج إليهم قال فهم يحلون رحالهم فجعل يتخللهم الراهب حتى

=

=

جاء فأخذ بيد رسول الله ﷺ قال هذا سيد العالمين هذا رسول رب العالمين يبعثه الله رحمة للعالمين فقال له أشياخ من قريش ما علمك فقال إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر ولا حجر إلا خر ساجدا ولا يسجدان إلا لنبي وإني أعرفه بخاتم النبوة أسفل من غضروف كتفه مثل التفاحة ثم رجع فصنع لهم طعاما فلما أتاهم به وكان هو في رعية الإبل فقال أرسلوا إليه فأقبل وعليه غمامة تظله فلما دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فيء الشجرة فلما جلس مال فيء الشجرة عليه فقال انظروا إلى فيء الشجرة مال عليه فقال أنشدكم بالله أيكم وليه قالوا أبو طالب فلم يزل يناشده حتى رده أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلالا وزوده الراهب من الكعك والزيت) رواه الترمذي عن أبي موسى رَضِوَالِلَّهُعَنْهُ قال السخاوي في المقاصد الحسنة: لم تذكر الغمامة في حديث أصح من هذا وصححه الألباني في المشكاة وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين وذكر بلال في الحديث خطأ إذ لم يكن خلق بعد كما نبه على ذلك الحافظ في الإصابة فقال رجاله ثقات وليس فيه سوى هذه اللفظة فيحتمل أنها مدرجة فيه منقطعة من حديث آخر وهما من أحد رواته وقال الجزري إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما وذكر أبي بكر وبلال فيه غير محفوظ وعدة أئمتنا وهما وهو كذلك فإن سن النبي ﷺ إذ ذاك اثنا عشرة سنة وأبو بكر أصغر منه بسنتين وبلال لعله لم يكن ولد في ذلك الوقت.

(تنبيه) قال الذهبي في ميزان الاعتدال: قيل مما يدل على بطلان هذا الحديث قوله وبعث معه أبو بكر بلالا وبلال لم يخلق بعد وأبو بكر كان صبيا انتهى وقال ابن كثير في البداية والنهاية: فيه غرابة قلت قد صحح الحديث زمرة من المحدثين كما مر وحكموا على هذه اللفظة بالضعف ولم يضعفوا كل الحديث.

١٩ - (عن أبي هريرة قال جاء ذئب إلى راعي غنم فأخذ منها شاة فطلبه الراعي حتى انتزعها منه قال فصعد الذئب على تل فأقعى واستذفر فقال عمدت إلى رزق رزقنيه الله عَزَّوَجَلَّ أخذته ثم انتزعته مني فقال الرجل تالله إن رأيت كاليوم ذئبا يتكلم فقال الذئب أعجب من هذا رجل في النخلات بين الحرتين يخبركم بما مضى وبما هو كائن بعدكم وكان الرجل يهوديا فجاء الرجل إلى النبي ﷺ فأسلم وخبره فصدقه النبي ﷺ ثم قال

=

=

النبي ﷺ إنها أمارة من أمارات بين يدي الساعة قد أوشك الرجل أن يخرج فلا يرجع حتى تحدثه نعلاه وسوطه ما أحدث أهله بعده) رواه أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ابن كثير في البداية والنهاية: إسناده على شرط السنن وقال السيوطي في شرح المواقف: إسناده صحيح وقال الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند: إسناده صحيح وصححه الألباني في المشكاة

٢٠- (عن أبي العلاء عن سمرة بن جندب قال كنا مع النبي ﷺ نتداول من قصعة من غدوة حتى الليل يقوم عشرة ويقعد عشرة قلنا: فمما كانت تمد؟ قال: من أي شيء تعجب؟ ما كانت تمد إلا من ههنا وأشار بيده إلى السماء) رواه الترمذي والدارمي وصححه الألباني في المشكاة وقال الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين: صحيح على شرط الشيخين

٢١- (عن جابر بأن يهودية من أهل خيبر سمت شاة مصلية ثم أهدتها لرسول الله ﷺ فأخذ رسول الله ﷺ الذراع فأكل منها وأكل رهط من أصحابه معه فقال رسول الله ﷺ ارفعوا أيديكم وأرسل إلى اليهودية فدعاها فقال سممت هذه الشاة فقالت من أخبرك قال أخبرتني هذه في يدي للذراع قالت نعم قالت قلت إن كان نبيا فلن يضره وإن لم يكن نبيا استرحنا منه فعفا عنها رسول الله ﷺ ولم يعاقبها وتوفي بعض أصحابه الذين أكلوا من الشاة واحتجم رسول الله ﷺ على كاهله من أجل الذي أكل من الشاة حجمه أبو هند بالقرن والشفرة وهو مولى لبني بياضة من الأنصار) رواه أبو داود والدارمي وصححه الألباني في المشكاة

٢٢- (عن علي بن أبي طالب قال كنت مع النبي ﷺ بمكة فخرجنا في بعض نواحيها فما استقبله جبل ولا شجر إلا وهو يقول السلام عليك يا رسول الله) رواه الترمذي والبيهقي قال ابن حجر في موافقة الخبر الخبر: حسن غريب وصححه الألباني لغيره في السلسلةالصحيحة

٢٣- (عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن) رواه مسلم

٢٤- (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان أهل بيت من الأنصار لهم جمل يسنون عليه

=

=

وإنه استصعب عليهم فمنعهم ظهره وإن الأنصار جاؤوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا إنه كان لنا جمل نسني عليه وإنه استصعب علينا ومنعنا ظهره وقد عطش الزرع والنخل فقال ﷺ لأصحابه قوموا فقاموا فدخل الحائط والجمل في ناحيته فمشى النبي ﷺ نحوه فقالت الأنصار يا رسول الله قد صار مثل الكلب نخاف عليك صولته قال ليس علي منه بأس فلما نظر الجمل إلى رسول الله ﷺ أقبل نحوه حتى خر ساجدا بين يديه فأخذ رسول الله ﷺ بناصيته أذل ما كانت قط حتى أدخله في العمل... الحديث) رواه أحمد والنسائي والبزار قال المنذري في الترغيب: رواه أحمد والنسائي بإسناد جيد رواته ثقات مشهورون والبزار بنحوه، وقال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد والبزار ورجاله رجال الصحيح غير حفص ابن أخي أنس وهو ثقة وقال الألباني في صحيح الترغيب صحيح لغيره

٢٥- (عن جابر قال: غزوت مع رسول الله ﷺ وأنا على ناضح لنا قد أعيا فلا يكاد يسير فتلاحق بي النبي ﷺ فقال لي ما لبعيرك قلت: قدعيي فتخلف رسول الله ﷺ فزجره ودعا له فما زال بين يدي الإبل قدامها يسير فقال لي كيف ترى بعيرك قال قلت بخير قد أصابته بركتك قال أفتبيعنيه بوقية. فبعته على أن لي فقار ظهره حتى المدينة فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت عليه بالبعير فأعطاني ثمنه ورده علي) متفق عليه

٢٦- (عن ابن المنكدر أن سفينة مولى رسول الله ﷺ أخطأ الجيش بأرض الروم أو أسر فانطلق هاربا يلتمس الجيش فإذا هو بالأسد. فقال: يا أبا الحارث أنا مولى رسول الله ﷺ كان من أمري كيت وكيت فأقبل الأسد له بصبصة حتى قام إلى جنبه كلما سمع صوتا أهوى إليه ثم أقبل يمشي إلى جنبه حتى بلغ الجيش ثم رجع الأسد) رواه الحاكم وقال الهيثمي في المجمع: رواه البزار والطبراني بنحوه ورجالهما وثقوا. وصححه الألباني في المشكاة وضعفه الشيخ مقبل في تعليقه على المستدرك

٢٧- (عن عبد الله بن قرط رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "إن أعظم الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم القر". قال ثور: وهو اليوم الثاني. قال: وقرب لرسول الله ﷺ بدنات خمس أو ست فطفقن يزدلفن إليه بأيتهن يبدأ قال: فلما وجبت جنوبها. قال فتكلم بكلمة خفية لم أفهمها فقلت: ما قال؟ قال: "من شاء اقتطع) أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وقال:

=

=

إسناده حسن وقال ابن كثير في إرشاد الفقيه: إسناده جيد وصححه العلامة الألباني في الإرواء وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين

٢٨- (عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال استأذنت الحمى على رسول الله ﷺ فقال من هذه قالت أم ملدم فأمر بها إلى أهل قباء فلقوا منها ما يعلم الله فأتوه فشكوا ذلك إليه فقال ما شئتم إن شئتم دعوت الله فكشفها عنكم وإن شئتم أن تكون لكم طهورا قالوا أوتفعله؟ قال نعم قالوا فدعها) اخرجه أحمد وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والبيهقي قال المنذري وكذا الهيثمي: رواه أحمد ورواته رواة الصحيح وصححه الألباني في صحيح الترغيب

٢٩- (عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: "لأعطين هذه الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله". فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها فقال: "أين علي بن أبي طالب؟ " فقالوا: هو يا رسول الله يشتكي عينيه. قال: "فأرسلوا إليه". فأتي به فبصق رسول الله ﷺ في عينيه فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع فأعطاه الراية فقال علي: يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: "انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من أن يكون لك حمر النعم) متفق عليه

٣٠- (لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى). متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد وقع كما أخبر ﷺ قال الحافظ في الفتح: قال القرطبي في التذكرة قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت وظهرت النار بقريظة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم عليها سور محيط عليه شراريف وابراج ومآذن وترى رجال يقودونها لا تمر على جبل الا دكته وأذابته ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوي كدوي الرعد يأخذ الصخور بين يديه وينتهي إلى محط الركب العراقي واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم فانتهت النار إلى قرب المدينة ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد وشوهد

=

=

لهذه النار غليان كغليان البحر وقال لي بعض أصحابنا رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام وسمعت انها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى وقال النووي تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام وقال أبو شامة في ذيل الروضتين وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين فذكر هذا الحديث قال فأخبرني بعض من أثق به ممن شاهدها انه بلغه انه كتب بتيماء على ضوئها الكتب فمن الكتب فذكر نحو ما تقدم ومن ذلك ان في بعض الكتب ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد وفي كتاب آخر انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي برأي العين من المدينة وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال يجري على وجه الأرض ويخرج منه مهاد وجبال صغار وفي كتاب آخر ظهر ضوؤها إلى ان رأوها من مكة قال ولا أقدر أصف عظمها ولها دوي قال أبو شامة ونظم الناس في هذا أشعارا ودام امرها أشهرا ثم خمدت.اهـ.

٣١- (يأتي عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل اليمن من مراد ثم من قرن كان به برص فبرئ منه إلا موضع درهم له والدة هو بها بر لو أقسم على الله لأبره فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل) رواه مسلم عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقد وقع كما أخبر صلى الله عليه

٣٢ -(لقد دخل علي البيت ملك لم يدخل علي قبلها فقال لي: إن ابنك هذا: حسين مقتول وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها. قال: فأخرج تربة حمراء) رواه أحمد عن عن عائشة أو أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح وصححه الألباني في السلسلةالصحيحة وقد وقع كما أخبر صلى الله عليه

٣٣- (الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك) رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وأبو يعلى وابن حبان عن سفينة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال الحافظ بن حجر في موافقة الخبر الخبر: حسن وصححه الألباني في صحيح الجامع وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين.

وقد وقع كما أخبر ﷺ قال المبارك فوري في تحفة الأحوذي: قال العلقمي قال شيخنا

=

=

يعني الحافظ السيوطي لم يكن في الثلاثين بعده ﷺ إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن قال العلقمي بل الثلاثون سنة هي مدة الخلفاء الأربعة كما حررته فمدة خلافة أبي بكر سنتان وثلاثة أشهر وعشرة أيام ومدة عمر عشر سنين وستة أشهر وثمانية أيام ومدة عثمان إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا وتسعة أيام ومدة خلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة أيام هذا هو التحرير فلعلهم ألغوا الأيام وبعض الشهور

وقال النووي في تهذيب الأسماء مدة خلافة عمر عشر سنين وخمسة أشهر وإحدى وعشرين يوما وعثمان اثنتي عشرة سنة إلا ست ليال وعلي خمس سنين وقيل خمس سنين إلا أشهرا والحسن نحو سبعة أشهر انتهى كلام النووي والأمر في ذلك سهل هذا اخر كلام العلقمي.اهـ.

٣٤- (عن صهيب أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: من أشقى الأولين؟ قال: عاقر الناقة قال: فمن أشقى الآخرين؟ قال: لا أدري قال: الذي يضربك على هذا – وأشار إلى رأسه قال: فكان علي يقول: يا أهل العراق ولوددت أن لو قد انبعث أشقاها يخضب هذه من هذه) رواه ابن عساكر وغيره عن عده من الصحابة قال الحافظ في الفتح: له شاهد. وعن علي نفسه بإسناد لين، وبإسناد جيد وصححه الألباني في السلسلةالصحيحة بمجموع طرقه

وقد وقع كما أخبر ﷺ

٣٥- (ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار) رواه البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه وقد وقع كما أخبر ﷺ

٣٦- (يا عثمان لِلَّهِ إن الله مقمصك قميصا فإن أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه حتى تلقاني) رواه أحمد والترمذي وابن ماجة والحاكم عن عائشة رضي الله عنها وصححه الألباني في صحيح الجامع.

قال صاحب تحفة الأحوذي: قوله (قميصا) أراد به خلعة الخلافة وفي رواية بن ماجه يا عثمان إن ولاك الله هذا الأمر يوما فأرادك المنافقون أن تخلع قميصك الذي قمصك الله فلا تخعله (فإن أرادوك على خلعه) أي حملوك على نزعه (فلا تخلعه لهم) يعني إن قصدوا عزلك عن الخلافة فلا تعزل نفسك عنها لأجلهم لكونك على الحق وكونهم

=

مسألة: التنبيه على بطلان حديث الغرانيق.

ومفاد هذا الحديث «أن النبي ﷺ كان بمكة؛ فقرأ سورة النجم، حتى انتهى إلى قوله تعالى: (أفرأيتم اللات والعزى (١٩) ومناة الثالثة الأخرى (٢٠) [النجم: ١٩ - ٢٠] فجرى على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، الشفاعة منها ترتجى) قال: فسمع ذلك مشركو مكة، فسروا بذلك، فاشتد على رسول الله ﷺ؛ فأنزل الله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم (٥٢)».

: رُوي هذا الحديث موصولًا عن ابن عباس رضي الله عنهما، ومرسلًا عن عدد من التابعين.

أولًا: رواية ابن عباس رضي الله عنهما:

وقد رُويتْ عنه من خمسة طرق:

الطريق الأول: رواية سعيد بن جبير، عن ابن عباس:

وله عن سعيد بن جبير طريقان:

١ - عن أبي بشر، عن سعيد، به:

أخرجه البزار في مسنده [كما في كشف الأستار، للهيثمي (٣/ ٧٢)، وتخريج الأحاديث والآثار، للزيلعي (٢/ ٣٩١)، وتفسير الحافظ ابن كثير (٣/ ٢٤٠)] قال البزار: حدثنا يوسف بن حماد، حدثنا أمية بن خالد، حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس - فيما أحسب، الشك في الحديث - أن النبي ﷺ ...، فذكره.

=

على الباطل فلهذا الحديث كان عثمان رضي الله عنه ما عزل نفسه حين حاصروه يوم الدار.اهـ.
وفيما ذكرنا من معجزاته ﷺ كفاية ومن أراد المزيد فعليه بكتب الدلائل.

ثم قال البزار: «هذا حديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ بإسناد متصل يجوز ذكره إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم أحدًا أسند هذا الحديث عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد، عن ابن عباس، إلا أمية، ولم نسمعه نحن إلا من يوسف بن حماد، وكان ثقة، وغير أمية يحدث به عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، مرسلًا، وإنما يُعرف هذا الحديث عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وأمية ثقة مشهور».اهـ

ورواه ابن مردويه في تفسيره [كما في تخريج الأحاديث والآثار، للزيلعي (٢/ ٣٩٤)] من حديث يوسف بن حماد، به، عن سعيد بن جبير قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان بمكة فقرأ سورة النجم، حتى بلغ: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ١٩ - ٢٠]؛ فألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتها لترتجى) فلما بلغ آخرها سجد وسجد معه المسلمون والمشركون، وأنزل الله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢)) [الحج: ٥٢]».

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٥٣)، عن الحسين بن إسحاق التستري، وعبدان بن أحمد، كلاهما عن يوسف بن حماد، به. وفيه: لا أعلمه إلا عن ابن عباس.

ومن طريق الطبراني أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٠/ ٨٩).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١١٥): «رواه البزار والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح، إلا أن الطبراني قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس، عن النبي ﷺ».اهـ

قلت: لفظ رواية البزار هي المذكورة في المتن، والحديث من هذه الطريق فيه

ثلاث علل:

الأولى: الاختلاف على شعبة في وصله وإرساله، حيث لم يصله عنه إلا أمية بن خالد، وهو وإن كان ثقة فقد خولف، خالفه - كما سيأتي - محمد بن جعفر، وعبد الصمد، وأبو داود، ثلاثتهم عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، مرسلًا. والقاعدة أن رواية الأكثر مقدمة على رواية الفرد، ونسبة الخطأ للواحد أقوى من نسبتها للجماعة.

العلة الثانية: التردد في وصل الحديث وإرساله، وهذه العلة وحدها تُعد كافية للقدح في الرواية الموصولة، وترجيح رواية الإرسال الصحيحة عليها، كما سيأتي.

العلة الثالثة: أن الحديث قد روي من وجه آخر عن سعيد بن جبير مرسلًا، فقد رواه الواحدي في أسباب النزول، ص (٣١٠) من طريق سهل العسكري، حدثنا يحيى - هو القطان - عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، مرسلًا، وقد رُوي موصولًا؛ لكن لا يصح، كما سيأتي.

إلا أن الحافظ ابن حجر لم يعتد بهذه العلل، حيث قال: «أما ضعفه فلا ضعف فيه أصلًا؛ فإن الجميع ثقات، وأما الشك فيه، فقد يجيء تأثيره ولو فردًا غريبًا، لكن غايته أن يصير مرسلًا....، وهو حجة إذا اعتضد عند من يَرُدّ المرسل، وهو إنما يعتضد بكثرة المتابعات».اهـ من الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ١٦١).

٢ - عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، به:

أخرجه ابن مردويه في تفسيره [كما في تخريج الأحاديث والآثار، للزيلعي (٢/ ٣٩٤)] قال: حدثني إبراهيم بن محمد، حدثني أبو بكر محمد بن علي المقرئ البغدادي، حدثنا جعفر بن محمد الطيالسي، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرعرة،

حدثنا أبو عاصم النبيل، حدثنا عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ؟: «أن رسول الله ﷺ قرأ: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ١٩ - ٢٠] (تلك الغرانيق العلى، وشفاعتهن ترتجى) ففرح المشركون بذلك وقالوا: قد ذكر آلهتنا؛ فجاءه جبريل فقال: اقرأ علي ما جئتك به. فقرأ له كذلك؛ فقال: ما أتيتك بهذا، وإن هذا لمن الشيطان؛ فأنزل الله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

ومن طريق ابن مردويه أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٠/ ٢٣٤).

قلت: الحديث من هذه الطريق معلول من أوجه:

الأول: جهالة حال أبي بكر محمد بن علي المقرئ:

وترجمته في تاريخ بغداد (٣/ ٦٨): «محمد بن علي بن الحسن، أبو بكر المقرئ، حدث عن محمود بن خداش، ومحمد بن عمرو، وابن أبي مذعور، روى عنه أحمد بن كامل القاضي، ومحمد بن أحمد بن يحيى العطشي، توفي سنة ثلاثمائة».

قال الألباني في نصب المجانيق، ص (١٧): «لم يذكر فيه الخطيب جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول الحال، وهو علة هذا الإسناد الموصول».اهـ

الوجه الثاني: الاختلاف على أبي عاصم النبيل في وصله وإرساله، فقد رواه الواحدي في أسباب النزول، ص (٣١٠) من طريق سهل العسكري، عن يحيى القطان، عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، مرسلًا، ورواية الواحدي أصح، كما سيأتي.

الوجه الثالث: أن رواية الإرسال موافقة للرواية الصحيحة، من طريق شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، مرسلًا، وهي أصح ما في الباب، وقد رويت عن شعبة من ثلاثة طرق كلها صحيحة، كما سيأتي.

وقد أورد السيوطي في الدر المنثور (٤/ ٦٦١) الحديث من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس، بلا تردد، ونسبه للبزار، والطبراني، وابن مردويه، والضياء في المختارة، وقال: «بسند رجاله ثقات». وأما المتن فقد ساق متن رواية عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، والتي أخرجها ابن مردويه بلا تردد.

وقد تعقب الألبانيُ السيوطيَ، وادعى أنه وهم في عزوه للضياء في المختارة، وأن قوله: «بسند رجاله ثقات» إيهام منه، حيث يوحي بصحة الحديث، وأنه ليس بمعلول، قال: «وهذا خلاف الواقع، فإنه معلول بتردد الراوي في وصله، كما نقلناه عن تفسير الحافظ ابن كثير، وكذلك هو في تخريج الكشاف وغيره، وهذا ما لم يَرِدْ ذِكرُه في سياق السيوطي، ولا أدري أذلك اختصار منه، أم من بعض مخرجي الحديث؟ وأيًا ما كان، فما كان يليق بالسيوطي أن يُغفل هذه العلة، لا سيما وقد صرح بما يشعر أن الإسناد صحيح، وفيه من التغرير ما لا يخفى، فإن الشك لا يوثق به، ولا حقيقة فيه».اهـ من نصب المجانيق، ص (١٢). وقد تبع الألبانيَ على ذلك: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، في كتابه دلائل التحقيق، ص (٨٩).

قلت: لم يهم السيوطي في عزو الحديث للضياء في المختارة، فهو مخرج عنده، كما ذكرته آنفًا في تخريج الحديث، وأما إغفال السيوطي لتردد الراوي فليس ذاك عن سهوٍ أو خطأ منه؛ لأنه إنما أورد رواية عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، والتي أخرجها ابن مردويه بلا تردد، وظاهر إسنادها الصحة، وكأن السيوطي لم يقف على علة هذه الرواية، والألبانيُ اعتقد أن السيوطي أراد رواية أبي بشر، عن

سعيد بن جبير، عن ابن عباس، بالتردد، وقد خطأ السيوطيَ أيضًا في إيراده لمتن هذه الرواية، والحق أن السيوطي أوردها كما هي، وأن الوهم من الألباني، رحم الله الجميع.

وأما الحافظ ابن حجر فقد صحح الحديث من هذه الطريق فقال: «ورواه الطبري من طريق سعيد بن جبير مرسلًا، وأخرجه ابن مردويه من طريق أبي عاصم النبيل، عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، نحوه، ولم يشك في وصله، وهذا أصح طرق هذا الحديث».اهـ من الكافي الشاف، في تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ١٦١).

إلا أن الألباني لم يرتضِ عبارة الحافظ هذه، واستبعد نسبتها إليه فقال: «وفي عبارة الحافظ شيء من التشويش، ولا أدري أذلك منه، أم من النساخ؟ وهو أغلب الظن، وذلك لأن قوله: «وهذا أصح طرق هذا الحديث» إن حملناه على أقرب مذكور، وهو طريق ابن مردويه الموصول كما هو المتبادر، منعنا من ذلك أمور:

الأول: قول الحافظ عقب ذلك: «فهذه مراسيل يقوي بعضها بعضًا» فإن فيه إشارة إلى أن ليس هناك إسناد صحيح موصول يعتمد عليه، وإلا لَعرَّج عليه وجعله أصلًا، وجعل الطريق المرسلة شاهدة ومُقَوية له، ويؤيده الأمر الآتي وهو:

الثاني: وهو أن الحافظ لما رَدَّ على القاضي عياض تضعيفه للحديث من طريق إسناد البزار الموصول بسبب الشك، قال الحافظ: «أما ضعفه فلا ضعف فيه أصلًا (قلت: يعني في رواته)؛ فإن الجميع ثقات، وأما الشك فيه، فقد يجيء تأثيره ولو فردًا غريبًا ـ كذا ـ لكن غايته أن يصير مرسلًا، وهو حجة عند عياض وغيره ممن يقبل مرسل الثقة، وهو حجة إذا اعتضد عند من يَرُدّ المرسل، وهو إنما يعتضد بكثرة المتابعات».

قال الألباني: فقد سلَّم الحافظ بأن الحديث مُرْسَلٌ، ولكن ذهب إلى تقويته بكثرة الطرق....، فلو كان إسناد ابن مردويه الموصول صحيحًا عند الحافظ، لرد به على القاضي عياض، ولما جعل عمدته في الرد عليه هو كثرة الطرق، وهذا بيّن لا يخفى.

الثالث: أن الحافظ في كتابه فتح الباري لم يُشِرْ أدنى إشارة إلى هذه الطريق فلو كان هو أصح طرق الحديث، لذكره بصريح العبارة، ولجعله عمدته في هذا الباب كما سبق.

الرابع: أن من جاء بعده ـ كالسيوطي وغيره ـ لم يذكروا هذه الرواية.

فكل هذه الأمور تمنعنا من حمل اسم الإشارة (هذا) على أقرب مذكور، وتضطرنا إلى حمله على البعيد، وهو الطريق الذي قبل هذا، وهو طريق سعيد بن جبير المرسل. وهو الذي اعتمده الحافظ في الفتح وجعله أصلًا، وجعل الروايات الأخرى شاهدة له».اهـ كلام الألباني، من نصب المجانيق، ص (١٣ - ١٥).

قلت: يحتمل أن الحافظ ابن حجر لم يقف على رواية عثمان بن الأسود، وقت تعليقه على الحديث في فتح الباري، يقوي هذا الاحتمال أن هذه الرواية لم يُشرْ إليها الحافظ في الفتح أدنى إشارة، ولعله اطلع عليها بعد ذلك فدونها في تخريجه لأحاديث الكشاف، والله تعالى أعلم.

ثم وقفت على طريق أخرى لهذه الرواية؛ أخرجها أبو الليث السمرقندي في تفسيره (٢/ ٤٠٠) قال: حدثنا الخليل بن أحمد قال: حدثنا إبراهيم بن محمد قال: حدثنا جعفر بن محمد [في أصل الكتاب: جعفر بن زيد] الطيالسي قال: حدثنا إبراهيم بن محمد قال: حدثنا أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود [في أصل الكتاب: عمار بن الأسود]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «قرأ رسول الله ﷺ: (وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ٢٠] ثم قال: (تلك الغرانيق العلى، وإن

الشفاعة منها ترتجى)، فقال المشركون: قد ذكر آلهتنا في أحسن الذكر؛ فنزلت الآية».

قلت: هذا الإسناد فيه سقط، وصوابه ما جاء في تفسير ابن مردويه: حدثني إبراهيم بن محمد، حدثني أبو بكر محمد بن علي المقرئ البغدادي، حدثنا جعفر بن محمد الطيالسي.....، والساقط في الإسناد هو آفة الحديث، وهو أبو بكر المقرئ، وقد تقدم الكلام فيه.

الطريق الثاني: رواية العوفي، عن ابن عباس، به:

أخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٦)، قال: حدثني محمد بن سعد قال: ثني أبي قال: ثني عمي قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس: «قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢)) وذلك أن نبي الله ﷺ بينما هو يصلي إذ نزلت عليه قصة آلهة العرب، فجعل يتلوها، فسمعه المشركون فقالوا: إنا نسمعه يذكر آلهتنا بخير، فدنوا منه، فبينما هو يتلوها وهو يقول: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ١٩ - ٢٠] ألقى الشيطان: (إن تلك الغرانيق العلى، منها الشفاعة ترتجى)، فجعل يتلوها فنزل جبرائيل ؟ فنسخها، ثم قال له: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

وأخرجه ابن مردويه في تفسيره [كما في تخريج الأحاديث والآثار، للزيلعي (٢/ ٣٩٤)]، عن أحمد بن كامل، عن محمد بن سعد، به.

محمد بن سعد: هو العوفي، لين الحديث.

قوله: حدثني أبي: هو سعد بن محمد بن الحسن، ضعيف.

قوله: حدثني عمي: هو الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، ضعيف.

قوله: حدثني أبي: هو الحسن بن عطية، متفق على ضعفه.

قوله: عن أبيه: هو عطية بن سعد بن جنادة، شيعي ضعيف مدلس.

وهذا الإسناد: ضعيف جدًا؛ فإنه مسلسل بالعوفيين، وهي سلسلة واهية باتفاق النقاد من المحدثين.

الطريق الثالث: رواية الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس:

أخرجها ابن مردويه في تفسيره [كما في فتح الباري، لابن حجر (٨/ ٢٩٣)]، من طريق عباد بن صهيب، عن يحيى بن كثير، حدثنا الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ قرأ سورة النجم وهو بمكة فأتى على هذه الآية: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) فألقى الشيطان على لسانه: (إنهن الغرانيق العلى)؛ فأنزل الله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

وإسناده ضعيف جدًا؛ فيه: عباد بن صهيب البصري، أحد المتروكين، قال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال البخاري، والنسائي، وغيرهما: متروك. وقال ابن حبان: كان قدريًا داعية، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدي في هذه الصناعة شهد لها بالوضع. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ضعيف الحديث، تركت حديثه.

انظر: لسان الميزان (٣/ ٢٣٠).

وفيه الكلبي متهم بالكذب، كما في التقريب (٢/ ١٧٣)، وقد روى ابن عدي، في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١١٥) بسنده عن سفيان الثوري قال: «قال الكلبي: كل شيء أحدث عن أبي صالح فهو كذب».

الطريق الرابع: رواية سليمان التيمي، عمن حدثه، عن ابن عباس:

ذكرها السيوطي في الدر (٤/ ٦٦١) وعزاها لابن مردويه في تفسيره، وذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٩٣)، من طريق عباد بن صهيب، المتقدم، ولفظها لفظ رواية الكلبي نفسه، عن أبي صالح.

وهذه الرواية كسابقتها فيها عباد بن صهيب، وفيها راوٍ لم يُسمَّ.

الطريق الخامس: رواية أبي بكر الهذلي، وأيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس:

أخرجها ابن مردويه [كما في فتح الباري، لابن حجر (٨/ ٢٩٣)]، من طريق عباد بن صهيب، عن يحيى بن كثير، حدثنا أبو بكر الهذلي، وأيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. ولفظها لفظ رواية الكلبي نفسه، عن أبي صالح.

وهذه الرواية ضعيفة؛ فيها عباد بن صهيب، متروك كما تقدم.

ثانيًا: رواية سعيد بن جبير، مرسلة:

وقد روُيت عنه من طريقين:

الأول: طريق شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، به.

وله عن شعبة ثلاثة طرق:

١ - طريق محمد بن جعفر:

أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٦)، قال: حدثنا ابن بشار قال: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير قال: «لما نزلت هذه الآية: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩)) [النجم: ١٩] قرأها رسول الله ﷺ فقال: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)، فسجد رسول الله ﷺ؛ فقال المشركون: إنه لم يذكر آلهتكم قبل اليوم بخير. فسجد المشركون معه فأنزل الله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي

الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

٢ - طريق عبد الصمد:

أخرجه ابن جرير في الموضع السابق قال: حدثنا ابن المثنى قال: ثني عبد الصمد قال: ثنا شعبة قال: ثنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩))…. ". قال ابن جرير: «ثم ذكر نحوه». يريد نحو رواية محمد بن جعفر السابقة.

٣ - طريق أبي داود:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره [كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢٣٩)] قال: حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير قال: «قرأ رسول الله ﷺ بمكة النجم فلما بلغ هذا الموضع: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ١٩ - ٢٠] قال: فألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن ترتجى) قالوا: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم. فسجد وسجدوا؛ فأنزل الله ؟ هذه الآية: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

وقد صحح إسناد هذه الرواية المرسلة عن سعيد بن جبير: الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٩٣)، والسيوطي في الدر (٤/ ٦٦١)، وفي لباب النقول، ص (٢٠١)، والألباني في نصب المجانيق، ص (١٠) و (٤٥).

قلت: وهو كما قالوا؛ إلا أن صحة إسنادها لا يعني قبولها؛ فهي ضعيفة لإرسالها.

الثاني: طريق عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، به.

أخرجه الواحدي في أسباب النزول، ص (٣١٠) قال: أخبرنا أبو بكر الحارثي قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن حيان قال: أخبرنا أبو يحيى الرازي قال: أخبرنا سهل العسكري قال: أخبرنا يحيى، عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير قال: «قرأ رسول الله ﷺ: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ١٩ - ٢٠] فألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن ترتجى)؛ ففرح بذلك المشركون وقالوا: قد ذكر آلهتنا؛ فجاء جبريل ؟ إلى رسول الله ﷺ وقال: اعرض عليَّ كلام الله، فلما عرض عليه قال: أما هذا فلم آتك به، هذا من الشيطان، فأنزل الله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

وإسناد هذه الرواية أصح من رواية ابن مردويه الموصولة.

قال الألباني في نصب المجانيق، ص (١٦) - بعد أن ساق رواية الواحدي هذه -: «فرجع الحديث إلى أنه عن عثمان بن الأسود، عن سعيد، مرسل، وهو الصحيح، لموافقة روايةِ عثمان هذه روايةَ أبي بشر، عن سعيد».اهـ

ثالثًا: رواية أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، مرسلة:

أخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٧) قال: حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أنه سُئِل عن قوله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢)) قال ابن شهاب: ثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث: «أن رسول الله ﷺ وهو بمكة قرأ عليهم والنجم إذا هوى فلما بلغ: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) قال: (إن

شفاعتهن ترتجى) وسها رسول الله ﷺ، فلقيه المشركون الذين في قلوبهم مرض فسلموا عليه وفرحوا بذلك فقال لهم: إنما ذلك من الشيطان؛ فأنزل الله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٩٣) عن هذه الرواية: مرسل رجاله على شرط الصحيحين. وقال السيوطي في الدر (٤/ ٦٦٢): مرسل صحيح الإسناد. ووافقهما الألباني في نصب المجانيق، ص (١٨) و (٤٥).

رابعًا: رواية ابن شهاب الزهري، مرسلة:

أخرجها ابن أبي حاتم في تفسيره [كما في تفسير الحافظ ابن كثير (٣/ ٢٤٠)] قال: حدثنا موسى بن أبي موسى الكوفي، حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي، حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب قال: «لما أنزلت سورة النجم وكان المشركون يقولون: لو كان هذا الرجل يذكر آلهتنا بخير أقررناه وأصحابه ولكن لا يذكر من خالف دينه من اليهود والنصارى بمثل الذي يذكر آلهتنا من الشتم والشر، وكان رسول الله ﷺ قد اشتد عليه ما ناله وأصحابه من أذاهم وتكذيبهم، وأحزنته ضلالتهم، فكان يتمنى كف أذاهم؛ فلما أنزل الله سورة النجم قال: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) ألقى الشيطان عندها كلمات حين ذكر الطواغيت فقال: (وإنهن لهن الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لهي التي ترتجى) فكان ذلك من سجع الشيطان وفتنته، فوقعت هاتان الكلمتان في قلب كل مشرك بمكة، وذلقت بها ألسنتهم، وتباشروا بها، وقالوا: إن محمدًا قد رجع إلى دينه الأول ودين قومه، فلما بلغ رسول الله ﷺ آخر النجم سجد، وسجد كل من حضر من مسلم ومشرك ففشت تلك الكلمة في الناس، وأظهرها الشيطان حتى بلغت أرض الحبشة،

فأنزل الله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢)) فلما بين الله قضاءه، وبرأه من سجع الشيطان انقلب المشركون بضلالتهم وعداوتهم للمسلمين، واشتدوا عليه».

وإسناده صحيح؛ إلا أن محمد بن فليح لم يُتابع في روايته عن موسى بن عقبة؛ فقد رواه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٨٥)، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبه....، فذكره بمثله سواء، ولم يذكر ابن شهاب؛ فيكون معضلًا.

خامسًا: رواية عروة بن الزبير، مرسلة:

أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٤)، قال: حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني، ثنا أبي، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة قال: «حين أنزل الله ؟ السورة التي يذكر فيها (والنجم إذا هوى) قال المشركون من قريش: لو كان هذا الرجل يذكر آلهتنا بخير أقررناه وأصحابه، فإنه لا يذكر أحدًا ممن خالف دينه من اليهود والنصارى بمثل الذي يذكر به آلهتنا من الشتم والشر؛ فلما أنزل الله ؟ السورة التي يذكر فيها والنجم وقرأ (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) ألقى الشيطان فيها عند ذلك ذكر الطواغيت فقال: (وإنهن لمن الغرانيق العلى وإن شفاعتهم لترتجى) وذلك من سجع الشيطان وفتنته، فوقعت هاتان الكلمتان في قلب كل مشرك وذلقت بها ألسنتهم، واستبشروا بها وقالوا: إن محمدًا قد رجع إلى دينه الأول ودين قومه، فلما بلغ رسول الله ﷺ آخر السورة التي فيها النجم سجد وسجد معه كل من حضر من مسلم ومشرك، غير أن الوليد بن المغيرة كان رجلًا كبيرًا فرفع على كفه ترابًا فسجد عليه، فعجب الفريقان كلاهما من جماعتهم في

السجود لسجود رسول الله ﷺ؛ فأما المسلمون فعجبوا من سجود المشركين على غير إيمان ولا يقين ولم يكن المسلمون سمعوا الذي ألقى الشيطان على ألسنة المشركين، وأما المشركون فاطمأنت أنفسهم إلى النبي ﷺ وأصحابه لما سمعوا الذي ألقى الشيطان في أمنية النبي ﷺ، وحدثهم الشيطان أن رسول الله ﷺ قد قرأها في السجدة؛ فسجدوا لتعظيم آلهتهم، ففشت تلك الكلمة في الناس، وأظهرها الشيطان حتى بلغت الحبشة...، وكَبُرَ ذلك على رسول الله ﷺ، فلما أمسى أتاه جبريل ؟ فشكا إليه، فأمره فقرأ عليه، فلما بلغها تبرأ منها جبريل ؟ وقال: معاذ الله من هاتين، ما أنزلهما ربي ولا أمرني بهما ربك، فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ شق عليه وقال: أطعت الشيطان وتكلمت بكلامه، وشركني في أمر الله. فنسخ الله ؟ ما ألقى الشيطان وأنزل عليه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

إسناده ضعيف، لضعف ابن لهيعة، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٧٢): «رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة، ولا يحتمل هذا من ابن لهيعة».

سادسًا: رواية محمد بن كعب القرضي، ومحمد بن قيس:

أخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٤)، قال: حدثنا القاسم قال: ثنا الحسين قال: ثنا حجاج، عن أبي معشر، عن محمد بن كعب القرظي، ومحمد بن قيس قالا: «جلس رسول الله ﷺ في نادٍ من أندية قريش، كثير أهله، فتمنى يومئذ أن لا يأتيه من الله شيء فينفروا عنه؛ فأنزل الله عليه: (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى) [النجم: ١ - ٢] فقرأها رسول الله ﷺ حتى إذا بلغ: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ١٩ - ٢٠] ألقى عليه الشيطان

كلمتين: (تلك الغرانقة العلى، وإن شفاعتهن لترجى) فتكلم بها ثم مضى فقرأ السورة كلها، فسجد في آخر السورة، وسجد القوم جميعًا معه، ورفع الوليد بن المغيرة ترابًا إلى جبهته فسجد عليه، وكان شيخًا كبيرًا لا يقدر على السجود، فرضوا بما تكلم به وقالوا: قد عرفنا أن الله يحيي ويميت، وهو الذي يخلق ويرزق، ولكن آلهتنا هذه تشفع لنا عنده إذ جعلت لها نصيبًا، فنحن معك. قالا: فلما أمسى أتاه جبرائيل ؟ فعرض عليه السورة، فلما بلغ الكلمتين اللتين ألقى الشيطان عليه قال: ما جئتك بهاتين. فقال رسول الله ﷺ: افتريت على الله، وقلت على الله ما لم يقل؛ فأوحى الله إليه: (وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا (٧٣) وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا (٧٤) إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا (٧٥)) [الإسراء: ٧٣ - ٧٥] فما زال مغمومًا مهمومًا حتى نزلت عليه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

إسناده ضعيف، فيه أبو معشر، واسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف، كما في التقريب (٢/ ٣٠٣).

وأخرجه الطبري (٩/ ١٧٥) من طريق آخر عن محمد بن كعب القرضي فقال: حدثنا ابن حميد قال: ثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن يزيد بن زياد المدني، عن محمد بن كعب القرظي قال: «لما رأى رسول الله ﷺ تولي قومه عنه، وشق عليه ما يرى من مباعدتهم ما جاءهم به من عند الله، تمنى في نفسه أن يأتيه من الله ما يقارب به بينه وبين قومه، وكان يسره مع حبه وحرصه عليهم أن يلين له بعض ما غلظ عليه من أمرهم حين حدث بذلك نفسه، وتمنى وأحبه؛ فأنزل الله: (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) [النجم:

١] فلما انتهى إلى قول الله: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) ألقى الشيطان على لسانه لما كان يحدث به نفسه ويتمنى أن يأتي به قومه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن ترتضى)، فلما سمعت قريش ذلك فرحوا وسرهم وأعجبهم ما ذكر به آلهتهم، فأصاخوا له، والمؤمنون مصدقون نبيهم فيما جاءهم به عن ربهم، ولا يتهمونه على خطأ ولا وهم ولا زلل، فلما انتهى إلى السجدة منها وختم السورة سجد فيها، فسجد المسلمون بسجود نبيهم تصديقًا لما جاء به، واتباعًا لأمره، وسجد من في المسجد من المشركين من قريش وغيرهم؛ لما سمعوا من ذكر آلهتهم، فلم يبق في المسجد مؤمن ولا كافر إلا سجد، إلا الوليد بن المغيرة فإنه كان شيخًا كبيرًا فلم يستطع؛ فأخذ بيده حفنة من البطحاء فسجد عليها....، وأتى جبرائيل النبي ﷺ فقال: يا محمد، ماذا صنعت؟ لقد تلوت على الناس ما لم آتك به عن الله، وقلت ما لم يقل لك.... ".

وهو ضعيف أيضًا، فيه ابن حميد، واسمه محمد بن حميد بن حيان الرازي، ضعيف، كما في التقريب (٢/ ١٦٥).

سابعًا: رواية الضحاك بن مزاحم:

أخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٧)، قال: حُدِّثتُ عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: أخبرنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول: في قوله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ): «أن نبي الله ﷺ وهو بمكة أنزل الله عليه في آلهة العرب، فجعل يتلو اللات والعزى ويكثر ترديدها، فسمع أهل مكة نبي الله يذكر آلهتهم ففرحوا بذلك ودنوا يستمعون، فألقى الشيطان في تلاوة النبي ﷺ: (تلك الغرانيق العلى، منها الشفاعة ترتجى) فقرأها النبي ﷺ كذلك فأنزل الله عليه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا

يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

وهذه الرواية ضعيفة؛ لانقطاعها؛ حيث لم يصرح الطبري بمن حدثه.

ثامنًا: رواية أبي العالية الرياحي:

أخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٦) قال: حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا المعتمر قال: سمعت داود، عن أبي العالية قال: «قالت قريش لرسول الله ﷺ: إنما جلساؤك عبد بني فلان، ومولى بني فلان، فلو ذكرت آلهتنا بشيء جالسناك؛ فإنه يأتيك أشراف العرب، فإذا رأوا جلساءك أشراف قومك كان أرغب لهم فيك. قال: فألقى الشيطان في أمنيته؛ فنزلت هذه الآية: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) قال: فأجرى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وشفاعتهن ترجى، مثلهن لا ينسى) قال فسجد النبي ﷺ حين قرأها، وسجد معه المسلمون والمشركون، فلما علم الذي أجري على لسانه كبر ذلك عليه؛ فأنزل الله: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

وأخرجه من وجه آخر عن أبي العالية فقال: حدثنا ابن المثنى قال: ثنا أبو الوليد قال: ثنا حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن أبي العالية قال:....، فذكره بنحوه.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٩٣): «مرسل رجاله على شرط الصحيحين». وصحح إسناده السيوطي في الدر (٤/ ٦٦٣)، ووافقهما الألباني، في نصب المجانيق، ص (٢١) و (٤٥).

تاسعًا: رواية قتادة بن دعامة السدوسي:

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٤٠) قال: أنا معمر، عن قتادة: «أن النبي ﷺ كان يتمنى أن لا يعيب الله آلهة المشركين؛ فألقى الشيطان في أمنيته فقال: (إن الآلهة

التي تدعى، إن شفاعتها لترتجى، وإنها للغرانيق العلى) فنسخ الله ذلك وأحكم الله آياته: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩))، حتى بلغ: (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى (٢٣)) قال قتادة: لما ألقى الشيطان ما ألقى قال المشركون: قد ذكر الله آلهتهم بخير، ففرحوا بذلك، فذكر قوله تعالى: (لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ (٥٣)) [الحج: ٥٣]».

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٧٨)، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به.

وأخرجه أيضًا عن ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، به.

وإسناده صحيح، صححه الألباني في نصب المجانيق، ص (٢٣) و (٤٥). لكنه مرسل.

عاشرًا: رواية مجاهد بن جبر:

ذكرها السيوطي في الدر (٤/ ٦٦٣)، وعزاها لعبد بن حميد، عن مجاهد: أن رسول الله ﷺ قرأ النجم؛ فألقى الشيطان على فيه، ثم أحكم الله آياته.

ولم أقف على إسناد هذه الرواية.

حادي عشر: رواية عكرمة مولى ابن عباس:

ذكرها السيوطي في الدر (٤/ ٦٦٣)، وعزاها لعبد بن حميد، عن عكرمة قال: «قرأ رسول الله ﷺ ذات يوم: (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠) أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى (٢١) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى (٢٢)) [النجم: ١٩ - ٢٢] فألقى الشيطان على لسان رسول الله ﷺ: (تلك إذن في الغرانيق العلى، تلك إذن

شفاعة ترتجى) ففزع رسول الله ﷺ وجزع؛ فأوحى الله إليه: (وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللهُ لِمَن يَشَاء وَيَرْضَى) [النجم: ٢٦] ثم أوحى إليه، ففرج عنه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

ولم أقف على إسناد هذه الرواية.

ثاني عشر: رواية السدي:

ذكرها السيوطي في الدر (٤/ ٦٦٣)، وعزاها لابن أبي حاتم في تفسيره، عن السدي قال: «خرج النبي ﷺ إلى المسجد ليصلي، فبينما هو يقرأ إذ قال: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) فألقى الشيطان على لسانه فقال: (تلك الغرانقة العلى، وإن شفاعتهن ترتجى) حتى إذا بلغ آخر السورة سجد، وسجد أصحابه، وسجد المشركون لذكره آلهتهم، فلما رفع رأسه حملوه فاشتدوا به بين قطري مكة يقولون: نبي بني عبد مناف، حتى إذا جاءه جبريل عرض عليه فقرأ ذينك الحرفين فقال جبريل: معاذ الله أن أكون أقرأتك هذا، فاشتد عليه؛ فأنزل الله يطيب نفسه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢))».

ولم أقف على إسناد هذه الرواية.

ثالث عشر: رواية محمد بن فضالة الظفري، والمطلب بن عبد الله بن حنطب:

أخرجها ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٠٥) قال: أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني يونس بن محمد بن فضالة الظفري، عن أبيه قال:....، وحدثني كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قالا: رأى رسول الله ﷺ من قومه كفًا عنه،

فجلس خاليًا فتمنى فقال: ليته لا ينزل علي شيء ينفرهم عني، وقارب رسول الله ﷺ قومه، ودنا منهم ودنوا منه، فجلس يومًا مجلسًا في نادٍ من تلك الأندية حول الكعبة فقرأ عليهم: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾، ﴿أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)﴾ ألقى الشيطان كلمتين على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى) فتكلم رسول الله ﷺ بهما ثم مضى فقرأ السورة كلها، وسجد وسجد القوم جميعًا، ورفع الوليد بن المغيرة ترابًا إلى جبهته فسجد عليه، وكان شيخًا كبيرًا لا يقدر على السجود....، فرضوا بما تكلم به رسول الله ﷺ وقالوا: قد عرفنا أن الله يحيي ويميت، ويخلق ويرزق، ولكن آلهتنا هذه تشفع لنا عنده، وأما إذ جعلت لها نصيبًا فنحن معك، فَكَبُرَ ذلك على رسول الله ﷺ من قولهم حتى جلس في البيت، فلما أمسى أتاه جبريل ؟ فعرض عليه السورة فقال جبريل: ما جئتك بهاتين الكلمتين. فقال رسول الله ﷺ: قلت على الله ما لم يقل؛ فأوحى الله إليه: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا (٧٣)﴾ [الإسراء: ٧٣]».

إسناده ضعيف: فيه محمد بن عمر الواقدي، متروك، كما في التقريب (٢/ ٢٠٣).

قال النحاس، في الناسخ والمنسوخ (٢/ ٥٢٩): «هذا حديث منكر منقطع، ولا سيما من حديث الواقدي».

أقوال العلماء في نقد أسانيد هذه القصة:

وبعد أن خلصنا من تخريج القصة، وبيان طرقها وعللها، نذكر الآن ما قاله النقاد من أهل الحديث في الحكم عليها:

قال ابن خزيمة: «هذه القصة من وضع الزنادقة». نقله عنه الفخر الرازي في تفسيره (٢٣/ ٤٤).

وقال البيهقي: «هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل». نقله عنه الفخر الرازي في تفسيره (٢٣/ ٤٤).

وقال القاضي عياض، في الشفا (٢/ ٧٩): «هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل....، ومن حُكيت هذه الحكاية عنه من المفسرين والتابعين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية، والمرفوع فيه حديث شعبة: عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: فيما أحسب ـ الشك في الحديث ـ أن النبي ﷺ كان بمكة....، وذكر القصة».اهـ

ثم نقل كلام البزار، وقال: «فقد بين لك أبو بكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يُعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا، وفيه من الضعف ما نبه عليه، مع وقوع الشك فيه، كما ذكرناه، الذي لا يوثق به، ولا حقيقة معه.

قال: وأما حديث الكلبي فمما لا تجوز الراوية عنه، ولا ذكره؛ لقوة ضعفه وكذبه، كما أشار إليه البزار رَحِمَهُ اللَّهُ.

والذي منه في الصحيح أن النبي ﷺ قرأ: والنجم - وهو بمكة - فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس».اهـ

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٣٩): «قد ذكر كثير من المفسرين قصة الغرانيق، وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة، ظنًا منهم أن مشركي قريش قد أسلموا، ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم».اهـ

وأما الحافظ ابن حجر فيرى ثبوت القصة لكثرة طرقها، لكنه مع ذلك يوجب تأويلها، وعدم حملها على ظاهرها؛ لما فيها من القدح بعصمة النبي ﷺ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٩٣) - بعد أن ساق بعضًا من روايات القصة وطرقها -: «وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلًا، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين، رجالهما على شرط الصحيحين، أحدهما: ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام....، فذكره. والثاني: ما أخرجه أيضًا من طريق المعتمر بن سليمان، وحماد بن سلمة، فرقهما عن داود بن أبي هند، عن أبي العالية.

قال: وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال: ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها. وهو إطلاق مردود عليه، وكذا قول عياض:....، ثم ساق كلامه وقال: وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلًا، وقد ذكرتُ أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به؛ لاعتضاد بعضها ببعض، وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر، وهو قوله: «ألقى الشيطان على لسانه (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)» فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا إذا كان مغايرًا لما جاء به من التوحيد؛ لمكان عصمته، وقد سلك العلماء في ذلك مسالك.... ".اهـ. ثم ذكر هذه المسالك، وسيأتي ذكرها في أصل المسألة عند ذكر مذاهب العلماء تجاه الإشكال الوارد في الحديث.

الخلاصة: وبعد هذا الاستطراد في تخريج الحديث يحسن بنا تلخيصه في النقاط الآتية:

أولًا: طُرق الحديث:

١ - رُوي مسندًا عن ابن عباس ؟، من عدة طرق، ولا يصح منها شيء.

٢ - رُوي عن سعيد بن جبير، مرسلًا، وموصولًا إلى ابن عباس، ولا يصح إلا المرسل فقط.

٣ - رُوي مرسلًا عن أربعة عشر تابعيًا، ولا يصح إلا رواية سعيد بن جبير، وأبي العالية، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وقتادة؛ وهي وإن صحت إليهم فإن ذلك لا يعني قبولها؛ لأنها مراسيل، والمُرسَل في عداد الحديث الضعيف.

ثانيًا: ألفاظ الحديث:

رُوي بثلاثة ألفاظ:

الأول: أن الشيطان ألقى على لسان النبي ﷺ قوله: «تلك الغرانيق العلى... ".

جاء ذلك في رواية ابن عباس، من طريق سعيد بن جبير، عنه.

ومن طريق الكلبي، وسليمان التيمي، وأبي بكر الهذلي، وأيوب، عنه.

ورُوي هذا اللفظ عن: سعيد بن جبير، وأبي العالية، ومحمد بن كعب القرضي، ومجاهد، وعكرمة، والسدي، ومحمد بن فضالة الظفري، والمطلب بن عبد الله بن حنطب.

اللفظ الثاني: أن الشيطان هو الذي تكلم بتلك الكلمات.

جاء ذلك في رواية ابن عباس، من طريق العوفي، عنه.

ورُوي هذا اللفظ عن: ابن شهاب الزهري، وعروة بن الزبير، ومحمد بن كعب القرضي - في رواية أخرى عنه - ومحمد بن قيس، والضحاك، وقتادة.

اللفظ الثالث: أن النبي ﷺ سها فقال تلك الكلمات.

جاء ذلك في رواية أبي بكر بن عبد الرحمن.

❋ المبحث الثالث: بيان وجه الإشكال في الحديث:

ظاهر الحديث الوارد في سبب نزول الآية أنَّ الشيطان ألقى على لسان النبي ﷺ تلك الجملة الباطلة التي تمدح أصنام المشركين، وهي قوله: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)، وهذا مشكل؛ لما فيه من القدح بعصمة النبي ﷺ؛ إذ قد أجمعت الأمة على عصمته ﷺ من جريان الكفر على قلبه أو لسانه، لا عمدًا ولا سهوًا، أو أن يَشْتَبِهَ عليه ما يُلقِيهِ الملَكُ بما يلقي الشيطان، أو أن يكون للشيطان عليه سبيل، أو أن يَتَقَوَّلَ على الله ما لم يَقُلْ، لا عمدًا ولا سهوًا.

قال الآلوسي: «يلزم على القول بأنَّ الناطق بذلك النبي ﷺ بسبب إلقاء الشيطان المُلَبِّسِ بالملك – أمور منها: تسلط الشيطان عليه ﷺ، وهو ﷺ بالإجماع معصوم من الشيطان، لا سيما في مثل هذا من أمور الوحي والتبليغ والاعتقاد، وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٩٩)﴾ [النحل: ٩٩]، إلى غير ذلك. ومنها: زيادته ﷺ في القرآن ما ليس منه، وذلك مما يستحيل عليه ﷺ؛ لمكان العصمة. ومنها: اعتقاد النبي ﷺ ما ليس بقرآن أنه قرآن، مع كونه بعيد الالتئام، متناقضًا، ممتزج المدح بالذم، وهو خطأ شنيع لا ينبغي أن يُتساهل في نسبته إليه ﷺ. ومنها: أنه إما أن يكون عليه الصلاة والسلام عند نطقه بذلك معتقدًا ما اعتقده المشركون، من مدح آلهتهم بتلك الكلمات؛ وهو كفر محال في حقه ﷺ، وإما أن يكون معتقدًا معنى آخر، مخالفًا لما اعتقدوه، ومباينًا لظاهر العبارة، ولم يبينه لهم مع فرحهم وادعائهم أنه مدح آلهتهم؛ فيكون مقرًا لهم على الباطل، وحاشاه ﷺ أن يُقرَّ على ذلك. ومنها: كونه ﷺ اشتبه عليه ما يلقيه الشيطان بما يلقيه عليه الملك، وهو يقتضي أنه عليه الصلاة والسلام على غير بصيرة فيما يوحى إليه، ويقتضي أيضًا جواز تَصَوّر الشيطان بصورة الملك، ملبسًا على النبي ﷺ ولا يصح ذلك.

ومنها: التقوّل على الله تعالى إما عمدًا أو خطأ أو سهوًا، وكل ذلك محال في حقه عليه الصلاة والسلام، وقد أجمعت الأمة على ما قال القاضي عياض على عصمته ﷺ فيما كان طريقه البلاغ من الأقوال، عن الإخبار بخلاف الواقع، لا قصدًا ولا سهوًا. ومنها: الإخلال بالوثوق بالقرآن فلا يُؤمن فيه التبديل والتغيير ولا يندفع».اهـ

المبحث الرابع: مسالك العلماء في دفع الإشكال الوارد في الحديث:

للعلماء في دفع الإشكال الوارد في الحديث أربعة مسالك، نجملها أولًا ثم نتكلم عنها بالتفصيل:

الأول: مسلك رد الحديث وإنكاره، مع توجيهه على التسليم بثبوته.

الثاني: مسلك رد الحديث وإنكاره مطلقًا.

الثالث: مسلك قبول الحديث، مع تأويله وصرفه عن ظاهره.

الرابع: مسلك قبول الحديث مطلقًا، وإعماله على ظاهره من دون تأويل.

وفيما يلي تفصيل هذه المسالك:

الأول: مسلك رد الحديث وإنكاره، مع توجيهه على التسليم بثبوته.

وهذا مسلك جمع من المفسرين والمحدثين، وممن ذهب إليه: النحاس، وأبو بكر الباقلاني، وابن العربي، والقاضي عياض، وابن الجوزي، وأبو عبد الله القرطبي، وابن كثير، والتفتازاني، والشوكاني، والطاهر ابن عاشور، والشنقيطي، والألباني.

حيث ذهب هؤلاء إلى تضعيف الحديث الوارد في سبب نزول الآية، والإجابة عنه على التسليم بثبوته.

قال القاضي عياض: «اعلم ـ أكرمك الله ـ أنَّ لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذين: أحدهما: في توهين أصله، والثاني: على تسليمه؛ أما المأخذ

الأول.... »، ثم ذكر هذا المأخذ مبينًا فيه علل الحديث، وقد نقلتُ لك كلامه عند تخريجي للحديث.

ثم قال: «فأما من جهة المعنى؛ فقد قامت الحجة، وأجمعت الأمة على عصمته ﷺ ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة، إما من تمنيه أن ينزل عليه مثل هذا، من مدح آلهةٍ غير الله، وهو كفر، أو أن يَتَسَوَّرَ عليه الشيطان، ويشبِّهَ عليه القرآن حتى يجعل فيه ما ليس منه، ويعتقد النبي ﷺ أنَّ من القرآن ما ليس منه، حتى ينبهه جبريل ؟، وذلك كله ممتنع في حقه ﷺ، أو يقول ذلك النبي ﷺ من قِبَلِ نفسه عمدًا؛ وذلك كفر، أو سهوًا؛ وهو معصوم من هذا كله. وقد قررنا بالبراهين والإجماع عصمته ﷺ من جريان الكفر على قلبه أو لسانه، لا عمدًا ولا سهوًا، أو أن يشتبه عليه ما يلقيه الملك بما يلقي الشيطان، أو يكون للشيطان عليه سبيل، أو أن يتقوَّلَ على الله، لا عمدًا ولا سهوًا، ما لم يُنْزِلْ عليه، وقد قال الله تعالى: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦)) [الحاقة: ٤٤ - ٤٦]، وقال تعالى: (وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا (٧٣) وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا (٧٤) إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا (٧٥)) [الإسراء: ٧٣ - ٧٥].... ".

ثم قال: «فلم يبق في الآية إلا أنَّ الله تعالى امتنَّ على رسوله بعصمته وتثبيته مما كاده به الكفار، وراموا من فتنته، ومرادنا من ذلك تنزيهه وعصمته ﷺ، وهو مفهوم الآية».اهـ

أجوبة أصحاب هذا المسلك عن الحديث على التسليم بثبوته:

أصحاب هذا المسلك ينكرون ثبوت القصة مطلقًا؛ إلا أنهم أجابوا عنها بأجوبة،

وذلك على التسليم بصحتها، ومن أجوبتهم:

الجواب الأول: أنَّ النبي ﷺ كان يرتل القرآن بمحضر من مشركي قريش، فارتصده الشيطان في سكتة من سكتاته، فنطق بتلك الكلمات محاكيًا نغمة النبي ﷺ؛ فسمعها من دنا إليه من المشركين، وظنها من قراءة النبي ﷺ؛ فأشاعوها وتناقلوها على أنها من قوله ﷺ.

وممن قال بهذا الجواب: ابن العربي، والقاضي عياض، وابن الجوزي، وأبو عبد الله القرطبي، وابن كثير، والتفتازاني، والشوكاني، والشنقيطي، والألباني.

قال ابن العربي: «أخبر الله تعالى أنَّ من سنته في رسله وسيرته في أنبيائه أنهم إذا قالوا عن الله قولًا زاد الشيطان فيه من قِبَلِ نفسه؛ كما يفعل سائر المعاصي....، فهذا نص في أنَّ الشيطان زاد في الذي قاله النبي ﷺ، لا أنَّ النبي ﷺ قاله. وذلك أنَّ النبي ﷺ كان إذا قرأ تلا قرآنًا مقطعًا، وسكت في مقاطع الآي سكوتًا محصلًا، وكذلك كان حديثه مترسلًا متأنيًا، فيتبع الشيطان تلك السكتات التي بين قوله: (وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ٢٠]، وبين قوله تعالى: (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى (٢١)) [النجم: ٢١] فقال يحاكي صوت النبي ﷺ: (وإنهن الغرانقة العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)».اهـ

وقال القاضي عياض: «والذي يظهر ويترجح في تأويله ـ على تسليمه ـ أنَّ النبي ﷺ كان ـ كما أمره ربه ـ يرتل القرآن ترتيلًا، ويفصِّلُ الآي تفصيلًا في قراءته، كما رواه الثقات عنه، فيمكن ترصُّد الشيطان لتلك السكتات، ودسِّه فيها ما اختلقه من تلك الكلمات، محاكيًا نغمة النبي ﷺ، بحيث يسمعه من دنا إليه من الكفار، فظنوها من قول النبي ﷺ، وأشاعوها، ولم يقدح ذلك عند المسلمين بحفظ السورة قبل ذلك على ما أنزلها الله، وتحققهم من حال النبي ﷺ في ذم الأوثان وعيبها على ما عُرِفَ

منه».اهـ

وتعقب هذا الجواب الفخر الرازي فقال: «وهذا ضعيف؛ فإنك إذا جوزت أن يتكلم الشيطان في أثناء كلام الرسول ﷺ بما يشتبه على كل السامعين كونه كلامًا للرسول ﷺ، بقي هذا الاحتمال في كل ما يتكلم به الرسول ﷺ، فيفضي إلى ارتفاع الوثوق عن كل الشرع».اهـ

الجواب الثاني: أنَّ النبي ﷺ قال ذلك -في أثناء تلاوته- على جهة التقريع والتوبيخ للكفار. وهذا جواب أبي بكر الباقلاني.

قال القاضي عياض: «وهذا ممكن، مع بيان الفصلِ، وقرينةٍ تدل على المراد، وأنه ليس من المتلوِ، ولا يُعترضُ على هذا بما رُوي أنه كان في الصلاة؛ فقد كان الكلام قبلُ فيها غير ممنوع».اهـ

الجواب الثالث: أنَّ النبي ﷺ لما قرأ هذه السورة، وبلغ ذكر اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، خاف الكفارُ أن يأتي بشيء من ذمِّها؛ فسبقوا إلى مدحها بتلك الكلمتين؛ ليُخَلِّطوا في تلاوة النبي ﷺ، ويشنِّعوا عليه على عادتهم وقولهم: (لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ) [فصلت: ٢٦]، ونُسِبَ هذا الفعل إلى الشيطان لحمله لهم عليه.

وهذا جواب الطاهر ابن عاشور.

وذكره القاضي عياض، والفخر الرازي، ولم ينسباه لأحد.

إلا أنَّ الفخر الرازي تعقبه فقال: «هذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أنه لو كان كذلك لكان يجب على الرسول ﷺ إزالة الشبهة، وتصريح الحق، وتبكيت ذلك القائل، وإظهار أنَّ هذه الكلمة منه صدرت. وثانيهما: لو فعل ذلك لكان ذلك أولى بالنقل».اهـ

الجواب الرابع: أنَّ المراد بالغرانيق العلى: الملائكة، وكان الكفار يقولون: الملائكة بنات الله، ويعبدونها، فَسِيقَ ذِكْرُ الكلِّ لِيَرُدَّ عليهم بقوله: (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى (٢١))؛ فلما سمعه المشركون حملوه على الجميع، وقالوا: قد عظَّم آلهتنا، ورضوا بذلك، فنسخ الله تلك الكلمتين وأحكم آياته.

وهذا جواب أبي جعفر النحاس.

وذكره القاضي عياض جوابًا آخر، على تسليم القصة.

وتعقبه القشيري فقال: «وهذا غير سديد؛ لقوله: (فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ) أي يبطله، وشفاعة الملائكة غير باطلة».اهـ

الجواب الخامس: أنَّ النبي ﷺ لم يتكلم بقوله: (تلك الغرانيق العلى)، ولا الشيطان تكلم به، ولا أحد تكلم به، لكنه ؟ لما قرأ سورة النجم اشتبه الأمر على الكفار فحسبوا بعض ألفاظه مما رووه من قولهم: (تلك الغرانيق العلى) وذلك على حسب ما جرت العادة به من توهم بعض الكلمات على غير ما يقال.

ذكر هذا الجواب الفخر الرازي وتعقبه فقال: «وهو ضعيف لوجوه: أحدها: أنَّ التوهم في مثل ذلك إنما يصح فيما قد جرت العادة بسماعه، فأما غير المسموع فلا يقع ذلك فيه. وثانيها: أنه لو كان كذلك لوقع هذا التوهم لبعض السامعين دون البعض؛ فإن العادة مانعة من اتفاق الجم العظيم في الساعة الواحدة على خيال واحد فاسد في المحسوسات. وثالثها: لو كان كذلك لم يكن مضافًا إلى الشيطان».اهـ

الثاني: مسلك رد الحديث وإنكاره مطلقًا.

وهذا مسلك الأكثر من المفسرين والمحدثين، وممن ذهب إليه: ابن خزيمة، والجصاص، وابن حزم، والبيهقي، والقاضي ابن عطية، والسهيلي، والفخر الرازي، وأبو العباس القرطبي، وعبد العظيم المنذري، والبيضاوي، والطيبي، وأبو حيان،

والعيني، وأبو السعود، والآلوسي، والقاسمي، والمباركفوري، وسيد قطب، والأستاذ محمد عبده، وابن باز.

قال ابن خزيمة: «هذه القصة من وضع الزنادقة».

وقال ابن حزم: «وأما الحديث الذي فيه: (وأنهن الغرانيق العلى، وإن شفاعتها لترتجى) فكذب بحت موضوع؛ لأنه لم يصح قط من طريق النقل، ولا معنى للاشتغال به، إذ وضع الكذب لا يعجز عنه أحد».اهـ

وقال البيهقي: «هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل».

وقال ابن عطية: «وهذا الحديث الذي فيه (هن الغرانقة) وقع في كتب التفسير ونحوها، ولم يدخله البخاري ولا مسلم، ولا ذكره في علمي مصنف مشهور، بل يقتضي مذهب أهل الحديث أنَّ الشيطان ألقى، ولا يعينون هذا السبب ولا غيره، ولا خلاف أنَّ إلقاء الشيطان إنما هو لألفاظ مسموعة بها وقعت الفتنة».اهـ

أدلة القائلين بضعف الحديث وبطلانه، وهم أصحاب المسلك الأول والثاني:

استدل هؤلاء على بطلان القصة بأدلة منها:

الأول: أنَّ في سياق آيات النجم التي تخللها إلقاء الشيطان المزعوم قرينة قرآنية واضحة على بطلان هذا القول؛ لأن النبي ﷺ قرأ بعد موضع الإلقاء المزعوم بقليل قوله تعالى - في اللات والعزى -: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣] وليس من المعقول أنَّ النبي ﷺ يسب آلهتهم هذا السب العظيم في سورة النجم متأخرًا عن ذكره لها بالخير المزعوم، إلا وغضبوا ولم يسجدوا؛ لأن العبرة بالكلام الأخير.

الدليل الثاني: أنه قد دلت آيات قرآنية على بطلان هذا القول وهي الآيات الدالة على أنَّ الله لم يجعل للشيطان سلطانًا على النبي ﷺ وإخوانه من الرسل وأتباعهم

المخلصين؛ كقوله تعالى: (إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٩٩) إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ (١٠٠)) [النحل: ٩٩ - ١٠٠]، وقوله تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ (٤٢)) [الحجر: ٤٢]، وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ) [سبأ: ٢١]، وقوله: (وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي) [إبراهيم: ٢٢]، وعلى القول المزعوم أنَّ الشيطان ألقى على لسانه ﷺ ذلك الكفر البواح، فأي سلطان له أكبر من ذلك.

الدليل الثالث: قوله تعالى في النبي ﷺ: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [النجم: ٣ - ٤]، وقوله: (هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ (٢٢١) تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ (٢٢٢)) [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]، وقوله: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦)) [الحاقة: ٤٤ - ٤٦]، وقوله - في القرآن العظيم -: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)) [الحجر: ٩]، وقوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)) [فصلت: ٤١ - ٤٢]، فقوله: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) فعلٌ في سياق النفي، والفعل في ساق النفي من صيغ العموم، وهو في الآية يعم نفي كل باطل يأتي القرآن، وقد أكد هذا العموم بقوله: (مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ)، فلو قدَّرْنا أنَّ الشيطان أدخل في القرآن على لسان النبي ﷺ قوله: (تلك الغرانيق العلى) لكان قد أتى القرآنَ أعظمُ باطلٍ بين يديه ومن خلفه؛ فيكون تصريحًا بتكذيب الله جل وعلا في قوله: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ)، وكلُّ خبرٍ ناقضَ القرآنَ العظيم فهو كاذب؛ للقطع بصدق القرآن العظيم، ونقيضُ الصادقِ كاذبٌ ضرورة.

الدليل الرابع: قوله تعالى: (وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ

عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا (٧٣) وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا (٧٤)) [الإسراء: ٧٣ - ٧٤]، وهاتان الآيتان تردان الخبر المروي في سبب نزول الآية؛ لأن الله تعالى ذكر أنهم كادوا يفتنونه حتى يفتري، وأنه لولا أن ثبته لكاد يركن إليهم؛ فمضمون هذا ومفهومه أنَّ الله تعالى عصمه من أن يفتري، وثبته حتى لم يركن إليهم قليلًا، فكيف كثيرًا! وفي هذا الخبر الواهي أنه زاد على الركون والافتراء بمدح آلهتهم وأنه ﷺ قال: افتريت على الله، وقلت ما لم يقل، وهذا ضد مفهوم الآية، وهو يدل على ضعف الحديث وبطلانه.

الدليل الخامس: الإجماع على عصمته ﷺ ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة، إما من تمنيه أن ينزل عليه مثل هذا من مدح آلهة غير الله، وهو كفر، أو أن يتسور عليه الشيطان، ويشبه عليه القرآن، حتى يجعل فيه ما ليس منه، ويعتقد النبي ﷺ أنَّ من القرآن ما ليس منه حتى ينبهه جبريل ؟، وذلك كله ممتنع في حقه ﷺ، أو يقول ذلك النبي ﷺ من قبل نفسه عمدًا، وذلك كفر، أو سهوًا، وهو معصوم من هذا كله.

الدليل السادس: أنَّ الحديث قد رُوي من طرق صحيحة متعددة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النَّجْمِ فَسَجَدَ بِهَا، وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ».

وليس في هذه الطرق ذكر لقصة الغرانيق، ولو كانت صحيحة لنقلت عبر هذه الأسانيد، وهذا يدل على بطلانها ووضعها.

الدليل السابع: أنَّ إثبات مثل هذه القصة يرفع الأمان والوثوق بالوحي، ويُجوِّزُ إدخال الشيطان فيه ما ليس منه، وهذا محال وباطل.

الثالث: مسلك قبول الحديث، مع تأويله وصرفه عن ظاهره.

وهذا مذهب: الواحدي، وأبي المظفر السمعاني، والزمخشري، والنسفي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن جزي الكلبي، والحافظ ابن حجر، والملا علي القاري.

وممن ذهب إليه من المتأخرين: إبراهيم الكوراني، وقد نقل كلامه الآلوسي في تفسيره، وذكر عنه أنه تحصل له بعد كلام طويل: «أنَّ الحديث أخرجه غير واحد من أهل الصحة، وأنه رواه ثقات بسند سليم متصل عن ابن عباس، وبثلاث أسانيد صحيحة عن ثلاث من التابعين من أئمة الآخذين عن الصحابة، وهم سعيد بن جبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وأبو العالية، وقد قال السيوطي في (لباب النقول في أسباب النزول): قال الحاكم (في علوم الحديث): «إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند. ومشى عليه ابن الصلاح وغيره.

ثم قال: ما جعلناه من قبيل المسند من الصحابي إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضًا لكنه مرسل، فقد يُقبل إذا صح السند إليه وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة؛ كمجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل ونحو ذلك، فعلى هذا يكون الخبر في القصة مسندًا من الطريق المتصلة بابن عباس، مرسلًا مرفوعًا من الطرق الثلاثة، والزيادة فيه -التي رواها الثقات عن ابن عباس في غير رواية البخاري - ليست مخالفة لما في البخاري عنه؛ فلا تكون شاذة؛ فإطلاق الطعن فيه من حيث النقل ليس في محله».اهـ

هذا وقد ذكر أصحاب هذا المسلك عدة تأويلات للحديث دفعوا بها ما فيه من إشكال:

الأول: أنَّ النبي ﷺ كان يرتل القرآن بمحضر من مشركي قريش، فارتصده الشيطان في سكتة من سكتاته، فنطق بتلك الكلمات محاكيًا نغمة النبي ﷺ؛ فسمعها من دنا إليه من المشركين، وظنها من قراءة النبي ﷺ؛ فأشاعوها وتناقلوها على أنها من قوله ﷺ.

وهذا التأويل ذكره أصحاب المسلك الأول في أجوبتهم عن الحديث على التسليم بثبوته، وقد تقدم.

وذكره أيضًا بعض أصحاب هذا المسلك، وهم القائلون بثبوت الحديث، ومن القائلين بهذا التأويل:

أبو المظفر السمعاني، والنسفي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن جزي، والحافظ ابن حجر، والملا علي القاري.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «التمني في الآية فيه قولان: الأول: أن الإلقاء هو في سمع المستمعين ولم يتكلم به الرسول. وهذا قول من تأول الآية بمنع جواز الإلقاء في كلامه. والثاني - وهو الذي عليه عامة السلف ومن اتبعهم -: أن الإلقاء في نفس التلاوة، كما دلت عليه الآية وسياقها من غير وجه، وكما وردت به الآثار المتعددة، ولا محذور في ذلك، إلا إذا أقر عليه، فأما إذا نسخ الله ما ألقى الشيطان وأحكم آياته فلا محذور في ذلك، وليس هو خطأ وغلطا في تبليغ الرسالة إلا إذا أقر عليه. ولا ريب أنه معصوم في تبليغ الرسالة أن يقر على خطأ، كما قال: «فإذا حدثتكم عن الله بشيء فخذوا به فإني لن أكذب على الله»، ولولا ذلك لما قامت الحجة به، فإن كونه رسول الله يقتضي أنه صادق فيما يخبر به عن الله، والصدق يتضمن نفي الكذب ونفي الخطأ فيه. (فلو جاز عليه الخطأ فيما يخبر به عن الله وأقر عليه لم يكن كلما يخبر به عن الله).

والذين منعوا أن يقع الإلقاء في تبليغه فروا من هذا وقصدوا خيرا وأحسنوا في ذلك؛ لكن يقال لهم: ألقى ثم أحكم فلا محذور في ذلك. فإن هذا يشبه النسخ لمن بلغه الأمر والنهي من بعض الوجوه فإنه إذا موقن مصدق برفع قول سبق لسانه به ليس أعظم من إخباره برفعه».اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن قرر صحة الحديث: «وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر، وهو قوله: «ألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)»؛ فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا، إذا كان مغايرًا لما جاء به من التوحيد، لمكان عصمته، وقد سلك العلماء في ذلك مسالك.... ".

ثم ذكر هذه المسالك، وقد نقلها من كتاب الشفا، للقاضي عياض، ثم قال بعد أن أورد التوجيه المذكور: «قال: وهذا أحسن الوجوه، ويؤيده ما تقدم في صدر الكلام عن ابن عباس: من تفسيره (تمنى) بـ: (تلا)».اهـ

التأويل الثاني: أنَّ ذلك جرى على لسان النبي ﷺ حين أصابته سِنَةٌ وهو لا يشعر، فلما علم بذلك أحكم الله آياته.

ذكره القاضي عياض، ونسبه لقتادة، ومقاتل.

وهو الظاهر من كلام الواحدي.

وتعقب هذا التأويل القاضي عياض فقال: «وهذا لا يصح، إذ لا يجوز على النبي ﷺ مثله في حالة من أحواله، ولا يخلقه الله على لسانه، ولا يستولي الشيطان عليه في نوم ولا يقظة؛ لعصمته في هذا الباب من جميع العمد والسهو».اهـ.

وتعقبه أيضًا الفخر الرازي فقال: «وهذا ضعيف لوجوه: أحدها: أنه لو جاز هذا السهو لجاز في سائر المواضع، وحينئذ تزول الثقة عن الشرع. وثانيها: أنَّ الساهي لا يجوز أن يقع منه مثل هذه الألفاظ المطابقة لوزن السورة وطريقتها ومعناها، فإنا نعلم بالضرورة أنَّ واحدًا لو أنشد قصيدة لما جاز أن يسهو حتى يتفق منه بيت شعر في وزنها ومعناها وطريقتها. وثالثها: هب أنه تكلم بذلك سهوًا، فكيف لم ينتبه لذلك حين قرأها على جبريل ؟، وذلك ظاهر».اهـ

التأويل الثالث: أنَّ الشيطان ألجأ النبي ﷺ إلى أن قال ذلك بغير اختيار منه ﷺ.

ذكره الحافظ ابن حجر دون نسبة.

وتعقبه الفخر الرازي فقال: «وهذا فاسد لوجوه: أحدها: أنَّ الشيطان لو قَدِرَ على ذلك في حق النبي ﷺ لكان اقتداره علينا أكثر، فوجب أن يزيل الشيطان الناس عن الدين، ولجاز في أكثر ما يتكلم به الواحد منا أن يكون ذلك بإجبار الشياطين. وثانيها: أنَّ الشيطان لو قدر على هذا الإجبار لارتفع الأمان عن الوحي لقيام هذا الاحتمال. وثالثها: أنه باطل بدلالة قوله تعالى حاكيًا عن الشيطان: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم﴾ [إبراهيم: ٢٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٩٩) إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ (١٠٠)﴾ [النحل: ٩٩ - ١٠٠] وقال: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ (٤٠)﴾ [الحجر: ٤٠] ولا شك أنه ؟ كان سيد المخلصين».اهـ

التأويل الرابع: أنَّ ذلك جرى على لسان النبي ﷺ على سبيل السهو والغلط.

جاء ذلك في رواية أبي بكر بن عبد الرحمن.

وهو رأي الزمخشري، قال: «ولم يفطن له النبي ﷺ حتى أدركته العصمة فتنبه عليه».اهـ

وتعقبه القاضي عياض فقال: «وهذا السهو في القراءة إنما يصح فيما ليس طريقه تغيير المعاني، وتبديل الألفاظ، وزيادة ما ليس من القرآن، بل السهو عن إسقاط آية منه أو كلمة، ولكنه لا يُقرُّ على هذا السهو، بل يُنَبَّهُ عليه، ويُذَكَّرُ به للحين».اهـ

التأويل الخامس: أنَّ ذلك جرى على لسان النبي ﷺ حقيقة لكنه أراد بالغرانيق:

الملائكة.

وهذا رأي عمر بن رسلان البلقيني، حيث قال: «التحقيق أنَّ النبي ﷺ تكلم بهذا اللفظ - يعني: (تلك الغرانيق العلى) بطوعه، وأنه آية من القرآن نُسِخَ تلاوتُها، قال: والمشار إليه بتلك الغرانيق: الملائكة، قال: وأتى العيني والحافظ بروايتين صحيحتين مرفوعتين على هذا القول الصحيح».اهـ

نقله عنه المباركفوري، وتعقبه فقال: «وكلامه هذا مردود عليه؛ فإنه لم يثبت برواية مرفوعة صحيحة أنَّ النبي ﷺ تكلم بهذا اللفظ بطوعه، وأنه آية من القرآن نسخ تلاوتها، وأما قوله: وأتى العيني والحافظ بروايتين صحيحتين مرفوعتين على هذا القول الصحيح. فخطأ فاحش ووهم قبيح؛ فإنه لم يأت العيني ولا الحافظ برواية مرفوعة صحيحة على هذا القول، فضلًا عن روايتين مرفوعتين صحيحتين».اهـ

التأويل السادس: أنَّ النبي ﷺ نطق بذلك على فهم أنه استفهام إنكاري حُذِفَ منه الهمزة، أو نطق به وقصده حكاية قولهم.

قاله إبراهيم الكوراني.

الرابع: مسلك قبول الحديث مطلقًا، وإعماله على ظاهره من دون تأويل.

وهذا مذهب ابن قتيبة، وابن بطال، ومرعي بن يوسف الكرمي، وعبد الرحمن السعدي.

قال السعدي: «وهذه الآيات فيها بيان أنَّ للرسول ﷺ أسوةً بإخوانه المرسلين، لما وقع منه عند قراءته ﷺ (وَالنَّجْمِ) فلما بلغ: (أفرأيتم اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (٢٠)) [النجم: ١٩ - ٢٠] ألقى الشيطان في قراءته: (تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى)، فحصل بذلك للرسول ﷺ حزن، وللناس فتنة، كما ذكر الله؛ فأنزل الله هذه الآيات».

قال: «وقد عصم الله الرسل بما يبلغون عن الله، وحفظ وحيه أن يشتبه أو يختلط بغيره، ولكن هذا إلقاء من الشيطان غير مستقر ولا مستمر، وإنما هو عارض يعرض ثم يزول، وللعوارض أحكام».اهـ

والحق أنَّ هذه القصة ضعيفة بل باطلة، لأنَّ كل الروايات الواردة فيها مُعَلَّةٌ؛ إما بالإرسال، أو الضعف، أو الجهالة، وليس فيها ما يصلح للاحتجاج به، لا سيّما في مثل هذا الأمر الخطير، الذي يمس مقام نبينا الكريم ﷺ.

والحق أنَّ الآية لا يصح في سبب نزولها شيء، وغاية ما في الآية الإخبار من الله تعالى أنَّ الشيطان يُلقي شيئًا ما عند تلاوة نبي من الأنبياء، إلا أننا لا نستطيع الجزم بتعيين ذلك الشيء، ولا يَحِلُّ لنا تعيينه بناء على روايات ضعيفة لا يعتمد عليها؛ فإن ذلك من التفسير المذموم الذي حَذَّرَ منه النبيُّ ﷺ.

والأقرب في معنى الآية: أنَّ الله تعالى يُذَكِّرُ نبيه بأنه ما أرسل من قبله من رسول ولا نبي إلا وحاله أنه إذا قرأ شيئًا من الآيات - على المعنى الذي أراد الله تعالى - ألقى الشيطان في قلوب أوليائه وأتباعه معنىً غير المعنى الذي أراد الله تعالى، من الشُّبَه والوساوس والمعاني الباطلة، فينسخ الله تلك الشُّبَه التي ألقاها الشيطان، بمعنى أنه يبطلها ويذهبها، ثم يحكم آياته فلا يبقى إلا الحق الذي أراده سبحانه، وهذا الإلقاء إنما هو من الشيطان، وهو على صورة إيحاء، وهو كائن في قلوب الذين كفروا، وليس هو إلقاء من الشيطان، في قراءة نبي من الأنبياء؛ بصوت مسموع، فهو لا يستطيع ذلك.

وقد قدَّر الله تعالى إيقاع هذه الإيحاءات من الشيطان، ابتلاءً منه وامتحانًا؛ ليجعل ذلك فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم.

«والمراد بالنسخ في الآية هو النسخ اللغوي، الذي هو بمعنى الإزالة والإبطال، لا

النسخ الشرعي الذي هو: رفع حكم شرعي بخطاب جديد؛ لأن ما ألقاه الشيطان ليس بحكم، حتى يكون رفعه نسخًا شرعيًا؛ بل هو باطل أبطله الله وأزاله».

إذا علمت هذا فإن الآية تدل على أنَّ الله ينسخ شيئًا ألقاه الشيطان، ليس مما يقرؤه الرسول أو النبي، وأن ما يلقيه الشيطان: هي الشكوك والوساوس المانعة من تصديق القرآن وقبوله؛ كإلقائه عليهم أنه سحر أو شعر أو أساطير الأولين، وأنه مفترى على الله وليس منزل من عنده، والدليل على هذا المعنى: أنَّ الله بين أنَّ الحكمة - في الإلقاء المذكور - هي امتحان الخلق؛ لأنه قال: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٥٣]، ثم قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٥٤]، فقوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ يدل على أنَّ الشيطان يلقي عليهم: أنَّ الذي يقرؤه النبي ليس بحق؛ فيصدقه الأشقياء، ويكون ذلك فتنة لهم، ويكذبه المؤمنون الذين أوتوا العلم، ويعلمون أنه الحق، لا الكذب، كما يزعم لهم الشيطان في إلقائه، فهذا الامتحان لا يناسب شيئًا زاده الشيطان من نفسه في القراءة.

«هذا هو المعنى المراد من هذه الآية الكريمة، وهي كما ترى ليس فيها إلا أنَّ الشيطان يلقي عند تلاوة النبي ﷺ ما يفتتن به الذين في قلوبهم مرض، ولكن أعداء الدين الذين قعدوا له في كل طريق، وترصدوا له كل مرصد، لا يرضيهم إلا أن يدسوا فيه ما ليس منه، ولم يقله رسوله، فذكروا ما لا يليق بمقام النبوة والرسالة وذلك دَيْدَنهم منذ القديم، كما فعلوا في غير ما آية وردت في غيره ﷺ من الأنبياء، كداود، وسليمان، ويوسف عليهم الصلاة والسلام، فرووا في تفسيرها من الإسرائيليات ما لا يجوز نسبته إلى رجل مسلم فضلًا عن نبي مُكَرَّم، كما هو مبين في محله من كتب التفاسير والقصص».

وهذا المعنى الذي قلناه في تفسير الآية يشهد له آيات من كتاب الله ؟؛ كقوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نِبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (١١٢) وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ (١١٣)) [الأنعام: ١١٢ - ١١٣]، وقوله تعالى: (وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ) [الأنعام: ١٢١].

وأما ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من تصحيح الحديث وقبوله، فهو اجتهاد منه رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد خالفه جمع من العلماء المحققين، كما تقدم، وردَّ عليه آخرون وبيّنوا أنَّ الصواب هو ضعف الحديث وبطلانه، وأجود من ناقش هذه المسألة مع الحافظ ابن حجر هو الألباني في كتابه «نصب المجانيق»، وقد آثرتُ أن أنقل كلامه بطوله؛ لجودته ونفاسته، ولكن بعد نقل كلام الحافظ بتمامه، حتى يلتئم الكلام بعضه مع بعض:

قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ساق بعضًا من روايات الحديث -: «وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف أو منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أنَّ للقصة أصلًا، مع أنَّ لها طريقين آخرين مرسلين، رجالهما على شرط الصحيحين، أحدهما: ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام....، فذكره. والثاني: ما أخرجه أيضًا من طريق المعتمر بن سليمان، وحماد بن سلمة، فرقهما عن داود بن أبي هند، عن أبي العالية.

قال: وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال: ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها. وهو إطلاق مردود عليه، وكذا قول عياض: هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، مع ضعف نقلته، واضطراب رواياته، وانقطاع إسناده. وكذا قوله: ومن حُمِلَتْ عنه هذه القصة من

التابعين والمفسرين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية. قال: وقد بين البزار أنه لا يُعرف من طريق يجوز ذكره؛ إلا طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير، مع الشك الذي وقع في وصله، وأما الكلبي فلا تجوز الرواية عنه؛ لقوة ضعفه. ثم رده من طريق النظر: بأن ذلك لو وقع لارتد كثير ممن أسلم. قال: ولم ينقل ذلك. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد؛ فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أنَّ لها أصلًا، وقد ذكرتُ أنَّ ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به؛ لاعتضاد بعضها ببعض... ".اهـ

مناقشة الألباني لابن حجر:

قال الألباني - بعد أن أورد كلام الحافظ السابق -: «والجواب عن ذلك من وجوه:

أولًا: أنَّ القاعدة التي أشار إليها، وهي تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، وقد نبّه على ذلك غير واحد من علماء الحديث المحققين، منهم الحافظ أبو عمر بن الصلاح حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ في (مقدمة علوم الحديث): «لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكومًا بضعفها، مع كونها قد رُويَت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل حديث: «الأذنان من الرأس» ونحوه، فهلاّ جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن؛ لأن بعض ذلك عضد بعضًا كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفًا؟!

وجواب ذلك: أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ما يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئًا من ضعف حفظ راويه، ولم يختلّ فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضَعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في

المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعيف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب، أو كون الحديث شاذًا. وهذه جملة تفاصيلها تُدرَك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة».

قال الألباني: ولقد صدق رحمه الله تعابى، فإن الغَفْلَةَ عن هذه النفيسة قد أوقعت كثيرًا من العلماء، لا سيّما المشتغلين منهم بالفقه في خطأ فاضح، ألا وهو تصحيح كثير من الأحاديث الضعيفة اغترارًا بكَثرة طُرقها، وذهولًا منهم عن كون ضعفها من النوع الذي لا ينجبر الحديث بضعفها، بل لا تزيده إلا وَهنًا على وهن، ومن هذا القبيل حديث ابن عباس في هذه القصة، فإن طرقه كلها ضعيفة جدًا كما تقدم، فلا يتقوى بها أصلًا.

لكن يبقى النظر في طرق الحديث الأخرى، هل يَتَقَوّى الحديث بها، أم لا؟

فاعلم أنها كلها مرسلة، وهي على إرسالها مُعَلَّةٌ بالضعف والجهالة، سوى الطرق الأربعة الأولى منها، فهي التي تستحق النظر؛ لأن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ جعلها عمدته في تصحيحه هذه القصة، وتقويته لها بها، وهذا مما نخالفه فيه، ولا نوافقه عليه، وبيان ذلك يحتاج إلى مقدمة وجيزة مفيدة إن شاء الله تعالى، وهي:

الوجه الثاني: وهو يحتوي على تحقيق أمرين أساسيين:

الأول: أنَّ الحديث المُرسَل، ولو كان المُرسِل ثقة، لا يُحتج به عند أئمة الحديث، كما بيّنه ابن الصلاح في (علوم الحديث) وجزم هو به فقال: «ثم اعلم أنَّ حكم المُرسَل حكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه...، وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضَعفه، هو

المذهب الذي استقرَّ عليه آراء جماهير حفّاظ الحديث، ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم».اهـ

قال الألباني: الأمر الثاني: معرفة سبب عدم احتجاج المحدثين بالمُرسَل من الحديث، فاعلم أنَّ سبب ذلك إنما هو جَهالة الوساطة التي روى عنها المُرسِلُ الحديثَ، وقد بيّن ذلك الخطيب البغدادي في (الكفاية في علم الرواية) حيث قال - بعد أن حكى الخلاف بالعمل بالمرسل-: «والذي نختاره سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك: أنَّ إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بيّنا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عُرِفَتْ عدالته، فوجب كذلك كونه غير مقبول، وأيضًا فإن العدل لو سُئِلَ عمن أرسل عنه؟ فلم يُعدّله، لم يجب العمل بخبره، إذا لم يكن معروفَ العدالةِ من جهة غيره، وكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره وتعديله، لأنه مع الإمساك عن ذكره غير مُعدّل له، فوجب أن لا يُقبل الخبر عنه».اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في (شرح نخبة الفكر) - بعد أن ذكر الحديث المرسل في أنواع الحديث المردود: «وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون صحابيًا، ويحتمل أن يكون تابعيًا، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفًا، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حُمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد، أما بالتجويز العقلي، فإلى مالا نهاية، وأما بالاستقراء، فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وُجِدَ من رواية بعض التابعين عن بعض، فإن عُرِفَ من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف، لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد، وثانيهما: يُقبلُ مطلقًا، وقال الشافعي ؟: يُقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر

يباين الطريق الأولى مسندًا كان أو مرسلًا؛ ليترجّح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر».اهـ

قال الألباني: فإذا عُرِفَ أنَّ الحديث المُرسَل لا يقبل، وأن السبب هو الجهل بحال المحذوف فيرد عليه أنَّ القول بأنه يقوى بمرسل آخر غير قوي لاحتمال أن يكون كل من أرسله إنما أخذه عن راوٍ واحد، وحينئذ ترد الاحتمالات الذي ذكرها الحافظ، وكأن الإمام الشافعي رحمه الله تعابى قد لاحظ ورود هذا الاحتمال وقوته، فاشترط في المرسل الآخر أن يكون مُرسِله أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول، كما حكاه ابن الصلاح، وكأن ذلك لَيغلب على الظن أنَّ المحذوف في أحد المرسَلين هو غيره في المرسَل الآخر.

وهذه فائدة دقيقة لم أجدها في غير كلام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فاحفظها وراعِها فيما يمر بك من المرسَلات التي يذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسَلين، دون أن يراعوا هذا الشرط المهم.

ثم رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد نصّ أيضًا على هذا الشرط في كلام له مفيد في أصول التفسير، نقله عنه الحافظ محمد بن عبد الهادي في كتاب له مخطوط في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حديث (٤٠٥/ ٢٢١)، فقال ابن تيمية رحمة الله تعالى: «وأما أسباب النزول، فغالبها مرسل، ليس بمسند، لهذا قال الإمام أحمد: «ثلاث علوم لا إسناد لها. وفي لفظ: ليس لها أصل: التفسير، والمغازي، والملاحم». يعني أنَّ أحاديثها مرسلة، ليست مسندة.

والمراسيل قد تنازع الناس في قَبولها وردها. وأصح الأقوال: أنَّ منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن عُلم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قُبل مُرسَلُه، ومن عُرف أنه يُرسِل عن الثقة وغير الثقة، كان إرساله رواية عمن لا يُعرف

حاله، فهو موقوف. وما كان من المراسيل مخالفًا لما رواه الثقات، كان مردودًا، وإن جاء المرسَل من وجهين، كل من الراويين أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر، فهذا يدل على صدقه فإن مثل ذلك لا يُتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب... ".اهـ

قال الألباني: ومع أنَّ التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسَل من هذا النوع، ليس بالأمر الهيِّن، فإنه لو تحققنا من وجوده، فقد يَردُ إشكال آخر، وهو أنه يحتمل أن يكون كل من الواسطتين أو أكثر ضعيفًا، وعليه يحتمل أن يكون ضعفهم من النوع الأول الذي ينجبر بمثله الحديث على ما سبق نقله عن ابن الصلاح، ويحتمل أن يكون من النوع الآخر الذي لا يقوى الحديث بكثرة طرقه، ومع ورود هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال بالحديث المرسل وإن تعددت طرقه. وهذا التحقيق مما لم أجد مَن سبقني إليه، فإن أصبت فمن الله تعالى وله الشكر، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر الله من ذنبي.

وبالجملة فالمانع من الاستدلال بالحديث المرسل الذي تعدد مرسِلوه أحد الاحتمالين: الأول: أن يكون مصدر المرسلين واحدًا.

الثاني: أن يكونوا جمعًا، ولكنهم جميعًا ضعفاء ضعفًا شديدًا.

وبعد هذه المقدمة نستطيع أن نقول:

إننا لو ألقينا النظر على روايات هذه القصة، لألفيناها كلها مرسَلة، حاشا حديث ابن عباس، ولكن طرقه كلها واهية شديدة الضعف لا تنجبر بها تلك المراسيل، فيبقى النظر في هذه المراسيل، وهي كما علمت سبعة، صح إسناد أربعة منها، وهي مرسل سعيد بن جبير، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وأبي العالية، ومرسل قتادة، وهي مراسيل يرد عليها أحد الاحتمالين السابقين، لأنهم من طبقة واحدة: فوفاة سعيد بن جبير سنة (٩٥) وأبي بكر بن عبد الرحمن سنة (٩٤)، وأبي العالية – واسمه

رفيع مصغرًا - سنة (٩٠) وقتادة سنة بضع عشرة ومائة، والأول كوفي، والثاني مدني، والأخيران بصريان.

فجائز أن يكون مصدرهم - الذي أخذوا منه هذه القصة ورووها عنه - واحدًا لا غير، وهو مجهول، وجائز أن يكون جمعًا، ولكنهم ضعفاء جميعًا، فمع هذه الاحتمالات لا يمكن أن تطمئن النفس لقَبول حديثهم هذا، لا سيّما في مثل هذا الحدث العظيم الذي يمسّ المقام الكريم، فلا جَرَم تتابع العلماء على إنكارها، بل التنديد ببطلانها، ولا وجه لذلك من جهة الرواية إلا ما ذكرنا.... ".اهـ

وقال الألباني: «وأما قول الحافظ في (الفتح) بعد أن نقل خلاصة عن الوجوه التي تقدمت عن الإمامين المذكورَيْن في إعلال القصة وتوهينها: «وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها، دلّ ذلك على أنَّ لها أصلًا، وقد ذكرت أنَّ ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض».اهـ

فأقول: إن هذا الجواب ليس بالقوي على إطلاقه لما بيَّنّا فيما تقدم أنَّ تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس قاعدة مضطردة، نعم من ذهب إلى الاحتجاج بالمرسل مطلقًا أو عند اعتضاده، ففي الجواب رد قوي عليه، كالقاضي عياض وغيره ممن يقبل مرسل الثقة، أما نحن فهو غير وارد علينا لما أوردنا من الاحتمالات التي تمنع الاحتجاج بالحديث المرسل، ولو من غير وجه، ولعل هذا مذهب الحافظ ابن كثير حيث قال عند تفسيره للآية السابقة: «قد ذكر كثير من المفسرين هاهنا قصة الغرانيق، وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة، ظنًا منهم أنَّ مشركي قريش قد أسلموا، ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح».اهـ

فإن ابن كثير يعلم أنَّ بعض هذه المراسيل التي أشار إليها أسانيدها صحيحة إلى

مُرْسِلها، فلو كان بعضها يعضد بعضًا عنده وتقوى القصة بذلك، لما ضعفها بحجة أنه لم يرها مسندة من وجه صحيح، وهذا بيِّن لا يخفى.

ثم إن من الغريب أنَّ الحافظ ابن حجر مع ذهابه إلى تقوية القصة يرى أنَّ فيها ما يُستنكر وأنه يجب تأويله فيقول - بعد كلامه الذي نقلته آنفًا-: «وإذا تقرر ذلك تعيَّن تأويل ما وقع فيها مما يستنكر وهو قوله: ألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)؛ فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا إذا كان مغايرًا لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته».اهـ

ثم ذكر الحافظ مسالك العلماء في تأويل ذلك، ثم اعتمد على الوجه الأخير منها، وهو الذي نقلناه عن القاضي عياض قُبَيْلَ هذا الفصل، وقلنا إنه رجَّحه، ثم قال الحافظ: «وهذا أحسن الوجوه، ويؤيِّده ما تقدم في صدر الكلام عن ابن عباس من تفسير تمنَّى بـ (تلا)».

فينتج من ذلك أنَّ الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قد سلَّم أنَّ الشيطان لم يتكلم على لسان النبي ﷺ بتلك الجملة، وإنما ألقاها الشيطان بلسانه في سكتة النبي ﷺ، فهذا لا يتفق ألبتة مع القول بصحة القصة، أو أنَّ لها أصلًا، فإن كان يريد بذلك أنَّ لها أصلًا في الجملة، أعني بدون هذه الزيادة، فهذا ليس هو موضع خلاف بينه وبين العلماء الذين ردّ عليهم قولهم ببطلان القصة، وإنما الخلاف في الجملة التي تزعم الروايات أنَّ الشيطان ألقاها على لسانه ﷺ؛ فإذ قد صرح الحافظ بإنكارها وتنزيه النبي ﷺ عنها فنستطيع أن نقول: إن الحافظ متفق مع ابن كثير وغيره ممن سبقه ولحقه على إنكار القصة على ما وردت في الروايات، حتى التي صحَّحها الحافظ، وأما ما بقي منها مما لا يتنافى مع عصمة النبي ﷺ، فلا خلاف في إمكان وقوعها، بل الظاهر أنَّ هذا القدر

هو الذي وقع بدليل ظاهر آية الحج حسبما تقدم تفسيرها في أوائل الرسالة.

نعم يرد على الحافظ هنا اعتراضان:

الأول: تليينه العبارة في إنكار تلك الزيادة، لأنه إنما أنكرها بطريق تأويلها! وحقه أن ينكرها من أصلها، لأن التأويل الذي زعمه ليست تفيده تلك الزيادة أصلًا.

الثاني: تشنيعه القول على ابن العربي والقاضي عياض لإنكارهما القصة، ومع أنه يعلم أنهما أنكراها لِمَ فيها من البواطيل التي لا تتفق مع القول بعصمة الرسول الكريم، منها هذه الزيادة التي وافقهما الحافظ على استنكارها، مع فارق شكلي وهو أنهما كانا صريحين في إنكارها من أساسها، بينما الحافظ إنما أنكرها بطريق تأويلها ـ زعم ـ.

ومن هنا يتبين لك ضعف ما قاله الحافظ ابن حجر في رده على القاضي في (تخريج الكشاف): «وأما طعنه فيه باختلاف الألفاظ فلا تأثير للروايات الواهية في الرواية القوية، فيعتمد من القصة على الرواية الصحيحة، أي: يُعتمد على الرواية المتابعة، وليس فيها وفيما تابعها اضطراب والاضطراب في غيرها، وأما طعنه من جهة المعنى فله أسوة كثيرة من الأحاديث الصِّحاح التي لا يؤخذ بظاهرها، بل يرد بالتأويل المعتمد إلى ما يليق بقواعد الدين».اهـ

قال الألباني: إن هذا الرد ضعيف؛ لأن الرواية الصحيحة التي أشار إليها هي رواية ابن جُبير، وفيها كما في غيرها من الروايات المتابعة الأمر المستنكر باعترافه، بل في بعض الروايات عن سعيد ما هو أنكر من ذلك وهو قوله: ثم جاءه جبريل بعد ذلك فقال: اعرض علي ما جئتك به، فلما بلغ: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى) قال له جبريل: لم آتك بهذا، وهذا من الشيطان!! وقد جاء هذا في غير رواية سعيد كما تقدم، ولازمه أنَّ النبي ﷺ قد انطلى عليه وحي الشيطان واختلط عنده

بوحي الرحمن، حتى لم يميِّز بينهما، وبقي على هذه الحالة ما بقي، إلى أن جاءه جبريل في المساء! سبحانك هذا بهتان عظيم، وافتراء جسيم.

فاتضح أن ليس هناك رواية معتمدة صحيحة بالمعنى العلمي الصحيح، وأن الرواية التي صححها الحافظ قد أنكر بعضها هو نفسه فأين الاعتماد.

وأما قوله: «إن حديث الغرانيق له أسوة بكثير من الأحاديث الصحيحة»، فصحيح لو صح إسناده، وأمكن تأويله، وكلا الأمرين لا نسلِّم به. أما الأول فلما علمت من إرساله من جميع الوجوه حاشا ما اشتد ضعفه من الموصول، وإنها على كثرتها لا تعضده. وأما الأمر الآخر فلأن التأويل الذي ذهب إليه الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ هو في الحقيقة ليس تأويلًا، بل هو تعطيل لحقيقة الجملة المستنكرة، وهو أشبه ما يكون بتأويلات بل تعطيلات القرامطة والرافضة للآيات القرآنية والأحاديث المصطفوية. تأييدًا لمذاهبهم الهدّامة وآرائهم الباطلة، خلافًا للحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه إنما فعل ذلك دفاعًا عن مقام الحضرة النبوية والعصمة المحمدية، فهو مشكور على ذلك ومأجور، وإن كان مخطئًا عندنا في ذلك التأويل مع تصحيح القصة».

(باب مباحث الإيمان بالبعث)

مسائل في الباب

مسألة: تعريف البعث

يختلف تعريف البعث في اللغة باختلاف ما علق به، فقد يطلق ويراد به:

١- الإرسال: يقال بعثت فلانًا أو ابتعثته أي أرسلته.

٢- البعث من النوم: يقال: بعثه من منامه إذا أيقظه.

٣- الإثارة: وهو أصل البعث، ومنه قيل للناقة: بعثتها إذا أثرتها وكانت قبل

باركة.

وفي هذا يقول الأزهري[1]: (قال الليث: بعثت البعير فانبعث إذا حللت عقاله وأرسلته، لو كان باركًا فأثرته).

وقال أيضًا: (والبعث في كلام العرب على وجهين: أحدهما: الإرسال كقول الله تعالى: ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ} [الأعراف: ١٠٣]، معناه أرسلنا.

والبعث أيضًا الإحياء من الله للموتى، ومنه قوله جل وعز: ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [البقرة: ٥٦]، أي أحييناكم.

وقال أبو هلال: (بعث الخلق: اسم لإخراجهم من قبورهم إلى الموقف، ومنه قوله تعالى: {قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ [يس: ٥٢])[2].

ويقول الفيروز آبادي[3]: (بعثه كمنعه: أرسله كابتعثه فانبعث، والناقة أثارها، وفلانًا من منامه: أهبه... وتبعث مني الشعر انبعث كأنه سال)[4].

وقال الراغب: (أصل البعث إثارة الشيء وتوجيهه، يقال: بعثته فانبعث، ويختلف البعث بحسب ما علق به.

فبعثت البعير: أثرته وسيرته، وقوله ﷻ: إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ} [الأنعام: ٣٦]. أي يخرجهم ويسيرهم إلى القيامة.

فالبعث ضربان: بشري كبعث البعير وبعث الإنسان في حاجة. وإلهي وذلك

---

(١) ((تهذيب اللغة)) (٢/ ٣٣٤) مادة: (بعث).

(٢) ((الفروق)) (٢٨٤).

(٣) ((القاموس المحيط)) (١/ ١٦٨) مادة: (بعث).

(٤) ((القاموس المحيط)) (١/ ١٦٨).

ضربان:

أحدهما: إيجاد الأعيان والأجناس والأنواع عن ليس، وذلك يختص به الباري تعالى، ولم يقدر عليه أحدًا.

والثاني: إحياء الموتى، وقد خص بذلك بعض أوليائه كعيسى ﷺ والثاني، ومنه قوله ﷻ: فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ} [الروم: ٥٦]، يعني الحشر.

وقوله ﷻ: فَبَعَثَ اللهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ} [المائدة: ٣١]. أي قيضه.

وقوله تعالى: {ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} [الكهف: ١٢]، وذلك إثارة بلا توجيه إلى مكان)[١].

وأما البعث في الشرع فيراد به: إحياء الله للموتى وإخراجهم من قبورهم أحياء للحساب والجزاء.

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (البعث: وهو المعاد وقيام الأرواح والأجساد يوم القيامة)[٢].

وقال السفاريني: (أما البعث فالمراد به المعاد الجسماني؛ فإنه المتبادر عند الإطلاق؛ إذ هو الذي يجب اعتقاده ويكفر منكره)[٣].

فالبعث هو: المعاد الجسماني فإنه المتبادر عند الإطلاق إذ هو الذي يجب اعتقاده ويكفر منكره، قال الإمام المحقق ابن القيم في كتابه الروح: معاد الأبدان متفق عليه بين المسلمين، واليهود، والنصارى. وقال الجلال الدواني هو بإجماع أهل الملل وبشهادة نصوص القرآن بحيث لا يقبل التأويل كقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ

---

(١) ((المفردات)) (ص: ٥٢).

(٢) ((تفسير القرآن العظيم)) (٣/ ٢٠٦).

(٣) ((مختصر اللوامع)) (ص: ٣٨٧).

أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ [يس:٧٨].

(**فرع**): النشر في اللغة يأتي بمعنى البسط، والانتشار، وتقلب الإنسان في حوائجه، ويأتي بمعنى التفرق.

أما مجيئه بمعنى البسط فمثل قوله تعالى: {وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ} [التكوير: ١٠] ومنه قوله تعالى: {وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا} [المرسلات: ٣] أي الملائكة التي تنشر الرياح أو الرياح التي تنشر السحاب.

وأما مجيئه بمعنى الانتشار فمثل قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا} [الفرقان: ٤٧] أي جعل فيه الانتشار وابتغاء الرزق.

وعن تقلب الإنسان في حوائجه قوله تعالى: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ} [الجمعة: ١٠] أي تفرقوا فيها[١].

قال الأزهري في باب (نشر): (قال الليث: النشر: نشر الريح الطيبة، وعن ثعلب عن ابن الأعرابي قال: النشر: الحياة، والنشر: الريح الطيبة).

قال الأزهري: يقال: أنشر الله الموتى فنشروا: إذا حيوا، كما قال الأعشى:

حتى يقول الناس مما رأوا ... يا عجبًا للميت الناشر

وقال الزجاج: يقال: نشرهم الله أي بعثهم، كما قال الله تعالى: وَإِلَيْهِ النُّشُورُ} [الملك: ١٥])[٢].

وقال أبو هلال العسكري: (والنشور: اسم لظهور المبعوثين، وظهور أعمالهم

---

(١) ((المفردات للراغب)) (ص: ٤٩٢).
(٢) ((تهذيب اللغة)) (١١/ ٣٣٨).

للخلائق، ومنه قولك: نشرت اسمك ونشرت قضية فلان، إلا أنه قيل: أنشر الله الموتى - بالألف -، ونشرت الفضيلة الثوب، للفرق بين المعنيين)[١].

وذكر الزمخشري في (أساس البلاغة): أن من معانيه أيضًا: إذاعة الخير ونشره في الناس[٢].

والنشور في الاصطلاح يطلق ويراد به معنى البعث، وهو انتشار الناس من قبورهم إلى الموقف للحساب والجزاء.

وإذا كان المعنى اللغوي يراد به الانتشار والتفرق والانبساط والبعث، فهي معان عامة يدخل فيها المعنى الاصطلاحي وهو نشر الله للأموات وإحياؤهم من قبورهم، فالنشور يراد به سريان الحياة في الأموات، كما رأيناه في تعريفات العلماء السابقة من أنه يراد به البعث في اليوم الآخر وخروج الناس من قبورهم أحياء.

وعرفه البرديسي بأنه: (قيام الناس من قبورهم)[٣].

وقال السفاريني: (وأما النشور فهو يرادف البعث في المعنى، نشر الميت ينشر نشورًا: إذا عاش بعد الموت، وأنشره الله أي أحياه)[٤].

(فرع): المعاد في اللغة

قال الفيروز أبادي: (والمعاد: الآخرة، والحج، ومكة، والجنة - وبكليهما فسر قوله تعالى: {لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ} [القصص: ٨٥]، والمرجع، والمصير.

وقال: وأعاده إلى مكانه: رجعه، والكلام: كرره، وتعاودوا في الحرب: عاد كل

(١) ((الفروق في اللغة)) (ص: ٢٨٤).
(٢) ((أساس البلاغة)) (ص: ٤٥٦).
(٣) ((تكملة شرح الصدور)) (ص: ١٦).
(٤) ((مختصر لوامع الأنوار)) (٣٨٨).

فريق إلى صاحبه)[١].

وقال الراغب: (والمعاد يقال للعود وللزمان الذي يعود فيه، وقد يكون للمكان الذي يعود إليه)[٢].

وتدل تلك التعريفات للمعاد على أنه مصدر ميمي مأخوذ من العود، وهو رجوع الشيء إلى ما كان عليه أولًا.

وفي الاصطلاح: يطلق لفظ المعاد على الرجوع إلى الله تعالى في يوم القيامة، ورجوع أجزاء البدن المتفرقة إلى الاجتماع كما كانت في الدنيا، وحلول الروح فيه.

قال ابن الأثير: (وفي أسماء الله تعالى "المعيد" هو الذي يعيد الخلق بعد الحياة إلى الممات في الدنيا، وبعد الممات إلى الحياة يوم القيامة)[٣].

مسألة: ذكر بعض منكري البعث.

الصنف الأول أنكروا المبدأ والمعاد.

وزعموا أنَّ الأكوان تتصرف بطبيعتها فتوجد وتعدم بأنفسها، ليس لها رب يتصرف فيها، إنما هي أرحام تدفع وأرض تبلع، وهؤلاء هم جمهور الفلاسفة الدَّهرية والطبائعية.

الصنف الثاني من الدهرية طائفة يقال لهم الدوريَّة

وهم منكرون للخالق أيضًا، ويعتقدون أنَّ في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه. وزعموا أنَّ هذا قد تكرَّر مرات لا تتناهى فكابروا في المعقول وكذَّبوا المنقول، قبحهم الله تعالى. وهاتان الطائفتان يعمهم قوله ﷻ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ

---

(١) ((القاموس المحيط)) (١/ ٣٣٠).

(٢) ((المفردات)) (٣٥٢).

(٣) ((النهاية في غريب الحديث والأثر)) لابن الأثير (٣/ ٣١٦).

حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ} [الجاثية:٢٤] ولهذا عن السلف الصالح فيها تفسيران: الأول معنى قولهم نَمُوتُ وَنَحْيَا أي يموت الآباء ويحيا الأبناء هكذا أبدًا، وهو قول الطائفة الأولى. والمعنى الثاني أنَّهم عَنَوْا كونهم يموتون ويحيون هم أنفسهم ويتكرر ذلك منهم أبدًا ولا حساب ولا جزاء، بل ولا موجد ولا معدم ولا محاسب ولا مجازي، وهذا قول الدورية.

المطلب الثالث: الصنف الثالث الدهرية من مشركي العرب ومن وافقهم

وهم مقرون بالبداءة، وأنَّ الله تعالى: ربّهم وخالقهم وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ} [الزخرف:٨٧] ومع هذا قالوا: إِنْ هِيَ إِلاَّ مَوْتَتُنَا الأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ} [الدخان:٣٥] فأقروا بالبداءة والمبدئ، وأنكروا البعثَ والمعاد، وهم المذكورون في حديث أبي هريرة الصحيح: (وأما تكذيبه إيَّاي فقوله لَنْ يعيدني كما بدأني، وليس أَوَّلَ الخلقِ بأهون عليَّ مِنْ إعادته)[(١)].

الصنف الرابع ملاحدة الجهمية ومن وافقهم: أقروا بمعاد ليس على ما في القرآن ولا فيما أخبَرَتْ به الرسل عن الله ﷻ، بل زعموا أنَّ هذا العالم يعدم عدمًا محضًا، وليس المعاد هو بل عالم آخر غيره، فحينئذٍ تكون الأرض التي تحدّث أخبارها وتخبر بما عمل عليها من خير وشر ليست هي هذه، وتكون الأجساد التي تعذب وتجازى وتشهد على من عمل بها المعاصي ليست هي التي أعيدت بل هي غيرها، والأبدان التي تنعم في الجنة وتثاب ليست هي التي عملت الطاعة ولا أنَّها تحولت من حال إلى حال، بل هي غيرها تُبتدأ ابتداءً محضًا، فأنكروا معاد الأبدان وزعموا أنَّ المعادَ بداءة أخرى![(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٤).

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٩٣٩-٩٤٠).

مسألة: التعريف بالصور.

الصور في لغة العرب هو: القرن (يشبه البوق) وقد سئل رسول الله عن الصور ففسره بما تعرفه العرب من كلامها كما سيأتي، وأما الذي ينفخ فيه: فقد اشتهر أنه إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونقل بعض العلماء الإجماع على ذلك، ووقع التصريح به في بعض الأحاديث كما في الفتح (١١/ ٣٦٨)، وقد ورد في الصور أحاديث منها حديث (كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم القرن، وحنى جبهته ينتظر متى يؤمر أن ينفخ؟، قال: قلنا: يا رسول الله، فما نقول يومئذ؟، قال: «قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل)[1].

ومنها حديث حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (الصور قرن ينفخ فيه)[2].

لذا قال ابن ابن جرير في تفسيره (٧/ ٢٤١) وهو يتكلم عن الصور قد اختلفوا فيه فقال بعضهم: هو قرن ينفخ فيه نفختان، إحداهما لفناء من كان حيًا على الأرض، والثانية لنشر كل ميت، وقال آخرون: الصور في هذا الموضع: جمع صورة، ينفخ فيها روحها فتحيا.

---

(١) هذا الحديث روي عن أبي سعيد الخدري وابن عباس وزيد بن أرقم وأبو هريرة وجابر بن عبدالله وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والحديث حسنه الترمذي، والبغوي، وقال ابن كثير في البداية والنهاية إسناده جيد، وكذا قال السيوطي، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٧٩)، وصححه العلامة الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيين (١/ ٤٠٠)، وصححه الأرنؤوط في تحقيق المسند.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٢، رقم٦٥٠٧)، وأبو داود (٤/ ٢٣٦، رقم٤٧٤٢)، والترمذى (٤/ ٦٢٠، رقم٢٤٣٠) ، والحاكم (٢/ ٥٥٠، رقم٣٨٧٠) ، والبيهقى فى الشعب (١/ ٣٠٧، رقم ٣٥٠) ، والنسائى فى الكبرى (٦/ ٣٩٢، رقم ١١٣١٢)، والدارمى (٢/ ٤١٨، رقم ٢٧٩٨)، والبزار (٦/ ٤٤٣، رقم ٢٤٨١)والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، والحاكم وأقره الذهبي، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٨٠)، وقال الأرنؤوط في تحقيق المسند: إسناده صحيح رجاله ثقات.

ثم رجح ابن جرير القول الأول بقوله: والصواب من القول في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إن إسرافيل قد التقم الصور، وحنى جبهته ينتظر متى يؤمر فينفخ)، وأنه قال: (الصور قرن ينفخ فيه).

وقال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٨١): واختلف المفسرون في قوله: {يوم ينفخ في الصور} فقال بعضهم: المراد بالصور هاهنا جمع صورة أي: يوم ينفخ فيها فتحيا... والصحيح أن المراد بالصور: "القرن" الذي ينفخ فيه إسرافيل، عليه السلام.

وكذلك ذهب الآلوسي حيث قال في روح المعاني (٢٠/ ٣٠) عن قوله تعالى: {ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى} [الزمر: ٦٨]: (ظاهر في أن الصور ليس جمع صورة، وإلا لقال سبحانه (فيها) بدل (فيه)، وارتكاب التأويل يجعل الكلام من باب التمثيل ظاهر في إنكار أن يكون هناك صور حقيقة، وهو خلاف ما نطقت به الأحاديث الصحاح).

ثم قال الآلوسي: وقد قال أبو الهيثم - على ما نقل عنه القرطبي في تفسيره: من أنكر أن يكون الصور قرنًا، فهو كمن أنكر العرش والصراط والميزان، وطلب لها تأويلات.اهـ.

فكما يدخل في الإيمان باليوم الآخر الموت وما بعده من فتنة القبر ونعيمه أو عذابه وباللقاء والبعث والنشور والقيام من القبور كذلك يدخل في ذلك الإيمان بالصور والنفخ فيه الذي جعله الله سبب الفزع والصعق والقيام من القبور، وهو القرن الذي وكل الله تعالى: به إسرافيل كما تقدم في ذكر الملائكة. وقد ذكر الله عز وجل النفخ فيه في مواضع من كتابه، كقوله عز وجل: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلا مَنْ شَاءَ اللهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ) [الزمر:٦٨] الآيات، وقال تعالى: (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلا مَنْ شَاءَ اللهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [النمل:٨٧] الآيات، وقال تعالى: (قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ

الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) [الأنعام:٧٣]. وغيرها من الآيات.

مسألة: في عدد النفخات في الصور هل هي ثلاث نفخات أم نفختان فقط؟

وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن النفخ في الصور يكون مرتين: الأولى يحصل بها الصعق، والثانية يحصل بها البعث مستدلين بقوله تعالى: (ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون) الزمر/ ٦٨.

وبما ورد في الأحاديث الصحيحة التي ذكرت هاتين النفختين وما يترتب عليهما من آثار فقد روى البخاري (٤٦٥١) ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما بين النفختين أربعون. قالوا: يا أبا هريرة أربعون يوما؟ قال: أبيت قالوا أربعون شهرا؟ قال: أبيت قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبيت. ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل. قال: وليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة) قال النووي: ومعنى قول أبي هريرة (أبيت) أي أبيت أن أجزم أن المراد أربعون يوما أو سنة أو شهرا بل الذي أجزم به أنها أربعون مجملة.اهـ.

وفي صحيح مسلم (٢٩٤٠) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (.. ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتا ورفع ليتا قال: وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله قال فيصعق ويصعق الناس ثم يرسل الله أو قال ينزل الله مطرا كأنه الطل أو الظل (شك الراوي) فتنبت منه أجساد الناس ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون) وقوله: (أصغى ليتا): أصغى أي أمال، والليت هو جانب العنق والمعنى فلا يبقى أحد إلا أمال عنقه، ورفع عنقه، وقوله: (يلوط حوض إبله): أي يطين

ويصلح مجمع الماء الذي تشرب منه إبله. (شرح النووي على مسلم ١٨/ ٧٦)

ومن العلماء من قال: إنها ثلاث نفخات وزاد فيها نفخة الفزع وأنها تكون قبل نفخة الصعق ثم تليها نفخة الصعق مستندين على ما ورد في قوله تعالى: (ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله وكل أتوه داخرين) النمل/ ٨٧

ولكن لا يلزم من ذكر الصعق في آية والفزع في الأخرى أن لا يحصلا معا من النفخة الأولى بل هما متلازمان فإذا نفخ في الصور فزع الناس فزعا صعقوا منه وماتوا.

واستدلوا أيضا ببعض الأحاديث التي ورد فيها أن النفخات ثلاث، لكن الحديث الذي استدلوا به هو حديث الصور الطويل؛ وهو حديث ضعيف مضطرب كما يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ. والله أعلم.

فيستفاد مما سبق أن الله تعالى إذا أذن بموت الأحياء أمر ملك الصور أن ينفخ فيه؛ فينفخ نفخة عظيمة تفزع جميع الخلائق فيصعقون منها ويهلكون، ثم يمكثون على ذلك مدة قدرها أربعين من غير تحديد بسنة أو شهر أو يوم ـ الله أعلم بمقدارها ـ فتتحلل أجسادهم في هذه المدة ولا يبقى منها إلا عجب الذنب وهو العظم المستدير الذي في أصل الظهر، ثم يرسل الله سحابا فتمطر مطرا فإذا أصاب الماء هذا العظم نبت منه الجسم كما ينبت النبات ويتركب الخلق من هذا العظم كما بدأ الله الخلق أول مرة يعيده وهو على كل شيء قدير، ثم ينفخ في الصور نفخة البعث فتعود الأرواح إلى الأجساد فيخرجون من القبور سراعا إلى أرض المحشر نسأل الله رحمته ولطفه.

وبعد فالواجب على المسلم أن يستعد لهذه اللحظات الحاسمة بالمبادرة

للأعمال الصالحة، والمسارعة في الخيرات، والبعد عن الأمور المنكرة، ومجانبة السيئات، وإذا كان أخشى الخلق لله وأتقاهم له يقول: "كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن القرن وحنى جبهته وأصغى سمعه، ينتظر أن يؤمر أن ينفخ فينفخ.. فكيف بحالنا نحن المقصرين الضعفاء؟! نسأل الله أن يجعلنا ممن لا يحزنهم الفزع الأكبر، وتتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون.. آمين.

(باب متفرقات)

مسألة: سئل العلامة ابن باز كما في فتاوى نور على الدرب (٤/ ٣٢٧): النفخ في الصور، ما هو الصور؟ وهل هو قرن، أم ماذا؟.

فأجاب: نعم، قرن عظيم، ينفخ فيه إسرافيل النفخة الأولى للموت والفزع، والنفخة الثانية للبعث والنشور. هذه النفختان جاء بهما القرآن الكريم. إحداهما يقال لها: نفخة الصعق، ويقال لها: نفخة الفزع، وبها يموت الناس، والثانية نفخة البعث. وقال جماعة من العلماء: إنها ثلاث: نفخة الفزع، وقد يفزع الناس فقط، ثم تأتي بعدها نفخة الموت، ثم نفخة البعث والنشور. وقد جاءت هذه الثلاث في حديث الصور، ولكن حديث الصور ضعيف والمحفوظ نفختان فقط، كما دل عليهما كتاب الله العظيم، سورة النمل، وفي سورة الزمر نفختان، نفخة الموت، ويقال لها: نفخة الفزع أو الصعق، والثانية: نفخة البعث والنشور.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في نفس المصدر السابق (٤/ ٣٢٨): هل النفخات في الصور ثلاث أم اثنتان؟.

فأجاب: الصواب أنها اثنتان، هذا هو المحفوظ كما جاء في القرآن الكريم وفي الأحاديث الصحيحة، نفخة الفزع وهي نفخة الصعق والموت، والثانية: نفخة البعث.

فالأولى يقال لها: نفخة الفزع، ويقال لها: نفخة الصعق، ويقال لها: نفخة الموت، تسمى بأسماء، وهي المذكورة في قوله جل وعلا: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ} وهي المذكورة في قوله جل وعلا: {وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} وقال آخرون: إنها ثلاث: نفخة الفزع يفزع الناس ولا يموتون، ثم نفخة الصعق والموت، ثم نفخة البعث. وجاء هذا في حديث الصور من حديث إسماعيل بن رافع الأنصاري ولكنه ضعيف، والصواب أنها نفختان: نفخة الفزع يمدها إسرافيل، يمدها طويلا. فأول ما يسمعها الناس، كل منهم يصغي ليتا ويرفع ليتا، يعني يصغي عنقه هكذا وهكذا يستمع، ثم لا يزال إسرافيل يمدها حتى ترتفع، وحتى يصعق الناس فيموتون.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ في نفس المصدر السابق (٤/ ٣٢٩): كيف يقوم الناس من قبورهم يوم القيامة؟

فأجاب: أخبر الله عنهم بما بين سبحانه وتعالى: {يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ} فهم يخرجون من الأجداث إذا سمعوا الصيحة، وهي نفخة البعث، النفخة الثانية يخرجهم الله من قبورهم ومن كل مكان، ويجمعهم جل وعلا يوم القيامة، والله أعلم بكيفية ذلك سبحانه وتعالى. المقصود أنهم يخرجون حفاة، عراة، غرلا، كما جاءت به الأحاديث، حفاة لا نعال عليهم، عراة لا لباس عليهم، غرلا غير مختونين، حتى يقضى بينهم، وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم، كما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ في نفس المصدر السابق (٤/ ٣٢٩): هل من دليل شرعي على تجمع أرواح المؤمنين، في منتصف كل ليلة جمعة عند الركن والمقام، وتجمع أرواح أهل النار في نفس الوقت في بئر بأرض العراق كما قرأت في إحدى الصحف؟.

فأجاب: لا أعلم أصلا لما ذكره السائل، من تجمع الأرواح بين الركن والمقام، في أي ليلة وفي أي يوم، كل ذلك لا أصل له، كله من الخرافات الباطلة، وهكذا تجمع أرواح الكفار في بئر في العراق، أو في غير العراق أو عدن أو في غير ذلك، كل ذلك لا أصل له، فلا ينبغي أن يعول عليها.

مسألة: قال العلامة الألباني في الضعيفة (٨/ ١٠١، ١٠٧): عن حديث «الدنيا كلها سبعة أيام من أيام الآخرة، وذلك قول الله تعالى: {وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّون}». (موضوع)

ثم ذكر أحاديث تدور حول هذا المعنى ثم قال: إن الواقع يشهد ببطلان هذه الأحاديث؛ فإن السيوطي قرر في الرسالة المذكورة -أي رسالة "الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف"-بناء عليها وعلى غيرها من الأحاديث والآثار- وجلها واهية -أن مدة هذه الأمة تزيد على ألف سنة، ولا تبلغ الزيادة عليها خمس مئة سنة، وأن الناس يمكثون بعد طلوع الشمس من مغربها مئة وعشرين سنة!.

أقول: ونحن الآن في سنة (١٣٩١)، فالباقي لتمام الخمس مائة إنما هو مئة سنة وتسع سنوات، وعليه تكون الشمس قد طلعت من مغربها من قبل سنتنا هذه بإحدى عشرة سنة على تقرير السيوطي، وهي لما تطلع بعد! والله تعالى وحده هو الذي يعلم وقت طلوعها، وكيف يمكن لإنسان أن يحدد مثل هذا الوقت المستلزم لتحديد وقت قيام الساعة، وهو ينافي ما أخبر الله تعالى من أنها لا تأتي إلا بغتة؛ كما في قوله ﷻ: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُون} (الأعراف: ١٨٧).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في الضعيفة أيضا (١/ ٦٢١ - ٦٢٢): عن حديث «يدعى الناس يوم

القيامة بأمهاتهم سترا من الله ﷻ عليهم». (موضوع).

وقد ثبت ما يخالفه، ففي " سنن أبي داود " بإسناد جيد كما قاله النووي في " الأذكار " من حديث أبي الدرداء مرفوعًا: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم» وفي الصحيح من حديث عمر مرفوعا: «إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة، يرفع لكل غادر لواء، فيقال: هذه غدرة فلان بن فلان»، والله أعلم.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في الصحيحة (٤/ ٦٠٨، ٦١٢ - ٦١٤): قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يقتص الخلق بعضهم من بعض، حتى الجماء من القرناء، وحتى الذرة من الذرة».

(**فائدة**) قال النووي في " شرح مسلم " تحت حديث الترجمة: "هذا تصريح بحشر البهائم يوم القيامة وإعادتها يوم القيامة كما يعاد أهل التكليف من الآدميين وكما يعاد الأطفال والمجانين، ومن لم تبلغه دعوة. وعلى هذا تظاهرت دلائل القرآن والسنة، قال الله تعالى: {وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَت} وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع، وجب حمله على ظاهره. قال العلماء: وليس من شرط الحشر والإعادة في القيامة المجازاة والعقاب والثواب. وأما القصاص من القرناء للجلحاء فليس هو من قصاص التكليف، إذ لا تكليف عليها بل هو قصاص مقابلة، و(الجلحاء) بالمد هي الجماء التي لا قرن لها. والله أعلم".

وذكر نحوه ابن الملك في " مبارق الأزهار " (٢/ ٢٩٣) مختصراً. ونقل عنه العلامة الشيخ علي القاريء في " المرقاة " (٤/ ٧٦١) أنه قال: "فإن قيل: الشاة غير مكلفة، فكيف يقتص منها؟ قلنا: إن الله تعالى فعال لما يريد ولا يسأل عما يفعل والغرض منه إعلام العباد أن الحقوق لا تضيع بل يقتص حق المظلوم من الظالم".

قال القاريء: "وهو وجه حسن، وتوجيه مستحسن، إلا أن التعبير عن الحكمة بـ (الغرض) وقع في غير موضعه. وجملة الأمر أن القضية دالة بطريق المبالغة على كمال العدالة بين كافة المكلفين، فإنه إذا كان هذا حال الحيوانات الخارجة عن التكليف، فكيف بذوي العقول من الوضيع والشريف، والقوي والضعيف؟".

قلت: ومن المؤسف أن ترد كل هذه الأحاديث من بعض علماء الكلام بمجرد الرأي، وأعجب منه أن يجنح إليه العلامة الألوسي! فقال بعد أن ساق الحديث عن أبي هريرة من رواية مسلم ومن رواية أحمد بلفظ الترجمة عند تفسيره آية {وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ} في تفسيره " روح المعاني " (٩/ ٣٠٦): "ومال حجة الإسلام الغزالي وجماعة إلى أنه لا يحشر غير الثقلين لعدم كونه مكلفًا ولا أهلًا لكرامة بوجه، وليس في هذا الباب نص من كتاب أو سنة معول عليها يدل على حشر غيرهما من الوحوش، وخبر مسلم والترمذي وإن كان صحيحا لكنه لم يخرج مخرج التفسير للآية ويجوز أن يكون كناية عن العدل التام. وإلى هذا القول أميل ولا أجزم بخطأ القائلين بالأول لأن لهم ما يصلح مستندا في الجملة. والله تعالى أعلم".

قلت: كذا قال -عفا الله عنا وعنه- وهو منه غريب جدًّا؛ لأنه على خلاف ما نعرفه عنه في كتابه المذكور، من سلوك الجادة في تفسير آيات الكتاب على نهج السلف، دون تأويل أو تعطيل، فما الذي حمله هنا على أن يفسر الحديث على خلاف ما يدل عليه ظاهره، وأن يحمله على كناية عن العدل التام، أليس هذا تكذيبًا للحديث المصرح بأنه يقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء، فيقول هو تبعا لعلماء الكلام: إنه كناية!... أي لا يقاد للشاة الجماء. وهذا كله يقال لو وقفنا بالنظر عند رواية مسلم المذكورة، أما إذا انتقلنا به إلى الروايات الأخرى كحديث الترجمة وحديث أبي ذر وغيره، فإنها قاطعة في أن القصاص المذكور هو حقيقة وليس كناية،

ورحم الله الإمام النووي، فقد أشار بقوله السابق: "وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع وجب حمله على ظاهره".

قلت: أشار بهذا إلى رد التأويل المذكور وبمثل هذا التأويل أنكر الفلاسفة وكثير من علماء الكلام كالمعتزلة وغيرهم رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وعلوه على عرشه ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة ومجيئه تعالى يوم القيامة، وغير ذلك من آيات الصفات وأحاديثها. وبالجملة، فالقول بحشر البهائم والاقتصاص لبعضها من بعض هو الصواب الذي لا يجوز غيره، فلا جرم أن ذهب إليه الجمهور كما ذكر الألوسي نفسه في مكان آخر من "تفسيره" (٩/ ٢٨١)، وبه جزم الشوكاني في تفسير آية " التكوير " من تفسيره " فتح القدير "، فقال (٥/ ٣٧٧): "الوحوش ما توحش من دواب البر، ومعنى (حشرت) بعثت، حتى يقتص بعضها من بعض، فيقتص للجماء من القرناء". وقد اغتر بكلمة الألوسي المتقدمة النافية لحشر الوحوش محرر " باب الفتاوي " في مجلة الوعي الإسلامي السنة الثانية، العدد ٨٩ ص ١٠٧، فنقلها عنه، مرتضيا لها معتمدا عليها، وذلك من شؤم التقليد وقلة التحقيق. والله المستعان وهو ولي التوفيق.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في موسوعته العقدية (٩/ ٣٣٥): شيخنا الفاضل حفظك الله في تفسير الآية: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ} (النمل:٨٨) في الآية تفسير للشيخ الشعرواي بأن هذا إثبات لحركة دوران الأرض حيث يقول: أن تشبيه حركة السحاب المحمولة بالرياح مثل حركة الجبال المحمولة بالأرض المتحركة، واستدل الشيخ الشعرواي بأن يوم القيامة لا يكون فيه حسبانًا إنما حقيقة، وأن الأرض والسماوات تبدل تمامًا فلا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا في الأرض، فهل من كلمة في هذا الموضوع وجزاك الله خيرًا.

الشيخ: أنا بطبيعة الحال ما أستحضر الآيات التي جاءت قبل هذه الآية ولكن الذي أعلمه فيها من علماء التفسير الماضيين أن قوله تعالى: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ} (النمل:٨٨) إنما هذا: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ} (إبراهيم:٤٨) ففي هذا التبديل في الآية الأخرى: {وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ} (النبأ:٢٠) فهذا التبديل لا يكون في هذا العهد الذي يعيشه الناس بطمأنينة على هذه الأرض وإنما يوم ذلك {يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ} (إبراهيم:٤٨).

وأنا أقول بهذه المناسبة: إن كثيرًا من الكتاب أو الوعاظ المعاصرين اليوم يحاولون أن يتكلفوا تطبيق بعض الآيات القرآنية على المخترعات أو الأفكار الفلكية التي اكتشفت في العصر الحاضر ظنًا منهم أن في ذلك نصرًا للإسلام، ونحن نقول: أن الإسلام ليس بحاجة إلى تكلف تأويل الآيات على خلاف ما كان عليه علماء التفسير سلفًا وخلفًا ولشيء من التكلف الذي لا يحتمله سياق الآيات وسباقها، فلا أجد هذا الذي نقل عن الشيخ الشعرواي صوابًا بل هو مخالف لما هو عليه علماء التفسير، نعم.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ في نفس المصدر السابق (٩/ ٣٤٥): عن سهل بن سعد في الصحيحين قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: «يحشر الناس على أرض بيضاء عفراء كقرصة النقي» وهناك حديث عائشة في مسلم عندما سألته عن مكان الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض، فقال: على الصراط، ولكننا نعلم أن الناس يساقون على أرض المحشر أولًا وقبل أن

يصلوا إلى الصراط فهل يكون هناك تبديل قبل الوصول إلى الصراط؟ أفيدونا جزاكم الله خيرًا؟

الشيخ: لا جواب عندي في مثل هذه الأمور الغيبية، ولا يجوز الخوض فيها

بالرأي وإنما كما قال: {وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} (النساء:٦٥)، نعم.

مسألة: سئل العلامة العثيمين كما في مجموع فتاواه (٢/ ٣٥): كيف تدنو الشمس يوم القيامة من الخلائق مقدار ميل، ولا تحرقهم، وهي لو دنت عما هي عليه الآن بمقدار شبر واحد لاحترقت الأرض؟.

فأجاب: إن وظيفة المؤمن – وهذه قاعدة يجب أن تبنى عليها عقيدتنا – فيما ورد من أخبار الغيب القبول والتسليم، وأن لا يسأل عن كيف؟ ولم؟؛ لأن هذا أمر فوق ما تتصوره أنت، فالواجب عليك أن تقبل وتسلم وتقول: آمنا وصدقنا، آمنا بأن الشمس تدنو من الخلائق يوم القيامة بمقدار ميل، وما زاد على ذلك من الإيرادات فهو من البدع، ولهذا لما سئل الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عن استواء الله كيف استوى؟ قال: "السؤال عنه بدعة". هكذا أيضا كل أمور الغيب السؤال عنها بدعة، وموقف الإنسان منها القبول والتسليم.

جواب الشق الثاني: بالنسبة لدنو الشمس من الخلائق يوم القيامة فإننا نقول:

إن الأجسام تبعث يوم القيامة لا على الصفة التي عليها في الدنيا من النقص، وعدم التحمل، بل هي تبعث بعثا كاملا تاما، ولهذا يقف الناس يوم القيامة يوما مقداره خمسون ألف سنة لا يأكلون ولا يشربون، وهذا أمر لا يحتمل في الدنيا، فتدنو الشمس منهم وأجسامهم قد أعطيت من القوة ما يتحمل دنوها، ومن ذلك ما ذكرناه من الوقوف خمسين ألف سنة، لا يحتاجون إلى طعام، ولا شراب، فالأجسام يوم القيامة لها شأن آخر غير شأنها في هذه الدنيا.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في نفس المصدر السابق (٢/ ٣٦): قلتم في الفتوى السابقة رقم "١٦١": إن الأجسام تبعث يوم القيامة لا على الصفة التي هي عليها في الدنيا، والله عَزَّ وَجَلَّ يقول: {كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ}،، فنأمل من فضيلتكم توضيح ذلك؟.

فأجاب: هذا لا يشكل على ما قلنا؛ لأن المراد بقوله: {كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ} من حيث الخلق، فهو كقوله: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}، فالمعنى: أنه كما بدأ خلقكم، وقدر عليه فإنكم تعودون كذلك بقدرة الله ﷻ.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في نفس المصدر السابق (٢/ ٣٧): كيف نجمع بين قول النبي ﷺ: «من نوقش الحساب عذب». رواه البخاري من حديث عائشة، ومناقشة المؤمن في قوله ﷺ: «إن الله يدني المؤمن، فيضع عليه كنفه ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ فيقول: نعم، أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه، ورأى في نفسه أنه هلك قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيعطى كتاب حسناته». الحديث رواه البخاري؟.

فأجاب: ليس في هذا إشكال؛ لأن المناقشة معناها: أن يحاسب، فيطالب بهذه النعم التي أعطاه الله إياها؛ لأن الحساب الذي فيه المناقشة معناه: أنك كما تأخذ تعطي، ولكن حساب الله لعبده المؤمن يوم القيامة ليس على هذا الوجه، بل إنه مجرد فضل من الله تعالى إذا قرره بذنوبه، وأقر واعترف قال: "سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم"، وكلمة نوقش تدل على هذا؛ لأن المناقشة الأخذ والرد في الشيء، والبحث على دقيقه وجليله، وهذا لا يكون بالنسبة لله ﷻ مع عبده المؤمن، بل إن الله تعالى يجعل الحساب للمؤمنين مبنيا على الفضل والإحسان، لا على المناقشة والأخذ بالعدل.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في نفس المصدر السابق (٢/ ٣٨): كيف يحاسب الكافر يوم القيامة، وهو غير مطالب بالتكاليف الشرعية؟.

فأجاب: هذا السؤال مبني على فهم ليس بصحيح، فإن الكافر مطالب بما يطالب به المؤمن، لكنه غير ملزم به في الدنيا، ويدل على أنه مطالب قوله تعالى: {إِلَّا

أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ}.

فلولا أنهم عوقبوا بترك الصلاة، وترك إطعام المساكين ما ذكروه؛ لأن ذكره في هذه الحال لا فائدة منه، وذلك دليل على أنهم يعاقبون على فروع الإسلام، وكما أن هذا هو مقتضى الأثر، فهو أيضا مقتضى النظر، فإذا كان الله تعالى يعاقب عبده المؤمن على ما أخل به من واجب في دينه فكيف لا يعاقب الكافر؟، بل إني أزيدك أن الكافر يعاقب على كل ما أنعم الله به عليه من طعام وشراب وغيره، قال تعالى: {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ}، فمنطوق الآية رفع الجناح عن المؤمنين فيما طعموه، ومفهومها وقوع الجناح على الكافرين فيما طعموه، وكذلك قوله تعالى: {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ}، فإن قوله: {قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}. دليل على أن غير المؤمن ليس له حق في أن يستمتع بها في الدنيا.

أقول: ليس له حق شرعي، أما الحق بالنظر إلى الأمر الكوني وهو أن الله سبحانه وتعالى خلقها، وانتفع بها هذا الكافر، فهذا أمر لا يمكن إنكاره، فهذا دليل على أن الكافر يحاسب حتى على ما أكل من المباحات وما لبس، وكما أن هذا مقتضى الأثر فإنه مقتضى النظر، إذ كيف يحق لهذا الكافر العاصي لله الذي لا يؤمن به كيف يحق له عقلا أن يستمتع بما خلقه الله ﷻ وما أنعم الله به على عباده، وإذ تبين لك هذا، فإن الكافر يحاسب يوم القيامة على عمله، ولكن حساب الكافر يوم القيامة ليس

كحساب المؤمن؛ لأن المؤمن يحاسب حسابا يسيرا، يخلو به الرب ﷻ ويقرره بذنوبه حتى يعترف، ثم يقول له -سبحانه وتعالى-: «قد سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم».

أما الكافر -والعياذ بالله- فإن حسابه أن يقرر بذنوبه، ويخزى بها على رءوس الأشهاد: {وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ}.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في فتاوى نور على الدرب: كيف يقوم الناس من قبورهم يوم القيامة؟.

فأجاب: يقوم الناس من قبورهم حفاةً عراةً غرلًا بُهمًا. أما حفاةً فمعناه: أنه ليس في أقدامهم نعالٌ ولا خفاف ولا جوارب، وأما عراة فمعناه: أنه ليس عليهم ثياب، العورات بادية، كما خرجوا من بطون أمهاتهم يخرجون من بطون الأرض، كما قال الله تعالى: (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ). غرلًا أي: غير مختونين، أي: إن القلفة التي تقطع في الختان في الدنيا- وهي الجلدة التي على رأس الذكر- تعاد يوم القيامة، حتى يخرج الناس من قبورهم كما خرجوا من بطون أمهاتهم غير مختونين، وأما بُهمًا فمعناه: أنه ليس معهم مال يعرفون به، فلا درهم ولا دينار ولا متاع ولا شيء ما هي إلا الأعمال الصالحة، هكذا يخرج الناس من قبورهم لرب العالمين جل وعلا.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في فتاوى نور على الدرب: هل صحيح أن يوم القيامة يخفف على المؤمن حتى يصير كأنه وقت قصير جدًّا؟ أرجو بهذا إفادة؟.

فأجاب: لاشك أن المؤمن يخفف عنه ذلك اليوم حتى يكون يسيرًا جدًّا، ودليل ذلك في كتاب الله ﷻ، قال الله تبارك وتعالى: (وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا). وقال تعالى: (عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ). وقال تعالى: (يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ). وكل هذا يدل أن هذا اليوم يكون يسيرًا على المؤمنين، وبقدر ما يكون

الإيمان عند العبد يكون اليسر في ذلك اليوم؛ لأن الجزاء من جنس العمل، نسأل الله أن ييسر علينا وعلى إخواننا المسلمين أهوال ذلك اليوم.

(باب ذكر مباحث التوسل)

قال العلامة الألباني في كتابه القيم: التوسل أنواعه وأحكامه:

الفصل الأول: التوسل في اللغة والقرآن.

معنى التوسل في لغة العرب: وقبل الخوض في هذا الموضوع بتفصيل، أحب أن ألفت النظر إلى سبب هام من أسباب سوء فهم كثير من الناس لمعنى التوسل، وتوسعهم فيه، وإدخالهم فيه ما ليس منه، وذلك هو عدم فهمهم لمعناه اللغوي، وعدم معرفتهم بدلالته الأصلية، ذلك أن لفظة (التوسل) لفظة عربية أصيلة، وردت في القرآن والسنة وكلام العرب من شعر ونثر، وقد عنى بها: التقرب إلى المطلوب، والتوصل إليه برغبة، قال ابن الأثير في "النهاية": (الواسل: الراغب، والوسيلة: القربة والواسطة، وما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به، وجمعها وسائل) وقال الفيروز أبادي في "القاموس": (وسل إلى الله تعالى توسيلًا: عمل عملًا تقرب به إليه كتوسل) وقال ابن فارس في "معجم المقاييس": (الوسيلة: الرغبة والطلب، يقال: وسل إذا رغب، والواسل: الراغب إلى الله ﷻ، وهو في قول لبيد:

أرى الناس لا يدرون ما قَدْرُ أمرهم — لى، كل ذي دين إلى الله واسلُ

وقال الراغب الأصفاني في "المفردات": (الوسيلة: التوصل إلى الشيء برغبة، وهي أخص من الوصيلة، لتضمنها لمعنى الرغبة، قال تعالى: (وابتغوا إليه الوسيلة)، وحقيقة الوسيلة إلى الله تعالى: مراعاة سبيله بالعمل والعبادة، وتحري مكارم الشريعة، وهي كالقربة، والواسل: الراغب إلى الله تعالى).

وقد نقل العلامة ابن جرير هذا المعنى أيضًا وأنشد عليه قول الشاعر:

إذا غفـل الواشـون عـدنا لوصـلنا وعـاد التـصافي بيننـا والوسـائل

هذا وهناك معنى آخر للوسيلة هـو المنزلـة عنـد الملـك، والدرجـة والقربـة، كما ورد في الحـديث تـسمية أعلى منزلـة في الجنـة بهـا، وذلـك هـو قولـه ﷺ: (إذا سـمعتم المؤذن فقولوا مثل

ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرًا، ثـم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلـة في الجنـة لا تنبغـي إلا لعبـد مـن عبـاد الله، وأرجـو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة).

وواضـح ان هـذين المعنيـين الأخيـرين للوسـيلة وثيقـا الـصلة بمعناهـا الأصـلي، ولكنهما غير مرادين في بحثنا هذا.

معنى الوسيلة في القرآن

إن ما قدمته من بيان معنى التوسل هو المعروف في اللغة، ولـم يخـالف فيـه أحـد، وبه فسر السلف الصالح وأئمة التفسير الآيتـين الكـريمتين اللتين وردت فيهما لفظـة (الوسـيلة)، وهمـا قولـه تعـالى: (يـا أيهـا الـذين آمنـوا اتقـوا الله وابتغـوا إليـه الوسـيلة وجاهـدوا في سـبيله لعلكـم تفلحـون) [المائـدة: ٣٥]، وقولـه سـبحانه: (أولئـك الـذين يـدعون يبتغـون إلـى ربهـم الوسـيلة أيهـم أقـرب ويرجـون رحمتـه ويخـافون عذابـه إن عذاب ربك كان محذورًا) [الإسراء: ٥٧].

فأما الآية الأولى، فقد قال إمام المفسرين الحافظ ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ في تفسيرها: (يا أيها الذين صدَّقوا الله ورسوله فيما أخبرهم، ووعد من الثواب، وأوعـد مـن العقـاب. (اتقـوا الله) يقـول: أجيبـوا الله فيمـا أمـركم، ونهـاكم بالطاعـة لـه في ذلـك.(وابتغـوا إليـه الوسيلة): يقول: واطلبوا القربة إليه بالعمل بما يرضيه).

ونقل الحافظ ابن كثير عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن: معنى الوسـيلة فيهـا القربـة، ونقـل

مثل ذلك عن مجاهد وأبي وائل والحسن وعبد الله بن كثير والسدي وابن زيد وغير واحد، ونقل عن قتادة قوله فيها: (أي تقربوا إليه بطاعته، والعمل بما يرضيه) ثم قال ابن كثير: (وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة لا خلاف بين المفسرين فيه.. والوسيلة هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود).

وأما الآية الثانية فقد بين الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ مناسبة نزولها التي توضح معناها فقال: (نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرًا من الجن، فأسلم الجنيون، والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ :(أي استمر الإنس الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن، والجن لا يرضون بذلك، لكونهم أسلموا، وهم الذين صاروا يبتغون إلى ربهم الوسيلة، وهذا هو المعتمد في تفسير الآية).

قلت: وهي صريحة في أن المراد بالوسيلة ما يتقرب به إلى الله تعالى، ولذلك قال: (يبتغون) أي يطلبون ما يتقربون به إلى الله تعالى من الأعمال الصالحة، وهي كذلك تشير

إلى هذه الظاهرة الغريبة المخالفة لكل تفكير سليم، ظاهره أن يتوجه بعض الناس بعبادتهم ودعائهم إلى بعض عباد الله، يخافونهم ويرجونهم، مع أن هؤلاء العباد المعبودين قد أعلنوا إسلامهم، وأقروا لله بعبوديتهم، وأخذوا يتسابقون في التقرب إليه سبحانه، بالأعمال الصالحة التي يحبها ويرضاها، ويطمعون في رحمته، ويخافون من عقابه، فهو سبحانه يُسَفه في هذه الآية أحلام أولئك الجاهلين الذين عبدوا الجن، واستمروا على عبادتهم مع أنهم مخلوقون عابدون له سبحانه، وضعفاء مثلهم، لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًا، وينكر الله عليهم عدم توجيههم بالعبادة إليه وحده، تبارك وتعالى، وهو الذي يملك وحده الضر والنفع، وبيده وحده مقادير كل شيء

وهو المهيمن على كل شيء.

الأعمال الصالحة وحدها هي الوسائل المقربة إلى الله

ومن الغريب أن بعض مدعي العلم اعتادوا الاستدلال بالآيتين السابقتين على ما يلهج به كثير منهم من التوسل بذوات الأنبياء أو حقهم أو حرمتهم أو جاههم، وهو استدلال خاطى لا يصح حمل الآيتين عليه، لأنه لم يثبت شرعًا أن هذا التوسل مشروع مرغوب فيه، ولذلك

لم يذكروا هذا الاستدلال أحد من السلف الصالح، ولا استحبوا التوسل المذكور، بل الذي فهموه منهما أن الله تبارك وتعالى يأمرنا بالتقرب إليه بكل رغبة، والتقدم إليه بك قربة، والتوصل إلى رضاه بكل سبيل.

ولكن الله سبحانه قد علمنا في نصوص أخرى كثيرة أن علينا إذا أردنا التقرب إليه أن نتقدم إليه بالإعمال الصالحة التي يحبها ويرضاها، وهو لم يكل تلك الأعمال إلينا، ولم يترك تحديدها إلى عقولنا وأذواقنا، لأنها حينذاك ستختلف وتتباين، وستضطرب وتتخاصم، بل أمرنا سبحانه أن نرجع إليه في ذلك، ونتبع إرشاده وتعليمه فيه، لأنه لا يعلم ما يرضي الله ﷻ إلا الله وحده، فلهذا كان من الواجب علينا حتى نعرف الوسائل المقربة إلى الله أن نرجع في كل مسألة إلى ما شرعه الله سبحانه، وبينه رسول الله ﷺ، ويعني ذلك أن نرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهذا هو الذي وصانا به رسولنا محمد صلوات الله عليه وسلامه حيث قال: (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة رسوله).

متى يكون العمل صالحًا

وقد تبين من الكتاب والسنة أن العمل حتى يكون صالحًا مقبولًا يقرب إلى الله سبحانه، فلا بد من أن يتوفر فيه أمران هامان عظيمان، أولهما: أن يكون صاحبه قد

قصد به وجه الله ﷻ، وثانيهما: أن يكون موافقًا لما شرعه الله تبارك وتعالى في كتابه، أو بينه رسوله في سنته، فإذا اختل واحد من هذين الشرطين لم يكن العمل صالحًا ولا مقبولًا.

ويدل على هذا قوله تبارك وتعالى: (فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملًا صالحًا، ولا يشرك بعبادة ربه أحدًا) [الكهف: ١١٠] فقد أمر سبحانه أن يكون العمل صالحًا، أي موافقًا للسنة، ثم أمر أن يخلص به صاحبه لله، لا يبتغي به سواه.

قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره": (وهذان ركنا العمل المتقبل، لا بد أن يكون خالصًا لله، صوابًا على شريعة رسول الله ﷺ) وروي مثل هذا عن القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره.

الفصل الثاني: الوسائل الكونية والشرعية

إذا عرفنا أن الوسيلة هي السبب الموصل إلى المطلوب برغبة فاعلم أنها تنقسم إلى قسمين، وسيلة كونية، ووسيلة شرعية.

فأما الوسيلة الكونية فهي كل سبب طبيعي يوصل إلى المقصود بخلقته التي خلقها الله بها، ويؤدي إلى المطلوب بفطرته التي فطره الله عليها، وهي مشتركة بين المؤمن والكافر من غير تفريق، ومن أمثلتها الماء فهو وسيلة إلى ريّ الإنسان، والطعام وسيلة إلى شبعه، واللباس وسيلة إلى حمايته من الحر والقر، والسيارة وسيلة إلى انتقاله من مكان إلى مكان، وهكذا.

وأما الوسيلة الشرعية فهي كل سبب يوصل إلى المقصود عن طريق ما شرعه الله تعالى، وبينه في كتابه وسنة نبيه، وهي خاصة بالمؤمن المتبع أمر الله ورسوله.

ومن أمثلتها النطق بالشهادتين بإخلاص وفهم وسيلة إلى دخول الجنة والنجاة من الخلود في النار، وإتباع السيئة الحسنة وسيلة إلى محو السيئة، وقول الدعاء

المأثور بعد الأذان وسيلة إلى نيل شفاعة النبي ﷺ، وصلة الأرحام وسيلة لطول العمر وسعة الرزق، وهكذا.

فهذه الأمور وأمثالها إنما عرفنا أنها وسائل تحقق تلك الغايات والمقاصد عن طريق الشرع وحده، لا عن طريق العلم أو التجربة أو الحواس، فنحن لم نعلم أن صلة الرحم تطيل العمر وتوسع الرزق إلا من قوله صلوات الله وسلامه عليه:(من أحب أن يُبْسَط له في رزقه، وأن يُنْسَأ له في أثره فَلْيَصِلْ رحمه). وهكذا الأمثلة الأخرى.

ويخطىء الكثيرون في فهم هذه الوسائل بنوعيها خطأ كبيرًا، ويهمون وهمًا شنيعًا، فقد يظنون سببًا كونيًا ما يوصل إلى غاية معينة، ويكون الأمر بخلاف ما يظنون، وقد يعتقدون سببًا شرعيًا ما يؤدي إلى مقصد شرعي معين، ويكون الحق بخلاف ما يعتقدون.

فمن أمثلة الوسائل الباطلة شرعًا وكونًا في آن واحد، ما يراه المار في شارع النصر في دمشق في كثير من الاحيان، إذ يجد بعض الناس قد وضعوا أمامهم مناضد صغيرة، وعليها حيوان صغير يشبه الفأر الكبير، وقد وضع بجانبه بطاقات مضمومة كتب فيها عبارات فيها توقعات لحظوظ الناس، كتبها صاحب الحيوان، أو أملاها عليه بعض الناس كما شاء لهم جهلهم وهواهم، فيمر الصديقات الحميمان فيقول أحدهم للأخر: تعال لنرى حظنا ونصيبنا، فيدفعان للرجل بضعة قروش، فيدفع الحوين لسحب بطاقة ما، ويعطيها أحدهما فيقرؤها، ويطالع حظه المزعوم فيها !

ترى ما مبلغ عقل هذا الإنسان الذي يتخذ الحيوان دليلًا ليعلمه ما جهله، وليطلعه على ما غُيّب عنه من قدره ؟

إنه إن كان يعتقد فعلًا أن هذا الحيوان يعلم الغيب فلا شك أن الحيوان خير منه،

وإن كان لا يعتقد ذلك ففعله هذا عبث وسخف وإضاعة وقت ومال يتنزه عنه العقلاء. كما أن تعاطي هذا العمل تدجيل وتضليل وأكل لأموال الناس بالباطل.

ولا شك أن لجوء الناس إلى هذا الحيوان لمعرفة الغيب وسيلة كونية بزعمهم، ولكنها باطلة تدحضها التجربة، ويهدمها النظر السليم، فهي وسيلة خرافية أدى إليها الجهل والدجل، وهي من الناحية الشرعية باطلة أيضًا تخالف الكتاب والسنة والإجماع، ويكفي في ذلك مخالفتها لقوله سبحانه في الثناء على نفسه: (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدًا إلا من ارتضى من رسول..) [الجن: ٢٦-٢٧].

ومن الأسباب الكونية الموهومة ظن بعضهم انه إذا سافر أو تزوج مثلًا يوم الأربعاء أخفق في سفره وخاب في زواجه، واعتقادهم أنه من شرع في عمل هام فرأى أعمى أو ذو عاهة لم يتم عمله ولم ينجح فيه !

ومن هذه الأسباب أيضًا ظن كثير من العرب والمسلمين اليوم أنهم بعددهم الكبير فقط ينتصرون على أعدائهم من الصهاينة والمستعمرين، وأنهم على وضعهم الذي هم عليه سيرمون اليهود في البحر، وقد أثبتت التجارب خطأ هذه الظنون وبطلانها، وأن الأمر أعمق من أن يعالج بهذه الطريقة السطحية.

ومن الأسباب الشرعية الموهومة اتخاذ بعض الناس أسبابًا يظنونها تقربهم إلى الله سبحانه، وهي تبعدهم منه في الحقيقة، وتجلب لهم السخط والغضب، بل واللعنة والعذاب، فمن ذلك استغاثة بعضهم بالموتى المقبورين من الأولياء والصالحين، ليقضوا لهم حوائجهم التي لا يستطيع قضاءها إلا الله سبحانه وتعالى، كطلبهم منهم دفع الضر وشفاء السقم، وجلب الرزق وإزالة العقم، والنصر على العدو وأمثال ذلك، فيتمسحون بحديد الأضرحة وحجارة القبور، ويهزونها أو يلقون إليها أوراقًا كتبوا فيها طلباتهم ورغباتهم، فهذه وسائل شرعية بزعمهم، ولكنها في الحقيقة باطلة،

ومخالفة لأساس الإسلام الأكبر الذي هو العبودية لله تعالى وحده، وإفراده سبحانه بجميع أنواعها وفروعها.

ومن ذلك اعتقاد بعضهم الصدق في خبر يتحدث به إنسان ما إذا عطس هو أو أحد الحاضرين عند تحدثه بذلك.

ومنها اعتقادهم بأن أحدًا من أصحابهم أو أقربائهم يذكرهم بخير إذا طنت آذانهم،وكذلك اعتقادهم بأن بلاء ينزل عليهم إذا قصوا أظافرهم في الليل وفي أيام السبت والأحد...، أو إذا كنسوا بيوتهم ليلًا...، ومنها اعتقادهم أنهم إذا حسنوا ظنهم بحجر واعتقدوا فيه فإنه ينفعهم.

فهذه وأمثالها اعتقادات باطلة، بل خرافات وترهات، وظنون وأوهام ما أنزل الله بها من سلطان، وقد رأيت أن أصلها أحاديث موضوعة مكذوبة، لعن الله واضعها، وقبح ملفقها.

وعلى هذا فإن الوسائل الكونية منها ما هو مباح أذن الله به، ومنها ما هو حرام نهى الله عنه، وقد ذكرت فيما سبق أمثلة من هذه الوسائل بنوعيها مما يَهم الناس فيه، ويظنونه مباحًا وموصولًا إلى القصد مع أنه بعكس ذلك، وأذكر فيما يلي بعض الأمثلة على الوسائل الكونية المشروعة وغير المشروعة.

فمن الوسائل الكونية المشروعة للكسب والحصول على الرزق اتخاذ البيع والشراء والتجارة والزراعة والإجارة، ومن الوسائل الكونية المحرمة الإقراض بالربا وبيع العينة والاحتكار والغش والسرقة، والميسر وبيع الخمور والتماثيل، ومن أدلة ذلك قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) [البقرة: ٢٧٥].

فكل من البيع والربا سبب كوني لكسب الرزق، ولكن الله تعالى أحل الأول، وحرم الثاني.

كيف تعرف صحة الوسائل ومشروعيتها

والطريق الصحيح لمعرفة مشروعية الوسائل الكونية والشرعية هو الرجوع إلى الكتاب والسنة، والتثبت مما ورد فيهما عنها، والنظر في دلالات نصوصهما، وليس هناك طريق آخر لذلك البتة.

فهناك شرطان لجواز استعمال سبب كوني ما، الأول أن يكون مباحًا في الشرع، والثاني أن يكون قد ثبت تحقيقه للمطلوب، أو غلب ذلك على الظن.

وأما الوسيلة الشرعية فلا يشترط فيها إلا ثبوتها في الشرع ليس غير.

فاتخاذ الحيوان في المثال الاسبق وسيلة مزعومة لمعرفة الغيب هو من الناحية الكونية باطل تدحضه التجربة والنظر، ومن الناحية الشرعية كفر وضلال، بين الله بطلانه وحذر منه.

وكثيرًا ما يخلط الناس في هذه الأمور، فيظنون أنه بمجرد ثبوت النفع بوسيلة ما تكون هذه الوسيلة جائزة ومشروعة، فقد يحدث أن يدعو أحدهم وليًا، أو يستغيث بميت فيتحقق طلبه، وينال رغبته، فيدعي أن هذا دليل على قدرة الموتى والأولياء على إغاثة الناس، وعلى جواز دعائهم والاستغاثة بهم، وما حجته في ذلك غير حصوله على طلبه، وقد قرأنا مع الأسف في بعض الكتب الدينية أشياء كثيرة من هذا القبيل، إذ يقول مسطرها، أو ينقل عن بعضهم قوله مثلًا: إنه وقع في شدة، واستغاث بالولي الفلاني، أو الصالح العلاني، وناداه باسمه، فحضر حالًا، أو جاءه في النوم فأغاثه، وحقق له ما أراد.

وما درى هذا المسكين وأمثاله أن هذا - إن صح وقوعه - استدراج من الله ﷻ للمشركين والمبتدعين، وفتنة منه سبحانه لهم، ومكر منه بهم، جزاءًا وفاقًا على إعراضهم عن الكتاب والسنة، واتباعهم لأهوائهم وشياطينهم.

فهذا الذي يقول ذاك الكلام يجيز الاستغاثة بغير الله تعالى، هذه الاستغاثة التي هي الشرك الأكبر بعينه، بسبب حادثة وقعت له أو لغيره، ويمكن أن تكون هذه الحادثة مختلقة من أصلها، أو محرفة ومضخمة لإضلال بني آدم، كما يمكن أن تكون صحيحة، وراويها صادقًا فيما أخبر، ولكنه أخطأ في حكمه على المنقذ والمغيث، فظنه وليًا صالحًا، وإنما هو شيطان رجيم، فعل ذلك عن قصد خبيث، هو تلبيس الأمور على الناس، وإيقاعهم في حبائل الكفر والضلال من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

وقد تضافرت الأخبار على أن المشركين في الجاهلية كانوا يأتون إلى الصنم، وينادونه فيسمعون صوتًا، فيظنون أن الذي يكلمهم ويجيبهم إنما هو معبودهم الذي قصدوه من دون الله، وليس هو في الحقيقة والواقع غير شيطان لعين يريد إضلالهم، وإغراقهم في العقائد الباطلة.

والمقصود من ذلك كله أن تعرف أن التجارب والأخبار ليست الوسيلة الصحيحة لمعرفة مشروعية الأعمال الدينية، بل الوسيلة الوحيدة المقبولة لذلك هي الاحتكام للشرع المتمثل في الكتاب والسنة وليس غير.

وأهم ما يخلط فيه كثير من الناس في هذا الباب الاتصال بعالم الغيب بطريقة من الطرق، كإتيان الكهان والعرافين، والمنجمين والسحرة والمشعوذين، فتراهم يعتقدون في هؤلاء معرفة الغيب، لأنهم يحدثونهم عن بعض الأمور المغيبة عنهم، ويكون الأمر وفق ما يحدثون أحيانًا، ويظنون ذلك جائزًا مباحًا، بدليل وقوعه كما يخبرون. وهذا خطأ جسيم، وضلال مبين، فإن مجرد حصول منفعة ما بواسطة ما لا يكفي لإثبات مشروعية هذه الواسطة، فبيع الخمر مثلًا قد يؤدي إلى منفعة صاحبه وغناه وثروته، وكذلك الميسر واليانصيب أحيانًا، ولذلك قال ربنا تبارك وتعالى

فيهما: (يسألونك عن الخمر والميسر، قل فيهما إثم كبير، ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما) [سورة البقرة: الآية: ٢١٩] ومع ذلك فهما محرمان، وملعون في الخمر عشرة كما ثبت في الحديث.

فإتيان الكهان كذلك حرام، لأنه قد ثبت في الدين النهي عنه، والتحذير منه، قال النبيﷺ: (من أتى كاهنًا، فصدقه بما يقول فقد برىء مما أنزل على محمد).

وقال ﷺ: (من أتى عرافًا، فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة).

وقال معاوية بن الحكم السلمي للنبي ﷺ: إن منا رجالًا يأتون الكهان؟ فقال ﷺ: (فلا تأتهم...).

وقد بين الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه طريقة حصول الكهان والسحرة على بعض المغيبات بقوله ﷺ: (إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله كالسلسلة على صفوان، فإذا فُزّع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير، فيسمعها مسترقو السمع، ومسترقو السمع هكذا واحد فوق آخر، ووصف سفيان - أحد رواة الحديث - (وهو ابن عيينة كما قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ٥٣٧) بيده، وفرَّج بين أصابع يده اليمنى، نصبها بعضها فوق بعض، فربما أدرك الشهاب المستمع قبل ان يرمي بها إلى صاحبه، وربما لم تدركه حتى يرمي بها إلى الذي يليه، الذي هو أسفل منه، حتى يلقوها إلى الساحر، فيكذب معها مائة كذبة، فيصدق، فيقولون: ألم يخبرنا يوم كذا وكذا، يكون كذا وكذا، فوجدناه حقًا؟(للكلمة التي سُمعت من السماء).

وورد مثل هذا في حديث آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان رسول الله ﷺ جالسًا في نفر من أصحابه، فاستنار نجم، فقال ﷺ: (ما كنتم تقولون إذا كان مثل هذا في الجاهلية؟) قالوا: كنا نقول: يولد عظيم أو يموت عظيم، فقال رسول الله ﷺ:

(فإنها لا يُرْمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك وتعالى إذا قضى أمرًا سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم، حتى يبلغ التسبيح السماء الدنيا، ثم يستخبر أهل السماء الذين يلون حملة العرش، فيقول الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم، ويخبر أهل كل سماء سماء، حتى ينتهي الخبر إلى هذه السماء، وتخطف الجن السمع، فيُرمَون، فما جاؤوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يقرفون فيه ويزيدون).

فمن هذين الحديثين وغيرهما نعلم أن الاتصال بين الإنس والجن واقع، وأن الجني يخبر الكاهن ببعض الأخبار الصادقة، فيضيف إليها الكاهن أخبارًا أخرى ملفقة من عنده، فيحدث الناس، فيطلعون على صدق بعضها، ومع ذلك فقد نهى الشارع الحكيم عن إتيان هؤلاء الكهان، وحذر من تصديقهم فيما يقولون، كما مر معنا آنفًا.

وبهذه المناسبة فلا يفوتنا أن نذكر أن الكهانة والعرافة والتنجيم ما يزال لها أثر كبير على كثير من الناس، حتى في عصرنا هذا الذي يدعي أهله أنه عصر العلم والتفكير، والتمدن والثقافة، ويظنون أن الكهانة والشعوذة والسحر قد ولّت أيامها وانقضى سلطانها، ولكن الذي يمكن النظر، ويطلع على خفايا ما يحدث هنا وهناك يعلم علم اليقين أنها ما تزال تسيطر على كثيرين، ولكنها لبست لبوسًا جديدًا، وتدبت بأشكال عصرية، لا بفطن إلى حقيقتها إلا القليل، وما استحضار الأرواح ومخاطبتها، والاتصال بها بأنواعه المختلفة إلا شكل من أشكال هذه الكهانة الحديثة التي تضلل الناس، وتفتنهم عن دينهم، وتربطهم بالأوهام والأباطيل، ويظنونها حقيقة وعلمًا، ودينًا، والحقيقة والعلم والدين منها بُرءاء.

والخلاصة أن الأسباب الكونية، وما يُظن أنه من الأسباب الشرعية لا يجوز

إثباتها،

ولا تعاطيها إلا بعد ثبوت جوازها في الشرع، كما يجب في الأسباب الكونية إثبات صحتها وفائدتها بالنظر والتجربة.

ومما يجب التنبه له، أن ما ثبت كونه وسيلة كونية، فإنه يكفي في إباحته والأخذ به، أن

لا يكون في الشرع النهي عنه، وفي مثله يقول الفقهاء: الأصل في الأشياء الإباحة. وأما الوسائل الشرعية، فلا يكفي في جواز الأخذ بها، أن الشارع الحكيم لم ينه عنها، كما يتوهمه الكثيرون بل لا بد فيها من ثبوت النص الشرعي المستلزم مشروعيتها واستحبابها. لأن الاستحباب شيء زائد على الإباحة، فإنه مما يتقرب إلى الله تعالى، والقربات لا تثبت بمجرد عدم ورود النهي عنها، ومن هنا قال بعض السلف: (كل عبادة لم يتعبدها اصحاب رسول الله ﷺ فلا تتعبدوها)، وهذا مستفاد من أحاديث النهي عن الابتداع في الدين وهي معروفة، ومن هنا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعابى: (الأصل في العبادات المنع إلا لنص، وفي العادات الإباحة إلا لنص). فاحفظ هذا فإنه هام جدًا يساعدك على استبصار الحق فيما اختلف فيه الناس.

الفصل الثالث: التوسل المشروع وأنواعه

عرفنا مما سبق أن هناك قضيتين مستقلتين، أولاهما وجوب أن يكون التوسل به مشروعًا، وذلك لا يعرف إلا بدليل صحيح من الكتاب والسنة، وثانيهما أن يكون التوسل بسبب كوني صحيحًا يوصل إلى المطلوب.

ونحن نعلم أن الله ﷻ أمرنا بدعائه سبحانه والاستغاثة به، فقال: (وقال ربكم ادعوني استجب لكم، إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) [غافر: ٦٠]. وقال تعالى: (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب، أجيب دعوة الداعِ إذا

دعان، فليستجيبوا لي، وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) [البقرة: ١٧٨].

وقد شرع لنا عز شأنه أنواعًا من التوسلات المشروعة المفيدة المحققة للغرض، والتي تكفل الله بإجابة الداعي بها، إذا توفرت شروط الدعاء الأخرى، فلننظر الآن فيم تدل عليه النصوص الشرعية الثابتة من التوسل دون تعصب او تحيز.

إن الذي ظهر لنا بعد تتبع ما ورد في الكتاب الكريم والسنة المطهرة أن هناك ثلاثة أنواع للتوسل شرعها الله تعالى، وحث عليها، وَرَدَ بعضها في القرآن، واستعملها الرسول ﷺ وحض عليها، وليس في هذه الأنواع التوسل بالذوات أو الجاهات أو الحقوق أو المقامات، فدل ذلك على عدم مشروعيته وعدم دخوله في عموم (الوسيلة) المذكورة في الآيتين السالفتين.

أما الأنواع المشار إليها من التوسل المشروع فهي:

١- التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه الحسنى، أو صفة من صفاته العليا: كأن يقول المسلم في دعائه: اللهم إني أسألك بأنك أنت الرحمن الرحيم، اللطيف الخبير أن تعافيني.

أو يقول: أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن ترحمني وتغفر لي. ومثله قول القائل: اللهم إني أسألك بحبك لمحمد ﷺ. فإن الحب من صفاته تعالى.

ودليل مشروعية هذا التوسل قوله ﷻ: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) [الأعراف: ١٨٠].والمعنى: ادعوا الله تعالى متوسلين إليه بأسمائه الحسنى. ولا شك أن صفاته العليا ﷻ داخلة في هذا الطلب، لأن أسماءه الحسنى سبحانه صفات له، خصت به تبارك وتعالى.

ومن ذلك ما ذكره الله تعالى من دعاء سليمان عليه السلام حيث قال: (قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحًا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) [النمل: ١٩].

ومن الأدلة أيضًا قول النبي ﷺ في أحد أدعيته الثابتة عنه قبل السلام من صلاته ﷺ: (اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خير لي..).

ومنها أنه ﷺ سمع رجلًا يقول في تشهده: (اللهم إني أسألك يا الله الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد أن تغفر لي ذنوبي، إنك أنت الغفور الرحيم) فقال ﷺ (قد غفر له قد غفر له).

وسمع النبي ﷺ رجلًا آخر يقول في تشهده: (اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، المنان يا بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم، إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار) فقال النبي ﷺ لأصحابه: (تدرون بما دعا؟) قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (والذي نفسي بيده لقد دعا الله باسمه العظيم (وفي رواية: الأعظم) الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطي.

ومنها قوله ﷺ: (من كثر همه فليقل: (اللهم إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيّ حكمك، عدل فيّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحد من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي) إلا أذهب الله همه وحزنه، وأبدله مكانه فرجا).

ومنها ما ورد في استعاذته ﷺ وهي قوله: (اللهم إني أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني..).

ومنها ما رواه أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ: (كان إذا حزبه -أي اهمه وأحزنه- أمر قال: يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث).

فهذه الأحاديث وما شابهها تبين مشروعية التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه أو صفه من صفاته، وأن ذلك مما يحبه الله سبحانه ويرضاه، ولذلك استعمله رسول الله ﷺ، وقد قال الله تبارك وتعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه) [سورة الحشر: الآية ٨]. فكان من المشروع لنا أن ندعوه سبحانه بما دعاه به رسوله ﷺ، فذلك خير ألف مرة من الدعاء بأدعية ننشئها، وصيغ نخترعها.

٢ ـ التوسل إلى الله تعالى بعمل صالح قام به الداعي: كأن يقول المسلم: اللهم بإيماني بك، ومحبتي لك، واتباعي لرسولك اغفر لي.. أو يقول: اللهم إني أسألك بحبي لمحمد ﷺ وإيماني به أن تفرج عني.. ومنه أن يذكر الداعي عملًا صالحًا ذا بالٍ، فيه خوفه من الله سبحانه، وتقواه إياه، وإيثاره رضاه على كل شيء، وطاعته له جل شأنه، ثم يتوسل به إلى ربه في دعائه، ليكون أرجى لقبوله وإجابته.

وهذا توسل جيد وجميل قد شرعه الله تعالى وارتضاه، ويدل على مشروعيته قوله تعالى: (الذين يقولون ربنا إننا آمنا فاغفر لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار) [سورة آل عمران: الآية ١٦] وقوله: (ربنا آمنا بما أنزلت وتبعت الرسول فاكتبا مع الشاهدين) [سورة آل عمران: الآية ٥٣] وقوله: (إننا سمعنا مناديًا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار) [سورة أل عمران: الآيتان ١٩٣ و١٩٤]. وقوله: (إنه كان فريق من عبادي يقولون: ربنا آمنا فاغفر لنا، وارحمنا، وأنت خير الراحمين) [سورة المؤمنون: الآية ١٠٩] وأمثال هذه الآيات الكريمات المباركات. وكذلك يدل على مشروعية هذا النوع من التوسل ما رواه بريدة بن الحُصَيب رضي الله عنه حيث قال: سمع النبي ﷺ رجلًا يقول: (اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحدًا)، فقال: (قد سأل الله باسمه الأعظم، الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب).

ومن ذلك ما تضمنته قصة أصحاب الغار، كما يرويها عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار، فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل، فسدت عليهم الغار، فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم (وفي رواية لمسلم: فقال بعضهم لبعض: انظروا إعمالًا عملتموها صالحة لله، فادعوا الله بها، لعل الله يفرجها عنكم). فقال رجل منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران وكنت لا أغْبُقُ قبلهما أهلا ولا مالا، فنأى بي طلب شيء (وفي رواية لمسلم: الشجر) يومًا، فلم أرِحْ عليهما، حتى ناما، فحلبت لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين، فكرهت أن أغبق قبلهما أهلا أو مالا، فلبثت والقدح على يدي انتظر استيقاظهما حتى برق الفجر، فاستيقظا فشربا غبوقهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة، فانفرجت شيئًا لا يستطيعون الخروج.

قال النبي ﷺ: قال الآخر: اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي، فأردتها عن نفسها، فامتنعت مني حتى ألمت بها سَنَة من السنين، فجاءتني فأعطيتها عشرين ومئة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها، ففعلت، حتى إذا قدرت عليها قالت: لا أحل لك أن تفض (وفي رواية لمسلم: يا عبد الله اتق الله، ولا تفتح) الخاتم إلا بحقه، فتحرجت من الوقوع عليها، فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلي، وتركت الذهب الذي أعطيتها، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها.

قال النبي ﷺ: وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أجراء، فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، فثمرت أجره، حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أدّ لي أجري، فقلت له: كل ما ترى من أجرك، من الإبل والبقر

والغنم والرقيق. فقال: يا عبد الله ! لا تستهزئ بي. فقلت: إني لا أستهزئ بك، فأخذه كله، فاستاقه، فلم يترك منه شيئًا. اللهم فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة ... فخرجوا يمشون).

ويتضح من هذا الحديث أن هؤلاء الرجال المؤمنين الثلاثة حينما اشتد بهم الكرب، وضاق بهم الأمر، ويئسوا من أن يأتيهم الفرج من كل طريق إلا طريق الله تبارك وتعالى وحده، فلجأوا إليه، ودعوه بإخلاص واستذكروا أعمالًا لهم صالحة، كانوا تعرفوا فيها إلى الله في أوقات الرخاء، راجين أن يتعرف إليهم ربهم مقابلها في أوقات الشدة، كما ورد في حديث النبي ﷺ الذي فيه: (.. تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة) فتوسلوا إليه سبحانه بتلك الأعمال؛ توسل الأول ببره والديه، وعطفه عليهما، ورأفته الشديدة بهما حتى كان منه ذلك الموقف الرائع الفريد، وما أحسب إنسانًا آخر، حاشا الأنبياء - يصل بره بوالديه إلى هذا الحد.

وتوسل الثاني بعفته من الزنى بابنة عمه التي أحبها كأشد ما يحب الرجال النساء بعدما قدر عليها، واستسلمت له مكروهة بسبب الجوع والحاجة، ولكنها ذكرته بالله ﷻ، فتذكر قلبه، وخشعت جوارحه، وتركها والمال الذي أعطاها.

وتوسل الثالث بحفاظه على حق أجيره الذي ترك أجرته التي كانت فَرَقاَ من أرز كما ورد في رواية صحيحة للحديث وذهب، فنماها له صاحب العمل، وثمرها حتى كانت منها الشاه والبقر والأبل والرقيق، فلما احتاج الأجير إلى المال ذكر أجرته الزهيدة عند صاحبه، فجاءه وطالبه بحقه، فأعطاه تلك الأموال كلها، فدهش وظنه يستهزىء به، ولكنه لما تيقن منه الجد، وعرف أنه ثمرّ له أجره حتى تجمعت منه تلك الأموال، استساقها فرحًا مذهولًا، ولم يترك منها شيئًا. وأيْم الله إن صنيع رب العمل هذا بالغ حد الروعة في الإحسان إلى العامل، ومحقق المثل الأعلى الممكن في

رعايته وإكرامه، مما لا يصل إلى عشر معشاره موقف كل من يدعي نصرة العمال والكادحين، ويتاجر بدعوى حماية الفقراء والمحتاجين، وإنصافهم وإعطائهم حقوقهم، دعا هؤلاء الثلاثة ربهم سبحانه متوسلين إليه بهذه الأعمال الصالحة أي صلاح، والمواقف الكريمة أي كرم، معلنين أنهم إنما فعلوها ابتغاء رضوان الله تعالى وحده،

لم يردوا بها دنيا قريبة أو مصلحة عاجلة أو مالًا، ورجوا الله جل شأنه أن يفرج عنهم ضائقتهم، ويخلصهم من محنتهم، فاستجاب سبحانه دعاءهم، وكشف كربهم، وكان عند حسن ظنهم به، فخرق لهم العادات وأكرمهم بتلك الكرامة الظاهرة، فأزاح الصخرة بالتدرج على مراحل ثلاث، كلما دعا واحد منهم تنفرج بعض الانفراج حتى انفرجت تمامًا مع آخر دعوة الثالث بعد أن كانوا في موت محقق. ورسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه يروي لنا هذه القصة الرائعة التي كانت في بطون الغيب، لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى ليذكرنا بأعمال فاضلة مثالية لأناس فاضلين مثاليين من أتباع الرسل السابقين، لنقتدي بهم، ونتأسى بأعمالهم، ونأخذ من أخبارهم الدروس الثمينة، والعظات البالغة. ولا يقولن قائل: إن هذه الأعمال جرت قبل بعثة نبينا محمد ﷺ فلا تنطبق علينا بناء على ما هو الراجح في علم الأصول أن شرع من قبلنا ليس شرعًا لنا. لأننا نقول: إن حكاية النبي ﷺ لهذه الحادثة إنما جاءت في سياق المدح والثناء، والتعظيم والتبجيل، وهذا إقرار منه ﷺ بذلك، بل هو أكثر من إقرار لما قاموا به من التوسل بأعمالهم الصالحة المذكورة، بل إن هذا ليس إلا شرحًا وتطبيقًا عمليًا للآيات المتقدمة، وبذلك تتلاقى الشرائع السماوية في تعاليمها وتوجيهاتها، ومقاصدها وغاياتها، ولا غرابة في ذلك، فهي تنبع من معين واحد، وتخرج من مشكاة واحدة، وخاصة فيما يتعلق بحال الناس مع ربهم سبحانه، فهي لا

تكاد تختلف إلا في القليل النادر الذي يقتضي حكمة الله سبحانه تغييره وتبدليه.

٣ - التوسل إلى الله تعالى بدعاء الرجل الصالح

كأن يقول المسلم في ضيق شديد، أو تحل به مصيبة كبيرة، ويعلم من نفسه التفريط في جنب الله تبارك وتعالى، فيجب أن يأخذ بسبب قوي إلى الله، فيذهب إلى رجل يعتقد فيه الصلاح والتقوى، أو الفضل والعلم بالكتاب والسنة، فيطلب منه أن يدعوا له ربه، ليفرج عنه كربه، ويزيل عنه همه. فهذا نوع آخر من التوسل المشروع، دلت عليه الشريعة المطهرة، وأرشدت إليه، وقد وردت أمثلة منه في السنة الشريفة، كما وقعت نماذج منه من فعل الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم، فمن ذلك ما رواه أنس ابن مالك ﵁ حيث قال: (اصاب الناس سنَة على عهد النبي ﷺ، فبينما النبي ﷺ يخطب [على المنبر ٢/ ٢٢] قائمًا في يوم الجمعة، قام [وفي راوية: دخل ٢/ ١٦] أعرابي [من أهل البدو ٢/ ٢١] [من باب كان وجَاه المنبر] [نحو دار القضاء ورسول الله قائم، فاستقبل رسول الله ﷺ قائمًا ٢/ ١٧] فقال: يا رسول الله ! هلك المال، وجاع [وفي رواية: هلك] العيال [ومن طريق أخرى: هلك الكُراع، وهلك الشاء] [وفي أخرى هلكت المواشي، وانقطعت السبل] فادعُ الله لنا [أن يَسْقِيَنا] [وفي أخرى: يُغيثنا] فرفع يديه يدعو [حتى رأيت بياض إبطه]: [اللهم أغثنا، اللهم أغثنا، اللهم أغثنا]، [ورفع الناس أيديهم معه يدعون،] [ولم يذكر أنه حوَّل رداءه، ولا استقبل القبلة ٢/ ١٨] و[لا والله] ما نرى في السماء [من سحاب ولا] قرعة

[ولا شيئًا، وما بيننا وبين سَلْع من بيت ولا دار] [وفي رواية: قال أنس: وإن السماء لمثل الزجاجة] [قال فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت] فوالذي نفسه بيده ما وضعها حتى ثار السحاب أمثال الجبال، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطرَ يتحادر على لحيته ﷺ [وفي رواية:

فهاجت ريح أنشأت سحابًا، ثم اجتمع، ثم أرسلت السماءُ عزاليها [ونزل عن المنبر فصلى ٢/ ١٩] [فخرجنا نخوض الماس حتى أتينا منازلنا] [وفي رواية: حتى ما كاد الرجل يصل إلى منزله ٧/ ١٥٤] فمطرنا يومنا ذلك، ومن الغد وبعد الغد، والذي يليه حتى الجمعة الأخرى [ما تقلع] [حتى سالت مثاعب المدينة] [وفي رواية: فلا والله ما رأينا الشمس ستًا].

وقام ذلك الأعرابي أو غيره [وفي رواية: ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبله قائمًا] فقال: يا رسول الله تهدم البناء [وفي رواية: تهدمت البيوت، وتقطعت السبل، وهلكت المواشي] [وفي طريق: بشَق المسافر، ومُنع الطريق] وغرق المال، فادع الله [يحبُسه] لنا [فتبسم النبي ﷺ] فرفع يده، فقال: اللهم حوالينا ولا علينا، [اللهم على رؤوس الجبال والإكام [والظراب] وبطون الأودية ومنابت الشجر] فما [جعل] يشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا انفرجت مثل الجوْبَة، [وفي رواية: فنظرت إلى السحاب تصدع حول المدينة [يمينًا وشمالًا] كأنه إكليل] [وفي أخرى: فانْجابَتْ] عن المدينة انجياب الثوب] [يمطر ما حولينا ولا يمطر فيها شيء [وفي طريق:قطرة] [وخرجنا نمشي في الشمس] يريهم الله كرامة نبيه ﷺ وإجابة دعوته]، وسال الوادي [وادي] قناة شهرًا، ولم يجيء أحد من ناحية إلا حدث بالجود).

ومن ذلك ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أيضًا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس ابن عبد المطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيُسقَون.

ومعنى قول عمر: إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، أننا كنا نقصد نبينا ﷺ ونطلب منه أن يدعو لنا، ونتقرب إلى الله بدعائه، والآن وقد انتقل ﷺ

إلى الرفيق الأعلى، ولم يعد من الممكن أن يدعو لنا، فإننا نتوجه إلى عم نبينا العباس، ونطلب منه أن يدعوَ لنا، وليس معناه أنهم كانوا يقولون في دعائهم: (اللهم بجاه نبيك اسقنا)، ثم أصبحوا يقولون بعد وفاته ﷺ: (اللهم بجاه العباس اسقنا)، لأن مثل هذا دعاء مبتدع ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة، ولم يفعله أحد من السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم، كما سيأتي الكلام على ذلك بشيء من البسط قريبًا إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك أيضًا ما رواه الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعابى في "تاريخه" (١٨/ ١٥١/ ١) بسند صحيح عن التابعي الجليل سليم ابن عامر الخبَائري: (أن السماء قحطت، فخرج معاوية بن أبي سفيان وأهل دمشق يستسقون، فلما قعد معاوية على المنبر، قال: أين يزيد بن الأسود الجُرَشي؟ فناداه الناس، فأقبل يتخطى الناس، فأمره معاوية فصعد على المنبر، فقعد عند رجليه، فقال معاوية: اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا، اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بيزيد بن الأسود الجرشي، يا يزيد ارفع يديك إلى الله، فرفع يديه، ورفع الناس أيديهم، فما كان أوشك أن ثارت سحابة في الغرب كأنها ترس، وهبت لها ريح، فسقتنا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم).

وروى ابن عساكر أيضًا بسند صحيح أن الضحاك بن قيس خرج يستسقي بالناس فقال ليزيد بن الأسود أيضًا: قم يا بكاء! زاد في رواية: (فما دعا إلا ثلاثًا حتى أمطروا مطرًا كادوا يغرقون منه).

فهذا معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا لا يتوسل بالنبي ﷺ، لما سبق بيانه، وإنما يتوسل بهذا الرجل الصالح: يزيد ين الأسود رحمه الله تعابى، فيطلب منه أن يدعو الله تعالى، ليسقيهم ويغيثهم، ويستجيب الله تبارك وتعالى طلبه. وحدث مثل هذا في ولاية

الضحاك بن قيس أيضًا.

بطلان التوسل بما عدا الأنواع الثلاثة السابقة:

فمما سبق تعلم أن التوسل المشروع الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وجرى عليه عمل السلف الصالح، وأجمع عليه المسلمون وهو:

١- التوسل باسم من أسماء الله تبارك وتعالى أو صفة من صفاته.

٢- التوسل بعمل صالح قام به الداعي.

٣- التوسل بدعاء رجل صالح.

وأما ما عدا هذه الأنواع من التوسلات ففيه خلاف، والذي نعتقده وندين الله تعالى به أنه غير جائز، ولا مشروع، لأنه لم يرد فيه دليل، تقوم به الحجة - وقد أنكره العلماء المحققون في العصور الإسلامية المتعاقبة، مع أنه قد قال ببعضه بعض الأئمة، فأجاز الإمام أحمد التوسل بالرسول ﷺ وحده فقط، وأجاز غيره كالإمام الشوكاني التوسل به وبغيره من الأنبياء والصالحين: ولكنا - كشأننا في جميع الأمور الخلافية - ندور مع الدليل حيث دار ولا نتعصب للرجال، ولا ننحاز لأحد إلا للحق كما نراه ونعتقده، وقد رأينا في قضية التوسل التي نحن بصددها الحق مع الذين حظروا التوسل بمخلوق، ولم نر لمجيزيه دليلًا صحيحًا يعتد به، ونحن نطالبهم بأن يأتونا بنص صحيح صريح من الكتاب أو السنة فيه التوسل بمخلوق، وهيهات أن يجدوا شيئًا يؤيد ما يذهبون إليه، أو يسند ما يدعونه، اللهم إلا شبهًا واحتمالات، سنعرض للرد عليها بعد قليل.

فهذه الأدعية الواردة في القرآن الكريم وهي كثيرة، لا نجد في شيء منها التوسل بالجاه أو الحرمة أو الحق أو المكانة لشيء من المخلوقات، وهاك بعض الأدعية الكريمة على سبيل المثال: يقول ربنا جل شأنه معلمًا إيانا ما ندعو به ومرشدًا: (ربنا

لا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصرًا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تُحمَّلْنا ما لا طاقة لنا به، واعْفُ عنا واغفر لنا وارحمنا، أنت مولانا، فانصرنا على القوم الكافرين) [البقرة: ٢٨٦] ويقول: (ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) [البقرة: ٢٠١] ويقول: (فقالوا: على الله توكلنا ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين، ونجنا برحمتك من القوم الكافرين) [يونس:٨٥- ٨٦] ويقول: (وإذ قال ابراهيم: رب اجعل هذا البلد آمنًا واجنبني وبَنيَّ أن نعبد الأصنام)، (رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب) [ابراهيم: ٣٥- ٤١] ويقول على لسان موسيغ: (قال: رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي..) [طه: ٢٥- ٢٨] ويقول سبحانه: (والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غرامًا..) [الفرقان: ٦٥]...إلى آخر ما هنالك من الأدعية القرآنية الكريمة، وبعضها مما يعلمنا الله تعالى أن ندعو به ابتداء، وبعضها مما يحكيه سبحانه عن بعض أنبيائه ورساله، أو بعض عباده وأوليائه، وواضح أنه ليس في شيء منها ذاك التوسل المبتدع الذي يدندن حوله المتعصبون، ويخاصم فيه المخالفون.

وإذا انتقلنا إلى السنة الشريفة لنطلع منها على أدعية النبي ﷺ التي ارتضاها الله تعالى له، وعلمه إياها، وأرشدنا إلى فضلها وحسنها، نراها مطابقة لما في أدعية القرآن السالفة من حيث خلوها من التوسل المبتدع المشار إليه، وهاك بعض تلك الأدعية النبوية المختارة:

فمنها دعاء الاستخارة المشهور الذي كان النبي ﷺ يعلمه أصحابه إذا هموا بأمر كما كان يعلمهم القرآن، وهو: (اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام

الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، وعاجله وآجله، فأقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، وعاجله وآجله، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضني به).

ومنها: (اللهم أصلح لي ديني، الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت راحة لي من كل شر) و: (اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيرًا لي...) و: (اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى) و: (اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك) و: (اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ومحمد نعوذ بك من النار) ومثل هذه الأدعية في السنة كثير، ولا نجد فيها دعاء واحدًا ثابتًا فيه شيء من التوسل المبتدع الذي يستعمله المخالفون.

ومن الغريب حقًا أنك ترى هؤلاء يعرضون عن أنواع التوسل المشروعة السابقة،

فلا يكادون يستعلمون شيئًا منها في دعائهم أو تعليمهم الناس مع ثبوتها في الكتاب والسنة وأجماع الأمة عليها، وتراهم بدلًا من ذلك يعمدون إلى أدعية اخترعوها، وتوسلات ابتدعوها لم يشرعها الله ﷻ، ولم يستعملها رسوله المصطفى ﷺ، ولم ينقل عن سلف هذه الأمة من أصحاب القرون الثلاثة الفاضلة، وأقل ما يقال فيها: إنها مختلف فيها، فما أجدرهم بقوله تبارك وتعالى: (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) [البقرة:٦١].

وأهل هذه أحد الشواهد العلمية التي تؤكد صدق التابعي الجليل حسان بن عطية

المحاربي رحمه حيث قال: (ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سننهم مثلها، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة).

هذا ولم ننفرد نحن بإنكار تلك التوسلات المبتدعة، بل سبقنا إلى إنكارها كبار الأئمة والعلماء، وتقرر ذلك في بعض المذاهب المتبعة، ألا وهو مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد جاء في "الدر المختار" (٢/ ٦٣٠) - وهو من أشهر كتب الحنفية - ما نصه:

(عن أبي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، والدعاء المأذون فيه، المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها).

ونحوه في "الفتاوى الهندية" (٥/ ٢٨٠). وقال القُدوري في كتابه الكبير في الفقه المسمى بـ "شرح الكرخي" في (باب الكراهة): (قال بشر بن الوليد حدثنا أبو يوسف قال أبو حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، وأكره أن يقول: بمعاقد العز من عرشك، أو بحق خلقك، وهو قول أبي يوسف، قال أبو يوسف: معقد العز من عرشه هو الله، فلا أكره هذا، وأكره أن يقول: بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام، قال القُدوري: المسألة بخلقه لا تجوز لأنه لا حق للخلق على الخالق، فلا تجوز وفاقًا). نقله شيخ الإسلام في "القاعدة الجليلة" وقال الزبيدي في "شرح الإحياء" (٢/ ٢٨٥): (كره أبو حنيفة وصاحباه أن يقول الرجل: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، أو بحق البيت الحرام والمشعر الحرام، ونحو ذلك، إذ ليس لأحد على الله حق، وكذلك كره أبو حنيفة ومحمد أن يقول الداعي: اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك، وأجازه أبو يوسف لما بلغه الأثر فيه).

أقول: لكن الأثر المشار إليه باطل لا يصح، رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" وقال: (هذا حديث موضوع بلا شك)، وأقره الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" (٢٧٣) فلا يحتج به، وإن كان قول القائل: (أسألك بمعاقد العز من

عرشك) يعود إلى التوسل بصفة من صفات الله ﷻ، فهو توسل مشروع بأدلة أخرى كما سبق، تغني عن هذا الحديث الموضوع. قال ابن الاثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (أسألك بمعاقد العز من عرشك، أي بالخصال التي استحق بها العرش العز، أو بمواضع انعقادها منه، وحقيقة معناه: بعز عرشك، وأصحاب أبي حنيفة يكرهون هذا اللفظ من الدعاء).

فعلى الوجه الأول من هذا الشرح، وهو الخصال التي استحق بها العرش العز، يكون توسلًا بصفة من صفات الله تعالى فيكون جائزًا، وأما على الوجه الثاني الذي هو مواضع انعقاد العز من العرش، فهو توسل بمخلوق فيكون غير جائز، وعلى كلٍ فالحديث لا يستحق زيادة في البحث والتأويل لعدم ثبوته، فنكفي بما سبق.

الفصل الرابع: شبهات والجواب عليها

يورد المخالفون في هذا الموضوع بعض الاعتراضات والشبهات، ليدعوا رأيهم الخاطىء، ويوهموا العامة بصحته، ويلبسوا الأمر عليهم، وأعرض فيما يلي هذه الشبهات واحدة إثر واحدة، وأرد عليها ردًا علميًا مقنعًا إن شاء الله، بما يقرر ما بينته في الفصل السابق وينسجم معه، ويقنع كل مخلص منصف، ويدحض كل افتراء علينا بالباطل، وبالله تعالى وحده التوفيق، وهو المستعان.

الشبهة الأولى: حديث استسقاء عمر بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

يحتجون على جواز التوسل بجاه الأشخاص وحرمتهم وحقهم بحديث انس السابق: (أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا قَحَطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا. قال: فيسقون).

فيفهمون من هذا الحديث أن توسل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما كان بجاه العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومكانته عند الله سبحانه، وأن توسله كأنه مجرد ذكر منه للعباس في دعائه، وطلب منه لله أن يسقيهم من أجله، وقد أقره الصحابة على ذلك، فأفاد بزعمهم ما يدعون.

وأما سبب عدول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن التوسل بالرسول ﷺ - بزعمهم - وتوسله بدلًا منه بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنما كان لبيان جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل ليس غير.

وفهمهم هذا خاطىء، وتفسيرهم هذا مردود من وجوه كثيرة اهمها:

١ - إن القواعد المهمة في الشريعة الإسلامية أن النصوص الشرعية يفسر بعضها بعضًا، ولا يفهم شيء منها في موضوع ما بمعزل عن بقية النصوص الواردة فيه. وبناء على ذلك فحديث توسل عمر السابق إنما يفهم على ضوء ما ثبت من الروايات والأحاديث الواردة في التوسل بعد جمعها وتحقيقها، ونحن والمخالفون متفقون على أن في كلام عمر: (كنا نتوسل إليك بنبينا.. وإنا نتوسل إليك بعم نبينا) شيئًا محذوفًا، لا بد له من تقدير، وهذا التقدير إما أن يكون: (كنا نتوسل بـ (جاه) نبينا، وإنا نتوسل إليك بـ (جاه) عم نبينا) على رأيهم هم، أو يكون: (كنا نتوسل إليك بـ (دعاء) نبينا، وإنا نتوسل إليك بـ (دعاء) عم نبينا) على رأينا نحن.

ولا بد من الأخذ بواحد من هذين التقديرين ليفهم الكلام بوضوح وجلاء.

ولنعرف أي التقديرين صواب لا بد من اللجوء إلى السنة، لتبين لنا طريقة توسل الصحابة الكرام بالنبي ﷺ.

ترى هل كانوا إذا أجدبوا وقحَطوا قبع كل منهم في دراه، أو مكان آخر، أو اجتمعوا دون أن يكون معهم رسول الله ﷺ، ثم دعوا ربهم قائلين: (اللهم بنبيك محمد، وحرمته عندك، ومكانته لديك اسقنا الغيث). مثلًا أم كانوا يأتون النبي ﷺ ذاته فعلًا، ويطلبون منه أن يدعو الله تعالى لهم، فيحقق ﷺ طلْبتهم، ويدعو ربه سبحانه، ويتضرع إليه حتى يسقوا؟

أما الأمر الأول فلا وجود له إطلاقًا في السنة النبوية الشريفة، وفي عمل الصحابة

رضوان

الله تعالى عليهم، ولا يستطيع أحد من الخلفيين أو الطُّرُقيين ان يأتي بدليل يثبت أن طريقة

توسلهم كانت بأن يذكروا في أدعيتهم اسم النبي ﷺ، ويطلبوا من الله بحقه وقدره عنده ما يريدون. بل الذي نجده بكثرة، وتطفح به كتب السنة هو الأمر الثاني، إذ تبين أن طريقة توسل الأصحاب الكرام بالنبي ﷺ إنما كانت إذا رغبوا في قضاء حاجة، أو كشف نازلة أن يذهبوا إليه ﷺ، ويطلبوا منه مباشرة أن يدعو لهم ربه، أي أنهم كانوا يتوسلون إلى الله تعالى بدعاء الرسول الكريم ﷺ ليس غير.

ويرشد إلى ذلك قوله تبارك وتعالى: (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابًا رحيمًا) [النساء:٦٤].

ومن أمثلة ذلك ما مر معنا في حديث أنس السابق الذي ذكر فيه مجيء الأعرابي إلى المسجد يوم الجمعة حيث كان رسول الله ﷺ يخطب، وعرضه له ضنك حالهم، وجدب أرضهم، وهلاك ماشيتهم، وطلبه منه أن يدعو الله سبحانه لينقذهم مما هم فيه، فاستجاب له ﷺ، وهو الذي وصفه ربه بقوله: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عَنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) [التوبة:١٢٨]، فدعا ﷺ لهم ربه، واستجاب سبحانه دعاء نبيه، ورحم عباده ونشر رحمته، وأحيا بلدهم الميت.

ومن ذلك أيضًا مجيء الأعرابي السابق نفسه أو غيره إلى النبي ﷺ وهو يخطب الجمعة الثانية، وشكواه له انقطاع الطرقات وتهدم البنيان، وهلاك المواشي، وطلبه منه أن يدعو لهم ربه، ليمسك عنهم الأمطار، وفعل ﷺ فاستجاب له ربه جل شأنه أيضًا.

ومن ذلك ما روته السيدة عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حيث قالت: شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر، فأمر بمنبر فوضع له في المصلى، ووعد الناس يومًا يخرجون فيه. قالت: فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر، فكبر وحمد الله، ثم قال: (إنكم شكوتم جدب دياركم، واستئخار المطر عن إبان زمانه عنكم، وقد أمركم الله أن تدعوه، ووعدكم أن يستجيب لكم...) الحديث، وفيه انه ﷺ دعا الله سبحانه، وصلى بالناس، فأغاثهم الله تعالى حتى سالت السيول، وانطلقوا إلى بيوتهم مسرعين، فضحك الرسول ﷺ حتى بدت نواجذه، وقال: (أشهد أن الله على كل شيء قدير، وأني عبد الله ورسوله).

فهذه الأحاديث وأمثالها مما وقع زمن النبي ﷺ وزمن أصحابه الكرام رضوان الله عليهم تُبين بما لا يقبل الجدال أو الممارة أن التوسل بالنبي ﷺ أو بالصالحين الذي كان عليه السلف الصالح هو مجيء المتوسل إلى المتوسل به، وعرضه حاله له، وطلبه منه أن يدعو له الله سبحانه، ليحقق طلبه، فيستجيب هذا له، ويستجيب من ثم الله سبحانه وتعالى.

٢- وهذا الذي بيناه من معنى الوسيلة هو المعهود في حياة الناس واستعمالهم، فإنه إذا كانت لإنسان حاجة ما عند مدير أو رئيس أ، موظف مثلًا، فإنه يبحث عمن يعرفه ثم يذهب إليه ويكلمه، ويعرض له حاجته فيفعل، وينقل هذا الوسيط رغبته إلى الشخص المسؤول، فيقضيها له غالبًا. فهذا هو التوسل المعروف عند العرب منذ القديم، وما يزال، فإذا قال أحدهم: إني توسلت إلى فلان، فإنما يعني أنه ذهب إلى الثاني وكلمه في حاجته، ليحدث بها الأول، ويطلب منه قضاءها، ولا يفهم أحد من ذلك أنه ذهب إلى الأول وقال له: بحق فلان (الوسيط) عندك، ومنزلته لديك اقض لي حاجتي.

وهكذا فالتوسل إلى الله ﷻ بالرجل الصالح ليس معناه التوسل بذاته وبجاهه وبحقه، بل هو التوسل بدعائه وتضرعه واستغاثته به سبحانه وتعالى، وهذا هو بالتالي معنى قول عمر ﵁: (اللهم إنا منا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا) أي: كنا إذ قل المطر مثلًا نذهب إلى النبي ﷺ، ونطلب منه ان يدعو لنا الله جل شأنه.

٣- ويؤكد هذا ويوضحه تمام قول عمر ﵁: (وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا)، أي إننا بعد وفاة نبينا جئنا بالعباس عم النبي ﷺ، وطلبنا منه أن يدعو لنا ربنا سبحانه ليغيثنا.

تُرى لماذا عدل عمر ﵁ عن التوسل بالنبي ﷺ إلى التوسل بالعباس ﵁، مع العلم ان العباس مهما كان شأنه ومقامه فإنه لا يذكر امام شأن النبي ﷺ ومقامه؟

أما الجواب برأينا فهو: لأن التوسل بالنبي ﷺ غير ممكن بعد وفاته، فأنى لهم أن يذهبوا إليه ﷺ ويشرحوا له حالهم، ويطلبوا منه أن يدعو لهم، ويؤمنوا على دعائه، وهو قد انتقل إلى الرفيق الأعلى، وأضحى في حال يختلف عن حال الدنيا وظروفها مما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، فأنى لهم أن يحظوا بدعائه ﷺ وشفاعته فيهم، وبينهم وبينه كما قال الله عز شأنه: (ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون) [المؤمنون:١٠٠].

ولذلك لجأ عمر ﵁، وهو العربي الأصيل الذي صحب النبي ﷺ ولازمه في أكثر أحواله، وعرفه حق المعرفة، وفهم دينه حق الفهم، ووافقه القرآن في مواضع عدة، لجأ إلى توسل ممكن فاختار العباس ﵁، لقرابته من النبي ﷺ من ناحية، ولصلاحه ودينه وتقواه من ناحية آخرى، وطلب منه أن يدعو لهم بالغيث والسقيا. وما كان لعمر

ولا لغير عمر أن يدع التوسل بالنبي ﷺ، ويلجأ إلى التوسل بالعباس أو غيره لو

كان التوسل بالنبي ﷺ ممكنًا، وما كان من المعقول ان يقر الصحابة رضوان الله عليهم عمر على ذلك أبدًا، لأن الانصراف عن التوسل بالنبي ﷺ إلى التوسل بغيره ما هو إلا كالانصراف عن الاقتداء بالنبي ﷺ في الصلاة إلى الاقتداء بغيره، سواء بسواء، ذلك أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يعرفون قدر نبيهم ﷺ ومكانته وفضله معرفة لا يدانيهم فيها أحد، كما نرى ذلك واضحًا في الحديث الذي رواه سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، فحانت الصلاة، فجاء المؤذن إلى أبي بكر، فقال: أتصلي بالناس، فأقيم؟ قال: فصلى أبو بكر، فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة، فتخلص حتى وقف في الصف، فصفق الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة، فلما أكثر الناس التصفيق التفت، فرأى رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن أمكث مكانك، فرفع أبو بكر يديه، فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف، وتقدم النبي ﷺ فصلى ثم انصرف، فقال: (يا أبا بكر: ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟) قال أبو بكر: ما كان لان أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ).

فأنت ترى أن الصحابة رضي الله عنهم لم يستسيغوا الاستمرار على الاقتداء بأبي بكر رضي الله عنه في صلاته عندما حضر الرسول ﷺ، كما أن أبا بكر رضي الله عنه

لم تطاوعه نفسه على الثبات في مكانه مع أمر النبي ﷺ له بذلك، لماذا؟ كل ذلك لتعظيمهم نبيهم ﷺ، وتأدبهم معه، ومعرفتهم حقه وفضله، فإذا كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم

لم يرتضوا الاقتداء بغير النبي ﷺ عندما أمكن ذلك، مع أنهم كانوا بدأوا الصلاة في غيابه ﷺ عنهم، فكيف يتركون التوسل به ﷺ أيضًا بعد وفاته، لو كان ذلك ممكنًا،

ويلجئون إلى التوسل بغيره؟ وكما لم يقبل ابوبكر أن يؤم المسلمين فمن البديهي أن لا يقبل العباس أيضًا أن يتوسل الناس به، ويدعوا التوسل بالنبي ﷺ لو كان ذلك ممكنًا.

(تنبيه): وهذا يدل من ناحية أخرى على سخافة تفكير من يزعم أنه ﷺ في قبره حي كحياتنا، لانه لو كان ذلك كذلك لما كان ثمة وجه مقبول لانصرافهم عن الصلاة وراءه ﷺ إلى الصلاة وراء غيره ممن لا يدانيه أبدًا في منزلته وفضله. ولا يعترض احد على ما قررته بأنه قد ورد أن النبي ﷺ قال: (أنا في قبري حي طري، من سلم علي سلمت عليه). وأنه يستفاد منه أنه ﷺ حي مثل حياتنا، فإذا توسل به سمعنا واستجاب لنا، فيحصل مقصودنا، وتتحقق رغبتنا، وأنه لا فرق في ذلك بين حاله ﷺ في حياته، وبين حاله بعد وفاته أقول: لا يعترض أحد بما سبق لأنه مردود من وجهين:

الأول حديثي: وخلاصته أن الحديث المذكور لا أصل له بهذا اللفظ، كما أن لفظة (طري) لا وجود لها في شيء من كتب السنة إطلاقًا، ولكن معناه قد ورد في عدة أحاديث صحيحة، منها قوله ﷺ: (إن أفضل ايامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي) قالوا: يا رسول الله ! وكيف تعرض صلاتنا عليك، وقد أرمتَ (قال: يقولون: بَليتَ)، قال: (إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء) ومنها قوله ﷺ:(الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون) وقوله ﷺ: (مررت ليلة أسري بي على موسى قائمًا يصلي في قبره) وقوله: (إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام).

الجواب الثاني فقهي: وفحواه أن حياته ﷺ بعد وفاته مخالفة لحياته قبل الوفاة، ذلك أن الحياة البرزخية غيب من الغيوب، ولا يدري كنهها إلا الله سبحانه وتعالى، ولكن من الثابت والمعلوم أنها تختلف عن الحياة الدنيوية، ولا تخضع لقوانينها،

فالانسان في الدنيا يأكل ويشرب، ويتنفس ويتزوج، ويتحرك ويتبرز، ويمرض ويتكلم، ولا أحد يستطيع أن يثبت أن أحدًا بعد الموت حتى الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وفي مقدمتهم نبينا محمد ﷺ تعرض له هذه الأمور بعد موته.

ومما يؤكد هذا أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يختلفون في مسائل كثيرة بعد وفاته ﷺ، ولم يخطر في باب أحد منهم الذهاب إليه ﷺ في قبره، ومشاورته في ذلك، وسؤاله عن الصواب فيها، لماذا؟ إن الأمر واضح جدًا، وهو أنهم كلهم يعلمون أنه ﷺ انقطع عن الحياة الدنيا، ولم تعد تنطبق عليه أحوالها ونواميسها.فرسول الله ﷺ بعد موته حي، أكمل حياة يحياها إنسان في البرزخ، ولكنها حياة لا تشبه حياة الدنيا، ولعل مما يشير إلى ذلك قوله ﷺ: (ما من احد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عَلَيْهِ السَّلَامُ) وعلى كل حال فإن حقيقتها لا يدريها إلا الله سبحانه وتعالى، ولذلك فلا يجوز قياس الحياة البرزخية أو الحياة الأخروية على الحياة الدنيوية، كما لا يجوز أن تعطى واحدة منهما أحكام الأخرى، بل لكل منها شكل خاص وحكم معين، ولا تتشابه إلا في الاسم، أما الحقيقة فلا يعلمها إلا الله تبارك وتعالى.

ونعود بعد هذا التنبيه إلى ما كنا فيه من الرد على المخالفين في حديث توسل عمر بالعباس، فنقول: إن تعليلهم لعدول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن التوسل بالنبي ﷺ إلى التوسل بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه لبيان جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل هو تعليل مضحك وعجيب.إذ كيف يمكن أن يخطر في بال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو في بال غيره من الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تلك الحذلقة الفقهية المتأخرة، وهو يرى الناس في حالة شديدة من الضنك والكرب، والشقاء والبؤس، يكادون يموتون جوعًا وعطشًا لشح الماء وهلاك الماشية، وخلو الأرض من الزرع والخضرة حتى سمي ذاك العام بعام الرمادة، كيف يَرِد في خاطره تلك الفلسفة الفقهية في هذا الظرف العصيب، فيدع

الأخذ بالوسيلة الكبرى في دعائه، وهي التوسل بالنبي الأعظم ﷺ، لو كان ذلك جائزًا ويأخذ بالوسيلة الصغرى، التي

لا تقارن بالأولى، وهي التوسل بالعباس، لماذا؟ لا لشيء إلا ليبين للناس أنه يجوز لهم التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل !!

إن الشاهد والمعلوم أن الإنسان إذ حلّت به شدة يلجأ إلى أقوى وسيلة عنده في دفعها، ويدَع الوسائل الأخرى لأوقات الرخاء، وهذا كان يفهمه الجاهليون المشركون أنفسهم، إذ كانوا يَدعون أصنامهم في أوقات اليسر، ويتركونها ويدْعون الله تعالى وحده في اوقات العسر، كما قال تبارك وتعالى: (حتى إذا ركبوا في الفُلْك دعوا الله مخلصين له الدين، فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) [العنكبوت: ٢٦٥].

فنعلم منهذا أن الإنسان بفطرته يستنجد بالقوة العظمى، والوسيلة الكبرى حين الشدائد والفواقر، وقد يلجأ إلى الوسائل الصغرى حين الأمن واليسر، وقد يخطر في باله حينذاك أن يبين ذلك الحكم الفقهي الذي افترضوه، وهو جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل. وأمر آخر نقوله جوابًا على شبهة أولئك، وهو: هب أن عمر رضي الله عنه خطر في باله أن يبين ذلك الحكم الفقهي المزعوم، ترى فهل خطر ذلك في بال معاوية والضحاك بن قيس حين توسلا بالتابعي الجليل: يزيد بن الأسود الجُرَشي أيضًا؟ لا شك أن هذا ضرب من التمحل والتكلف لا يحسدون عليه.

٤- إننا نلاحظ في حديث استسقاء عمر بالعباس رضي الله عنهما أمرًا جديرًا بالانتباه، وهو قوله: (إن عمر بن الخطاب كان إذا قَحطوا، استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، ففي هذا إشارة إلى تكرار استسقاء عمر بدعاء العباس رضي الله عنهما، ففيه حجة بالغة على الذين يتأولون فعل عمر ذلك أنه إنما ترك التوسل به ﷺ إلى التوسل بعمه رضي الله عنه، لبيان جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل، فإننا نقول: لو كان الأمر كذلك لفعل

عمر ذلك مرة واحدة، ولما استمر عليه كلما استسقى، وهذا بيّن لا يخفى إن شاء الله تعالى على أهل العلم والانصاف.

٥- لقد فسرت بعض روايات الحديث الصحيحة كلام عمر المذكور وقصده، إذ نقلت دعاء العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استجابة لطلب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فمن ذلك ما نقله الحافظ العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الفتح" (٣/ ١٥٠) حيث قال: (قد بين الزبير بن بكار في "الأنساب" صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة، والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال: (اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجّه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذا أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث)، قال: فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس).

وفي هذا الحديث: أولًا: التوسل بدعاء العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا بذاته كما بينه الزبير بن بكار وغيره، وفي هذا رد واضح على الذين يزعمون أن توسل عمر كان بذات العباس لا بدعائه، إذ لو كان الأمر كذلك لما كان ثمة حاجة ليقوم العباس، فيدعو بعد عمر دعاءً جديدًا.

ثانيًا: أن عمر صرح بأنهم كانوا يتوسلون بنبينا ﷺ في حياته، وأنه في هذه الحادثة توسل بعمه العباس، ومما لا شك فيه أن التوسليْن من نوع واحد: توسلهم بالرسول ﷺ وتوسلهم بالعباس، وإذ تبين للقارىء - مما يأتي - أن توسلهم به ﷺ إنما كان توسلًا بدعائه ﷺ فتكون النتيجة أن توسلهم بالعباس إنما هو توسل بدعائه أيضًا، بضرورة أن التوسليْن من نوع واحد.

أما أن توسلهم به ﷺ إنما كان توسلًا بدعائه، فالدليل على ذلك صريح رواية الإسماعيلي في مستخرجه على الصحيح لهذا الحديث بلفظ: (كانوا إذ قحطوا على

عهد النبي ﷺ استسقوا به، فيستسقي لهم، فيسقون، فلما كان في إمارة عمر...) فذكر الحديث، نقلته من "الفتح" (٢/ ٣٩٩)، فقوله: (فيستسقي لهم) صريح في أنه ﷺ كان يطلب لهم السقيا من الله تعالى ففي "النهاية" لابن الأثير: (الاستسقاء، استفعال من طلب السقيا أي إنزال الغيث على البلاد والعباد، يقال: سقى الله عباده الغيث وأسقاهم، والاسم السقيا بالضم، واستقيت فلانًا إذا طلبت منه أن يسقيك).

إذا تبين هذا، فقوله في هذه الرواية (استسقوا به) أي بدعائه، وكذلك قوله في الرواية

الأولى: (كنا نتوسل إليك بنبينا)، أي بدعائه، لا يمكن أن يفهم من مجموع رواية الحديث إلا هذا. ويؤيده:

ثالثًا: لو كان توسل عمر إنما هو بذات العباس أو جاهه عند الله تعالى، لما ترك التوسل به ﷺ بهذا المعنى، لأن هذا ممكن لو كان مشروعًا، فعدول عمر عن هذه إلى التوسل بدعاء العباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أكبر دليل على أن عمر والصحابة الذين كانوا معه كانوا لا يرون التوسل بذاته ﷺ، وعلى هذا جرى عمل السلف من بعدهم، كما رأيت في توسل معاوية بن أبي سفيان والضحاك ابن قيس بيزيد بن الأسود الجرشي، وفيهما بيان دعائه بصراحة وجلاء.

فهل يجوز أن يجمع هؤلاء كلهم على ترك التوسل بذاته ﷺ لو كان جائزًا، سيّما والمخالفون يزعمون أنه أفضل من التوسل بدعاء العباس وغيره؟! اللهم إن ذلك غير جائز ولا معقول، بل إن هذا الإجماع منهم من أكبر الأدلة على أن التوسل المذكور غير مشروع عندهم، فإنهم أسمى من أن يستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير !

اعتراض ورده :

وأما جواب صاحب "مصباح الزجاجة في فوائد قضاء الحاجة" عن ترك عمر

التوسل بذاته ﷺ بقوله (ص٢٥):(إن عمر لم يبلغه حديث توسل الضرير، ولو بلغه لتوسل به).فهو جواب باطل من وجوه:

الأول: أن حديث الضرير إنما يدل على ما دل عليه توسل عمر هذا من التوسل بالدعاء لا بالذات، كما سبق ويأتي بيانه.

الثاني: أن توسل عمر لم يكن سرًا، بل كان جهرًا على رؤوس الأشهاد، وفيهم كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار وغيرهم، فإذا جاز أن يخفى الحديث على عمر، فهل يجوز أن يخفى على جميع الموجودين مع عمر من الصحابة ؟!

الثالث: أن عمر -كما سبق- كان يكرر هذا التوسل كلما نزل بأهل المدينة خطر، أو كلما دعي للاستسقاء كما يدل على ذلك لفظ (كان) في حديث أنس السابق (أن عمر كان إذا قحَطوا استسقى بالعباس) وكذلك روى ابن عباس عن عمر كما ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٣/ ٩٨)، فإذا جاز أن يخفى ذلك عليه أول مرة، أفيجوز أن يستمر على الجهل به كلما استسقى بالعباس، وعنده المهاجرون والأنصار، وهم سكوت لا يقدمون اليه

ما عندهم من العلم بحديث الضرير ؟! اللهم إن هذا الجواب ليتضمن رمي الصحابة جميعهم بالجهل بحديث الضرير مطلقًا، أو على الأقل بدلالته على جواز التوسل بالذات، والأول باطل لا يخفى بطلانه، والثاني حق فإن الصحابة لو كانوا يعلمون أن حديث الضرير يدل على التوسل المزعوم لما عدلوا عن التوسل بذاته ﷺ إلى التوسل بدعاء العباس كما سبق.

رابعًا: أن عمر ليس هو وحده الذي عدل عن التوسل بذاته ﷺ إلى التوسل بالدعاء، بل تابعه على ذلك معاوية بن أبي سفيان فإنه أيضًا عدل إلى التوسل بدعاء يزيد بن الأسود، ولم يتوسل به ﷺ وعنده جماعة من الصحابة وأجلاء التابعين، فهل

يقال أيضًا إن معاوية ومن معه لم يكونوا يعلمون بحديث الضرير؟ وقل نحو ذلك في توسل الضحاك بن قيس بيزيد هذا أيضًا.

ثم أجاب صاحب المصباح بجواب آخر، وتبعه من لم يوفق من المتعصبين المخالفين فقال:

(إن عمر أراد بالتوسل بالعباس الاقتداء بالنبي ﷺ في إكرام العباس وإجلاله، وقد جاء هذا صريحًا عن عمر، فروى الزبير بن بكار في "الأنساب" من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: (استسقى عمر ابن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب، فخطب عمر فقال: إن رسول ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد، فاقتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ، واتخذوه وسيلة إلى الله...) ورواه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه به.

والجواب من وجوه أيضًا:

الأول: عدم التسليم بصحة هذه الرواية، فإنها من طريق داود ابن عاطاء وهو المدني، وهو ضعيف كما في "التقريب"، ومن طريق الزبير بن بكار عنه رواه الحاكم (٣/ ٣٣٤) وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: (داود متروك) قلت: والرواي عنه ساعدة بن عبيدالله المزني لم أجد من ترجمه، ثم إن في السند اضطرابًا، فقد رواه - كما رأيت - هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال: (عن أبيه) بدل ابن عمر، لكن هشامًا أوثق من داود، إلا أننا لم نقف على سياقه، لننظر هل فيه مخالفة لسياق داود هذا أم لا؟ ولا تغتر بقولهم في "المصباح" عقب هذا الإسناد: (به) المفيد أن السياق واحد، فإن عمدته فيما نقله عن البلاذري إنما هو "فتح الباري" وهو لم يقل: (به). انظر "الفتح" (٢/ ٣٩٩).

الثاني: لو صحت هذه الرواية، فهي إنما تدل على السبب الذي من أجله توسل

عمر بالعباس دون غيره من الصحابة الحاضرين حينذاك، وأما أن تدل على جواز الرغبة عن التوسل بذاته ﷺ - لو كان جائزًا عندهم - إلى التوسل بالعباس أي بذاته فكلا، ثم كلا، لأننا نعلم بالبداهة والضرورة - كما قال بعضهم - أنه لو أصاب جماعة من الناس قحط شديد، وأرادوا أن يتوسلوا بأحدهم لما أمكن أن يعدلوا عمن دعاؤه أقرب إلى الإجابة، وإلى رحمة الله سبحانه وتعالى، ولو أن إنسانًا أصيب بمكروه فادح، وكان أمامه نبي، وآخر غير نبي، وأراد أن يطلب الدعاء من أحدهما لما طلبه إلا من النبي، ولو طلبه من غير النبي، وترك النبي لعد من الآثمين الجاهلين، فكيف يظن بعمر ومن معه من الصحابة أن يعدلوا عن التوسل به ﷺ إلى التوسل بغيره، لو كان التوسل بذاته ﷺ جائزًا، فكيف وهو أفضل عند المخالفين من التوسل بدعاء العباس وغيره من الصالحين؟! لا سيما وقد تكرر ذلك منهم مرارًا كما سبق، وهم لا يتوسلون به ﷺ ولا مرة واحدة، واستمر الأمر كذلك، فلم ينقل عن أحد منهم خلاف ما صنع عمر، بل صح عن معاوية ومن معه ما يوافق صنيعه حيث توسلوا بدعاء يزيد بن الأسود، وهو تابعي جليل، فهل يصح أن يقال: إن التوسل به كان اقتداء بالنبي ﷺ ؟!

الحق أقول: إن جريان عمل الصحابة على ترك التوسل بذاته ﷺ عند نزول الشدائد بهم

- بعد أن كانوا لا يتوسلون بغيره ﷺ في حياته - لهو أكبر الأدلة الواضحة على أن التوسل بذاته ﷺ غير مشروع، وإلا لنقل ذلك عنهم من طرق كثيرة في حوادث متعددة، ألا ترى إلى هؤلاء المخالفين كيف ليهجون بالتوسل بذاته ﷺ لأدنى مناسبة لظنهم أنه مشروع، فلو كان الأمر كذلك لنُقِل مثله عن الصحابة، مع العلم أنهم أشد تعظيمًا ومحبة له ﷺ من هؤلاء، فكيف ولم يُنقل عنهم ذلك ولا مرة واحدة، بل صح

عنهم الرغبة عنه إلى التوسل بدعاء الصالحين ؟!

الشبهة الثانية: حديث الضرير

بعد أن فرغنا من تحقيق الكلام في حديث توسل عمر بالعباس رضي الله عنه، وبينا أنه ليس حجة للمخالفين بل هو عليهم، نشرع الآن في تحقيق القول في حديث الضرير، والنظر في معناه: هل هو حجة لهم أم عليهم أيضًا؟ فنقول:

أخرج أحمد وغيره بسند صحيح عن عثمان بن حنيف أن رجلًا ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني. قال: (إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخّرتُ ذاك، فهو خير)، (وفي رواية: (وإن شئتَ صبرتَ فهو خير لك))، فقال: ادعهُ. فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، فيصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني توجهتُ بك إلى ربي في حاجتي هذه، فتقضى لي، اللهم فشفّعه فيَّ [وشفّعني فيه]. قال: ففعل الرجل فبرأ.

يرى المخالفون: أن هذا الحديث يدل على جواز التوسل في الدعاء بجاه النبي ﷺ أو غيره من الصالحين، إذ فيه أن النبي ﷺ علم الأعمى أن يتوسل به في دعائه، وقد فعل الأعمى ذلك فعاد بصيرًا.

وأما نحن فنرى ان هذا الحديث لا حجة لهم فيه على التوسل المختلف فيه، وهو التوسل بالذات، بل هو دليل آخر على النوع الثالث من أنواع التوسل المشروع الذي أسلفناه، لأن توسل الأعمى إنما كان بدعائه. والأدلة على ما نقول من الحديث نفسه كثيرة، وأهمها:

أولًا: أن الأعمى إنما جاء إلى النبي ﷺ ليدعو له، وذلك قوله: (أدعُ الله أن يعافيني) فهو توسل إلى الله تعالى بدعائه ﷺ، لأنه يعلم أن دعاءه ﷺ أرجى للقبول عند الله بخلاف دعاء غيره، ولو كان قصد الأعمى التوسل بذات النبي ﷺ أو جاهه أو

حقه لما كان ثمة حاجة به إلى أن يأتي النبي ﷺ، ويطلب منه الدعاء له، بل كان يقعد في بيته، ويدعو ربه بأن يقول مثلًا: (اللهم إني أسألك بجاه نبيك ومنزلته عندك أن يشفيني، وتجعلني بصيرًا). ولكنه لم يفعل، لماذا؟ لأنه عربي يفهم معنى التوسل في لغة العرب حق الفهم، ويعرف أنه ليس كلمة يقولها صاحب الحاجة، يذكر فيها اسم الموسَّل به، بل لابد أن يشتمل على المجيء إلى من يعتقد فيه الصلاح والعلم بالكتاب والسنة، وطلب الدعاء منه له.

ثانيًا: أن النبي ﷺ وعده بالدعاء مع نصحه له ببيان ما هو الأفضل له، وهو قوله ﷺ: (إن شئت دعوتُ، وإن شئت صبرت فهو خير لك). وهذا الأمر الثاني هو ما أشار إليه ﷺ في الحديث الذي رواه عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: (إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتيه -أي عينيه - فصبر، عوضته منهما الجنة).

ثالثًا: إصرار الأعمى على الدعاء وهو قوله: (فادع) فهذا يقتضي أن الرسول ﷺ دعا له، لأنه ﷺ خير من وفى بما وعد، وقد وعده بالدعاء له إن شاء كما سبق، فقد شاء الدعاء وأصر عليه، فإذن لا بد أنه ﷺ دعا له، فثبت المراد، وقد وجه النبي ﷺ الأعمى بدافع من رحمته، وبحرص منه أن يستجيب الله تعالى دعاءه فيه، وجهه إلى النوع الثاني من التوسل المشروع، وهو التوسل بالعمل الصالح، ليجمع له الخير من أطرافه، فأمرهأن يتوضأ ويصلي ركعتين ثم يدعو لنفسه وهذه الأعمال طاعة لله سبحانه وتعالى يقدمها بين يدي دعاء النبي ﷺ له، وهي تدخل في قوله تعالى: (وابتغوا إليه الوسيلة) كما سبق.

وهكذا فلم يكتف الرسول ﷺ بدعائه للأعمى الذي وعده به، بل شغله بأعمال فيها طاعة لله سبحانه وتعالى وقربة إليه، ليكون الأمر مكتملًا من جميع نواحيه، وأقرب إلى القبول والرضا من الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا، فالحادثة كلها تدور

حول الدعاء - كما هو ظاهر - وليس فيها ذكر شيء مما يزعمون.

وقد غفل عن هذا الشيخ الغماري أو تغافل، فقال في "المصباح" (٢٤): (وإن شئتَ دعوتُ). أي وإن شئت علمتك دعاء تدعو به، ولقنتك إياه، وهذا التأويل واجب ليتفق أول الحديث مع آخره).

قلت: هذا التأويل باطل لوجوه كثيرة منها: أن الأعمى إنما طلب منه ﷺ أن يدعو له، لا أن يعلمه دعاء، فإذا كان قوله ﷺ له: (وإن شئت دعوت) جوابًا على طلبه تعين أنه الدعاء له، ولابد، وهذا المعنى هو الذي يتفق مع آخر الحديث، ولذلك رأينا الغماري

لم يتعرض لتفسير قوله في آخره: (اللهم فشفعه في، وشفعني فيه) لأنه صريح في أن التوسل كان بدعائه ﷺ كما بيناه فيما سلف.

ثم قال: (ثم لو سلمنا أن النبي ﷺ دعا للضرير فذلك لا يمنع من تعميم الحديث في غيره).

قلت: وهذه مغالطة مكشوفة، لأنه لا أحد ينكر تعميم الحديث في غير الأعمى في حالة دعائه ﷺ لغيره، ولكن لما كان الدعاء منه ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى غير معلوم بالنسبة للمتوسلين في شتى الحوائج والرغبات، وكانوا هم أنفسهم لا يتوسلون بدعائه ﷺ بعد وفاته، لذلك اختلف الحكم، وكان هذا التسليم من الغماري حجة عليه.

رابعًا: أن في الدعاء الذي علمه رسول الله ﷺ إياه أن يقول: (اللهم فشفعه في) وهذا يستحيل حمله على التوسل بذاته ﷺ، أو جاهه، أو حقه، إذ أن المعنى: اللهم اقبل شفاعته ﷺ في، أي اقبل دعائه في أن ترد عليَّ بصري، والشفاعة لغة الدعاء، وهو المراد بالشفاعة الثابتة له ﷺ ولغيره من الأنبياء والصالحين يوم القيامة، وهذا يبين أن

الشفاعة أخص من الدعاء، إذ لا تكون إلا إذا كان هناك اثنان يطلبان أمرًا، فيكون أحدهما شفيعًا للآخر، بخلاف الطالب الواحد الذي لم يشفع غيره، قال في "لسان العرب": (الشفاعة كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره، والشافع الطالب لغيره، يتشفع به إلى المطلوب، يقال بشفعت بفلان إلى فلان، فشفعني فيه).

فثبت بهذا الوجه أيضًا أن توسل الأعمى إنما كان بدعائه ﷺ لا بذاته.

خامسًا: إن مما علم النبي ﷺ الأعمى أن يقوله: (وشفعني فيه) أي اقبل شفاعتي، أي دعائي في أن تقبل شفاعته ﷺ، أي دعاءه في أن ترد علي بصري. هذا الذي لا يمكن أن يفهم من هذه الجملة سواه.

ولهذا ترى المخالفين يتجاهلونها ولا يتعرضون لها من قريب أو من بعيد، لأنها تنسف بنيانهم من القواعد، وتجتثه من الجذور، وإذا سمعوها رأيتهم ينظرون إليك نظر المغشي عليه.ذلك أن شفاعة الرسول ﷺ في الأعمى مفهومة، ولكن شفاعة الأعمى في الرسول ﷺ كيف تكون؟ لا جواب لذلك عندهم البتة. ومما يدل على شعورهم بأن هذه الجملة تبطل تأويلاتهم أنك لا ترى واحدًا منهم يستعملها، فيقول في دعائه مثلًا: اللهم شفع فيَّ نبيك، وشفعني فيه.

سادسًا: إن هذا الحديث ذكره العلماء في معجزات النبي ﷺ ودعائه المستجاب، وما أظهره الله ببركة دعائه من الخوارق والإبراء من العاهات، فإنه بدعائه ﷺ لهذا الأعمى أعاد الله عليه بصره، ولذلك رواه المصنفون في "دلائل النبوة" كالبيهقي وغيره، فهذا يدل على ان السر في شفاء الأعمى إنما هو دعاء النبي ﷺ. ويؤيده كل من دعا به من العميان مخلصًا إليه تعالى، منيبًا إليه قد عوفي، بل على الأقل لعوفي واحد منهم، وهذا ما لم يكن ولعله لا يكون أبدًا.

كما أنه لو كان السر في شفاء الأعمى أنه توسل بجاه النبي ﷺ وقدره وحقه، كما

يفهم عامة المتأخرين، لكان من المفروض أن يحصل هذا الشفاء لغيره من العميان الذين يتوسلون بجاهه ﷺ، بل ويضمون إليه أحيانًا جاه جميع الأنبياء المرسلين، وكل الأولياء والشهداء والصالحين، وجاه كل من له جاه عند الله من الملائكة، والإنس والجن أجمعين! ولم نعلم ولا نظن أحدًا قد علم حصول مثل هذا خلال القرون الطويلة بعد وفاته ﷺ إلى اليوم.

إذا تبين للقارىء الكريم ما أوردناه من الوجوه الدالة على أن حديث الأعمى إنما يدور حول التوسل بدعائه ﷺ، وأنه لا علاقة له بالتوسل بالذات، فحينئذ يتبين له أن قول الأعمى في دعائه: (اللهم إني أسألك، وأتوسل إليك بنبيك محمد ﷺ) إنما المراد به: أتوسل إليك بدعاء نبيك، أي على حذف المضاف، وهذا أمر معروف في اللغة، كقوله تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها، والعير التي اقبلنا فيها) أي أهل القرية وأصحاب العير. ونحن والمخالفون متفقون على ذلك، أي على تقدير مضاف محذوف، وهو مثل ما رأينا في دعاء عمر وتوسله بالعباس، فإما أن يكون التقدير: إني أتوجه إليك بـ (جاه) نبيك، ويا محمد إني توجهت بـ (ذات) ك أو (مكانت) ك إلى ربي كما يزعمون، وإما أن يكون التقدير: إني أتوجه إليك بـ (دعاء) نبيك، ويا محمد إني توجهت بـ (دعاء) ك إلى ربي كما هو قولنا. ولا بد لترجيح احد التقديرين من دليل يدل عليه. فأما تقديرهم (بجاهه) فليس لهم عليه دليل لا من هذه الحديث ولا من غيره، إذ ليس في سياق الكلام ولا سباقه تصريح أو إشارة لذكر الجاه أو ما يدل عليه إطلاقًا، كما أنه ليس عندهم شيء من القرآن أو من السنة أو من فعل الصحابة يدل على التوسل بالجاه، فيبقى تقديرهم من غير مرجح، فسقط من الاعتبار، والحمد لله.

أما تقديرنافيقوم عليه أدلة كثيرة، تقدمت في الوجوه السابقة.

وثمة أمر آخر جدير بالذكر، وهو أنه لو حمل حديث الضرير على ظاهره، وهو التوسل بالذات لكان معطلًا لقوله فيما بعد: (اللهم فشفعه في، وشفعني فيه) وهذا لا يجوز كما لا يخفى، فوجب التوفيق بين هذه الجملة والتي قبلها. وليس ذلك إلا على ما حملناه من أن التوسل كان بالدعاء، فثبت المراد، وبطل الاستدلال به على التوسل بالذات، والحمد لله.

على أنني أقول: لو صح أن الأعمى إنما توسل بذاته ﷺ، فيكون حكمًا خاصًا به ﷺ، لا يشاركه فيه غيره من الأنبياء والصالحين، وإلحاقهم به مما لا يقبله النظر الصحيح، لأنه ﷺ سيدهم وأفضلهم جميعًا، فيمكن أن يكون هذا مما خصه الله به عليهم ككثير مما صح به الخبر، وباب الخصوصيات لا تدخل فيه القياسات، فمن رأى أن توسل الأعمى كان بذاته لله، فعليه أن يقف عنده، ولا يزيد عليه كما نقل عن الإمام أحمد والشيخ العز بن عبد السلام رحمهما الله تعالى. هذا هو الذي يقتضيه البحث العلمي مع الإنصاف، والله الموفق للصواب.

دفع توهم

هذا ولا بد من بيان ناحية هامة تتعلق بهذا الموضوع، وهي أننا حينما ننفي التوسل بجاه النبي ﷺ، وجاه غيره من الأنبياء والصالحين فليس ذلك لأننا ننكر أن يكون لهم جاه، أو قدر أو مكانة عند الله، كما أنه ليس ذلك لأننا نبغضهم، وننكر قدرهم ومنزلتهم عند الله، ولا تشعر أفئدتنا بمحبتهم، كما افترى علينا الدكتور البوطي في كتابه "فقه السيرة" (ص٣٥٤) فقال ما نصه: (فقد ضل أقوام لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله ﷺ، وراحوا يستنكرون التوسل بذاته ﷺ بعد وفاته...) كلا ثم كلا، فنحن ولله الحمد من أشد الناس تقديرًا لرسول الله ﷺ، وأكثرهم حبًا له، واعترافًا بفضله ﷺ، وإن دل هذا الكلام على شيء فإنما يدل على الحقد الأعمى

الذي يملأ قلوب أعداء الدعوة السلفية على هذه الدعوة وعلى أصحابها، حتى يحملهم على أن يركبوا هذا المركب الخطر الصعب، ويقترفوا هذه الجريمة البشعة النكراء، ويأكلوا لحوم إخوانهم المسلمين، ويكفروهم دونما دليل، اللهم إلا الظن الذي هو أكذب الحديث، كما قال النبي الأكرم ﷺ.

ولا أدري كيف سمح هذا المؤلف الظالم لنفسه أن يصدر مثل هذا الحكم الذي لا يستطيع إصداره إلا الله ﷻ، المطلع وحده على خفايا القلوب ومكنونات الصدور، ولا تخفى عليه خافية.

أتراه لا يعلم جزاء من يفعل ذلك، أم إنه يعلم، ولكنه أعماه الحقد الأسود والتحامل الدفين على دعاة السنة؟ أي الأمرين كان فإننا نذكره بهذين الحديثين الشريفين لعله ينزجر عن غيه، ويفيق من غفلته، ويتوب من فعلته.

قال رسول الله ﷺ:(إيما رجل أكفر رجلًا مسلمًا، فإن كان كافرًا وإلا كان هو الكافر) وقال عليه أفضل الصلاة والسلام: (إن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق).

كما نقول له أخيرًا: ترى هل دريت يا هذا بأنك حينما تقول ذاك الكلام فإنك ترد على سلف هذه الأمة الصالح، وتكفر أئمتها المجتهدين ممن لا يجيز التوسل بالنبي ﷺ وغيره بعد وفاتهم كالإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى، وقد قال أبو حنيفة: (أكره أن يتوسل إلى الله إلا بالله) كما تقدم.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظمُ

ونعود لنقول: إن كل مخلص منصف ليعلم علم اليقين بأننا والحمد لله من أشد الناس حبًا لرسول الله ﷺ، ومن أعرفهم بقدره وحقه وفضله ﷺ، وبأنه أفضل النبيين، وسيد المرسلين، وخاتمهم وخيرهم، وصاحب اللواء المحمود، والحوض

المورود، والشفاعة العظمى، والوسيلة والفضيلة، والمعجزات الباهرات، وبأن الله تعالى نسخ بدينه كل دين، وأنزل عليه سبعًا من المثاني والقرآن العظيم، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس. إلى آخر ما هنالك من فضائله ﷺ ومناقبه التي تبين قدره العظيم، وجاهه المنيف صلى الله عليه وآله وسلم تسليمًا كثيرًا.

أقول: إننا - والحمد لله - من أول الناس اعترافًا بذلك كله، ولعل منزلته ﷺ عندنا محفوظة أكثر بكثير مما هي محفوظة لدى الآخرين، الذين يدعون محبته، ويتظاهرون بمعرفة قدره، لأن العبرة في ذلك كله إنما هي في الاتباع له ﷺ، وامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، كما قال سبحانه وتعالى: (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله، ويغفر لكم ذنوبكم)، ونحن بفضل الله من أحرص الناس على طاعة الله ﷻ، واتباع نبيه ﷺ وهما أصدق الأدلة على المودة والمحبة الخالصة بخلاف الغلو في التعظيم، والإفراط في الوصف اللذين نهى الله تعالى عنهما، فقال سبحانه: (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم، ولا تقولوا على الله إلا الحق) كما نهى النبي ﷺ عنهما فقال: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله).

ومن الجدير بالذكر أن النبي ﷺ جعل من الغلو في الدين أن يختار الحاج إذا أراد رمي الجمرات بمنى الحصوات الكبيرة وأمر أن تكون مثل حصى الخذف، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة: (هات أَلْقِطْ لي). قال: فلقطت له نحو حصى الخذف، فلما وضعتهن في يده قال: (مثل هؤلاء - ثلاث مرات - وإياكم والغلو في الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين) ذلك لأنه ﷺ يعد مسألة رمي الجمار مسألة رمزية الغرض منها نبذ الشيطان ومحاربته، وليس حقيقية يراد بها قتله وإماتته، فعلى المسلم تحقيق الأمر، ومنابذة الشيطان عدو الإنسان

اللدود بالعداء ليس غير، ومع هذا التحذير الشديد من الغلو في الدين، وقع المسلمون فيه مع الأسف، واتبعوا سنن أهل الكتاب، فقال قائلهم:

دع مـا ادعتــه النــصارى في نبــيهم واحكم بما شئت مدحًا فيه واحتكم

فهذا الشاعر الذي يعظمه كثير من المسلمين، ويترنمون بقصيدته هذه، المشهورة بالبردة، ويتبركون بها، وينشدونها في الموالد وبعض مجالس الوعظ والعلم، ويعدون ذلك قربة إلى الله تبارك وتعالى، ودليلًا على محبتهم نبيهم ﷺ، أقول: هذا الشاعر قد ظن النهي الوارد في الحديث السابق منصبًا فقط على الادعاء بأن محمدًا ﷺ ابن الله، فنهى عن هذه القولة، ودعا إلى القول بأي شيء آخر مهما كان. وهذا غلط بالغ وضلال مبين، ذلك لأن للاطراء المنهي عنه في الحديث معنيين اثنين أولهما مطلق المدح، وثانيهما المدح المجاوز للحد. وعلى هذا فيمكن أن يكون المراد الحديث النهي عن مدحه ﷺ مطلقًا، من باب سد الذريعة، واكتفاءً باصطفاء الله تعالى له نبيًا ورسولًا، وحبيبًا وخليلًا، ومما أثنى سبحانه عليه في قوله: (وإنك لعلى خلق عظيم)، إذ ماذا يمكن للبشر أن يقولوا فيه بعد قول الله تبارك وتعالى هذا؟ وما قيمة أي كلام يقولونه أمام شهادة الله تعالى هذه؟ وإن أعظم مدح له ﷺ أن تقول فيه ما قال ربنا ﷻ: إنه عبد له ورسوله، فتلك أكبر تزكية له ﷺ، وليس فيها إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا تقصير. وقد وصفه ربنا سبحانه وتعالى وهو في أعلى درجاته، وأرفع تكريم من الله تعالى له، وذلك حينما أسرى وعرج به إلى السماوات العلى، حيث أراه من آيات ربه الكبرى، وصفه حينذاك بالعبودية فقال: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى) [الإسراء:١].

ويمكن أن يكون المراد: لا تبالغوا في مدحي، فتصفوني بأكثر مما أستحقه، وتصبغوا علي بعض خصائص الله تبارك وتعالى.

ولعل الأرجح في الحديث المعنى الأول لأمرين اثنين: أولهما تمام الحديث، وهو قوله ﷺ:

(فقولوا عبد الله ورسوله) أي اكتفوا بما وصفني به الله ﷻ من اختياري عبدًا له ورسولًا، وثانيهما ما عقد بعض أئمة الحديث له من الترجمة، فأورده الإمام الترمذي مثلًا تحت عنوان: "باب تواضع النبي ﷺ" فحمل الحديث على النهي عن المدح المطلق وهو الذي ينسجم مع معنى التواضع ويأتلف معه.

تنبيه:

واعلم انه وقع في بعض الطرق الأخرى لحديث الضرير السابق زيادتان لا بد من بيان شذوذهما وضعفهما، حتى يكون القارىء على بينة من أمرهما، فلا يغتر بقول من احتج بهما على خلاف الحق والصواب.

الزيادة الأولى

زيادة حماد بن سلمة قال: حدثنا أبو جعفر الخطمي.. فساق إسناده مثل رواية شعبة، وكذلك المتن إلا أنه اختصره بعض الشيء، وزاد في آخره بعد قوله: وشفع نبيي في رد بصري: (وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك) رواه أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه، فقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا حماد بن سلمه به.

وقد أعلَّ هذه الزيادة شيخ الإسلام ابن تيمية في "القاعدة الجليلة" (ص١٠٢) بتفرد حماد بن سلمة بها، ومخالفته لرواية شعبة، وهو أجلّ من روى هذا الحديث وهذا إعلال يتفق مع القواعد الحديثية، ولا يخالفها البتة، وقول الغماري في "المصباح" (ص٣٠) بأن حمادًا ثقة من رجال الصحيح، وزيادة الثقة مقبولة، غفلة منه أو تغافل عما تقرر في المصطلح، أن القبول مشروط بما إذا لم يخالف الراوي من هو أوثق منه، قال الحافظ في "نخبة الفكر": (والزيادة مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو

أوثق، فإن خولف بأرجح، فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ).

قلت: وهذا الشرط مفقود هنا، فإن حماد بن سلمة، وإن كان من رجال مسلم، فهو

بلا شك دون شعبة في الحفظ، ويتبين لك ذلك بمراجعة ترجمة الرجلين في كتب القوم، فالأول أورده الذهبي في "الميزان" وهو إنما يورد فيه من تُكُلِّم فيه، ووصفه بأنه (ثقة له أوهام) بينما

لم يورد فيه شعبة مطلقًا، ويظهر لك الفرق بينهما بالتأمل في ترجمة الحافظ لهما، فقد قال في "التقريب": (حماد بن سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره) ثم قال: (شعبة بن الحجاج ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابدًا).

قلت: إذا تبين لك هذا عرفت أن مخالفة حماد لشعبة في هذا الحديث وزيادته عليه تلك الزيادة غير مقبولة، لأنها منافية لمن هو أوثق منه فهي زيادة شاذة كما يشير إليه كلام الحافظ السابق في "النخبة" ولعل حمادًا روى هذا الحديث حين تغير حفظه، فوقع في الخطأ، وكأن الإمام أحمد أشار إلى شذوذ هذه الزيادة، فإنه أخرج الحديث من طريق مؤمَّل (وهو ابن اسماعيل) عن حماد - عقب رواية شعبة المتقدمة - إلا أنه لم يسق لفظ الحديث، بل أحال به على لفظ حديث شعبة، فقال: (فذكر الحديث) ويحتمل أن الزيادة لم تقع في رواية مؤمل عن حماد، لذلك لم يشر إليها الإمام أحمد كما هي عادة الحفاظ إذا أحالوا في رواية على أخرى بينوا ما في الرواية المحالة من الزيادة على الأولى.

وخلاصة القول: إن الزيادة لا تصح لشذوذها، ولو صحت لم تكن دليلًا على

جواز التوسل بذاته ﷺ، لاحتمال أن يكون معنى قوله: (فافعل مثل ذلك) يعني من إتيانه ﷺ في حال حياته، وطلب الدعاء منه والتوسل به، والتوضؤ والصلاة، والدعاء الذي علمه رسول الله ﷺ أن يدعو به. والله أعلم.

الزيادة الثانية

قصة الرجل مع عثمان بن عفان، وتوسله به ﷺ حتى قضى له حاجته، وأخرجها الطبراني في "المعجم الصغير" (ص١٠٣-١٠٤) وفي "الكبير" (٣/ ٢/ ١/ ١-٢) من طريق عبد الله بن وهب عن شبيب بن سعيد المكي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف أن رجلًا كان يختلف إلى عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في حاجة له، فكان عثمان لا يلتفت إليه، ولا ينظر في حاجته فلقي عثمان بن حنيف، فشكا ذلك إليه، فقال له عثمان: إئت الميضأة، فتوضأ، ثم ائت المسجد، فصل فيه ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمدﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك عَزَّ وَجَلَّ، فقضي لي حاجتي، وتذكر حاجتك، ورح إليَّ حتى أروح معك، فانطلق الرجل فصنع ما قال، ثم أتى باب عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فجاء البواب حتى أخذ بيده، فأدخله عليه، فأجلسه معه على الطنفسة، وقال: حاجتك؟ فذكر حاجته، فقضاها له، ثم قال له: ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة، وقال: ما كانت لك من حاجة فأتنا، ثم إن الرجل خرج من عنده، فلقي عثمان بن حنيف، فقال له: جزاك الله خيرًا، ما كان ينظر في حاجتي، ولا يلتفت إلي حتى كامته في، فقال عثمان بن حنيف: والله ما كلمته، ولكن شهدت رسول الله ﷺ وأتاه ضرير، فشكا إليه ذهاب بصره، فقال له النبي ﷺ: فتصبر، فقال: يا رسول الله إنه ليس لي قائد، وقد شق علي، فقال النبي ﷺ: (ائت الميضأة، فتوضأ ثم صلي ركعتين، ثم ادعُ بهذه الدعوات) قال عثمان بن حنيف:

فوالله ما تفرقنا، وطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضر قط.

قال الطبراني: (لم يرواه عن روح بن القاسم إلا شبيب بن سعيد أبو سعيد المكي وهو ثقة، وهو الذي يحدث عنه أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس بن يزيد الأيلي، وقد روى هذا الحديث شعبة عن أبي جعفر الخطمي - واسمه عمير بن يزيد - وهو ثقة تفرد به عثمان بن عمر بن فارس عن شعبة، والحديث صحيح).

قلت: لا شك في صحة الحديث، وإنما البحث الآن في هذه القصة التي تفرد بها شبيب بن سعيد كما قال الطبراني، وشبيب هذا متكلم فيه، وخاصة في رواية ابن وهب عنه، لكن تابعه عنه إسماعيل وأحمد ابنا شبيب بن سعيد هذا، أما اسماعيل فلا أعرفه، ولم أجد من ذكره، ولقد أغفلوه حتى لم يذكروه في الرواة عن أبيه، بخلاف أخيه أحمد فإنه صدوق، وأما أبوه شبيب فملخص كلامهم فيه: أنه ثقة في حفظه ضعف، إلا في رواية ابنه أحمد هذا عنه عن يونس خاصة فهو حجة، فقال الذهبي في "الميزان": (صدوق يغرب، ذكره ابن عدي في "كامله" فقال..له نسخة عن يونس بن يزيد مستقيمة، حدث عنه ابن وهب بمناكير، قال ابن المديني: كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه صحيح قد كتبته عن ابنه أحمد. قال ابن عدي: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذ حدث من حفظه، وأرجو أنه لا يتعمد، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس فكأنه يونس آخر. يعني يجوِّد).

فهذا الكلام يفيد أن شبيبًا هذا لا بأس بحديثه بشرطين اثنين: الأول: ان يكون من رواية ابنه أحمد عنه، والثاني: أن يكون من رواية شبيب عن يونس، والسبب في ذلك أنه كان عنده كتب يونس بن يزيد، كما قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" عن أبيه (٢/ ١/ ٣٥٩)، فهو إذا حدث من كتبه هذه أجاد، وإذا حدث من حفظه وهو كما قال ابن عدي، وعلى هذا فقول الحافظ في ترجمته من "التقريب": (لا بأس بحديثه

من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب) فيه نظر، لأنه أوهم أنه لا بأس بحديثه من رواية أحمد مطلقًا، وليس كذلك، بل هذا مقيد بأن يكون من روايته هو عن يونس لما سبق، ويؤيده أن الحافظ نفسه أشار لهذا القيد، فإنه أورد شبيبًا هذا في "من طعن فيه من رجال البخاري" من "مقدمة فتح الباري" (ص١٣٣) ثم دفع الطعن عنه - بعد أن ذكر من وثقه وقول ابن عدي فيه - بقوله: (قلت: أخرج البخاري من رواية ابنه عنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه شيئًا).

فقد أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الكلام إلى أن الطعن قائم في شبيب إذا كانت روايته عن غير يونس، ولو من رواية ابنه أحمد عنه، وهذا هو الصواب كما بينته آنفًا، وعليه يجب أن يحمل كلامه في "التقريب" توفيقًا بين كلاميه، ورفعًا للتعارض بينهما.

إذا تبين هذا يظهر لك ضعف هذه القصة، وعدم صلاحية الاحتجاج بها. ثم ظهر لي فيها علة أخرى وهي الاختلاف على أحمد فيها، فقد أخرج الحديث ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (ص٢٠٢) والحاكم (١/ ٥٢٦) من ثلاثة طرق عن أحمد بن شبيب بدون القصة، وكذلك رواه عون بن عمارة البصري ثنا روح ابن القاسم به، أخرجه الحاكم، وعون هذا وإن كان ضعيفًا، فروايته أولى من رواية شبيب، لموافقتها لرواية شعبة وحماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي.

وخلاصة القول: إن هذه القصة ضعيفة منكرة، لأمور ثلاثة:

ضعف حفظ المتفرد بها، والاختلاف عليه فيها، ومخالفته للثقات الذين لم يذكروها في الحديث، وأمر واحد من هذه الأمور كاف لإسقاط هذه القصة، فكيف بها مجتمعة؟

ومن عجائب التعصب واتباع الهوى أن الشيخ الغماري أورد روايات هذه القصة

في "المصباح" (ص١٢و١٧) من طريق البيهقي في "الدلائل" والطبراني، ثم لم يتكلم عليها مطلقًا لا تصحيحًا ولا تضعيفًا، والسبب واضح، أما التصحيح فغير ممكن صناعة، وأما التضعيف فهو الحق ولكن...

ونحو ذلك فعل من لم يوفق في "الإصابة"، فإنهم أوردوا (ص٢١-٢٢) الحديث بهذه القصة، ثم قالوا: (وهذا الحديث صححه الطبراني في "الصغير" و"الكبير")!

وفي هذا القول على صغره جهالات:

أولًا: أن الطبراني لم يصحح الحديث في "الكبير" بل في "الصغير" فقط، وأنا نقلت الحديث عنه للقارئين مباشرة، لا بالواسطة كما يفعل أولئك، لقصر باعهم في هذا العلم الشريف (ومن ورد البحر استقل السواقيا).

ثانيًا: أن الطبراني إنما صحح الحديث فقط دون القصة، بدليل قوله وقد سبق: (قد روى الحديث شعبة...والحديث صحيح) فهذا نص على أنه أراد حديث شعبة، وشعبة لم يرو هذه القصة، فلم يصححها إذن الطبراني، فلا حجة لهم في كلامه.

ثالثًا: أن عثمان بن حنيف لو ثبتت عنه القصة لم يُعَلِّم ذلك الرجل فيها دعاء الضرير بتمامه، فإنه أسقط منه جملة (اللهم شفعه في وشفعني فيه) لانه يفهم بسليقته العربية أن هذا القول يستلزم أن يكون النبي ﷺ داعيًا لذلك الرجل، كما كان داعيًا للأعمى، ولما كان هذا منفيًا بالنسبة للرجل، لم يذكر هذه الجملة؟ قال شيخ الإسلام (ص١٠٤): (ومعلوم أن الواحد بعد موته ﷺ إذا قال: اللهم فشفعه في وشفعني فيه - مع أن النبي ﷺ لم يدعُ له - كان هذا كلامًا باطلًا، مع أن عثمان بن حنيف لم يأمره ان يسأل النبي ﷺ شيئًا، ولا أن يقول: (فشفعه في)، ولم يأمره بالدعاء المأثور على وجهه، وإنما أمره ببعضه، وليس هناك من النبي ﷺ شفاعة، ولا ما يظن أنه شفاعة،

فلو قال بعد موته: (فشفعه في) لكان كلامًا لا معنى له، ولهذا لم يأمر به عثمان، والدعاء المأثور عن النبي ﷺ لم يأمر به، والذي أمر به ليس مأثورًا عن النبي ﷺ، ومثل هذا لا تثبت به شريعة، كسائر ما ينقل عن آحاد الصحابة في حسن العبادات أو الإباحات أو الايجابات أو التحريمات، إذ لم يوافقه غيره من الصحابة عليه، وكان ما يثبت عن النبي ﷺ يخالفه ولا يوافقه، لم يكن فعله سنة يجب على المسلمين اتباعها، بل غايته ان يكون ذلك مما يسوغ فيه الاجتهاد، ومما تنازعت فيه الأمة، فيجب رده إلى الله والرسول).

ثم ذكر أمثلة كثيرة مما تفرد به بعض الصحابة، ولم يتبع عليه مثل إدخال ابن عمر الماء في عينيه في الوضوء، ونحو ذلك فراجعه.

ثم قال: وإذا كان في ذلك كذلك، فمعلوم أنه إذا ثبت عن عثمان بن حنيف أو غيره أنه جعل من المشروع المستحب أن يتوسل بالنبي ﷺ بعد موته من غير أن يكون النبي ﷺ داعيًا له، ولا شافعًا فيه فقد علمنا أن عمر وأكابر الصحابة لم يروا هذا مشروعًا بعد مماته كما كان يشرع في حياته، بل كانوا في الاستسقاء في حياته ﷺ يتوسلون فلما مات لم يتوسلوا به، بل قال عمر في دعائه الصحيح المشهور الثابت باتفاق أهل العلم بمحضر من المهاجرين والأنصار في عام الرمادة المشهور، لما اشتد بهم الجدب حتى حلف عمر: لا يأكل سمينًا حتى يخصب الناس، ثم لما استسقى بالناس قال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا. فيسقون. وهذا دعاء أقره عليه جميع الصحابة، ولم ينكره أحد مع شهرته، وهو من أظهر الإجماعات الإقرارية، ودعا بمثله معاوية بن أبي سفيان في خلافته، فلو كان توسلهم بالنبي ﷺ بعد مماته كتوسلهم في حياته لقالوا: كيف نتوسل بمثل العباس ويزيد بن الأسود ونحوهما، ونعدل عن التوسل بالنبي ﷺ الذي هو

أفضل الخلائق، وهو أفضل الوسائل وأعظمها عند الله؟ فلما لم يقل ذلك أحد منهم، وقد علم أنهم في حياته إنما توسلوا بدعائه وشفاعته، وبعد مماته توسلوا بدعاء غيره، وشفاعة غيره، علم أن المشروع عندهم التوسل بدعاء المتوسل به، لا بذاته).

هذا، وفي القصة جملة إذا تأمل فيها العاقل العارف بفضائل الصحابة وجدها من الأدلة الأخرى على نكارتها وضعفها، وهي أن الخليفة الراشد عثمان ﵁ كان لا ينظر في حاجة ذلك الرجل، ولا يلتفت إليه! فكيف يتفق هذا مع ما صح عن النبي ﷺ أن الملائكة تستحي من عثمان، ومع ما عرف به ﵁ من رفقه بالناس، وبره بهم، ولينه معهم؟ هذا كله يجعلنا نستبعد وقوع ذلك منه، لأنه ظلم يتنافى مع شمائله ﵁ وأرضاه.

(تنبيه): اطلعنا بعد صف هذه الملزمة على كتاب "التوصل إلى حقيقة التوسل" للشيخ محمد نسيب الرفاعي، الذي ذيل اسمه عليه بلقب "مؤسس الدعوة السلفية وخادمها"، وتقتضينا الأمانة العلمية، والنصيحة الدينية وقول كلمة الحق أن نبين حكم الله كما نفهمه، وندين الله تعالى به في هذا اللقب فنقول:

إن من نافلة القول أن نبين ان الدعوة إنما هي دعوة الإسلام الحق كما أنزله الله تعالى على خاتم رسله وأنبيائه محمد ﷺ، فالله وحده سبحانه هو مؤسسها ومشرعها، وليس لأحد من البشر كائنًا من كان أن يدعي تأسيسها وتشريعها، وحتى النبي الأكرم محمد صلوات الله وسلامه عليه إنما كان دوره فيها التلقي الواعي الأمين، والتبليغ الكامل الدقيق، ولم يكن مسموحًا له التصرف في شيء من شرع الله تعالى ووحيه، ولهذا فادعاه إنسان مهما علا وسما تأسيس هذه الدعوة الإلهية المباركة إنما هو في الحقيقة خطأ جسيم وجرح بليغ، هذا إن لم يكن شركًا أكبر، والعياذ بالله.

فلا ندري كيف وقع هذا من رجل عاش دهرًا طويلًا مع إخوانه في حلب وغيرها من البلاد الشامية في الدعوة السلفية التي هي أخص خصائصها وأهم اهتماماتها محاربة الشركيات والوثنيات اللفظية، فضلًا عن الشركيات الاعتقادية، ثم اعتزلهم جميعًا، هدانا الله تعالى وإياه، وجنبنا الزلل والفتن ومضلات الأهواء.

ولعل أحدًا يحاول التماس عذر للمؤلف بأنه إنما قصد من ذاك اللقب أنه مجدد الدعوة السلفية، وليس أنه منشئها وصائغ تعاليمها، وقد كان في المسلمين قديمًا وحديثًا مجددون، والمؤلف واحد من هؤلاء في ظنه.

ونقول: نعم، إن هناك مجددين لدعوة الإسلام الحق على تتالي الزمان، ولكن شتان بين المؤلف وأولئك المجددين، وحسبه أن يكون تابعًا لأحدهم، ولو وافقناه جدلًا على حشر نفسه معهم لكان من الواجب عليه ان يحدد دائرة لتجديده المزعوم كبلد أو قطر، أما إطلاقه ذاك اللقب الفضفاض فإنه يوحي إلى القراء بأنه المجدد للإسلام في العالم الإسلامي كله في هذا العصر، وأين هو من هذا؟

أضف إلى ذلك أن من الأخلاق الأساسية التي يجب أن يتصف بها الداعية المسلم المتواضع، والبعد عن حب الظهور والتفاخر والادعاء، فإن هذه أدواء قاتلة تجرد الساعي اليها، والحريص عليها من أهلية الدعوة، وتفقده سلاحًا ماضيًا للنصرعلى أعدائها، وتجعل عمله هباءً منثورًا، والعياذ بالله، فاللهم عصمتك وهداك.

هذا وقدتصفحنا الكتاب المشار إليه على عجل، فوجدنا فيه بعض الأخطاء، ننبه على بعضها في محله، ومنها أنه قال في (ص٢٣٧) في صدد الحديث عن إسناد القصة السابقة

ما نصه: (إن في سند هذا الحديث رجلًا اسمه روح بن صلاح، وقد ضعفه الجمهور وابن عدي وقال ابن يونس: يروي أحاديث منكرة). وهذا خطأ محض لا

ندري وجهه، وهذا الرجل (أي روح بن صلاح) إنما هو علة الحديث الثالث كما سيأتي.

الشبهة الثالثة: الأحاديث الضعيفة في التوسل

يحتج مجيزو التوسل المبتدع بأحاديث كثيرة، إذا تأملناها نجدها تندرج تحت نوعين اثنين، الأول ثابت بالنسبة إلى رسول الله ﷺ، ولكنه لا يدل على مرادهم، ولا يؤيد رأيهم كحديث الضرير، وقد تقدم الكلام على هذا النوع.

والنوع الثاني غير ثابت النسبة إلى رسول الله ﷺ، وبعضه يدل على مرادهم، وبعضه

لا يدل، وهذه الأحاديث التي لا تصح كثيرة، فأكتفي بذكر ما اشتهر منها، فأقول:

الحديث الأول

عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا:(من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشرًا ولا بطرًا...أقبل الله عليه بوجهه).

رواه أحمد (٣/ ٢١) واللفظ له، وابن ماجه، وانظر تخريجه مفصلًا في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (رقم ٢٤). وإسناده ضعيف لأنه من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، وعطية ضعيف كما قال النووي في "الأذكار" وابن تيمية في "القاعدة الجليلة" والذهبي في "الميزان" بل قال في "الضعفاء" (٨٨/ ١): (مجمع على ضعفه)، والحافظ الهيثمي في غير موضع من "مجمع الزوائد" منها (٥/ ٢٣٦) وأورده أبوبكر بن المحب البعلبكي في "الضعفاء والمتروكين"، والبوصيري كما يأتي، وكذا الحافظ ابن حجر بقوله فيه: (صدوق يخطىء كثيرًا، كان شيعيًا مدلسًا، وقد أبان فيه عن سبب ضعفه وهو أمران:

الأول: ضعف حفظه بقوله: (يخطىء كثيرًا، وهذا كقوله فيه "طبقات المدلسين": (ضعيف الحفظ) وأصرح منه قوله في "تلخيص الحبير" (ص٢٤١ طبع الهند) وقد ذكر حديثًا آخر: (وفيه عطية بن سعيد العوفي وهو ضعيف).

الثاني: تدليسه، لكن كان على الحافظ أن يبين نوع تدليسه، فإن التدليس عند المحدثين على أقسام كثيرة من أشهرها ما يلي:

الأول: أن يروي الرواي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه سمعه منه، كأن يقول: عن فلان، أو قال فلان.

الثاني: أن يأتي الرواي باسم شيخه أو لقبه على خلاف المشهور به تعمية لأمره، وقد صرحوا بتحريم هذا النوع إذا كان شيخه غير ثقة، فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته، وهذا يعرف عندهم بتدليس الشيوخ.

قلت: وتدليس عطية من هذا النوع المحرم، كما كنت بينته في كتابي "الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة" (٢٤).

وخلاصة ذلك أن عطية هذا كان يروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فلما مات جالس أحد الكذابين المعروفين، بالكذب في الحديث وهو الكلبي، فكان عطية إذا روى عنه كناه أبا سعيد، فيتوهم السامعون منه أنه يريد أبا سعيد الخدري! وهذا وحده عندي يسقط عدالة عطية هذا، فكيف إذا انضم إلى ذلك سوء حفظه! ولهذا كنت أحب للحافظ رحمه الله أن ينبه على أن تدليس عطية من هذا النوع الفاحش، ولو بالإشارة كما فعل في "طبقات المدلسين" إذ قال: (مشهور بالتدليس القبيح) كما سبق.

ثم كأن الحافظ نسي أو وهم - أو غير ذلك من الأسباب التي تعرض للبشر - فقال في تخريجه لهذا الحديث: إن عطية قال في رواية: حدثني أبو سعيد. قال: (فأمن

بذلك تدليس عطية) كما نقله ابن علان عنه، وقلده في ذلك بعض المعاصرين.

قلت: والتصريح بالسماع إنما يفيد إذا كان التدليس من النوع الأول، وتدليس عطية من النوع الآخر القبيح، فلا يفيد فيه ذلك، لأنه في هذه الرواية أيضًا قال: (حدثني أبو سعيد) فهذا هو عين التدليس القبيح.

فتبين مما سبق أن عطية ضعيف لسوء حفظه وتدليسه الفاحش، فكان حديثه هذا ضعيفًا، وأما تحسين الحافظ له الذي اغتر به من لا علم عنده فهو بناء على سهوه السابق، فتنبه ولا تكن من الغافلين. وفي الحديث علل أخر تكلمت عليها في الكتاب المشار إليه سابقًا، فلا حاجة للإعادة، فليرجع إليه من شاء الزيادة.

وأما فهم بعض المعاصرين من عبارة الحافظ ابن حجر السابقة في "التقريب" أنها تفيد توثيق عطية هذا ففهم لا يغبطون عليه، وقد سألت الشيخ أحمد بن الصديق حين التقيت به في ظاهرية دمشق عن هذا الفهم فتعجب منه، فإن من كثر خطؤه في الرواية سقطت الثقة به بخلاف من قال ذلك منه، فالأول ضعيف الحديث، والآخر حسن الحديث، ولذلك جعل الحافظ في "شرح النخبة" من كثر غلطه قرين من ساء حفظه، وجعل حديث كل منهما مردودًا فراجعه مع حاشية الشيخ علي القاري عليه (ص١٢١، ١٣٠).

وإنما غرّ هؤلاء ما نقلوه عن الحافظ أنه قال في "تخريج الأذكار": (ضعف عطية إنما جاء من قبل تشيعه، وقيل تدليسه، وإلا فهو صدوق).

وهم لقصر باعهم إن لم نقل لجهلهم في هذا العلم لا جرأة لهم على بيان رأيهم الصريح في أوهام العلماء، بل إنهم يسوقون كلماتهم كأنها في مأمن من الخطأ والزلل، لا سيما إذا كانت موافقة لغرضهم كهذه الجملة، وإلا فهي ظاهرة التعارض مع قول الحافظ المنقول عن "التقريب" إذ أنها تعلل ضعف عطية بسببين:

أحدهما: التشيع، وهذا ليس جرحًا مطلقًا على الراجح.

والثاني: التدليس، وهذا جرح قد يزول كما سيأتي، ومع ذلك فإنه أشار إلى تضعيفه لهذا السبب بقوله: (قيل). بينما جزم في "التقريب" بأنه كان مدلسًا، كما جزم بأنه كان شيعيًا، ولذلك أورده (أعني الحافظ نفسه) في رسالة "طبقات المدلسين" (ص١٨) فقال: (تابعي معروف، ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح) ذكره في "المرتبة الرابعة" وهي التي يورد فيها (من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد) كما ذكره في المقدمة، فهذان النصان من الحافظ نفسه دليل على وهمه في تضعيفه كون عطية مدلسًا في الجملة المذكورة آنفًا. فهذا وجه من وجوه التعارض بينها وبين عبارة "التقريب". وثمة وجه آخر وهو أنه في هذه الجملة لم يصفه بما هو جرح عنده - كما سبق عن "شرح النخبة" - وهو قوله في "التقريب": (يخطىء كثيرًا) فهذا كله يدلنا على أن الحافظ رحمه الله تعابى لم يكن قد ساعده حفظه حين تخريجه لهذا الحديث، فوقع في هذا القصور الذي يشهد به كلامه المسطور في كتبه الأخرى، وهي أولى بالاعتماد عليها من كتابه "التخريج"، لأنه في تلك ينقل عن الأصول مباشرة، ويلخص منها بخلاف صنيعه في "التخريج".

ولما ذكرنا من حال العوفي ضعف الحديث غير واحد من الحفاظ كالمنذري في "الترغيب" والنووي وشيخ الإسلام ابن تيمية في "القاعدة الجليلة" وكذا البوصيري، فقال في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٥٢): (هذا إسناد مسلسل بالضعفاء: عطية وفضيل بن مرزوق والفضل بن الموفق كلهم ضعفاء). وقال صديق خان في "نزل الأبرار" (ص٧١) بعد أن أشار لهذا الحديث وحديث بلال الآتي بعده: (وإسنادهم ضعيف، صرح بذلك النووي في "الأذكار").

الحديث الثاني

وحديث بلال الذي أشار إليه صديق خان هو ما روي عنه أنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى الصلاة قال: بسم الله، آمنت بالله، توكلت على الله، لا حول ولا قوة إلا بالله. اللهم بحق السائلين عليك، وبحق مخرجي هذا، فإني لم أخرج أشرًا ولا بطرًا..) الحديث أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة - رقم٨٢" من طريق الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عنه.

قلت: وهذا سند ضعيف جدًا، وآفته الوازع هذا، فإنه لم يكن عنده وازع يمنعه من الكذب، كما بينته في "السلسلة الضعيفة" ولذلك لما قال النووي في "الأذكار": (حديث ضعيف أحد رواته الوازع بن نافع العقيلي وهو متفق على ضعفه، وأنه منكر الحديث) قال الحافظ بعد تخريجه: (هذا حديث واه جدًا، أخرجه الدارقطني في "الأفراد" من هذا الوجه وقال: تفرد به الوازع، وهو متفق على ضعفه وأنه منكر الحديث. والقول فيه أشد من ذلك، فقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم وجماعة، متروك الحديث، وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة).

قلت: فلا يجوز الاستشهاد به كما فعل الشيخ الكوثري، والشيخ الغماري في "مصباح الزجاجة" (٥٦) وغيرهما من المبتدعة.

ومع كون هذين الحديثين ضعيفين فهما لا يدلان على التوسل بالمخلوقين أبدًا، وإنما يعودان إلى أحد أنواع التوسل المشروع الذي تقدم الكلام عنه، وهو التوسل إلى الله تعالى بصفة من صفاته ﷻ، لأن فيهما التوسل بحق السائلين على الله وبحق ممشى المصلين. فما هو حق السائلين على الله تعالى؟، لا شك أنه إجابة دعائهم، وإجابة الله دعاء عباده صفة من صفاته ﷻ، وكذلك حق ممشى المسلم إلى المسجد هو أن يغفر الله له، ويدخله الجنة ومغفرة الله تعالى ورحمته، وإدخاله بعض خلقه

ممن يطيعه الجنة. كل ذلك صفات له تبارك وتعالى.

وبهذا تعلم أن هذا الحديث الذي يحتج به المبتدعون ينقلب عليهم، ويصبح بعد فهمه فهمًا جيدًا حجة لنا عليهم، والحمد لله على توفيقه.

الحديث الثالث

عن أبي أمامة قال: (كان رسول الله ﷺ إذا أصبح، وإذا أمسى دعا بهذا الدعاء: اللهم أنت أحق من ذكر، وأحق من عبد.. أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض، وبكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك...).

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠/ ١١٧): (رواه الطبراني، وفيه فضال بن جبير، وهو ضعيف مجمع على ضعفه).

قلت: بل هو ضعيف جدًا، اتهمه ابن حبان فقال: (شيخ يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عنه ما ليس منه حديثه). وقال أيضًا: (لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي أحاديث لا أصل له).

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٥/ ١٣): (أحاديثه كلها غير محفوظة).

قلت: فالحديث شديد الضعف، فلا يجوز الاستشهاد به أيضًا، كما فعل صاحب "المصباح" (ص٥٦).

الحديث الرابع

عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رضي الله عنهما دعا أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن الخطاب وغلامًا أسود يحفرون...

فلما فرغ دخل رسول الله ﷺ، فاضطجع فيه فقال: (الله الذي يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بين أسد، ولقنها حجتها، ووسع مدخلها بحق نبيك، والأنبياء الذين من قبلي، فإنك أرحم الراحمين...).

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩/ ٢٥٧): (رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه روح بن صلاح، وثقة ابن حبان والحاكم وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح).

قلت: ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣/ ١٢١) وإسناده عندهما ضعيف، لأن روح بن صلاح الذي في إسناده قد تفرد به، كما قال أبو نعيم نفسه، وروح ضعفه ابن عدي، وقال ابن يونس: رويت عنه مناكير، وقال الدارقطني (ضعيف في الحديث) وقال ابن ماكولا: (ضعفوه) وقال ابن عدي بعد أن أخرج له حديثين: (له أحاديث كثيرة، في بعضها نكرة) فقد اتفقوا على تضعيفه فكان حديثه منكرًا لتفرده به.

وقد ذهب بعضهم إلى تقوية هذا الحديث لتوثيق ابن حبان والحاكم لروح هذا، ولكن ذلك لا ينفعهم، لما عرفا به من التساهل في التوثيق، فقولهما عند التعارض لا يقام له وزن حتى

لو كان الجرح مبهمًا، فكيف مع بيانه كما هي الحال هنا، وقد فصلت الكلام على ضعف هذا الحديث في "السلسلة الضعيفة" (٢٣) فلا نعيد الكلام عليه في هذه العجالة، ولكن المشار إليهم جاؤوا بما يضحك فقالوا: (حكم عليه الشيخ ناصر بالضعف، فنطالبه بمن ضعف هذا الحديث من المحدثين).

قلت: قد ذكرنا من ضعف رواية روح بن صلاح الذي تفرد به، وهذا يستلزم ضعف حديثه كما لا يخفى إلا عند المتابعة وقد نفاها أبو نعيم، أو عند مجيئه من طريق آخر وهيهات!

ثم قالوا: (ولو فرض تضعيفه، فضعفه خفيف فلا يمنع جواز العمل، لأنه من باب ما جوزه المحدثون والفقهاء من العمل بالضعيف الذي ليس ضعفه بشديد في

الترغيب والترهيب).

قلت: ليس في هذا الحديث شيء من الترغيب، ولا هو يبين فضل عمل ثابت في الشرع، إنما هو ينقل أمرًا دائرًا بين أن يكون جائزًا أو غير جائز، فهو إذن يقرر حكمًا شرعيًا لو صح، وأنتم إنما توردونه من الأدلة على جواز هذا التوسل المختلف فيه، فإذا سلمتم بضعفه لم يجز لكم الاستدلال به، وما أتصور عاقلا يوافقكم على إدخال هذا الحديث في باب الترغيب والترهيب، وهذا شأن من يفر من الخضوع للحق، يقول ما لا يقوله جميع العقلاء.

الحديث الخامس

عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد قال: (كان رسول الله ﷺ يستفتح بصعاليك المهاجرين).

فيرى المخالفون أن هذا الحديث يفيد أن النبي ﷺ كان يطلب من الله تعالى أن ينصره، ويفتح عليه بالضعفاء المساكين من المهاجرين، وهذا - بزعمهم - هو التوسل المختلف فيه نفسه.

والجواب من وجهين:

الأول: ضعف الحديث، فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٨١/ ٢): حدثنا محمد بن إسحاق بن راهويه حدثنا أبي حدثنا عيسى بن يونس حدثني أبي عن أبيه عن أميه به.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي بن عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي إسحاق عن أمية بن خالد به. ثم رواه من طريق قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن المهلب بن أبي صفرة عن أمية بن خالد مرفوعًا بلفظ: (... يستفتح ويستنصر بصعاليك المسلمين).

قلت: مداره على أمية هذا، ولم تثبت صحبته، فالحديث مرسل ضعيف، وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب" (١/ ٣٨): (لا تصح عندي صحبته، والحديث مرسل)

وقال الحافظ في "الإصابة" (١/ ١٣٣): (ليست له صحبة ولا رواية).

قلت: وفيه علة أخرى، وهي اختلاط أبي اسحاق وعنعنته، فإنه كان مدلسًا، إلا أن سفيان سمع منه قبل الاختلاط، فبقيت العلة الأخرى وهي العنعنة.

فثبت بذلك ضعف الحديث وأنه لا تقوم به حجة. وهذا هو الجواب الأول.

الثاني: أن الحديث لو صح فلا يدل إلا على مثل ما دل عليه حديث عمر، وحديث الأعمى من التوسل بدعاء الصالحين.قال المناوي في "فيض القدير": (كان يستفتح) أي يفتتح القتال، من قوله تعالى: (إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح) ذكره الزمخشري.

(ويستنصر) أي يطلب النصرة (بصعاليك المسلمين) أي بدعاء فقرائهم الذين لا مال لهم.

قلت: وقد جاء هذا التفسير من حديثه، اخرجه النسائي (٢/ ١٥) بلفظ: (إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها، بدعوتهم، وصلاتهم وإخلاصهم) وسنده صحيح، وأصله في "صحيح البخاري" (٦/ ٦٧)، فقد بين الحديث أن الاستنصار إنما يكون بدعاء الصالحين، لا بذواتهم وجاههم.

ومما يؤكد ذلك أن الحديث ورد في رواية قيس بن الربيع المتقدمة بلفظ: (كان يستفتح ويستنصر...) فقد علمنا بهذا أن الاستنصار بالصالحين يكون بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم، وهكذا الاستفتاح، وبهذا يكون هذا الحديث - إن صح - دليلًا على التوسل المشروع، وحجة على التوسل المبتدع، والحمد لله.

الحديث السادس

عن عمر بن الخطاب مرفوعًا: (لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال: يا آدم ! وكيف عرفت محمدًا ولم أخلقه؟ قال: يا رب لما خلقتني بيدك، ونفخت في من روحك رفعت رأسي، فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضِف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال: غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتُك).

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦١٥) من طريق أبي الحارث عبد الله بن مسلم الفهري: حدثنا إسماعيل بن مسلمة: أنبأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر. وقال: (صحيح الإسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب).

فتعقبه الذهبي فقال: (قلت: بل موضوع، وعبد الرحمن واهٍ، وعبد الله بن أسلم الفهري لا أدري من ذا) قلت: ومن تناقض الحاكم في "المستدرك" نفسه أنه أورد فيه (٣/ ٣٣٢) حديثًا آخر لعبد الرحمن هذا ولم يصححه، بل قال: (والشيخان لم يحتجا بعبد الرحمن بن زيد!).

قلت: والفهري هذا أورده الذهبي في "الميزان" وساق له هذا الحديث وقال: (خبر باطل)، وكذا قال الحافظ ابن حجر في "اللسان" (٣/ ٣٦٠) وزاد عليه قوله في الفهري هذا: (لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله فإنه من طبقته) قلت: والذي قبله هو عبد الله بن مسلم بن رُشيد، قال الحافظ: ذكره ابن حبان، منهم بوضع الحديث، يضع على ليث ومالك وابن لهيعة، لا يحل كتب حديثه، وهو الذي روى عن ابن هدية نسخة كأنها معمولة).

قلت: والحديث رواه الطبراني في "المعجم الصغير" (ص٢٠٧): ثنا محمد بن داود بن أسلم الصدفي المصري: ثنا أحمد ابن سعيد المدني الفهري: ثنا عبد الله بن

إسماعيل المدني عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم به. وهذا سند مظلم فإن كل من دون عبد الرحمن لا يعرفون، وقد أشار إلى ذلك الحافظ الهيثمي حيث قال في "مجمع الزوائد" (٨/ ٢٥٣): (رواه الطبراني في الأوسط والصغير وفيه من لم أعرفهم).

قلت: وهذا إعلال قاصر، يوهم من لا علم عنده أن ليس فيهم من هو معروف بالطعن فيه، وليس كذلك فإن مداره على عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقال البيهقي: (إنه تفرد به) وهو متهم بالوضع، رماه بذلك الحاكم نفسه، ولذلك أنكر العلماء عليه تصحيحه لحديثه، ونسبوه إلى الخطأ والتناقض، فقال (وراث علم الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين شيخ الإسلام ابن تيمية) رَحِمَهُ اللَّهُ في "القاعدة الجليلة" (ص٨٩): (ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب "المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم": (عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه). قلت: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيرًا، ضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني، وغيرهم. وقال ابن حبان: (كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك من روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك).

وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث، وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث. ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم).

قلت: وقد أورد الحاكم نفسه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في كتابه "الضعفاء" كما سماه العلامة ابن عبد الهادي، وقال في آخره: (فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد

ظهر عندي جرحهم، لأن الجرح لا يثبت إلا ببينة، فهم الذين أبين جرحهم لمن طالبني به، فإن الجرح لا أستحله تقليدًا، والذي أختاره لطالب هذا الشأن أن لا يكتب حديث واحد من هؤلاء الذين سميتهم، فالراوي لحديثهم داخل في قوله ﷺ: (من حدث بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبَيْن).

قلت: فمن تأمل في كلام الحاكم هذا والذي قبله يتبن له بوضوح أن حديث عبد الرحمن بن زيد هذا موضوع عند الحاكم نفسه، وأن من يرويه بعد العلم بحاله فهو أحد الكاذبَيْن.

وقد اتفق عند التحقيق كلام الحفاظ ابن تيمية والذهبي والعسقلاني على بطلان هذا الحديث، وتبعهم على ذلك غير واحد من المحققين كالحافظ ابن عبد الهادي كما سيأتي، فلا يجوز لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصحح الحديث بعد اتفاق هؤلاء على وضعه تقليدًا للحاكم في أحد قوليه، مع اختياره في قوله الآخر لطالب العلم أن لا يكتب حديث عبد الرحمن هذا، وأنه إن فعل كان أحد الكاذبين كما سبق.

(**تنبيه**): إذا عرفت هذا فقول بعض المشايخ: (إن حكم الشيخ ناصر على الحديث بأنه "كذب وموضوع" باطل لأن مستنده قول الذهبي إنه موضوع) باطل حقًا لأن الذهبي قد وافقه من ذكرنا من الحفاظ الأعلام، ثم قالوا: (ومستند الذهبي ما في إسناد الحاكم من رجل قيل فيه إنه متهم). قلت: (هذا باطل أيضًا، لأن الرجل المشار إليه وهو عبد الله بن مسلم الفهري جهله الذهبي ولم يتهمه كما تقدم نقله عنه، وما أظن هذا يخفى عليهم ولكنهم تجاهلوه لغرض في أنفسهم، وهو أن يتسنى لهم أن يقولوا عقب ذلك: (لكن للحديث إسناد آخر عند الطبراني ليس فيه هذا المتهم، وغاية ما فيه أن فيه من هو غير معروف)، قلت: بل فيه ثلاثة لا يعرفون، وإذا كانوا لا يعلمون ذلك فلماذا عدلوا عن تقليد الهيثمي في قوله: (وفيه من لم أعرفهم) كما

سبق، وهو هلكى وراء التقليد، إلى قولهم: (فيه من هو غير معروف)؟! السبب في ذلك أن قول الهيثمي نص على أن (من هو غير معروف) جماعة، وأما قولهم فليس نصًا على ذلك، بل هذا يقال إذا كان في السند شخص لا يعرف أو أكثر، فهو في الحقيقة من تلبيساتهم على القراء. نعوذ بالله من الخذلان. ثم قالوا عطفًا على ما سبق: (وإن فيه عبد الرحمن بن زيد وهو على الراجح عند الحافظ ابن حجر ممن يقال فيه ضعيف، وهذه الكلمة من أخف مراتب التضعيف) أقول: لكن الراجح عند غير الحافظ أنه أشد ضعفًا من ذلك، فقد قال فيه أبو نعيم: (روى عن أبيه أحاديث موضوعة). وكذا قال الحاكم نفسه كما سبق، وهو وكذا أبو نعيم من المعروفين بتساهلهم في التوثيق، فإذا جرحا فإنما ذلك بعد ان ظهر لهما ان عبد الرحمن مجروح حقًا، ولذلك اتفقوا على تضعيفه كما نص في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، بل ضعّفه جدًا علي بن المديني وابن سعد وغيرهما، وقال الطحاوي: (حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف) فهو معروف بالضعف الشديد منذ القديم، فما الذي حمل المخالفين على الإعراض عن هذه الأقوال المتضافرة على أن عبد الرحمن هذا ضعيف جدًا - إن لم يكن كذابًا - إلى التمسك بقول الحافظ فيه (ضعيف) ؟! أقول هذا مع احتمال أن يكون سقط من قلم الحافظ أو قلم بعض النساخ عقب قوله (ضعيف) لفظة (جدًا) وعلى كل حال فإن تقليدهم للحافظ في هذه الكلمة لا يفيدهم شيئًا، بعد أن حكم هو على الحديث بأنه (خبر باطل) كما سبق نقله عن "لسانه"! فهذا من الأدلة الكثيرة على أن هؤلاء أتباع هوى، وليسوا طلاب حق، وإلا لأخذوا بقول الحافظ هذ الموافق لقول الذهبي وغيره من المحققين، ولم يعرجوا على تضعيفه فقط لعبد الرحمن، ليعارضوا به الذهبي، ويدلسوا على الناس أمر الحديث، ويظهروه بمظهر الأحاديث التي اختلف فيها العلماء حتى يتسنى لهم

ابتداع رأي جديد حول الحديث يتلاءم مع قول أحد الحفاظ في احد رواته ! فانظر اليهم كيف قالوا عقب ما سبق: (فما كان حاله هكذا عند المحدثين فليس من الموضوع، ولا من الضعيف الشديد، بل هو من القسم الذي يعمل به في الفضائل) !

أقول: وهذا كلام ساقط من وجهين: الأول: أنه مبني على أن عبد الرحمن ضعيف فقط وليس كذلك بل هو ضعيف جدًا كما سبق، وسيأتي التصريح بذلك عن أحد الحفاظ النقاد. الثاني: أنه معارض لحكم الحافظ بل الحفاظ على الحديث بالبطلان كما سبق، فكيف جاز لهم مخالفتهم لا سيما قد صرح أحدهم في "التعقيب الحثيث" (٢١) (أنه ليس له صفة التصحيح والتضعيف)! فلعله قال ذلك تواضعًا ! وإلا فأنت تراه هنا قد أعطى لنفسه منزلة تسوغ له الاستقلال في البحث ولو أدى إلى مخالفة كل أولئك الحفاظ والنقاد ! ويؤيد هذا الذي نقوله فيه انه قال عطفًا على ما سبق: (فنحن في هذا الحديث مع من لم ير به ذلك (يعني الوضع) كالحاكم والحافظ السبكي، فليس علينا فيه افتيات على الحافظ الذهبي، لكن رأينا ما عليه الحافظان المذكوران أقرب إلى الصواب).

أقول: ولا يخفى ما في هذا الكلام من التلبيس والتدليس فإن الحاكم إنما ذهب في "المستدرك" إلى تصحيح الحديث كما سبق، والسبكي قلده في ذلك كما بينه الحافظ ابن عبدالهادي فقال في رده عليه في "الصارم المنكي" (ص٣٢): (وإني لاتعجب منه كيف قلد الحاكم في تصحيحه مع أنه حديث غير صحيح ولا ثابت، بل هو حديث ضعيف الإسناد جدًا، وقد حكم عليه بعض الأئمة بالوضع، وليس إسناده من الحاكم إلى عبد الرحمن بن زيد بصحيح بل مفتعل على عبد الرحمن كما سنبينه، ولو كان صحيحًا إلى عبد الرحمن لكان ضعيفًا غير محتج به، لأن عبد الرحمن في طريقه، وقد أخطأ الحاكم وتناقض تناقضًا فاحشًا كما عرف له ذلك في مواضيع، فإنه

قال في كتاب "الضعفاء"، بعد أن ذكر عبد الرحمن منهم) وذكر ما نقلته عنه فيما سبق (ص٨٦-٨٧): (فانظر إلى ما وقع للحاكم في هذا الموضع من الخطأ العظيم والتناقض الفاحش، ثم إن هذا المعترض المخذول عمد إلى هذا الذي اخطأ فيه الحاكم وتناقض، فقلده فيه، واعتمد عليه، فقال " ونحن قد اعتمدنا في تصحيحه على الحاكم"، وذكر قبل ذلك بقليل أنه مما تبين له صحته. فانظر يرحمك الله إلى هذا الخذلان البين والخطأ الفاحش ! كيف جاء هذا المعترض إلى حديث غير صحيح ولا ثابت، بل هو حديث موضوع، فصححه واعتمد عليه، وقلد في ذلك الحاكم مع ظهور خطئه وتناقضه، مع معرفة هذا المعترض بضعف راويه وجرحه واطلاعه على الكلام المشهور فيه).

أقول: هذا شأن السبكي رحمه الله تعابى في هذا الحديث، وتقليد الحاكم في تصحيحه، وهذا مع كونه خطأ في نفسه كما سبق بيانه فهو خلاف رأي المشار إليه سابقًا الذي صرح بأن الحديث ضعيف لا صحيح ولا موضوع، فقد خالف - هو ومن قلده وناصره - الحاكم والسبكي كما خالفوا من سبق ذكرهم من العلماء الفحول الذين قالوا بوضع الحديث أو بطلانه، فليس افتئاتهم على الذهبي فقط، بل وعلى من وافقه وخالفه جميعًا ! فليتأمل العاقل ما يفعل الهوى بصاحبه ! لقد أرادوا أن ينزهوا أنفسهم عن الافتئات على الذهبي، وإذا بهم يقولون بما هو أدهى وأمر من الافتئات على من ذكرنا من العلماء !

ومن مغالطاتهم المكشوفة عند أهل العلم قولهم في أثناء كلامهم السابق بعد أن أشاروا إلى طريق الطبراني الذي سبق الكلام عليه: (فالذهبي لم يطلع على هذا الطريق، وإلا لو اطلع عليه لم يقل ذلك).

أقول: وهذا كلام باطل، إذ أن الذهبي حكم على الحديث بالوضع والبطلان من

طريق الحاكم، وفيه عبد الرحمن بن زيد ورجل آخر لا يعرفه، كما سبق بيانه في أول هذا التنبيه، وطريق الطبراني فيه علاوة على عبد الرحمن هذا ثلاث رجال آخرون لا يعرفون كما سبق أيضًا، فكيف يصح أن يقال حينئذ: (إن الذهبي لو اطلع على هذا الطريق لم يقل بذلك)؟!

اللهم إن هذه مغالطة ومكابرة مكشوفة أو جهل مركب، فرحمتك اللهم وهداك !

لقد تبين للقراء الكرام مما سلف أن للحديث علتين:

الأولى: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأنه ضعيف جدًا.

الثانية: جهالة الإسناد إلى عبد الرحمن.

وللحديث عندي علة أخرى. وهي اضطراب عبد الرحمن أو من دونه في إسناده، فتارة كان يرفعه كما مضى، وتارة كان يرويه موقوفًا على عمر، لا يرفعه إلى النبي ﷺ، كما رواه أبو بكر الآجري في كتاب "الشريعة" (ص٤٢٧) من طريق عبد الله ابن اسماعيل بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن زيد به، وعبد الله هذا لم أعرفه أيضًا، فلا يصح عن عمر مرفوعًا ولا موقوفًا، ثم رواه الآجري من طريق آخر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال: من الكلمات التي تاب الله بها على آدم قال: اللهم أسألك بحق محمد عليك.. الحديث نحوه مختصرًا، وهذا مع إرساله ووقفه، فإن إسناده إلى ابن أبي الزناد ضعيف جدًا، وفيه عثمان بن خالد والد أبي مروان العثماني، قال النسائي: (ليس بثقة).

وعلى هذا فلا يبعد أن يكون أصل هذا الحديث من الإسرائيليات التي تسربت إلى المسلمين من بعض مسلمة أهل الكتاب أو غير مسلمتهم. أو عن كتبهم التي لا يوثق بها، لما طرأ عليها من التحريف والتبديل كما بينه شيخ الإسلام في كتبه، ثم رفعه بعض هؤلاء الضعفاء إلى النبي ﷺ خطأ أو عمدًا.

مخالفة هذا الحديث للقرآن

ومما يؤيد ما ذهب إليه العلماء من وضع هذا الحديث وبطلانه أنه يخالف القرآن الكريم في موضعين منه:

الأول: أنه تضمن أن الله تعالى غفر لآدم بسبب توسله به ﷺ، والله ﷻ يقول: (فتلقى آدم من ربه كلمات، فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم). وقد جاء تفسير هذه الكلمات عن ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما مما يخالف هذا الحديث، فأخرج الحاكم (٣/ ٥٤٥) عنه: (فتلقى آدم من ربه كلمات) قال: أي رب ! ألم تخلقني بيدك؟

قال: بلى. قال: ألم تنفخ فيَّ من روحك؟ قال:بلى. قال: أي رب ! ألم تسكنّي جنتك؟ قال: بلى. قال: ألم تسبق رحمتك غضبك؟ قال: بلى. قالت: أرأيت إن تبتُ وأصلحت، أراجعي أنت إلى الجنة؟ قال: بلى. قال: فهو قوله: (فتلقى آدم من ربه كلمات) وقال الحاكم: (صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

قلت: وقول ابن عباس هذا في حكم المرفوع من وجهين:

الأول: أنه أمر غيبي لا يقال من مجرد الرأي.

الثاني: أنه ورد في تفسير الآية، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع كما تقرر في محله، ولا سيما إذا كان من قول إمام المفسرين عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي دعا له رسول الله ﷺ بقوله:(اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل).

وقد قيل في تفسير هذه الكلمات: إنها ما في الآية الاخرى (قالا: ربنا ظلمنا أنفسنا، وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين).وبهذا جزم السيد رشيد رضا في "تفسيره"

(١/ ٢٧٩). لكن أشار ابن كثير (١/ ٨١) إلى تضعيفه، ولا منافاة عندي بين

القولين، بل أحدهم يتمم الآخر، فحديث ابن عباس لم يتعرض لبيان ما قاله آدم عليه السلام بعد أن تلقى من ربه تلك الكلمات وهذا القول يبين ذلك، فلا منافاة والحمد لله، وثبت مخالفة الحديث للقرآن، فكان باطلًا.

الموضع الثاني: قوله في آخره: (ولولا محمد ما خلقتك) فإن هذا أمر عظيم يتعلق بالعقائد التي لا تثبت إلا بنص متواتر اتفاقًا، أو صحيح عند آخرين، ولو كان ذلك صحيحًا لورد في الكتاب والسنة الصحيحة، وافتراض صحته في الواقع مع ضياع النص الذي تقوم به الحجة ينافي قوله تبارك وتعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون). والذكر هنا يشمل الشريعة كلها قرآنًا وسنة، كما قرره ابن حزم في "الإحكام" وأيضًا فإن الله تبارك وتعالى قد أخبرنا عن الحكمة التي من أجلها خلق آدم وذريته، فقال عز وجل: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، فكل ما خالف هذه الحكمة أو زاد عليها لا يقبل إلا بنص صحيح عن المعصوم صلى الله عليه وسلم كمخالفة هذا الحديث الباطل. ومثله ما اشتهر على ألسنة الناس: (لولاك لولاك ما خلقت الأفلاك) فإنه موضوع كما قاله الصنعاني ووافقه الشوكاني في "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" (ص١١٦). ومن الطرائف أن المتنبي ميرزا غلام أحمد القادياني سرق هذا الحديث الموضوع فادعى أن الله خاطبه بقوله: (لولاك لما خلقت الافلاك) !! وهذا شيء يعترف به أتباعه القاديانيون هنا في دمشق وغيرها، لوروده في كتاب متنبئهم "حقيقة الوحي" (ص٩٩).

ثم على افتراض أن هذا الحديث ضعيف فقط كما يزعم بعض المخالفين خلافًا لمن سبق ذكرهم من العلماء والحفاظ، فلا يجوز الاستدلال به على مشروعية التوسل المختلف فيه، لأن - على قولهم - عبادة مشروعة، وأقل أحوال العبادة أن تكون مستحبة، والاستحباب حكم شرعي من الأحكام الخمسة التي لا تثبت إلا

بنص صحيح تقوم به الحجة، فإذا الحديث عنده ضعيف، فلا حجة فيه البتة، وهذا بين لا يخفى إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع (توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم)

وبعضهم يرويه بلفظ: (إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم).

هذا باطل لا أصل له في شيء من كتب الحديث البتة، وإنما يرويه بعض الجهال بالسنة

كما نبَّه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "القاعدة الجليلة" (ص١٣٢، ١٥٠) قال: (مع أن جاهه ﷺ عند الله أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين، ولكن جاه المخلوق عند الخالق ليس كجاه المخلوق عند المخلوق فإنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، والمخلوق يشفع عند المخلوق بغير إذنه، فهو شريك له في حصول المطلوب، والله تعالى لا شريك له

كما قال سبحانه: (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، وما لهم فيهما من شرك، وما له منهم من ظهير، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) [سورة سبأ: ٢٢-٢٣].

فلا يلزم إذن من كون جاهه ﷺ عند ربه عظيمًا، أن نتوسل به إلى الله تعالى لعدم ثبوت الأمر به عنه ﷺ، ويوضح ذلك أن الركوع والسجود من مظاهر التعظيم فيما اصطلح عليه الناس، فقد كانوا وما يزال بعضهم يقومون ويركعون ويسجدون لمليكهم ورئيسهم والمعظم لديهم، ومن المتفق عليه بين المسلمين أن محمدًا ﷺ هو أعظم الناس لديهم، وأرفعهم عندهم. ترى فهل يجوز لهم أن يقوموا ويركعوا ويسجدوا له في حياته وبعد مماته؟

الجواب: إنه لا بد لمن يجوز ذلك، من أن يثبت وروده في الشرع، وقد نظرنا

فوجدنا أن السجود والركوع لا يجوزان إلا له سبحانه وتعالى، وقد نهى النبي ﷺ أن يسجد أو يركع أحد لأحد، كما أننا رأينا في السنة كراهية النبي ﷺ للقيام، فدل ذلك على عدم مشروعيته.

ترى فهل يستطيع أحد أن يقول عنا حين نمنع السجود لرسول الله ﷺ: إننا ننكر جاهه ﷺ وقدره؟ كلا ثم كلا.

فظهر من هذا بجلاء إن شاء الله تعالى أنه لا تلازم بين ثبوت جاه النبي ﷺ وبين تعظيمه بالتوسل بجاهه ما دام أنه لم يرد في الشرع.

هذا، وإن من جاهه ﷺ أنه يجب علينا اتباعه وإطاعته كما يجب إطاعة ربه، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: (ما تركت شيئًا يقربكم إلى الله إلا أمرتكم به) فإذا لم يأمرنا بهذا التوسل ولو أمرَ استحباب فليس عبادة، فيجب علينا اتباعه في ذلك وأن ندع العواطف جانبًا، ولا نفسح لها المجال حتى ندخل في دين الله ما ليس منه بدعوى حبه ﷺ، فالحب الصادق إنما هو بالاتبْاع، وليس بابتداع كما قال ﷻ: (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ومنه قول الشاعر:

تعصى الإله وأنت تظهر حبه — هذا لعمرك في القياس بديع

لو كان حبك صادقًا لأطعته — إن المحب لمن يحب مطيع

أثران ضعيفان:

١ - أثر الاستسقاء بالرسول ﷺ بعد وفاته:

وبعد أن فرغنا من إيراد الأحاديث الضعيفة في التوسل، وتحقيق القول فيها يحسن بنا أن نورد أثرًا، كثيرًا ما يورده المجيزون لهذا التوسل المبتدع، لنبين حاله من صحة او ضعف، وهل له علاقة بما نحن فيه أم لا؟

فأقول: قال الحافظ في "الفتح" (٢/ ٣٩٧) ما نصه: (وروى ابن أبي شيبة بإسناد

صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار - وكان خازن عمر - قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ! استسق لأمتك، فإنهم قد هلكوا، فأتي الرجلُ في المنام، فقيل له: ائت عمر.. الحديث. وقد روى سيف في "الفتوح" أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة).

قلت: والجواب من وجوه:

الأول: عدم التسليم بصحة هذه القصة، لأن مالك الدار غير معروف العدالة والضبط، وهذان شرطان أساسيان في كل سند صحيح كما تقرر في علم المصطلح، وقد أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢١٣) ولم يذكر راويًا عنه غير أبي صالح هذا، ففيه إشعار بأنه مجهول، ويؤيده أن ابن أبي حاتم نفسه - مع سعة حفظه واطلاعه - لم يحك فيه توثيقًا فبقي على الجهالة، ولا ينافي هذا قول الحافظ: (...بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان...) لأننا نقول: إنه ليس نصًا في تصحيح جميع السند بل إلى أبي صالح فقط، ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسنادَ من عند أبي صالح، ولقال رأسًا: (عن مالك الدار... وإسناده صحيح) ولكنه تعمد ذلك، ليلفت النظر إلى أن ها هنا شيئًا ينبغي النظر فيه، والعلماء إنما يفعلون ذلك لأسباب منها: أنهم قد لا يحضرهم ترجمة بعض الرواة، فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله، لما فيه من إيهام صحته لاسيما عند الاستدلال به، بل يوردون منه ما فيه موضع للنظر فيه، وهذا هو الذي صنعه الحافظ رَحِمَهُ اللهُ هنا، وكأنه يشير إلى تفرد أبي صالح السمان عن مالك الدار كما سبق نقله عن ابن أبي حاتم، وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته. والله أعلم.

وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصناعة، ويؤيد ما ذهبت اليه أن

الحافظ المنذري أورد في "الترغيب" (٢/ ٤١-٤٢) قصة أخرى من رواية مالك الدار عن عمر ثم قال: (رواه الطبراني في "الكبير"، ورواته إلى مالك الدار ثقات مشهورون، ومالك الدار لا أعرفه). وكذا قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣/ ١٢٥).

وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب "التوصل" (ص٢٤١) فاغتر بظاهر كلام الحافظ، وصرح بأن الحديث صحيح، وتخلص منه بقوله: (فليس فيه سوى: جاء رجل..) واعتمد على أن الرواية التي فيها تسمية الرجل ببلال بن الحارث فيها سيف، وقد عرفت حاله.

وهذا لا فائدة كبرى فيه، بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدار كما بيناه.

الثاني: أنها مخالفة لما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستنزال الغيث من السماء، كما ورد ذلك في أحاديث كثيرة، وأخذ به جماهير الأئمة، بل هي مخالفة لما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار، وهي قوله تعالى في سورة نوح: (فقلت: استغفروا ربكم إنه كان غفارًا، يرسل السماء عليكم مدرارًا..) وهذا ما فعله عمر بن الخطاب حين استسقى وتوسل بدعاء العباس كما سبق بيانه، وهكذا كانت عادة السلف الصالح كلما أصابهم القحط أن يصلوا ويدعوا، ولم ينقل عن أحد منهم مطلقًا أنه التجأ إلى قبر النبي ﷺ، وطلب منه الدعاء للسقيا، ولو كان ذلك مشروعًا لفعلوه ولو مرة واحدة، فإذا لم يفعلوه دل ذلك على عدم مشروعية ما جاء في القصة.

الثالث: هب أن القصة صحيحة، فلا حجة فيها، لأن مدارها على رجل لم يسم، فهو مجهول أيضًا، وتسميته بلالًا في رواية سيف لا يساوي شيئًا، لأن سيفًا هذا - وهو ابن عمر التميمي - متفق على ضعفه عند المحدثين، بل قال ابن حبان فيه:

(يروي الموضوعات عن الأثبات، وقالوا: إنه كان يضع الحديث). فمن كان هذا شأنه لا تقبل روايته ولا كرامة، لا سيما عند المخالفة.

(تنبيه): سيف هذا يرد ذكره كثيرًا في تاريخ ابن جرير وابن كثير وغيرهما، فينبغي على المشتغلين بعلم التاريخ أن لا يغفلوا عن حقيقة أمره حتى لا يعطوا الروايات ما لا تستحق من المنزلة.

ومثله لوط بن يحيى أو مخنف قال الذهبي في "الميزان" (أخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم).

ومثله محمد بن عمر المعروف بالواقدي - شيخ ابن سعد صاحب "الطبقات" الذي يكثر الرواية عنه - وقد اغتر به الدكتور البوطي، فروى أخبارًا كثيرة في "فقه السيرة" من طريقه مع أنه تعهد بأن ينقل عن الصحاح، وما صح من السيرة! والواقدي هذا متروك الحديث أيضًا كما قال علماء الحديث، فتأمل.

الفرق بين التوسل بذات النبي ﷺ وبين طلب الدعاء منه:

الوجه الرابع: أن هذا الأثر ليس فيه التوسل بالنبي ﷺ، بل فيه طلب الدعاء منه بأن يستسقي الله تعالى أمته، وهذه مسألة أخرى لا تشملها الأحاديث المتقدمة، ولم يقل بجوازها أحد من علماء السلف الصالح رضي الله عنهم، أعني الطلب منه ﷺ بعد وفاته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "القاعدة الجليلة" (ص١٩-٢٠): (لم يكن النبي ﷺ بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ويستشفعوا بهم، لا بعد مماتهم، ولا في مغيبهم، فلا يقول أحد: (يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، سلو الله لنا أن ينصرنا أو يرزقنا أو يهدينا، وكذلك لا يقول لمن مات من الأنبياء والصالحين: يا نبي الله يا ولي الله (الأصل: رسول الله) ادع الله لي، سل الله

لي، سل الله أن يغفر لي...ولا يقول: أشكو إليك ذنوبي أو نقص رزقي أو تسلط العدو علي، أو أشكو إليك فلانًا الذي ظلمني، ولا يقول: أنا نزيلك، أنا ضيفك، أنا جارك، أو أنت تجير من يستجيرك.

ولا يكتب أحد ورقة ويعلقها عند القبور، ولا يكتب احد محضرًا أنه استجار بفلان، ويذهب بالمحضر إلى من يعمل بذلك المحضر ونحو ذلك مما يفعله أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين، كما يفعله النصارى في كنائسهم، وكما يفعله المبتدعون من المسلمين عند قبور الأنبياء والصالحين أو في مغيبهم، فهذا مما علم بالإضطرار من دين الإسلام، وبالنقل المتواتر وبإجماع المسلمين أن النبي ﷺ لم يشرع هذا لأمته، وكذلك الأنبياء قبله لم يشرعوا شيئًا من ذلك، ولا فعل هذا احد من أصحابه ﷺ والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي ﷺ عند قبره أن يشفع له أو يدعو لأمته، أو يشكو إليه ما نزل بأمته من مصائب الدنيا والدين، وكان أصحابه يبتلون بأنواع البلاء بعد موته، فتارة بالجدب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة العدو، وتارة بالذنوب والمعاصي، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ولا قبر الخليل ولا قبر أحد من الأنبياء فيقول: نشكوا إليك جدب الزمان أو قوة العدو، أ، كثرة الذنوب ولا يقول: سل الله لنا أو لأمتك أن يرزقهم أو ينصرهم أو يغفر لهم، بل هذا وما يشبهه من البدع المحدثة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، فليست واجبة ولا مستحبة باتفاق أئمة المسلمين، وكل بدعة ليست واجبة ولا مستحبة فهي بدعة سيئة وضلالة باتفاق المسلمين.

ومن قال في بعض البدع: إنها بدعة حسنة فإنما ذلك إذا قام دليل شرعي على أنها

مستحبة، فأما ما ليس بمستحب ولا واجب فلا يقول أحد من المسلمين: إنها من الحسنات التي يتقرب بها إلى الله، ومن تقرب إلى الله بما ليس من الحسنات المأمور بها أمر إيجاب ولا استحباب فهو ضال متبع للشيطان، وسبيله من سبيل الشيطان، كما قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خط لنا رسول الله ﷺ خطًا، وخط خطوطًا عن يمينه وشماله، ثم قال (هذا سبيل الله، وهذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه) ثم قرأ (وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) [الانعام: ٥٣].

قلت: إنما وقع بعض المتأخرين في هذا الخطأ المبين بسبب قياسهم حياة الأنبياء في البرزخ على حياتهم في الدنيا، وهذا قياس باطل مخالف للكتاب والسنة والواقع، وحسبنا الآن مثالًا على ذلك أن أحدًا من المسلمين لا يجيز الصلاة وراء قبورهم، ولا يستطيع أحد مكالمتهم، ولا التحدث اليهم، وغير ذلك من الفوارق التي لا تخفى على عاقل.

الاستغاثة بغير الله تعالى

ونتج من هذا القياس الفاسد والرأي الكاسد تلك الضلالة الكبرى، والمصيبة العظمى التي وقع فيها كثير من عامة المسلمين وبعض خاصتهم، ألا وهي الاستغاثة بالأنبياء الصالحين من دون الله تعالى في الشدائد والمصائب حتى إنك لتسمع جماعات متعددة عند بعض القبور يستغيثون بأصحابها في أمور مختلفة، كأن هؤلاء الأموات يسمعون ما يقال لهم، ويطلب منهم من الحاجات المختلفة بلغات متباينة، فهم عند المستغيثين بهم يعلمون مختلف لغات الدنيا، ويميزون كل لغة عن الأخرى، ولو كان الكلام بها في آن واحد! وهذا هو الشرك في صفات الله تعالى الذي جهله كثير من الناس، فوقعوا بسببه في هذه الضلالة الكبرى.

ويبطل هذا يرد عليه آيات كثيرة. منها قوله تعالى: (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلًا) [سورة الإسراء: الآية ٥٦]. والآيات في هذا الصدد كثيرة، بل قد ألف في بيان ذلك كتب ورسائل عديدة. فمن كان في شك من ذلك فليرجع إليها يظهر له الحق إن شاء الله، ولكني وقفت على نقول لبعض علماء الحنفية رأيت من المفيد إيرادها هنا حتى لا يظن ظان أن ما قلناه لم يذهب إليه أحد من أصحاب المذاهب المعروفة.

قال الشيخ أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي في "التعليق المغني على سنن الدارقطني" (ص٥٢٠-٥٢١): (ومن أقبح المنكرات وأكبر البدعات وأعظم المحدثات ما اعتاده أهل البدع من ذكر الشيخ عبد القادر الجيلاني رَحِمَهُ اللهُ بقولهم: يا شيخ عبد القادر الجيلاني شيئًا لله، والصلوات المنكوسة إلى بغداد، وغير ذلك مما لا يعد، هؤلاء عبدة غير الله ما قدروا الله حق قدره، ولم يعلم هؤلاء السفهاء أن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لا يقدر على جلب نفع لأحد ولا دفع ضر عنه مقدار ذرة، فلم يستغيثون به ولم يطلبون الحوائج منه ؟! أليس الله بكاف عبده ؟!! اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك أو نعظم أحدًا من خلقك كعظمتك، قال في "البزازية" وغيرها من كتب الفتاوى:"من قال: إن أرواح المشايخ حاضرة تعلم يكفر" وقال الشيخ فخر الدين أبو سعد عثمان الجياني بن سليمان الحنفي في رسالته: "ومن ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقد بذلك كفر. كذا في "البحر الرائق"، وقال القاضي حميد الدين ناكوري الهندي في "التوشيح":"منهم الذين يدعون الأنبياء والأولياء عند الحوائج والمصائب باعتقاد أن أرواحهم حاضرة تسمع النداء وتعلم الحوائج، وذلك شرك قبيح وجهل صريح، قال الله تعالى: (ومن أضل ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة، وهم عن دعائهم غافلون) [سورة الأحقاف: الآية٥]،

وفي "البحر": لو تزوج بشهادة الله ورسوله لا ينعقد النكاح، ويكفر لاعتقاده أن النبي ﷺ يعلم الغيب، وهكذا في فتاوى قاضي خان والعيني والدر المختار والعالمكيرية وغيرها من كتب العلماء الحنفية، وأما في الآيات الكريمة والسنة المطهرة في إبطال أساس الشرك، والتوبيخ لفاعله فأكثر من أن تحصى، - ولشيخنا العلامة السيد محمد نذير حسين الدهلوي في رد تلك البدعة المنكرة رسالة شافية".

٢- أثر فتح الكوى فوق قبر الرسول ﷺ إلى السماء:

روى الدارمي في "سننه" (١/ ٤٣): حدثنا أبو النعمان ثنا سعيد ابن زيد ثنا عمرو بن مالك النكري حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله قال: قحَط أهل المدينة قحطًا شديدًا، فشكوا إلى عائشة، فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كوى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطرًا حتى نبت العشب، وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم، فسمي عام الفتق.

قلت: وهذا سند ضعيف لا تقوم به حجة لأمور ثلاثة:

أولها: أن سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فيه ضعف. قال فيه الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام. وقال الذهبي في "الميزان": (قال يحيى بن سعيد: ضعيف، وقال السعدي: ليس بحجة، يضعفون حديثه، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس به بأس، كان يحيى بن سعيد لا يستمرئه).

وثانيهما: أنه موقوف على عائشة وليس بمرفوع إلى النبي ﷺ، ولو صح لم تكن فيه حجة، لأنه يحتمل أن يكون من قبيل الآراء الاجتهادية لبعض الصحابة، مما يخطئون فيه ويصيبون، ولسنا ملزمين بالعمل بها.

وثالثها: أن أبا النعمان هذا هو محمد بن الفضل، يعرف بعارم، وهو وإن كان ثقة فقد اختلط في آخر عمره. وقد أورده الحافظ برهان الدين الحلبي حيث أورده في

"المختلطين" من كتابه "المقدمة" وقال (ص٣٩١): (والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده).

قلت: وهذا الأثر لا يدرى هل سمعه الدارمي منه قبل الاختلاط أو بعده، فهو إذن غير مقبول، فلا يحتج به، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في"الرد على البكري"(ص٦٨-٧٤): (وما روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من فتح الكوة من قبره إلى السماء، لينزل المطر فليس بصحيح، ولا يثبت إسناده، ومما يبين كذب هذا أنه في مدة حياة عائشة لم يكن للبيت كوة، بل كان باقيًا كما كان على عهد النبي ﷺ، بعضه مسقوف وبعضه مكشوف، وكانت الشمس تنزل فيه، كما ثبت في "الصحيحين" عن عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها، لم يظهر الفيء بعد، ولم تزل الحجرة النبوية كذلك في مسجد الرسول ﷺ.. ومن حينئذ دخلت الحجرة النبوية في المسجد، ثم إنه يُبنى حول حجرة عائشة التي فيها القبر جدار عال، وبعد ذلك جعلت الكوة لينزل منها من ينزل إذا احتيج إلى ذلك لأجل كنس أو تنظيف.وأما وجود الكوة في حياة عائشة فكذب بين لو صح ذلك لكان حجة ودليلًا على أن القوم لم يكونوا يقسمون على الله بمخلوق ولا يتوسلون في دعائهم بميت، ولا يسألون الله به، وإنما فتحوا على القبر لتنزل الرحمة عليه، ولم يكن هناك دعاء يقسمون به عليه، فأين هذا من هذا، والمخلوق إنما ينفع المخلوق بدعائه أو بعمله، فإن الله تعالى يحب أن نتوسل اليه بالإيمان والعمل والصلاة والسلام على نبيه ﷺ ومحبته وطاعته وموالاته، فهذه هي الأمور التي يحب الله أن نتوسل بها إليه، وإن أريد أن نتوسل إليه بما تُحَبُ ذاته، وإن لم يكن هناك ما يحب الله أن نتوسل به من الإيمان والعمل الصالح، فهذا باطل عقلًا وشرعًا، أما عقلًا فلأنه ليس في كون الشخص المعين محبوبًا له ما يوجب كون حاجتي تقضى بالتوسل بذاته إذا لم يكن مني ولا

منه سبب تقضى به حاجتي، فإن كان منه دعاء لي أو كان مني إيمان به وطاعة له فلا ريب أن هذه وسيلة، وأما نفس ذاته المحبوبة فأي وسيلة لي منها إذا لم يحصل لي السبب الذي أمرت به فيها.

وأما الشرع فيقال: العبادات كلها مبناها على الاتباع لا على الابتداع، فليس لأحد أن يشرع من الدين ما لم يأذن به الله، فليس لأحد أن يصلي إلى قبره ويقول هو أحق بالصلاة إليه من الكعبة، وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال:(لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها) مع أن طائفة من غلاة العباد يصلون إلى قبور شيوخهم، بل يستدبرون القبلة، ويصلون إلى قبر الشيخ ويقولون: هذه قبلة الخاصة، والكعبة قبلة العامة ! وطائفة أخرى يرون الصلاة عند قبور شيوخهم أفضل من الصلاة في المساجد حتى المسجد الحرام [والنبوي] والأقصى. وكثير من الناس يرى أن الدعاء عند قبور الأنبياء والصالحين أفضل منه في المساجد، وهذا كله مما قد علم جميع أهل العلم بديانة الإسلام أنه مناف لشريعة الإسلام. ومن لم يعتصم في هذا الباب وغيره بالكتاب والسنة فقد ضَل وأضل، ووقع في مهواة من التلف. فعلى العبد أن يسلم للشريعة المحمدية الكاملة البيضاء الواضحة، ويسلم أنها جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإذا رأى من العبادات والتقشفات وغيرها التي يظنها حسنة ونافعة ما ليس بمشروع علم أن ضررها راجح على نفعها، ومفسدتها راجحة على مصلحتها، إذ الشارع الحكيم لا يهمل المصالح) ثم قال: (والدعاء من أجل العبادات، فينبغي للإنسان أن يلزم الأدعية المشروعة فإنها معصومة كما يتحرى في سائر عبادته الصور المشروعة، فإن هذا هو الصراط المستقيم.والله تعالى يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين).

"**تنبيه**": أعلم أن كتاب الدارمي هذا هو على طريقة السنن الأربعة في ترتيب

الكتب والأبواب، ولذلك فالصواب إطلاق اسم "السنن" عليه كما فعل فضيلة الشيخ دهمان في طبعته إياه.

وقد اشتهر قديمًا بـ"مسند الدارمي"، وهذا وهم لا وجه له مطلقًا عند أهل العلم، ومثله تسميته بـ"الصحيح" وهذا أبعد ما يكون عن الصواب، لأن فيه أحاديث مرفوعة كثيرة ضعيفة الأسانيد، وبعضها مرسلات ومعضلات، وفيه آثار موقوفة، وكثير منها ضعيفة كهذا الأثر، فأنَّى له الصحة !! ومثل هذا الخطأ إطلاق لفظ "الصحاح" على السنن الأربعة أيضًا، كما يفعل بعض الدكاترة ! فإن هذا مع منافاته لأسمائها الحقيقية "السنن" فإنها منافية أيضًا لواقع الأمر، فإن فيها أحاديث ضعيفة كثيرة أيضًا، ومنافية أيضًا لصنيع مؤلفيها، فإنهم ينبهون أحيانًا على بعض الأحاديث الضعيفة التي وقعت فيها، وبخاصة منهم الإمام الترمذي فإنه واسع الباع في بيان الضعيف الذي في كتابه، كما يعرف ذلك أهل العلم بهذه "السنن". وفي "سنن ابن ماجه" غير ما حديث موضوع فضلًا عن الضعيف، فلا يطلق على هذه "السنن" اسم "الصحاح" إلا جاهل أو مغرض.

الوجه الرابع: الشبهة الرابعة: قياس الخالق على المخلوقين

يقول المخالفون، إن التوسل بذوات الصالحين وأقدارهم أمر مطلوب وجائز، لأنه مبني على منطق الواقع ومتطلباته، ذلك أن أحدنا إذا كانت له حاجة عند ملك أو وزير أو مسؤول كبير فهو لا يذهب إليه مباشرة، لأنه يشعر أنه ربما لا يلتفت إليه، هذا إذا لم يرده أصلًا، ولذلك كان من الطبيعي إذا أردنا حاجة من كبير فإننا نبحث عمن يعرفه، ويكون مقربًا إليه أثيرًا عنده، ونجعله واسطة بيننا وبينه، فإذا فعلنا ذلك استجاب لنا، وقضيت حاجتنا، وهكذا الأمر نفسه في علاقتنا بالله سبحانه - بزعمهم - فالله ﷻ عظيم العظماء، وكبير الكبراء، ونحن مذنبون عصاة، وبعيدون لذلك عن

جناب الله، ليس من اللائق بنا أن ندعوه مباشرة، لأننا إن فعلنا ذلك خفنا أن يردنا على أعقابنا خائبين، أو لا يلتفت إلينا فنرجع بخفي حنين، وهناك ناس صالحون كالأنبياء والرسل والشهداء قريبون إليه سبحانه، يستجيب لهم إذا دعوه، ويقبل شفاعتهم إذا شفعوا لديه، أفلا يكون الأولى بنا والأخرى ان نتوسل إليه بجاههم، ونقدم بين يدي دعائنا ذكرهم، عسى ان ينظر الله تعالى إلينا إكرامًا لهم، ويجيب دعاءنا مراعاة لخاطرهم، فلماذا تمنعون هذا النوع من التوسل، والبشر يستعملونه فيما بينهم، فلم لا يستعملونه مع ربهم ومعبودهم؟

ونقول جوابًا على هذه الشبهة: إنكم يا هؤلاء إذن تقيسون الخالق على المخلوق، وتشبهون قيوم السماوات والأرض، أحكم الحاكمين، وأعدل العادلين، الرؤوف الرحيم بأولئك الحكام الظالمين، والمتسلطين المتجبرين الذين لا يأبهون لمصالح الرعية، ويجعلون بينهم وبين الرعية حجبًا وأستارًا، فلا يمكنها أن تصل إليهم إلا بوسائط ووسائل، ترضي هذه الوسائط بالرشاوي والهبات، وتخضع لها وتتذلل، وتترضاها ووتقرب إليها، فهل خطر ببالكم أيها المساكين أنكم حين تفعلون ذلك تذمون ربكم، وتطعنون به، وتؤذونه، وتصفونه بما يمقته وما يكرهه؟

هل خطر ببالكم انكم تصفون الله تعالى بأبشع الصفات حين تقيسونه على الحكام الظلمة، والمتسلطين الفجرة، فكيف يسَّوغ هذا لكم دينكم، وكيف يتفق هذا مع ما يجب عليكم من تعظيمكم لربكم، وتمجيدكم لخالقكم؟

ترى لو كان يمكن لأحد الناس أن يخاطب الحاكم وجهًا لوجه، ويكلمه دون واسطة أو حجاب أيكون ذلك أكمل وأمدح له، أم حين لا يتمكن من مخاطبته إلا من خلال وسائط قد تطول وقد تقصر؟

يا هؤلاء إنكم تفخرون في أحاديثكم بعمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وتمجدونه

وتشيدون به وتبينون للناس أنه كان متواضعًا لا يتكبر ولا يتجبر، وكان قريبًا من الناس، يتمكن أضعفهم من لقائه ومخاطبته، وأنه كان يأتيه الأعرابي الجاهل الفظ من البادية، فيكلمه دون واسطة أو حجاب، فينظر في حاجته ويقضيها له إن كانت حقًا. ترى هل هذا النوع من الحكام خير وأفضل، أم ذاك النوع الذي تضربون لربكم به الأمثال؟

فما لكم كيف تحكمون؟ وما لعقولكم أين ذهبت، وما لتفكيركم أين غاب، وكيف ساغ لكم تشبيه الله تعالى بالملك الظالم، أم كيف غطى عنكم الشيطان بشاعة قياس الله سبحانه على الأمير الغاشم؟

يا هؤلاء إنكم لو شبهتم الله تعالى بأعدل الناس وأتقى الناس، وأصلح الناس لكفرتم، فكيف وقد شبهتموه بأظلم الناس، وأفجر الناس، وأخبث الناس؟

يا هؤلاء إنكم لو قستم ربكم الجليل على عمر بن الخطاب التقي العادل لوقعتم في الشرك، فكيف تردى بكم الشيطان، فلم ترضوا بذلك حتى أوقعكم في قياس ربكم على أهل الجور والفساد من الملوك والأمراء والوزراء؟

إن تشبيه الله تعالى بخلقه كفر كله حذر منه سبحانه حيث قال: (ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقًا من السماوات والأرض شيئًا ولا يستطيعون. فلا تضربوا لله الأمثال. إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون) [سورة النحل: الآية ٧٤] كما نفى سبحانه أي مشابهة بينه وبين أي خلق من مخلوقاته فقال: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) [سورة الشورى: الآية ١١]. ولكن شر تشبيه أن يشبهه المرء بالأشرار والفجار والفساق من الولاة، وهو يظن أنه يحسن صنعًا! إن هذا هو الذي يحمل بعض العلماء والمحققين على المبالغة في إنكار التوسل بذوات الأنبياء، واعتباره شركًا، وإن كان هو نفسه ليس شركًا عندنا، بل يخشى ان يؤدي إلى الشرك،

وقد ادى فعلًا بأؤلئك الذين يعتذرون لتوسلهم بذلك التشبيه السابق الذي هو الكفر بعينه لو كانوا يعلمون[١].

---

(١) (تنبيه):

أولا: لا يخفى أخي الكريم أن الله تبارك وتعالى يجب توحيده بألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته فتوحيده بألوهيته بان لا تصرف العبادة لغيره فلا يشاركه فيها أحد وتوحيده بربوبيته بان لا يشرك معه غيره في أفعاله وتوحيده في أسمائه وصفاته بأن لا يشاركه غيره في صفاته الكاملة أو يماثله أحد من خلقه بها وتوحيده بهذه الأمور يقابله الشرك.

ثانيا: قد دلت النصوص على أن اعتقاد مماثلة المخلوقين لله ﷻ شرك ومن ذلك :

١ - قوله تعالى: {هل تعلم له سميا} فالسمي هو النظير والمثل فهذا توحيد له بصفاته ويقابله الشرك.

٢ - وقوله تعالى: {ليس كمثله شيء} والمثل هنا المراد به الصفة أي ليس كصفته شيء من الأشياء وهذا أيضا توحيد له بصفاته ويقابله الشرك.

٣ - وقوله تعالى: {ولم يكن له كفوا احد} والكفؤ هو المثل والمساوي والمراد نفي الشبه والمثل له سبحانه وتعالى فليس له مماثل في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته.

٤ - وقوله تعالى: {فلا تضربوا لله الأمثال} فقد نهى أن يضرب له سبحانه المثل؛ لأنه لا مثل له ولا كفء ولا نظير.

٥ - وقوله تعالى: {ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون} فسر الإلحاد بالتكذيب كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وفسر بالشرك قال قتادة: {يلحدون}: يشركون، وقال عطاء: الإلحاد المضاهاة، والمراد أن تشبيه الله بخلقه إلحاد وشرك ومضاهاة، ومن ذلك ما فعله المشركون حينما اشتقوا لمعبوداتهم أسماء من أسماء الله كالعزى من العزيز واللات من الله كما روي ذلك عن ابن عباس ومجاهد.

ثالثا: أن ما له مثيل ونظير تكون صفات الكمال قد انقسمت بينه وبين نظيره وهذا هو الشرك ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فنفى العيوب و النقائص يستلزم ثبوت =

ومن هنا يتبين أن قول بعض الدعاة الإسلاميين اليوم في الأصل الخامس عشر من أصوله العشرين: (والدعاء إذا قُرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة) ليس صحيحًا على إطلاقه لما علمت أن في الواقع ما يشهد بأنه خلاف جوهري، إذ فيه شرك صريح كما سبق. ولعل مثل هذا القول الذي يهوّن من أمر هذا الانحراف هو أحد الأسباب التي تدفع الكثيرين إلى عدم البحث فيه، وتحقيق الصواب في أمره، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار المبتدعين في بدعهم، واستفحال خطرها بينهم، ولذلك قال الإمام العز بن عبد

=

الكمال و نفي الشركاء يقتضي الوحدانية و هو من تمام الكمال فإن ماله نظير قد إنقسمت صفات الكمال و أفعال الكمال فيه و في نظيره فحصل له بعض صفات الكمال لا كلها فالمنفرد بجميع صفات الكمال أكمل ممن له شريك يقاسمه إياها و لهذا كان أهل التوحيد و الإخلاص أكمل حبا لله من المشركين ا لذين يحبون غيره الذين إتخذوا من دونه أندادا يحبونهم كحبه) مجموع الفتاوى (١٧ / ١٤٤)

رابعا: أن توحيد الله بأسمائه وصفاته وأفعاله يستلزم توحيده بألوهيته فمن كان متصفا بصفات الكمال التي لا يشاركه فيها احد كان مستحقا للعبادة ومن كان يشاركه فيها غيره لم يستحق إفراده بها وكان غيره أيضا مستحقا لها وهذا مما ينزه الله ﷻ عنه ولذلك ما عبد المشركون قديما وحديثا معبودات سوى الله إلا أنهم أعتقدوا فيهم صفات الكمال التي يجب إعتقاد إنفراد الله ﷻ بها كما حدث من أهل الجاهلية وكما حدث من غلاة الرافضة والصوفية.

خامسا: ان اعتقاد مماثلة المخلوقين لله ﷻ يستلزم النقص في صفاته تبارك وتعالى وهو صفة المخلوقين وهذا يقتضي تسوية الله بالمخلوقين في صفات النقص وهو شرك ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ - في عدة مواضع من كتبه: (الممثل يعبد صنما والمعطل يعبد عدما) مجموع الفتاوى (٥ / ١٩٦، ٢٦١) (٦ / ٥١٥) (٨ / ٤٣٢) (١٢ / ٧٣) درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٢٨٣) الجواب الصحيح (٤ / ٤٠٦).

السلام في رسالة "الواسطة" (ص٥): (ومن أثبت الأنبياء وسواهم من مشايخ العلم والدين وسائط بين الله وبين خلقه كالحجّاب الذين بين الملك ورعيته، بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله تعالى حوائج خلقه، وأن الله تعالى إنما يهدي عباده ويرزقهم وينصرهم بتوسطهم، بمعنى أن الخلق يسألونهم، وهم يسألون الله كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملك حوائج الناس لقربهم منهم، والناس يسألونهم أدبًا منهم أن يباشروا سؤال الملك، ولأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك، لكونهم أقرب إلى الملك من الطلب، فمن أثبتهم وسائط على هذه الوجه فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهؤلاء مشبَّهون لله، شبهوا الخالق بالمخلوق، وجعلوا لله أندادًا...).

الشبهة الخامسة. هل هناك مانع من التوسل المبتدع على وجه الإباحة لا استحباب

قد يقول القائل: صحيح أنه لم يثبت في السنة ما يدل على استحباب التوسل بذوات الأنبياء والصالحين، ولكن ما المانع منه إذا فعلناه على طريق الإباحة، لأنه لم يأتِ نهي عنه؟

فأقول: هذه شبهة طالما سمعناها ممن يريد أن يتخذ موقفًا وسطًا بين الفريقين لكي يرضي كلًا منهما، وينجو من حملاتهما عليه! والجواب: يجب أن لا ننسى في هذا المقام معنى الوسيلة إذ هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود كما تقدم بيانه.

ولا يخفى أن الذي يراد التوصل إليه إما أن يكون دينيًا، أو دنيويًا، وعلى الأول لا يمكن معرفة الوسيلة التي توصل إلى الأمر الديني إلا من طريق شرعي، فلو ادعى رجل ان توسله إلى الله تعالى بآية من آياته الكونية العظيمة كالليل والنهار مثلًا سبب لاستجابة الدعاء لرد عليه ذلك إلا أن يأتي بدليل، ولا يمكن أن يقال حينئذ بإباحة هذا التوسل، لأنه كلام ينقض بعضه بعضًا، إ أنك تسميه توسلًا، وهذا لم يثبت شرعًا،

وليس له طريق آخر في إثباته، وهذا بخلاف القسم الثاني من القسمين المذكورين وهو الدنيوي، فإن أسبابه يمكن أن تعرف بالعقل أو بالعلم أو بالتجربة ونحو ذلك، مثل الرجل يتاجر ببيع الخمر، فهذا سبب معروف للحصول على المال، فهو وسيلة لتحقيق المقصود وهو المال، ولكن هذه الوسيلة نهى الله عنها، فلا يجوز اتباعها بخلاف ما لو تاجر بسبب لم يحرمه الله ﷻ، فهو مباح، أما السبب المدعى أن يقرب إلى الله وأنه أرجى في قبوله الدعاء، فهذا سبب لا يعرف إلا بطريق الشرع، فحين يقال: بأن الشرع لم يرد بذلك، لم يجز تسميته وسيلة حتى يمكن أن يقال إنه مباح التوسل به، وقد تقدم الكلام في هذا النوع مفصلًا في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

وشيء ثان: وهو أن التوسل الذي سلمنا بعدم وروده قد جاء في الشرع ما يغني عنه، وهو التوسلات الثلاثة التي سبق ذكرها في أول البحث، فما الذي يحمل المسلم على اختيار هذا التوسل الذي يم يرد، والإعراض عن التوسل الذي ورد؟ وقد اتفق العلماء على أن البدعة إذا صادمت سنة فهي بدعة ضلالة اتفاقًا، وهذا التوسل من هذا القبيل، فلم يجز التوسل به، ولو على طريق الإباحة دون الاستحباب!.

وأمر ثالث: وهو أن هذا التوسل بالذوات يشبه توسل الناس ببعض المقربين إلى الملوك والحكام، والله تبارك وتعالى ليس كمثله شيء باعتراف المتوسلين بذلك، فإذا توسل المسلم إليه تعالى بالأشخاص فقد شبهه عملًا بأولئك الملوك والحكام كما سبق بيانه، وهذا غير جائز.

الشبهة السادسة: قياس التوسل بالذات على التوسل بالعمل الصالح

هذه شبهة أخرى يثيرها بعض أولئك المبتدعين زينها لهم الشيطان، ولقنهم إياها حيث يقولون: قد قدمتم أن من التوسل المشروع اتفاقًا التوسل إلى الله تعالى بالعمل الصالح، فإذا كان التوسل بهذا جائزًا فالتوسل بالرجل الصالح الذي صدر منه هذا

العمل أولى بالجواز، وأحرى بالمشروعية، فلا ينبغي إنكاره.

والجواب من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا قياس، والقياس في العبادات باطل كما تقدم (ص١٣٠)، وما مثل من يقول هذا القول إلا كمثل من يقول: إذا جاز توسل المتوسل بعمله الصالح - وهو بلا شك دون عمل الولي والنبي - جاز أن يتوسل بعمل النبي والولي، وهذا وما لزم منه باطل فهو باطل.

الوجه الثاني: أن هذه مغالطة مكشوفة، لأننا لم نقل - كما لم يقل أحد من السلف قبلنا - أنه يجوز للمسلم أن يتوسل بعمل غيره الصالح، وإنما التوسل المشار إليه إنما هو التوسل بعمل المتوسل الصالح نفسه، فإذا تبين هذا قلبنا عليهم كلامهم السابق فقلنا: إذا كان لا يجوز التوسل بالعمل الصالح الذي صدر من غير الداعي فأولى ثم أولى ألا يجوز التوسل بذاته، وهذا بين لا يخفى والحمد لله.

الشبهة السابعة: قياس التوسل بذات النبي ﷺ على التبرك بآثاره

وهذه شبهة أخرى لم تكن معروفة فيما مضى من القرون، ابتدعها ورَوّجها الدكتور البوطي ذاته، إذ قرر في كتابه "فقه السيرة" (ص٣٤٤-٤٥٥) خلال حديثه عن الدروس المستفادة من غزوة الحديبية مشروعية التبرك بآثاره النبي ﷺ، ثم قاس على ذلك التوسل بذاته بعد وفاته، وأتى نتيجة لذلك برأي غريب وعجيب لم يقل به أحد من المشتغلين بالعلم، حتى من المغرقين في التقليد والجمود والتعصب والابتداع في الدين.

ولكي لا يظن أحد أننا نتقول عليه أو نظلمه ننقل نص كلامه بتمامه، ونعتذر إلى القراء لطوله، قال: (وإذا علمت أن التبرك بالشيء إنما هو طلب الخير بواسطته ووسيلته علمت أن التوسل بآثار النبي ﷺ أمر مندوب إليه ومشروع، فضلًا عن

التوسل بذاته الشريفة، وليس ثمة فرق بين أن يكون ذلك في حياته ﷺ أو بعد وفاته، فآثار النبي ﷺ وفضلاته لا تتصف بالحياة مطلقًا، سواء تعلق التبرك والتوسل بها في حياته أ، بعد وفاته، ولقد توسل الصحابة بشعراته من بعد وفاته كما ثبت ذلك في صحيح البخاري في باب شيب رسول الله ﷺ.

ومع ذلك فقد ضل أقوام لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله ﷺ، وراحوا يستنكرون التوسل بذاته ﷺ بعد وفاته، بحجة أن تأثير النبي ﷺ قد انقطع بوفاته، فالتوسل به إنما هو توسل بشيء تأثير له البتة. وهذه حجة تدل على جهل عجيب جدًا، فهل ثبت لرسول الله ﷺ تأثير ذاتي في الأشياء في حال حياته حتى نبحث عن مصير هذا التأثير بعد وفاته؟ إن أحدًا من المسلمين لا يستطيع أن ينسب أي تأثير ذاتي في الأشياء لغير الواحد الأحد، ومن اعتقد خلاف ذلك يكفر بإجماع المسلمين كلهم... فمناط التبرك والتوسل به أو بآثاره ﷺ ليس هو إسناد أي تأثير إليه، وإنما المناط كونه أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق، وكونه رحمة من الله للعباد، فهو التوسل بقربه ﷺ إلى ربه وبرحمته الكبرى للخلق، وبهذا المعنى توسل الأعمى به ﷺ في أن يرد عليه بصره، فرده الله عليه، وبهذا المعنى كان الصحابة يتوسلون بآثاره وفضلاته دون أن يجدوا منه أي إنكار. وقد مر بيان استحباب الاستشفاع بأهل الصلاح والتقوى وأهل بيت النبوة في الاستسقاء وغيره، وأن ذلك مما أجمع عليه جمهور الأئمة والفقهاء بما فيهم الشوكاني وابن قدامة والصنعاني وغيرهم.

والفرق بعد هذا بين حياته وموته ﷺ خلط عجيب وغريب في البحث لا مسوغ له).

ولنا على هذا الكلام مؤاخذات كثيرة نورد أهمها فيما يلي:

١ - لقد أشرنا (ص٧٧-٧٨) إلى تعريض البوطي بالسلفيين، واتهامه إياهم بأن أفئدتهم

لا تشعر بمحبة رسول الله ﷺ والاستدلال على ذلك بإنكارهم التوسل به ﷺ بعد وفاته.

وهذه فرية باطلة، وبهتان ظالم لا شك أن الله تعالى سيحاسبه عليه أشد الحساب ما لم يتبْ إليه التوبة النصوح. ذلك لأن فيها تكفيرًا لآلاف المسلمين دونما دليل أو برهان إلا الظن والوهم اللذين لا يغنيان من الحق شيئًا.

٢- إنه قد خلط في كلامه السابق بين الحق والباطل خلطًا عجيبًا، فاستدل بحقه على باطله، فوصل من جرّاء ذلك إلى رأي لم يسبقه إليه أحد من العالمين.

وإذا أردنا أن نميز بين نوعي كلامه فإننا نقول:

إن الحق الذي تضمنه هو:

أ - أن النبي ﷺ قريب إلى الله تبارك وتعالى، وأنه كان رحمة من الله تعالى للخلق.

ب - أنه لا تأثير لأحد حتى للنبي ﷺ تأثيرًا ذاتيًا في الأشياء، وإنما التأثير كله لله الواحد الأحد.

ج - أنه يشرع التبرك بآثار النبي ﷺ، وأن الصحابة فعلوا ذلك في حياته ﷺ وبإقرار منه.

هذه النقاط الثلاثة صحيحة لا خلاف فيها، ولو وقف الكاتب عندها لما كان ثمة حاجة للتعليق عليه.

وأما الباطل الذي تضمنه كلامه وفيه الخلاف العريض فهو:

أ - أن التوسل بآثار النبي ﷺ جائز، وأن الصحابة كانوا يتوسلون بآثاره ﷺ وفضلاته.

ب - تسويته بين التبرك والتوسل.

ج - أن التوسل بذاته ﷺ جائز كجواز التبرك بفضلاته.

د - أن مناط التوسل به ﷺ هو كونه أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق.

هـ - جهله بمعنى كلمة الاستشفاع مما حمله على الاستدلال بها على التوسل المبتدع.

و- افتراؤه على السلفيين بأنهم يرون أن النبي ﷺ كان له تأثير ذاتي في الأشياء خلال حياته، وقد انقطع ذاك التأثير بوفاته، وأن هذا هو سبب إنكارهم التوسل به ﷺ بعد وفاته!

ز - ادعاؤه أن الأعمى توسل بقربه ﷺ من ربه.

ح - ادعاؤه أن محمدًا ﷺ أفضل الخلائق على الإطلاق.

وننتقل بعد هذا الإجمال إلى الشرح والتفصيل فنقول:

١ - تخليط البوطي في التسوية بين التبرك والتوسل:

لقد قال الدكتور البوطي: (ان التوسل بآثار النبي ﷺ أمر مندوب إليه ومشروع فضلًا عن التوسل بذاته الشريفة). وظاهر كلامه أن يقيس التوسل بذاته ﷺ قياسًا أولويًا على التبرك بآثاره، ويسمى هذا التبرك توسلًا، ويؤكد ما ذكرناه قوله في (ص١٩٦) من كتابه المذكور حيث ذكر بعض الروايات التي فيها تبرك بعض الصحابة بآثاره ﷺ، ثم قال: (فإذا كان هذا شأن التوسل بآثاره المادية، فكيف بالتوسل بمنزلته عند الله جل جلاله؟ وكيف بالتوسل بكونه رحمة للعالمين؟).

ولكنه سرعان ما تراجع عن كل ذلك زاعمًا أن التبرك والتوسل معناهما واحد، منكرًا أنه يقيس التوسل على التبرك، وأن المسألة لا تعدو أن تكون استدلالًا بالقياس، فإن التوسل والتبرك كلمتان تدلان على معنى واحد، وهو التماس الخير والبركة عن طريق المتوسل به، وكل من التوسل بجاهه ﷺ عند الله والتوسل بآثاره أو فضلاته أو ثيابه أفرادًا وجزئيات داخلة تحت نوع شامل هو مطلق التوسل الذي ثبت

حكمه بالأحاديث الصحيحة، وكل الصور الجزئية له يدخل تحت عموم النص بواسطة ما يسمى بتنقيح المناط عند علماء الأصول).

والحقيقة أن ظاهر كلام الدكتور الأول كان أهون بكثير من كلامه الأخير هذا، لأن التوسل يختلف اختلافًا بينًا عن التبرك، ومن يسوي بينهما فإنه يكون قد ارتكب خطأ شنيعًا، ووقع في جهل فظيع بالحقائق الشرعية، مما لا يجوز أن يقع في طالب علم يحترم نفسه.

إن التبرك هو التماس من حاز أثرًا من آثار النبي ﷺ حصول خير به خصوصية له ﷺ، وأما التوسل فهو إرفاق دعاء الله تعالى بشيء من الوسائل التي شرعها الله تعالى لعباده، كأن يقول: اللهم إني أسألك بحبي لنبيك ﷺ أن تغفر لي، ونحو ذلك. ويتبدى هذا الفرق في أمرين:

أولهما: أن التبرك يرجى به شيء من الخير الدنيوي فحسب، بخلاف التوسل الذي يرجى به أي شيء من الخير الدنيوي والأخروي.

ثانيهما: أن التبرك هو التماس الخير العاجل كما سبق بيانه، بخلاف التوسل الذي هو مصاحب للدعاء ولا يستعمل إلا معه.

وبيانًا لذلك نقول: يشرع للمسلم أن يتوسل في دعائه باسم من أسماء الله تبارك وتعالى الحسنى مثلًا، ويطلب بها تحقيق ما شاء من قضاء حاجة دنيوية كالتوسعة في الرزق، أو أخروية كالنجاة من النار، فيقول مثلًا: اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بأنك أنت الله الأحد، الصمد، أن تشفيني أو تدخلني الجنة...، ولا أحد يستطيع أن ينكر عليه شيئًا من ذلك، بينما لا يجوز لهذا المسلم أن يفعل ذلك حينما يتبرك بأثر من آثاره ﷺ، فهو لا يستطيع ولا يجوز له أن يقول مثلًا: (اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بثوب نبيك أو بصاقه أو بوله أن تغفر لي وترحمني.. ومن يفعل ذلك فإنه يعرّض

نفسه من غير ريب ليشك الناس في عقله وفهمه فضلًا عن عقيدته ودينه. وظاهر كلام الدكتور أنه يجيز هذا التوسل العجيب، ويعده هو والتبرك بأثر من آثار النبي ﷺ شيئًا واحدًا، وهو بهذا يخلط خلطًا قبيحًا، ومع ذلك لا يخجل من اتهام السلفيين بأنهم يخلطون خلطًا عجيبًا لا مسوغ له، فقد علم القراء من الذين يخلط ويخبط خبط عشواء.

إن هذا ليذكرنا حقًا بالمثل العربي القائل: رمتني بدائها وانسلّت. وصدق النبي الكريم ﷺ حيث يقول:(إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت).

وثمة ملاحظة هامة وخطيرة في كلام الدكتور السابق، وهي أنه يدعي ثبوت مطلق التوسل بالأحاديث الصحيحة، وهذا باطل، لأنه ليس أكثر من افتراض ودعوى مجردة لا حقيقة لها إلا في ذهنه، إذ لم يثبت من التوسل المتعلق بالنبي ﷺ إلا دعاؤه ﷺ كما تقدم في ثنايا هذه الرسالة، واما التوسل بجاهه ﷺ أو آثاره فلم يثبت منه شيء البتة في كتاب أو سنة، ونحن نطالب الدكتور أن يدلنا على حديث واحد ثابت، فيه هذه الدعوى، ونحن على يقين أنه لن يجد شيئًا من ذلك، فقد عوّدنا على تقرير أحكام ضخمة دونما دليل (خبط لزق)! وادعاء دعاوى عريضة لا تقوم على أساس إلا أنها بدت له هكذا، وحسب القارىء له أن يؤمن بما يقول ويسلم له تسليمًا، وإياه ثم إياه أن يسأله عن الدليل، لأن ذلك من قلة الأدب، ورقة الدين، وطريقة السلفيين، والعياذ بالله. فتأمل!

٢- بطلان التوسل بآثار النبي ﷺ

وبعد إثبات الفرق بين التوسل والتبرك نعلم أن آثار النبي ﷺ لا يتوسل بها إلى الله تعالى وإنما يتبرك بها فحسب، أي يرجى بحيازتها حصول بعض الخير الدنيوي

كما سبق بيانه.

إننا نرى أن التوسل بآثار النبي ﷺ غير مشروع البتة، وأن من الافتراء على الصحابة رضوان الله عليهم الادعاء بأنهم كانوا يتوسلون بتلك الآثار، ومن ادعى خلاف رأينا فعليه الدليل، بأن يثبت أن الصحابة كانوا يقولون في دعائهم مثلًا: اللهم ببصاق نبيك اشفِ مرضانا، أو: اللهم ببول نبيك أو غائطه اجرنا من النار!! إن أحدًا من العقلاء لا يستسيغ رواية ذلك مجرد رواية فكيف باستعماله، وإذا كان الدكتور البوطي ما يزال في شك من ذلك، وإذا كان يرى جواز ذلك فعليه أن يثبته عمليًا بأن يدعو من على منبره بمثل الدعوات السابقة، وإن لم يفعل - ولن يفعل إن شاء الله ما بقي فيه عقل، وفي قلبه ذرة من إيمان - فذلك دليل على أنه يقول بلسانه ما لا يعتقد في قلبه.

هذا ولابد من الإشارة إلى أننا نؤمن بجواز التبرك بآثاره ﷺ، ولا ننكره خلافًا لما يوهمه صنيع خصومنا، ولكن لهذا التبرك شروطًا منها الإيمان الشرعي المقبول عند الله، فمن لم يكن مسلمًا صادق الإسلام فلن يحقق الله له أي خير بتبركه هذا، كما يشترط للراغب في التبرك أن يكون حاصلًا على أثر من آثاره ﷺ ويستعمله، ونحن نعلم أن آثاره ﷺ من ثياب أو شعر أو فضلات قد فقدت، وليس بإمكان أحد إثبات وجود شيء منها على وجه القطع واليقين، وإذا كان الأمر كذلك فإن التبرك بهذه الآثار يصبح أمرًا غير ذي موضوع في زماننا هذا، ويكون أمرًا نظريًا محضًا، فلا ينبغي إطالة القول فيه، ولكن ثمة أمر يجب تبيانه، وهو أن النبي ﷺ وإن أقر الصحابة في غزوة الحديبية وغيرها على التبرك بآثاره والتمسح بها، وذلك لغرض مهم وخاصة في تلك المناسبة، وذلك الغرض هو إرهاب كفار قريش وإظهار مدى تعلق المسلمين بنبيهم، وحبهم له، وتفانيهم في خدمته وتعظيم شأنه، إلا أن الذي لا يجوز التغافل عنه

ولا كتمانه أن النبي ﷺ بعد تلك الغزوة رغّب المسلمين بأسلوب حكيم وطريقة لطيفة عن هذا التبرك، وصرفهم عنه، وأرشدهم إلى أعمال صالحة خير لهم منه عند الله ﷻ، وأجدى، وهذا ما يدل عليه الحديث الآتي:

عن عبد الرحمن بن أبي قراد رضي الله عنه أن النبي ﷺ توضأ يومًا، فجعل أصحابه يتمسحون بوضوئه، فقال لهم النبي ﷺ: (ما يحملكم على هذا؟) قالوا: حب الله ورسوله. فقال النبي ﷺ: (من سره أن يحب الله ورسوله، أو يحبه الله ورسوله فليصدق

حديثه إذا حدث، وليؤد أمانته إذا اؤتمن، وليحسن جوار من جاوره).

٣- افتراء عريض:

والظاهر أن الدكتور لا يطيب له عيش، ولا يهنأ له بال إلا إذا افترى على السلفيين، وكذب عليهم، كذبًا مكشوفًا حينًا ومغطى حينًا آخر. وها هو هنا يفتري علينا حين يزعم أننا نحتج على منع التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته بالقول بأن تأثيره ﷺ في الحوادث قد انقطع بعد وفاته، ويتطوع بأن يثبت أن النبي ﷺ سواء في حياته أو بعد وفاته ليس له تأثير ذاتي في الأشياء في كل ظرف وفي كل حين، وأن المؤثر الوحيد فيها هو الله وحده سبحانه.

وواضح من هذا بجلاء أنه يتهم السلفيين بأنهم يعتقدون أن النبي ﷺ كان له تأثير ذاتي في الأشياء حال حياته. وهذا كذب صراح، وافتراء مكشوف، لم يقل به سلفي قط، بل ولا خطر في بال أحد من السلفيين البتة، وكيف يقولونه وهم دعاة التوحيد الخالص، والدين الصحيح، والذين جعلوا أكبر همهم دعوة الناس إلى إخلاص عبوديتهم لله تعالى وحده، وتخليص عقائدهم من كل شائبة من شوائب الشرك، والتنديد بكل ما يخدش جناب التوحيد، ولو كان ذلك خطأ لفظيًا. وقد تحملوا في

سبيل ذلك الأذى من الناس والتشهير بهم والافتراء عليهم واتهامهم بأقبح التهم، وما نقم الناس - وفيهم الدكتور البوطي - عليهم إلا لدعوتهم الحقة هذه، ومع ذلك فلا يخجل من أن يرميهم بهذه التهمة الباطلة التي يعلم هو

- فيما نرجح - قبل غيره أنها باطلة مفتراة، وإلا فليبين لنا - إن استطاع - مصدر هذا القول المزعوم، ومن قاله من السلفيين، وفي أي كتاب ورد من كتبهم أو نشراتهم، فإن لم يفعل

- وهيهات أن يفعل - فإنه يكون قد ظهر لكل أحد كذبه وافتراؤه.

وشيء آخر نذكره هنا، وهو أن كلام البوطي السابق (ومن ادعى شيئًا من ذلك يكفر بإجماع المسلمين) يفيد لمن تأمله تكفير السلفيين عمومًا، وهذا كذب آخر واتهام ظالم، لا شك أن الله تعالى سيحاسبه عليه، لأن السلفيين هم مسلمون، بل هم أحق الناس بصفة الإسلام، وهم يعلمون حق العلم أن نسبة التأثير الذاتي للنبي ﷺ أو لغيره هو من الشرك في الربوبية المخرج من الملة، وهم من أشد الناس تنبهًا له وتحذيرًا منه، بينما البوطي وأمثاله يلتمسون

للواقعين فيه مختلف الأعذار والتبريرات.

ولا يفوتنا هنا أن نذكره وأمثاله بما بيناه في ثنايا هذه الرسالة من أن السبب الذي يدعونا إلى منع التوسل بذوات الصالحين ومكانتهم وجاههم إنما هو كونه لم يرد في الشريعة الغراء،

ولم يستعمله النبي ﷺ ولا أصحابه، فهو لذلك محدَث مبتدع، وما ورد من النصوص التي يحتج بها المخالفون بعضها ثابت ولكنه لا يدل على ما يدعون، وبعضها الآخر غير ثابت، وقد مضى تفصيل ذلك.

إن هذا هو السبب الذي يحملنا على إنكار ذلك التوسل، وتقول بصراحة: إنه لو

ورد في الشرع لقلنا به، ولم يمنعنا منه مانع، لأننا أسرى في يد الشريعة، فما أجازته أجزناه، وما منعته منعناه، والغريب أن الدكتور تغافل عن هذا السبب الأساسي، واختلق من عنده سببًا تخيله كما شاء له هواه قاصدًا بذلك أن يتمكن من الطعن فينا والتشهير بنا، وإثارة الغوغاء علينا، فانظر - رحمك الله - إلى هذا الأسلوب الغريب المنافي للدين والعلم، واشتكِ معنا إلى الله ﷻ من غربة الحق وأهله في هذا الزمان.

٤- خطؤه في ادعائه أن مناط التوسل بالنبي ﷺ كونه أفضل الخلائق

وهذا خطأ آخر وقع فيه الدكتور نتيجة لتهوره وعدم تفكيره فيما يكتب، حيث ادعى أن مناط التوسل بالنبي ﷺ هو كونه أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق، وكونه رحمة من الله للعباد كما تقدم من كلامه.

ونقول له: ان معنى ذلك عندك أن من لم يكن كذلك (أي أفضل الخلائق عند الله..)

فلا يجوز التوسل به، لأنه لم يتحقق فيه المناط المزعوم، ذلك لأن المناط أصلًا هو علة الحكم التي يوجد بوجودها، وينعدم بعدمها، وعلى هذا فمعنى عبارة الدكتور - لو كان يعقل ما يقول - إنه لا يجوز التوسل بأحد مطلقًا إلا بالنبي ﷺ، ونحن نعلم علم اليقين أنه يعتقد خلاف ذلك، ويرى جواز التوسل بكل نبي أو ولي أو صالح، وبهذا يكون هو نفسه قد قال ما لا يعتقد، وناقض نفسه بنفسه، والسبب في ذلك أحد أمرين، فإما أن يكون غير فاهم لاصطلاح المناط عند العلماء، وإما أن يكون غير متأمل فيما ينتج عنه من كلامه، وهذا هو الأقرب، والله أعلم.

وأمر آخر نذكره في هذه المناسبة وهو أن من المقرر لدى علماء الأصول أنه لابد لاعتبار المناط في حكم ما من أن يكون قد ورد تعيينه في نص من كتاب أو سنة، ولا يكفي فيه الاعتماد على الظن والاستنباط.

وإذا عدنا إلى ما ذكره الدكتور وجدنا أنه قد ادعى مناطًا ليس عليه شبة دليل من الكتاب والسنة، وإنما عمدته في ذلك مجرد الظن والوهم، فهل هكذا يكون العلم وإثبات الحقائق الشرعية عند الدكتور الذين يُعَنْون لبعض كتبه بأنها (أبحاث في القمة)؟

وأمر ثالث وأخير وهو أن الدكتور قد ادعى أن النبي ﷺ أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق. وهذه عقيدة، وهي لا تثبت عنده، إلا بنص قطعي الثبوت قطعي الدلالة، أي بآية قطعية الدلالة، أو حديث متواتر قطعي الدلالة، فأين هذا النص الذي يثبت كونه ﷺ أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق؟

ومن المعلوم أن هذه القضية مختلف فيها بين العلماء، وقد توقف فيها الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعابى، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، (ص٣٣٧-٣٤٨، طبعة المكتب الإسلامي بتحقيقي).

ولعل مستند الدكتور في تقرير تلك العقيدة ما ورد في قصة المعراج المنسوبة كذبًا وعدوانًا إلى الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، مع أنه هو نفسه يقول عن هذه القصة: (إنه كتاب ملفق من مجموعة أحاديث باطلة لا أصل لها ولا سند)! والحقيقة أن كلامه هذا بهذا الإطلاق هو الباطل، إذ يوجد في الكتاب المذكور كثير منالأحاديث الصحيحة، وبعضها مما رواه الشيخان، ولكن المؤلف خلطها بأحاديث أخرى بعضها موضوع وبعضها لا أصل له، وبعضها ضعيف، وقد بينت ذلك في ردي على الدكتور البوطي الذي نشر في مجلة التمدن الإسلامي أولًا، ثم في كتاب مستقل، كما سبق بيانه قريبًا (ص١٢١).

٥- جهلة بالمعنى اللغوي لكلمة الاستشفاع:

وهذه غلطة شنيعة أخرى وقع فيها الدكتور - اصحله الله وهداه - إذ استدل

بالاستشفاع الوارد في أحاديث الاستسقاء على التوسل المبتدع، فقال: (وقد مر بيان استحباب الاستشفاع بأهل الصلاح والتقوى، وأهل بيت النبوة الوارد في الاستسقاء وغيره، وأن ذلك مما أجمع عليه جمهور الأئمة والفقهاء بما فيهم الشوكاني وابن قدامة والصنعاني وغيرهم) وما كان للدكتور أن يقع في هذا الخطأ لو كان يفقه معنى الاستشفاع في اللغة، ورغبة في تنوير القراء وإفادتهم نورد بعض ما ذكرته كتب اللغة في بيان معنى الشفاعة والاستشفاع.

قال صاحب "القاموس المحيط": (الشَفْع خلاف الوتر وهو الزوج، والشفعة هي أن تشفع فيما تطلب، فتضمه إلى ما عندك فتشفعه أي تزيده، وشاة شافع: في بطنها ولد يتبعها آخر، سميت شافعًا لأن ولدها شفعها أو شفعته، واستشفعه إلينا: سأله أن يشفع).

وفي "المعجم الوسيط" الذي أصدره مجمع اللغة العربية في مصر: (شفع الشيء شفعًا: ضم مثله إليه وجعله زوجًا، والبصرُ الأشباحَ: رآها شيئين، واستشفع: طلب الناصر والشفيع، والشفائع: المزدوجات، والشفاعة: كلام الشفيع، والشفيع: ما شفع غيره، وجعله زوجًا).

وفي "النهاية" لابن الأثير: (الشُفْعة مشتقة من الزيادة، لأن الشفيع يضم المبيع إلى ملكه، فيشفعه به، كأنه كان واحدًا وترًا، فصار زوجًا شفعًا، والشافع هو الجاعل الوتر شفعًا..).

فمن هذه النقول وأمثالها يظهر معنى الاستشفاع بوضوح، وهو أن يطلب إنسان من آخر أن يشاركه في الطلب، فيزيد به ويكونا شفعًا أي زوجًا، وقد أخذ من هذا الأصل اللغوي المعنى الشرعي للاستشفاع حيث أريد به الطلب من أهل الخير والعلم والصلاح أن يشاركوا المسلمين في الدعاء إلى الله في الملمات، فيشفعوهم

بذلك ويزيدوا الداعين، فيكون ذلك أرجى لقبول الدعاء.

وبهذا يمكننا فهم الشفاعة العظمى للنبي ﷺ يوم القيامة، فهي باتفاق العلماء دعاء النبي ﷺ للناس بعد مجيئهم إليه، وطلبهم منه أن يدعو الله تعالى ليعجّل لهم الحساب، ولم يفهم أحد من أهل العلم من ذلك أن يقول الناس مثلًا: اللهم بمنزلة محمد ﷺ عندك عجّل لنا الحساب.

ومن الغريب حقًا أن يتجرأ الدكتور البوطي فيدعي إجماع الأئمة والفقهاء بما فيهم الشوكاني وابن قدامة والصنعاني على فهمه الشاذ المبني على جهل فظيع بمعاني الألفاظ المستعملة في اللغة والشرع.

ونكتفي للرد عليه بنقل كلام أحد الأئمة الذين نص على أسمائهم، وادعى مشاركتهم إياه في فهمه لمعنى الاستشفاع، ونعني الإمام ابن قدامة المقدسي صاحب أكبر كتاب في الفقه الحنبلي وهو "المغني" إذ قال فيه (٢/ ٢٩٥) ما نصه:

(ويستحب بأن يستسقي بمن ظهر صلاحه، لأنه أقرب إلى إجابة الدعاء، فإن عمر استسقى بالعباس عم النبي ﷺ. قال ابن عمر: استسقى عمر عام الرمادة بالعباس، فقال: اللهم إن هذا عم نبيك نتوجه إليك به، فاسقنا، فما برحوا حتى سقاهم الله، وروي أن معاوية خرج يستسقي، فلما جلس على المنبر قال: أين يزيد بن الأسود الجُرَشي؟ فقام يزيد، فدعاه معاوية فأجلسه عند رجليه، ثم قال: اللهم إنا نستشفع إليك بخيرنا وأفضلنا يزيد بن الأسود، يا يزيد ارفع يديك، فرفع يديه ودعا الله تعالى، فثارت في الغرب سحابة مثل الترس، وهبَّ لها ريح، فسقوا حتى كادوا لا يبلغون منازلهم، واستسقى به الضحاك مرة أخرى).

وواضح من كلام ابن قدامة هذا أنه يعني بالاستشفاع الوارد في الاستسقاء أن يطلب إمام المسلمين من بعض أهل العلم والصلاح أن يشترك مع المسلمين في

التوجه إلى الله ودعائه سبحانه لكشف الشدة عن عبادة المؤمنين. ولم يقصد الإمام ابن قدامة بل ونجزم بأنه لم يخطر في باله ذاك المعنى الخاطىء الذي يحمله عليه البوطي وأمثاله من المبتدعين، ويريدون حمل الألفاظ الشرعية عليه.

ترى كيف يدعي البوطي مثل هذا الإجماع المزيف ويستشهد بابن قدامة وغيره، وها هو كلام ابن قدامة ينسف فهمه من الجذور؟ أم أنه لا يفهم ما في كتب القوم، أم لعله يدعي ما يروق له من الدعاوى الساقطة دون أن يراجع الكتب، أو يقرأ كلام العلماء اعتمادًا منه على أن قارئيه مقلدون تقليدًا أعمى وليسوا ممن يراجع أو يقرأ أو يتثبت مما يقال؟

إنه لأمر مؤسف والله، وبلية من أعظم البلايا التي نشهدها في واقع المسلمين، وهي من غير شك من الأسباب الكبرى في تأخر المسلمين وضعفهم وانحطاطهم، ومحال أن تتغير هذه الحال إلا إذا غيروا ما بأنفسهم من الجمود والتصوف والفقه المذهبي وعلم الكلام، وعادوا إلى هدي الله الحق المتمثل في الكتاب والسنة، والذي توضحه الدعوة السلفية الغراء.

٦- خطؤه في ادعائه أن توسل الأعمى كان بمنزلة النبي ﷺ عند الله:

ونختم الرد على الدكتور البوطي بالإشارة إلى خطئه في ادعائه أن توسل الأعمى إنما كان بمنزلة النبي ﷺ، وبكونه أفضل الخلائق عند الله، لأن ذلك مجرد دعوى لا برهان عليها، ولم يستطع الدكتور أن يأتي بشبه دليل على ذلك، وقد تقدم في هذه الرسالة إثبات أن توسل الأعمى إنما كان بدعاء النبي ﷺ، وقد فندنا كل الشبهات فيما علمنا التي يوردها المخالفون، ويحتجون بها على رأيهم الخاطىء، كما بيَّنا (ص٦٥) ضعف الزيادة التي أشار الدكتور إليها، وسكت عنها جهلًا أو تجاهلًا، وهي قوله: (فإن كان لك حاجة فافعل مثل ذلك). ورغبة في عدم الإطالة لا نعيد

ذلك.

ومما سبق كله، يتبين لكل منصف مريد للحق بطلان تلك الشبهة البوطية وسقوطها، وصدق الله تبارك وتعالى إذ يقول: (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فإذا هو زاهق، ولكم الويل مما تصفون) ويقول: (ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرًا).

(باب متفرقات)

مسألة: سئل العلامة ابن باز كما في فتاوى نور على الدرب (٢/ ١٠٩): حدثونا عن التوسل والوسيلة، ووضحوا لنا الشبه والرد عليها، ولا سيما أن هناك من يستدل بمثل قوله تعالى: {وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ} ويستدلون أيضا بالتوسل بالعباس رضي الله عنه، وما الفرق بين التوسل بالأنبياء والصالحين، والتوسل بالأعمال الصالحة؟ جزاكم الله خيرا.

فأجاب: هذا السؤال سؤال مهم، وجدير بالعناية، لأنه يشتبه الموضوع فيه على كثير من الناس، فالوسيلة وسيلتان: وسيلة جائزة، بل مشروعة مأمور بها، ووسيلة ممنوعة، أما الوسيلة المشروعة، فهي التوسل إلى الله بالإيمان، والعمل الصالح، وسائر ما شرعه الله جل وعلا، وهي المراد في قوله سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ} يعني: القربة إليه بطاعته، كالصلاة والصوم والصدقة، والحج، وإخلاص العبادة لله ونحو ذلك، فقوله سبحانه: {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ} يعني: من دون الله، من أصنام ومن أشجار، وأحجار، وأنبياء وغير ذلك، {فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا}، يعني: أولئك المدعوون لا يملكون كشف الضر عن داعيهم من مرض أو جنون أو غير ذلك، {وَلَا تَحْوِيلًا} يعني: ولا تحويلا

من حال إلى حال، ومن شدة إلى سهولة، أو من عضو إلى عضو، لا يملكون ذلك، بل هم عاجزون عن ذلك، وإنما هو بيد الله سبحانه وتعالى، ثم قال: {أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ}، يعني: أولئك الذين يدعوهم هؤلاء المشركون، من أنبياء وصالحين أو ملائكة: {يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ}، يعني: هم يبتغون يطلبون من الله الوسيلة، وهي القربة إليه بطاعته من صلاة وصوم وصدقات وغير ذلك، ويرجون رحمته، لهذا عملوا واجتهدوا بطاعته، ويخافون عذابه سبحانه وتعالى، فهذه الوسيلة هي القيام بحقه من توحيده وطاعته، بفعل الأوامر وترك النواهي، وهي الإيمان والهدى والتقوى، وهي ما بعث الله به الرسل، عليهم الصلاة والسلام، من قول وعمل، فهذه الوسيلة واجبة من الواجبات، ومستحبة من المستحبات، فالتوسل إليه بتوحيده، والإخلاص له وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت، هذا أمر لازم، وفريضة، في الحجة الأولى من العمر، وكذلك التوسل إليه بترك المعاصي أمر لازم، فريضة، والتوسل إليه، بالنوافل من صلاة النافلة، وصوم النافلة وصدقة النافلة، والإكثار من ذكر الله، أيضا مستحب، وقربة وطاعة، وذلك جعله الله من أسباب دخول الجنة، والنجاة من النار، أما الوسيلة الأخرى التي لا تجوز، فهي التوسل إليه بدعاء الأموات، والاستغاثة بالأموات، هذه وسائل شركية، يسميها المشركون وسيلة، وهي شرك أكبر وهي المراد في قوله سبحانه: {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ}، ويقول جل وعلا: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى} يعني يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، فاتخذوهم وسيلة بهذا المعنى، يعني بدعائهم وسؤالهم، وطلب الشفاعة منهم، والنصر على الأعداء وشفاء المرضى ونحو ذلك، وزعموا أنهم بهذا يكونون لهم وسيلة، وهذا هو الشرك الأكبر، وهذا هو دين المشركين، نسأل

الله العافية، فإن المشركين يزعمون: أن عبادتهم للأنبياء، والملائكة والصالحين والجن، وسيلة إلى مقاصدهم، وأن هذه المعبودات تشفع لهم عند الله، وتقربهم من الله زلفى، فأبطل الله ذلك، وأكذبهم بذلك، قال تعالى في حقهم: {قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}، بعد قوله سبحانه: {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ}.

وقال في آية الزمر: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى}؛ فأكذبهم الله سبحانه وتعالى، بقوله: {إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ}، فسماهم كذبة في قولهم: إنها تقربنا إلى الله زلفى، كفرة بهذا العمل، بدعائهم إياهم واستغاثتهم بهم ونذرهم لهم ونحو ذلك، فالواجب على جميع المكلفين بل على جميع الناس، الحذر من هذه الوسيلة، فلا يفعلها المكلف ولا غير المكلف، يجب على المكلف أن يحذرها، وعليه أن يحذر غير المكلفين، من أولاده أن يفعلها أيضا، فالله هو الذي يعبد سبحانه وتعالى، وهو الذي يدعى، وهو الذي يرجى وهو الذي يسأل النصر على الأعداء، والشفاء للمرضى، وغير ذلك من حاجات العباد، يقول سبحانه وتعالى في كتابه العظيم: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} {مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ} {إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}، ويقول سبحانه: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}، ويقول عن نبيه ﷺ: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}. ونذير وبشير، ليس بمعبود من دون الله، وليس بإله مع الله، سبحانه وتعالى، وقال جل وعلا: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا

تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا}، {وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا} قل يا محمد للناس: {إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا}، {قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا} {قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا} {إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللهِ وَرِسَالَاتِهِ} بل ذلك بيده سبحانه وتعالى، هو الذي يملك النفع والضر، والعطاء والمنع والشفاء من الأمراض، والنصر على الأعداء، بيده سبحانه وتعالى، وهناك نوع ثان: من الوسيلة الممنوعة، هو التوسل بجاه فلان، وحق فلان، هذه الوسيلة ممنوعة، لكنها ليست شركا أكبر، بل هي من وسائل الشرك، كأن يقول: اللهم إني أسألك بجاه محمد، بجاه فلان وحق أنبيائك، هذا لا يجوز، هذه بدعة ليس عليها دليل، الله يقول: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} يدعى بأسمائه وصفاته، وما كان يتوسل إلا بالأعمال الصالحة، بالصلاة والصوم، وبر الوالدين، وصلة الرحم، والعفة عن الفواحش، هذه وسائل شرعية، كما في قصة أصحاب الغار، الذين آواهم المبيت والمطر إلى غار فدخلوا فيه، فانطبقت عليهم صخرة، سدت عليهم فم الغار، فقالوا فيما بينهم: لا ينجيكم من هذا إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، فاسألوا الله وتوجهوا إليه بصالح أعمالكم، فأحدهم: دعا وسأل ربه ببره لوالديه، والآخر توسل إلى الله بعفته عن الزنا بعد قدرته على المرأة، والثالث توسل إلى الله بأداء الأمانة، بأجير كان له أجر عنده، نمى أجره، فلما جاء أعطاه إياه كاملا فانفرجت عنهم الصخرة، بهذه الوسيلة الصالحة، العملية، وهذا من لطف الله وإحسانه، وآياته العظيمة، أن فرج عنهم وجعل انطباق هذه الصخرة، سببا لتوسلهم بهذه الأعمال، وليعلم الناس فضل الأعمال الصالحة، وأنها من أسباب تفريج الكروب وتيسير الأمور، وأن الواجب على العبد، أن يحذر غضب الله، وأسباب عقابه، متى أقام على المعصية فليحذر، وليبتعد عنها، ومتى قدر على البر والخير فليفعل، أما توسل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعباس، فهذا

توسل بدعاء العباس، فإنه كان النبي ﷺ إذا أجدب الناس كان يسأل الله ﷻ الغيث، وكان الناس يفزعون إليه ويقولون: يا رسول الله استغث لنا، هلكت الأموال وانقطعت السبل، يعني بسبب الجدب فيستغيث الله، ويسأله سبحانه أن يغيث العباد، فيغيثهم سبحانه وتعالى، فلما أجدبوا في عهد عمر، قال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا حين كان بين أيدنا، فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قم يا عباس فادع الله لنا، فقام العباس ودعا لهم واستغاث فسقاهم الله، والعباس عم النبي ﷺ، هذا توسل بدعاء العباس، مثلما كان يتوسل بدعاء النبي في حياته، ﷺ، فدل ذلك على أنه بعد وفاته، لا يستغاث به ولا يطلب منه الغوث، عليه الصلاة والسلام، لأنه لا يستطيع ذلك، انقطع عمله المتعلق بالدنيا، ولهذا طلب عمر رضي الله عنه من العباس، أن يدعو الله أن يغيث الناس، فقام العباس ودعا الله فأغاث الله الناس، وهكذا فعل معاوية رضي الله عنه في الشام طلب من يزيد بن الأسود، الصحابي الجليل أن يسأل الله الغوث، فقام يزيد وسأل الله، فأغاث الناس، هذا لا بأس به شرعي، أن يقول ولي الأمر، أو خطيب المسجد لعالم من العلماء، أو بعض الأخيار: ادع الله يا فلان للمسلمين، أن الله يغيثهم فلا بأس، كما فعل عمر مع العباس، وكما فعل معاوية مع يزيد بن الأسود، وهكذا الإنسان يقول: اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى، وصفاتك العلا، أن تغيثنا وأن ترحمنا، وأن تغفر لنا، الله يقول سبحانه: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} فأنت تسأل، وهكذا غيرك يسأل يتوسل إلى الله بأسمائه وصفاته، ويدعو الله للمسلمين، في الجدب وفي غيره، وبهذا يتضح أن الوسيلة: ثلاثة أقسام: قسم مشروع، وهو التوسل إلى الله بتوحيده، والإيمان به وبالأعمال الصالحة، وبأسمائه وصفاته، وقسم شرك، وهو التوسل إلى الله بدعاء الأموات، والاستغاثة بالأموات، والنذر لهم، والذبح لهم، والتوسل بالأصنام، أو بالأشجار والأحجار، أو بالجن هذا شرك أكبر،

القسم الثالث بدعة لا يجوز، وليس بشرك، وليس مشروعا، بل هو بدعة، وهو التوسل بحق فلان، أو بجاه فلان، أو حق الأنبياء، هذا منكر وبدعة، ومن وسائل الشرك، أما الوسائل الشرعية، فكما تقدم: التوسل بالأعمال الصالحات، وبأسماء الله وصفاته، هذا كله من التوسل الشرعي.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١١٨): هل يتعرض سماحتكم لشبه أولئك، الذين يتوسلون بالمخلوقين؟

فأجاب: هذه الشبه لا أساس لها، بل هي باطلة، بعضهم يشبه يقول: إذا جاز التوسل بجاه فلان، وحق فلان، دل على أنه يدعى ويسأل، هذا باطل لأن هذا التوسل بدعة، ثم لو جاز ما صلح أن يكون دليلا على أن يستغاث بالإنسان، لأن التوسل بالجاه، سؤال لله، يسأل الله بجاه فلان، وهذا سؤال لله، ليس سؤالا للمخلوق، لكن الوسيلة هي التي منكرة وبدعة بجاه فلان وحق فلان، أما لو سأل الله بأسمائه وصفاته، أو سأل الله ولم يتوسل بشيء، قال: اللهم أنجنا من النار، اللهم أغثنا كله طيب، أو اللهم أغثنا بفضلك، أو بأسمائك وصفاتك ورحمتك، هذا طيب أما الشبهة بأن الأنبياء لهم جاه ولهم عند الله منزلة، فندعوهم حتى يشفعوا لنا، هذا باطل، لأن جاههم ومنزلتهم، التي عند الله لم يجعلها الله مسوغة للمشركين أن يعبدوهم بل أنكر عليهم لما استغاثوا بهم، وطلبوا منهم الشفاعة، أنكر عليهم ذلك، وسماهم كذبة كفرة، وذكر أن ما فعلوه باطل يتنزه الله عنه، بقوله سبحانه: {قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}، ثم قال ﷻ: {إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ} هذه الوسيلة التي فعلها المشركون مع الأصنام، ومع الأنبياء ومع الجن استغاثوا بهم ونذروا لهم، وزعموا أنهم يشفعون لهم، هذه باطلة، أبطلها الله وأبطلها الرسول ﷺ

وحذر منها الأمة، وأمرهم أن يخلصوا العبادة لله، وحده سبحانه وتعالى.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١١٩): ما حكم الوجاهة؟ وهل يصح أن نقول: بجاه سيدنا محمد ﷺ اغفر لي، أو اغفر لوالدي، وما أشبه ذلك؟.

فأجاب: السؤال بالجاه بدعة، لا يجوز، ولكن تسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلا، وبإيمانك، وأعمالك الصالحة، هذا المشروع. أما أن تقول: اللهم إني أسألك بجاه محمد ﷺ أو بجاه نبينا محمد ﷺ، أو بجاه الأنبياء، أو بجاه الصالحين، هذا منهي عنه، ليس من الوسائل الشرعية. الله يقول جل وعلا: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} ما قال فادعوا بجاه الأنبياء، أو بجاه الصالحين. فتقول اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى أن تغفر لي، وأن ترحمني، وأن تعلمني العلم النافع، وأن تفقهني في الدين، وأن تغنيني عن خلقك، وما أشبه ذلك، اللهم إني أسألك: لأنك الرحمن الرحيم، ولأنك العزيز الحكيم أن تغفر لي وترحمني، اللهم إني أسألك برحمتك وفضلك وإحسانك، أن تغفر لي وترحمني، اللهم إني أسألك لأنك الجواد الكريم، ولأنك العفو الغفور، إلى غير هذا من الأدعية مثل ما في الحديث الصحيح؛ فالنبي ﷺ قال للصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما قال الصديق: «يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي وفي بيتي؟ قال: "قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم». هكذا علم الصديق، رواه الشيخان في الصحيحين، وكان النبي ﷺ يدعو ربه، يقول: «اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله، وأوله وآخره، وعلانيته وسره». ويدعو الله بأسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، فلا ينبغي لأحد أن يدعو الله بغير ما شرع، لا بجاه فلان ولا بحق فلان؛ لا بحق الأنبياء والصالحين، ولا بجاه الأنبياء والصالحين، ولا بأس أن تتوسل بالإيمان، تقول: اللهم إني أسألك بإيماني بك وبنبيك محمد ﷺ أن تغفر لي، أو

تعطيني كذا وكذا؛ اللهم إني أسألك بمحبتي لك، ومحبة نبيك وعبادك الصالحين أن تغفر لي وترحمني، لا بأس. التوسل بالإيمان والمحبة لله ولرسوله أو بالتوحيد، أو تقول: اللهم إني أسألك، بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت، كما فعله النبي ﷺ تقول: اللهم إني أسأل بتوحيدي لك وإيماني بك، وهكذا بالأعمال الصالحة الأخرى، تقول: اللهم إني أسألك ببري لوالدي، وبأدائي الأمانة، وبعفتي عما حرم الله، تسأل بأعمالك الطيبة، كله طيب. أما أن تسأله بجاه فلان، ليس عملك هذا، حق فلان ليس عملك، ولا هو من أسماء الله وصفاته، فلا تسأل به.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إن ثلاثة ممن قبلنا آواهم مبيت ومطر إلى غار، فدخلوا فيه، من أجل المبيت والوقاية من المطر، فأراد الله جل وعلا أن أنزل عليهم صخرة، انحدرت عليهم بإذن الله، فغطت عليهم باب الغار، عظيمة ما استطاعوا دفعها؛ فقالوا فيما بينهم لن ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم»؛ الله جل وعلا قدر سقوط هذا الحجر على الغار، ليتوسلوا بهذه الوسائل وليعلم الناس فضل البر وفضل العفة عن الفواحش وفضل أداء الأمانة حتى يتأسوا بهؤلاء، ويستفيدوا من عمل هؤلاء، هذه نعمة من الله، فضل من الله. والنبي ﷺ خبرنا بهذا، حتى نستفيد من هذه القصة، وأن بر الوالدين والعفة عن الفواحش، وأداء الأمانة من أعظم الأسباب في تفريج الكروب وتيسير الأمور، ومن أعظم الأسباب في النجاة من النار، لأن الكربة يوم القيامة، أعظم من كربة الدنيا، فالإنسان إذا اتقى الله وابتعد عن محارم الله وأدى ما أوجب الله عليه، فهذا من أسباب التفريج في الدنيا والنجاة في الآخرة، كما قال سبحانه: {وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا} {وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ}، وقال سبحانه: {وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا}، فأنت يا عبد الله وأنت يا أمة الله تذكرا جميعا في هذه القصة، قصة هؤلاء

الثلاثة، واستفيدا من هذه القصة الفائدة العظيمة، وليتيقن كل واحد منا أن بر الوالدين من أعظم القربات ومن أفضل الطاعات، ومن أسباب تفريج الكروب، وتيسير الأمور. وهكذا العفة عما حرم الله، عن الزنى والفواحش من أفضل القربات ومن أعظم أسباب تيسير الأمور، وتفريج الكروب والنجاة من النار. وهكذا أداء الأمانة والعناية بالأمانة، وعدم الخيانة، كل ذلك من أسباب تفريج الكروب وتيسير الأمور ومن أسباب رضا الله سبحانه، وتيسير أمرك وإدخالك الجنة وإنجائك من النار. نسأل الله للجميع التوفيق والهداية.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١٣١): ما حكم التوسل بجاه الله سبحانه وتعالى؟.

فأجاب: التوسل بجاه الله إلى الله سبحانه وتعالى كأن تقول: أسألك بجاهك العظيم، بعلمك العظيم، برحمتك بإحسانك، بجبروتك بعزتك، كله طيب، جاهه عظمته سبحانه وتعالى.

فإذا سأل الله بذلك فلا بأس، يقول: اللهم إني أسألك بجاهك العظيم، بعلمك العظيم، بقدرتك بعزتك، أن تغفر لي وأن ترحمني.

أما سؤال الناس بالله، فإن تركه أولى، لا يسأل الناس بالله، لا بجاه الله، لا يقول: أسألك بالله، وبجاهه سبحانه أن تفعل كذا إن ترك هذا أولى وأحوط.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١٤١): يوجد حديث عن النبي ﷺ أن الصحابة كانت تتوسل به لنزول الغيث، وعندما مات ﷺ كانت الصحابة تتوسل بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لنزول الغيث، فلماذا لا يجوز لنا التوسل بالنبي ﷺ ليشفع لنا وغير ذلك من الأمور؟.

فأجاب: كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يتوسلون به في حياته، يعني بدعائه وشفاعته، لا

بالذات، يتوسلون بدعائه وشفاعته إلى الله ﷻ، فكان يخطب ويدعو ويستغيث، فيغيث الله المسلمين أو يدعو للشخص بدعوات صالحة ينفعه الله بها، وهكذا يوم القيامة يطلب الناس منه الشفاعة فيشفع لهم في الموقف حتى يريحهم الله من هول الموقف ويشفع في أهل الجنة، حتى يدخلوا الجنة، بعدما يتقدم الناس إلى آدم، ثم إلى نوح ثم إلى إبراهيم، ثم إلى موسى، ثم إلى عيسى، كلهم يعتذرون كل واحد يقول: اذهبوا إلى غيري لست لها، حتى يقول لهم عيسى وهو الأخير منهم: اذهبوا إلى محمد عليه الصلاة والسلام، عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال: فيأتوني يعني يأتيه الناس، يأتيه المؤمنون فيقول: أنا لها أنا لها، عليه الصلاة والسلام، ثم يتقدم إلى ربه فيسجد بين يديه، ويحمده بمحامد عظيمة يفتحها الله عليه، ثم يقول له الرب جل وعلا: ارفع رأسك فقل يسمع واسأل تعط، واشفع تشفع، فبعد الإذن يشفع عليه الصلاة والسلام، في أهل الموقف حتى يقضى بينهم، ثم يشفع في أهل الجنة حتى يدخلوا الجنة، وفي حياته ﷺ، يطلب منه المسلمون أن يستغيث لهم، أن يدعو لهم، وأن يستشفعوا بدعائه، لا بذاته؛ فلهذا لما توفي ﷺ تركوا ذلك واستسقى عمر بالعباس وقال: عمر رضي الله عنه: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل بعم نبينا فاسقنا.

ولو كان التوسل بذاته جائزا لتوسلوا به بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، ولم يحتاجوا إلى العباس، فلما عدل عمر والصحابة إلى العباس، ليدعو لهم دل على أن التوسل بالدعاء والشفاعة لا بالذوات، فالمسلمون اليوم يتوسلون إلى الله بالدعاء يسألون الله ويدعونه، أن يسقيهم وأن يرحمهم وأن يغفر لهم، لا بذات النبي ﷺ ولا بغير ذات النبي، وإذا رأى المسلمون أن يدعو لهم فلان أو فلان، لما فيه من الصلاح والخير، فقالوا له: تقدم فادع الله لنا، أو وجدوا من أهل بيت النبي ﷺ من هو معروف

بالخير والفضل والعلم، وطلبوا منه أن يدعو الله لهم، كله طيب كما فعله عمر مع العباس.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١٤٣): طلب الإنسان من شخص أن يدعو له، كأن يقول: ادع لي في سفرك، أو لا تنسنا من الدعاء، أو غير ذلك، هل هذا من التوسل بغير الله، وجهونا في ضوء هذا الدعاء مأجورين؟.

فأجاب: طلب الدعاء من الأخ في الله أو الأخت في الله لا حرج فيه، وليس من التوسل المذموم، النبي ﷺ قال في بعض أيامه لأصحابه: إنه يقدم عليكم شخص من اليمن يقال له أويس القرني كان بارا بأمه، فمن لقيه منكم فليطلب منه أن يستغفر له، ويروى عنه ﷺ أنه قال لعمر لما أراد العمرة: «لا تنسنا من دعائك».

فالمقصود أن كون الإنسان يقول لأخيه: ادع الله لي في سفرك، أو في سفري، ادع الله لي بأن يرزقني الولد الصالح، أو الزوجة الصالحة، أو تقول له أخته أو أمه أو غيرهم ادع الله لي، كل هذا لا بأس به، المقصود أن الإنسان إذا طلب من أخيه أو من أخته في الله الدعاء لا حرج.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١٤٦): رجل يقول أحيانا في بعض دعواته: اللهم بشرف الرسول اشفني، ويسر أموري بجاه محمد ﷺ فأخبرته أن هذا لا يجوز، وأن الدعاء يكون لله ﷻ، بعظمته ومقدرته وبجاهه، وإذا أردت أن تقول بدلا من هذا، فافعل وقل: اللهم شفع في نبيك محمدا ﷺ هل ما قلت للرجل صحيح؟ وما حكم الدعاء بشرف وجاه الرسول ﷺ؟ وماذا أفعل إذا كنت مخطئا في قولي؟ هذا وجهوني جزاكم الله خيرا.

فأجاب: كلامك طيب، وأنت مصيب فيما فعلت، فلا يشرع التوسل بشرف الرسول ﷺ، ولا بحق الرسول ولا بجاهه، ولا بجاه فلان ولا بحق الأنبياء، ولا

بشرف الأنبياء لأن الله تعالى ما شرع ذلك، وإنما شرع لنا التوسل بأسمائه، وصفاته، وبالأعمال الصالحات، هذا الوسيلة في الدعاء، قال الله تعالى: {وَلِلَّـهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} وشرع لنا التوسل بصفاته، فعند السؤال تقول: اللهم إني أسألك برحمتك، وبجودك وكرمك أن تغفر لي، وبعلمك الغيب وبقدرتك على الخلق، أن تغفر لي وأن ترحمني، أو تتوسل بأعمالك الصالحة، بتوبتك إليه، وإيمانك به، سبحانه وتوحيدك له، ومحبتك له، أو بطاعتك للرسول ﷺ، ومحبتك للرسول ﷺ، أو بأدائك الصلاة لله وحده، وما أشبه ذلك من الأعمال الصالحات، أما التوسل بجاه فلان أو شرف فلان، أو حق فلان، هذا لا يجوز على الصحيح الذي عليه جمهور أهل العلم، والأصل في هذا قوله سبحانه: {وَلِلَّـهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} وهكذا ما صح عن رسول الله من تعليم الناس التوسل إلى الله بصفاته وأسمائه، ومن الأعمال الصالحات، وقد وقع لثلاثة في غار انسد عليهم الغار، بصخرة عظيمة لم يستطيعوا دفعها، فقالوا فيما بينهم: إنه لا يخلصكم من هذه المصيبة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، فدعوا الله وسألوه بصالح أعمالهم، ففرج الله عنهم، وأزاح عنهم الصخرة، أحدهم توسل ببره لوالديه، والثاني توسل بعفته عن الزنا، والثالث توسل بأدائه الأمانة ففرج الله عنهم سبحانه وتعالى، فهذه الوسيلة الشرعية.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١٤٧): ما حكم التوسل بجاه النبي ﷺ وببركة رمضان؟.

فأجاب: التوسل بجاه النبي ﷺ بدعة، إذا توسل يقول: اللهم إني أسألك بإيماني بنبيك، بمحبتي له، هذا طيب، هذه وسيلة شرعية، اللهم إني أسألك باتباعي نبيك ﷺ، بمتابعته للنبي ﷺ، بإيمانه بالنبي، هذا كله طيب، كله وسيلة شرعية، أما بجاه نبيك أو بحق نبيك هذا ليس بوسيلة شرعية.

أما التوسل ببركة رمضان فلا، لا يتوسل بذلك، يتوسل بصيامه لرمضان، هذا بالعمل، أما بركة رمضان ما هو بعمل له، بركة رمضان شيء جعله الله في رمضان، لكن يقول: اللهم إني أسألك بصيامي وبقيامي أن تغفر لي، أو بحجي لبيتك، أو بطاعتي لك، أو باتباعي لشريعتك، يتوسل بأعماله الطيبة هو.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١٤٨): هل يجوز الدعاء بجاه الرسول محمد ﷺ أو بجاه القرآن أو بجاه الإنجيل، والتوراة، أو بجاه رمضان، أو بجاه الصالحين من الناس؟.

فأجاب: ليس للمسلم أن يدعو متوسلا بجاه فلان، أو حق فلان كجاه الأنبياء أو جاه الصالحين، أو جاه النبي محمد ﷺ، أو جاه جبرائيل أو حق فلان، ليس هذا بمشروع عند جمهور أهل العلم، بل هو من البدع ومن وسائل الشرك، أما التوسل بالقرآن الكريم، أن يقول: أسألك يا ربي بكلامك، أو بكتابك العزيز، فلا بأس، أو أسألك بكلامك المنزل على موسى وعلى عيسى، فلا بأس، لكن التوسل بأسماء الله وصفاته أكمل، مثل: أسألك بأسمائك يا ربي بصفاتك، والقرآن من كلامه والتوراة من كلامه والإنجيل من كلامه المنزل، لا المحرف الكلام المنزل على موسى من كلام الله، والكلام المنزل على عيسى من كلام الله، فإذا توسل المؤمن بكلام الله المنزل على أنبيائه فلا بأس، أو بالقرآن نفسه فلا بأس، لأنه من صفاته سبحانه وتعالى، وإذا قال أسألك بأسمائك الحسنى، أو بصفاتك العلا مجملا فهذا كله طيب، وكلها وسائل شرعية كما قال تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} وهكذا التوسل بالإيمان بالله ورسوله، ومحبة الله ورسوله، والتوسل بأعمالك الصالحة، كالتوسل ببرك لوالديك، وبعفتك عما حرم الله، وبأدائك الأمانة التي عليك، فالتوسل بالأعمال الصالحة لا بأس به.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ١٥٦): هل تجوز الاستغاثة بالرسول ﷺ؟.

فأجاب: أما في حياته فيما يقدر عليه، فلا بأس، كأن يقال يا رسول الله أغثنا من هذا الأمير، الذي ظلمنا، أو من هذا الشخص الذي ظلمنا، فالرسول يستطيع بأن يأمر بعض الصحابة، أن يزيل الشر وأن يغيثه من ذلك، أما بعد الوفاة فلا. لا يستغاث بأحد، لا الرسول ولا غيره، بعد الوفاة لا يستغاث بالأموات، لا الرسول ولا غيره عليه الصلاة والسلام، ومن باب الجواز قوله سبحانه: {فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ} استغاث الإسرائيلي بموسى على القبطي، لأن موسى حي يسمع كلامه ويستطيع إغاثته، ومن هذا استغاثة الإنسان بإخوانه في الحرب، في قتال الأعداء، هذا لا بأس به.

أما طلب الأموات، والاستغاثة بالأموات أو بالأصنام، أو بالجمادات أو بالأشجار والأحجار أو بالنجوم، هذا كفر بالله شرك أكبر. وهكذا الاستغاثة بالحي، فيما لا يقدر عليه، كأن يستغيث به في أن يصلح قلبه، بأمر سري في نفسه يرى أن له سرا، أو بأن ينقذه من النار... لسر فيه، أو يدخله الجنة لسر فيه، هذا كفر بالله. أما إذا قال: أعني على أسباب دخول الجنة، يعلمه ويتفقه في الدين، أو على إصلاح قلبي، بالتذكير والوعظ والتوجيه إلى الخير، هذا أمر مطلوب، يعظه ويذكره وينصحه، أما أن يعتقد أن هذا الولي، وإن كان حيا يعتقد أنه يستطيع إدخال الجنة، وإنجاء الناس من النار، وشفاء المرضى بسره بشيء فيه، هذا كفر بالله، نعوذ بالله.

مسألة: سئل العلامة العثيمين كما في مجموع فتاواه (٢/ ٣٣٥): عن حكم التوسل.

فأجاب: هذا سؤال مهم، فنحب أن نبسط الجواب فيه؛ فأقول:

التوسل: مصدر توسل يتوسل؛ أي اتخذ وسيلة توصله إلى مقصوده، فأصله طلب الوصول إلى الغاية المقصودة.

وينقسم التوسل إلى قسمين

القسم الأول: قسم صحيح، وهو التوسل بالوسيلة الصحيحة الموصلة إلى المطلوب؛ وهو على أنواع نذكر منها:

النوع الأول: التوسل بأسماء الله تعالى وذلك على وجهين:

الوجه الأول: أن يكون ذلك على سبيل العموم، ومثاله ما جاء في حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في دعاء الهم والغم قال: «اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيّ حكمك، عدل فيّ قضاؤك، أسألك اللهم بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي»... "إلخ؛ فهنا توسل بأسماء الله – تعالى – على سبيل العموم " «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك».

الوجه الثاني: أن يكون ذلك على سبيل الخصوص بأن يتوسل الإنسان باسم خاص لحاجة خاصة تناسب هذا الاسم، مثل ما جاء في حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث طلب من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعاءً يدعو به في صلاته، فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم» فطلب المغفرة والرحمة وتوسل إلى الله تعالى باسمين من أسمائه مناسبين للمطلوب وهما "الغفور" و"الرحيم".

وهذا النوع من التوسل داخل في قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} فإن الدعاء هنا يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة.

النوع الثاني: التوسل إلى الله تعالى بصفاته

وهو أيضًا كالتوسل بأسمائه على وجهين:

الوجه الأول: أن يكون عامًّا كأن تقول: "اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العليا" ثم تذكر مطلوبك.

الوجه الثاني: أن يكون خاصًّا، كأن تتوسل إلى الله تعالى بصفة معينة خاصة لمطلوب خاص، مثل ما جاء في الحديث «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيرًا لي» فهنا توسل لله تعالى بصفة "العلم" و"القدرة" وهما مناسبتان للمطلوب.

ومن ذلك أن يتوسل بصفة فعلية مثل: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم».

النوع الثالث: أن يتوسل الإنسان إلى الله ﷻ بالإيمان به، وبرسوله ﷺ

فيقول:"اللهم إني آمنت بك، وبرسولك فاغفر لي أو وفقني"، أو يقول: "اللهم بإيماني بك وبرسولك أسألك كذا وكذا"، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ} إلى قوله: {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ} فتوسلوا إلى الله تعالى بالإيمان به أن يغفر لهم الذنوب، ويكفر عنهم السيئات، ويتوفاهم مع الأبرار.

النوع الرابع: أن يتوسل إلى الله سبحانه وتعالى بالعمل الصالح

ومنه قصة النفر الثلاثة الذين أووا إلى غار ليبيتوا فيه، فانطبق عليهم الغار بصخرة لا يستطيعون زحزحتها، فتوسل كل منهم إلى الله بعمل صالح فعله؛ فأحدهم توسل إلى الله تعالى ببره بوالديه؛ والثاني بعفته التامة؛ والثالث بوفائه لأجيره، قال كل منهم «اللهم إن كنت فعلت ذلك من أجلك فافرج عنا ما نحن فيه» فانفرجت الصخرة،

فهذا توسل إلى الله بالعمل الصالح.

النوع الخامس: أن يتوسل إلى الله تعالى بذكر حاله

يعني أن الداعي يتوسل إلى الله تعالى بذكر حاله وما هو عليه من الحاجة، ومنه قول موسى عليه الصلاة والسلام: {رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ} يتوسل إلى الله تعالى بذكر حاله أن ينزل إليه الخير. ويقرب من ذلك قول زكريا -عليه الصلاة والسلام-: {رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا} فهذه أنواع من التوسل كلها جائزة؛ لأنها أسباب صالحة لحصول المقصود بالتوسل بها.

النوع السادس: التوسل إلى الله ﷻ بدعاء الرجل الصالح الذي ترجى إجابته

فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسألون النبي ﷺ أن يدعو الله ﷻ لهم بدعاءٍ عام، ودعاءٍ خاص؛ ففي الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه «أن رجلًا دخل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا، فرفع النبي ﷺ يديه وقال: "اللهم أغثنا" ثلاث مرات، فما نزل من منبره إلا والمطر يتحادر من لحيته، وبقي المطر أسبوعًا كاملًا، وفي الجمعة الأخرى جاء ذلك الرجل أو غيره والنبي ﷺ يخطب فقال: يا رسول الله، غرق المال، وتهدم البناء فادع الله أن يمسكها عنا، فرفع النبي ﷺ يديه وقال: "اللهم حوالينا ولا علينا" فما يشير إلى ناحية من السماء إلا انفرجت، حتى خرج الناس يمشون في الشمس». وهناك عدة وقائع سأل الصحابة النبي ﷺ أن يدعو لهم على وجه الخصوص ومن ذلك «أن النبي ﷺ ذكر أن في أمته سبعين ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب وهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون، فقام عكاشة بن محصن وقال: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فقال: "أنت منهم» فهذا أيضًا من التوسل

الجائز وهو أن يطلب الإنسان من شخص ترجى إجابته أن يدعو الله تعالى له؛ إلا أن الذي ينبغي أن يكون السائل يريد بذلك نفع نفسه، ونفع أخيه الذي طلب منه الدعاء، حتى لا يتمحض السؤال لنفسه خاصة؛ لأنك إذا أردت نفع أخيك ونفع نفسك صار في هذا إحسان إليه؛ فإن الإنسان إذا دعا لأخيه في ظهر الغيب قال الملك: "آمين ولك بمثل " وهو كذلك يكون من المحسنين بهذا الدعاء والله يحب المحسنين.

القسم الثاني: التوسل غير الصحيح

وهو: أن يتوسل الإنسان إلى الله تعالى بما ليس بوسيلة؛ أي بما لم يثبت في الشرع أنه وسيلة؛ لأن التوسل بمثل ذلك من اللغو، والباطل المخالف للمعقول والمنقول؛ ومن ذلك أن يتوسل الإنسان إلى الله تعالى بدعاء ميت يطلب من هذا الميت أن يدعو الله له؛ لأن هذا ليس وسيلة شرعية صحيحة؛ بل من سفه الإنسان أن يطلب من الميت أن يدعو الله له؛ لأن الميت إذا مات انقطع عمله، ولا يمكن لأحد أن يدعو لأحد بعد موته، حتى النبي ﷺ لا يمكن أن يدعو لأحد بعد موته؛ ولهذا لم يتوسل الصحابة رضي الله عنهم إلى الله بطلب الدعاء من رسوله ﷺ بعد موته؛ فإن الناس لما أصابهم الجدب في عهد عمر رضي الله عنه قال: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا " فقام العباس رضي الله عنه فدعا الله تعالى. ولو كان طلب الدعاء من الميت سائغًا، ووسيلة صحيحة لكان عمر ومن معه من الصحابة يطلبون ذلك من رسول الله ﷺ؛ لأن إجابة دعائه ﷺ أقرب من إجابة دعاء العباس رضي الله عنه فالمهم أن التوسل إلى الله تعالى بطلب الدعاء من ميت توسل باطل لا يحل، ولا يجوز.

ومن التوسل الذي ليس بصحيح: أن يتوسل الإنسان بجاه النبي ﷺ وذلك أن جاه الرسول ﷺ ليس مفيدًا بالنسبة إلى الداعي؛ لأنه لا يفيد إلا الرسول ﷺ أما

بالنسبة للداعي فليس بمفيد حتى يتوسل إلى الله به، وقد تقدم أن التوسل اتخاذ الوسيلة الصالحة التي تثمر. فما فائدتك أنت من كون الرسول ﷺ له جاه عند الله؟! وإذا أردت أن تتوسل إلى الله على وجه صحيح فقل: اللهم بإيماني بك وبرسولك، أو بمحبتي لرسولك، وما أشبه ذلك؛ فإن هذا الوسيلة الصحيحة النافعة.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ٣٤٦): عن التوسل هل هو من مسائل العقيدة؟ وعن حكم التوسل بالصالحين؟.

فأجاب: التوسل داخل في العقيدة، لأن المتوسل يعتقد أن لهذه الوسيلة تأثيرًا في حصول مطلوبه، ودفع مكروهه؛ فهو في الحقيقة من مسائل العقيدة؛ لأن الإنسان لا يتوسل بشيء إلا وهو يعتقد أن له تأثيرًا فيما يريد.

والتوسل بالصالحين ينقسم إلى قسمين

القسم الأول: التوسل بدعائهم فهذا لا بأس به؛ فقد كان الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يتوسلون برسول الله ﷺ بدعائه: يدعو الله لهم فينتفعون بذلك؛ واستسقى عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعم النبي ﷺ "العباس بن عبد المطلب" بدعائه.

وأما القسم الثاني: فهو التوسل بذواتهم: فهذا ليس بشرعي؛ بل هو من البدع من وجه، ونوع من الشرك من وجه آخر.

فهو من البدع؛ لأنه لم يكن معروفًا في عهد النبي ﷺ، وأصحابه.

وهو من الشرك لأن كل من اعتقد في أمر من الأمور أنه سبب ولم يكن سببًا شرعيًا فإنه قد أتى نوعًا من أنواع الشرك؛ وعلى هذا لا يجوز التوسل بذات النبي ﷺ مثل أن يقول: أسألك بنبيك محمد ﷺ إلا على تقدير أنه يتوسل إلى الله تعالى بالإيمان بالرسول ﷺ ومحبته فإن ذلك من دين الله الذي ينتفع به العبد، وأما ذات النبي ﷺ فليست وسيلة ينتفع بها العبد؛ وكذلك على القول الراجح لا يجوز التوسل

بجاه النبي ﷺ؛ لأن جاه النبي ﷺ إنما ينتفع به النبي ﷺ نفسه؛ ولا ينتفع به غيره؛ وإذا كان الإنسان يتوسل بجاه النبي ﷺ باعتقاد أن للنبي ﷺ جاهًا عند الله فليقل: اللهم إني أسألك أن تشفع بي نبيك محمدًا ﷺ، وما أشبه ذلك من الكلمات التي يدعو بها الله ﷻ.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ٣٤٨): هل يجوز التوسل بجاه النبي، ﷺ،؟.

فأجاب: التوسل بجاه النبي ﷺ ليس بجائز على الراجح من قول أهل العلم؛ فيحرم التوسل بجاه النبي ﷺ؛ فلا يقول: الإنسان: اللهم إني أسألك بجاه نبيك كذا، وكذا؛ وذلك لأن الوسيلة لا تكون وسيلة إلا إذا كان لها أثر في حصول المقصود؛ وجاه النبي ﷺ بالنسبة للداعي ليس له أثر في حصول المقصود؛ وإذا لم يكن له أثر لم يكن سببًا صحيحًا؛ والله ﷻ لا يدعى إلا بما يكون سببًا صحيحًا له أثر في حصول المطلوب؛ فجاه النبي ﷺ هو مما يختص به النبي ﷺ وحده؛ وهو مما يكون منقبة له وحده؛ أما نحن فلسنا ننتفع بذلك؛ وإنما ننتفع بالإيمان بالرسول ﷺ ومحبته؛ وما أيسر الأمر على الداعي إذا قال: "اللهم إني أسألك بإيماني بك، وبرسولك كذا، وكذا" بدلًا من أن يقول: أسألك بجاه نبيك. ومن نعمة الله ﷻ ورحمته بنا أنه لا ينسد باب من الأبواب المحظورة إلا وأمام الإنسان أبواب كثيرة من الأبواب المباحة. والحمد لله رب العالمين.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ٣٤٨): عن هذا الحديث: أن أعمى أتى إلى رسول الله، ﷺ، فقال: يا رسول الله ادع الله أن يكشف عن بصري قال: "أو أدعك"، قال: يا رسول الله إنه قد شق عليّ ذهاب بصري، فقال: فانطلق فتوضأ ثم صل ركعتين ثم قل: "اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد، ﷺ، نبي الرحمة يا

محمد إني أتوجه بك إلى ربي فيقضي حاجتي" ما صحة هذا وما معناه؟.

فأجاب: هذا الحديث اختلف أهل العلم في صحته فمنهم من قال: إنه ضعيف، ومنهم من قال: إنه حسن، ولكن له وجهة ليست كما يتبادر من اللفظ، فإن هذا الحديث معناه أن النبي ﷺ أمر هذا الرجل الأعمى أن يتوضأ، ويصلي ركعتين ليكون صادقًا في طلب شفاعة النبي ﷺ له، وليكون وضوؤه، وصلاته عنوانًا على رغبته في التوسل بالنبي ﷺ والتوجه به إلى الله -سبحانه وتعالى-؛ فإذا صدقت النية، وصحت، وقويت العزيمة فإن النبي ﷺ يشفع له إلى الله ﷻ؛ وذلك بأن يدعو النبي ﷺ له. فإن الدعاء نوع من الشفاعة كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من «رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلًا لا يشركون بالله شيئًا إلا شفعهم الله فيه». فيكون معنى هذا الحديث أن هذا الأعمى يطلب من النبي ﷺ أن يدعو الله له؛ لأن هذا الدعاء نوع شفاعة.

أما الآن وبعد موت النبي ﷺ فإن مثل هذه الحال لا يمكن أن تكون لتعذر دعاء النبي ﷺ لأحد بعد الموت، كما قال النبي ﷺ: «إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» والدعاء بلا شك من الأعمال التي تنقطع بالموت؛ بل الدعاء عبادة كما قال الله تعالى: {وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} ولهذا لم يلجأ الصحابة رضي الله عنهم عند الشدائد وعند الحاجة إلى سؤال النبي ﷺ أن يدعو الله لهم؛ بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قحط المطر: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون " وطلب من العباس رضي الله عنه أن يدعو الله ﷻ بالسقيا فدعا فسقوا. وهذا يدل على أنه لا يمكن أن يطلب من رسول الله ﷺ بعد موته أن يدعو لأحد؛ لأن ذلك متعذر لانقطاع عمله بموته صلوات الله

وسلامه عليه؛ وإذا كان لا يمكن لأحد أن يطلب من النبي ﷺ أن يدعو له بعد موت النبي ﷺ فإنه لا يمكن -ومن باب أولى- أن يدعو أحد النبي ﷺ نفسه بشيء من حاجاته أو مصالحه؛ فإن هذا من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله؛ والذي حرم الله على من اتصف به الجنة: قال الله تعالى: {وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ} وقال تعالى: {فَلَا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ}؛ وقال الله ﷻ: {وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ}؛ وقال - تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ}. فالمهم أن من دعا رسول الله ﷺ بعد وفاته أو غيره من الأموات لدفع ضرر أو جلب منفعة فهو مشرك شركًا أكبر مخرجًا عن الملة، وعليه أن يتوب إلى الله -سبحانه وتعالى-، وأن يوجه الدعاء إلى العلي الكبير الذي يجيب دعوة المضطر إذا دعاه ويكشف السوء؛ وإني لأعجب من قوم يذهبون إلى قبر فلان وفلان يدعونه أن يفرج عنهم الكربات ويجلب لهم الخيرات، وهم يعلمون أن هذا الرجل كان في حال حياته لا يملك ذلك فكيف بعد موته بعد أن كان جثة، وربما يكون رميمًا قد أكلته الأرض، فيذهبون يدعونه، ويتركون دعاء الله ﷻ الذي هو كاشف الضر، وجالب النفع، والخير، مع أن الله تعالى أمرهم بذلك وحثهم عليه فقال: {وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ}. وقال -الله تعالى-: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ}. وقال تعالى منكرًا على من دعا غيره: {أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ}. أسأل الله تعالى أن يهدينا جميعًا صراطه المستقيم.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في المصدر السابق (٢/ ٣٥١): عن حديث: أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أن عمر رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال: "اللهم إنا كنا نستسقي إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، فيسقون " هل هو صحيح؟ وهل يدل على جواز التوسل بجاه الأولياء؟.

فأجاب: هذا الحديث الذي أشار إليه السائل حديث صحيح رواه البخاري، لكن من تأمله وجد أنه دليل على عدم التوسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم، أو غيره؛ وذلك أن التوسل هو اتخاذ وسيلة؛ والوسيلة هي الشيء الموصل إلى المقصود؛ والوسيلة المذكورة في هذا الحديث " نتوسل إليك بنبينا فتسقينا؛ وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا " المراد بها التوسل إلى الله تعالى بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الرجل: «يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا»؛ ولأن عمر قال للعباس: قم يا عباس فادع الله فدعا، ولو كان هذا من باب التوسل بالجاه لكان عمر رضي الله عنه يتوسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوسل بالعباس؛ لأن جاه النبي صلى الله عليه وسلم أعظم عند الله من جاه العباس، وغيره؛ فلو كان هذا الحديث من باب التوسل بالجاه لكان الأجدر بأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن يتوسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم دون جاه العباس بن عبد المطلب.

والحاصل أن التوسل إلى الله تعالى بدعاء من ترجى فيه إجابة الدعاء لصلاحه لا بأس به؛ فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتوسلون إلى الله تعالى بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم لهم؛ وكذلك عمر رضي الله عنه توسل بدعاء العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، فلا بأس إذا رأيت رجلًا صالحًا حريًا بالإجابة لكون طعامه وشرابه وملبسه ومسكنه حلالًا وكونه معروفًا بالعبادة والتقوى، لا بأس أن تسأله أن يدعو الله لك بما تحب، بشرط أن لا يحصل في ذلك غرور لهذا الشخص الذي طلب منه الدعاء، فإن حصل منه غرور بذلك فإنه لا يحل لك أن تقتله وتهلكه بهذا الطلب منه؛ لأن ذلك يضره.

كما أنني أيضًا أقول: إن هذا جائز؛ ولكنني لا أحبذه، وأرى أن الإنسان يسأل الله

تعالى بنفسه دون أن يجعل له واسطة بينه وبين الله، وأن ذلك أقوى في الرجاء، وأقرب إلى الخشية، كما أنني أيضًا أرغب من الإنسان إذا طلب من أخيه الذي ترجى إجابة دعائه أن يدعو له، أن ينوي بذلك الإحسان إليه -أي إلى هذا الداعي- دون دفع حاجة هذا المدعو له؛ لأنه إذا طلبه من أجل دفع حاجته صار كسؤال المال وشبه المذموم، أما إذا قصد بذلك نفع أخيه الداعي بالإحسان إليه، والإحسان إلى المسلم يثاب عليه المرء كما هو معروف كان هذا أولى وأحسن. والله ولي التوفيق.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٢/ ٣٥٢): عن حكم هذا الدعاء: "اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك" هل للسائلين حق على الله؟.

فأجاب: يجب علينا أولًا أن نعلم أن التوسل إلى الله تعالى قسمان: قسم جائز: وهو ما جاء به الشرع.

قسم ممنوع: وهو ما منعه الشرع

والجائز أنواع: ونعني بالجائز هنا ما ليس بممنوع فلا يمنع أن يكون مستحبًا.

أولًا: التوسل إلى الله بأسمائه؛ وهذا جائز؛ ودليله قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}، وكذلك قوله ﷺ: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك» إلى آخر الحديث.

ثانيًا: التوسل إلى الله بصفاته ومنه ما جاء في الحديث: «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفني ما علمت الوفاة خيرًا لي» فإن علم الله الغيب صفة، وقدرته على الخلق صفة، وهذا التوسل إلى الله تعالى بعلمه، وقدرته.

ثالثًا: التوسل إلى الله تعالى بأفعاله: أن تدعو الله بشيء ثم تتوسل إليه في تحقيق هذا الشيء بفعل نظيره؛ ومنه حديث الصلاة على النبي ﷺ: «اللهم صل على محمد

وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم». فإن صلاة الله على إبراهيم وعلى آل إبراهيم من أفعاله.

وكذلك أيضًا تقول: "اللهم كما أنزلت علينا المطر فاجعله غيثًا نافعًا " فهنا توسل إلى الله بإنزال المطر؛ وهو فعل من أفعال الله.

رابعًا: التوسل إلى الله بالإيمان؛ ومنه قوله تعالى: {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا} ثم قال: {فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ}

خامسًا: التوسل إلى الله بالعمل الصالح: ومنه حديث الثلاثة الذين خرجوا في سفر فآواهم الليل إلى غار، فدخلوه ثم انحدرت عليهم صخرة من الجبل فسدت الباب، فتوسل كل واحد منهم بصالح عمله، فانفرجت الصخرة.

سادسًا: التوسل إلى الله بدعاء من ترجى إجابته: يعني أن تطلب من شخص ترجى إجابته أن يدعو الله لك؛ وهذا كثير؛ ومنه ما ثبت في الصحيحين عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «أن النبي ﷺ كان يخطب الناس يوم الجمعة، فدخل رجل فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل -يعني من قلة المطر والنبات- فادع الله أن يغيثنا فرفع النبي ﷺ يديه، وقال: "اللهم أغثنا، اللهم أغثنا، اللهم أغثنا" فما نزل من منبره إلا والمطر يتحادر من لحيته».

وقولنا: التوسل إلى الله بدعاء من ترجى إجابته هذا من النوع الجائز ولكنه هل هو من الأمر المشروع يعني هل يشرع لك أن تقول لشخص ما: ادع الله لي؟

نقول: في هذا تفصيل:

إن كان لأمر عام يعني طلبت من هذا الرجل أن يشفع لك في أمر عام لك ولغيرك فلا بأس به، ومنه الحديث الذي أشرت إليه في قصة الرجل الذي جاء إلى النبي ﷺ

فقال: «هلكت الأموال وانقطعت السبل» فإن هذا الرجل لم يسأل شيئًا لنفسه؛ وإنما سأل شيئًا لعموم المسلمين.

أما إذا كان لغير عامة المسلمين فالأولى ألا تسأل أحدًا يدعو لك إلا إذا كنت تقصد من وراء ذلك أن ينتفع الداعي.

فتأتي لشخص وتقول: ادع الله لي؛ هذا لا بأس به بشرط ألا تقصد به إذلال نفسك بالسؤال؛ ولكن قصدك نفع الداعي؛ لأنه إذا دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك: «آمين ولك بمثله»؛ فهذه أنواع ستة كلها جائزة.

أما التوسل الممنوع فهو: أن يتوسل الإنسان بالمخلوق؛ فإن هذا لا يجوز؛ فالتوسل بالمخلوق حرام؛ يعني لا بدعائه ولكن بذاته، مثل أن تقول: "اللهم إني أسألك بمحمد ﷺ كذا وكذا" فإن هذا لا يجوز.

وكذلك لو سألت بجاه الرسول ﷺ فإنه لا يجوز؛ لأن هذا السبب لم يجعله الله، ولا رسوله سببًا.

وأما ما جاء في السؤال "أسألك بحق السائلين عليك" فالسائل يسأل هل للسائلين حق؟

الجواب: نعم للسائلين حق أوجبه الله على نفسه في قوله: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ} . وكذلك فإن الله يقول إذا نزل إلى السماء الدنيا: «من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه» فهذا حق السائلين، وهو من فعل الله ﷻ والتوسل إلى الله بفعله لا بأس به.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما في فتاوى نور على الدرب: هل التوسل إلى الله بالأنبياء والمرسلين والصالحين جائز؟ نرجو أن توضحوا لنا ذلك يا فضيلة الشيخ مع الدليل الواضح؟.

فأجاب: التوسل إلى الله سبحانه وتعالى هو أن يذكر ما يوصله إلى مقصوده، فإن ذكر ما لا أثر له في ذلك متوسلًا به إلى الله فإن هذا التوسل بدعة. وبناءً على هذا نقول: التوسل بالأنبياء إن كان المراد التوسل باتباعهم ومحبتهم والإيمان بهم فهذا لا بأس به وهو أمر مشروع، ولكنه لا ينبغي للمتوسل أن يقول: أتوسل إليك بنبيك أو بأنبيائك أو ما أشبه ذلك، بل يقول: أتوسل إليك بمحبة أنبيائك واتباع نبيك محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فلا يحذف المضاف بل يذكره؛ لأنه إذا قال: أتوسل إليك بأنبيائك فقد يظن الظان أنه توسل بدعي، والتوسل البدعي هو يتوسل بذوات الأنبياء فيقول: أسألك بنبيك أسألك بأنبيائك أسألك بجاه نبيك أسألك بجاه أنبيائك وما أشبه ذلك، فإن هذا التوسل بدعي، وذلك لأن هذا التوسل لا يوصل إلى المقصود، إذ إن جاه النبي لا ينفعك فلا يصح أن يكون وسيلة لحصول مطلوبك، وجاه الأنبياء إنما يختص بهم فقط. وعلى هذا فمن سمعته يقول: أتوسل إليك بالأنبياء فلا تحكم عليه ببدعة ولا سنة، قل: ماذا تريد؟ إذا قال: أنا أريد أن أتوسل بذات الأنبياء وأشخاصهم فقل: هذا بدعة، وإذا قال: أريد أن أتوسل إليه بجاه الأنبياء؛ لأن لهم جاهًا عند الله قل: هذا بدعة أيضًا؛ لأن هذا ليس بوسيلة ولا ينفعك. إذا قال: أتوسل إليك بأنبيائك أي بحبي لهم فهذا حق؛ لأن محبة الأنبياء عبادة توصل إلى المقصود وتؤثر في إجابة الدعوة. إذا قال: أتوسل إليك بأنبيائك أي بالإيمان بهم فهذا حقيقة؛ لأنه عبادة، كما قال تعالى: (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم...) إلى آخره. إذا قال: أتوسل إليك باتباع الأنبياء نقول: هنا يجب التوقف؛ لأن الأنبياء السابقين لا يلزم اتباعهم فيما يخالف شرعنا، ولكن قل: أتوسل إليك باتباع نبيك محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فحينئذٍ يكون صحيحًا وإني بهذه المناسبة أود أن أبين أن التوسل منه ممنوع ومنه جائز. فالممنوع: أن يتوسل بما ليس

بوسيلة؛ لأن التوسل بما ليس بوسيلة إما بدعة وإما شرك، والتوسل الجائز: أن يتوسل بما هو وسيلة، وهو أنواع: النوع الأول: أن يتوسل إلى الله بأسمائه فيقول: اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى أن تغفر لي، فهذا جائز؛ لقول الله تعالى: (وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا)، ولحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في دعاء الهم والحزن أن يقول: (اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك......) إلى آخره.

الثاني: هو التوسل إلى الله بصفاته، فهذا أيضًا جائز مشروع مثل: (اللهم إني أسألك بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أن تحييني ما علمت الحياة خيرًا لي، وأن تتوفاني ما علمت أن الوفاة خير لي)، فهذا توسل إلى الله تعالى بصفاته، ومنه قول القائل: يا رحمان برحمتك أستغيث. الثالث: أن يتوسل إلى الله بأفعاله بأفعال الله فتقول: اللهم كما أنعمت علي بالمال فأنعم علي بالعلم، أو تقول: اللهم كما أنعمت علي بالعلم فأنعم علي بالمال الذي يكفيني عن خلقك، ومنه قول النبي ﷺ: (قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد) فإنه هنا توسل إلى الله بفعله السابق الذي أنعم به على إبراهيم وآل إبراهيم أن يصلى على محمد وعلى آل محمد. الرابع: أن يتوسل إلى الله بالإيمان به، ومن ذلك قول أولي الألباب: (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ)، فتوسلوا إلى الله تعالى بالإيمان به. الخامس: أن يتوسل إلى الله بالعمل الصالح، ومنه قوله تعالى: (رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ). ومنه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار حين أووا إليه، فانطبقت عليهم صخرة عجزوا عن دفعها، فتوسلوا إلى الله بأعمالهم الصالحة: توسل أحدهم بالبر التام، وتوسل الثاني بالعفة التامة، وتوسل الثالث بالأمانة، ففرج الله عنهم.

السادس: أن يتوسل إلى الله سبحانه وتعالى بذكر حاله، وأنه فقير ظالم لنفسه محتاج لربه، ومنه قول موسى عليه الصلاة السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾. ومنه قول الداعي: (اللهم إني ظلمت نفسي فاغفر لي)، فهذا توسل إلى الله تعالى بحال الداعي. السابع: أن يتوسل إلى الله تعالى بدعاء الرجل الصالح، مثل قول الرجل الذي دخل على النبي ﷺ وهو يخطب يوم الجمعة فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا. فرفع النبي ﷺ يديه ودعا، وهذا الرجل سأل النبي ﷺ أن يدعو لنفع عام للمسلمين. وأما سؤال الرجل من يعتقد فيه صلاحًا أن يدعو له هو بنفسه فالأفضل تركه؛ لأن هذا فيه نوع من السؤال الذي يوجب ذل السائل أمام المسؤول، وربما يكون فيه اغترار للمسؤول، حيث يرى نفسه أنه رجل صالح يسأل الدعاء، وفيه أيضًا أن الإنسان قد يتكل على طلبه من هذا الرجل الصالح أن يدعو له فلا يدعو هو لنفسه. وأما ما يذكر من أن النبي ﷺ قال لعمر بن الخطاب: (لا تنسنا يا أخي من دعائك) فهذا ضعيف، لا يصح عن النبي ﷺ. وأما ما جاء في الحديث من وصية الرسول ﷺ -من أدرك أويسًا القرني أن يطلب منه الدعاء- فهذا خاص به، ولهذا لم يأمر النبي ﷺ أحدًا أن يطلب من صالح من الصحابة أن يدعو له، والصحابة أفضل من أويس القرني كأبي بكر، عمر، عثمان، علي، ابن مسعود، ابن عباس وغيرهم من الصحابة أفضل من أويس بلا شك، ومع ذلك لم يقل النبي عليه الصلاة والسلام لأحد من الناس: من لقي أبا بكر فليطلب منه الدعاء أو نحو ذلك، فهذه أنواع التوسل الجائزة، وينبغي للإنسان إذا توسل بأسماء الله أن يتوسل بها عمومًا مثل: أسألك بكل اسمٍ هو لك، فأما إذا أراد أن يتوسل باسم خاص فليكن هذا الاسم مطابقًا للسؤال، فإذا كان يريد المغفرة فيقول: اللهم يا غفور اغفر لي، أو يقول: اللهم اغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم، حتى تكون الوسيلة مطابقة للمطلوب. ولا

يليق إطلاقًا أن يقول قائل: اللهم يا شديد العقاب اغفر لي واعف عني وما أشبه ذلك؛ لما في ذلك من التضاد بين الوسيلة والمطلوب. وقد قال أبو بكر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: علمني دعاء أدعو به في صلاتي؟ فقال: (قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم)، وهذا جمع بين وسائل متعددة: منها ذكر حال الداعي: (اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا)، ومنها: الثناء على الله عز وجل بصفة من صفاته: (ولا يغفر الذنوب إلا أنت)، ومنها: التوسل بالأسماء في قوله: (إنك أنت الغفور الرحيم).

وسئل رحمه الله كما في المصدر السابق: هل يجوز أن نقول في دعائنا اللهمَ شفِّع فينا محمدًا صلى الله عليه وسلم؟.

فأجاب: أما قول القائل اللهم شفع في رسولك محمدًا صلى الله عليه وسلم فإن ذلك لا بأس به ولهذا أمرنا أن نقول خلف الأذان إذا تابعنا المؤذن أمرنا أن نقول اللهم صلِّ على محمد اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته إنك لا تخلف الميعاد أمرنا أن نقول ذلك لأن من قاله حلت له شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فنحن مأمورون أن نفعل جميع الأسباب التي تكون بها شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك الدعاء فإن الدعاء من أكبر الأسباب لحصول المقصود كما قال الله تعالى (وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) فإذا سألت الله عز وجل أن يجعل نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم شافعًا لك فإنه لا حرج في هذا.

(باب ذكر مباحث التبرك)

مسائل في الباب

مسألة: تعريف التبرك.

البركة: هي كثرة الخير وثبوته، وهي مأخوذة من البركة بالكسر، والبركة: مجمع الماء، ومجمع الماء يتميز عن مجرى الماء بأمرين:

الكثرة. الثبوت.

والتبرك طلب البركة، وطلب البركة لا يخلو من أمرين:

أن يكون التبرك بأمر شرعي معلوم، مثل القرآن، قال تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ [ص: ٢٩] ، فمن بركته أن من أخذ به حصل له الفتح، فأنقذ الله بذلك أممًا كثيرة من الشرك، ومن بركته أن الحرف الواحد بعشر حسنات، وهذا يوفر للإنسان الوقت والجهد، إلى غير ذلك من بركاته الكثيرة.

أن يكون بأمر حسي معلوم، مثل: التعليم، والدعاء، ونحوه، فهذا الرجل يتبرك بعمله ودعوته إلى الخير، فيكون هذا بركة لأننا نلنا منه خيرًا كثيرًا.

وقال أسيد بن حضير: (ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر)[١]، فإن الله يجري على بعض الناس من أمور الخير ما لا يجريه على يد الآخر[٢].

مسألة: التبرك بآثار الرسول ﷺ.

لا شك أن آثار رسول الله ﷺ - صفوة خلق الله وأفضل النبيين - أثبت جودًا، وأشهر ذكرًا، وأظهر بركة، فهي أولى بذلك وأحرى.

ولهذا فإن صحابة الرسول ﷺ ورضي الله عنهم تبركوا بذاته عليه الصلاة والسلام، وبآثاره الحسية المنفصلة منه ﷺ في حياته، وأقرهم ﷺ على ذلك ولم ينكر عليهم، ثم إنهم رضي الله عنهم تبركوا ومن بعدهم من سلف هذه الأمة الصالح بآثار الرسول ﷺ بعد وفاته، مما يدل على مشروعية هذا التبرك.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤) ومسلم (٣٦٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد للعلامة العثيمين (ص٢٤٥).

وينبغي أن يعلم أنه لا يصاحب هذا التبرك - من جهة الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح - شيء يعارض أو يناقض توحيد الألوهية أو الربوبية، وأن هذا الفعل ليس من باب الغلو المذموم، وإلا لنبه على ذلك الرسول ﷺ صحابته رضي الله عنهم، كما نهاهم عن بعض الألفاظ الشركية[١]، وحذرهم من ألفاظ الغلو[٢].

فينظر إذًا إلى هذا على أنه تكريم وتشريف من الخالق سبحانه وتعالى لصفوة خلقه في بدنه، وما ينفصل عنه من آثاره الحسية، حيث وضع تبارك وتعالى في ذلك كله الخير والبركة.

وهذه نماذج مما نقل إلينا نقلًا صحيحًا من الأخبار والآثار عن تبرك جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم بنبينا محمد ﷺ أثناء حياته، بذاته الكريمة، أو بآثاره الشريفة ﷺ، على النحو التالي:

أ- تبرك الصحابة رضي الله عنهم بأعضاء جسده ﷺ

مما يدل على بركة أعضاء جسده الشريف ﷺ ما روته عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات، وينفث، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح عنه بيده رجاء بركتها)[٣].

ومما ورد عن تبرك الصحابة رضي الله تعالى عنهم بيده الشريفة ﷺ ما ثبت عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا صلى الغداة جاء خدم المدينة بآنيتهم فيها الماء، فما يؤتى بإناء إلا غمس يده فيها، فربما جاءوه في الغداة الباردة،

---

(١) انظر أمثلة هذا في كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ١١٢) (باب قول ما شاء الله وشئت).

(٢) انظر أمثلة هذا في كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ١٤٦) (باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠١٦)، ومسلم (٢١٩٢).

فيغمس يده فيها)[١].

وما ثبت عن أبي جحيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين) وفيه (وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم)) قال: (فأخذت بيده فوضعتها على وجهي، فإذا هي أبرد من الثلج، وأطيب رائحة من المسك)[٢].

وكان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يحرصون على تقبيل يده ﷺ.

كما أنهم أيضًا يحرصون على مس أي موضع من جسده ﷺ وتقبيله كلما أمكن ذلك للتبرك وغيره.

ومن هذا ما روى أبو داود في سننه أن أسيد بن حضير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بينما هو يحث القوم - وكان فيه مزاح - طعنه النبي ﷺ في خاصرته بعود، فقال: أصبرني، قال: (اصطبر) قال: إن عليك قميصًا وليس علي قميص، فرفع النبي ﷺ عن قميصه فاحتضنه، وأخذ يقبل كشحه، قال: (إنما أردت هذا يا رسول الله)[٣].

ب- تبركهم بما انفصل منه ﷺ

١- التبرك بشعر النبي ﷺ

ثبت أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يتبركون بشعر النبي ﷺ، وأنه قد أقرهم على ذلك، بل إنه ﷺ وزعه عليهم.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٦)، ومسلم (٢١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٥٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٢٢٤)، والطبراني في الكبير (٥٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ١٠٢)، والضياء في المختارة (١٤٧١) الحديث صححه الشيخ ناصر في صحيح أبي داود، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق سنن أبي داود (٧/ ٥١٢): رجاله ثقات، إلا أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك أسيد بن حضير.

ففي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى ونحر، ثم قال للحلاق (خذ) وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس)[١].

وفي رواية: (فبدأ بالشق الأيمن، فوزعه الشعرة والشعرتين بين الناس، ثم قال بالأيسر فصنع به مثل ذلك، ثم قال: هاهنا أبو طلحة فدفعه إلى أبي طلحة)[٢].

قال النووي رحمه الله تعالى: (من فوائد الحديث التبرك بشعره ﷺ، وجواز اقتنائه للتبرك)[٣].

وكان الصحابة رضي الله عنهم يحرصون على اقتناء شعره الشريف عليه الصلاة والسلام.

ففي صحيح مسلم أيضًا عن أنس رضي الله عنه قال: (لقد رأيت رسول الله ﷺ والحلاق يحلقه، وأطاف به أصحابه، فما يريدون أن تقع شعرة إلا في يد رجل)[٤].

وقد ذكر النووي من أحكام هذا الحديث: تبرك الصحابة بشعر الرسول ﷺ الكريم، وإكرامهم إياه أن يقع منه إلا في يد رجل سبق إليه[٥].

ولعل حرص الصحابة رضي الله عنهم على ذلك في حجة الوداع لإظهار مدى حبهم للنبي ﷺ وتعظيمهم له على مرأى جموع الحجاج.

٢- التبرك بريق النبي ﷺ

في الصحيحين عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها هاجرت إلى رسول الله ﷺ وهي حبلى بعبد الله بن الزبير. قالت: (فأتيت المدينة فنزلت بقباء، فولدته بقباء، ثم

(١) أخرجه مسلم (١٣٠٥).
(٢) أخرجه مسلم (١٣٠٥).
(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (٩/ ٥٤).
(٤) أخرجه مسلم (٢٣٢٥).
(٥) شرح النووي لصحيح مسلم (١٥/ ٨٢).

أتيت رسول الله ﷺ فوضعه في حجره، ثم دعا بتمرة فمضغها، ثم تفل في فيه، فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ... ثم حنكه بالتمرة) الحديث(١).

وجاء في صحيح البخاري في حديث صلح الحديبية أن عروة بن مسعود الثقفي رضي الله عنه قال عن أصحاب النبي ﷺ: (فوالله ما تنخم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده...)(٢).

قال ابن حجر رحمه الله معلقًا على فعل الصحابة رضي الله عنهم ونحوه في هذه الغزوة مع الرسول ﷺ: (ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة، وبالغوا في ذلك،، إشارة منهم إلى الرد على ما خشيه من فرارهم، وكأنهم قالوا بلسان الحال: من يحب إمامه هذه المحبة، ويعظمه هذا التعظيم، كيف يظن به أن يفر عنه ويسلمه لعدوه؟ بل هم أشد اغتباطًا به وبدينه وبنصره من القبائل التي يراعي بعضها بعضًا بمجرد الرحم)(٣).

٣- التبرك بعرق النبي ﷺ

جاء في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه، قال: فجاء ذات يوم فنام على فراشها، فأُتيت فقيل لها: هذا النبي ﷺ نام في بيتك على فراشك، قال: فجاءت وقد عرق، واستنقع عرقه على قطعة أديم على الفراش، ففتحت عتيدتها، فجعلت تنشف ذلك العرق فتعصره في قواريرها، ففزع النبي ﷺ فقال: (وما تصنعين يا أم سليم؟ فقالت: يا رسول الله نرجو بركته لصبياننا، قال: أصبت)(٤).

ج- تبركهم بما لبسه أو لمسه أو فضل منه ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩٠٩)، ومسلم (٢١٤٦).
(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣٢،٢٧٣١).
(٣) فتح الباري (٥/ ٣٤١).
(٤) أخرجه مسلم (٢٣٣١).

- **التبرك بثياب النبي ﷺ.**

جاء في صحيح البخاري عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: (جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ببردة، فقال سهل للقوم: أتدرون ما البردة؟ فقال القوم: هي شملة، فقال سهل: هي شملة منسوجة، فيها حاشيتها، فقالت: يا رسول الله أكسوك هذه، فأخذها النبي ﷺ محتاجًا إليها فلبسها، فرآها عليه رجل من الصحابة فقال: يا رسول الله ما أحسن هذه، فاكسنيها، فقال: نعم فلما قام النبي ﷺ لامه أصحابه فقالوا: ما أحسنت حين رأيت النبي ﷺ أخذها محتاجا إليها، ثم سألته إياها، وقد عرفت أنه لا يسأل شيئًا فيمنعه، فقال: رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ لعلي أكفن فيها)[1].

وثبت في الصحيحين أن الرسول ﷺ أعطى اللاتي يغسلن ابنته إزاره وقال: (أشعرنها إياه)[2].

قال النووي رحمه الله تعالى: معنى (أشعرنها إياه) اجعلنه شعارًا لها، وهو الثوب الذي يلي الجسد، سمي شعرًا لأنه يلي شعر الجسد، ثم قال: (والحكمة في إشعارها به تبريكها).

التبرك بمواضع أصابع النبي ﷺ

جاء في صحيح مسلم في حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه (فكان يصنع للنبي ﷺ طعامًا، فإذا جيء به إليه سأل عن موضع أصابعه، فيتتبع موضع أصابعه)[3].

التبرك بفضل شرب النبي ﷺ

في الصحيحين عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ أتي بشراب،

---

(١) أخرجه مسلم (٦٠٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٥٣).

فشرب منه، وعن يمينه غلام، وعن يساره أشياخ، فقال للغلام: أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟ فقال الغلام: لا والله، لا أوثر بنصيبي منك أحدًا. قال: فتله رسول الله ﷺ في يده)[١].

التبرك بماء وضوئه ﷺ

جاء في الصحيحين عن أبي جحيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة، فأتي بوضوء فتوضأ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به)[٢].

وأما المقصود بفضل وضوئه ﷺ فقد قال ابن حجر رحمه الله تعالى: (كأنهم اقتسموا الماء الذي فضل عنه، ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سال من أعضاء وضوئه ﷺ)[٣]. وجاء في صحيح البخاري في حديث صلح الحديبية أن عروة ابن مسعود الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال عن أصحاب النبي ﷺ: (وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه)[٤].

بل إن الرسول ﷺ أرشد أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أحيانًا إلى شيء من هذا، وساعدهم عليه.

ففي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (دعا رسول الله ﷺ بقدح فيه ماء، فغسل يديه ووجهه فيه، ومج فيه، ثم قال: اشربا منه، وأفرغا على وجوهكما ونحوركما، وأبشرا فأخذا القدح، ففعلا ما أمرهما به رسول الله ﷺ، فنادتهما أم سلمة من وراء الستر: أفضلا لأمكما مما في إنائكما، فأفضلا لها منه طائفة)[٥].

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥١) ومسلم (٢٠٣٠).
(٢) أخرجه البخاري (٣٥٥٣) ومسلم (٥٠٣).
(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (١/ ٢٩٥).
(٤) أخرجه البخاري (٢٧٣٢،٢٧٣١).
(٥) أخرجه البخاري (٤٣٢٨)، ومسلم (٢٤٩٧).

وفيهما أيضًا عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (جاء رسول الله ﷺ يعودني وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ وصب علي من وضوئه فعقلت) الحديث[١].

مسألة: التبرك بآثاره ﷺ بعد وفاته.

أ- نماذج من تبرك الصحابة بآثار الرسول ﷺ بعد وفاته:

عقد الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه - كتاب فرض الخمس - باب بعنوان: باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه، وسيفه، وقدحه، وخاتمه، وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك مما لم يذكر قسمته، ومن شعره، ونعله، وآنيته، مما تبرك أصحابه وغيرهم بعد وفاته[٢].

ثم ساق البخاري جملة من أحاديث هذا الباب.... منها.

عن عيسى بن طهمان قال: (أخرج إلينا أنس نعلين جرداوين، لهما قبالان، فحدثني ثابت البناني بعد عن أنس: أنهما نعلا النبي ﷺ)[٣].

وعن أبي بردة قال: أخرجت إلينا عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كساء ملبدًا، وقالت: (في هذا نزع روح النبي ﷺ)[٤]. وفي رواية أخرى (أخرجت إلينا عائشة إزارًا غليظًا مما يصنع باليمن، وكساء من هذه التي يدعونها الملبدة)[٥].

وأخرج البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه أيضًا في موضع آخر عن عاصم الأحول قال: (رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك، وكان قد انصدع، فسلسله

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٤)، وانظر التبرك أنواعه وأحكامه (ص٢٤٣).

(٢) صحيح البخاري (٤/ ٤٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣١٠٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣١٠٨).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٠٨)، ومسلم (٢٠٨٠).

بفضة، قال أنس: لقد سقيت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا)[(١)].

وجاء في صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى أن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أخرجت جبة طيالسة، وقالت: (هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها، وكان النبي ﷺ يلبسها، فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها)[(٢)].

ب- نماذج من تبرك التابعين بآثار الرسول ﷺ بعد وفاته.

لم يقتصر التبرك بآثار المصطفى ﷺ بعد وفاته على الصحابة الكرام رضي الله عنهم، بل نقل عن بعض التابعين أيضًا رحمهم الله تعالى ما يدل على وقوع هذا التبرك المشروع.

وسأورد الآن نماذج مما صح نقله في هذا الباب عن جمع من التابعين رحمهم الله تعالى.

فمن ذلك حرصهم على اقتناء شعر الرسول ﷺ، المحفوظ عند بعض الصحابة رضي الله عنهم للتبرك به.

ففي صحيح البخاري رحمه الله تعالى عن ابن سيرين رحمه الله تعالى أنه قال: قلت لعبيدة: (عندنا من شعر النبي ﷺ، أصبناه من قبل أنس، أو من قبل أهل أنس) فقال: (لأن تكون عندي شعرة منه أحب إلي من الدنيا وما فيها)[(٣)].

وكانوا يتبركون بالشعرات الكريمة عند إصابتهم بالعين ونحوها.

ففي صحيح البخاري عن عثمان بن عبد الله بن موهب رضي الله عنه قال: (أرسلني أهلي إلى أم سلمة -زوج النبي ﷺ- بقدح من ماء... فيه شعر من شعر النبي ﷺ، وكان إذا

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٠٨)، ومسلم (٢٠٨٠).

(٢) أخرجه ومسلم (٢٠٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٠).

أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبة...)[١].

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمراد أنه كان من اشتكى أرسل إناء إلى أم سلمة، فتجعل فيه تلك الشعرات وتغسلها فيه، وتعيده، فيشربه صاحب الإناء، أو يغتسل به استشفاء بها فتحصل له بركتها)[٢].

كما كان التابعون رحمهم الله تعالى يتبركون بالشرب في قدح النبي ﷺ.

فقد عقد الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه - كتاب الأشربة - بابًا بعنوان (باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآنيته) ثم ذكر هذا القول تعليقًا: وقال أبو بردة: قال لي عبد الله بن سلام: (ألا أسقيك في قدح شرب النبي ﷺ فيه؟)[٣]. ثم روى البخاري في هذا الباب حديثين فقط.

وسأذكر أحدهما، وهو المروي عن أبي حازم رَحِمَهُ اللَّهُ عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه أن سهل بن سعد سقى الرسول ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بقدح، قال أبو حازم: (فأخرج لنا سهل ذلك القدح فشربنا منه) وقال: (ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك فوهبه له)[٤].

وفي موضع آخر من صحيح البخاري، روى عن عاصم الأحول رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال في شأن قدح النبي ﷺ - الموجود عند أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (رأيت القدح وشربت فيه)[٥].

ج- هل يوجد شيء من آثار الرسول ﷺ في العصر الحاضر؟

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٩٦).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٥٣).

(٣) أخرجه البخاري معلقا قبل حديث (٥٦٣٧).

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٣٧).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٠٩).

قبل الإجابة عن هذا السؤال أحب أن أنبه على أن حكم التبرك بآثار الرسول ﷺ باق على مشروعيته، لا يقتصر على الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين فقط رحمهم الله تعالى، فإن بركة آثار الرسول ﷺ باقية فيها، وليس هناك ما يرفعها.

وإجابة عن السؤال الآنف الذكر لابد من بيان الأمور الآتية:

أولًا: جاء في صحيح البخاري رحمه الله عن عمرو بن الحارث رضي الله عنه أنه قال: (ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهمًا ولا دينارًا، ولا عبدًا ولا أمة، ولا شيئًا، إلا بغلته البيضاء، وسلاحه، وأرضًا جعلها صدقة)[١].

ولا شك أن هذا يدل على قلة ما خلفه الرسول ﷺ بعد موته من أدواته الخاصة.

ثانيًا: وردت أخبار عديدة بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين رحمهم الله، إلى يومنا هذا تدل على حصول هذا التبرك بآثار المصطفى ﷺ، من قبل بعض الخلفاء والعلماء والصالحين، وإن كان بعض هذه الأخبار ليس صحيحًا، وهذا إما بسبب ضعف في روايته، أو لعدم صحة نسبة الأثر ذاته إلى الرسول ﷺ، وهذا هو الأكثر.

قال صاحب كتاب (الآثار النبوية) بعد أن سرد الآثار المنسوبة إلى النبي ﷺ وغيره، بالقسطنطينية - عاصمة الخلافة العثمانية -: (لا يخفى أن بعض هذه الآثار محتمل الصحة، غير أنا لم نر أحدًا من الثقات ذكرها بإثبات أو نفي، فالله سبحانه أعلم بها، وبعضها لا يسعنا أن نكتم ما يخامر النفس فيها من الريب ويتنازعها من الشكوك)[٢] الخ.

ثالثًا: ثبوت فقدان الكثير من آثار الرسول ﷺ على مدى الأيام والقرون، بسبب الضياع، أو الحروب والفتن، وغير ذلك.

---

(١) رواه البخاري (٢٧٣٩).

(٢) من كتاب الآثار النبوية لأحمد تيمور باشا (ص: ٧٨).

ومن الأمثلة على هذا ما يأتي:-

١- جاء في صحيحي البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (اتخذ رسول الله ﷺ خاتمًا من ورق فكان في يده، ثم كان في يد أبي بكر، ثم كان في يد عمر، ثم كان في يد عثمان، حتى وقع منه في بئر أريس، نقشه - محمد رسول الله -)[١].

٢- فقدان البردة والقضيب في آخر الدولة العباسية حين أحرقهما التتار عند غزوهم لبغداد سنة ٦٥٦هـ[٢].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى: (وقد توارث بنو العباس هذه البردة خلفًا عن سلف، وكان الخليفة يلبسها يوم العيد على كتفيه، ويأخذ القضيب المنسوب إليه صلوات الله وسلامه عليه في إحدى يديه، فيخرج وعليه من السكينة والوقار ما يصدع به القلوب، ويبهر به الأبصار)[٣].

٣- ذهاب نعلين ينسبان إلى النبي ﷺ في فتنة تيمورلنك بدمشق سنة ٨٠٣هـ[٤].

ومن الأسباب أيضًا لفقدان الآثار النبوية وصية بعض من عنده شيء منها أن يكفن فيه إن كان لباسًا، كما تقدم قريبًا من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، أو يوصي بأن يدفن معه بعد موته، إن كان ذلك الأثر شعرات مثلًا[٥].

رابعًا: يلحظ كثرة ادعاء وجود وامتلاك شعرات منسوبة إلى الرسول ﷺ في كثير

(١) أخرجه البخاري (٥٨٧٣)، ومسلم (٢٠٩١).
(٢) الآثار النبوية لأحمد تيمور باشا (ص: ٢٧ - ٣٠).
(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٦/ ٨).
(٤) فتح المتعال في مدح النعال لأحمد بن محمد المقري (ص: ٣٦٣) باختصار.
(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٣٣٧)، الآثار النبوية لأحمد تيمور باشا (ص: ٨٢، ٨٤، ٨٥).

من البلدان الإسلامية[١] في العصور المتأخرة، حتى قيل إن في القسطنطينية وحدها ثلاثًا وأربعين شعرة سنة ١٣٢٧هـ، ثم أهدي منها خمس وعشرون وبقي ثماني عشرة[٢].

ولذا قال مؤلف كتاب (الآثار النبوية) بعد أن ذكر أخبار التبرك بشعرات الرسول ﷺ من قبل أصحابه رضي الله عنهم: (فما صح من العشرات التي تداولها الناس بعد ذلك فإنما وصل إليهم مما قسم بين الأصحاب رضي الله عنهم، غير أن الصعوبة في معرفة صحيحها من زائفها)[٣].

وهناك عناية بحفظ تلك الشعراء المنسوبة إلى الرسول ﷺ من قبل من يدعي ذلك، حيث إنها تحفظ في صناديق أو قوارير وتلف بقطع من الحرير ونحوه.

على أنه في بعض الأماكن يحتفل بإخراجها - على طريقة خاصة - مرة واحدة أو أكثر كل عام، في بعض المواسم، كليلة ٢٧ من رمضان، أو ليلة النصف من شعبان مثلًا[٤].

ومن خلال ما تقدم فإن ما يدعى الآن عند بعض الأشخاص، أو في بعض المواضع من وجود بعض الآثار النبوية، كالشعرات أو النعال وغيرها - موضع شك، فيحتاج في إثبات صحة نسبته إلى الرسول ﷺ إلى برهان قاطع، يزيل الشك الوارد،

---

(١) ومن الأمثلة على ذلك: القاهرة، دمشق، بيت المقدس، عكا، حيفا وغيرها. انظر كتاب الآثار النبوية لأحمد تيمور باشا (ص: ٨٩ - ٩٦).
(٢) الآثار النبوية (ص: ٩١).
(٣) الآثار النبوية (ص: ٨٢).
(٤) الآثار النبوية (ص: ٩١ - ٩٣، ٩٥)، وكتاب تبرك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ للكردي (ص: ٥٨ - ٦٠)، وكتاب تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين لأحمد بن حجر البنعلي (ص: ١٦٨ - ١٧٠).

ولكن أين ذلك؟

يقول الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: (ونحن نعلم أن آثاره ﷺ، من ثياب، أو شعر، أو فضلات، قد فقدت، وليس بإمكان أحد إثبات وجود شيء منها على وجه القطع واليقين)[1] لاسيما مع مرور أكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان على وجود تلك الآثار النبوية، ومع إمكان الكذب في ادعاء نسبتها إلى الرسول ﷺ للحصول على بعض الأغراض، كما وضعت الأحاديث ونسبت إلى الرسول ﷺ كذبًا وزورًا.

وعلى أي حال فإن التبرك الأسمى والأعلى بالرسول ﷺ هو اتباع ما أثر عنه من قول أو فعل، والاقتداء به، والسير على منهاجه ظاهرًا وباطنًا، وإن في هذا الخير كله...

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (كان أهل المدينة لما قدم عليهم النبي ﷺ في بركته لما آمنوا به وأطاعوه، فببركة ذلك حصل لهم سعادة الدنيا والآخرة، بل كل مؤمن آمن بالرسول وأطاعه حصل له من بركة الرسول بسبب إيمانه وطاعته من خير الدنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله)[2].

مسألة: التبرك الممنوع.

١- تبرك شركي: وهو أن يعتقد المتبرك أن المتبرك به - وهو المخلوق - يهب البركة بنفسه، فيبارك في الأشياء بذاته استقلالًا، أو أن يطلب منه الخير والنماء فيما لا

(١) التوسل أنواعه وأحكامه للألباني (ص: ١٤٦)، وانظر كتاب أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة لأحمد بن يحيى النجمي (ص: ٣٠٩)، وكتاب هذه مفاهيمنا لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ (ص: ٢٠٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١/ ١١٣)، وانظر التبرك أنواعه وأحكامه لناصر بن عبد الرحمن الجديع (ص٢٤٣).

يقدر عليه إلا الله تعالى؛ لأن الله تعالى وحده موجد البركة وواهبها، فقد ثبت في صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: (البركة من الله)، فطلبها من غيره، أو اعتقاد أن غيره يهبها بذاته شرك أكبر.

٢- تبرك بدعي:

وهو التبرك بما لم يرد دليل شرعي يدل على جواز التبرك به، معتقدًا أن الله جعل فيه بركة، أو التبرك بالشيء الذي ورد التبرك به في غير ما ورد في الشرع التبرك به فيه.

وهذا بلا شك محرم؛ لأن فيه إحداث عبادة لا دليل عليها من كتاب أو سنة، ولأنه جعل ما ليس بسبب سببًا، فهو من الشرك الأصغر؛ ولأنه يؤدي إلى الوقوع في الشرك الأكبر.

أنواع التبرك البدعي

النوع الأول: التبرك بالنبي ﷺ بعد وفاته

الذي بقي من التبرك بعد وفاته أمران فقط هما:

١- الإيمان به وطاعته واتباعه.

ومن المعلوم أن هذا واجب على المكلفين، وأن من أداه سيحصل على الخير العظيم والأجر الجزيل، وعلى سعادة الدارين، وهذا ما يسمى بالبركات المعنوية للرسول ﷺ، وأنعم بذلك من فضل وخير.

٢- التبرك بآثاره الحسية المنفصلة منه ﷺ...

وعلى هذا فما عدا ذلك من صيغ التبرك بالرسول ﷺ بعد وفاته غير مشروع، بل هو ممنوع.

هذا وإن مما تتحتم معرفته هنا أنه مع وجوب اعتقاد عظم شأن الرسول ﷺ وعلو منزلته، وعموم بركته حيًا وميتًا، ومع عظم محبة الناس له ﷺ، إلا أن هذا يجب أن لا يؤدي إلى رفعه فوق منزلته، أو الغلو في محبته، كما يظهر مثلًا في ممارسات

التبرك بالرسول ﷺ غير المشروع.

كما ينبغي أن يعلم أيضًا أن منع التبرك بالرسول ﷺ في بعض الأحوال، لا يعني انتقاص حقه أو التقليل من شأنه ﷺ.

أما سؤال الرسول ﷺ بعد وفاته حاجة، أو الاستغاثة به لكشف كربة، ونحو ذلك، فهذا أبعد مراتب البدع، وهو من أنواع الشرك بالله تعالى[١]، لأنه من باب الاستعانة أو الاستغاثة بمخلوق بما لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى[٢].

٢- أداء بعض العبادات عند القبر النبوي.

من أشهر هذه العبادات الدعاء والصلاة عند القبر. وإن من يعمل ذلك يظن أو يعتقد أن الدعاء عند قبره ﷺ مستجاب، أو أنه أفضل من الدعاء في المساجد والبيوت، وأن الصلاة عند القبر أرجى للقبول[٣]، فيقصد زيارته لذلك[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الفعل ونحوه: (فهذا من المنكرات المبتدعة باتفاق أئمة المسلمين، وهي محرمة، وما علمت في ذلك نزاعًا بين أئمة الدين)[٥].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ مبينًا حكم الدعاء عند القبر النبوي: (ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه، فإن هذا بدعة، ولم يكن أحد من الصحابة يقف عند القبر يدعو لنفسه، ولكن

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ١١٩)، وكتاب الرد على البكري لابن تيمية (ص: ٥٥).

(٢) انظر إن شئت تفاصيل هذه المسألة في كتاب غاية الأماني في الرد على النبهاني للألوسي (ص: ٢٥٦) فما بعدها، وانظر أيضًا لهذه المسألة ونحوها كتاب كشف الشبهات للإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، وقد طبع ضمن القسم الأول لمؤلفاته (ص: ١٥٣ - ١٨٣) وهو كتاب نفيس.

(٣) ومن باب أولى قصد الصلاة تجاه القبر. انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ١٩٤).

(٤) الرد على البكري (ص: ٥٦).

(٥) الرد على البكري (ص: ٥٦).

كانوا يستقبلون القبلة، ويدعون في مسجده)[(١)].

ويدخل فيما تقدم من بدع الزيارة: الجلوس عند القبر، وحوله، لتلاوة القرآن الكريم، وذكر الله ﷻ[(٢)]، وما قد يتبع ذلك من رفع الصوت، وطول القيام أو الجلوس عند القبر، مما يضايق الآخرين من المصلين أو الزوار، أو يشوش عليهم، وأيضًا تجديد الزائر التوبة عند القبر الشريف، كما ادعى بعضهم استحبابه[(٣)].

وهكذا فإن قصد أي نوع من أنواع العبادة الأخرى، كالطواف[(٤)] ونحوه، مما قد يعمل عند القبر تبركًا، فإن ذلك كله من البدع المحدثة في الدين، ولأن الطواف خاص بالكعبة فقط.

وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ معللًا عدم مشروعية أداء العبادات عند القبر النبوي: (لو كان للأعمال عند القبر فضيلة لفتح للمسلمين باب الحجرة، فلما منعوا من الوصول إلى القبر، وأمروا بالعبادة في المسجد: علم أن فضيلة العمل فيه

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية (٢/ ٤٠٨)، وانظر اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٨١).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٣٧) بتصرف، ومن رسالة الألباني بعنوان مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف، ورد ما ألحق الناس بها من البدع (ص: ٦١).

(٣) انظر مثلًا كتاب وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي (٤/ ١٣٩٩)، وكتاب حقيقة التوسل والوسيلة على ضوء الكتاب والسنة لموسى محمد علي (ص: ٩٤).

(٤) الروض المربع للبهوتي (ص: ١٥٢)، مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية (٢/ ٤١٠)، الإيضاح في المناسك للنووي (ص: ١٦٠)، المدخل لابن الحاج (١/ ٢٦٣)، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص: ١٢٥)، الإبداع في مضار الابتداع لعلي محفوظ (ص: ١٦٦)، وغيرها.

لكونه في مسجده... ولم يأمر قط بأن يقصد بعمل صالح أن يفعل عند قبره ﷺ)[١].

٣- التمسح بالقبر أو تقبيله، ونحو ذلك.

إن التمسح بحائط قبر الرسول ﷺ باليد أو غيرها - على أي وجه كان - أو تقبيله رجاء الخير والبركة، مظهر من مظاهر البدع عند بعض الزوار.

وقد نص على كراهة ذلك الفعل، وعلى النهي عنه جماعة من العلماء[٢]، وقال الإمام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه عادة النصارى واليهود[٣].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق العلماء على أن من زار قبر النبي ﷺ، أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين - الصحابة وأهل البيت وغيرهم - أنه لا يتمسح به، ولا يقبله[٤].

أما ما يروى عن بعض العلماء أنه فعل ذلك أو أجازه ففيه نظر[٥].

وقال شيخ الإسلام مبينًا حكم تقبيل الجمادات: (ليس في الدنيا من الجمادات ما يشرع تقبيلها إلا الحجر الأسود، وقد ثبت في الصحيحين أن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٣٦، ٢٣٧).

(٢) انظر الكتب الآتية: الشفا للقاضي عياض (٢/ ٨٥)، إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٢٥٩)، الحوادث والبدع للطرطوشي (ص: ١٤٨)، المغني لابن قدامة (٣/ ٥٥٩)، الإيضاح للنووي (ص: ١٦١)، المدخل لابن الحجاج (١/ ٢٦٣)، الأمر بالأتباع للسيوطي (ص: ١٢٥)، وفاء الوفا بأخبار المصطفى للسمهودي (٤/ ١٤٠٢).

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٢٧١).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٩).

(٥) الرد على الأخنائي لابن تيمية (ص: ١٦٩، ١٧١)، أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة لأحمد بن يحيى النجمي (ص: ٣٠٣ - ٣٠٦).

قبلتك)[١][٢].

وقال في موضع آخر مبينًا سبب كراهة العلماء للتمسح بقبر النبي ﷺ أو تقبيله، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لأنهم علموا ما قصده النبي ﷺ من حسم مادة الشرك، وتحقيق التوحيد، وإخلاص الدين لله رب العالمين)[٣].

وقال أيضا: (لأن التقبيل والاستلام إنما يكون لأركان بيت الله الحرام، فلا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق)[٤].

وللإمام النووي رحمه الله تعالى كلام نفيس حول حكم هذا الفعل بقبر الرسول ﷺ، أرى أن من المناسب ذكره هنا لأهميته.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نصه: (يكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حياته ﷺ، هذا هو الصواب، وهو الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه، وينبغي أن لا يغتر بكثير من العوام في مخالفتهم ذلك، فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بأقوال العلماء، ولا يلتفت إلى محدثات العوام وجهالاتهم، ولقد أحسن السيد الجليل أبو علي الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى في قوله ما معناه: اتبع طرق الهدى، ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطريق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين. ومن خطر بباله أن المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالته وغفلته، لأن البركة إنما هي في ما وافق الشرع، وأقوال العلماء، وكيف يبتغى الفضل في مخالفة الصواب)[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٩).
(٢) الحديث رواه البخاري (١٥٩٧) ومسلم (١٢٧٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٨٠).
(٤) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية (١/ ٢٩٨).
(٥) الإيضاح في المناسك للإمام النووي (ص: ١٦١).

وهكذا تبين لنا أن التمسح بالقبر أو تقبيله(١)، ونحو ذلك مما قد يعمل عند القبر الشريف تبركًا، كإلصاق البطن أو الظهر بجدار القبر(٢)، أو التبرك برؤية القبر(٣)، كل ذلك من البدع المذمومة.

إلى غير ذلك من مظاهر التبرك غير المشروع بقبر النبي ﷺ التي يراها من يزور مسجده ﷺ ويسلم عليه(٤).

ب- التبرك بالمواضع التي جلس أو صلى فيها ﷺ.

لابد من معرفة الفرق بين هذين الأمرين (وهما):

أحدهما: ما قصده الرسول ﷺ من العبادات - كالصلاة ونحوها - في أي بقعة أو مكان، فإنه يشرع قصده وتحري مكانه، اقتداء به ﷺ وطلبًا للأجر والثواب، وهذا لا خلاف فيه.

الثاني: ما فعله الرسول ﷺ من العبادات وغيرها، في أي مكان، دون قصده لمكان بذاته، أو أداء العبادة فيه، فهذا مما لا يشرع قصده أو تحريه، وهو محل البحث هنا.

وعلى هذا فإن ما فعله الرسول ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع التأسي به فيه، فإذا تخصص زمان أو مكان بعبادة، كان تخصيصه بتلك العبادة سنة(٥).

---

(١) أقبح من هذا تقبيل الأرض حول القبر. انظر: وفاء الوفا للسمهودي (٤/ ١٤٠٦).

(٢) من كتاب الإيضاح للنووي (ص: ١٦٠، ١٦١)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢١٩)، الأمر بالأتباع للسيوطي (ص: ١٢٥)، الإبداع لعلي محفوظ (ص: ١٦٦). ومنهم من يضع خده على القبر استشفاء. انظر كتاب التوسل والزيارة في الشريعة الإسلامية لمحمد الفقي (ص: ٢١٦).

(٣) ذكر هذا بعضهم على سبيل الترغيب. انظر كتاب الشفا للقاضي عياض (٢/ ٨٥).

(٤) التبرك أنواعه وأحكامه (ص ٣٢٤).

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٥/ ٢٦٠).

فقصد الصلاة أو الدعاء في الأمكنة التي كان النبي ﷺ يقصد الصلاة أو الدعاء عندها سنة، اقتداء برسول الله ﷺ واتباعًا له، كما إذا تحرى الصلاة أو الدعاء في وقت من الأوقات، فإن قصد الصلاة أو الدعاء في ذلك الوقت سنة كسائر عباداته، وسائر الأفعال التي فعلها على وجه التقرب[(١)].

ومن أمثلة هذا قصد الرسول ﷺ الصلاة خلف مقام إبراهيم عليه السلام، وكما كان يتحرى الصلاة عند الاسطوانة في مسجده ﷺ، وكما يقصد المساجد للصلاة، ويقصد الصف الأول، ونحو ذلك[(٢)]. أما ما لم يكن كذلك فلا يشرع قصده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحًا حكم هذه المسألة: (لم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانًا يقصد للصلاة إلا المسجد، ولا مكانًا يقصد للعبادة إلا المشاعر، فمشاعر الحج، كعرفة ومزدلفة ومنى تقصد بالذكر والدعاء والتكبير لا الصلاة، بخلاف المساجد، فإنها هي التي تقصد للصلاة، وما ثم مكان يقصد بعينه إلا المساجد والمشاعر، وفيها الصلاة والنسك... وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يستحب قصد بقعة بعينها للصلاة ولا الدعاء ولا الذكر، إذ لم يأت في شرع الله ورسوله قصدها لذلك، وإن كان مسكنًا لنبي أو منزلًا أو ممرًا.

فإن الدين أصله متابعة النبي ﷺ وموافقته بفعل ما أمرنا به وشرعه لنا وسنه لنا، ونقتدي به في أفعاله التي شرع لنا الاقتداء به فيها، بخلاف ما كان من خصائصه.

فأما الفعل الذي لم يشرعه هو لنا، ولا أمرنا به، ولا فعله فعلًا سن لنا أن نتأسى به فيه، فهذا ليس من العبادات والقرب، فاتخاذ هذا قربة مخالفة له ﷺ)[(٣)].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٤٦، ٧٤٧).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٤٢).

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٢٦٣، ٢٦٤).

وبناء على ما تقدم فإن المواضع التي صلى فيها الرسول ﷺ بالمدينة - ما عدا مسجده ﷺ ومسجد قباء - أو على طرقها، أو بمكة - ما عدا المسجد الحرام - ونحو ذلك مما لم يقصده بذاته، كبعض المساجد بمكة أو المدينة وما حولهما، المبنية على آثار صلاة الرسول ﷺ، في حضره أو سفره أو غزواته - إن صح ذلك - لا تشرع الصلاة فيها على سبيل القصد، والقربة، والتبرك، وستأتي أدلة ذلك.

وكذلك فإن المواضع والبقاع والجبال التي جلس أو أقام فيها الرسول ﷺ - ما عدا المشاعر - لا تقصد العبادة فيها التماسًا للبركة.

وكذا فإن الآبار التي شرب منها الرسول ﷺ - ما عدا بئر زمزم - أو اغتسل منها، لا تقصد تبركًا واستشفاء......

أدلة عدم شرعية التبرك بالمواضع التي جلس أو صلى فيها ﷺ.

يمكن الاستدلال على عدم شرعية التبرك بهذه المواضع - على الوجه المتقدم - من عدة أوجه:

أحدها: لا يوجد دليل من النصوص الشرعية يفيد جواز ذلك الفعل أو استحبابه.

ولا شك أن الجلوس في تلك المواضع للصلاة أو الدعاء أو الذكر ونحو ذلك قربة وتبركًا من أنواع العبادة، والعبادات مبناها على الاتباع لا على الابتداع.

الثاني: أن الصحابة رضي الله عنهم لم ينقل عن أحد منهم أنه تبرك بشيء من المواضع التي جلس فيها رسول الله ﷺ، أو البقع التي صلى عليها عليه الصلاة والسلام اتفاقًا، مع أنهم أحرص الأمة على التبرك بالرسول ﷺ، ومع علمهم بتلك المواضع، وشدة محبتهم للرسول ﷺ وتعظيمهم له، واتباعهم لسنته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجًا

وعمارًا ومسافرين، ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبًا لكانوا إليه أسبق، فإنهم أعلم بسنته، وأتبع لها من غيرهم)[١].

فتحري هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين التي حث الرسول ﷺ على التمسك بها، بل هو مما ابتدع.

ولم ينقل قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها الرسول ﷺ إلا عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وهو لم يكن يقصد التبرك - كما سيأتي إيضاحه - مع أن قول الصحابي إذا خالفه نظيره ليس بحجة، فكيف إذا انفرد به عن جماهير الصحابة[٢].

وكما أن أداء الصلاة ونحوها من أنواع العبادة غير مشروع عند الآثار النبوية تبركًا، فإن التمسح أو التقبيل لشيء منها ممنوع أيضًا، كما عليه سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه: (المكان الذي كان النبي ﷺ يصلي فيه بالمدينة النبوية دائمًا، لم يكن أحد من السلف يستلمه ولا يقبله، ولا المواضع التي صلى فيها بمكة وغيرها)[٣].

الوجه الثالث: نهي السلف الصالح عن هذا التبرك قولا وفعلا.

لقد أنكر هذا التبرك السلف الصالح رحمهم الله، من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وكان على رأس هؤلاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخليفة الراشد.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٤٨).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٤٨) بتصرف.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٠٠).

فعن المعرور بن سويد رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (خرجنا مع عمر بن الخطاب، فعرض لنا في بعض الطريق مسجد، فابتدره الناس يصلون فيه، فقال عمر: ما شأنهم؟ فقالوا: هذا مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال عمر: أيها الناس، إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم مثل هذا، حتى أحدثوها بِيَعًا، فمن عرضت له فيه صلاة فليصل، ومن لم تعرض له فيه صلاة فليمض)[1].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ معلقًا على هذه القصة: (لما كان النبي لم يقصد تخصيصه بالصلاة فيه، بل صلى فيه لأنه موضع نزوله، رأى عمر أن مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده ليس متابعة، بل تخصيص ذلك المكان بالصلاة من بدع أهل الكتاب التي هلكوا بها، ونهى المسلمين عن التشبه بهم في ذلك، ففاعل ذلك متشبه بالنبي ﷺ في الصورة، ومتشبه باليهود والنصارى في القصد، الذي هو عمل القلب وهذا هو الأصل، فإن المتابعة في السنة أبلغ من المتابعة في صورة العمل)[2].

وقد قال ابن وضاح القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن روى هاتين القصتين: (وكان مالك بن أنس، وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد، وتلك الآثار للنبي ﷺ ما عدا قباء وأحدًا)[3].

ثم قال: (وسمعتهم يذكرون أن سفيان الثوري دخل مسجد بيت المقدس، فصلى فيه، ولم يتبع تلك الآثار، ولا الصلاة فيها، وكذلك فعل غيره أيضًا ممن يقتدى به، وقدم وكيع أيضًا مسجد بيت المقدس فلم يعد فعل سفيان).

---

(١) أخرجه عبد الرزاق ٢/ ١١٨ (٢٧٣٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٨١).

(٣) المقصود إتيان قبور شهداء أحد لزيارتهم والسلام عليهم، وفي كتاب الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٤٧) هكذا (ما عدا قباء وحده) نقلًا عن ابن وضاح.

ثم قال أخيرًا: (فعليكم بالاتباع لأئمة الهدى المعروفين، فقد قال بعد من مضى: كم من أمر هو اليوم معروف عند كثير من الناس كان منكرًا عند من مضى)(١) الخ.

تلك نماذج لنهي السلف الصالح رحمهم بأقوالهم وأفعالهم عن هذا التبرك المبتدع.

الوجه الرابع: أن منع هذا التبرك من باب سد الذريعة.

يمكن إيضاح ذلك من عدة وجوه:

أحدها: أن النهي عن هذا الفعل سد لذريعة الشرك والفتنة(٢)، فهو وسيلة إلى الفتنة بتلك المواضع، وتعظيمها، وربما أفضى ذلك إلى جعلها معابد(٣).

الثاني: أن ذلك الفعل يشبه الصلاة عند المقابر(٤)، إذ هو ذريعة إلى اتخاذ تلك الآثار مساجد.

والنصوص الشرعية تحرم اتخاذ قبور الأنبياء مساجد... مع أنهم مدفونون فيها، وهم أحياء في قبورهم(٥)، فما بالك بالمواضع الأخرى لهم.

الثالث: أن هذا الفعل ذريعة إلى التشبه بأهل الكتاب في أفعالهم، كما حذر عمر رضي الله عنه.

الوجه الخامس. أن بركة ذوات الأنبياء والمرسلين لا تتعدى إلى الأمكنة الأرضية والله أعلم

وإلا لزم أن تكون كل أرض وطئها النبي، أو جلس عليها، أو طريق مر بها تطلب

---

(١) البدع والنهي عنها لابن وضاح القرطبي (ص: ٤٣).

(٢) إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٣٦٨).

(٣) التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية لعبد العزيز بن ناصر الرشيد (ص: ٣٤٠)، وانظر كتاب هذه مفاهيمنا لصالح آل الشيخ (ص: ٢١٢).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٤٥).

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٥/ ٢٦٢).

بركتها، ويتبرك بها، وهذا لازم باطل قطعًا، فانتفى الملزوم إذًا[١].

قال الشيخ صديق حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قالوا: المشي في أرض مشى فيها رسول الله ﷺ يكفر السيئات، خصوصًا مع النية الصالحة... وفيها بشرى له برجاء أن يكون متبعًا آثاره الشريفة، قلت: وذلك يحتاج إلى سند، لأن المكفر إنما هو اتباع هديه وسنته ظاهرًا وباطنًا دون تتبع آثاره الأرضية فقط، فتدبر)[٢].

وبهذه الأوجه وغيرها يستدل على عدم مشروعية التبرك المذكور[٣].

وما ورد عن ابن عمر ونزوله في مواضع نزول النبي ﷺ ونحو ذلك مردود بفعل سائر الصحابة

وقد تبين أن أحدا من السلف لم يكن يفعل ذلك، إلا ما نقل عن ابن عمر: أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي ﷺ والصلاة في المواضع التي صلى فيها، حتى أن النبي ﷺ توضأ وصب فضل وضوئه في أصل شجرة. ففعل ابن عمر ذلك وهذا من ابن عمر تحر لمثل فعله. فإنه قصد أن يفعل مثل فعله، في نزوله وصلاته، وصبه للماء وغير ذلك، لم يقصد ابن عمر الصلاة والدعاء في المواضع التي نزلها.

... أن لا تكون تلك البقعة في طريقه، بل يعدل عن طريقه إليها، أو يسافر إليها سفرا قصيرًا أو طويلا مثل من يذهب إلى حراء ليصلي فيه ويدعو، أو يذهب إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى ليصلي فيه ويدعو، أو يسافر إلى غير هذه الأمكنة من الجبال وغير الجبال، التي يقال فيها مقامات الأنبياء أو غيرهم، أو مشهد مبني على

(١) هذه مفاهيمنا (ص: ٢١١)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٥/ ٢٦٣).

(٢) رحلة الصديق إلى البيت العتيق لصديق حسن خان (ص: ٢١).

(٣) التبرك أنواعه وأحكامه (ص ٣٣٩).

أثر نبي من الأنبياء، مثل ما كان مبنيًا على نعله، ومثل ما في جبل قاسيون، وجبل الفتح، وجبل طور زيتا الذي ببيت المقدس، ونحو هذه البقاع، فهذا مما يعلم كل من كان عالما بحال رسول الله ﷺ، وحال أصحابه من بعده، أنهم لم يكونوا يقصدون شيئا من هذه الأمكنة.

ارتياد جبل حراء والغار ونحوه من البدع التي لم تشرع ولم يفعلها الصحابة والسلف الصالح.

فإن جبل حراء الذي هو أطول جبل بمكة، كانت قريش تنتابه قبل الإسلام وتتعبد هناك، ولهذا قال أبو طالب في شعره:

وراق ليرقى في حراء ونازل

وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي: الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، فكان يأتي غار حراء، فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد، ثم يرجع فيتزود لذلك، حتى فجأه الوحي، وهو بغار حراء، فأتاه الملك، فقال له: اقرأ. فقال لست بقارئ قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، ثم قال: اقرأ. فقال لست بقارئ قال: مرتين أو ثلاثا- ثم قال: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} [العلق: ١ - ٥] ، فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره)[(١)] الحديث بطوله.

فتحنثه وتعبده بغار حراء كان قبل المبعث. ثم إنه لما أكرمه الله بنبوته ورسالته، وفرض على الخلق الإيمان به وطاعته واتباعه، وأقام بمكة بضع عشرة سنة هو ومن آمن به من المهاجرين الأولين الذين هم أفضل الخلق، ولا يذهب هو ولا أحد من

---

(١) أخرجه البخاري (٣).

أصحابه إلى حراء. ثم هاجر إلى المدينة واعتمر أربع عمر: عمرة الحديبية التي صده فيها المشركون عن البيت -والحديبية عن يمينك وأنت قاصد مكة إذا مررت بالتنعيم عند المساجد التي يقال إنها مساجد عائشة، والجبل الذي عن يمينك يقال له جبل التنعيم، والحديبية غربيه- ثم إنه اعتمر من العام القابل عمرة القضية، ودخل مكة هو وكثير من أصحابه، وأقاموا بها ثلاثا. ثم لما فتح مكة وذهب إلى ناحية حنين والطائف شرقي مكة، فقاتل هوازن بوادي حنين، ثم حاصر أهل الطائف وقسم غنائم حنين بالجعرانة، فأتى بعمرة من الجعرانة إلى مكة، ثم إنه اعتمر عمرته الرابعة مع حجة الوداع، وحج معه جماهير المسلمين، ولم يتخلف عن الحج معه إلا من شاء الله، ولم يشرع النبي ﷺ لأمته زيارة تلك البقاع والمشاهد وهو في ذلك كله، لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء، ولا يزوره، ولا شيئا من البقاع التي حول مكة، ولم يكن هناك عبادة إلا بالمسجد الحرام، وبين الصفا والمروة، وبمنى والمزدلفة وعرفات، وصلى الظهر والعصر ببطن عرنة، وضربت له القبة يوم عرفة بنمرة، المجاورة لعرفة.

ثم بعده خلفاؤه الراشدون وغيرهم، من السابقين الأولين، لم يكونوا يسيرون إلى غار حراء ونحوه للصلاة فيه والدعاء.

وكذلك الغار المذكور في القرآن في قوله تعالى: {ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} [التوبة: ٤٠]، وهو غار بجبل ثور، يمان مكة، لم يشرع لأمته السفر إليه وزيارته والصلاة فيه والدعاء، ولا بنى رسول الله ﷺ بمكة مسجدا، غير المسجد الحرام، بل تلك المساجد كلها محدثة، مسجد المولد وغيره، ولا شرع لأمته زيارة موضع المولد ولا زيارة موضع بيعة العقبة الذي خلف منى، وقد بني هناك له مسجد.

ومعلوم أنه لو كان هذا مشروعا مستحبا يثيب الله عليه، لكان النبي ﷺ أعلم الناس بذلك، ولكان يعلم أصحابه ذلك، وكان أصحابه أعلم بذلك وأرغب فيه ممن

بعدهم، فلما لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك علم أنه من البدع المحدثة، التي لم يكونوا يعدونها عبادة وقربة وطاعة، فمن جعلها عبادة وقربة وطاعة فقد اتبع غير سبيلهم، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله.

وإذا كان حكم مقام نبينا ﷺ في مثل غار حراء الذي ابتدئ فيه بالإنباء والإرسال، وأنزل عليه فيه القرآن، مع أنه كان قبل الإسلام يتعبد فيه. وفي مثل الغار المذكور في القرآن الذي أنزل الله فيه سكينته عليه.

فمن المعلوم أن مقامات غيره من الأنبياء أبعد عن أن يشرع قصدها، والسفر إليها لصلاة أو دعاء أو نحو ذلك، إذا كانت صحيحة ثابتة. فكيف إذا علم أنها كذب، أو لم يعلم صحتها.

وأيضا- فإن المكان الذي كان النبي ﷺ يصلي فيه بالمدينة النبوية دائما، لم يكن أحد من السلف يستلمه ولا يقبله، ولا المواضع التي صلى فيها بمكة وغيرها. فإذا كان الموضع الذي كان يطؤه بقدميه الكريمتين، ويصلي عليه، لم يشرع لأمته التمسح به ولا تقبيله، فكيف بما يقال: إن غيره صلى فيه أو نام عليه؟

وإذا كان هذا ليس بمشروع في موضع قدميه للصلاة، فكيف بالنعل الذي هو موضع قدميه للمشي وغيره؟ هذا إذا كان النعل صحيحا، فكيف بما لا يعلم صحته، أو بما يعلم أنه مكذوب: كحجارة كثيرة يأخذها الكذابون وينحتون فيها موضع قدم، ويزعمون عند الجهال أن هذا الموضع قدم النبي ﷺ، وإذا كان هذا غير مشروع في موضع قدميه، وقدمي إبراهيم الخليل، الذي لا شك فيه، ونحن مع هذا قد أمرنا أن نتخذه مصلى، فكيف بما يقال إنه موضع قدميه، كذبا وافتراء عليه كالموضع الذي بصخرة بيت المقدس، وغير ذلك من المقامات.

فإن قيل فقد أمر الله أن نتخذ من مقام إبراهيم مصلى، فيقاس عليه غيره. قيل له: هذا الحكم خاص بمقام إبراهيم الذي بمكة، سواء أريد به المقام الذي عند الكعبة

موضع قيام إبراهيم، أو أريد به المشاعر: عرفة ومزدلفة ومنى، فلا نزاع بين المسلمين أن المشاعر خصت من العبادات بما لا يشركها فيه سائر البقاع، كما خص البيت بالطواف. فما خصت به تلك البقاع لا يقاس به غيرها. وما لم يشرع فيها فأولى أن لا يشرع في غيرها ونحن استدللنا على أن ما لم يشرع هناك من التقبيل، والاستلام أولى أن لا يشرع في غيرها، ولا يلزم أن يشرع في غير تلك البقاع مثل ما شرع فيها[1].

ج- حكم التبرك بأثر قدم الرسول ﷺ.

ذلك أنه يوجد في بعض البلدان ما يسمى (أثر موطئ قدم الرسول ﷺ) وهو عبارة عن حجارة عليها أثر قدم، يزعم بعض الناس أنها قدم الرسول ﷺ، فيتبركون بها مسحًا وتقبيلًا ومشاهدة، وغير ذلك، كالدعاء عندها، ونحوه، وقد ينشئون الزيارة لأجل ذلك.

والكلام على بطلان ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن ما يدعى وجوده من آثار قدمه الشريفة عليه الصلاة والسلام غير صحيح؛ لعدة أسباب، منها ما يأتي:

١- عدم وجود ما يثبت صحة شيء من ذلك، فليس هناك أدلة معتبرة يعتمد عليها، وإنما الأمر مجرد إشاعات فقط في البداية، اكتسبت الشهرة بعد ذلك، خصوصًا عند العوام.

٢- نص المحققون من العلماء والحفاظ على إنكار صحة آثار القدم النبوية على الأحجار[2].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٠٣).

(٢) أورد المؤلف أحمد تيمور باشا صاحب كتاب الآثار النبوية جملة من أسماء هؤلاء العلماء. انظر كتابه هذا (ص: ٦٨، ٦٩)، وراجع الاقتضاء (٢/ ٨٠٠)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٧/ ١٣).

وإن من علامات زيف آثار القدم ما قرره صاحب كتاب (الآثار النبوية) حين قابل بين المعروف من تلك الآثار، حيث قال: (المعروف الآن من هذه الأحجار سبعة: أربعة منها بمصر، وواحد بقبة الصخرة ببيت المقدس، وواحد بالقسطنطينية، وواحد بالطائف، وهي حجارة سوداء، إلى الزرقة في الغالب، عليها آثار أقدام متباينة في الصورة والقدم، لا يشبه الواحد منها الآخر)(١).

٣- أن ما استفاض واشتهر خصوصًا على ألسنة الشعراء والمداح من تأثير قدمه ﷺ في الصخر إذا وطئ عليه لا أصل له، فهو كذب مختلق(٢).

الوجه الثاني: لو صح وجود شيء من آثار قدم الرسول ﷺ افتراضًا، فإنه لا يجوز التبرك به على وجه من الوجوه، لما يأتي:

١- ما تقدم تقريره والاستدلال عليه... من عدم مشروعية التبرك بالمواضع التي جلس أو صلى فيها الرسول ﷺ، وأثر القدم جزء من هذه المواضع، ولذا لم يتبرك به السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (الموضع الذي كان ﷺ يطؤه بقدميه الكريمتين، ويصلي عليه، لم يشرع لأمته التمسح به ولا تقبيله)(٣).

وقال في موضع آخر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قصد الصلاة والدعاء عندما يقال إنه قدم نبي، أو أثر نبي، أو قبر نبي... من البدع المحدثة، المنكرة في الإسلام، لم يشرع ذلك الرسول ﷺ، ولا كان السابقون الأولون والتابعون لهم بإحسان يفعلونه، ولا استحبه أحد من

---

(١) الآثار النبوية لأحمد تيمور باشا (ص: ٥٣).

(٢) فتح المتعال في مدح النعال للمقري (ص: ٣٤٩، ٣٥١)، وكتاب الآثار النبوية (ص: ٥٣، ٦٣).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٠٠).

أئمة المسلمين، بل هو من أسباب الشرك، وذرائع الإفك)[١].

٢- اتفق العلماء على ما مضت به السنة من أنه لا يشرع الاستلام والتقبيل لمقام إبراهيم عليه السلام[٢] - الموجود به موضع قدميه - وإذا كان هذا غير مشروع في موضع قدمي إبراهيم عليه السلام - الذي لا شك فيه - مع أنا قد أمرنا أن نتخذه مصلى، فكيف بما يقال إنه موضع قدم الرسول ﷺ -كذبًا وافتراء[٣] -.

هذا ما يتعلق بحكم التبرك بأثر قدم الرسول ﷺ.

وهكذا الحكم أيضًا في كل ما قد ينسب إلى المصطفى ﷺ من آثار أخرى مشابهة، كأثر الكف، أو المرفق، أو الرأس وغير ذلك[٤]، فإنه لا يوجد لها مستند شرعي صحيح، يثبت صحة نسبتها إلى الرسول ﷺ، ثم أنه لا يشرع التبرك بها على أي وجه من الوجوه لو صح شيء منها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

د - حكم التبرك بمكان ولادة الرسول ﷺ.

ذكر بعض المتأخرين من المؤرخين أن بمكة موضعًا مشهورًا يقال إنه مكان مولد النبي ﷺ، وأنه يزار بعد صلاة المغرب من الليلة الثانية عشرة من شهر ربيع الأول في كل سنة، من قبل بعض الفقهاء والأعيان، على طريقة خاصة، فيدخلون فيه ويخطبون ويدعون لولاة الأمر، ثم يعودون إلى المسجد الحرام قبيل العشاء[٥].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧/ ١٤٥).

(٢) أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٩، ٣٠)، إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٢١٢).

(٣) الاقتضاء (٢/ ٧٩٩، ٨٠٠) بتصرف.

(٤) الآثار النبوية لأحمد تيمور باشا (ص: ٦١، ٦٢).

(٥) الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف لابن ظهيرة -المتوفى سنة ٩٨٦هـ- (ص: ٣٢٦)، وكتاب إعلام العلماء الأعلام للقطبي - المتوفى سنة ١٠١٤هـ (ص: ١٥٤) باختصار.

وذكر بعضهم أن هذا الموضع يفتح يوم الاثنين من شهر ربيع الأول ليتبرك به الناس - بالصلاة، والدعاء، والتمسح ونحو ذلك - فهو أول تربة مست جسمه الطاهر عليه الصلاة والسلام(١)، وحتى ادعى بعض العلماء أن الدعاء يستجاب في مولد النبي ﷺ عند الزوال(٢).

فهل التبرك بمكان ولادة الرسول ﷺ مشروع أم ممنوع؟.

والجواب: أن حكم هذه المسألة لا يختلف عن أمثالها من المسائل السابقة، وهو عدم الجواز، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: اختلاف العلماء والمؤرخين في تعيين مكان ولادته ﷺ(٣)، وعدم وجود أدلة صحيحة تحدد هذا الموضع يقينًا.

وأما المكان المشهور -المشار إليه آنفًا- فمحل شك لدى كثير من العلماء.

وقد تطرق الرحالة أبو سالم العياشي إلى تحقيق مكان المولد، وساق اختلاف العلماء فيه، ثم ناقش ذلك القول المشهور بين الناس.

ومما أورده قوله: (والعجب أنهم عينوا محلًا من الدار مقدار مضجع، وقالوا له: موضع ولادته ﷺ، ويبعد عندي كل البعد تعيين ذلك من طريق صحيح أو ضعيف، لما تقدم من الخلاف في كونه في مكة أو غيرها، وعلى القول بأنه فيها ففي أي شعابها؟ وعلى القول بتعيين هذا الشعب ففي أي الدور؟ وعلى القول بتعيين الدار يبعد كل البعد تعيين الموضع من الدار، بعد مرور الأزمان والأعصار، وانقطاع الآثار).

ثم قال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ مستبعدًا صحة تحديد ذلك المكان: (والولادة وقعت في زمن

---

(١) رحلة ابن جبير (ص: ٩٢) بتصرف.

(٢) إعلام العلماء والأعلام للقطبي (ص: ١٥٤).

(٣) انظر مثلًا شفاء الغرام (١/ ٢٦٩)، الجامع اللطيف (ص: ٣٢٥ - ٣٢٧)، أخبار الكرام (ص: ٢٢٠، ٢٢١).

الجاهلية، وليس هناك من يعتني بحفظ الأمكنة، سيما مع عدم تعلق غرض لهم بذلك، وبعد مجيء الإسلام فقد علم من حال الصحابة وتابعيهم ضعف اعتناقهم بالتقييد، بالأماكن التي لم يتعلق بها عمل شرعي، لصرفهم اعتناءهم رضي الله عنهم لما هو أهم، من حفظ الشريعة، والذب عنها بالسنان واللسان)[(١)].

ولا شك أن اختلاف العلماء والمؤرخين في تحديد موضع الولادة دليل على عدم اهتمام الصحابة الأجلاء رضي الله عنهم به - لأنه لا يتعلق به عمل شرعي - وإلا لنقل اتفاقهم على مكان معين معروف، كما تعرف أماكن مشاعر الحج مثلًا.

فهذا إذًا من دلائل عدم مشروعية التبرك بمكان الولادة، فالصحابة أحرص من غيرهم على فعل الخير والمسارعة إليه.

الوجه الثاني: لو صحت معرفة مكان ولادة النبي ﷺ لما جاز التبرك به على أي وجه، لما تقدم تقريره والاحتجاج له... من عدم مشروعية التبرك بالمواضع التي جلس أو صلى فيها الرسول ﷺ، ونحو ذلك من الآثار المكانية، ومكان الولادة جزء منها.

أما الاستدلال على شرعية تعظيم المكان الذي ولد فيه نبي، والتبرك به، بما روي أن جبريل عليه السلام أمر محمدًا ﷺ ليلة الإسراء والمعراج بصلاة ركعتين ببيت لحم، حيث ولد عيسى عليه السلام[(٢)]، فيجاب عنه بما يأتي:

١ - أن علماء الحديث وغيرهم حكموا على هذه الرواية بأنها منكرة موضوعة، فلم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى في بيت لحم[(٣)].

---

(١) الرحلة العياشية المسماة (ماء الموائد) للعياشي (١/ ٢٢٥).

(٢) القول الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرسل ﷺ للشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري (ص: ٤٣، ١٣٨) نقلًا عن رسالة لمحمد بن علوي المالكي.

(٣) القول الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرسل ﷺ للشيخ إسماعيل بن محمد =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ثبت في الصحيح (أن النبي ﷺ لما أتى بيت المقدس ليلة الإسراء صلى فيه ركعتين)[(١)] ولم يصل بمكان غيره ولا زاره، وحديث المعراج فيه ما هو في الصحيح، وفيه ما هو في السنن والمسانيد، وفيه ما هو ضعيف، وفيه ما هو من الموضوعات المختلقات، مثل ما يرويه بعضهم فيه (أن النبي ﷺ قال له جبريل: هذا قبر أبيك إبراهيم، انزل فصل فيه، وهذا بيت لحم مولد أخيك عيسى، انزل فصل فيه)[(٢)].... فهذا ونحوه من الكذب المختلق باتفاق أهل المعرفة). إلى أن قال: (وبيت لحم كنيسة من كنائس النصارى، ليس في إتيانها فضيلة عند المسلمين، سواء كان مولد عيسى أو لم يكن)[(٣)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (قد قيل: إنه -أي النبي ﷺ - نزل ببيت لحم، وصلى فيه، ولم يصح ذلك عنه ألبتة)[(٤)].

٢- لو ثبت أنه عليه الصلاة والسلام صلى ليلة الإسراء في بيت لحم، لم يكن في ذلك ما يؤيد جواز الصلاة في مكان ولادة النبي ﷺ تبركًا واحتسابًا للأجر، لعدم صحة القياس في أمور العبادة، فهي توقيفية.

فضلًا عن أن النبي ﷺ لم يأمر أمته بتعظيم بيت لحم، ولم يأمرها بالصلاة فيه، ولم يكن أحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يعظم بيت لحم ويصلي فيه[(٥)]، فليس في إتيانه فضيلة

= الأنصاري (ص: ١٣٨ - ١٤٥) فقد أفاض مؤلفه وفقه الله في نقل كلام أهل العلم وحكمهم على هذه الرواية وأسانيدها.

(١) أخرجه مسلم (١٦٢).

(٢) المجروحين (١/ ٢٢٥) لابن حبان.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨١٤).

(٤) زاد المعاد (٣/ ٣٤).

(٥) الرد القوي على الرفاعي والمجهول وابن علوي للشيخ حمود التويجري (ص: ٨٨) =

عند المسلمين كما تقدم، وكذا مكان ولادة النبي ﷺ، والله تعالى أعلم[1].

النوع الثاني: التبرك بالأولياء والصالحين.

وردت أدلة كثيرة تدل على مشروعية التبرك بجسد وآثار النبي ﷺ، كشعره وعرقه وثيابه وغير ذلك.

أما غير النبي ﷺ من الأولياء والصالحين فلم يرد دليل صحيح صريح يدل على مشروعية التبرك بأجسادهم ولا بآثارهم، ولذلك لم يرد عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، ولا عن أحد من التابعين أنهم تبركوا بجسد أو آثار أحد من الصالحين، فلم يتبركوا بأفضل هذه الأمة بعد نبيها، وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ولا بغيره من العشرة المبشرين بالجنة، ولا بأحد من أهل البيت ولا غيرهم، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، لحرصهم الشديد على فعل جميع أنواع البر والخير، فإجماعهم على ترك التبرك بجسد وآثار غيره ﷺ من الصالحين دليل صريح على عدم مشروعيته.

وعليه فإن من تبرك بذات أو آثار أحد من الصالحين غير النبي ﷺ قد عصى الله تعالى، وعصى نبيه محمدًا ﷺ، وأعطى هذه الخاصية التي خص بها ربنا جل وعلا نبيه ﷺ لغيره من البشر، وسواهم بالنبي ﷺ في ذلك، فسوى عموم الأولياء والصالحين بخير البشر وسيد ولد آدم ﷺ، وهذا فيه هضم لحقه ﷺ، ودليل على نقص محبته عليه الصلاة والسلام في قلب هذا المتبرك.

ومن أنواع التبرك المحرم بالصالحين.

أ) التمسح بهم، ولبس ثيابهم، أو الشرب بعد شربهم طلبًا للبركة.

ب) تقبيل قبورهم، والتمسح بها، وأخذ ترابها طلبًا للبركة، وقد حكى جمع من

=

بتصرف، وانظر اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨١٣).

(١) التبرك أنواعه وأحكامه (ص ٣٥٥).

أهل العلم إجماع العلماء على أن هذا كله منهي عنه[1]، وذكر أبو حامد الغزالي الشافعي المتوفي سنة ٥٠٥هـ، وغيره من علماء الشافعية والحنفية أن هذه الأفعال من عادات النصارى، وذكر بعض علماء الشافعية وبعض علماء الحنفية أن استلام القبور تبركًا كبيرة من كبائر الذنوب.

ج) عبادة الله عند قبورهم تبركًا بها، معتقدًا فضل التعبد لله تعالى عندها، وأن ذلك سبب لقبول هذه العبادة، وسبب لاستجابة الدعاء.

النوع الثالث: التبرك بالأزمان والأماكن والأشياء التي لم يرد في الشرع ما يدل على مشروعية التبرك بها.

ومن أمثلة هذه الأشياء:

١ - الأماكن التي مر بها النبي ﷺ، أو تعبد لله فيها اتفاقًا من غير قصد لها لذاتها، وإنما لأنه ﷺ كان موجودًا في هذه الأماكن وقت تعبده لله تعالى بهذه العبادة، ولم يرد دليل شرعي يدل على فضلها.

ومن هذه الأماكن: جبل ثور، وغار حراء، وجبل عرفات، والأماكن التي مر بها النبي ﷺ في أسفاره، والمساجد السبعة التي قرب الخندق، والمكان الذي يزعم بعضهم أن النبي ﷺ ولد فيه - مع أنه مختلف في مكان ولادته عليه الصلاة والسلام اختلافًا كثيرًا - ومثل الأماكن التي قيل إنه ولد فيها نبي أو ولي أو عاشوا فيها ونحو ذلك - مع أن كثيرًا من ذلك لم يثبت -.

فلا يجوز للمسلم قصد زيارة هذه الأماكن للتعبد لله تعالى عندها، أو فوقها،

---

(١) ينظر: رسالة زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور (ص: ٢٤ - ٣٢)، الاستغاثة في الرد على البكري (١/ ٣٥٦)، مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢١، ٢٦/ ٩٧، ٢٧/ ٧٩ - ١٠٩، ١٣٦ - ٢٩٤)، الاختيارات الجنائز (ص: ٩٢)، الصارم المنكي (ص: ١٠٩ - ١٧٨)، الزواجر: الكبيرة (٩٣ - ٩٨، ١/ ١٤٩).

بصلاة أو دعاء أو غيرهما، كما لا يجوز للمسلم مسح شيء من هذه الأماكن لطلب البركة، ولا يشرع صعود هذه الجبال لا في أيام الحج ولا غيرها، حتى جبل عرفات، لا يشرع صعوده في يوم عرفة، ولا غيره، ولا التمسح بالعمود التي فوقه، وإنما يشرع الوقوف عند الصخرات القريبة منه إن تيسر، وإلا وقف الحاج في أي مكان من عرفات.

ولذلك لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه قصد شيئًا من هذه الأماكن للتبرك بها بتقبيل أو لمس أو غيرهما ولا أن أحدًا منهم قصدها للتعبد لله فيها.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى)[١] رواه البخاري ومسلم، وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي هو ثاني الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباع سنتهم (أنه لما رأى الناس وهو راجع من الحج ينزلون فيصلون في مسجد، فسأل عنهم، فقالوا: مسجد صلى فيه النبي ﷺ، فقال: إنما هلك من كان قبلكم أنهم اتخذوا آثار أنبيائهم بيعًا، من مر بشيء من هذه المساجد فحضرت الصلاة فليصل، وإلا فليمض)[٢].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (٨٢٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق ٢/ ١١٨، رقم ٣٧٣٤)، وابن أبي شيبة ٢/ ١٥٣، رقم ٧٥٤٩)، وابن وضاح في كتابه البدع والنهي عنها (ص ٤١ - ٤٢) والأثر قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في التوسل والوسيلة (٢٠٣)، وابن كثير في مسند الفاروق (١/ ١٤٢): إسناده صحيح، وقال الحافظ في الفتح (١/ ٥٦٩): ثبت عن أبيه -أي عمر رضي الله عنه-، وقال العلامة الألباني في إصلاح المساجد (ص٢٠٤): إسناده صحيح، وقال في مختصر صحيح البخاري (١/ ١٧٤) بعد أن ذكر الأثر: وهذا من علمه وفقهه رضي الله عنه. وتجد تخريج هذا الأثر مع بيان حكم تتبع آثار الأنبياء والصالحين في فتوايَ المطبوعة في آخر كتاب "جزيرة فيلكا وخرافة أثر الخضر فيها" للأستاذ أحمد بن عبد العزيز الحصين/ نشر الدار السلفية في الكويت (ص ٤٣ - ٥٧)، فلتراجع فإنها هامة.

فهذا قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب الذي قال عنه النبي ﷺ: (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه)[1]. وقال عنه النبي ﷺ وعن أبي بكر رضي الله عنهما (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)[2].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٣)، وعبد بن حميد (٧٥٨)، وابن سعد (٣/ ٣٣٥)، والترمذى (٣٦٨٢)، وابن حبان (٦٨٩٥)، وعبد الله بن أحمد في زياداته على فضائل الصحابة (٣٩٥)، والقطيعي في زياداته عليه (٥٢٥)، والطبرانى فى الأوسط (٣٣٣٠)، وتمام في فوائده (١٠١٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (/ ٣٢٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٠٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ١٠٣)، والبغوي في "وشرح السنة (٣٨٧٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما، والحديث روي أيضا عن أبي ذر، وأبي هريرة، وبلال، ومعاوية، والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٦/ ٦٣) روي من وجوه ثابتة، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (٤/ ٥٢٨)، والشيخ ناصر في صحيح الترمذي، وحسنه العلامة الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٧٢١)، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٩/ ١٤٤): حديث صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢)، والترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجة (٩٧)، والحاكم (٤٤٥٣)، والبيهقي في الكبرى (١٦٣٦٧) والحديث قال عنه الحافظ في التلخيص (٥/ ٤٩٨): أعله ابن أبي حاتم، عن أبيه، وقال العقيلي بعد أن أخرجه من حديث مالك، عن نافع عن ابن عمر: لا أصل له من حديث مالك، وهو يروى عن حذيفة بأسانيد جياد تثبت، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال البزار وابن حزم: لا يصح.اهـ. وقال الخليلي في الإرشاد (١/ ٣٧٨) صحيح معلول، وصححه الجوزقاني في الأباطيل والمناكير (١/ ٢٨٨)، وقال المزي في تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٧) له متابعة، وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦٥): حسن، وصححه ابن العربي في العواصم (ص٢٥٢)، وقال الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/ ١٤٣) مثله حسن، وصححه الشوكاني في إرشاد الفحول (١/ ٢٩٣) وقال الألباني في الصحيحة (١٢٣٣) روي من حديث عبد الله بن مسعود وحذيفة بن =

وهو -أي قول عمر السابق- يدل على التحذير من التبرك بالأماكن التي مر بها أو تعبد فيها نبينا ﷺ دون قصد لها، وعلى عدم مشروعية قصد هذه الأماكن للتعبد لله فيها، وعلى هذا أجمع سلف هذه الأمة وكل من سار على طريقتهم؛ ولأن ذلك من المحدثات التي لا دليل عليها.

٢- التبرك ببعض الأشجار وبعض الأحجار وبعض الأعمدة وبعض الآبار والعيون التي يظن بعض العامة أن لها فضلًا، إما لظنهم أن أحد الأنبياء والأولياء وقف على ذلك الحجر، أو لاعتقادهم أن نبيًا نام تحت تلك الشجرة، أو يرى أحدهم رؤيا أن هذه الشجرة أو هذا الحجر مبارك، أو يعتقدون أن نبيًا اغتسل في تلك البئر أو العين، أو أن شخصًا اغتسل فيها فشفي، ونحو ذلك، فيغلون فيها ويتبركون بها فيتمسحون بالأشجار والأحجار، ويغتسلون بماء هذه البئر أو تلك العين طلبًا للبركة، ويعلقون بالشجرة الخرق والمسامير والثياب، فربما أدى بهم غلوهم هذا في آخر الأمر إلى عبادة هذه الأشياء، واعتقاد أنها تنفع وتضر بذاتها.

ولا شك أن التبرك بالأشجار والأحجار والعيون ونحوها، بأي نوع من أنواع التبرك، من مسح أو تقبيل، أو اغتسال، أو غيرها مما سبق ذكره تبركًا وتعظيمًا محرم بإجماع أهل العلم، ولا يفعله إلا الجهال؛ لأنه إحداث عبادات ليس لها أصل في الشرع، ولأنه من أعظم أسباب الوقوع في الشرك الأكبر، ولما روى أبو واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ قبل حنين، ونحن حديثو عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون حولها وينوطون بها أسلحتهم وأمتعتهم، يقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال ﷺ: (الله

=

اليمان وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم ثم صححه الشيخ الحديث بمجموع طرقه، وضعفه الشيخ مقبل في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (١١٨).

أكبر، هذا كما قالت بنو إسرائيل: اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ثم قال: إنكم قوم تجهلون، لتركبن سنن من كان قبلكم)[١].

فلما طلب حدثاء العهد بالإسلام من الصحابة شجرة يتبركون بها تقليدًا للمشركين أنكر عليهم النبي ﷺ ذلك، وأخبرهم أن طلبهم هذا يشبه طلب بني إسرائيل من موسى عليه السلام أن يجعل لهم آلهة تقليدًا لمشركي زمانهم، فطلبهم مشابه لطلب بني إسرائيل من جهة طلب التشبه بالمشركين فيما هو شرك، وإن كان ما طلبه هؤلاء الصحابة من الشرك الأصغر.

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه ليس هناك حجر أو غيره يشرع مسحه أو تقبيله تبركًا، حتى مقام إبراهيم الخليل - عليه السلام - لا يشرع تقبيله مطلقًا مع أنه قد وقف عليه، وأثرت فيه قدماه - عليه السلام -، وهذا كله قد أجمع عليه أهل العلم.

ومسح الحجر الأسود وتقبيله، وكذلك مسح الركن اليماني في أثناء الطواف إنما هو من باب التعبد لله تعالى، واتباع سنة النبي ﷺ، ولذلك قال عمر رضي الله عنه لما قبل الحجر الأسود: (إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك)[٢] رواه البخاري ومسلم.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢١٨، رقم ٢١٩٥٠)، والترمذي (٢١٨٠)، والنسائي في الكبرى (١١١٨٥)، والطيالسي في مسنده (١٣٤٦)، وابن أبي شيبة (١٥/ ١٠١)، والطبراني (٣/ ٢٤٤، رقم ٣٢٩٢)، والحميدي (٢/ ٣٧٥، رقم ٨٤٨)، وابن حبان (٦٧٠٢)، وأبو يعلى (١٤٤١)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٧) وغيرهم والحديث قال عنه الترمذي حسن صحيح، وصححه ابن حبان، وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/ ٤١٨) ثابت، وصححه العلامة الألباني في المشكاة (٥٣٣٥)، وقال العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (٣/ ٣٣٧): إسناده صحيح، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٩٧) ومسلم (١٢٧٠).

كما أنه يجب قطع الأشجار وهدم الآبار والعيون، وإزالة الأحجار التي يتبرك بها العامة، حسمًا لمادة الشرك، كما فعل عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين قطع شجرة بيعة الرضوان.

٢- التبرك ببعض الليالي والأيام التي يقال: إنها وقعت فيها أحداث عظيمة، كالليلة التي يقال إنها حصل فيها الإسراء والمعراج، ونحو ذلك.

النوع الرابع: التبرك بالأماكن والأشياء الفاضلة.

وردت نصوص شرعية كثيرة تدل على فضل وبركة كثير من الأماكن، كالكعبة المشرفة، والمساجد الثلاثة، وكثير من الأزمان كليلة القدر ويوم عرفة، وكثير من الأشياء الأخرى، كما زمزم، والسحور للصائم، والتبكير في طلب الرزق ونحوه، وغير ذلك.

والتبرك بهذه الأشياء يكون بفعل العبادات وغيرها مما ورد في الشرع ما يدل على فضلها فيها، ولا يجوز التبرك بها بغير ما ورد، وعليه فمن تبرك بالأزمان، أو الأماكن، أو الأشياء التي وردت نصوص تدل على فضلها أو بركتها بتخصيصها بعبادات أو تبركات معينة لم يرد في الشرع ما يدل على تخصيصها بها، فقد خالف المشروع، وأحدث بدعة ليس لها أصل في الشرع، وذلك كمن يخص ليلة القدر بعمرة، وكمن يتبرك بجدران الكعبة بتقبيلها أو مسحها، أو يتمسح بمقام إبراهيم أو بالحجر المسمى حجر إسماعيل، أو بأستار الكعبة، أو بجدران المسجد الحرام، أو المسجد النبوي وأعمدتهما ونحو ذلك، فهذا كله محرم، وهو من البدع المحدثة، وقد اتفق أصحاب النبي ﷺ وسلف هذه الأمة على عدم مشروعيته[1]، وعندك أن يتبرك

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ٨٠٨، ٨٠٩)، مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢١، ٢٧/ ٧٩، ١٠٦ - ١١٠)، الاختيارات الجنائز (٩٢)، والحج (ص: ١١٨)، زيارة القبور للبركوي الحنفي (ص: ٥٢)، مجلس الأبرار للرومي الحنفي مع خزينة الأسرار لسبحان بخش الهندي الحنفي (ص: ١٣٠)، ونقائش الأزهار للسورتي الحنفي (ص: ١٦١) نقلًا عن =

بأحجار أو تراب شيء من المواضع الفاضلة بالتمرغ عليه أو يجمعه أو الاحتفاظ به.

ومما يدل أيضًا على تحريم التبرك بالأشياء الفاضلة بغير ما ورد في الشرع ما ثبت في (صحيح البخاري) عن ثاني الخلفاء الراشدين الذين أمرنا بأتباع سنتهم: عمر بن الخطاب رضي الله عنه والذي قال عنه النبي ﷺ: (إن الله جعل الحق على قلب عمر ولسانه)[(١)]، وقال ﷺ عنه وعن أبي بكر: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)[(٢)]، أنه قال رضي الله عنه لما قبل الحجر الأسود: (إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك)[(٣)] رواه البخاري ومسلم، فقول عمر هذا صريح في أن تقبيل الحجر الأسود إنما هو اتباع للنبي ﷺ، فالمسلم يفعله تعبدًا لله تعالى، واقتداء بخير البرية ﷺ، وليس من باب التبرك في شيء.

وإذا كان هذا في شأن الحجر الأسود الذي هو أفضل الكعبة، فغيره من الأماكن والأشياء الفاضلة أولى، فيتعبد المسلم فيها بما ورد في الشرع ولا يزيد عليه.

ومما يدل كذلك على تحريم التبرك بالأشياء الفاضلة بغير ما ورد في الشرع ما ثبت عن حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عم النبي ﷺ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه أنكر على من استلم أركان الكعبة الأربعة؛ لأن النبي ﷺ لم يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني[(٤)].رواه البخاري.

مسألة: شرح قاعدة (البركة لله وصفًا وملكًا وفعلًا وكل بركة في الكون فمن آثار

=

جهود علماء الحنفية (ص: ٦٥٧)، إصلاح المساجد للقاسمي (ص: ٥٢)، القول السديد للسعدي (ص: ٥٣)، فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (٥/ ١١، ١٢).

(١) تقدم تخريجه قريبا.

(٢) تقدم تخريجه قريبا.

(٣) تقدم تخريجه قريبا.

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٤).

بركته سبحانه).

وفيه مسائل:

* **المسألة الأولى: شرح بعض ألفاظ القاعدة.**

معنى البركة:

البَرَكَةُ في اللغة مشتقة من الأصل اللغوي الثلاثي (بَرَكَ)، على وزن (فَعَلة)، بفتحتين، وهي اسم من (بارك) الرباعي، يقال: بارك يبارك فهو مبارك، والتبريك: الدعاء بالبركة، وبارك الله الشيء، وبارك فيه، وعليه: وضع فيه البركة، وبارك فلانًا، وبارك له، وبارك عليه، وبارك فيه: جعله ذا بركة، وبارك على الشيء: واظب، وبارك الله على محمد وآله أثبت له ولهم، وأدام ما أعطاه وأعطاهم من التشريف.

وللبركة معانٍ عديدة منها:

١ - الثبات واللزوم.

ومنه البروك، وهو ثبات الشيء، يقال: برك البعير يبرُك بروكًا.

يقول الراغب الأصفهاني: "برك البعير ألقى رُكَبَه، واعتُبر منه معنى الملزوم فقيل: ابتركوا في الحرب؛ أي: ثبتوا ولازموا موضع الحرب".

وقال الجوهري: "كل شيء ثبت وقام فقد برك".

٢ - الزيادة والنماء.

قال الخليل: "البركة من الزيادة والنماء".

وقال ابن الأثير بعد أن ذكر معنى الثبات: "وتطلق البركة أيضًا على الزيادة، والأصل الأوّل". والتبريك: هو الدعاء بالبركة، واليمن هو البركة.

"وقد تكرر ذكر اليُمْن في الحديث، وهو البركة، وضده الشُّوم. يقال: يُمِنَ فهو ميمون"، ومنه قول بعض العلماء في قوله تعالى: {نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ}

[القصص: ٣٠]، وقوله: {وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ} [مريم: ٥٢] من اليمن وهو البركة؛ لأن تلك البلاد بارك الله فيها.

والتبرُّك: تَفَعُّل، ويأتي التفعُّل بمعنى: (استَفْعَل) التي بمعنى الطلب، وعلى هذا فمعنى التبرك بالشيء هو: "طلب البركة والنماء، والخير والسعادة، والزيادة، بواسطة ذلك الشيء".

وقيل: البركة: النماء والزيادة؛ حسية كانت أو معنوية، وثبوت الخير الإلهي في الشيء ودوامه.

ومعنى البركة الشرعي لا يخرج عن هذين المعنيين، الزيادة والنماء، والثبات والدوام، وبهذا فسَّر العلماء البركة في نصوص الشرع:

يقول الإمام ابن جرير في تفسير قوله تعالى: {وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا} [الأعراف: ١٣٧]: "أي: التي جعلنا فيها الخير ثابتًا دائمًا لأهلها".

ويقول القرطبي: "فالبركة: كثرة الخير".

ويقول الراغب الأصفهاني: "والبركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء، ولما كان الخير الإلهي يصدُرُ من حيث لا يُحَسُّ، وعلى وجه لا يُحْصَى ولا يُحْصَر، قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة: هو مبارك وفيه بركة".

ولذا يقول الإمام ابن القيم: "وحقيقة اللفظة أن البركة: كثرة الخير ودوامه، وتفسير السلف يدور على هذين المعنيين، وهما متلازمان".

*** المسألة الثانية: معنى القاعدة.**

لا يخفى على المتأمل في نصوص الشرع أن البركة الواردة فيها على قسمين:

الأول: بركة متعلقة بالله تبارك وتعالى، وهي على نوعين أيضًا:

أ - بركة هي صفته سبحانه وتعالى الذاتية، تضاف إليه إضافة الصفة للموصوف؛ كإضافة الرحمة والعزة، ويأتي الفعل منها على صيغة الماضي وهو (تبارك).

ب - بركة هي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها (بارك)، والمفعول منها (مُبَارَك).

الثاني: بركة متعلقة بالمخلوق؛ أيْ: يتصف بها المخلوق، وهي فعل الله تبارك وتعالى بالمخلوق فيجعله (مُبَارَكًا)، كما أنها من آثار اتصافه سبحانه وتعالى بكونه (تبارك)؛ أيْ: ذو بركة في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله.

ولا فعل للمخلوق في إحداث وإيجاد ذات هذه البركة في نفسه، وإنما هي صفة يتصف بها، لكنه قد يسعى في استجلابها باتخاذ أسبابها، وتطلب طرقها.

يقول الإمام ابن القيم: "وأما البركة فكذلك نوعان أيضًا؛ أحدهما: بركة هي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها بارك، ويتعدى بنفسه تارة، وبأداة (على) تاره، وبأداة (في) تارة، والمفعول منها مُبارَك، وهو ما جعل كذلك فكان مُبارَكًا بجعله تعالى، والنوع الثاني: بركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها تبارك، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له ﷻ فهو سبحانه المُبَارِك عبده ورسوله، كما حكى الله عن المسيح غقوله: {وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ} [مريم: ٣١]، فمن بارك الله فيه فهو المُبَارَك، وأما صفته (تبارك) فمختصة به تعالى كما أطلقها على نفسه بقوله: {تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٥٤)} [الأعراف: ٥٤]".

وهذان المعنيان المتعلقان بالرب تبارك وتعالى، من كون البركة هي صفته الذاتية والفعلية هما اللذان يذكرهما أهل العلم عند تفسير معنى (تبارك)، وأنه على وزن تفاعل من البركة، أي: بركته متعلقة بذاته وأسمائه وصفاته. ومنهم من يفسرها بأنه كثرت خيراته وتزايدت من قِبَلِهِ تعالى وتقدس.

فالأول يتعلق بذاته وأسمائه وصفاته، والثاني يتعلق بفعله تبارك وتعالى.

فتبارك تفاعل من البركة، وهي الزيادة والنماء والكثرة والاتساع؛ أي: البركة تكتسب وتنال بذكره، ويقال: تبارك: تعاظم، ويقال: تقدس، والقدس الطهارة.

قال الإمام الحبر عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "تبارك: تفاعل من البركة".

وهو قول الإمام الطبري.

وقال أبو حيان الأندلسي: "قال ابن عباس: لم يزل ولا يزول، وقال الخليل: تمجد، وقال الضحاك: تعظّم، وحكى الأصمعي: (تباركت عليكم)؛ أيْ: (تعاليت وارتفعت)، ففي هذه الأقوال يكون صفة ذات.

وقال ابن عباس أيضًا: هو من البركة، وهو التزايد في الخير من قِبَلِهِ، فالمعنى زاد خيره وعطاؤه وكثر، وعلى هذا يكون صفة فعل".

وقد بيَّن الإمام السمعاني معنى (تبارك) وما قيل فيها فقال: "تبارك: تفاعل من البركة، وقيل: تبارك: أي جلّ بما لم يزل ولا يزال، وقال الحسن: (تبارك) صفة من صفات الله تعالى؛ لأن كل بركة تجئ منه، وقال غيره: لأنه يتبرك باسمه، وأما البركة فهي الخير والزيادة، وقيل: فعل كل طاعة من العباد بركة، والبروك هو الثبوت، ويقال: فلان مبارك؛ أي: ينزل الخير حيث ينزل".

وقال الرازي عند تفسير قوله (تبارك): "وفيه معنيان أحدهما: تَزَايَدَ خَيْرُهُ وَتَكَاثَر، والثاني: تزايد عن كل شيء وتعالى عنه؛ في ذاته وصفاته وأفعاله، ولما كان سبحانه وتعالى هو الخالق لوجوه المنافع والمصالح، والمبقى لها، وجب وصفه سبحانه بأنه تبارك وتعالى ".

وقال الشيخ الأمين الشنقيطي: "فمعنى تبارك: تكاثرت البركات والخيرات من قِبَلِهِ، وذلك يستلزم عظمته وتقدسه عن كل ما لا يليق بكماله وجلاله؛ لأن من تأتي

من قِبَلِهِ البركات والخيرات، وَيَدُرُّ الأرزاق على الناس، هو وحده المتفرد بالعظمة، واستحقاق إخلاص العبادة له، والذي لا تأتي من قِبَلِهِ بركة، ولا خير، ولا رزق؛ كالأصنام وسائر المعبودات من دون الله، لا يصح أن يعبد، وعبادته كفر مخلد في نار جهنم".

وقال أبو السعود في تفسير قوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا (١)} [الفرقان: ١]: "البركة: النماء والزيادة حسية كانت أو معنوية، وكثرة الخير ودوامه أيضًا، ونسبتها إلى الله ﷻ على المعنى الأول، وهو الأليق بالمقام، باعتبار تعاليه عما سواه في ذاته وصفاته وأفعاله، التي من جملتها تنزيل القرآن الكريم، المعجز، الناطق بعلو شأنه تعالى، وسمو صفاته، وابتناء أفعاله على أساس الحِكَم والمصالح، وخلوها عن شائبة الخلل بالكلية، وعلى المعنى الثاني باعتبار كثرة ما يفيض منه على مخلوقاته، لا سيما على الإنسان؛ من فنون الخيرات، التي من جملتها تنزيل القرآن المنطوي على جميع الخيرات الدينية والدنيوية".

فالحاصل: أن العلماء أشاروا إلى معنيين للبركة المضافة إلى الله تبارك وتعالى التي هي صفته الذاتية والفعلية، والإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن لفظة (تبارك) تتضمن المعنيين كليهما، وهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولكنه يرى أن تفسير لفظة (تبارك) بالصفة الذاتية أقرب للمعنى من تفسيرها بالصفة الفعلية حسب قواعد اللغة.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: "وتفسير السلف يدور على هذين المعنيين، وهما متلازمان" لكن الأليق باللفظة -أي: لفظة (تبارك) - معنى الوصف لا الفعل، فإنَّه فعل لازم مثل: تَعَالَى وَتَقَدَّس وَتَعَاظَمَ؛ ومثل هذه الألفاظ ليس معناها أنه جعل غيره عاليًا، ولا

قدوسًا، ولا عظيمًا، هذا مما لا يحتمله اللفظ بوجه، وإنما معناها في نفس من نسبت إليه، فهو المتعالي المتقدس.

فكذلك (تبارك) لا يصح أن يكون معناها بارك في غيره، وأين أحدهما من الآخر لفظًا ومعنى، هذا لازم وهذا متعدّ، فعلمت أن من فسر (تبارك) بمعنى: ألقى البركة، وبارك في غيره لم يصب معناها، وإن كان هذا من لوازم كونه متباركًا، (فتبارك): من باب مَجُدَ، والمجد كثرة صفات الجلال والسعة والفضل، و (بارك) من باب: أعطى وأنعم، ولما كان المتعدي في ذلك يستلزم اللازم من غير عكس فسّر من فسّر من السلف اللفظة بالمتعدي لينتظم المعنيين، فقال: مجيء البركة كلها من عنده، أو البركة كلها من قبله، وهذا فرع على تبارك في نفسه".

فخلاصة معنى القاعدة: أن البركة صفة ذاتية وفعلية لله تبارك وتعالى، وهي كلها لله ملكًا ووصفًا، ومنه مجيئها وابتداؤها، كما أن المخلوق يتصف بالبركة، وهي من آثار صفة الله تعالى الذاتية والفعلية، ولا شك أن بركة الله تعالى بركة تليق بذاته الكريمة، وقد تضمنت جميع الكمالات على الإطلاق، بخلاف بركة المخلوق فهي مخلوقة بجعل الله له (مُبَارَكًا)، وهي تناسب ضعفه ونقصه.

وما دام أن أصل البركة من الله تعالى، وليس باستطاعة بشر أن يكون واهبًا لشيء منها، وإنما جميع البشر هم موضع تنزل البركة من معطيها وواهبها سبحانه وتعالى، وعليه فالواجب أن لا ترجى هذه البركة إلا منه سبحانه وتعالى، وأن لا تلتمس إلا بما شرع الله ﷻ، فلا تطلب إلا ممن ثبتت بركته عن الشارع على وفق الكيفية الواردة في الشرع، وتوفر الشروط، وسيأتي بيان ذلك قريبًا، والله أعلم.

*** المسألة الثالثة: أدلة القاعدة.**

دلَّ على صحة هذه القاعدة أدلة كثيرة، ومنها:

أولًا: النصوص الدالة على اتصاف الله تعالى بأنه (تبارك)؛ أي: ذو بركة في ذاته وأسمائه وصفاته، وأفعاله، فمن ذلك قوله تعالى: {تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [الأعراف: ٥٤]، وقال ﷻ: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا (١)} [الفرقان: ١]، وقال سبحانه: {تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا (٦١)} [الفرقان: ٦١]، وقال تعالى: {تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ (٧٨)} [الرحمن: ٧٨]، وقال سبحانه: {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١)} [الملك: ١].

فوصف نفسه تعالى بالتبارك من البركة، وهذه البركة في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله. وقد مرَّ فيما سبق أقوال العلماء في بيان معنى (تبارك) وأنها صفته ﷻ.

قال الحسن البصري: " (تبارك): صفة من صفات الله تعالى؛ لأن كل بركة تجيء منه".

ويقول الإمام ابن تيمية: "وقد قال بعض الناس: إن ذكر الاسم هنا صلة، والمراد تبارك ربك؛ ليس المراد الإخبار عن اسمه بأنه تبارك؛ وهذا غلط، فإنَّه على هذا يكون قول المصلي (تبارك اسمك)؛ أي: تباركت أنت، ونفس أسماء الرب لا بركة فيها، ومعلوم أن نفس أسمائه مباركة، وبركتها من جهة دلالتها على المسمى".

وتَبَارُك الرب هو تفاعل من البركة، أي: تباركت ذاته، وتباركت أسماؤه، وتباركت صفاته، وتباركت أفعاله، والمعنى: أي: عظمت وجلت وبلغت غاية الكمال والعظمة.

ويقول ابن القيم في معرض ذكر أوصاف الله تعالى والثناء عليه: "له كل كمال، ومنه كل خير، له الحمد كله، وله الثناء كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، تبارك اسمه، وتباركت أوصافه، وتباركت أفعاله، وتباركت ذاته، فالبركة كلها له

ومنه".

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ: "تبارك اسمه فلا يذكر على قليل إلا كثره، وعلى خير إلا أنماه وبارك فيه، ولا على آفة إلا أذهبها، ولا على شيطان إلا رده خاسئًا داحرًا، وكمال الاسم من كمال مسماه، فإذا كان شأن اسمه الذي لا يضر معه شيء في الأرض ولا في السماء، فشأن المسمى أعلى وأجل".

ثانيًا: النصوص الدالة على أن الله تعالى هو صاحب البركة، الذي يبارك في من شاء من خلقه، إذ هو مصدر البركة ومنشئها وخالقها ومالكها وواهبها.

فعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كنا نعد الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفًا، كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقلَّ الماء، فقال: اطلبوا فضلة من ماء فجاؤوا بإناء فيه ماء قليل، فأدخل يده في الإناء ثم قال: "حي على الطهور المبارك، والبركة من الله"، فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ، ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل).

قال الحافظ ابن حجر: "والبركة مبتدأ والخبر من الله؛ وهو إشارة إلى أن الإيجاد من الله".

والمقصود: أن إيجاد البركة وإحداثها وخلقها منه تعالى دون ما سواه.

وقال الشيخ علي القاري في بيان معنى هذا الحديث: ""والبركة من الله"؛ أي: لا من أحد سواه".

فإضافة البركة إلى الله تعالى إضافة ملك وفعل؛ لأنَّه تعالى هو الذي وفقهم وأسعدهم بتوفيقه لهم.

ثالثًا: عموم الأدلة الدالة على ملكه سبحانه وتعالى لجميع ما في الكون من الخيرات والنعم والهبات والأفضال -ومن ضمنها البركة-، وأنه تبارك وتعالى هو

المعطي والواهب لكل خير وبركة في هذا الكون؛ ومن تلك الأدلة ما يلي:

١ - قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٦)} [آل عمران: ٢٦]، وقال تعالى: {وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ (٥٣)} [النحل: ٥٣]، وقال سبحانه: {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ} [النساء: ٧٩]، وقال ﷻ: {قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨)} [المؤمنون: ٨٨]، وقوله: {فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٨٣)} [يس: ٨٣]، وقال تعالى: {قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٧٣)} [آل عمران: ٧٣].

يقول الإمام الطبري: " {بِيَدِكَ الْخَيْرُ}؛ أي: كل ذلك بيدك وإليك، لا يقدر على ذلك أحد؛ لأنك على كل شيء قدير دون سائر خلقك، ودون من اتخذه المشركون من أهل الكتاب والأميين من العرب إلهًا وربًا يعبدونه من دونك؛ كالمسيح، والأنداد، التي اتخذها الأميون ربًا".

وقال الشيخ السعدي: "والله المنفرد بالعطاء والإحسان {وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ} ظاهرة وباطنة {فَمِنَ اللهِ} لا أحد يشركه فيها".

وجاء في تفسير ابن سعدي كذلك: "وقوله: {بِيَدِكَ الْخَيْرُ}؛ أي: الخير كله منك، ولا يأتي بالحسنات والخيرات إلا الله، وأما الشر فإنَّه لا يضاف إلى الله تعالى لا وصفًا ولا اسمًا ولا فعلًا".

وجاء في صلاة رسول الله ﷺ بالليل قوله: "لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك ... ").

يقول الصنعاني: "ومعنى "الخير كله في يديك": الإقرار بأن كل خير واصل إلى العباد ومرجو وصوله فهو في يديه تعالى".

ولا شك أن وصول البركة للعباد، وحصولها لهم في أمور دينهم ودنياهم، من أعظم الخير والنعم والفضل، وهذا لا يملكه إلا الله تبارك وتعالى، يعطيه من يشاء من خلقه، ويصرفه عمن يشاء.

*** المسألة الرابعة: أقوال أهل العلم في اعتماد القاعدة**

فيما يلي أذكر ما وقفت عليه من أقوال لأهل العلم في تقرير معنى القاعدة؛ إما بلفظها أو بمعناها:

يقول الإمام ابن القيم: "وكذا الحمد، كله له وصفًا وملكًا، فهو المحمود في ذاته، وهو الذي يجعل من يشاء من عباده محمودًا فيهبه حمدًا من عنده، وكذلك العزة كلها له وصفًا وملكًا، وهو العزيز الذي لا شيء أعزَّ منه، ومن عَزَّ من عباده فبإعزازه له، وكذلك الرحمة كلها له وصفًا وملكًا، وكذلك البركة فهو المُتَبَارِك في ذاته، الذي يبارك فيمن شاء من خلقه، وعليه فيصير بذلك مُبَارَكًا، فتبارك الله رب العالمين".

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وحقيقة اللفظة: أن البركة كثرة الخير ودوامه، ولا أحد أحق بذلك وصفًا وفعلًا منه تبارك وتعالى، وتفسير السلف يدور على هذين المعنيين وهما متلازمان".

ويقول أيضًا: "تبارك اسمه، وتباركت أوصافه، وتباركت أفعاله، وتباركت ذاته، فالبركة كلها له ومنه".

ويقول الشيخ عبد الرحمن السعدي في قوله تعالى: {تَبَارَكَ اللَّهُ} [الأعراف: ٥٤]: "أي: عظم وتعالى وكثر خيره وإحسانه، فتبارك في نفسه لعظمة أوصافه وكمالها، وبارك في غيره بإحلال الخير الجزيل والبر الكثير، فكل بركة في الكون فمن

آثار رحمته، ولهذا قال: {تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٥٤)} [الأعراف: ٥٤]".

وقال الشيخ الألوسي في تفسير قوله: {تَبَارَكَ}: "أي: تعالى جل شأنه؛ في ذاته وصفاته وأفعاله، على أتم وجه وأبلغه، كما يشعر به إسناد صيغة التفاعل إليه تعالى، وهذا الفعل لا يسند في الأغلب إلى غيره تعالى".

ويقول الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز في جواب سؤال عن حكم التبرك بالأموات: "لا يجوز لأحد أن يتبرك بالأموات أو قبورهم ...؛ لأن العبادة حق الله وحده ومنه تطلب البركة وهو سبحانه هو الموصوف بالتبارك كما قال ﷻ في سورة الفرقان: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا (١)} [الفرقان: ١]، وقال سبحانه: {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١)} [الملك: ١]، ومعنى ذلك: أنه سبحانه بلغ النهاية في العظمة والبركة".

* **المسألة الخامسة: فوائد القاعدة وتطبيقاتها**.

المتأمل لهذه القاعدة يظهر له العديد من الفوائد والفروع التي يمكن الاستفادة منها، وفيما يلي أستعرض ما ظهر لي من ذلك:

أولًا: دلت القاعدة على أن البركة والتبارك والمباركة من الصفات الذاتية الفعلية لله سبحانه وتعالى، فبركته في ذاته مستلزمة لمباركته تبارك وتعالى لمن شاء من خلقه، وهذه المباركة هي صفة فعل لله تعالى، والفعل منها (بَارَكَ)، والمفعول منها (مُبَارَك).

وقد ذكرت فيما مضى طرفًا من الآيات القرآنية، وأقوال أهل العلم الدالة على هذا المعنى.

ومما يدل على أن البركة صفة لله تبارك وتعالى ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "بينا أيوب يغتسل عريانًا فخرَّ عليه جراد من ذهب، فجعل أيوب

يحتثي في ثوبه فناداه ربه: يا أيوب، ألم أكن أغنيتك عما ترى، قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى بي عن بركتك".

فأضاف البركة إليه سبحانه وتعالى إضافة الصفة للموصوف.

يقول الحسن: " (تبارك) صفة من صفات الله تعالى؛ لأن كل بركة تجيء منه".

ويقول ابن القيم: "فتباركه سبحانه صفة ذات له وصفة فعل".

وقد جاء عن السلف عدة تفسيرات لمعنى هذه الصفة وفيما يلي أذكر بعضها:

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "جاء بكل بركة". وقيل: "تعظَّم".

وقيل: "ارتفع، والمبارك المرتفع". وقيل: "تقدس، والقدس الطهارة".

وقيل: "تبارك الله؛ أي: باسمه يتبرك في كل شيء".

وكل هذه الأقوال ذكرها الإمام البغوي ثم قال بعدها: "وقال المحققون: معنى هذه الصفة: ثبت ودام بما لم يزل ولا يزال، وأصل البركة الثبوت".

يقول الإمام ابن عطية الأندلسي: "تبارك: تفاعل من البركة؛ وهي التزيد في الخيرات".

ويقول الإمام ابن القيم: "وحقيقة اللفظة أن البركة: كثرة الخير ودوامه، ولا أحد أحق بذلك وصفًا وفعلًا منه تبارك وتعالى. وتفسير السلف يدور على هذين المعنيين وهما متلازمان"؛ أي: الكثرة والنماء مع الثبات والدوام، والله أعلم.

ويقول ابن كثير: "تبارك: وهو تفاعل من البركة المستقرة الثابتة الدائمة".

ويقول الشيخ الشنقيطي: "الأظهر في معنى (تبارك) بحسب اللغة التي نزل بها القرآن أنه تفاعل من البركة، كما جزم به ابن جرير الطبري، وعليه فمعنى تبارك: تكاثرت البركات والخيرات من قبله؛ وذلك يستلزم عظمته وتقدسه عن كل ما لا يليق بكماله وجلاله؛ لأن من تأتي من قبله البركات والخيرات، ويدر الأرزاق على

الناس، هو وحده المتفرد بالعظمة واستحقاق إخلاص العبادة له، والذي لا تأتي من قبله بركة ولا خير ولا رزق؛ كالأصنام وسائر المعبودات من دون الله لا يصح أن يعبد، وعبادته كفر مخلد في نار جهنم".

كما أنه لا يجوز أن تطلق لفظة (تبارك) على غير الله تعالى، فهي صفة خاصة بالله ﷻ، ولذا فإنك تجدها مطردة في جميع النصوص مضافة إلى الله سبحانه وتعالى، أو إلى أسمائه، ولم تضف ولا في موضع واحد إلى غيره.

يقول الإمام ابن عطية: "وتبارك: فعل مختص بالله تعالى لم يستعمل في غيره؛ ولذلك لم يصرف منه مستقبل ولا اسم فاعل، وهو صفة فعل؛ أي: كثرت بركته".

وقال ابن القيم مفصلًا لهذا المعنى: "والنوع الثاني: بركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها (تبارك)، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له ﷻ، فهو سبحانه (المُبَارِك)، وعبده ورسوله (المُبَارَك)، كما قال المسيح عليه السلام: {وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ} [مريم: ٣١]، فمن بارك الله فيه وعليه فهو المبارَك، وأما صفته (تبارك) فمختصة به تعالى كما أطلقها على نفسه بقوله: {تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٥٤)} [الأعراف: ٥٤]، أفلا تراها كيف اطردت في القرآن جارية عليه، مختصة به، لا تطلق على غيره".

وقال الشوكاني: "قال العلماء: هذه اللفظة -أي: تبارك- لا تستعمل إلا لله سبحانه، ولا تستعمل إلا بلفظ الماضي".

ويقول الشيخ محمد بن عثيمين: "قال العلماء: معنى تبارك؛ أي: كثرت بركاته وخيراته، ولهذا يقولون: إن هذا لا يوصف به إلا الله، فلا يقال: تبارك فلان؛ لأن هذا الوصف خاص بالله".

والسبب في عدم جواز إطلاقها على غير الله تعالى هو أنها لم ترد في النصوص

مسندة لغير الله ﷻ، والواجب الوقوف على ما ورد به الشرع، هذا أولًا؛ وثانيًا: لتضمنها لغاية التعظيم والثناء، ونهاية التمجيد والتبجيل، وكل ذلك لا يليق إلصاقه بمخلوق قط، فهي كلمة تعظيم لا تليق إلا بالله تعالى.

ومما سبق يتضح لنا أن التبارك والبركة صفة لله تعالى، ذاتية وفعلية، وأن لفظ (تبارك) خاص بالله ﷻ لا يطلق على غيره سبحانه وتعالى.

ثانيًا: طلب البركة واعتقادها ورجاؤها، عبادة لله ﷻ، وبيان ذلك: أن ما شرع لنا التماس البركة منه، أو به، لا يخلو إما أن يكون واجبًا أو مستحبًا أو مباحًا، فالواجب والمستحب لا شك من دخوله في العبادة، وأما المباح فإن قصد به طاعة الله تعالى، أو معنى صحيحًا يحبه الله فإنَّه يدخل في العبادة كذلك، أما إذا لم ينو قصدًا حسنًا محبوبًا لله يثاب عليه فلا يدخل التماسه في العبادة.

كما أن اعتقاد وجود البركة فيما نص عليه الشرع هو من التصديق الواجب الذي يثاب عليه العبد، ويؤجر عليه، بل هو أصل لا يصح الإيمان بدونه؛ لأن عدم اعتقاده يكون من باب التكذيب لله ولكتابه ولرسوله ﷺ.

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز في جواب سؤال حول التبرك بالقبور: "لأن العبادة حق الله وحده ومنه تطلب البركة".

ويقول الشيخ محمد بن عثيمين: "لأن التبرك بالله وأسمائه لا يمكن أن يستعمل إلا على الوجه الذي ورد؛ لأنَّه عباده، والعبادة مبناها على التوقيف".

ثالثًا: دلت القاعدة على بطلان فعل المشركين من التماسهم للبركة من الآلهة والأوثان من دون الله سبحانه وتعالى، لأنَّهم بهذا الفعل وهو طلب البركة من الآلهة، واعتقاد أنهم يهبون البركة في الأموال والأولاد، وأن دوام الخير وثباته بسبب القرب منهم، قد صرفوا العبادة لغير الله سبحانه وتعالى، فالطلب والرجاء لا يكون إلا من الله

وفي الله تعالى، وهم بفعلهم هذا قد تعلقوا بغير الله في حصول البركة والخير والفضل، ولا شك أنهم عاجزون كل العجز عن تحقيق ما يطلبونه منهم.

فالعلة التي صاروا بها مشركين كونهم اعتقدوا أن الآلهة تملك البركة، وتهبها لهم؛ إما بذاتها، أو بوساطتها عند الله تعالى، وكل ذلك شرك أكبر مخرج عن ملة الإسلام، أضف إلى هذا ما يقوم بقلوب هؤلاء من عظيم الخضوع وغاية المحبة، وخالص الخشوع.

ولهذا أنكر النبي ﷺ على من سأله في غزوة حنين، فقد روى الإمام أحمد عن أبي واقد الليثي: (أنهم خرجوا من مكة مع رسول الله ﷺ إلى حنين، قال: وكان للكفار سدرة يعكفون عندها، ويعلقون بها أسلحتهم يقال لها: ذات أنواط. قال: فمررنا بسدرة خضراء عظيمة قال: فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط. فقال رسول الله ﷺ: "قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة. قال: إنكم قوم تجهلون. إنها السُّنن لتركبن سُنن من كان قبلكم ... ".

فشبه النبي ﷺ طلبهم هذا من أجل التبرك باتخاذ إله مع الله، وسمى التماس التبرك منه، واعتقاد البركة فيه تألهًا.

وذلك لكون المشركين اعتقدوا أن الأوثان تملك البركة، وتعطيها من تشاء، ثم رتبوا على ذلك دعاءها والرغبة إليها، والخضوع بين يديها وصرفوا لها صنوف العبادات والتعظيمات.

يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ: "عباد هذه الأوثان إنما كانوا يعتقدون حصول البركة منها بتعظيمها، ودعائها، والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها، ويؤملونه ببركتها، وشفاعتها، وغير ذلك، فالتبرك بقبور الصالحين كاللات، وبالأشجار والأحجار؛ كالعزى ومناة من ضمن فعل أولئك

المشركين مع تلك الأوثان، فمن فعل مثل ذلك واعتقد في قبر، أو حجر، أو شجر، فقد ضاهى عبَّاد هذه الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، على أن الواقع من هؤلاء المشركين مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك. فالله المستعان".

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: "وكذلك البركة لا تطلب إلا من الله، وطلبها من غير الله شرك".

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: {أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩)} [النجم: ١٩]: "دلت الآية على أن الله تعالى أنكر على المشركين ما كانوا يفعلونه عند هذه الأوثان، وذلك أنهم كانوا يعتقدودن حصول البركة بتعظيمها، ودعائها، والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها، ويؤملونه ببركتها وشفاعتها، وغير ذلك".

وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في حكم من يتبرك بالأشجار والأحجار: "وحكمه أنه مشرك الشرك الأكبر، لكونه تعلق على غير الله في حصول البركة من غيره، وإن كان الله جعل فيه بركة".

وقد ردّ الشيخ النجمي -حفظه الله- على من قال بأن التبرك: معلوم من الدين وسير السلف الصالح، قال: "نعم معلوم من الدين منعه وتحريمه، وجعله من التاله لغير الإله الحى الذي انفرد بالنفع والضر، ومن المعلوم أن الكفار حينما علقوا أسلحتهم بالشجرة زاعمين أنها تبارك هذه الأسلحة قد طلبوا البركة من غير مصدرها، وطلبوا النصر من غير مالكه، وذلك تأليه للشجرة، [و] من تبرك بالموتى فقد طلب البركة من غير مالكها وواهبها جلَّ وعلا".

ويقول الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله-: "فمعنى تبرك المشركين: أنهم كانوا يرجون كثرة الخير، ودوام الخير، ولزوم الخير، وثبات الخير،

بالتوجه إلى الآلهة، وهذه الآلهة يكون منها: الصنم الذي من الحجارة، والقبر من التراب، ويكون منها الوثن، والشجر، ويكون منها البقاع المختلفة، كالغار أو عين ماء، أو نحو ذلك، فهذه التبركات المختلفة جميعها تبركات شركية".

هذا ما كان يفعله المشركون مع آلهتهم، إذ إن طلبهم للبركة، ورجاءها، واعتقاد كونهم مالكين لها، من الشرك بالله تبارك وتعالى، وبناء على ذلك صرفوا لهم صنوفًا من العبادات والتألهات، من الدعاء والتعظيم، والعكوف عليهم وغير ذلك.

رابعًا: ما خصه الله بالبركة من الذوات، والأماكن، والأزمان، والأقوال، والأفعال، وغير ذلك، هو محض فضل الله، وبالغ حكمته؛ إذ هو مالك البركة، وخالقها، وواهبها، كما قال سبحانه: {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٨)} [القصص: ٦٨]، ولكن هذا الاختيار والتخصيص له أسباب وموجبات وصفات خلقها الله وقدرها في ذات الشيء الذي بارك فيه، ثم تتفاوت العظمة والقداسة والبركة فيه بعد ذلك بحسب ما يقترن به من أحوال، ويتصل به من أعمال مشروعة يحبها الله تبارك وتعالى.

يقول الإمام ابن القيم: "فليس كل محل يصلح لشكره، واحتمال منته، والتخصيص بكرامته. فذوات ما اختاره واصطفاه من الأعيان والأماكن والأشخاص، وغيرها مشتملة على صفات، وأمور قائمة بها ليست لغيرها، ولأجلها اصطفاها الله، وهو سبحانه الذي فضلها بتلك الصفات، وخصها بالاختيار، فهذا خلقه، وهذا اختياره: {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ} [القصص: ٦٨]، وما أبين بطلان رأي يقضي بأن مكان البيت الحرام مساو لسائر الأمكنة، وذات الحجر الأسود مساوية لسائر حجارة الأرض، وذات رسول الله ﷺ مساوية لذات غيره، وإنما التفضيل في ذلك بأمور خارجة عن الذات والصفات القائمة بها، وهذه الأقاويل وأمثالها من

الجنايات التي جناها المتكلمون على الشريعة، ونسبوها إليها وهي بريئة منها، وليس معهم أكثر من اشتراك الذوات في أمر عام، وذلك لا يوجب تساويها في الحقيقة؛ لأن المختلفات قد تشترك في أمر عام مع اختلافها في صفاتها النفسية، وما سوى الله تعالى بين ذات المسك وذات البول أبدًا، ولا بين ذات الماء وذات النار أبدًا، والتفاوت البيِّن بين الأمكنة الشريفة وأضدادها، والذوات الفاضلة وأضدادها أعظم من هذا التفاوت بكثير؛ فبين ذات موسى غوذات فرعون من التفاوت أعظم مما بين المسك والرجيع، وكذلك التفاوت بين نفس الكعبة وبين بيت السلطان أعظم من هذا التفاوت أيضًا بكثير، فكيف تجعل البقعتان سواء في الحقيقة، والتفضيل باعتبار ما يقع هناك من العبادات، والأذكار، والدعوات".

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: "ولم نقصد استيفاء الرد على هذا المذهب المردود المرذول، وإنما قصدنا تصويره، وإلى اللبيب العادل العاقل التحاكم، ولا يعبأ الله وعباده بغيره شيئًا، والله سبحانه لا يخصص شيئًا ولا يفضله ويرجحه إلا لمعنى يقتضي تخصيصه وتفضيله؛ نعم هو معطي ذلك المرجح وواهبه، فهو الذي خلقه ثم اختاره بعد خلقه: {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ} ".

خامسًا: أن الأماكن والأزمان المباركة إنما يحصل نفعها، وتحصل بركتها للشخص الذي يطيع الله تعالى فيها، أما ذات المكان والزمان فلا نفع فيه -يرجع إلى المكلف- بدون القيام بطاعة الله تبارك وتعالى، وطاعة رسوله ﷺ واتباع سُنَّته.

يقول الإمام ابن تيمية: "فالمساجد والمشاعر إنما ينفع فضلها لمن عمل فيها بطاعة الله ﷻ، وإلا فمجرد البقاع لا يحصل بها ثواب ولا عقاب، وإنما الثواب والعقاب على الأعمال المأمور بها والمنهي عنها، وكان النبي ﷺ قد آخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء، وكان أبو الدرداء بدمشق، وسلمان الفارسي بالعراق، فكتب

أبو الدرداء إلى سلمان: (هلم إلى الأرض المقدسة. فكتب إليه سلمان: أن الأرض لا تقدس أحدًا، وإنما يقدس الرجل عمله) ".

وقال الزرقاني في معنى: (إن الأرض لا تقدس أحدًا): "لا تطهره من ذنوبه، ولا ترفعه إلى أعلى الدرجات، وإنما يقدس الإنسان عمله الصالح في أي مكان".

سادسًا: أفادت القاعدة أن حصول البركة موقوف على الشرع، فلا يشرع التماس البركة إلا بالطريقة الشرعية التي دلت عليها النصوص الواردة في القرآن والسُّنَّة؛ وبناء على ذلك فإنه يجب التفريق بين ما شُرِعَ لمجرد التعبد، أو شُرِعَ لمجرد التماس البركة الحسية، أو لمجموعهما، وعليه فالأحوال ثلاثة:

١ - ما شرع لأجل التعبد المحض، ولا يجوز التماس البركة الحسية عن طريقه، كتقبيل الحجر الأسود، فلا يجوز التماس البركة الحسية منه، أو طلب الاستشفاء بمسحه وتقبيله.

٢ - ما أثبت الشارع فيه البركة الحسية، كالاستشفاء بالعسل، فهذا يتبرك به ولا تدخله نية العبادة إلا من حيث اعتقاد صدق ما أخبر به الشارع.

٣ - ما شرع لأجل الأمرين معًا؛ كقراءة القرآن تعبدًا وطلبًا للثواب، وهذا هو الأصل في تنزيله، ثم طلبًا للشفاء والبركة.

وكل هذه الأمور مردها إلى حكم الشارع الحكيم، فما شُرِعَ لنا فيه التعبد أو التبرك، أو التعبد مقرونًا بالتبرك فلا يجوز أن يتعدى حكم الله ورسوله ﷺ.

يقول الإمام أبو العباس القرطبي: "وقوله: (إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع) دفع لتوهم من وقع له من الجهال: أن للحجر الأسود خاصية ترجع إلى ذاته، كما توهمه بعض الباطنية، وبين أنه ليس في تقبيله إلا الاقتداء المحض، ولو كان هناك شيء مما يفترى لكان عمر رضي الله عنه أحق الناس بعلمه".

وقال الطيبي في حديث عمر وتقبيله للحجر الأسود: "إنما قال ذلك: لئلا يغتر بعض قريبي العهد بالإسلام، الذين قد ألفوا عبادة الأحجار وتعظيمها، ورجاء نفعها، وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها، فخاف رضي الله عنه أن يراه بعضهم يقبله فيفتتن به، فبين أنه لا يضر ولا ينفع بذاته، وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع باعتبار الجزاء والثواب".

ولا شك أن مجرد التعبد بامتثال أمر الشارع من أعظم الخيرات المعقولة، وأجل البركات المحسوسة، التي ينالها المسلم في دنياه وآخرته.

وقال أبو الحسن المباركفوري في فوائد قول عمر عن الحجر الأسود: "وفيه الحث على الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في تقبيله، وتنبيه على أنه: لولا الاقتداء لما فعله".

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: "والكعبة نفسها -زادها الله تشريفًا- لا يتبرك بها؛ ولهذا لا يقبل منها إلا الحجر الأسود فقط، ولا يمسح منها إلا هو، والركن اليماني فقط، وهذا المسح والتقبيل المقصود منه طاعة رب العالمين، واتباع شرعه؛ ليس المراد أن تنال اليد البركة في استلام هذين الركنين".

ويقول الشيخ العثيمين في الإجابة على أحد الأسئلة: "وبهذه المناسبة أود أن ألفت نظر الحجاج إلى أن المقصود بمسح الحجر الأسود والركن اليماني: هو التعبد لله تعالى بمسحهما لا التبرك بمسحهما، خلافًا لما يظنه الجهلة، حيث يظنون إن المقصود هو التبرك، ولهذا ترى بعضهم يمسح الركن اليماني أو الحجر الأسود ثم يمسح بيده على صدره، أو على وجهه، أو على صدر طفله، أو على وجهه، وهذا ليس بمشروع، وهو اعتقاد لا أصل له، ففرق بين التعبد والتبرك، ويدل على أن المقصود التعبد المحض دون التبرك أن عمر رضي الله عنه قال وهو يقبل الحجر: (إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك) ".

ويقول الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-: "ومعنى كون الأرض مباركة: أن يكون فيها الخير الكثير اللازم الدائم لها؛ ليكون ذلك أشجع في أن يلازمها أهلها الذين دعوا إليها، وهذا لا يعني - أبدًا - أن يتمسح بأرضها، أو أن يتمسح بحيطانها؛ لأن بركتها لازمة لا تنتقل بالذات. فبركة الأماكن، أو بركة الأرض، ونحو ذلك، بركة لازمة لا تنتقل بالذات؛ يعني: أنك إذا لامستَ الأرض، أو دُفنت فيها، أو تبركت بها، فإن بركتها لا تنتقل إليك بالذات، وإنما بركتها من جهة المعنى فقط.

كذلك بيت الله الحرام هو مبارك لا من جهة ذاته؛ يعني: ليس كما يعتقد البعض أن من تمسح به انتقلت إليه البركة، وإنما هو مبارك من جهة المعنى؛ يعني: اجتمعت فيه البركة التي جعلها الله في البنية، من جهة تعلق القلوب بها، وكثرة الخير الذي يكون لمن أرادها، وأتاها، وطاف بها، وتعبد عندها.

وكذلك الحجر الأسود، هو حجر مبارك، ولكن بركته لأجل العبادة؛ يعني: أن من استلمه تعبدًا مطيعًا للنبي ﷺ في استلامه له، وفي تقبيله فإنَّه يناله به بركة الاتباع. وقد قال عمر رضي الله عنه لما قبَّل الحجر: (إني لأعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر) فقوله: لا تنفع ولا تضر؛ يعني: لا يجلب لمن قَبَّلَه شيئًا من النفع، ولا يدفع عن أحد شيئًا من الضر، وإنما الحامل على التقبيل مجرد الاتّساء، تعبدًا لله، ولذلك قال: (ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك)، فهذا معنى البركة التي جعلت في الأمكنة".

أما التبرك بآثار النبي ﷺ المكانية التي قصدها للعبادة، كمقام إبرا هيم، وكعرفات ومزدلفة ومنى وغيرها، فهذه تقصد للعبادة، وتكون البركة فيها بامتثال أمر النبي ﷺ وطاعته، وكفى بذلك بركة.

أما الآثار المكانية التي لم يقصدها ﷺ بقربة ولا طاعة، وإنما نزل فيها لمصادفته أو لحاجته، فهذه لم يثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم تتبعوها رجاء بركتها، بل تتبع هذه

الآثار من أجل العبادة فيها، والتبرك بها من البدع التي لم يكن عليها فعل السلف، لا من الصحابة ولا من بعدهم، بل هو من فعل أهل الكتاب والمشركين كما أخبر النبي ﷺ عنهم بقوله في مرضه الذي لم يقم منه: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد".

وقال عمر رضي الله عنه عندما رأى الناس يذهبون مذاهب فسأل عن ذلك فقيل له: مسجد صلى فيه النبي ﷺ، فقال رضي الله عنه: (هكذا هلك أهل الكتاب اتخذوا آثار أنبيائهم بيعًا، من عرضت له منكم فيه الصلاة فليصل، ومن لم تعرض له منكم فيه الصلاة فلا يصل).

ومما يستدل به البعض على جواز التبرك بآثار النبي ﷺ المكانية حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه المروي في "الصحيحين": "أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار، أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم، وودت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فأتخذه مصلى، قال: فقال له رسول الله ﷺ: "سأفعل إن شاء الله". قال عتبان: فغدا رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله ﷺ فأذن له، فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال: "أين تحب أن أصلي من بيتك"، قال: فأشرت له إلى ناحية من البيت، فقام رسول الله ﷺ فكبر، فقمنا فصففنا فصلى ركعتين ثم سلم".

لكن لا حجة في هذا، وقد بيَّن أهل العلم أن عتبان لم يكن قصده أثر النبي ﷺ حتى يتبرك به، وإنما كان مقصوده التبرك بكون النبي ﷺ هو أول من يصلي في مسجده.

يقول الإمام ابن تيمية: "لأن عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مقصوده بناء مسجد لحاجته إليه، وتبرك بكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي فيه أولًا، كما أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنى مسجد قباء، وبنى مسجده، والمسجد الذي يتخذه بناء أفضل من غيره، كما فضل المسجد الحرام ومسجد سليمان عليه السلام، بخلاف من لم يكن مقصوده إلا بناء مسجد لأجل ذلك الأثر".

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: "فإنَّه قصد -أي: عتبان- أن يبني مسجدًا وأحب أن يكون أول من يصلى فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن يبنيه في الموضع الذي صلى فيه، فالمقصود كان بناء المسجد، وأراد أن يصلي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المكان الذي يبنيه، فكانت الصلاة مقصودة لأجل المسجد، لم يكن بناء المسجد مقصودًا لأجل كونه صلى فيه اتفاقًا، وهذا المكان مكان قصد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصلاة فيه ليكون مسجدًا، فصار قصد الصلاة فيه متابعة له، بخلاف ما اتفق أنه صلى فيه بغير قصد".

وهناك احتمال آخر ذكره الحافظ ابن حجر بقوله: "ويحتمل أن يكون عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع".

ويظهر بهذا أن فعل عتبان إنما كان قصده التبرك بالصلاة في الموضع الذي قصد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصلاة فيه، ولا شك في جواز ذلك، أما ما صلى فيه اتفاقًا بدون قصد فلا يجوز جعله مسجدًا ولا التبرك بالصلاة فيه.

ثم إن البركة المشروعة في حديث عتبان هي بركة متابعته في الصلاة التي صلاها في تلك البقعة لا أن يتبرك بذات البقعة من جلوس وتمسح وغير ذلك، وإنما البركة محصورة في صلاته فيها كما صلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعليه يحمل بعض كلام أهل العلم ممن صرح بجواز التبرك بآثار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما صرح بذلك ابن عبد البر حيث قال: "وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ووطئها وقام عليها".

فالمقصود الآثار التي قصدها النبي ﷺ فأوقع فيها العبادة بقصد منه، فصارت متابعته في فعله وقصده هي عين السُّنَّة، أما عموم ما وطئه وقام عليه بدون تقصد منه للعبادة فلا تجوز متابعته في ذلك كما سيأتي تقريره.

ثم إن تبرك عتبان بصلاة النبي ﷺ له في بيته، وتحديد مكان لمسجده ومصلاه هو من خصوصياته ﷺ، فلا يجوز أن يؤتى بصالح أو عالم أو زاهد فيتبرك بصلاته كما فعل عتبان مع النبي ﷺ، بل هو من أعظم ذرائع الشرك، وأكبر وسائل الفتنة.

وقد بيَّن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في تعليقه على قول الحافظ ابن حجر من الفتح بوجوب إجابة من دعي من الصالحين ليتبرك به، فقال: "هذا فيه نظر، والصواب أن مثل هذا خاص بالنبي ﷺ لما جعل الله فيه من البركة، وغيره لا يقاس عليه، لما بينهما من الفرق؛ ولأن فتح هذا الباب قد يفضي إلى الغلو والشرك، كما قد وقع من بعض الناس. نسأل الله العافية".

سابعًا: لقد جعل الله البركة فيمن شاء من خلقه؛ إذ هي خلقه وملكه وفعله وصفته، فبارك فيمن شاء من الأعيان والذوات والأشخاص، وعليه يكون التماس البركة من تلك الذوات والأعيان مبنيًا على أصول ومقدمات:

الأولى: إثبات كون الذات المعينة مباركة، بدليل شرعي من الكتاب أو السُّنَّة.

الثانية: اعتقاد أن مصدر البركة ومنشأها هو الله تبارك وتعالى، وليس في مقدور أحد إنشاء البركة في نفسه أو في غيره.

الثالثة: معرفة الكيفية الشرعية التي تنال بها بركة هذه العين أو ذاك الشخص، وعمدة ثبوت ذلك على النصوص الشرعية.

وهذا الضابط الأخير من الأهمية بمكان؛ إذ ليس في استطاعة كل أحد أن يلتمس البركة في كل ذات أو عين، وإن ثبتت بركتها من ناحية الشرع، إذ لا بد من التقيد

والالتزام بالكيفية الشرعية لالتماس البركة.

وعليه فما هي الصفة الشرعية لالتماس البركة من الأنبياء وأهل العلم والصلاح، وقبل ذلك يجب لفت النظر إلى انقسام التبرك بالذوات سواء كانوا أنبياء أو من تبعهم من أهل العلم والصلاح إلى قسمين:

١ - تبرك عام، ويشترك فيه جميع الأنبياء والمرسلين والعلماء وأهل الصلاح، ويكون سببه العلم والعمل، ولا شك أن الأنبياء هم الأعظم بركة من ناحية العلم والعمل، لكثرة من يقتدي بهم ويتبعهم، ولعظم إيمانهم وطاعتهم وقربهم من الله تعالى، وأعظمهم بركة في ذلك نبينا محمد ﷺ ثم الأنبياء من بعده، ثم صحابة نبينا محمد ﷺ، وهكذا تكون درجاتهم بحسب ما معهم من العلم والعمل.

ويدخل في التبرك بالنبي ﷺ: التبرك بالإيمان به، واتباعه، وطاعته، ونصرته، وموالاته، ومجاهدة أعداء الدين معه، ودعاؤه لأصحابه، واستغفاره لهم، وتعليمه إياهم.

يقول الإمام ابن عبد البر: "فالبركة والخير كله في اتباع أدب رسول الله، وامتثال أمره ﷺ".

ويقول ابن الحاج: "فالحاصل من هذا: أن البركة كامنة في امتثال السُّنَّة حيث كانت".

ويقول الإمام ابن تيمية: "بل كل مؤمن آمن بالرسول وأطاعه: حصل له من بركة الرسول بسبب إيمانه وطاعته من خير الدنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله".

وأما غير الأنبياء من أهل العلم والصلاح والاستقامة فيتبرك بعلمهم وعملهم كذلك، مع العلم أن بركتهم أصلها وأساسها هو طاعتهم للنبي محمد ﷺ، فيتبرك بأخذ العلم عنهم، الذي أساسه نصوص الشرع، ويقتدى كذلك بعملهم الذي وافقوا

فيه السُّنَّة، واعتمدوا فيه على الشرع والدليل.

يقول الإمام ابن تيمية: "وقول القائل: ببركة الشيخ، قد يعنى بها دعاءه، وأسرع الدعاء إجابة دعاء غائب لغائب، وقد يعنى بها بركة ما أمره به، وعلمه من الخير، وقد يعنى بها بركة معاونته له على الحق وموالاته في الدين، ونحو ذلك، وهذه كلها معانٍ صحيحة".

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ: "فبركات أولياء الله الصالحين باعتبار نفعهم للخلق؛ بدعائهم إلى طاعة الله، وبدعائهم للخلق، وبما ينزل الله من الرحمة، ويدفعِ من العذاب بسببهم، حق موجود فمن أراد بالبركة هذا، وكان صادقًا فقوله حق".

ويقول الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-: "فكل مسلم فيه بركة، وهذه البركة ليست بركة ذات، وإنما هي بركة عمل، وبركة ما معه من الإسلام والإيمان، وما في قلبه من الإيقان والتعظيم لله - جلَّ وعلا - والإجلال له، والاتباع لرسوله ﷺ، فهذه البركة التي في العلم أو العمل، أو الصلاح: لا تنتقل من شخص إلى آخر، وعليه فيكون معنى التبرك بأهل الصلاح هو الاقتداء بهم في صلاحهم، والتبرك بأهل العلم هو الأخذ من علمهم والاستفادة منه وهكذا، ولا يجوز أن يتبرك بهم بمعنى أن يتمسح بهم، أو يتبرك بريقهم".

وعلة المنع من ذلك هو عدم ورود الدليل الدال على مشروعية التماس البركة عن طريق أبدانهم، وإن كانت ذواتهم مباركة في نفسها.

ثم هي لا تستطيع أن تفيض على غيرها البركة؛ لأن إفاضة البركة على الغير هو فعل الله تعالى، ولا يتأتى ذلك إلا بنص.

٢ - تبرك خاص: وهو يتعلق بالأنبياء والمرسلين فحسب، وليس له تعلق بأهل العلم والصلاح من غير الأنبياء، بل هو خاص بالرسل الكرام عليهم السلام، فقد

شرع الله لنا التماس البركة في أجسادهم وما انفصل منها، في حياتهم وبعد مماتهم، وعليه يجوز التبرك بكل ما ثبت من ذلك.

يقول الشيخ صالح آل الشيخ عند كلامه على بركة الأنبياء والرسل: "فهؤلاء بركتهم بركة ذاتية، يعني: أن أجسامهم مباركة، فالله - جلَّ وعلا - هو الذي جعل جسد آدم مباركًا، وجعل جسد إبراهيم غمباركًا، وجعل جسد نوح مباركًا، وهكذا جسد عيسى، وموسى، -عليهم جميعًا الصلاة والسلام- جعل أجسادهم جميعًا مباركة، بمعنى: أنه لو تبرك أحد من أقوامهم بأجسادهم، إما بالتمسح بها، أو بأخذ عرقها، أو بالتبرك ببعض أشعارهم، فهذا جائز، لأن الله جعل أجسادهم مباركة بركة متعدية، وهكذا نبينا محمد بن عبد الله ﷺ جسده -أيضًا- جسد مبارك".

ولذا ثبت عن صحابة النبي ﷺ أنهم كانوا يتبركون بجسده الطاهر ﷺ، وكذا بما انفصل منه؛ من الشعر والريق، والنخامة، والعرق، وكذا التبرك بثيابه التي كان يلبسها، ومن ذلك التبرك بفضل وضوءه وغسله، وفضل إنائه الذي شرب منه، ومواضع أصابعه في الإناء الذي أكل منه وغير ذلك.

ومما يجب التنبيه إليه هنا أن التبرك بآثار النبي ﷺ المنفصلة عن جسده الطاهر غير ممكن، وذلك لعدم القطع واليقين بوجود شيء من آثاره غفي هذه الأيام، والموجود من ذلك قد حامت حوله الشبهات والشكوك، مع توافر دواعي فقدها، وأسباب ضياعها؛ لأجل ما مرت به الأمة من فتن وبلايا وحروب.

وأما قياس غير النبي ﷺ به في باب التبرك بالآثار الجسدية المنفصلة؛ فإنه من أبطل الباطل، وبيانه كما يلي:

أولًا: قياس الصالحين على النبي ﷺ قياس مع الفارق، إذ من المعلوم أن مقام النبوة أعلى من مجرد مقام الصلاح، فالمقاربة في الفضل والبركة منتفية فضلًا عن

المساواة، فكيف يقاس الأعلى بالأدنى، ثم إن سبب التبرك بالجسد أو بما انفصل منه ليس هو الصلاح فحسب، وإنما الأصل في جواز التبرك به ﷺ هو النبوة.

ثانيًا: بركة النبوة يقينية، وبركة الصلاح ظنية، فكيف يقاس الظني على اليقيني.

ثالثًا: دل فعل الصحابة وسيرتهم على أن التبرك بآثاره ﷺ الجسدية من خصوصياته عليه السلام؛ ولذا لم ينقل عنهم -مع حرصهم على الخير- أنهم تبركوا بآثار أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما، فدل ذلك على الخصوصية.

رابعًا: عدم أمن الفتنة على الشخص الذي يتبرك بجسده، أو ما ينفصل منه، إذ قد يدخله العجب، ويلعب به الشيطان، فيورثه ذلك فسادًا ومرضًا في القلب، بل هذا هو الواقع المحتوم لمن تأمل في حال من يُفْعَل بهم هذا.

وقد نص الإمام الشاطبي على المنع من ذلك ناقلًا إجماع الصحابة رضي الله عنهم على تركه، وعدم جوازه، مع عنايتهم العظيمة باتباع السُّنَّة واقتفاء الهدي، والحرص على الخير، فقال رحمه الله: "إلا أنه عارضنا في ذلك أصل مقطوع به في متنه، مشكل في تنزيله، وهو أن الصحابة رضي الله عنهم لم يقع من أحدٍ منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كان خليفته، ولم يُفعل به شيء من ذلك، ولا عمر رضي الله عنه، وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان، ثم علي ثم سائر الصحابة، الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة، ثم لم يثبت لواحدٍ منهم من طريق صحيح معروف أن متبركًا تبرك به على أحد تلك الوجوه أو نحوها -يعني: بجسده أو بما انفصل منه-، بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال، والأقوال، والسير التي اتبعوا فيها النبي ﷺ، فهو إذًا إجماع منهم على ترك تلك الأشياء".

ثم بيَّن رحمه الله توجيه ترك الصحابة ومأخذهم في هذا الترك بقوله: "وبقي النظر في

وجه ترك ما تركوا منه ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يعتقدوا في الاختصاص، وأن مرتبة النبوة يسع فيها ذلك كله؛ للقطع بوجود ما التمسوا من البركة والخير؛ لأنه ﷺ كان نورًا كله في ظاهره وباطنه، فمن التمس منه نورًا وجده على أي جهة التمسه؛ بخلاف غيره من الأمة؛ فإنه -وإن حصل له من نور الاقتداء به، والاهتداء بهديه ما شاء الله- لا يبلغ مبلغ على حال توازيه في مرتبته، ولا يقاربه، فصار هذا النوع مختصًا به؛ كاختصاصه بنكاح ما زاد على الأربع، وإحلال بضع الواهبة نفسها له، وعدم وجوب القسم على الزوجات، وشبه ذلك.

فعلى هذا المأخذ لا يصح لمن بعده الاقتداء به في التبرك على أحد تلك الوجوه ونحوها، ومن اقتدى به كان اقتداؤه بدعة، كما كان الاقتداء به في الزيادة على أربع نسوة بدعة.

الثاني: أن لا يعتقدوا الاختصاص، ولكنهم تركوا ذلك من باب سد الذرائع؛ خوفًا من أن يُجعل ذلك سُنَّة؛ كما تقدم ذكره في اتباع الآثار والنهي عن ذلك، أو لأن العامة لا تقتصر في ذلك على حد، بل تتجاوز فيه الحدود، وتبالغ بجهلها في التماس البركة، حتى يداخلها للمُتَبرَّك به تعظيم يخرج به عن الحد، فربما اعتُقِد في المبترَّك به ما ليس فيه، وهذا التبرك هو أصل العبادة، ولأجله قطع عمر رضي الله عنه الشجرة التي بويع تحتها رسول الله ﷺ، بل هو كان أصل عبادة الأوثان في الأمم الخالية -حسبما ذكره أهل السير- فخاف عمر رضي الله عنه أن يتمادى الحال في الصلاة إلى تلك الشجرة حتى تُعْبَد من دون الله، فكذلك يتفق عند التوغل في التعظيم".

ويستمر الإمام الشاطبي في تجلية الأمر فيقول: "ولأن الولاية؛ وإن ظهر لها في الظاهر آثار؛ فقد يخفى أمرها؛ لأنَّها في الحقيقة راجعة إلى أمر باطن لا يعلمه إلا الله، فربما ادعيت الولاية لمن ليس بوليٍّ، أو ادعاها هو لنفسه، أو أظهر خارقة من خوارق

العادات هي من باب الشعوذة لا من باب الكرامة، أو من باب السحر، أو الخواص أو غير ذلك، والجمهور لا يعرف الفرق بين الكرامة والسحر، فيعظمون من ليس بعظيم، ويقتدون بمن لا قدوة فيه، وهو الضلال البعيد، إلى غير ذلك من المفاسد، فتركوا العمل بما تقدم -وإن كان له أصل-؛ لما يلزم عليه من الفساد في الدين".

وتابع الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ من قبله من أهل العلم في تأييد ما قرروه من إبطال قياس من قاس غير النبي ﷺ عليه في التبرك بجسده وما انفصل منه فقال: "وظن أن بقية الصالحين في ذلك كالنبي ﷺ، وهذا خطأ صريح لوجوه: منها عدم المقاربة فضلًا عن المساواة للنبي ﷺ في الفضل والبركة، ومنها عدم تحقق الصلاح فإنَّه لا يتحقق إلا بصلاح القلب، وهذا أمر لا يمكن الاطلاع عليه إلا بنص؛ كالصحابة الذين أثنى الله عليهم ورسوله، أو أئمة التابعين، أو من شهر بصلاح ودين كالأئمة الأربعة ونحوهم من الذين تشهد لهم الأمة بالصلاح، وقد عُدم أولئك. أما غيرهم فغاية الأمر أن نظن أنهم صالحون فنرجو لهم، ومنها أنا لو ظننا صلاح شخص فلا نأمن أن يختم له بخاتمة سوء، والأعمال بالخواتيم، فلا يكون أهلًا للتبرك بآثاره، ومنها أن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك مع غيره لا في حياته ولا بعد موته، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، فهلا فعلوه مع أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ونحوهم من الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وكذلك التابعون هلا فعلوه مع سعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، وأويس القرني، والحسن البصري، ونحوهم ممن يقطع بصلاحهم، فدل أن ذلك مخصوص بالنبي ﷺ، ومنها أن فعل هذا مع غيره ﷺ لا يؤمن أن يفتنه، وتعجبه نفسه، فيورثه العجب، والكبر، والرياء، فيكون هذا كالمدح في الوجه بل أعظم".

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في حكم قول القائل: (وأعاد علينا من

بركته)، فأجاب بقوله: "يعني بركة علمه، وليس المراد بركة ذاته، فإن الذوات جعل الله فيها ما جعل من البركة، ولكن لا تصلح للتبرك بها إلا نبينا محمد ﷺ من أَبْعاضِه كريقه، ولا يقاس على النبي ﷺ غيره، والصحابة ما فعلوا مع أَبِي بكر وعمر من قصد البركة فيهما كما فعلوا مع النبي".

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضًا في مسألة التبرك بآثار الصالحين قياسًا على التبرك بشعر النبي ﷺ: "مسألة؛ وهي: أن بعض شراح الحديث يذكر أنه لا بأس بالتبرك بآثار الصالحين إذا مروا بذكر شعر النبي ﷺ. وهذا غلط ظاهر لا يوافقهم عليه أهل العلم والحق، وذلك أنه: ما ورد إلا في حق النبي ﷺ. لا يثبت في حق أبو بكر، وعمر، وذو النورين عثمان، وعلي، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، وبقية البدريين، وأَهل بيعة الرضوان، ما فعل السلف هذا مع واحد منهم، أفيكون هذا منهم نقصًا في تعظيم الخلفاء التعظيم اللائق بهم، أو أنهم لا يلتمسون ما ينفعهم؟! فاقتصارهم على النبي ﷺ يدل على أنه من خصائص النبي ﷺ، وهي بركة جعلها الله في النبي ﷺ كما جعلها في بعض المخلوقات".

وقال الشيخ ابن عثيمين: "لأن ريق الإنسان ليس سببًا للبركة والشفاء، ولا أحد يتبرك بآثاره إلا محمد ﷺ، أما غيره فلا يتبرك بآثاره. فالنبي ﷺ يتبرك بآثاره في حياته وكذلك بعد مماته إذا بقيت تلك الآثار، كما كان عند أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا جلجل من فضة فيه شعرات من شعر النبي ﷺ يستشفي بها المرضى، فإذا جاء مريض صبت على هذه الشعرات ماء ثم حركته ثم أعطته الماء، لكن غير النبي ﷺ لا يجوز لأحد أن يتبرك بريقه، أو بعرقه، أو بثوبه، أو بغير ذلك، بل هذا حرام، ونوع من الشرك".

وبهذه النقول يتبين لنا ضعف قول من قاس أهل الصلاح على النبي ﷺ، إذ إن السبب الذي من أجله جاز التبرك ببدن النبي ﷺ أو بما انفصل منه ليس هو مجرد

الصلاح، وإنما السبب الرئيس هو النبوة والرسالة، فالله تعالى قد بارك في أجساد الأنبياء، وجعلها مباركة، وشُرِعَ لنا أن نتبرك بها إكرامًا لهم ورفعةً لمنزلتهم.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن التبرك المشروع ببدن النبي ﷺ أو بما انفصل منه ليس من باب الغلو في النبي ﷺ، إذ ليس هو مالك البركة وواهبها، ولكنه يدخل في باب التعظيم الذي يستحقه ﷺ، والإكرام الذي يليق به عليه السلام، مع وجوب القطع بأن مالك البركة وواهبها هو الله تعالى، والنبي ﷺ جعلت فيه البركة، فهو مبارَك، والله هو المبارِك له، وقد شرع لنا التماس البركة منه ﷺ.

ثم لو كان في ذلك أدنى مثقال ذرة من الغلو، أو صرف لشيء من التأله لغير الله تعالى لما رضيه ﷺ، وأقرَّ أصحابه عليه، كيف وهو إمام الحنفاء، وأعظم من حقق التوحيد وحمى حماه.

يقول الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان: "وإنما جاز في حقه ﷺ النص به والأمر".

ثم إن التبرك ببدن النبي ﷺ فيه دليل على صدق إيمان المُتَبَرِّك، والتصديق برسالته وتعظيمه وحبه، وأن له عند الله تعالى مقامًا عظيمًا لا يدركه أحد من أمته، كما أن فيه إعلامًا عظيمًا لجميع أهل الأرض، على اختلاف أديانهم، وتنوع مشاربهم بمكانة هذا النبي الأمي العظيم الصادق الأمين الكريم ﷺ.

يقول الإمام القرطبي في تعليل فعل الصحابة وتبركهم بآثار النبي عليه السلام المنفصلة عنه: "وهذا كله عمل بمقتضى الأمر بالتعزير والتعظيم ونتيجة الحب الصحيح، رزقنا الله الحظ الأكبر من تعظيمه ومحبته وحشرنا في زمرته".

ويقول الشيخ النجمي -حفظه الله-: "التبرك بالنبي ﷺ إنما جاز؛ لأنَّه ثمرة الإيمان به، ودليل على صدق إيمان المتبرك [به]، كما في قصة أم سليم، والمهم أن

التبرك به إنما جاز؛ لأنَّه من ثمرات الإيمان به، وبرسالته، وأن له عند الله مقامًا لا يوازيه فيه أحد من بني آدم".

ولذا أقر النبي ﷺ صحابته الكرام رضي الله عنهم على هذا التبرك في غزوة الحديبية، وكان في ذلك غايات حميدة منها إرهاب قريش وإطلاعهم على مكانة النبي ﷺ بين أصحابه، وحبهم وتعظيمهم له.

يقول الشيخ الألباني: "النبي ﷺ وإن أقرّ الصحابة في غزوة الحديبية وغيرها على التبرك بآثاره والتمسح بها، وذلك لغرض مهم، وخاصة في تلك المناسبة، وذلك الغرض هو إرهاب كفار قريش، وإظهار مدى تعلق المسلمين بنبيهم، وحبهم له، وتفانيهم في خدمته، وتعظيم شأنه".

ولذا لم يكن هذا التبرك نافعًا للمنافقين، وأهل الشرك والفساد، بل لا بد للانتفاع بهذا التبرك من الإيمان الصحيح المقبول عند الله تعالى.

ثامنًا: دلت القاعدة على أن البركة ملكه سبحانه، وصفته تعالى، وفعله عز وجل، وعليه يكون حظ الخلق من البركة بقدر قربهم من ربهم، وتعلقهم بمعبودهم، ومحبتهم لخالقهم سبحانه وتعالى، وقد سبق تقرير ذلك في الكلام على بركة الأنبياء وأهل العلم، وعمومًا فكلما كان الشيء أقرب إلى الله زادت بركته وكثر خيره، وفي الأعمال كذلك؛ فكلما كان العمل أكثر إخلاصًا وموافقة للسُّنَّة كانت بركته بحسب ذلك.

والعكس بالعكس فكل ما بَعُدَ عن الله ودينه وشرعه وما يحبه ويرضاه، أو أبْعَدَ عنه قلَّ خيره، ونزعت بركته، وذهبت عافيته.

يقول أبو عبد الله الحكيم الترمذي: "وكل شيء هو عون للدين فالبركة حالة به، وإذا بورك في الشيء سعد به أهله، وكل شيء يتصل به الشيطان ويقارنه فبركته

ممحوقة، ولهذا شرع ذكر اسم الله تعالى عن الأكل، والشرب، واللبس، والركوب، والجماع؛ لما في مقارنة اسم الله من البركة، وذكر اسمه يطرد الشيطان فتحصل البركة ولا معارض لها، وكل شيء لا يكون لله فبركته منزوعة؛ فإن الرب هو الذي يبارك وحده، والبركة كلها منه، وكلما نسب إليه مُبَارَكٌ، فكلامه مُبَارَك، ورسوله مُبَارَك، وعبده المؤمن النافع لخلقه مُبَارَك، وبيته الحرام مُبَارك، وكنانته من أرضه وهي الشام أرض البركة، وصفها بالبركة في ست آيات من كتابه، فلا مُبَارِك إلا هو وحده، ولا مُبَارَك إلا ما نسب إليه؛ أعني: إلى محبته وألوهيته ورضاه، وإلا فالكون كله منسوب إلى ربوبيته وخلقه، وكلما باعده من نفسه من الأعيان، والأقوال، والأعمال، فلا بركة فيه، ولا خير فيه، وكلما كان منه قريبًا من ذلك ففيه من البركة على قدر قربه منه.

وضد البركة اللعنة فأرض لعنها الله، أو شخص لعنه الله، أو عمل لعنه الله، أبعد شيء من الخير والبركة، وكلما اتصل بذلك، وارتبط به، وكان منه بسبيل فلا بركة فيه البتة، وقد لعن عدوه إبليس، وجعله أبعد خلقه منه، فكل ما كان من جهته فله من لعنة الله بقدر قربه منه، واتصاله، فمن ههنا كان للمعاصي أعظم تأثير في محق بركة العمر، والرزق، والعلم، والعمل، فكل وقت عصيت الله فيه، أو مال عصى الله به، أو بدن، أو جاه، أو علم، أو عمل، فهو على صاحبه ليس له، فليس له من عمره، وماله، وقوته، وجاهه، وعلمه، وعمله، إلا ما أطاع الله به؛ ولهذا من الناس من يعيش في هذه وقوته، وجاهه، وعلمه، وعمله، إلا ما أطاع الله به؛ ولهذا من الناس من يعيش في هذه الدار مائة سنة، أو نحوها، ويكون عمره لا يبلغ عشرين سنة، أو نحوها، كما أن منهم من يملك القناطير المقنطرة من الذهب والفضة، ويكون ماله في الحقيقة لا يبلغ ألف درهم، أو نحوها، وهكذا الجاه والعلم، ... ما كان لله هذا هو الذي فيه البركة خاصة والله المستعان".

(باب متفرقات)

مسألة: سئل العلامة ابن باز كما في مجموع فتاواه (٤/ ٣٣٠): مات عندنا في البلد رجل وجاء خبر وفاته في النهار ورأينا نساء مسنات من البلد يذهبن إلى بيته وهو مسجى بعد تكفينه وسط النساء وهن حوله فسألناهن لم تذهبن عنده؟ قلن: (نتبارك به)، فما حكم عملهن هذا؟ وهل هو سنة؟.

فأجاب: هذا العمل لا يجوز بل هو منكر؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يتبرك بالأموات أو قبورهم ولا أن يدعوهم من دون الله ويسألهم قضاء حاجة أو شفاء مريض أو نحو ذلك؛ لأن العبادة حق الله وحده ومنه تطلب البركة وهو سبحانه هو الموصوف بالتبارك كما قال ﷻ في سورة الفرقان: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا} وقال سبحانه: {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ} ومعنى ذلك: أنه سبحانه بلغ النهاية في العظمة والبركة، أما العبد فهو مبارك -بفتح الراء- إذا هداه الله وأصلحه ونفع به العباد، كما قال الله ﷻ عن عبده ورسوله عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا} {وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ} والله ولي التوفيق.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ في المصدر السابق (٤/ ٣٣١): إمام للمسجد الذي نصلي فيه يقول: إنه يجوز للإنسان أن يسأل الله ببركة فلان أحد الصالحين، مثلا اغفر لي يا رب ببركة فلان، وسؤالي؛ أليس هذا نوع من الشرك، كما أن هذا الإمام يكتب الحجب ويعطي المحو للناس كعلاج فهل نصلي خلفه، وهل كلامه وفعله جائز، أفيدوني أفادكم الله؟.

فأجاب: التوسل بجاه فلان أو ببركة فلان أو بحق فلان بدعة وليست من الشرك،

فإذا قال: اللهم إني أسألك بجاه أنبيائك أو بجاه وليك فلان أو بعبدك فلان أو بحق فلان أو بركة فلان فذلك لا يجوز وهو من البدع ومن وسائل الشرك؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة فيكون بدعة، والله سبحانه وتعالى يقول: {وَلِلَّـهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} ولم يقل ببركة فلان أو جاه فلان، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»، فالتوسل يكون بأسماء الله وبصفاته وبتوحيده كما جاء في الحديث الصحيح: «اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد» ويكون أيضا بالأعمال الصالحة، كسؤال أهل الغار لما انطبقت عليهم الصخرة ولم يستطيعوا الخروج، سألوا ربهم، أحدهم: سأل ببر الوالدين، والثاني: سأل بعفته عن الزنا، والثالث: سأل بأدائه الأمانة، ففرج الله عنهم، فدل ذلك على أن التوسل بالأعمال الصالحة كأن يقول: اللهم إني أسألك بصحبتي لنبيك ﷺ، أو باتباعي شرعك، أو بعفتي عما حرمت علي، أو نحو ذلك، توسل شرعي وصحيح أما ما يتعلق بعمله الآخر من كتابته الحجب فهذا لا يجوز؛ لأن الرسول ﷺ قال: «من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له»، وقال ﷺ: «من تعلق تميمة فقد أشرك ».

والحجب: هي التمائم، فلا يجوز كتب التمائم ولا تعليقها، والذي يعلقها ينكر عليه والذي يكتبها للناس ينكر عليه حتى ولو كانت من القرآن.

كان عبد الله بن مسعود وجماعة غيره من السلف الصالح ينكرون ذلك، سواء كانت من القرآن أو غيره؛ للأحاديث العامة السابقة في ذلك ولقوله ﷺ: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك»، والمراد بالرقى المصنوعة: الرقى المجهولة، أو الرقى التي فيها شرك، أما التي تجوز فالرقى الشرعية فقط؛ لقول النبي ﷺ: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركا» ولأنه رقى ورقي.

أما التولة: فهي نوع من السحر، وتسمى الصرف والعطف وهي ممنوعة، والتمائم كذلك ممنوعة، وهي الحجب وتسمى الجوامع وتسمى الحروز؛ لأن الرسول ﷺ زجر عنها، ولم يستثن منها شيئا وسماها شركا، ودعا على من تعلقها.

ولأن القول بجواز ما كان من القرآن أو الأدعية المباحة والأذكار الشرعية استثناء بغير حجة ووسيلة إلى تعليق التمائم الأخرى الشركية، ومعلوم أن الأخذ بالعموم متعين ما لم يرد ما يخصه، كما أن من المعلوم من الشريعة المطهرة وجوب سد الذرائع المفضية إلى الشرك أو إلى ما دونه من المعاصي، ولأنها إذا علقت صارت وسيلة إلى تعلق القلوب بها والاعتماد عليها ونسيان الله سبحانه وتعالى، فمن حكمة الله في هذا أنه سبحانه وتعالى نهى عنها حتى تكون القلوب معلقة به سبحانه لا بغيره، وتعليق القرآن وسيلة لتعليق غيره، فلهذا وجب منع الجميع وأن لا يعلق شيء على المريض، ولا على الصبي لا من القرآن ولا من غيره، بل يعلم الدعاء الشرعي كالتعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق وقراءة آية الكرسي وقراءة سورة الإخلاص والمعوذتين عند النوم وبعد الصلوات الخمس، فهذا الإمام ينكر عليه ويعلم أن هذا لا يجوز، فإن استقام وإلا وجب السعي في عزله.

أما المحو: فهو أن يكتب آيات بالزعفران في صحن نظيف أو في قرطاس ثم تغسل ويشربها المريض، وهذا فعله كثير من السلف والخلف ولا حرج فيه إذا كان القائم لذلك من المعروفين بالعلم والفضل وحسن العقيدة.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ في المصدر السابق (٢٤/ ٣٨٤): يعلق بعض الناس آيات قرآنية وأحاديث نبوية في غرف المنازل، أو في المطاعم أو المكاتب، وكذلك في المستشفيات والمستوصفات يعلقون قوله تعالى: {وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ} وغير ذلك.. فهل تعليق ذلك يعتبر من التمائم المنهي عنها شرعا، علما بأن مقصودهم

استنزال البركات وطرد الشياطين، وقد يقصد من ذلك أيضا تذكير الناسي وتنبيه الغافل.. وهل من التمائم وضع المصحف في السيارة بحجة التبرك به؟.

فأجاب: إذا كان المقصود بما ذكره السائل تذكره الناس وتعليمهم ما ينفعهم فلا حرج في ذلك، أما إذا كان المقصود اعتبارها حرزا من الشياطين أو الجن فلا أعلم لهذا أصلا، وهكذا وضع المصحف في السيارة للتبرك بذلك، ليس له أصل وليس بمشروع، أما إذا وضعه في السيارة ليقرأ فيه بعض الأحيان، أو ليقرأ فيه بعض الركاب فهذا طيب ولا بأس.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في المصدر السابق (٢٨/ ٢٨٥): هل ثبت في السنة أن البركة الذاتية قد تكون لغير الأنبياء؟.

فأجاب: لا نعلم شيئا في هذا إلا ما ثبت عنه ﷺ أن الله جعل في جسمه وعرقه ومس جسده بركة خاصة به عليه الصلاة والسلام، ولا يقاس عليه غيره من العلماء وغيرهم، وما يفعله بعض الناس من التبرك ببعض الناس فهو غلط لا وجه له، وليس عليه دليل، إنما هذا خاص بالنبي ﷺ؛ لأن الله جعل في عرقه بركة، وفي ريقه وفي وضوئه وفي شعره عليه الصلاة والسلام؛ ولهذا وزع شعره بين الناس في حجة الوداع، وأمر الصحابة أن يأخذوا من فضل وضوئه ومن عرقه - عليه الصلاة والسلام - لما جعل الله فيه من البركة، ولا يقاس عليه غيره؛ ولهذا لم يتبرك الصحابة بالصديق ولا بعمر ولا بعثمان ولا بعلي وهم أفضل الناس بعد الأنبياء، فدل ذلك على أن هذا خاص بالنبي ﷺ، أما ما يفعله بعض الناس من التبرك ببعض العلماء أو ببعض العباد أو ببعض جدران الكعبة أو بكسوة الكعبة، فكل هذا لا أصل له، بل يجب منعه.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في المصدر السابق (٢٨/ ٢٨٦): هل التبرك بقبر النبي ﷺ جائز؟.

فأجاب: لا يجوز، بل هو بدعة ومن وسائل الشرك، فالتبرك بزيد، أو عمرو، أو

بجدران الكعبة، أو بما يشبهه، أو بالأسطوانات، هذه بدعة قد تفضي إلى الشرك إذا ظن أن البركة تحصل منها، أما إذا ظن أنها مشروعة فهذه بدعة، والواجب ترك ذلك، وإنما شرع التبرك به ﷺ في حياته، وكذلك شرع الله التبرك بماء زمزم الذي جعله الله مباركا.

لكن يجب على المؤمن التمسك بشريعة الرسول ﷺ والحذر مما خالفها، والله ولي التوفيق.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في المصدر السابق (٢٨/ ٢٨٧): هل من خصائص مكة أو الكعبة التبرك بأحجارها أو آثارها؟.

فأجاب: ليس من خصائص مكة أن يتبرك الإنسان بأشجارها وأحجارها، بل من خصائص مكة ألا يعضد ولا يحش حشيشها؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك إلا الإذخر، فإن النبي ﷺ استثناه؛ لأنه يكون للبيوت وقيون الحدادين، وكذلك اللحد في القبر فإنه تسد به شقوق اللبنات، وعلى هذا فنقول: إن حجارة الحرم أو مكة ليس فيها شيء يتبرك به بالتمسح به أو بنقله إلى البلاد أو ما أشبه ذلك.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في فتاوى نور على الدرب (٣/ ١٦١): رأيت في بعض الكتب المنتشرة عندنا في الصومال أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يزدحمون على ماء وضوء سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، يتبركون به، وإذا تنخم أو بصق يأخذون ذلك ويتمسحون به، وازدحموا على الحلاق عند حلق رأسه ﷺ، واقتسموا شعره يتبركون به، وشرب عبد الله بن الزبير دمه ﷺ لما احتجم، وشربت أم أيمن بوله فقال لها: صحة يا أم أيمن، فما صحة ذلك؟ أفيدونا جزاكم الله خيرا، وهل يجوز أن يقيس الناس على مثل هذه الأحوال، إن كان ما ورد صحيحا؟.

فأجاب: لا ريب أنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ، أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يتبركون

بماء وضوئه، وبشعره عليه الصلاة والسلام، وببصاقه عليه الصلاة والسلام وبنخامته، كل هذا ثابت عنه عليه الصلاة والسلام، وعن الصحابة، وقد ثبت في حديث أبي جحيفة في الصحيحين، في حجة الوداع، أنه لما خرج بلال بوضوئه ﷺ، كان الصحابة يتناولون منه ما تيسر، هذا يأخذ قليلا وهذا يأخذ كثيرا من وضوئه عليه الصلاة والسلام، وثبت في صلح الحديبية، أنه إذا تنخع نخاعة أو بصق تلقاها الصحابة وجعلوا يدلكون بها أجسادهم، لما جعل الله فيها من البركة، ولما حلق في حجة الوداع، قسم نصف الشعر بين الصحابة، والنصف الثاني أعطاه أبا طلحة رضي الله عنه، كل هذا ثابت عنه ﷺ، وليس هناك شك عند أهل العلم في بركة جسمه ﷺ، وشعره وما مس جسمه ووضوئه، وعرقه عليه الصلاة والسلام.

لكن لا يقاس عليه غيره، إذ إن الصحابة رضي الله عنهم، ما فعلوا هذا مع الصديق ولا مع عمر، ولا مع عثمان، ولا مع علي، وهم أفضل الصحابة هم أفضل الناس بعد الأنبياء، فلو كان هذا مشروعا أو جائزا، مع غير النبي ﷺ لفعله المسلمون، مع هؤلاء الأخيار، ولأن ذلك قد يكون وسيلة للشرك والغلو، فلهذا منعه أهل العلم في الصحيح من أقوال أهل العلم أنه لا يقاس على الرسول ﷺ أحد بل خاص به ﷺ، لما ثبت وعلم من بركته ﷺ، في جسمه وعرقه وشعره، وسائر أجزائه عليه الصلاة والسلام، ولأنه أقر الصحابة على ذلك، فلولا أنه جائز لما أقرهم، فلا يقاس عليه غيره لأمور كثيرة، أما التبرك بالعلماء والعباد، الذي يفعله بعض الناس، فهذا غلط ولا يجوز، لأنه خالف هدي الرسول ﷺ وأصحابه، ولم يفعله المسلمون مع فضلائهم ولا كبارهم، كالخلفاء الراشدين ولم يفعله مع بقية الصحابة، ولو كان خيرا لسبقونا إليه، ولأن العبادات توقيفية، ولأن هذا قد يفضي إلى الشرك والغلو، ولهذا رجح المحققون من أهل العلم منعه مع غير النبي عليه الصلاة والسلام، أما شرب

ابن الزبير دمه، وأم أيمن بوله، فهذا محل نظر، وقد ورد هذا ولكن في صحته نظر، فهو يحتاج إلى تمحيص ونظر في أسانيد القصة، والأصل تحريم الدم وتحريم البول، الله حرم علينا البول لأنه نجس، وحرم الدم لأنه من الخبائث، وهو نجس، فإن صح فهذا يستثنى، لأن الرسول ﷺ له خصائص، كما قلنا في العرق ومسألة الشعر، ومسألة البصاق هذا خاص به، فهكذا إذا صح حديث أم أيمن، وصح حديث ابن الزبير، صار من الخصائص، وسوف نبحثه إن شاء الله، ونعتني به ويكون في حلقة أخرى إن شاء الله.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في المصدر السابق (٣/ ١٦٣): يقيس الذين يرون التبرك بالصالحين، يقيسون عملهم بما كان يفعله الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من التبرك بآثار النبي ﷺ، وشعره وملابسه، وفضلات جسمه، فبينوا لنا المعتقد الصحيح، في هذا جزاكم الله خيرا؟.

فأجاب: هذا القياس باطل، النبي ﷺ شرع الله لنا أن نقتدي به ونتأسى به ﷺ، وشرع الله جل وعلا التبرك بما مس جسده من شعر وعرق ونحو ذلك، لأنه ﷺ لما حلق رأسه في حجة الوداع، وزعه على الصحابة، هذا يدل على أنه هذا جائز بالنسبة إليه، عليه الصلاة والسلام، وهكذا ملابسه التي تلي جسده، فيها بركة، لأن الله جعله مباركا وجعل ما أصاب جسده فيه بركة، أما غيره فلا يقاس عليه، ولا يدعى من دون الله، ولكن نفس العرق، أو نفس الشعر من النبي ﷺ خاصة، لا بأس أن يجعل في طيب الإنسان، أو يلبسه على جسده، يرجو أن الله يجعل فيه بركة له، كما جعل ماء زمزم مباركا، سبحانه وتعالى، هذا فضل منه جل وعلا.

وكما جعل في الأطعمة واللحوم بركة للمسلمين، فليس هذا بمستنكر أما أن يتبرك بفلان، أو شعر فلان، أو عرق فلان فلا، لأنه لا يقاس عليه غيره، عليه الصلاة

والسلام، القياس لا بد أن يكون الفرع مساويا للأصل، وليس أحد يساوي النبي ﷺ، هو أفضل الخلق وسيد الخلق، وله خصائص، ولهذا لم يفعل الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم هذا التبرك مع الصديق ولا مع عمر ولا مع عثمان، ولا مع علي، ولا مع غيرهم من سادات الصحابة وكبارهم لعلمهم أن هذا خاص بالنبي ﷺ، لا بغيره ﷺ، وهم القدوة والأسوة، وهم أعلم الناس، بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ورضي الله عنهم.

وسئل رحمه الله كما في المصدر السابق (٣/ ١٦٥): هل يجوز التبرك بالتراب الموجود على ضريح الولي المتوفى؟ وهل هذا التراب يفيد شيئا؟ وما هو رأي سماحتكم في هذا؟.

فأجاب: التبرك بتراب القبور منكر ومن المحرمات الشركية لأنه لا يجوز التبرك بتراب الولي ولا غير الولي لأن البركة من الله عز وجل إنما التبرك بالشيء الذي شرعه الله مثل التبرك بماء زمزم لأن الله قد جعل فيه البركة، وأخبر النبي ﷺ أنه مبارك أو كونه مثلا يسأل ربه أن الله يجعل هذا المال مباركا يدعو ربه أنه يبارك فيه له أو أن الله يبارك له في هذا الولد، فالبركة من الله عز وجل ولم يكن الصحابة يتبركون لا بالصديق ولا بعمر ولا بعثمان ولا بعلي إنما هذا خاص بالنبي ﷺ كانوا يتبركون بعرقه وريقه عليه الصلاة والسلام، أما من بعده فلا يتبرك بهم، وجميع الأولياء لا يتبرك بهم، إنما هذا خاص بالنبي ﷺ، فالتبرك بالأشخاص ترابهم أو آثارهم كله منكر لا يجوز، بل من وسائل الشرك الأكبر.

وسئل رحمه الله كما في المصدر السابق (٣/ ١٦٦): أرجو تعريفا كاملا لأولياء الله، ومن هم؟ وهل عندهم علامات مميزة؟ وهل تصح زيارتهم للتبرك، وقضاء الحوائج سواء كانوا أحياء أم أمواتا؟ جزاكم الله خيرا؟.

فأجاب: أولياء الله هم أهل التقوى والإيمان هم أهل الصلاح والاستقامة على

دين الله، وعلى ما جاء به رسوله عليه الصلاة والسلام، هؤلاء هم أولياء الله، وهم أهل التقوى، وهم أهل الإيمان، كما قال الله سبحانه: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}، ثم فسرهم فقال: {الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ}، هؤلاء هم أولياء الله، هكذا في سورة يونس. وقال في سورة الأنفال: {وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ}، فأولياء الله هم أهل التقوى، هم أهل الإيمان، هم الذين أطاعوا الله ورسوله، واستقاموا على دين الله وتركوا الشرك والمعاصي، هؤلاء هم أولياء الله، يجب حبهم في الله، ولكن لا يجوز دعاؤهم من دون الله، ولا الاستغاثة بهم، ولا البناء على قبورهم، هذا منكر، ولا البناء على قبور الأنبياء أيضا، يقول النبي ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وقال عليه الصلاة والسلام: «ألا وإن من كان قبلكم -يعني: من الأمم- كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» رواه مسلم في الصحيح فنهى الناس عن اتخاذ المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، وحذرهم من ذلك، ولعن من فعل هذا.

وروى مسلم في الصحيح، عن جابر رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه» فلا يبنى عليه قبة ولا غرفة ولا مسجد، بل يجب الحذر من ذلك، بل تترك القبور بارزة شامسة، كما كانت في عهد النبي ﷺ في البقيع وفي غيره، في الأرض الواضحة التي ليس فيها بناء، يكون القبر بارزا عن الأرض قدر شبر ونحوه، حتى يعرف أنه قبر، ولا يبنى عليه، ولا يجصص، ولا يبنى عليه قبة ولا مسجد، كل هذا لا يجوز وهذه القباب والمساجد التي توضع على القبور من أسباب الشرك، إذا رآها العامي معظمة بالقباب والمساجد، وربما فرشوها، وربما طيبوها صار هذا من أسباب الشرك، بدعة يترتب عليها شرك أكبر، نسأل الله

العافية، فإن العامة إذا رأوا هذا العمل، دعوها من دون الله واستغاثوا بها، وتمسحوا بها إلى غير ذلك؛ أما زيارة المؤمن، أن يسلم على أخيه، يعني على قبره، إذا كان ظاهرا، بارزا، ليس فيه قبة ولا مسجد، فلا بأس، بل سنة النبي ﷺ قال: «زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة»، فإذا زار القبور ليسلم عليهم، ويدعو لهم، فهذا مشروع، وهذا سنة؛ أما أن يزورهم ليدعوهم من دون الله، أو يستغيث بهم، أو يطلبهم المدد، فهذا شرك أكبر، لا يجوز، فالذي يقول لصاحب القبر: المدد المدد، أو يا سيدي فلان أغثني، أو انصرني، أو اشف مريضي، أو أنا في جوارك، أو أنا في حمايتك، هذا دعاء لغير الله، وشرك بالله سبحانه وتعالى هذا من جنس عمل الجاهلية الأولى، أبي جهل وأشباهه.

الواجب على المسلمين أن يحذروا هذه الأمور، وأن يتواصوا ويتناصحوا بتركها أينما كانوا، وأما الأحياء منهم إذا زارهم يسلم عليهم لحبهم في الله، فلا بأس يزورهم لحبهم في الله، لا للتبرك بهم، والذي يزورهم يسلم عليهم ويعرف أحوالهم، ويتذاكر معهم في الخير، أو في العلم، كل هذا طيب، أو ليدعوا ويستغفروا له، لا بأس، إذا قال: ادعوا لي أو استغفروا لي، لا بأس أما أن يزوره لأجل الاعتقاد فيه، أنه يدعى من دون الله، أو أنه يصلح أن يعبد من دون الله حيا أو ميتا، لأنه ينفع أو يضر، أو أنه يتصرف في الكون، أو ما أشبه هذا من اعتقاد الجهلة، فهذا لا يجوز يقول الله جل وعلا لنبيه ﷺ: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}، فإذا كان ﷺ وهو سيد ولد آدم، وأفضل الخلق، لا يملك لغيره نفعا ولا ضرا، ولا يعلم الغيب، فكيف بغيره من الناس، فعلم الغيب إلا الله سبحانه وتعالى، هو النافع الضار، المعطي المانع، جل وعلا، فليس لأحد أن يدعو غير الله من الأموات أو الغائبين، أو الأشجار

أو الأحجار أو الجن، أو الملائكة، بل هذا من الشرك بالله سبحانه وتعالى، وليس له أن يعتقد في أحد من أنه ينفع ويضر دون الله، أو أنه يصلح أن يعبد من دون الله، ويدعى من دون الله، كل هذا اعتقاد باطل وكفر، نسأل الله العافية؛ أما الحي الحاضر، القادر، يقول: يا أخي أعني على كذا، لا بأس. الحي الحاضر، تقول له: ساعدني على إصلاح سيارتي، على عمارة بيتي، على مزرعتي، وهو قادر يسمعك ويستطيع أن يساعدك بما يسر الله، لا بأس. هذه أمور جائزة فيما بين الناس، قال تعالى في قصة موسى: {فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ}؛ لأنه حي يسمع كلامه، وموسى يقدر أن يغيثه، فلا بأس بهذا أما دعاء الأموات والاستغاثة بالأموات، أو الغائبين يعتقد فيهم أنهم يسمعون دعاءه وينفعون ويضرون، هذا هو الشرك الأكبر، هذا عمل الجاهلية الأولى، نسأل الله العافية ولو قال: إني ما قصدت أنهم ينفعون ويضرون، ولو قال: أقصد أنهم شفعاء عند الله، هذا شرك المشركين، المشركون ما قصدوا أنهم ينفعون ويضرون، بل أرادوهم شفعاء عند الله، وأرادوهم أن يقربوهم إلى الله، كما قال تعالى: {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ}، قال الله سبحانه: {قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}، فسمى عملهم هذا شركا، وقال سبحانه وتعالى في سورة الزمر: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى} ما قالوا لأنهم ينفعون ويضرون، لا، قالوا: يقربونا إلى الله زلفى، هذه عقيدتهم، يعلمون أن النافع الضار هو الله وحده، ولكنهم يطلبون من الأولياء أو من الأنبياء، أو من الملائكة الشفاعة إلى الله، ليعطيهم مطالبهم، ويزعمون أنهم شفعاء وأنهم يقربون إلى الله، ولا يعتقدون أنهم يتصرفون في الكون، أو ينفعون أو يضرون، لا، ليس هذا من اعتقاد الجاهلية، ومع هذا كفرهم الله وقاتلهم الرسول ﷺ على

شركهم هذا، فالواجب على كل من يدعي الإسلام أن يتبصر ويتفقه في دينه، وأن يحذر التعلق بأهل القبور ودعائهم من دون الله، والاستغاثة بهم والنذر لهم والذبح لهم، وأن هذا هو شرك الجاهلية، كما يفعل هذا بعض الناس عند قبر السيد البدوي، أو السيد الحسين، أو الشيخ عبد القادر في العراق، أو غيرهم كل هذا شرك بالله لا يجوز لا مع الحسين، ولا مع البدوي، ولا مع الشيخ عبد القادر الجيلاني، ولا مع غيرهم من الناس، ولا مع ابن عربي في الشام، ولا مع غيرهم؛ الواجب الإخلاص لله في العبادة؛ لأنه حقه سبحانه وتعالى، قال تعالى: {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ}، وقال سبحانه: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ}، يعني أمر وأوصى ألا تعبدوا إلا إياه، وقال سبحانه: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ}، وقال جل وعلا: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} هذا أصل الدين وأساس الملة، وهذا أعظم واجب وأهم واجب، أن تعبد الله وحده، بدعائك ونذرك وذبحك وصلاتك وصومك وغير ذلك، وقال تعالى: {قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} {لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ}، والنسك يطلق على الذبح وعلى العبادة، فكما أن الصلاة لله، هكذا الذبح لله، فالذي يذبح للجن، أو يتقرب لأصحاب القبور، أو الأشجار والأصنام بالذبائح، هذا شرك بالله ﷻ. وهكذا دعاؤهم والاستغاثة بهم وطلبهم المدد، الذي يقف على قبر ويقول: المدد، أو يدعوهم من قريب، يا سيدي البدوي، أو يا سيدي الحسين المدد المدد، أو يا سيدي عبد القادر المدد المدد، هذا الشرك الأكبر، هذا شرك بالله ﷻ وعبادة لغيره. قال سبحانه وتعالى: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا}، (أحدا) عام يعم الأنبياء وغيرهم، نكرة في سياق النهي تعم الأنبياء والملائكة والجن والإنس، وقال سبحانه وتعالى: {وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ

الظَّالِمِينَ﴾، يعني: المشركين، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾، فسمى دعاة غير الله: كفارا، ولو قالوا: ما نسميه إلها، ولو قالوا: نسميهم سادة، أو نسميهم أولياء، متى دعوهم واستغاثوا بهم، فقد جعلوهم آلهة، وإن لم يسموهم آلهة، فلا عبرة بالأسماء، العبرة بالحقائق، فالذي يعبده من دون الله ويستغيث به، قد جعله إلها، وإن لم يسمه إلها، وإن قال: هو السيد، أو هو الولي، أو هو كذا، أو كذا بأسماء أخرى، الاعتبار في الأمور بالحقائق، والمعاني، لا بالألفاظ. نسأل الله أن يهدي إخواننا جميعا المسلمين، ونسأل الله أن يرشد الجاهل للحق على الهدى، وأن يكثر في المسلمين علماء الحق، وعلماء الهدى، حتى يبصروا الناس، وحتى يرشدوهم إلى توحيد الله، وإلى الحق الذي بعث الله به نبيه محمدا عليه الصلاة والسلام، ونسأل الله أن يهدي الجاهل إلى أن يتعلم، ويسأل، ويتبصر، ولا يرضى بالتقليد الأعمى، ونصيحتي لجميع من يتصل بالقبور، أو يدعو القبور، أو يجهل أحكام الله، نصيحتي للجميع أن يسألوا العلماء، علماء الحق، علماء السنة، أهل البصيرة، يسألوهم، مثل أنصار السنة في مصر، مثل علماء السنة في الشام، في الأردن، في أي مكان، علماء الحق المعروفين بالسنة والتوحيد، والإخلاص، والبصيرة، وهكذا في كل مكان، في إفريقيا، وفي أوروبا، وفي أمريكا، في كل مكان. الواجب على من جهل الحكم أن يسأل، ولا يقدم على شيء على غير بصيرة، والله يقول سبحانه في كتابه العظيم: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وروي عنه عليه السلام أنه قال لقوم أفتوا من غير علم: «ألا سألوا إذا لم يعلموا، إنما شفاء العي السؤال» وكان الصحابة يسألونه عليه الصلاة والسلام، ويعلمهم ويجيبهم، حتى النساء يسألونه ويجيبهم. وقال له بعض النساء: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك، فاجعل لنا يوما نسألك ونتحدث إليك، فوعدهن وجمعهن في

مكان، وأتاهن وسألنه عن حاجاتهن، عليه الصلاة والسلام. فالواجب على العلماء أن ينبسطوا للجهلة حتى يعلموهم، وأن يعتنوا بالكتاب والسنة، وأن تكون الفتاوى من الكتاب والسنة، لا من التقليد الأعمى، بل من كتاب الله العظيم، وسنة رسوله الأمين، على العالم أن يتبصر من طريق الكتاب والسنة، وأن يعلم الناس على ضوء الكتاب والسنة، ويرشدهم إلى أحكام الله التي دل عليها كتابه العظيم، وسنة رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام، وأن يحذر التساهل في هذه الأمور. رزق الله الجميع الهداية التوفيق.

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في المصدر السابق (٣/ ١٧٨): ما رأي فضيلتكم فيمن يقول في دعائه: نسأل الله التوفيق والسداد والنجاح ببركة سيدنا النبي ﷺ، وهل يعد ذلك من التبرك بجاه النبي.

فأجاب: هذا من الوسائل غير الشرعية، هذه بدعة من وسائل الشرك إذا قال: اللهم إني أسألك ببركة النبي أو بجاه النبي أو بحق النبي أو بحق الأنبياء، هذه بدعة، ولكن يسأل الله بأسمائه وصفاته؛ قال تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}، فيقول: اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى بأنك الرحمن الرحيم بأنك العزيز الحكيم وما أشبه ذلك، أو يسأله بإيمانه وتوحيده، اللهم إني أسألك بإيماني بك وبرسولك وبإخلاص العبادة لك، يسأل بتوحيده وإيمانه أو بالأعمال الصالحة بإقامتي الصلاة بأدائي للزكاة، بحبي لله ولرسوله، كل هذه وسائل شرعية، ومن هذه قصة أهل الغار الذين توسلوا إلى الله بأعمالهم الصالحة وهي قصة غريبة عظيمة ثابتة، عن النبي ﷺ في الصحيحين وهي «أن ثلاثة كانوا في البرية، فاضطرهم الليل والمطر إلى غار، بجبل فدخلوا فيه للمبيت وأثناء المطر انحدرت صخرة عظيمة من أعلى الجبل فسدت عليهم الغار ابتلاء وامتحانا، فأرادوا زحزحتها فلم يستطيعوا لأنها

عظيمة فقالوا فيما بينهم: إنه لا ينجيكم من هذا البلاء إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، فقال أحدهم: اللهم إنه كان لي أبوان شيخان كبيران وكنت لا أغبق قبلهما لا أهلا ولا مالا - الغبوق اللبن الذي يشرب بعد العشاء - الحليب - فجئت ذات ليلة بغبوقهما فوجدتهما نائمين فكرهت أن أوقظهما وكرهت أن أسقي قبلهما أهلا أو مالا فوقفت بالقدح أنتظر لعلهما يستيقظان فلم يزل ذلك بي حتى طلع الفجر فلما استيقظا أسقيتهما، اللهم إن كنت تعلم أني فعلت هذا ابتغاء وجهك فأفرج عنا ما نحن فيه فانفرجت الصخرة بعض الشيء حتى رأوا السماء لكن لا يستطيعون الخروج، ثم قال الثاني: اللهم إنه كانت لي ابنة عم، وكنت أحبها كأشد ما يحب الرجال النساء وإني أردتها على نفسها ذات يوم - أراد الزنا منها - فأبت فألمت بها سنة، ألمت بها حاجة وجاءت إليه تطلبه الرفد فقال: لا حتى تمكنيني من نفسك، فعند الضرورة وافقت، فلما جلس بين رجليها قالت: يا عبد الله اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه، وكان قد أعطاها مائة وعشرين دينارا -يعني مائة وعشرين جنيه ذهب - فلما قالت هذا الكلام له خاف الله وقام ولم يجامعها وترك لها الذهب كله، ثم قال: اللهم إن كنت تعلم إني فعلت هذا ابتغاء وجهك فأفرج عنا ما نحن فيه فانفرجت الصخرة بعض الشيء أيضا لكن لا يستطيعون الخروج؛ ثم قال الثالث: اللهم إنه كان عندي أجراء فأعطيتهم أجورهم إلا واحدا بقي أجره عندي فنميته وثمرته حتى صار منه إبل وبقر وغنم ورقيق وإن كان طعاما فهو مثلا: قمح أو شعير أو أرز فجاءه الرجل يقول: يا عبد الله أعطني مالي، جاءه بعد مدة يقول: يا عبد الله مالي عندك أجرتي. فقال له هذا الذي ترى كله مالك، الإبل والبقر والغنم والرقيق كلها من مالك، فقال الرجل يا عبد الله لا تستهزئ بي أعطني مالي أجرتي. قال كل هذا من أجرتك فأخذه واستاقه كله، اللهم إن كنت تعلم أني فعلت هذا ابتغاء وجهك فأفرج عنا ما نحن فيه فانفرجت

الصخرة وخرجوا». هذا كله يدل على أن التوسل بالأعمال الصالحات من أسباب الإجابة، أما التوسل بجاه محمد وببركات النبي أو بحق النبي محمد أو بحق الأولياء أو بحق الأنبياء هذا بدعة ليس من الشرع إنما التوسل بأسماء الله وبصفاته وبالأعمال الصالحات.

مسألة:قال العلامة الألباني في دفاع عن الحديث النبوي (ص٧٤ - ٧٩): قال [أي البوطي في "فقه السيرة"] في حاشية (ص ١٩٧) بعد أن نبه إلى معجزة فرس سراقة وغوص قائمتيها في الأرض، ومعجزة خروجه -صلى الله عليه وآله وسلم- من بيته وقد أحاط به المشركون، وتبرك أبي أيوب الأنصاري وزوجه، ثم استطرد فذكر تبرك أم سلمه بشعره -صلى الله عليه وآله وسلم- وأم سليم بعرقه وغير ذلك ثم علق عليه فقال: «يرى الشيخ ناصر الألباني أن مثل هذه الأحاديث لا فائدة منها في هذا العصر، ذكر ذلك في نقد له على أحاديث كان قد انتقاها الأستاذ محمد المنتصر الكتاني لطلاب كلية الشريعة.

ونحن نر ى أن هذا كلام خطير لا ينبغي أ، يتفوه به مسلم، فجميع أقوال الرسول وأفعاله وإقراراته تشريع، والتشريع باق مستمر إلى يوم القيامة ما

لم ينسخه كتاب أو سنة صحيحة، ومن أهم فوائد التشريع ودليله معرفة الحكم، والاعتقاد بموجبه.

يشربا من إناء مج فيه -صلى الله عليه وآله وسلم- وأن يفرغاه على وجوههما، ثم قال: «تبرك الصحابة بآثار رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-».ثم أورد فيه حديث طلق بن علي وفيه أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- توضأ وتمضمض ثم صبه في إداوة لهم. ثم أعاد الترجمة ذاتها وذكر تحتها حديثًا ثالثًا في تبرك أسماء بجبته -صلى الله عليه وآله وسلم- ثم أعاد الترجمة للمرة الرابعة وأورد فيه حديثًا في تبرك أم

سلمه بشعر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فما هو الفائدة من تكرار هذه العناوين والتراجم في الوقت الذي لا يمكن اليوم التبرك بآثاره -صلى الله عليه وآله وسلم- لعدم وجودها؟ وما يفعلونه اليوم في بعض البلاد من التبرك في بعض المناسبات بشعرة محفوظة في زجاجة فهو شيء لا أصل له في الشرع، ولا يثبت ذلك بطرق صحيحة.

نعم إنما يستفيد من هذه التراجم بعض مشايخ الطرق كما سبق ذكره في المقدمة، ولعل المصنف وضع هذه التراجم مساعدة منه لهم على استعباد مريديهم وإخضاعهم لهم باسم التبرك بهم والله المستعان».

هذا الذي قلته في النقد المذكور نقلته مضطرًا بالحرف الواحد ليقابله القارئ الكريم بما نسبه البوطي إليّ، ليتبين له افتراؤه وغلواءه في قوله: «هذا كلام خطير لا ينبغي أن يتفوه به مسلم،»! فأنت ترى أن الدكتور تعمد حذف لفظة «كبير» المضافة إلى «فائدة» والتي هي نص صريح في أنني لا أنفي الفائدة مطلقًا من معرفتها كما زعم البوطي، وإنما أنفي فائدتها الكبرى وهذا أمر واضح لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى، وقد عللت ذلك بتعليل بين فقلت: «لا يمكن اليوم التبرك بآثاره -صلى الله عليه وآله وسلم- لعدم وجودها.... » فتبقى الفائدة التي ليست بكبيرة إنما هي معرفتها لمجرد العلم بالشيء ولا الجهل به، فكيف ينسب البوطي إليّ تلك الفرية: «هذه الأحاديث لا فائدة منها في هذا العصر»؟!

ثانيًا: هب أنني قلت ذلك، فهلا ذكر السبب الذي قلته في تعليل ذلك بديل أن يكتمه عن الناس فيوقعهم في الولوغ في عرض الألباني وذهابهم مذاهب شتى في تعليل ذلك والطعن فيه، أم أن هذا هو الذي يقصده البوطي بكل ما يكتبه ضد الألباني، وليس هو النصح لهم؟!

ثالثًا: أما كان من الواجب على الدكتور البوطي أن يرد على تعليلي المذكور إن كان عنده رد، بديل أن يأخذ من نقدي المتقدم على الكتاني- على طوله- تلك الجملة المبتورة، «لا فائدة منها» فيكذب علي!

رابعًا: لا أشك أن هناك خلافًا كبيرًا بيننا وبين الدكتور البوطي في تقدير فائدة أحاديث التبرك فهي عندي وعند كل ذي عليم فيما اعتقد غير ذي موضوع اليوم، وهذا لا ينافي فائدة معرفتها كما سبق بيانه، بينما يرى الدكتور أنها ذات موضوع، لأنها تدل على التبرك، وهو والتوسل بمعنى واحد عنده كما يدل عليه قوله المتقدم: «ومعنى ذلك أنه لا مانع من التوسل والتبرك بآثار النبي عليه الصلاة والسلام فضلًا عن التوسل بذاته وجاهه... » إلخ. وأصرح منه قوله في صلب الكتاب في الصفحة (١٩٧):

«فإن التوسل والتبرك كلمتان تدلان على معنى واحد، وهو التماس الخير والبركة عن طريق التوسل به. وكل من التوسل بجاهه -صلى الله عليه وآله وسلم- عند الله والتوسل بآثاره أو فضلاته أو ثيابه، أفراد وجزئيات داخلة تحت نوع شامل هو مطلق التوسل الذي ثبت حكمه بالأحاديث الصحيحة، وكل الصور الجزئية له تدخل تحت عموم النص بواسطة ما يسمى بـ (تنقيح المناط) عند علماء الأصول».

وصرح في مكان آخر (ص ٣٥٥) أن المناط إنما هو كونه -صلى الله عليه وآله وسلم- أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق.

فأقول: في الكلام خبط وخلط كثير وادعاء ما لا أصل له، وما لا يعقل، كما أنه ليس هناك ولا حديث واحد يثبت به مطلق التوسل الذي زعمه الدكتور (المقلد الذي يقول ما لم يقله أي مجتهد في الدنيا!!) فهلا ذكر شيئًا من تلك الأحاديث التي تثبت مطلق التوسل، وبين وجه دلالتها على ما زعم، وأعرض عن هذا الكلام والجعجعة

التي لا طحن فيها.

ثم كيف يجعل التوسل بمعنى التبرك، والتوسل عنده لا يستلزم حضور المتوسل به، كما هو صريح كلامه، وبين التبرك الذي يقتضي حضور الشيء المتبرك به، كما هو ظاهر الأحاديث التي ذكرها الأستاذ البوطي ومن قبله الكتاني وغيرهما؟! وإلا فكيف يمكن التبرك بها؟!

وأيضًا فكلامه صريح في جواز التوسل بقوله في دعائه: اللهم إني أتوسل إليك بفضلات نبيك وعرقه و... وغير ذلك مما يستحي من كتابته فضلا عن النطق به كل مسلم عاقل غيور على مقام الإلوهية، ويا خجلتاه إذا قام الدكتور على المنبر يوم الجمعة يدعو بهذا الدعاء تحقيقًا منه لما ذهب إليه من فلسفة التوسل بالفضلات!!

وتالله لقد ازددنا يقينًا بعدم مشروعية التوسل بالذات لما رأينا الدكتور البوطي قد استلزم منه مشروعية التوسل بجزء من أجزاء الذات حتى ولو كان من الجنس الذي كان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- نفسه يتطهر ويتنزه منه كما هو ثابت في «الصحيحين» وغيرهما من كتب السنة المطهرة.

خامسًا: لقد تبين مما سبق أن ما ظنه الدكتور البوطي في السبب ظن إثم؛ لأني أولًا لم ألغ فائدة أحاديث التبرك بآثاره -صلى الله عليه وآله وسلم- كما سبق بيانه. وثانيًا لأنه قائم على تسويته الباطلة بين التبرك والتوسل من جهة، وعلى مشروعية التوسل بالذات من جهة أخرى، وكلاهما غير صحيح كما قدمنا ولو بإيجاز.

وأما غمزه إياي بالشذوذ في قوله: «أنها تخالف مذهبه في التوسل» فهو ناشئ من عدم مراعاته الأدب مع الأئمة الذين يخالفون رأيه ولا ـ أقول مذهبه؛ فأنه لا مذهب له على الرغم من لا مذهبيته! وإلا فأين هو من قول الإمام أبي حنيفة: «أكره أن يسأل الله إلا بالله» فلم يجز الإمام السؤال بالذات فضلًا عن الفضلات كما هو رأي المقلد

المجتهد الجامع للمتناقضات!! وما ذهب إليه الإمام هو مذهب صاحبيه أيضًا فضلًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من المحققين، وهو المذهب المنصور من الأحاديث النبوية والآثار السلفية، كما تراه مفصلًا في رسالتي الخاصة في التوسل، مع الرد على شبهات المخالفين ونقدها روايةً ودرايةً، ومن ذلك الرد مفصلًا على البوطي في خلطه بين التوسل والتبرك، وتجويزه التوسل بالفضلات، وما يصل هذا المقال إلى أيدي القراء الكرام إلا وتكون الرسالة قد تداولتها الأيدي وانتفع بها إن شاء الله كل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، ومعذرة إلى القراء مما اضطررنا إليه من الإطالة في الرد على البوطي في هذه الفقرة التي جرتنا إلى الخروج عما نحن بصدده من الرد عليه من الناحية الحديثية المحضة التي توجهتُ إليها في هذه المقالات دون مناقشة في آرائه الفقهية التي خالف فيها الأدلة الشرعية، ولعلي أتفرغ بعد للكتابة في ذلك بإذن الله تعالى.اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في نقد نصوص حديثية (ص ٧٥): إيراده "أي الكتاني في كتابه" أحاديث لا يترتب على معرفتها اليوم كبير فائدة، تحت العناوين الآتية: (ص٢٢):

التبرك بآثار رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بأمره

وذكر فيه حديث على بن أبي طالب وفيه أمره -صلى الله عليه وآله وسلم- له ولغيره أن يشربا من إناء مج فيه -صلى الله عليه وآله وسلم- وأن يفرغا على وجوههما. ثم قال: «تبرك الصحابة بآثار رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-» ثم أورد فيه حديث طلق بن علي وفيه أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- توضأ وتمضمض ثم صبه في أداوة لهم. ثم أعاد الترجمة للمرة الرابعة وأورد فيه حديثًا في تبرك أم سلمة بشعر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فما هو الفائدة من تكرار هذه العناوين والتراجم في الوقت الذي لا يمكن اليوم

التبرك في بعض المناسبات بشعرة محفوظة في زجاجة فهو شيء لا أصل له في الشرع، ولا يثبت ذلك بطريق صحيح.

نعم إنما يستفيد من هذه التراجم بعض مشايخ الطرق كما سبق ذكره في المقدمة، ولعل المصنف وضع هذه التراجم مساعدة منه لهم على استعباد مريديهم واخضاعهم لهم باسم التبرك بهم! والله المستعان.

ثم قال: (ص٢٣) تقبيل يد الرسول ورجليه!. ثم ساق حديثًا فيه أن يهوديين قبلا يده -صلى الله عليه وآله وسلم- ورجله!. قلت: ومع أن الحديث في ثبوته نظر كما سبق بيانه في موضعه (ص١٤) فهل يريد الشيخ في ذلك أن يشرع للناس أن يُقبِّل المريد رجل شيخه أيضًا اعتمادًا منه على فعل اليهوديين؟! فإن قيل: لكن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- أقرهما على ذلك فيقال: أثبت العرش ثم انقش، فالحديث لم يثبت كما ذكرنا، ولو ثبت، فليس يجوز قياس المسلم على اليهودي، لأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين فلئن أقر -صلى الله عليه وآله وسلم- اليهوديين على تقبيل رجله، فلا يلزم منه إقرار المسلم على مثله لأنه عزيز وذاك ذليل صاغر، فأي قياس أفسد من هذا على وجه الأرض أن يقاس المسلم على الكافر، والعزيز على الذليل؟! ولو جاز فلا يجوز لأي شيخ أن يقيس نفسه على الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- فيجيز لها ما جاز له -صلى الله عليه وآله وسلم-! لأنه من باب قياس الحدادين على الملائكة! أو هو على الأقل قياس مع الفارق!.اهـ.

وسئل رحمه الله كما في موسوعته العقدية (٣/ ٩٠١): هل كان المسلمون يتبركون بالتفال ومخلفات الوضوء، وهل كان النبي يرضى بذلك؟

الشيخ: هذا سؤال هام، الواقع أن ذلك وقع ووقع على علم من الرسول عليه السلام وسكوت منه، ولكن هذا السكوت كان برهة من الزمن، ولم يستمر منه -صلى الله

عليه وآله وسلم-، ولقد ظهر حكمة ذلك السكوت المؤقت واضحًا بينًا جليًا في صلح الحديبية، حيث أخذ المشركون يرسلون سفيرًا منهم- وما أريد أن أقول: رسولًا منهم، وإن كان هذا سائغًا من حيث العربية-فكلما أرسلوا سفيرًا منهم ليحادث الرسول ﷺ ويفهموا ما يريد، كان يرى هذا السفير تلك المبالغة العجيبة التي لا يعرفونها في ملوك كسرى وقيصر، من تهافت الصحابة على وضوء النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- الماء الذي كان يتوضأ به وتبركهم به، فكان من آثار ما شاهدوا أو شهدوا أنهم عادوا إلى رؤوس قريش وقالوا لهم: صالحوا محمدًا فوالله لقد رأينا كسرى وقيصر فما رأينا أحدًا يُعظِّمهم كما أرينا أصحاب محمد يُعظِّمون محمدًا -صلى الله عليه وآله وسلم-، وعلى هذا جرى الصلح المعروف في صلح الحديبية.

فكان سكوت النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- على مثل تلك المبالغة في التبرك به ﷺ من السياسية الشرعية الحكيمة، ولكنه لأنه طبع على ما وصف بحق في قوله تبارك وتعالى: {وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ} (القلم: ٤) وكما قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله» وكما قال في حديث آخر: «لا تنزلوني فوق منزلتي التي أنزلني الله فيها» فهو تجاوب في نهاية مع هذا المبدأ الأساسي الذي كان يحياه الرسول ﷺ وذلك حينما شاهدهم مرة يتهافتون أيضًا على التبرك بوضوئه فقال لهم: «ما يحملكم على هذا؟ قالوا: حب الله ورسوله، قال:- هنا الشاهد-إن كنت تحبون الله ورسوله فاصدقوا في الحديث وأدوا الأمانة» انظر هذا اللطف في النقد من الأمر المفضول إلى الحكم الفاضل، لم يصدهم الرسول ﷺ صدًا، وإنما مهد لهم تمهيدًا بأسلوب عظيم جدًا: «ما الذي يحملكم على هذا؟ قالوا: حب الله ورسوله» وهم صادقون في ذلك، فقال لهم: هذا لا يدل

حبكم لله والرسول، الذي يدلكم على ذلك هو أن تعملوا بما جاء به الرسول عن ربه تبارك وتعالى.

ولهذا فنحن نرى أن ما ثبت من التبرك هو ثابت وفي صحيح البخاري قصة الحديبية في صحيح البخاري، لا مجال لإنكارها من حيث الرواية أبدًا، لكن بعض الناس يأخذون الأمور بالعجلة ولا يأخذونها بالرَوِيِّة، فلو أنهم نظروا أولًا إلى الحكمة من ذاك السكون ثم اطلعوا على الحديث الأخير لزال الإشكال ولعرفوا عظمة الرسول عليه السلام في ذاك وفي هذا الحديث.اهـ.

وسئل رحمه الله في نفس المصدر السابق (٣/ ٩١٠): سؤال آخر عن مسألة التبرك بآثار الرسول سواء متصلة كشعره أو منفصلة كثيابه أو المنبر، يُروى عن ابن عمر أثر أنه كان يتبرك بمنبر الرسول، كذلك عن الإمام أحمد: ذكر الذهبي هناك في معرض الاحتجاج على الحنابلة بأنه كان يتبرك بشعرات الرسول، كذلك بمنبر الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، فما أدري هل صحت هذه الأسانيد عن ابن عمر أولًا ثم عن الإمام أحمد، ثم ما الموقف الصحيح في هذه؟

الشيخ: أما عن الإمام أحمد فلست أدري؛ لأن ما يذكر في مناقب الأئمة والحفاظ لا شك أن علماء الحديث لا يعنون برواية هذه المناقب كما يعنون برواية الأحاديث عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بالأسانيد الصحيحة، وهم في الأغلب يذكرون المناقب معلقة دون ذكر إسناد ما مثل هذه المناقب، وعلى ذلك فلا نستطيع أن نثبت أو أن ننكر وندع الأمر هكذا معلقًا حتى يتسنى لنا الوقوف على إسناد يمكن تطبيق قواعد علم الحديث عليه، ثم لا يترتب من وراء ذلك أي فائدة شرعية تذكر، وما هذه المناقب التي تذكر في بعض التراجم عندي إلا كمثل ما يروى عن بني إسرائيل، وقد تعلمون أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يقول: «بلغوا عني ولو آية،

وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» وقال في بعض الأحاديث الأخرى: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» (١) لأننا قد نصدق بشيء وهو كذب، أو نكذب بشيء وهو صدق.

وهكذا أنا أقول بالنسبة لبعض المناقب، فضلًا عن المثالب فلا نقف عندها كثيرًا إلا إذا جاء شيء منها... بالسند الذي نصحح به الحديث أو نحسنه على الأقل، حينذاك نقول: ثبت هذا أو لم يثبت، أما ما أشرت إلى بعض ما جاء عن بعض الصحابة فلا شك أن بعض ذلك ثابت صحيح عنهم، وما تبرك بعض أزواج النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بعرقه -صلى الله عليه وآله وسلم- وخلطها إياه بطيبها هذا مما لا شك فيه لوروده في صحيح مسلم، ولذلك فلا يستطيع حديثي عنده إلمام بالروايات وبنقلها تصحيحًا وتضعيفًا أن ينكر وقوع مثل هذا التبرك من بعض الصحابة لبعض آثار النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في حياته وبعد وفاته.

لكننا نرى نحن أن هذا الحكم ينبغي سده من باب سد الذرائع؛ لأن الذين كانوا يفعلون ذلك هم أصحاب النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- الذين عرفوا التوحيد بمعانيه الصحيحة، ولا يدور في الذهن أنهم يمكن أن يقعوا في شيء من الغلو في النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بخلاف هؤلاء المتأخرين الذين جاءوا فقد... لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- غلوًا كثيرًا وفي صور شتى، فلا نستطيع أن نقيس الخلف على السلف فلئن ثبت كما ذكرنا عن بعض الصحابة ذلك فهو حكم ومن أحسن أحواله أن يقال بأنه جائز، والأمر الجائز إذا خشي أن يترتب من ورائه فساد في العقيدة أو القلوب فيجب إيقافه من باب سد الذريعة.

ولعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان ينظر هذه النظرة البعيدة حينما حج في خلافته ونزل منزلًا من تلك المنازل فرأى بعض الناس ينحون منحًى عن

الجادة وعن الطريق، فلما سأل إلى أين هؤلاء يذهبون؟ قيل له: بأن هناك مصلًى صلى فيه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فهم يقصدون الصلاة في هذا المصلى، فقال رضي الله تعالى عنه: من أدركته الصلاة من شيء من هذه المصليات التي صلى فيها النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فليصلِّ ومن لا فلا تفعلوا فإنما أهلك من قبلكم اتباعهم آثار أنبيائهم.

فهذا الاتباع كان سببًا في وقوع الفساد... بالنسبة لمن كان قبلنا من اليهود والنصارى، فلا غرابة ولا جرم أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله» فعلى الرغم من أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- نصح أمته بهذا الحديث إذا بهذه الأمة من على فيه وقال:

دع ما ادعته النصارى في نبيهم   واحكم بما شئت فيه مدحًا فاحتكم

فهذا في واد، وقوله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «لا تطروني كما أطرت النصارى.. » في واد آخر، ومنشأ هذا الغلو ينشأ من فهم هذا الحديث بمعنًى واسع أكثر مما يدل عليه الحديث بتمامه؛ لأن هذا الحديث يمكن تمريره وتفسيره بأحد معنيين:

الأول: لا تطروني: لا تبالغوا في مدحي، وهذا مفهوم عنده، ولكن لا تبالغوا، فهذا هو المعنى الأول.

المعنى الآخر، وهو الذي يبدو لي: أنه ينهى أمته أيضًا من باب سد الذريعة أن يمدحوه عليه الصلاة والسلام بشيء من عند أنفسهم خشية أن ينحرف بهم المدح عن العدل وعن كلمة الحق، هذا المعنى هو الذي سيترجح عندي أولًا بالنظر إلى تمام الحديث حيث قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم» وكأن سائلًا

سيسأل: فماذا وكيف نقول وكيف نمدح؟ فأجاب الرسول عليه السلام كما هي عادته ولا غرابة في ذلك، فإنه كما قال تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} (النجم: ٣ - ٤) «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد-إذًا- فقولوا: عبد الله ورسوله» لا تزيدوا في مدحي على ما مدحني ربي تبارك وتعالى، وليس المعنى إذًا: لا تبالغوا وإنما لا تمدحوا إلا بما جاء في الكتاب والسنة.

والذي جعلني أميل إلى هذا المعنى الثاني هو أن علماء الحديث ذكروا هذا الحديث في باب: تواضع النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، [وإذا أخذنا] الحديث بالمعنى الأول لم يتفق الحديث مع الترجمة ولم يترجم الباب لهذا الحديث؛ لأنه أن يُقال... لا تبالغ في مدحي فهذا واجب، بينما الباب تواضع النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- الذي يليق بهذا التواضع إنما هو أن يقول عليه الصلاة والسلام: لا تمدحوني ولا تقولوا شيئًا إلا عبد الله ورسوله؛ لأن الله عز وجل هكذا وصفه عليه الصلاة والسلام.

فإذًا من باب سد الذريعة كما جاء هذا الحديث وإن كان قد وقع شيء من التبرك من بعض الصحابة وإن صح ذلك من بعض ما جاء من بعده فهذه قضايا فردية لا يبنى عليها حكم عام يذاع بين المسلمين؛ لأن العاقبة ستكون الغلو في رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهذا مما نهى عنه هو مباشرًة وكان ذلك تفسيرًا لمثل قوله تعالى: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ} (النساء: ١٧١).اهـ.

وسئل رحمه الله في نفس المصدر السابق (٣/ ٩١٤): هنا يقول السائل: أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية التمسح بقبر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ولكنه لم ينكر التمسح بالمنبر ويستدل بما نقله عن الإمام أحمد عن ابن عمر أنه فعله، فما حكم هذا؟ ذكره شيخ الإسلام في...

الشيخ: ذكر الحكم أو ذكر الرواية عن ابن عمر؟

مداخلة:... أنه ذكر هذا الكلام الذي نقله هذا السائل.

الشيخ: وما هو أعده.

مداخلة: يقول: أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية التمسح بقبر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ولكنه لم ينكر التمسح بالمنبر ويستدل بما نقله عن الإمام أحمد عن ابن عمر أنه فعل، فما حكم هذا؟

الشيخ: أنا جوابي على هذا أظن أنه سبق في كلمتي في أول هذه الجلسة: أن هذا يمنع من باب سد الذريعة، وإن كنا نشعر بفرق كبير بين التمسح بقبره عليه الصلاة والسلام؛ لأنه يشعر أن المتمسح يطلب منه المدد ونحو ذلك من المعاني التي لا يجوز صرفها إلا الله تبارك وتعالى، أما التمسح بالمنبر فلا يتبادر المسلم بمثل هذا المعنى الشركي وهو كسائر أنواع التبرك التي جاء ذكرها في أول جلستنا هذه، فأنا أقول بالمنع من كل هذه الأشياء من باب سد الذريعة؛ ولأن الناس ليس عندهم هذه الدقة التي تحملهم على التفريق بين التمسح بالقبر وبين التمسح بالمنبر.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في الصحيحة (٣/ ١٥٩، ١٢ - ١٦٧): قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم: «قام من عندي جبريل قبل، فحدثني أن الحسين يقتل بشط الفرات».

فائدة: ليس في شيء من هذه الأحاديث ما يدل على قداسة كربلاء وفضل السجود على أرضها واستحباب اتخاذ قرص منها للسجود عليه عند الصلاة كما عليه الشيعة اليوم ولو كان ذلك مستحبًا لكان أحرى به أن يُتخذ من أرض المسجدين الشريفين المكي والمدني ولكنه من بدع الشيعة وغلوهم في تعظيم أهل البيت وآثارهم، ومن عجائبهم أنهم يرون أن العقل من مصادر التشريع عندهم، ولذلك فهم

يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين ومع ذلك فإنهم يروون في فضل السجود على أرض كربلاء من الأحاديث ما يشهد العقل السليم ببطلانه بداهة، فقد وقفت على رسالة لبعضهم وهو المدعو السيد عبد الرضا (!) المرعشي الشهرستاني بعنوان " السجود على التربة الحسينية".

ومما جاء فيها (ص ١٥): "وورد أن السجود عليها أفضل لشرفها وقداستها وطهارة من دفن فيها، فقد ورد الحديث عن أئمة العترة الطاهرة عليهم السلام أن السجود عليها ينور إلى الأرض السابعة. وآخر: أنه يخرق الحجب السبعة، وفي (آخر): يقبل الله صلاة من يسجد عليها ما لم يقبله من غيرها، وفي (آخر) أن السجود على طين قبر الحسين ينور الأرضين".

ومثل هذه الأحاديث ظاهرة البطلان عندنا وأئمة أهل البيت رضي الله عنهم براء منها وليس لها أسانيد عندهم ليمكن نقدها على نهج علم الحديث وأصوله وإنما هي مراسيل ومعضلات! ولم يكتف مؤلف الرسالة بتسويدها بمثل هذه النقول المزعومة على أئمة البيت حتى راح يوهم القراء أنها مروية مثلها في كتبنا نحن أهل السنة، فها هو يقول: (ص ١٩): "وليس أحاديث فضل هذه التربة الحسينية وقداستها منحصرة بأحاديث الأئمة عليهم السلام، إذ أن أمثال هذه الأحاديث لها شهرة وافرة في أمهات كتب بقية الفرق الإسلامية عن طريق علمائهم ورواتهم، ومنها ما رواه السيوطي في كتابه " الخصائص الكبرى " في " باب إخبار النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بقتل الحسين عليه السلام، وروى فيه ما يناهز العشرين حديثا عن أكابر ثقاتهم كالحاكم والبيهقي وأبي نعيم والطبراني والهيثمي في " المجمع " (٩/ ١٩١) وأمثالهم من مشاهير رواتهم".

فاعلم أيها المسلم أنه ليس عند السيوطي ولا الهيثمي ولو حديث واحد يدل

على فضل التربة الحسينية وقداستها، وكل ما فيها مما اتفقت عليه مفرداتها إنما هو إخباره -صلى الله عليه وآله وسلم- بقتله فيها، وقد سقت لك آنفا نخبة منها، فهل ترى فيها ما ادعاه الشيعي في رسالته على السيوطي والهيثمي؟! اللهم لا، ولكن الشيعة في سبيل تأييد ضلالاتهم وبدعهم يتعلقون بما هو أوهى من بيت العنكبوت!.

ولم يقف أمره عند هذا التدليس على القراء بل تعداه إلى الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو يقول (ص ١٣): "وأول من اتخذ لوحة من الأرض للسجود عليها هو نبينا محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- في السنة الثالثة من الهجرة لما وقعت الحرب الهائلة بين المسلمين وقريش في أحد وانهدم فيها أعظم ركن للإسلام وهو حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أمر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- نساء المسلمين بالنياحة عليه في كل مأتم، واتسع الأمر في تكريمه إلى أن صاروا يأخذون من تراب قبره فيتبركون به ويسجدون عليه لله تعالى، ويعملون المسبحات منه كما جاء في كتاب " الأرض والتربة الحسينية " وعليه أصحابه، ومنهم الفقيه...".والكتاب المذكور هو من كتب الشيعة، فتأمل أيها القارئ الكريم كيف كذب على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فادعى أنه أول من اتخذ قرصًا للسجود عليه، ثم لم يسق لدعم دعواه إلا أكذوبة أخرى وهي أمره -صلى الله عليه وآله وسلم- النساء بالنياحة على حمزة في كل مأتم ومع أنه لا ارتباط بين هذا لو صح وبين اتخاذ القرص كما هو ظاهر، فإنه لا يصح ذلك على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، كيف وهو قد صح عنه أنه أخذ على النساء في مبايعته إياهن ألا ينحن كما رواه الشيخان وغيرهما عن أم عطية (انظر كتابنا " أحكام الجنائز " ص ٢٨) ويبدو لي أنه بنى الأكذوبتين السابقتين على أكذوبة ثالثة وهي قوله في أصحاب النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: "واتسع الأمر في تكريمه

إلى أن صاروا يأخذون من تراب قبره فيتبركون به ويسجدون عليه لله تعالى... "، فهذا كذب على الصحابة رضي الله عنهم وحاشاهم من أن يقارفوا مثل هذه الوثنية، وحسب القارئ دليلًا على افتراء هذا الشيعي على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وأصحابه أنه لم يستطع أن يعزو ذلك لمصدر معروف من مصادر المسلمين، سوى كتاب " الأرض والتربة الحسينية " وهو من كتب بعض متأخريهم ولمؤلف مغمور منهم، ولأمر ما لم يجرؤ الشيعي على تسميته والكشف عن هويته حتى لا يفتضح أمره بذكره إياه مصدرا لأكاذيبه!

ولم يكتف حضرته بما سبق من الكذب على السلف الأول بل تعداه إلى الكذب على من بعدهم، فاسمع إلى تمام كلامه السابق: "ومنهم الفقيه الكبير المتفق عليه مسروق بن الأجدع المتوفى سنة (٦٢) تابعي عظيم من رجال الصحاح الست كان يأخذ في أسفاره لبنة من تربة المدينة المنورة يسجد عليها (!) كما أخرجه شيخ المشايخ الحافظ إمام السنة أبو بكر ابن أبي شيبة في كتابه " المصنف " في المجلد الثاني في " باب من كان يحمل في السفينة شيئًا يسجد عليه، فأخرجه بإسنادين أن مسروقًا كان إذا سافر حمل معه في السفينة لبنة من تربة المدينة المنورة يسجد عليها".

قلت: وفي هذا الكلام عديد من الكذبات: الأولى: قوله: "كان يأخذ في أسفاره " فإنه بإطلاقه يشمل السفر برًا وهو خلاف الأثر الذي ذكره!

الثانية: جزمه بأنه كان يفعل ذلك يعطي أنه ثابت عنه وليس كذلك بل ضعيف منقطع كما يأتي بيانه.

الثالثة: قوله "... بإسنادين " كذب وإنما هو إسناد واحد مداره على محمد بن سيرين، اخُتلِف عليه فيه، فرواه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٢/ ٤٣/ ٢) من طريق يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين قال: "نبئت أن مسروقًا كان يحمل معه لبنة في السفينة،

يعني يسجد عليها "، ومن طريق ابن عون عن محمد " أن مسروقًا كان إذا سافر حمل معه في السفينة لبنة يسجد عليها "، فأنت ترى أن الإسناد الأول من طريق ابن سيرين، والآخر من طريق محمد وهو ابن سيرين، فهو في الحقيقة إسناد واحد ولكن يزيد بن إبراهيم قال عنه: نبئت "، فأثبت أن ابن سيرين أخذ ذلك بالواسطة عن مسروق ولم يثبت ذلك ابن عون وكل منهما ثقة فيما روى إلا أن يزيد ابن إبراهيم قد جاء بزيادة في السند، فيجب أن تقبل كما هو مقرر في " المصطلح " لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وبناء عليه فالإسناد بذلك إلى مسروق ضعيف لا تقوم به حجة لأن مداره على راو لم يسم مجهول، فلا يجوز الجزم بنسبة ذلك إلى مسروق رضي الله عنه ورحمه كما صنع الشيعي.

الرابعة: لقد أدخل الشيعي في هذا الأثر زيادة ليس لها أصل في " المصنف " وهي قوله: "من تربة المدينة المنورة "! فليس لها ذكر في كل من الروايتين عنده كما رأيت. فهل تدري لم أفتعل الشيعي هذه الزيادة في هذا الأثر؟ لقد تبين له أنه ليس فيه دليل مطلقا على اتخاذ القرص من الأرض المباركة " المدينة المنورة " للسجود عليه إذا ما تركه على ما رواه ابن أبي شيبة ولذلك ألحق به هذه الزيادة ليوهم القراء أن مسروقا رحمه الله اتخذ القرص من المدينة للسجود عليه تبركًا، فإذا ثبت له ذلك ألحق به جواز اتخاذ القرص من أرض كربلاء بجامع اشتراك الأرضين في القداسة!! وإذا علمت أن المقيس عليه باطل لا أصل له وإنما هو من اختلاق الشيعي عرفت أن المقيس باطل أيضا لأنه كما قيل: وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

فتأمل أيها القارئ الكريم مبلغ جرأة الشيعة على الكذب حتى على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال، يتبين لك صدق من وصفهم من الأئمة بقوله: "أكذب الطوائف الرافضة "!

ومن أكاذيبه قوله (ص ٩): "ورد في صحيح البخاري صحيفة (!) (٣٣١ ج١) أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض "! وهذا كذب من وجهين: الأول: أنه ليس في " صحيح البخاري " هذا النص لا عنه -صلى الله عليه وآله وسلم- ولا عن غيره من السلف.

الآخر: أنه إنما ذكره الحافظ ابن حجر في " شرحه على البخاري " (ج١/ ص ٣٨٨ - المطبعة البهية) عن عروة فقال: "وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض".

قلت: وأكاذيب الشيعة وتدليسهم على الأمة لا يكاد يحصر، وإنما أردت بيان بعضها مما وقع في هذه الرسالة بمناسبة تخريج هذا الحديث على سبيل التمثيل، وإلا فالوقت أعز من أن يضيع في تتبعها.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في موسوعته العقدية (٣/ ٩٣٠): سؤال قرأنا في باب «إن لبدنك عليك حقًا» ص٨١٦ من المجلد الخامس من مجلتنا العزيزة «المسلمون» في الإجابة على السؤال عن الزوائد في الجلد وطريقة شفائها، ومما ذكر قول: «لو اعتقد أحدكم في حجر لنفعه»، فأرجوكم إجابتنا على صفحات «المسلمون» هل هذا قول الرسول الكريم -صلى الله عليه وآله وسلم- أو حكمة من حكم العرب أو غير ذلك؟ وقد قرأت في مجلة (الهدى النبوي) العدد ٢ - ٧، ١٣٧٦، ص٩٩ أن هذا الحديث من وضع المشركين عبَّاد الأوثان. أرجوكم عرض ذلك على الشيخ ناصر الدين الألباني لإفادتنا مشكورين؟

الجواب: المذكور، قال ابن تيمية: إنه كذب، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: إنه لا أصل له، وأقرهما الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة» (١٩٥ - ١٦٠) ولا يمكن أن يكون حكمةً من حكم العرب،

إلا أن يكون للعرب المشركين لما فيه من تأييد ظاهر لوثنيتهم المعروفة التي إنما بعث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لتحطيمها، وإنقاذ أصحابهم منها إلى نور التوحيد الخالص من أوضارها {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في كتابه "حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ":

من بدع الحج: «التمسح بحيطان الكعبة والمقام».

والتبرك بالمطر النازل من ميزاب الرحمة من الكعبة.

والتبرك بالاغتسال في البركة التي بجانب قبور الشهداء بالمدينة.

ومسح البعض بأيديهم النخلتين النحاسيتين الموضوعتين في المسجد النبوي غربي المنبر.

وربط الخرق بالنافذة المطلة على أرض الشهداء.

وربط الخرق بالمقام والمنبر لقضاء الحاجات.اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في التعليق على إصلاح المساجد (ص ١٦٧): قال القاسمي في "إصلاح المساجد": وأما أهل العلم من الصحابة والتابعين فلم يكونوا يعظِّمون الصخرة.

فعلق الشيخ قائلًا: قلت: وهذا على خلاف ما عليه الناس اليوم من تعظيمها وقصد الصلاة عندها، والله تعالى أعلم بما صرف من الأموال في تجديدها أو ترميمها بعد ضرب اليهود لها بالقنابل، وهي اليوم تحت أيديهم، بظلم المسلمين لأنفسهم، ومخالفتهم لشريعة نبيهم، أمراء ومأمورين، حكامًا ومحكومين، ألهمهم الله العودة إلى العمل بدينهم ليتمكنوا من طرد العدو من بلادهم، والله المستعان.اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موسوعته العقدية (٣/ ٩٣٩): قال الشيخ: [مخاطبًا صاحب البيت الذي عقدت فيه الجلسة وكان قد علق صورة المسجد الأقصى على الحائط]:- يا أخي هذه الصورة يجب أن ترفع من هنا هذه الصورة التي لا أكبر منها عندك.

-**مداخلة**: إن شاء الله.

-**الشيخ**: تدري لما السبب؟ هذه الصورة الآن ظللت العلم الإسلامي وجعلت الصخرة صخرة مقدسة، وهي صخرة من الصخور لا قيمة لها سواء كانت هناك أو كانت في بريطانيا لا قيمة لها إطلاقًا، والمسؤلون عنها مباشرة هم الملوك الذين ينفقون أمولًا طائلة في سبيل زخرفتها وتزيينها وفي ذلك تضليل للشعوب الإسلامية فصارت هذه الصخرة صخرة مقدسة... ،ثم استغلت سياسيًا لا يكفيهم أن يستغلوا الواقع المسجد الأقصى الذي هو من المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال يكفينا هذا إذا كانوا يريدون أن يستغلوا الوضع سياسيًا ويثيروا حماس المسلمين وإن كانوا كما قيل:

ولئن ناديت أسمعت حيًا ولكن لا حياة لمن تنادي

ولو نارًا نفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ في رماد

فإذا أرادوا أن يثيروا عواطف المسلمين إن كان هذا يثير فالمسجد الأقصى باعتباره من المساجد الثلاثة يكفي فهي مضلة ومضللة ومن جملة تأييدها نصبها ووضعها في صدور المجالس ونحن معشر السلفيين صاننا الله عَزَّ وَجَلَّ من أن نقدس حجارة لا قيمة لها إسلاميًا واضح.

مسألة: سئل العلامة العثيمين كما في مجموع فتاواه (١/ ١٠٨): جاء في الفتوى السابقة أن التبرك بريق أحد غير النبي، ﷺ، حرام ونوع من الشرك باستثناء الرقية بالقرآن حيث إن هذا يشكل مع ما جاء في الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أن

النبي، ﷺ، كان يقول في الرقية: "بسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا يشفى سقيمنا بإذن ربنا» فنرجو من فضيلتكم التكرم بالتوضيح؟

فأجاب: ذكر بعض العلماء أن هذا مخصوص برسول الله، ﷺ، وبأرض المدينة فقط وعلى هذا فلا إشكال.

ولكن رأى الجمهور أن هذا ليس خاصّا برسول الله، ﷺ، ولا بأرض المدينة بل هو عام في كل راق وفي كل أرض ولكنه ليس من باب التبرك بالريق المجردة بل هو ريق مصحوب برقية وتربة للاستشفاء وليس لمجرد التبرك. وجوابنا في الفتوى السابقة هو التبرك المحض بالريق وعليه فلا إشكال لاختلاف الصورتين.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ في المصدر السابق (٣/ ٢٣١): عن حكم النذر والتبرك بالقبور، والأضرحة؟.

فأجاب: النذر عبادة لا يجوز إلا لله عَزَّ وَجَلَّ وكل من صرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله فإنه مشرك كافر، قد حرم الله عليه الجنة، ومأواه النار، قال الله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ}.

وأما التبرك بها: فإن كان يعتقد أنها تنفع من دون الله عَزَّ وَجَلَّ فهذا شرك في الربوبية مخرج عن الملة، وإن كان يعتقد أنها سبب وليست تنفع من دون الله فهو ضال غير مصيب، وما اعتقده فإنه من الشرك الأصغر، فعلى من ابتلي بمثل هذه المسائل أن يتوب إلى الله سبحانه وتعالى، وأن يقلع عن ذلك قبل أن يفاجئه الموت، فينتقل من الدنيا على أسوأ حال، وليعلم أن الذي يملك الضر والنفع هو الله سبحانه وتعالى، وأنه هو ملجأ كل أحد، كما قال الله تعالى: {أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ}، وبدلًا من أن يتعب نفسه في الالتجاء إلى قبر فلان وفلان، ممن يعتقدونهم أولياء، ليلتفت إلى ربه عَزَّ وَجَلَّ

وليسأله جلب النفع ودفع الضر، فإن الله سبحانه وتعالى هو الذي يملك هذا.

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ كما في فتاوى نور على الدرب: ما حكم وضع المصحف في السيارة من أجل التبرك والحفظ من العين، وأيضًا خشية أن تصدم؟.

فأجاب: حكم وضع المصحف في السيارة دفعًا للعين أو توقيًا للخطر بدعة، فإن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يكونوا يحملون المصاحف على إبلهم دفعًا للخطر أو للعين، وإذا كان بدعة فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: (كل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النار).

(باب ذكر مسائل الإيمان بالجن)

(باب الإيمان بوجود الجن)

ثبت وجود الجن بالقرآن والسنة وعلى ذلك انعقد الإجماع، فمنكر وجودهم كافر لإنكاره ما علم من الدين بالضرورة.

ولقد أفاض القرآن الكريم والسنة النبوية في الحديث عن الجن وأحوالهم في مواضع كثيرة، فقد ورد ذكرهم في القرآن في مواضع متعددة تقرب من أربعين موضعًا عدا عن الآيات التي تحدثت عن الشيطان وهي كثيرة، وانفردت سورة كاملة للحديث عن أحوال النفر الذين استمعوا للقرآن من الرسول عليه الصلاة والسلام وهو بمكة هي سورة الجن، إذ ورد في مطلعها إخبار الله لنبيه باستماع هذا النفر للقرآن، قال تعالى: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا} [الجن:١ - ٢].

واعتبرهم القرآن نوعًا آخر يشترك مع الإنسان في التكليف وإن اختلف عنهم في الصفات، فجاءت كثير من خطابات التكليف شاملة للجن والإنس قال تعالى: {وَمَا

خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: ٥٦]. وقال: يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا} [الأنعام: ١٣٠]، ورتب القرآن الجزاء لهم حسب أعمالهم في الدنيا فقال: وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ} [السجدة: ١٣]، وقال في معرض الحديث عن نعيم الجنة: فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ} [الرحمن: ٥٦]. وتحدى الله الجن والإنس أن يأتوا بمثل هذا القرآن فقال: قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا} [الإسراء: ٨٨]، واستنكر القرآن المزاعم التي تقول بأن الجن يعلمون الغيب فقال في معرض الحديث عن موت سليمان عليه السلام: فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ [سبأ: ١٤]. وغير ذلك من الآيات التي تحدثت عن أحوال هذا المخلوق.

ومعلوم أن القرآن الكريم قد ثبتت صحته، لأنه منقول إلينا بالتواتر، فعلى هذا الأساس لا مجال لإنكار هذا النوع من المخلوقات متى كان الخبر صادقًا، وإنكارهم يكون تكذيبًا لخبر الله عنهم دون حجة أو برهان، وذلك لا يكون إلا من سمات الجاهلين أو الكافرين، ووجودهم بشكل قاطع لا يحتمل التأويل بأي شكل من الأشكال.

وأما السنة النبوية فقد ورد ذكرهم في أحاديث كثيرة، وهذه الأحاديث بمجملها تبين أحوال هذا المخلوق، من حيث المادة التي خلقوا منها، ومن حيث طعامهم وشرابهم وتناسلهم ومطالبتهم بالتكاليف الشرعية، ومحاسبتهم في الآخرة، بالإضافة إلى الأحاديث التي تبين إمكانية رؤيتهم بمختلف الصور التي يتشكلون فيها، وغيرها من الأحاديث التي تشرح أحوالهم، قال الدميري في حياة الحيوان الكبرى (١/

٢٠٦): (واعلم أن الأحاديث في وجود الجن والشياطين لا تحصى، وكذلك أشعار العرب وأخبارها، فالنزاع في ذلك مكابرة فيما هو معلوم بالتواتر).اهـ.

فمن حيث بيان أصل المادة التي خلقوا منها، فقد أورد الإمام مسلم في صحيحه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: (خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم)[1].

وما ورد من الأحاديث في تكليم الرسول ﷺ الجن وقراءته القرآن عليهم ودعوتهم إلى الله في أكثر من مرة، وقد كان ابن مسعود رفيقًا للرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ في كثير منها... وهذه الأحاديث في كثير منها أحاديث صحيحة، رواها الثقات من الصحابة والتابعين عن الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام، فلا مجال لتكذيبها أو تأويلها تأويلًا فاسدًا يخرج عن المقصود منها.

وقد فصلت هذه الأحاديث كثيرًا من أحوال الجن وصفاتهم، ومتى ثبتت صحتها، فإن المكذب بها يكون مكذبًا للقرآن، الذي نص على وجوب الإيمان بما أخبر به عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: (فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [التغابن: ٨]، وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلًا بَعِيدًا) [النساء: ١٣٦].

على أن هذه الأدلة السمعية الواردة عن الرسول ﷺ في وجود الجن، لها في نفس الوقت دلالات حسية كذلك على وجودهم، إذ قد ثبت رؤيتهم له عَلَيْهِ السَّلَامُ ولنفر من أصحابة الذين رافقوه عند ذهابه لتكليم الجن وقراءة القرآن عليهم، ومثل هذا قد حصل لأبي هريرة عندما جاءه الشيطان في صورة رجل فقير فجعل يحثو من مال

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٦).

الصدقة... وكما ورد عن ابن عباس (أن امرأة جاءت بابن لها إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابني هذا به جنون، وأنه يأخذه عند غدائنا وعشائنا فيخبث علينا، فمسح رسول الله ﷺ صدره ودعا، فثع ثعة، وخرج من جوفه مثل الجرو الأسود يسعى)[1].

فهذه قصة سمعية من جهة، حسية من جهة أخرى، حيث دلت على رؤية الحاضرين للجني على شكل جرو أسود يسعى، وما حصل ذلك من أخذ الرسول عليه السلام للشيطان وخنقه إياه عندما جاءه ليقطع صلاته، حتى وجد برد لعابه على يديه الشريفتين.

وغير ذلك من الروايات التي تحمل دلالات حسية على رؤية الجن مما لا يجعل مجالًا للشك في وجودهم..... والعقل لا يمنع من وجود عوالم غائبة عن حِسِّنا، لأنه قد ثبت وجود أشياء كثيرة في هذا الكون لا يراها الإنسان ولكنه يحس بوجودها، وعدم رؤية الإنسان لشيء من الأشياء لا يستلزم عدم وجوده، والقاعدة العلمية تقول: عدم العلم بوجود شيء لا يستلزم عدم وجوده. أي عدم رؤيتك للشيء الذي تبحث عنه لا يستلزم أن يكون بحد ذاته مفقودًا، إذ أن الموجودات أعظم من المشاهدات، أي ليس كل الموجودات خاضعة لحاسة الرؤية، أو لمطلق الحواس...

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٣٩)، والدارمي (١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٥٨٠) والطبراني في الكبير (١٢/ ٥٧)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (٣٩٥) والحديث قال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (٦/ ٢٩٨): غريب من هذا الوجه -فيه- فرقد السبخي فيه كلام وله شاهد، ولأجل فرقد السبخي ضعف الحديث البوصيري في إتحاف الخيرة (٤/ ٤٦١)، والشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (٢/ ٥٣٧)، وضعفه العلامة الألباني في المشكاة (٥٩٢٣) وكذا ضعفه الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤/ ٣٧) بقولهم: إسناده ضعيف، فرقد السبَخي: هو فرقد بن يعقوب السبخي قال البخاري: في حديثه مناكير، وقال أحمد وأبو حاتم: ليس بالقوي، وقال يحيى القطان: ما تعجبني الرواية عنه، وضعفه ابن سعد وابن المديني والنسائي ويعقوب بن شيبة وغيرهم.

وقد ثبت عن طريق القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن طريق السنة الصحيحة وجود عالم يختلف عن الإنسان يسمى عالم الجن، وهذا القرآن ليس من تأليف الرسول ﷺ، أو من تأليف أحد من البشر على الإطلاق، فعندئذ وجب التصديق بهذا الإخبار الصحيح عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ، ولا اعتبار بجهل الإنسان بهذا العالم ما دام المخبر صادقًا.

ولا يدعي إنسان عاقل على الإطلاق أنه رأى الميكروبات بالعين المجردة التي لا ترى إلا بالمجهر بعد تكبيرها آلاف المرات، لأن السبب في عدم رؤيتها أن حاسة البصر عند الإنسان غير مؤهلة لهذه الرؤية، ما دامت الرؤية لهذا البصر محدودة في مجال العالم المشهود للإنسان، قال محمد رشيد رضا في تفسير المنار (٨/ ٣٦٦): (ولو كان الاستدلال بعدم رؤية الشيء على عدم وجوده صحيحًا وأصلًا ينبغي للعقلاء الاعتماد عليه، لما بحث عاقل في الدنيا عما في الوجود من المواد والقوى المجهولة، ولما كشفت هذه الميكروبات التي ارتقت بها علوم الطب والجراحة إلى الدرجة التي وصلت إليها، ولا تزال قابلة للارتقاء بكشف أمثالها، ولما عرفت الكهرباء التي أحدث كشفها هذا التأثير العظيم في الحضارة، ولولم تكشف الميكروبات - وأخبر أمثالهم بها في القرون الخالية - لعدوه مجنونًا، وجزموا باستحالة وجود أحياء لا ترى، إذ يوجد في نقطة الماء ألوف الألوف منها، وأنها تدخل في الأبدان من خرطوم البعوضة أو البرغوث.. الخ، كما أن ما يجزم به علماء الكهرباء من تأثيرها في تكوين العوالم، وما تعرفه الشعوب الكثيرة الآن من تخاطب الناس بها من البلاد البعيدة بآلات التلغراف والتليفون اللاسكلية - كله مما لم يكن يتصوره عقل، وقد وقع بالفعل). ويقول أيضًا كما في فتاوى الإمام محمد رشيد رضا (١/ ٢٥٢): (ويعجبني قول الدكتور (فانديك) في كلامه عن الحواس الخمس إذ يقول: لو

كانت لنا حواس أخر فوق الخمس التي لنا، لربما توصلنا بها إلى معرفة أشياء كثيرة لا نقدر على إدراكها بالحواس الخمسة التي نملكها، ولو كانت حواسنا الموجودة أحدَّ مما عليه لربما أفادتنا أكثر مما تفيدنا وهي على حالتنا الحاضرة، ولو كان سمعنا أحدَّ لربما سمعنا أصواتًا تأتينا من عالم غير هذا الذي نحن فيه)، ولكن حكمة الله اقتضت أن تكون حواسنا كما هي عليه الآن.

وقد أثبتت التجارب وجود أشياء كثيرة في هذا الكون مع أن الإنسان لا يراها، فالكهرب الذي يسري في السلك موجود ولكننا لا نراه، والموجات الصوتية التي تنتقل عبر الأثير نحس بها ونلمس آثارها، خاصة في هذا العصر الذي ارتقت فيه المعارف والعلوم ارتقاء عجيبًا... وباسم المنهج التجريبي في البحث أنكر كثير من المنتسبين له وجود مخلوقات تسمى بالملائكة والجن، ولم يكن لهم حجة يلجأون إليها في إنكار ذلك إلا أنهم لم يشاهدوها ولم يضعوها تحت المجهر أو في أنابيب الاختبار، ليجروا عليها التجارب، في الوقت الذي يتحدثون فيه للبشرية عن وجود الجاذبية والمغناطيسية والكهرب، وغيرها من الأشياء التي تغيب عن حواسنا، ولقد أخطأت الحضارة الغربية وغيرها من الحضارات المادية عندما آمنت بالعقل وجحدت ما سواه، وعاشت تحت ظلال وثنية عقلية، هي أخطر ألوان الوثنيات وأشدها إذلالًا وإهدارا للقيم الإنسانية العليا، وهذا العقل الذي عبدته هذه الحضارة شيء عظيم حقًا في عالم الحس والمشاهدة، لأنهما يخضعان لهذا العقل في مجال التجربة والاختبار، أما ما وراء الحس والمشاهدة، فلا مجال للعقل أن يحكم على ذلك بالظنون والتخرصات، وفي الوقت الذي نجد فيه إبداع هذه الحضارة المادية في مجال الماديات، نجدها في الجانب الآخر قد تعثرت تعثرا مضحكًا في المعنويات والأخلاقيات والعبادات، وفي كافة ما يتصل بأمور الغيب كالروح والإلهام والوحي،

لأنها أمور فوق الحس والمشاهدة.... ومع شهرة هذه الإدلة ووضوحها فقد انقسم الناس قديمًا وحديثًا في أمر الجن إلى مذاهب شتى، فما بين مثبت لوجودهم، أو منكر، أو مؤول لهم بشتى التأويلات الفاسدة، أو مغالٍ في قدرتهم وسلطانهم في الأرض، إلى غير ذلك من المذاهب والتصريفات المختلفة في شأن هذا المخلوق. ويمكن إجمال هذه المذاهب فيما يلي:

١- مذهب أهل السنة والجماعة: الذي عليه أهل السنة والجماعة من المسلمين وهو إثبات وجود مخلوقات غائبة عن حواسنا تسمى الجن، وأنها لا تظهر إلا أذا تشكلت في صور غير صورها في بعض الأحوال ولبعض الناس، وأنها مخلوقات عاقلة مكلفة بالتكاليف الشرعية على نحو ما عليه البشر، وأنهم يأكلون، ويشربون، ويتناكحون ولهم ذرية، قال ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ١٢): لكن لما أخبرت الرسل الذين شهد الله ﷻ بصدقهم بما أبدى على أيديهم من المعجزات المحلية للطبائع بنص الله ﷻ وعلى وجود الجن في العالم، وجب ضرورة العلم بخلقهم ووجودهم، وقد جاء النص بذلك وبأنهم أمة عاقلة مميزة، متعبدة، موعودة متوعدة، متناسلة، يموتون. وأجمع المسلمون كلهم على ذلك.اهـ.

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩/ ٩): لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن ولا في أن الله أرسل محمدًا ﷺ إليهم.. إلى أن يقول: وهذا لأن وجود الجن تواترت به أخبار الأنبياء تواترًا معلومًا بالاضطرار، ومعلوم بالاضطرار أنهم أحياء عقلاء فاعلون بالإرادة، بل مأمورون منهيون، ليسوا صفات وأعراضًا قائمة بالإنسان أو غيره كما يزعم بعض الملاحدة.اهـ.

وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص: ١٢٣): وأما الجان فأهل السنة والجماعة يؤمنون بوجودهم.اهـ.

٢- مذهب جمهور الكفار كعامة أهل الكتاب والمجوس، وجمهور الكنعانيين، واليونانيين، والرومان، والهنود القدماء، وعامة مشركي العرب: الإقرار بوجود الجن، مع انحراف في تصورهم عن هذا المخلوق، هذه الطوائف المختلفة أقرت بوجود الجن، ولكن إقرارهم هذا صاحبه تصورات فاسدة ومنحرفة، فمنهم من اعتبر أن الجن شركاء لله في الخلق والتدبير، ومنهم من اعتبر أن للجن سلطانًا في الأرض، وأنهم يعلمون الغيب، ومنهم من أثبت أخوة بين الله وإبليس - تعالى الله عن ذلك- إلى غير ذلك من التصورات المنحرفة

٣- مذهب أكثر الفلاسفة وجماعة من القدرية والمعتزلة والجهمية، وكافة الزنادقة قديمًا وحديثًا: إنكار الجن، بالإضافة إلى نفر قد أولوا النصوص الدالة على وجود الجن تأويلًا يدل على إنكارهم، كما سيأتي.

قال الإمام القرطبي في تفسيره (١٩/ ٦): وقد أنكر جماع من كفرة الأطباء والفلاسفة الجن وقالوا: إنهم بسائط، ولا يصح طعامهم، اجتراء على الله وافتراء، والقرآن والسنة ترد عليهم.اهـ. وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩/ ١٠): وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن، أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى فهم مقرون بهم كإقرار المسلمين، وإن وجد فيهم من ينكر ذلك، وكما يوجد في المسلمين من ينكر ذلك، كما يوجد في طوائف المسلمين كالجهمية والمعتزلة من ينكر ذلك، وإن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقرين بذلك.اهـ.

والملاحدة والمتفلسفة يجعلون الملائكة قوى النفس الصالحة، والشياطين قوى النفس الخبيثة. كما في مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٦).

وقد أنكرت جماهير القدرية وكافة الزنادقة الجن قال إمام الحرمين كما في إيضاح الدلالة في عموم الرسالة (ص٤): وكثير من الفلاسفة، وجماهير القدرية، وكافة

الزنادقة أنكروا الجن والشياطين رأسًا، ولا يبعد لو أنكر ذلك من لا يتدبر ولا يتشبث بالشريعة، وإنما العجب من إنكار القدرية مع نصوص القرآن وتواتر الأخبار واستفاضة الآثار.اهـ. والذي يظهر أن المتأخرين من القدرية هم الذين ينكرون وجود الجن مع اعتراف متقدميهم بذلك، قال أبو بكر الباقلاني كما في إيضاح الدلالة في عموم الرسالة (ص٥): وكثير من القدرية يثبتون وجود الجن قديمًا وينفون وجودهم الآن، ومنه من يزعم أنهم لا يرون لرقة أجسامهم ونفوذ الشعاع فيها، ومنهم من قال: إنما لا يرون لأنهم لا ألوان لهم.اهـ.

وأما المعتزلة فالمشهور عن أكثر العلماء أن الكثيرين منهم ينكرون وجود الجن، يقول الجويني كما في كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة (٣٢٣): وقد أنكرهم معظم المعتزلة، ودل إنكارهم إياهم على قلة مبالاتهم، وركاكة ديانتهم، فليس في إثباتهم مستحيل عقلي، وقد نصت نصوص الكتاب والسنة على إثباتهم، وحق على اللبيب المعتصم بحبل الدين أن يثبت ما قضى العقل بجوازه، ونص الشرع على ثبوته.اهـ. وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص: ١٢٣).: وإنكار المعتزلة لوجودهم فيه مخالفة للكتاب والسنة والإجماع، بل ألزموا به كفرًا لأن فيه تكذيب النصوص القطعية بوجودهم.

وقال الدميري في حياة الحيوان الكبرى (١/ ٢٠٦): فإذا قيل: ما تقول فيما حكى عن بعض المعتزلة أنه ينكر وجود الجن؟ قلنا: عجيب أن يثبت ذلك عمن يصدق بالقرآن وهو ناطق بوجودهم.اهـ.

وقد ذكر محمد رشيد رضا في تفسير المنار (٧/ ٥٢٨) أن الزمخشري وشيعته لم يكونوا من المنكرين لوجود الجن، وإنما الجن - كما يقولون - من عالم الغيب، لا نصدق من خبرهم إلا ما أثبته الشرع، أو ما هو في قوته من دليل الحس أو العقل، ولم

يثبت شرعًا، ولا عقلًا، ولا اختبارًا، أن شياطين الجن تأكل الناس، ولا أنها تظهر لهم في الفيافي كما كانت تزعم العرب، وغير ذلك في طور الجهل والخرافات.اهـ.

أما الزنادقة قديمًا وحديثًا كالدهرية والملحدين من الشيوعيين وغيرهم فإنهم ينكرون الغيبيات بشكل عام، ويعتبرون أن الكون وجد هكذا صدفة، وعلى هذا فهم يحاربون الأديان ويعتبرونها أفيون الشعوب، وذلك كما تفعل الشيوعية في الوقت الحاضر، وليس لهؤلاء حجة في إنكار الغيبيات - والجن من بينهم - إلا عدم الإيمان بما لا يقع عليه الحس، ولا يعرف بالتجربة والمشاهدة، وهي حجة ساقطة من أساسها، لا تقوى على الوقوف أمام الأدلة الكثيرة الناطقة بوجودهم.

شبه المنكرين لوجود الجن والرد عليها: وجملة الشبه التي يتمسك بها المنكرون للجن تتلخص فيما يلي:

١ - أن الجن لو كانوا موجودين لوجب أن يكونوا أجسامًا كثيفة أو لطيفة، ولو كانوا أجسامًا كثيفة لرآهم كل إنسان سليم الحس، ولو كانوا أجسامًا لطيفة لتمزقوا عند هبوب الرياح والعواصف، وللزم أن لا يكون لهم قدرة على الأعمال الشاقة كما يقول مثبتو الجن على حد قولهم.

والجواب على هذه الشبهة: أن الجن مجردون عن المادة والجسمية التي نشاهدها في الأمور المحسوسة أمامنا كالبشر، والدواب، والأشجار وغير ذلك، ولكن هذا لا يمنع أن يجعل الله فيهم خاصية القدرة على التشكل بالأشكال المختلفة: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [يس: ٨٢]، وقد وردت الأحاديث الصحيحة في تشكلهم بمختلف الصور، فمعارضة هذه النصوص بالظن إنما هو تحكم بالباطل.

أما قولهم: إنهم لو كانوا أجسامًا لطيفة لتمزقوا عند هبوب الرياح والعواصف

فجوابه: لقد ثبت عند الفلاسفة أن النار التي تنفصل عن الصواعق تنفذ في اللحظة اللطيفة في بواطن الأحجار والحديد وتخرج من الجانب الآخر، فلم لا يعقل مثله في هذه الصورة؟!، وعلى هذا التقدير فإن الجن تكون قادرة على النفوذ في بواطن الناس وعلى التصرف فيها، وأنها تبقى حية فعالة مصونة عن الفساد إلى الأجل المعين والوقت المعلوم، فكل هذه الأحوال احتمالات ظاهرة، والدليل لم يقم على إبطالها، فلم يجز المصير إلى القول بإبطالها وقد ثبت تسخيرهم للنبي سليمان عليه السلام بصريح القرآن، وقد كان يراهم على صورهم الأصلية كما دل عليه ظاهر القرآن.

٢- أن هذه الأشخاص المسماة بالجن لو كانوا حاضرين في هذا العالم، مخالطين للبشر، فالظاهر الغالب أن يحصل لهم بسبب طول المخالطة والمصاحبة إما صداقة، وإما عداوة، فإن حصلت الصداقة وجب ظهور المنافع بسبب تلك الصداقة، وإن حصلت العداوة وجب ظهور المضاد بسبب تلك العداوة، إلا أننا لا نرى أثرًا لا من تلك الصداقة ولا من تلك العداوة.

والجواب على هذه الشبهة: أنه لا يشترط أن يحصل للإنسان من مصاحبة أحد صداقة أو عداوة يترتب عليهما المنافع والمضار، ومع ذلك فإن الوقائع الصحيحة التي وردت في السنة تدل على أن بعض الجن قد حصل منهم إيذاء لبعض من يكرهونه من الأنس، وقد ثبت علاج الرسول ﷺ لبعض من صرعتهم الجن، وقد ثبت كذلك نفع الجن لبعض الإنس كما حصل مع أبي هريرة عندما جاءه الشيطان فجعل يحثو من الطعام وقد تكرر مجيئه ثلاث مرات، وكان يزعم أنه لا يعود، حتى همَّ أبو هريرة أن يرفع أمره للرسول ﷺ، فقال الشيطان عند ذلك: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها، فعلمه آية الكرسي وقال له: اقرأها فإنه لا يقربك شيطان، وغير ذلك مما قد ثبت في نفع الجن لبعض الناس وإضرارهم لبعض منهم.

٣- إن الطريق إلى معرفة الجن إما الحس وإما المشاهدة وإما الدليل، ولم يثبت لنا بالحس وجودهم ورؤيتهم، والذين يقولون إنا أبصرناهم وسمعنا أصواتهم طائفة من المجانين يتخيلون ذلك، وليست في الحقيقة كذلك، وأما الخبر بواسطة الأنبياء عليهم السلام فباطل، لأن ذلك يؤدي إلى إبطال نبوتهم، ولجاز أن يقال إن كل ما أتى به الأنبياء من المعجزات إنما هو بإعانة الجن والشياطين، فإذا جوزنا نفوذ الجن في بواطن الإنسان فلم لا يجوز أن يقال: إن حنين الجذع إنما كان لأن الشيطان نفذ في ذلك الجذع ثم أظهر الحنين؟ ولم لا يجوز أن يقال: إن الناقة تكلمت مع الرسول ﷺ لأن الشيطان دخل في باطنها فتكلمت؟ وأما الدليل والنظر فهو متعذر، لأنا لا نعرف دليلًا عقليًا يدل على وجود الجن والشياطين.

والجواب على هذه الشبهة: أن الدليل الحسي قد دل على وجود الجن، حيث رآهم الرسول عليه الصلاة والسلام وهو نبي معصوم من الخطأ والكذب، ورآهم ابن مسعود عندما ذهب معه ليلة تكليم الجن، ورآهم أبو هريرة عندما جاءه الشيطان في صورة رجل فقير، فأخذ يحثو من مال الصدقة، وقد حدث مثل ذلك لنفر من الصحابة، وغير ذلك من الوقائع التي تدل على رؤية الجن من قبل هؤلاء، وهم صحابة أجلاء وليسوا من المجانين كما يزعم المنكرون لوجود الجن، بل هم من العقلاء الموثوق بهم.

وأما الخبر فقد جاءت نصوص القرآن مخبرة عن أحوال الجن في مواضع متعددة من القرآن، وليس هناك من سبيل للطعن بكتاب الله - المنقول بالتواتر - بأي حال من الأحوال، ودل على وجودهم السنة المتواترة التي تقطع الشك وترفع العذر في إنكار وجودهم أو تأويلهم.

والقول أن في الاعتراف بهم إبطالًا لنبوة الأنبياء غير صحيح، لأنه قد ثبت لنا

وجودهم عن طريق هؤلاء الأنبياء كذلك، فالشك في وجودهم يوجب الطعن في نبوتهم أيضًا.

وأما أن الإقرار بوجودهم يوجب إنكار معجزات الأنبياء فغير مسلم، لأن المعجزة إنما هي تأييد من الله لأنبيائه حتى يظهر للناس صدق نبوتهم، والرسل معصومون من تلبيس الجن والشياطين، فلا يمكن أن يكون حنين الجذع وتكليم الناقة للرسول عليه السلام من قبيل هذه التلبيسات.

أما الذين ينكرون وجود الجن بحجة عدم رؤيتهم، أمثال الزنادقة والماديين، فهؤلاء ينكرون كل ما لا يقع عليه الحس، وأنه لم يدل دليل عقلي على نفي وجودهم، ولا يمنع العقل من وجودهم، في الوقت الذي دل فيه العقل على وجود أشياء كثيرة غائبة من الحس، وهو أمر لا تحيله الطباع ولا تنكره العقول، ثم إن العقل لم يدع أنه توصل إلى معرفة جميع الأشياء، وأن ما وصل إليه علم الإنسان غيض من فيض. فثبت بهذا بطلان شبهات منكري الجن.

موقف المنكرين لوجود الجن من النصوص الدالة على إثبات وجودهم:

وفي الوقت الذي يقرر الإسلام وجود الجن وأنهم مخلوقات عاقلة مكلفة خلقوا من النار، يأتي المنكرون للجن من الملاحدة والفلاسفة وغيرهم فيؤولون النصوص الدالة على وجود الجن والملائكة تأويلًا يبعد عن مقصد القرآن والسنة، وهو تأويل لا يعتمد على دليل يؤيده بل هو من تحريف الكلم عن مواضعه، تضليلًا للناس وصدا لهم عن سبيل الله، وهي تأويلات معلومة الفساد بالضرورة من دين الإسلام، وقد أدى تأويل هذا النفر من الناس إلى إنكار الجن بالكلية، وبهذا يتفقون مع المنكرين في الغاية والهدف. وقد تجلت هذه النظرة عند القدامى والمحدثين:

أما عند القدامى فيقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٦): وقد زعم

الملاحدة والمتفلسفة بأن الملائكة هم قوى النفس الصالحة، والشياطين هم قوى النفس الخبيثة، ويجعلون سجود الملائكة طاعة القوى للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل، ونحو ذلك من المقالات التي يقولها أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم من القرامطة الباطنية، ومن سلك سبيلهم من ضلال المتكلمة والمتعبدة، وقد يوجد نحو هذه الأقوال في أقوال المفسرين التي لا إسناد لها يعتمد عليه.اهـ.

ويوضح هذه النظرة التي ذكرها ابن تيمية عن هذه الطوائف فخر الدين الرازي في تفسيره (١/ ٧٨): حيث يبين موقف الطوائف المختلفة من الجن، وقد ذكر عن هؤلاء الفلاسفة قولهم: النفوس الناطقة البشرية المفارقة للأبدان قد تكون خيرة وقد تكون شريرة، فإن كانت خيرة فهي الملائكة الأرضية، وإن كانت شريرة فهي الشياطين الأرضية، ثم إذا حدث بدن شديد المشابهة ببدن تلك النفس المفارقة ضرب تعلق بهذا البدن الحادث، وتصير تلك النفس المفارقة، معاونة لهذه النفس المتعلقة بهذا البدن على الأعمال اللائقة بها، فإن كانت النفسان من النفوس الطاهرة المشرقة الخيرة، كانت تلك المعاونة والمعاضدة إلهامًا، وإن كانتا من النفوس الخبيثة الشريرة، كانت تلك المعاونة والمناصرة وسوسة.

وقال ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٩٠): وذهب القائلون بتناسخ الأرواح أمثال أحمد بن خابط، وأبو مسلم الخراساني، والرازي الطبيب المعروف وغيرهم أن الشياطين هي أرواح الشريرين من الناس، والملائكة هي أرواح الخيرين منهم.اهـ.

وذكر نحو هذا البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق (ص٢٧٩) حيث يقول: والباطنية يتأولون الملائكة على دعاتهم إلى بدعتهم، ويتأولون الشياطين والأبالسة

على مخالفيهم.اهـ.

وما تقدم من تأويل الجن والملائكة هذا التأويل الفاسد إنما سببه الانحراف والزيغ عن منهج الحق، حيث ضلت هذه الفرق عن الإسلام، وتأولت آيات القرآن تأويلًا باطلا يوافق أهواءهم وما انتحلوه من إنكار هذه العوالم، فجمعوا بين إنكار الحق الثابت وتحريف النصوص.

وتأويل بعض هؤلاء الجن، والملائكة، بالأرواح المفارقة للأبدان هو من القول بالتناسخ أو يشابهه، ولا شك أن مذهب التناسخ مذهب باطل كما هو مقرر في الإسلام، فإن الأرواح لا تنتقل إلى أبدان أخر بعد الموت، بل تبقى في مستقرها في دار البرزخ منعمة أو معذبة.اهـ. من عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة (ص٧٩ وما بعده) بتصرف[1].

---

(١) (تنبيه): قد نازع في ثبوت هذه الحقيقة -أعني: الملائكة- الباطنية؛ حيث ينكرون الملائكة، ويتأولون الملائكة بأنهم دعاتهم إلى نحلتهم. قال البغدادي: (والباطنية ... ينكرون نزول الملائكة من السماء بالوحي، والأمر، والنهي. بل ينكرون أن يكون في السماء ملك، وإنما يتأولون الملائكة على دعاتهم إلى بدعتهم..). ويدخل فيمن خالف في هذا الأصل =كل من أنكر وجود حقائق غيبية؛ بناء على أصلهم الباطل في رد كل معرفة تتخطى الواقع المادي، و"الملائكة" يطالها هذا النفي الكلي لزاما؛ لكونها حقيقة مغيبة عنا. وقد وقع التصريح منهم أيضا بذلك.

وفي بيان موقفهم يقول "بسام الجمل": (قد عمل المتخيل الإسلامي على تجاوز سكوت القرآن عن حقيقة الملائكة، وعن وصف ملامحها، وهيئتها؛ فاعتبرها كائنات نورانية، لها أجسام لطيفة قادرة على أن تتشكل الأشكال المختلفة، ولها أجنحة تطير بها. وقد جعل هذا المتخيل بعض الملائكة من حملة العرش ... المتخيل الإسلامي جعل للملاك جناحا لم تقتصر وظيفته على الطيران، والانتقال بين السماء والأرض؛ وإنما اتخذ أداة للضرب. ومعلوم أن صورة الملك ذي الجناحين - أو أكثر- لا أصل =

=
لها في القرآن. ولكن المتخيل الجمعي استعار هذه الصورة من ثقافات أخرى، وأضاف إليها من العناصر، وألحق بها من الوظائف ما جعلها معبرة عن أحلام الجماعة الإسلامية، وعن تمثلها لطور متميز من تاريخ الإسلام؛ حين كان لهذه "الكائنات اللامرئية" حضور مباشر ومحسوس وقتئذ. ولذلك لا تستغرب أن يجعل المسلمون للملائكة أجنحة).

*** دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث الدالة على وجود الملائكة:**

ومن أنعم النظر في أعطاف هذا النص = تبين له صنوف من المغالطات. فإسناده وصف الملائكة في كونها كائنات نورانية لها أجسام لطيفة ... = إلى المتخيل الإسلامي تلبيس ظاهر، لا يسنده أثارة من علم حتى نصير إليه؛ بل هو ذاهب مع التخرص. إذ ليس معه إلا التشكيك. والذي يعلمه عوام المسلمين - ناهيك عن علمائهم - أن تلك النعوت المذكورة هي حصيلة استقراء لما تضمنه الوحي؛ كتابا وسنة. فليس للخيال في مسارح العقائد مدخل؛ بل هو الوقوف عند موارد النصوص. ودعوى أنها من توليد المخيال الإسلامي لم يقم عليها برهانا لينظر فيه.

والعجب كل العجب أن يتمادى "بسام الجمل" في سفسطته، فينكر ورود وصف الملائكة بأن لهم أجنحة مثنى وثلاث ورباع، وأنهم يتشكلون في صور كريمة. ويعزو ذلك إلى المتخيل الإسلامي بزعمه!! وأن القرآن غفل عن ذلك؛ مع ورود ذلك في القرآن الكريم. قال الله تعالى: {الحمد لله فاطر السماوات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير (١)} فاطر: ١

وأثبت - سبحانه - تشكل الملك في سياق ذكره لقصة إرساله إلى مريم، فقال تبارك وتعالى: {واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا (١٦) فاتخذت من دونهم حجابا فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا (١٧) قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا (١٨) قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا (١٩)} مريم.

وقد ثبتت السنة بذلك - كما سبق إيراده في حديث جبريل عليه السلام، لما أتى إلى النبي ﷺ في صورة رجل يكلمه ويسمعه -. وكذلك حديث موسى عليه السلام لما جاءه ملك الموت،
=

=

فقال له: أجب ربك. فلطم موسى عليه السلام عين ملك الموت، ففقأها..)

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (قد تقدم القول في تمثل الملائكة في الصور المختلفة، وأن لهم في أنفسهم صورا خلقهم الله تعالى عليها، وأن الإيمان بذلك كله واجب؛ لما دل عليه السمع الصادق..).

وبهذا يتضح شغف " بسام الجمل " وأضرابه بالمغالطات، ومجابهة الحقائق بمعول التشكيك. ولا ريب أن التشكيك صنعة من أفلس عن إقامة البراهين على بطلان حقيقة ما.

والدافع لأمثال هؤلاء في الوقوع في حمأة المغالطات، وإنكار البدهيات وقوعهم في التبعية العمياء لمنهج المدرسة الاستشراقية التي اتخذت من التشكيك وتثوير المغالطات أداة لتقويض ما ثبت بالدلائل الشرعية، ولو أدى ذلك إلى الخروج إلى مخالفة العقل نفسه.

وفي مثل هؤلاء المقلدين يقول ابن تيمية رحمه الله: (... وأقوام يدعون أنهم يعرفون العلوم العقلية، وأنها قد تخالف الشريعة. وهم من أجهل الناس بالعقليات والشرعيات. وأكثر ما عندهم من العقليات أمور قلدوا من قالها؛ لو سئلوا عن دليل عقلي يدل عليها لعجزوا عن بيانه، والجواب عما يعارضه.

ثم؛ من العجائب: أنهم يتركون اتباع الرسل المعصومين، الذين لا يقولون إلا الحق، ويعرضون عن تقليدهم، ثم يقلدون في مخالفة ما جاءوا به: من يعلمون أنه ليس بمعصوم، وأنه قد يخطئ تارة، ويصيب أخرى).

ولا يصلح في باب تقريب المسائل العلمية إلا أن تقام الحقائق على سوق الدليل، وحيث عدم، فلا التفات إلى مجرد الاستبعاد، والإحالة.

وممن نازع أيضا في إثبات الملائكة = الفلاسفة. حيث عدوها "روحانيات"، أو "قوى نفسانية" أو "عقولا". أي: أنها أعراض ليست بأجسام؛ كما نطقت بذلك الأدلة. وهذا – كما تراه– بين في "رسائل إخوان الصفا". وفي ذلك يقولون: (الملائكة الموصوفون بهذه الصفات، المنسوبون إلى هذه الدرجات ... منهم تشرق القوة النفسانية، وبهم تضيء القوة العقلية. فهم إذن أشخاصهم نفسانية، وأرواحهم عقلية، وموادهم إلهية. فهم لا

=

=

يضيق بهم المكان، ولا يغيرهم طول الزمان عن أفعالهم، والمكان عن كيانهم).
وقالو أيضا: (واعلم أيها الأخ؛ أنه ينحط من دائرة الشمس إلى عالم الأرض دائرة لموضع ملائكة تسميها الحكماء: روحانيات..).
وهذه الروحانيات هي المعبر عنها بـ"العقول العشرة". وهي ليست أجساما، ولا في أجسام.
قال " الفارابي": (المبادئ التي بها قوام هذه الأجسام والأعراض ... لها ست مراتب عظمى؛ كل مرتبة منها تحوز صنفا منها: السبب الأول في المرتبة الأولى، الأسباب الثواني في المرتبة الثانية، العقل الفعال في المرتبة الثالثة.. فثلاثة منها ليست أجساما؛ وهي: السبب الأول، والثواني، والعقل الفعال ... فالأول هو: الذي ينبغي أن يعتقد فيه أنه هو الإله. وهو السبب القريب لوجود الثواني، ولوجود العقل الفعال. والثواني هي: أسباب وجود الأجسام السماوية، وعنها حصلت ظواهر هذه الأجسام. والثواني؛ هي: التي ينبغي أن يقال فيها الروحانيون، والملائكة، وأشباه ذلك.. والعقل الفعال ذاته واحدة أيضا ... [و] هو الذي ينبغي أن يقال: إنه الروح الأمين، وروح القدس، ويسمى بأشباه هذين من الأسماء).
والعقل الفعال هو الذي يعبر عنه ابن سينا أحيانا بجبريل، أو الروح الأمين؛ الذي يتلقى عنه النبي الوحي بالفيض الصادر عن العقل الأول (الله) مرورا بعقول التسعة إلى العقل الفعال (العقل العاشر) المكلف بما تحت فلك القمر، والذي يفيض على عقل النبي المنفعل، ثم إلى قوته المتخيلة.
وفي بيان ذلك يقول "ابن سينا": (فإذا: النبي يسود ويرؤس جميع الأجناس التي فضلها، والوحي هذه الإفاضة، والملك هو هذه القوة المقبولة المفيضة؛ كأنها عليه إفاضة متصلة بإفاضة العقل الكلي، مجراة عنه؛ لا لذاته، بل بالعرض..). ونعت ابن سينا ما يسميه بـ"العقل الفعال"بجبريل أو الروح الأمين إنما هو تلبيس وإيهام منه بأن التلقي من العقل الفعال والاتصال لا يكون إلا للأنبياء، في حين أنه يقرر في موطن آخر بأن ذلك حاصل لنفوس البشر جميعا، فتراه يقول: (والذي عليه المشرقيون أن الاستكمال التام بالعلم إنما يكون بالاتصال بالفعل بالعقل الفعال. نحن إذا حصلنا الملكة ولم يكن

=

=

عائق =كان لنا أن نتصل به متى شئنا، فإن العقل الفعال ليس مما يغيب ويحضر، بل هو حاضر بنفسه، وإنما نغيب نحن عنه بالإقبال على الأمور الأخرى، فمتى شئنا حضرناه)

وقد ذهب قريبا مما ذهب إليه الفلاسفة =الشيخ محمد عبده حيث جعل مدلول "الملائكة" نوازع الخير، وأنكر أن تتمثل بالتماثيل الجسمانية، وفي ذلك يقول: (إن إلهام الخير والوسوسة بالشر مما جاء في لسان صاحب الوحي [ﷺ] وقد أسندا إلى هذه العوالم الغيبية وخواطر الخير التي تسمى إلهاما، وخواطر الشر التي وسوسة كل منهما محله الروح، فالملائكة.. إذن أرواح تتصل بأرواح الناس فلا يصح أن تتمثل الملائكة بالتماثيل الجسمانية المعروفة لنا)

والحامل لهؤلاء الفلاسفة على جعل الملائكة "عقولا"،و"قوى"،و"روحانيات".. إلخ. هو إرادتهم التوفيق بين ما تلقوه عن أسلافهم من فلاسفة حران الصابئة عبدة الكواكب ومن غيرهم، القائلين بـ"العقول العشرة" وأنها قديمة أزلية، وبين ما دل عليه الكتاب والسنة من إثبات وجود الملائكة، وأن لها وظائف ومقامات = فلم يحالفهم التوفيق في هذا التلفيق!!

وأما محمد عبده فإن معضلته التي ساقته إلى هذه المزالق =افتتانه بالحضارة الغربية التي عاين بعض معطياتها مما أحدث عنده حالة من الانهزامية والاستلاب أمام هذا المنجز الغربي، فراح يطوع دلائل الشرع لتتوافق مع العقلية الغربية المادية.

وقد ثبت بالضرورة الشرعية أن الملائكة المخبر عنها في الشرع، تخالف في حقيقتها المعاني التي يقصدها هؤلاء الفلاسفة؛ من وجوه:

فمنها: أنه قد ثبت بالنص والإجماع أنهم مخلوقون مربوبون. والمتفلسفة يزعمون أن العقل الأول رب كل ما سوى الرب عندهم. وأن العقل العاشر المسمى بـ" العقل الفعال" هو رب ومبدع كل ما تحت فلك القمر. ومعلوم كفر هذا القول الذي لم يقل به أحد من اليهود والنصارى ومشركي العرب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والملائكة من الأعيان، لا من الأعراض؛ فهي من المخلوقات باتفاق المسلمين، وليس بين أهل الملل خلاف في أن الملائكة جميعهم مخلوقون، ولم يجعل أحد منهم المصنوعات نوعين: عالم خلق، وعالم أمر = بالجميع

=

=

عندهم مخلوق. ومن قال: إن قوله تعالى: {ألا له الخلق والأمر} الأعراف: ٥٤ أريد به هذا التقسيم الذي ذكره = فقد خالف إجماع المسلمين).

الوجه الثاني: أن ما زعموه من الجواهر الروحانية، والعقول والنفوس=لا يخرج عن كونه وجودا ذاتيا لا موضوعيا، والملائكة المخبر عنها في الشرع لها وجود في الخارج، وقد أخبر الله عن مجيئهم إلى إبراهيم عليه السلام، وخطابهم له في صورة البشر أحيانا، فقال جل وعلا: {ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ (٦٩) فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف إنا أرسلنا إلى قوم لوط (٧٠)} هود.

وقد ثبت أيضا مجيء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة دحية الكلبي، وفي صورة أعرابي - كما تقدم -.

وأثبتت السنة لهم صفات:

منها: الحياء، كما صح الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في وصف عثمان رضي الله عنه: (ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة).

وكذلك: المحبة للصالحين من عباد الله. كما قال صلى الله عليه وسلم: (إذا أحب الله العبد نادى جبريل أن الله يحب فلانا فأحبه فيحبه جبريل فينادي جبريل في أهل السماء إن الله يحب فلانا فأحبوه فيحبه أهل السماء).

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رؤيته لجبريل عليه السلام في صورته التي خلق عليها مرتين، وأنه رآه وله ستمائة جناح.

فقول الفلاسفة بأن العقل الفعال هو جبريل؛ مخالف لهذه الأدلة، فإن العقل الفعال ليس له جناح، ولا جناحان؛ فضلا عن أن يكون له تحقق في الأعيان. والعقل الفعال لا يتصور في صورة دحية الكلبي، ولا في صورة الأعرابي.

فكل هذه الأدلة، وغيرها مما لم يذكر تدل على أن الملائكة الكرام لها تحقق في الخارج، وأن حقيقتها تخالف دعوى الفلاسفة في الملائكة.

قال ابن تيمية رحمه الله: (فإن الله وصف الملائكة بصفات تقتضي أنهم أحياء، ناطقون، خارجون عن قوى البشر، وعن العقول، والنفوس التي تثبتها الفلاسفة =فعلم أن

=

مسألة: كفر من أنكر وجود الجن.

أن إنكار الجن مناقض للإيمان بالكتب المنزلة، فالإيمان بالكتب يتضمن الإقرار بها وتصديقها، وإنكار الجن هو تكذيب وجحود لآيات الله تعالى، فهو يناقض هذا الإقرار والتصديق، ومن ثَمَّ فقد توعّد الله تعالى أولئك المنكرين لآياته، المكذبين بها بالعذاب المهين والخلود في نار جهنم.

قال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاء وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ)

= الملائكة التي أخبرت عنها الأنبياء ليسوا مطابقين لما يقوله هؤلاء). وقال: (الموجودات العقلية التي يثبتها هؤلاء من واجب الوجود؛ كالعقول العشرة = هي عند التحقيق لا توجد إلا في الأذهان؛ لا في الأعيان ...).

وبهذا يتحصل: بطلان من أنكر وجود الملائكة الكرام، أو أثبت لهم حقيقة تخالف ما استقرت به الدلائل الشرعية، والدلائل العقلية؛ حيث إن العقل يستدل على وجودهم بواسطة آثارهم المحسوسة، كما ثبت من رؤية الصحابة لهم في صور غير الصورة التي خلقوا عليها. وكذلك ما ثبت من قتالها مع المؤمنين؛ كما ثبت في الصحيح من حديث سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: (رأيت عن يمين رسول الله ﷺ وعن شماله يوم أحد رجلين عليهما ثياب بياض ما رأيتهما قبل ولا بعد. يعني: جبريل، وميكائيل عليهما السلام. وقد قرر هذه الحقيقة القرآن كما في سورة الأنفال وغيرها، وقد سبق سوق الآيات المتعلقة بذلك في أوائل المبحث.

لذا قال الإمام القرطبي رحمه الله: (وتظاهرت الروايات بأن الملائكة عملت يوم بدر، وقاتلت).

وليس هذا مختصا بعصر النبي ﷺ؛ بل قد تواترت الأخبار على وقوع ذلك بعد عصره في معارك عديدة، تحقق فيها للمجاهدين معاينة أشخاص لا يعرفونهم، يقاتلون معهم = فاجتمعت بذلك الضرورتان: العقلية، والنقلية؛ على إثبات وجود الملائكة الكرام عليهم السلام.

[الأعراف:٤٠]. وقال تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) [الحج:٥٧]. بل إن صفة الجحود لتلك الآيات لا تقوم إلا في الكفار، كما قال تبارك وتعالى: (وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الْكَافِرُونَ) [العنكبوت:٤٧]

قال ابن بطة في الإبانة الصغرى (ص٢١٣): فمن أنكر الجن فهو كافر بالله، جاحد بآياته، مكذب بكتابه.اهـ.

وقال ابن حزم في الفصل (٥/ ١١٢): لكن لما أخبرت الرسل الذين شهد الله ﷻ بصدقهم، مما أبدى على أيديهم من المعجزات... بنصّ الله ﷻ على وجود الجن في العالم، وجب ضرورة العلم بخلقهم ووجودهم، وقد جاء النص بذلك، وبأنهم أمة عاقلة مميزة متعبدة، موعودة متوعدة متناسلة يموتون... فمن أنكر الجن، أو تأوّل فيهم تأويلًا يخرجهم به عن هذا الظاهر، فهو كافر مشرك حلال الدم والمال.اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (١٩/ ٦): وقد أنكر جماعة من كفرة الأطباء والفلاسفة الجن، اجتراءً على الله وافتراءً، والقرآن والسنة ترد عليهم.اهـ.

وقال إمام الحرمين كما في آكام المرجان في أحكام الجان (ص: ١٩):"والتمسك بالظواهر والآحاد تكلف منا مع إجماع كافة العلماء في عصر الصحابة والتابعين على وجود الجن والشياطين، والاستعاذة بالله تعالى من شرورهم، ولا يراغم مثل هذا الاتفاق متدين متشبث بمسكه من الدين ثم ساق عدة أحاديث، ثم قال: فمن لم يرتدع بهذا وأمثاله فينبغي أن يتهم في الدين ويعترف بالانسلال منه، على أنه ليس في إثبات الشياطين ومردة الجن ما يقدح في أصل من أصول العقل وقضية من قضاياه".اهـ.

وقال الألوسي في روح المعاني (٢٩/ ٨٢): ونفي الجن كفر صريح كما لا يخفى.اهـ.

وقال الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد كما في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٦/ ١١٤): دلّت الكتب السماوية على وجود الجن حقيقة، وأجمع المسلمون عليه، بل وعقلاء النصارى، والمجوس، والصابئون؛ وهذا أمر معلوم حتى عند جاهلية العرب، ولم ينكر وجودهم إلا جهلة الأطباء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن، وكذا جمهور الكفار، لأن وجودهم تواترت به أخبار الأنبياء، تواترا معلوما بالاضطرار، يعرفه الخاصة والعامة؛ قال: ولم ينكر الجن إلا شرذمة قليلة من جهلة الفلاسفة ونحوهم.....

وقال الإمام الماوردي: الجن من العالم الناطق المميز، يتناسلون، ويموتون، وأشخاصهم محجوبة عن الأبصار، وإن تميزوا بأفعال وآثار، إلا أن الله يخص برؤيتهم من يشاء.

وإنما عرفهم الإنس من الكتب الإلهية، وما تخيلوه من آثارهم الخفية... إلى أن قال: فإن أنكر قوم خلق الجن، ولم يؤمنوا بالكتب الإلهية، قهرتهم براهين العقول، وحجج القياس. وقال أبو البقاء في كلياته: وجمهور أرباب الملل، المصدقين بالأنبياء، قد اعترفوا بوجود الجن، واعترف جمع عظيم من قدماء الفلاسفة.اهـ... أما حكم منكر الجن فإنهم مكذبون للقرآن العزيز والسنة النبوية، ومخالفون لما أجمع عليه المسلمون، كما قال تعالى: {وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ} [سورة الأحقاف آية: ٢٩]، {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ} [سورة الجن آية: ١]، وكما في خبر جن نصيبين الذين جاؤوا إلى النبي ﷺ فاستمعوا قراءته، وآمنوا به، وصدقوه. فظهر مما تقدم إثبات وجود الجن حقيقة، وكفر من أنكر وجودهم، وأن لهم قدرة على النفوذ من بواطن البشر؛ وأن الصرع صرعان: صرع من الأرواح

الشريرة الأرضية، وصرع من الأخلاط الرديئة، لما نص عليه كثير من محققي العلماء، رحمهم الله، والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل؛ وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.اهـ.

وقال العلامة الألباني في أصل صفة الصلاة (١/ ١٢٤): عن جابر بن سمرة قال: صلينا مع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- صلاة مكتوبة فضم يده في الصلاة، فلما صلى قلنا: يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال: «لا إلا أن الشيطان أراد أن يمر بين يدي فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي، وأيم الله لولا ما سبقني إليه أخي سليمان لارتبط إلى سارية من سواري المسجد حتى يطيف به ولدان أهل المدينة». قال الشيخ: إسناده صحيح على شرط مسلم.

ثم علق عليه العلامة الألباني قائلًا: وهو من الأحاديث الكثيرة التي يكفر بها طائفة القاديانية؛ فإنهم لا يؤمنون بعالم الجن المذكور في القرآن والسنة، وطريقتهم في رد النصوص معروفة، فإن كانت من القرآن؛ حرفوا معانيها؛ كقوله تعالى {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ} قالوا: أي من الإنس! فيجعلون لفظة " الجن " مرادفة للفظة " الإنس "؛ كـ " البشر"! فخرجوا بذلك عن اللغة والشرع، وإن كانت من السنة؛ فإن أمكنهم تحريفها بالتأويل الباطل؛ فعلوا، وإلا؛ فما أسهل حكمهم ببطلانها؛ ولو أجمع أئمة الحديث كلهم والأمة من ورائهم على صحتها؛ بل تواترها! هداهم الله.اهـ.

وقال الشيخ أيضا في نفس المصدر (٣/ ١٠٠٥- ١٠٠٦): ومن أباطيل غلام أحمد القادياني المخبول: زعمه أن المراد بالشيطان الرجيم في الاستعاذة هو هذا الدجال -يعني: الديانة} [المسيحية الباطلة]-؛ قال في كتابه "إعجاز المسيح" (٢٩):

ولا يفهم هذا الرمزَ إلا ذو القريحة الوقادة!... ومن وقف على كتبه؛ يعلم أن

تفسيره كله أو جله على هذه الطريقة الرمزية الصوفية الغالية، التي لا تستند إلى قاعدة لغوية أو شرعية، وإنما هي الهوى أو الوحي الشيطاني! وهو في أثناء تفسيره للاستعاذة يشير إلى إنكار وجود الجن والشياطين، وإنما الجن عنده وعند أتباعه الضالين هم زعماء الناس؛ كما صرح لي بذلك بعض أتباعه، وكان قد جرى بيني وبينه مناظرة شفهية في هذا الموضع في جلسات تبلغ العشر، كان نتيجتها أن انسحب منها مذمومًا مدحورًا. اهـ.

وقال العلامة العثيمين في الشرح الممتع (١٤/ ٤٢٧): أو جحد الجن، فهو ـ أيضًا ـ كافر؛ لأنه مكذب للقرآن، فأما من جحد دخول الجني في الإنس فهو ضال، وليس بكافر فهو ضال؛ لأنه قال قولًا ينكره الواقع، وينكره الثابت بالأخبار عن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وعن غيره. اهـ.

وسئل العلامة الفوزان كما في المنتقى من فتاوى الفوزان: في عصرنا الحاضر كثُرَ حديث الناس عن تلبُّس الجنِّ بالإنس، ودخولهم فيهم، ومن الناس من ينكر ذلك، بل إنّ البعض ينكر الجنَّ إطلاقًا؛ فهل لهذا تأثير على عقيدة المسلم؟ وهل ورد ما يلزم بالإيمان بالجنِّ؟ ثم ما الفرق بينهم وبين الملائكة؟

فأجاب: إنكار وجود الجنِّ كفر وردَّةٌ عن الإسلام؛ لأنه إنكارٌ لما تواتر في الكتاب والسنة من الأخبار عن وجودهم؛ فالإيمان بوجودهم من الإيمان بالغيب؛ لأننا لا نراهم، وإنما نعتمد في إثبات وجودهم على الخبر الصَّادق؛ قال تعالى في إبليس وجنوده: {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ} [الأعراف: ٢٧].

أمَّا إنكار دخولهم في الإنس؛ فلا يقتضي الكفر، لكنه خطأ، وتكذيب لما ثبت في الأدلَّة الشرعيَّة والواقع المتكرِّر وجوده، لكن لِخفاء هذه المسألة لا يُكفَّر المخالف فيها، ولكن يخطَّأ؛ لأنه لا يعتمد في إنكار ذلك على دليل، وإنما يعتمد على عقله وإدراكه، والعقل لا يُتَّخذ مقياسًا في الأمور الغيبيَّة، وكذلك لا يكون العقل مقدَّمًا

على أدلَّة الشرع؛ إلا عند أهل الضلال.

والفرق بين الجنِّ والملائكة من وجوه:

الوجه الأول: من وجه أصل الخِلقة؛ فالجنُّ خُلِقوا من نار السَّموم، والملائكة خُلِقوا من نور.

الوجه الثاني: أن الملائكة عبادٌ مطيعون لله، مقرَّبون، مكرَمون؛ كما قال تعالى: {بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ، لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ} [الأنبياء: ٢٦، ٢٧]، وقال تعالى: {لا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ} [التحريم: ٦]. أما الجنُّ؛ فمنهم المؤمن ومنهم الكافر؛ كما قال تعالى إخبارًا عنهم: {وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ} [الجن: ١٤]، ومنهم المطيع ومنهم العاصي؛ قال تعالى: {وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ...} [الجن: ١١] إلى غير ذلك من الآيات.اهـ.

وقال العلامة الفوزان أيضا في إعانة المستفيد (١/ ٢٥): ومن جحد وجود الجن فهو كافر؛ لأنه مُكَذِّبٌ لله ورسوله وإجماع الأمة على وجود الجن، وهؤلاء الذين أنكروا وجودهم على أي شيء يعتمدون؟، ما يعتمدون على شيء إلاَّ لأنهم لا يرونهم، وهل كل موجود لابد أن تراه؟ هناك أشياء كثيرة ما تراها وهي موجودة، مثلًا: الروح التي فيك، هل تراها؟، هل الروح التي تحركك؛ تمشي بها وتقعد هل تراها، والعقل موجود ومع هذا لا تراه.

الحاصل؛ أنه ما كل شيء موجود لابد أننا نراه، هناك أشياء كثيرة وكثيرة وكثيرة لا نراها، وربما تكون تعيش معنا، ولله الحِكمة سبحانه وتعالى، ومن ذلك {الْجِنَّ} وهم عالم عظيم، إلاَّ أننا لا نراهم، وهم مكلّفون مثل الإنس.اهـ.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح الطحاوية (١/ ٤٢٣): من الإيمان بالكتب الإيمان بالقرآن والقرآن فيه الخَبَرْ عن الغيب ومنه الخبر عن الجن، فالجن أنزل الله ﷻ فيهم آيات كثيرة {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا

عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ} [الجن:١ - ٢]، وقال ﷻ في آية الأحقاف {وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنْ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ} [الأحقاف:٢٩]، وقال ﷻ {بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ} [سبإ:٤١]، وقال سبحانه {وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتْ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ} [الصافات:١٥٨]، وغير ذلك من الآيات التي فيها ذكر الجن، {قَالَ عِفْرِيتٌ مِنْ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ} [النمل:٣٩]، فالإيمان بالجن واجب؛ الإيمان بوجودهم وبما أخبر الله ﷻ عنهم من صفتهم في كتابه، وبما صحّ في حديث النبي ﷺ، فمن أنكر وجود الجن كفر لأنه كذَّبَ القرآن، فيُعَرَّف -إذا كان مثله يجهل- يُعَرَّفْ بما جاء في القرآن من الآيات، فإذا كذب بوجود الجن مع ذكرهم في القرآن فإن تكذيبه يعود إلى إنكار وجحد القرآن فيكون كافرًا بذلك.

مسألة: ماهية الجن.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٢): عن قائل يقول: إن لم يتبين لي حقيقة ماهية الجن وكنه صفاتهم؛ وإلا فلا أتبع العلماء في شيء.

فأجاب: أما كونه لم يتبين له كيفية الجن وماهياتهم؛ فهذا ليس فيه إلا إخباره بعدم علمه لم ينكر وجودهم؛ إذ وجودهم ثابت بطرق كثيرة غير دلالة الكتاب والسنة فإن من الناس من رآهم وفيهم من رأى من رآهم وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين. ومن الناس من كلمهم وكلموه ومن الناس من يأمرهم وينهاهم ويتصرف فيهم: وهذا يكون للصالحين وغير الصالحين ولو ذكرت ما جرى لي ولأصحابي معهم: لطال الخطاب. وكذلك ما جرى لغيرنا؛ لكن الاعتماد على الأجوبة العلمية يكون على ما يشترك الناس في علمه لا يكون بما يختص بعلمه المجيب إلا أن يكون الجواب لمن يصدقه فيما يخبر به.اهـ.

وقال الحافظ في الفتح (٦/ ٣٤٤): واختلف في صفتهم فقال القاضي أبو بكر الباقلاني قال بعض المعتزلة: الجن أجساد رقيقة بسيطة، قال: وهذا عندنا غير ممتنع إن ثبت به سمع. وقال أبو يعلى بن الفراء: الجن أجسام مؤلفة وأشخاص ممثلة، يجوز أن تكون رقيقة وأن تكون كثيفة خلافا للمعتزلة في دعواهم أنها رقيقة، وأن امتناع رؤيتنا لهم من جهة رقتها. وهو مردود، فإن الرقة ليس بمانعة عن الرؤية. ويجوز أن يخفى عن رؤيتنا بعض الأجسام الكثيفة إذا لم يخلق الله فينا إدراكها. وروى البيهقي في "مناقب الشافعي" بإسناده عن الربيع سمعت الشافعي يقول: من زعم أنه يرى الجن أبطلنا شهادته، إلا أن يكون نبيا. انتهى. وهذا محمول على من يدعي رؤيتهم على صورهم التي خلقوا عليها، وأما من ادعى أنه يري شيئا منهم بعد أن يتطور على صور شتى من الحيوان فلا يقدح فيه، وقد تواردت الأخبار بتطورهم في الصور، واختلف أهل الكلام في ذلك فقيل: هو تخييل فقط ولا ينتقل أحد عن صورته الأصلية، وقيل بل ينتقلون لكن لا باقتدارهم على ذلك بل بضرب من الفعل إذا فعله انتقل كالسحر وهذا قد يرجع إلى الأول، وفيه أثر عن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح "أن الغيلان ذكروا عند عمر فقال: إن أحدا لا يستطيع أن يتحول عن صورته التي خلقه الله عليها، ولكن لهم سحرة كسحرتكم، فإذا رأيتم ذلك فأذنوا" وإذا ثبت وجودهم فقد اختلف في أصلهم فقيل: إن أصلهم من ولد إبليس، فمن كان منهم كافرا سمي شيطانا، وقيل: إن الشياطين خاصة أولاد إبليس ومن عداهم ليسوا من ولده، وحديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة الجن يقوي أنهم نوع واحد من أصل واحد، واختلف صنفه فمن كان كافرا سمي شيطانا وإلا قيل له جني.اهـ.

وسئل العلامة الوادعي كما في تحفة المجيب (ص٣٧٥): هل الجن أرواح أم أجساد؟

فأجب: الذي يظهر أنّهم أرواح وأجساد، إلا أنّهم قادرون على التشكل والدخول من أي مكان والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يأمرنا بغلق الأبواب ويقول: ((إن الشّيطان لا يفتح غلقًا)). ويأمرنا بتغطية الآنية وأن نذكر اسم الله عليها، وهكذا إذا دخل إلى منْزله وقال: بسم الله. قال الشيطان: لا مبيت، وإذا أكل وقال: بسم الله. قال الشيطان: لا مبيت ولا عشاء.

(باب تعريف الجن)

ورد لفظ الجن في القرآن الكريم في آيات كثيرة، وسميت باسمهم سورة هي سورة الجن، وورد في السنة المطهرة كذلك ذكر الجن في مواضع متعددة، وكل ذلك إنما يدل على أهمية هذا المخلوق، إذ أنه يشاطر الإنس في التكليف، قال تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: ٥٦]، وعلى هذا فما هو هذا المخلوق؟.

الجن بالكسر: اسم جنس جمعي واحده جني، وهو مأخوذ من الاجتنان، وهو التستر والاستخفاء. وقد سموا بذلك لاجتنانهم من الناس فلا يرون، والجمع جنان وهم الجنة.

وعلى هذا فهم ضد الإنس، لأن الإنس سمي بذلك لظهوره، وإدراك البصر إياه، فيقال: آنست الشيء: إذا أبصرته.

ويقال: لا جنَّ بهذا الأمر: أي لا خفاء به ولا ستر.

والمجن بالكسر: هو الترس، لأن المقاتل يستتر به من الرامي والطاعن وغير ذلك. وكل شيء وقيت به نفسك واستترت به فهو جنة. ومنه قول الرسول ﷺ: (.. والصيام جنة). أي وقاية، لأنه يقي صاحبه من المعاصي.

وجن الرجل جنونًا وأجنه الله فهو مجنون: إذا خفي عقله واستتر، وجن الرجل كذلك: أعجب بنفسه حتى يصير كالمجنون من شدة إعجابه. وقال القتيبي: وأحسب قول الشنفري من هذا:

فلو جن إنسان من الحسن جنت..

أسماء الجن في لغة العرب

قال ابن عبد البر: الجن عند أهل الكلام والعلم باللسان على مراتب:

١- فإذا ذكروا الجن خالصًا قالوا جني.

٢- فإذا أرادوا أنه مما يسكن مع الناس، قالوا: عامر والجمع عمار.

٣- فإن كان مما يعرض للصبيان قالوا: أرواح.

٤- فإن خبث وتعرض قالوا: شيطان.

٥- فإن زاد أمره على ذلك وقوي أمره قالوا: عفريت.

أما تعريف الجن اصطلاحا: يستخلص من التعريفات المتعددة للجن: بأنهم نوع من الأرواح العاقلة، المريدة، المكلفة على نحو ما عليه الإنسان، مجردون عن المادة، مستترون عن الحواس، لا يرون على طبيعتهم، ولا بصورتهم الحقيقية، ولهم قدرة على التشكل، يأكلون، ويشربون، ويتناكحون، ولهم ذرية، محاسبون على أعمالهم في الآخرة.

وهذا التعريف يعطي الصفات البارزة لهذا العالم الذي نجهل الكثير عن طبيعة حياته، لأنه غائب عن حواسنا،...

وبناء على ما تقدم فإن الجن خلق يغاير طبيعة البشر من حيث الشكل وأصل المادة التي خلقوا منها، إذ أنهم مخلوقون من النار، بعكس الإنسان الذي خلق من الطين قال تعالى: {خَلَقَ الإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن

نَّارٍ} [الرحمن: ١٤- ١٥].

وكذلك فإن هذا المخلوق له حياته الخاصة من حيث الطعام والشراب، يختلف فيها عن الإنسان، وغير ذلك مما يختص به من الصفات.. عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة (ص٨،٣)، وعالم الجن والشياطين لعمر سليمان الأشقر (ص ١٢).

(باب الجن مكلفون)

خلق الله الجن للغاية نفسها التي خلق الإنس من أجلها، قال تعالى (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) [الذاريات: ٥٦] لذا فقد انعقد الإجماع من أهل الحق على تكليف الجن في الجملة.

لقد نصت كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على أن الجن مكلفون بالتكاليف الشرعية، وأنهم مأمورون بفعل الطاعات والقيام بالعبادات، وأنهم منهيون عن ارتكاب المعاصي والمحرمات، وأنهم مختارون لهذا الأمر والنهي، وهذا ما عليه جمهور أهل الإسلام. وهم بهذا كالبشر الذين كلفهم الله بالتكاليف الشرعية أمرًا ونهيًا.

وذهب قوم -ممن لا يعتد بخلافهم- إلى أن الجن مضطرون، أي أنهم غير قادرين على فعل الطاعات أو ارتكاب المنهيات، وعلى هذا الأساس فهم غير مكلفين، وهذا يقتضي عدم الجزاء بالثواب على فعل الطاعات، وعدم الجزاء بالعقاب على ارتكاب المنهيات.

وقد نقل القاضي عبد الجبار الهمداني هذا القول عن زرقان الذي حكاه عن بعض الحشوية على ما ذكره ابن حجر العسقلاني في فتح الباري[1].

---

(١) فتح الباري (٦/ ٣٤٤) وقال الشبلي في آكام المرجان (ص٣٤):فصل قال القاضي عبد الجبار لا نعلم خلافا بين أهل النظر في الجن مكلفون وقد حكى زرقان وغسان فيما =

والصواب الذي لا ريب فيه أن الجن مكلفون أمرًا ونهيًا، مختارون لهذا التكليف، قال ابن القيم طريق الهجرتين (ص٤١٨): الصواب الذي عليه جمهور أهل الإسلام أنهم مأمورون منهيون، مكلفون بالشريعة الإسلامية، وأدلة القرآن والسنة على ذلك أكثر من أن تحصر، وإضافة القول إلى المعتزلة بتكليفهم، بمنزلة أن يقال: ذهب المعتزلة إلى القول بمعاد الأبدان، ونحو ذلك مما هو من أقوال سائر أهل الإسلام.اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره (١٧/ ١٦٩): إن سورة الرحمن، والأحقاف، وقل أوحي دليل على أن الجن مخاطبون مكلفون، مأمورون منهيون، معاقبون كالإنس سواء بسواء، مؤمنهم كمؤمنهم، وكافرهم ككافرهم، لا فرق بيننا وبينهم في شيء من ذلك.اهـ.

وقال الفخر الرازي في تفسيره (٢٨/ ٣١٣): وأطبق المحققون على أن الجن مكلفون.اهـ.

ونقل مثل هذا القول ابن حجر العسقلاني في الفتح (٦/ ٣٤٤): عن القاضي عبد الجبار الهمداني، ورجح القاضي عبد الجبار قول الجماعة بعد أن ذكر عن بعض الحشوية قولهم: بأن الجن مضطرون إلى أفعالهم وليسوا مكلفين، ثم قال: (والدليل للجماعة ما في القرآن من ذم الشياطين والتحرز من شرهم، وما أعد لهم من العذاب، وهذه الخصال لا تكون إلا لمن خالف الأمر وارتكب النهي، مع تمكنه من أن لا يفعل، والآيات والأخبار الدالة على تكليفهم كثيرة جدًا[1].

=

ذكراه من المقالات عن الحشوية أنهم مضطرون إلى أفعالهم وأنهم ليسوا مكلفين.

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٧): "وهم عند الجماعة مكلفون مخاطبون لقوله تعالى يا معشر الجن والإنس وقوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان وقوله سنفرغ لكم =

أولا: الأدلة من القرآن على تكليف الجن

وردت آيات كثيرة تدل على تكليف الجن، وهي على أنواع مختلفة منها:

١- ما جاء من التصريح في الحكمة من خلق الجن والإنس.

وذلك في قوله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ) [الذاريات: ٥٦- ٥٧]. فالآية صريحة في أن الله قد خلق الجن والإنس للعبادة، وعلى هذا وردت أقوال العلماء:

قال ابن عباس: (إِلا لِيَعْبُدُونِ) أي: إلا ليقروا بعبادتي، طوعًا أو كرهًا)، وهذا اختيار ابن جرير الطبري كما في تفسيره (٢٧/ ٨).

وورد عن علي بن أبي طالب، وابن جريج، والربيع بن أنس أن معنى قوله تعالى: (إِلا لِيَعْبُدُونِ) أي إلا لآمرهم بالعبادة، وهو اختيار الزجاج[1].

٢- ما ورد عن صرف الجن إلى الرسول ﷺ، واستماعهم للقرآن منه.

=

أيها الثقلان وقوله لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان ولا يختلفون أن محمدا ﷺ رسول إلى الإنس والجن نذير وبشير هذا مما فضل به على الأنبياء أنه بعث إلى الخلق كافة الجن والإنس وغيره لم يرسل إلا بلسان قومه ﷺ ودليل ذلك ما نطق به القرآن من دعائهم إلى الإيمان بقوله في مواضع من كتابه يا معشر الجن والإنس".اهـ.

وقال ابن مفلح في الفروع (١/ ٦٣٥): "الجنّ مكلفون في الجملة إجماعًا يدخل كافرهم النار إجماعًا، ويدخل مؤمنهم الجنة وفاقًا لمالك والشافعي رضي الله عنهما، لا أنهم يصيرون ترابًا كالبهائم، وأن ثواب مؤمنهم النجاة من النار خلافًا لأبي حنيفة والليث بن سعد ومن وافقهما. قال: وظاهر الأول يعني قول الإمام أحمد ومالك والشافعي رضي الله عنهم م أنهم في الجنة كغيرهم بقدر ثوابهم، خلافًا لمن قال: لا يأكلون، ولا يشربون فيها، كمجاهد، أو أنهم في ربض؛ أي حول الجنة، كعمر بن عبد العزيز".

(١) تفسير القرطبي (١٧/ ٥٥)، وفتح القدير (٥/ ٩٢)

أ- قال تعالى: (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الأحقاف: ٢٩- ٣١].

فقد أخبر القرآن الكريم أن الله قد صرف الجن إلى الرسول عليه الصلاة والسلام لاستماع القرآن منه، وسواء كان حضورهم إلى مكة - حيث كان الرسول ﷺ يقرأ القرآن، بعد منعهم من استراق أخبار السماء - أو كان حضورهم بتوفيق من الله هداية لهم، على ما ذكره الإمام الماوردي في أعلام النبوة (ص: ١٤٣) فإن في ذلك دلالة على استماعهم للقرآن منه ﷺ، وانصاتهم لسماعه.

قال الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (ص: ٤٢١): وقوله تعالى: {وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ} [الأحقاف: ٢٩]. الآية، تدل على تكليف الجن من عدة وجوه:

أحدها: أن الله تعالى صرفهم إلى رسوله يستمعون القرآن ليؤمنوا به، ويأتمروا بأوامره وينتهوا عن نواهيه.

الثاني: أنهم أخبروا أنهم سمعوا القرآن وعقلوه وفهموه، وأنه يهدي إلى الحق، وهذا القول منهم يدل على أنهم عالمون بموسى وبالكتاب المنزل عليه، وأن القرآن مصدق له، وأنه هاد إلى صراط مستقيم، وهذا يدل على تمكنهم من العلم الذي تقوم به الحجة، وهم قادرون على امتثال ما فيه، والتكليف إنما يستلزم العلم والقدرة.

الثالث: أنهم قالوا لقومهم: يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ} [الأحقاف: ٣٠]. والآية صريحة في أنهم مكلفون، مأمورون بإجابة الرسول، وهو تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمراهـ.

وقال الألوسي في روح المعاني (٢٦/ ٣٢): في قوله تعالى: {يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ: وهذا ونحوه يدل على أن الجن مكلفون.اهـ.

وقال ابن كثير في تفسيره: وفي هذا دلالة على أنه تعالى أرسل محمدًا ﷺ إلى الثقلين: الجن والإنس، حيث دعاهم إلى الله تعالى وقرأ عليهم السورة التي فيها خطاب الفريقين، وتكليفهم، ووعدهم، ووعيدهم، وهي سورة الرحمن، ولهذا قال: أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ.اهـ.

ب- قوله تعالى في سورة الجن: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلا وَلَدًا -إلى قوله-: وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا) [الجن: ١ - ١٥].

وقد جاءت هذه الآيات إخبارًا للرسول عليه الصلاة والسلام باستماع نفر من الجن إليه وهو يقرأ القرآن بأصحابه، وذلك بعد أن منع الجن من استراق أخبار السماء، فعرفوا أن هذا المنع ما حصل إلا لشيء قد حدث في الأرض، فجابوا الأرض، فكان النفر الذين أخذوا نحو تهامة في بلاد الحجاز قد مروا على الرسول عليه السلام وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له وقالوا: هذا الذي حال بيننا وبين خبر السماء فرجعوا إلى قومهم منذرين، فأنزل الله تعالى إلى نبيه: قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ} [الجن: ١] الآية[1]، ولم يكن يعلم باستماعهم إليه على الراجح من الروايات في ذلك، وظاهر القرآن يدل عليه.

وقد دلت هذه الآيات على إيمانهم بالقرآن وأخذهم عهدًا على أنفسهم أن لا يشركوا بالله، وذلك في قوله تعالى عنهم: (إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا

---

(١) أخرجه البخاري (٧٧٣). من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا) [الجن: ١ - ٢]، وقوله عنهم: (وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ) [الجن:١٢]. ففي إيمانهم بالقرآن، ووصفهم له بأنه يهدي إلى الرشد، وعدم إشراكهم بالله، دلالة على أنهم مكلفون، وكذلك مسارعتهم لاستماعه، وذلك في قوله تعالى: (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا) [الجن:١٩]. أي: لما قام رسول الله ﷺ يدعو ربه ويقرأ القرآن اجتمع الجن عليه متلبدين متراكمين، حرصًا على ما جاء به من الهدى. فقد كانوا فرحين حريصين متأملين عند سماعهم للقرآن، وفي هذا دلالة على كمال عقولهم، وهو يقتضي التكليف، وقد وردت آيات كثيرة تخاطب العقل كقوله تعالى: (أَفَلاَ تَعْقِلُونَ) ، وقوله: (أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ) ، وقوله: (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ) [الحشر: ٢]. وفي هذا دلالة على توجه الخطاب للعاقل، وقد تقدم أن الجن مخلوقات عاقلة مريدة مختارة، عندها القدرة على التمييز بين الحق والباطل.

٣- ما يتضمن التصريح بإرسال رسل إليهم

قال تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا) [الأنعام: ١٣٠].

ففي هذه الآية خطاب للجن والإنس يوم القيامة، وهذا الخطاب فيه تقرير من الله في أنه قد بعث رسلًا إلى الجن والإنس حيث يسألهم وهو أعلم: هل بلغتهم الرسل رسالاته؟، وبذلك يزول العذر وتنقطع الحجة لأي واحد من الجن والإنس، إذ بعث الله رسلًا يوضحون الطريق ويأمرون بعبادة الله، وينهون عن معصيته، ولا شك أن أمر الرسل ونهيهم للجن والإنس هو محض التكليف، قال ابن القيم: (وهذه الآية تدل على أن الجن كانوا متعبدين بشرائع الرسل قبل محمد ﷺ، لكن دعوة أولئك الرسل كانت مقصورة على بعض الإنس والجن، أما رسالة نبينا عليه الصلاة والسلام فهي

عامة لجميع الجن والإنس[١].

٤- ما يتضمن خطاب الجن والإنس معًا

وذلك في سورة الرحمن في قوله تعالى بعد الحديث عن نعمه على عباده: فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} [الرحمن: ١٣]، حيث ورد هذا الخطاب في واحد وثلاثين موضعًا من سورة الرحمن، وفيه خطاب للجن والإنس معًا، وفي هذه المواضع امتنان من الله على عباده بهذه النعم التي لا يجحدها إلا كافر.

فعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (خرج رسول الله ﷺ فقرأ سورة الرحمن من أولها إلى آخرها فسكتوا فقال: لقد قرأتها على الجن ليلة الجن، فكانوا أحسن مردودًا منكم، كلما أتيت على قوله: فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ قالوا: لا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد)[٢].

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص: ٤٢١) بتصرف.

(٢) أخرجه الترمذى (٥/ ٣٩٩، رقم ٣٢٩١)، والحاكم (٢/ ٥١٥، رقم ٣٧٦٦) والبيهقى فى شعب الإيمان (٢/ ٤٨٩، رقم ٢٤٩٣)، وأبو الشيخ فى العظمة (٥/ ١٦٦٦، رقم ١١٠٦٢٦)، والحكيم في نوادر الأصول (٢/ ٢٧٧)، والإسماعيلي في معجمه (ج ١/ ق١٠/ ١ - ٢)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٨١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وللحديث شاهد من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه البزاز (٣/ رقم ٢٢٦٩)، وابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٧٢)، والخطيب في التاريخ (٤/ ٣٠١) والحديث ضعفه الترمذي، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢١٩)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٣٥)، والذهبي في الميزان (٢/ ٨٥)، وضعفه أيضا الحويني في النافلة (١٠٦)، وقال العلامة الوادعي في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (رقم ٧٥): الحديث ذكره الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة زهير بن محمد التميمي من مناكيره ثم قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: تفرد به هشام بن عمار عن الوليد قال ابن عدي: سرقه جماعة فحدثوا به عن الوليد منهم سليمان بن أحمد الواسطي وعلي بن جميل الرقي وعمرو بن مالك البصري وبركة بن محمد =

قال ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٤٢٢): وهذا يدل على ذكائهم، وفطنتهم، ومعرفتهم بمؤنة الخطاب وعلمهم أنهم مقصودون به..... وقد دلت سورة الرحمن على تكليفهم بالشرائع كما كلف الإنس، ولهذا يقول في إثر كل آية: فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ، فدل على أن السورة خطاب للثقلين معًا، ولهذا قرأها رسول الله ﷺ على الجن قراءة تبليغ، وأخبر أصحابه أنهم كانوا أحسن ردًا منهم، فإنهم جعلوا يقولون كلما قرأ عليهم فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ: لا نكذب بشيء من آلائك ربنا فلك الحمد.

٥- ما يتضمن تحدي الثقلين بالإتيان بمثل القرآن

وذلك في قوله تعالى: (قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) [الإسراء: ٨٨].

فهو تحد للإنس والجن معًا في أن يقدروا على الإتيان بمثل هذا القرآن، ولكنهم

=

الحلبي.اهـ وذكر الذهبي قبل هذا في ترجمة زهير بن محمد: قال الترمذي في "العلل": سألت البخاري عن حديث زهير هذا فقال: أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد. قال وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ ويقول: ينبغي أن يكون قلب اسمه أهل الشام".اهـ. وقال الإمام الترمذي بعد ذكره هذا الحديث (ج٤ص١٩٢مع "تحفة الأحوذي" طبعة هندية): غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد قال ابن حنبل كأن زهير بن محمد الذي وقع بالشام ليس هو الذي يروى عنه بالعراق كأنه رجل آخر قلبوا اسمه يعني لما يروون عنه من المناكير. وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة.اهـ من أحاديث معلة، وضعفه أيضا الشيخ مشهور في أخطاء المصلين، وقواه غيرهم فصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال ابن عساكر في معجم الشيوخ (١/ ٨١): حسن غريب، وصححه السيوطي في الدر المنثور (١٤/ ١٠١)، وحسنه العلامة الألباني في الصحيحة رقم (٢١٥٠) وقال: الحديث بمجموع الطريقين لا ينزل عن رتبة الحسن.

لن يستطيعوا ذلك وتوجه الخطاب بالتحدي للإنس والجن من دون الخلائق دليل على أنهم هم المعنيون بأمر هذا القرآن وما اشتمل عليه من أنواع الإعجاز المختلفة، وفي هذا دليل على تكليف الجن كالإنس.

٦- ما يتضمن بشارة المؤمنين من الجن بالثواب على أعمالهم وتحذير الكافرين والعصاة منهم بالعقاب على كفرهم ومعصيتهم في الآخرة

وقد وردت البشارة بالتحذير في مواضع متعددة من القرآن منها:

أ- قوله تعالى في سورة الأحقاف: (أُوْلَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ) [الأحقاف: ١٨- ١٩]. فقد أخبر الله في هذه الآيات أن في الجن من حق عليه القول، أي: وجب عليه العذاب مع أمم قد مضت من قبلهم من الجن والإنس، وفي هذا أبين دليل على تكليف الثقلين، وتعلق الأمر والنهي بهم، ثم قال بعد ذلك: (وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا) أي في الخير والشر يوفونها ولا يظلمون شيئًا من أعمالهم، فدل ذلك لا محالة أنهم كانوا مأمورين بالشرائع، متعبدين بها في الدنيا، ولذلك استحقوا الدرجات بأعمالهم في الآخرة في الخير والشر[(١)].

وقوله تعالى كذلك: (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ) [الأحقاف: ٢٩].

والإنذار هو الإعلام بالخوف بعد انعقاد أسبابه، فعلم أنهم منذرون لهم بالنار إن عصوا الرسول عليه الصلاة والسلام[(٢)].

ثم ما جاء من أمر هذا النفر من الجن لقولهم بإجابة دعوة الرسول عليه السلام

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص: ٤١٩)

(٢) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص: ٤٢١).

المستجابة لمغفرة الله لذنوب الجن ونجاتهم من العذاب، وذلك في قوله تعالى عن هؤلاء النفر: (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الأحقاف: ٣١]. والذنب هو مخالفة الأمر وارتكاب النهي، وقوله: (وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) وهذا يدل على أن من لا يستجب منهم لداعي الله لم يجره من العذاب الأليم، وفيه بشارة لمن آمن بالرسول واستجاب لدعوته، وإنذار لمن كذب وعصى، وهذا صريح في تعلق الشريعة الإسلامية بهم[١].

ثم عقب تعالى على ذلك بقوله عنهم: (وَمَن لا يُجِبْ دَاعِيَ اللهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَولِيَاء أُوْلَئِكَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ) [الأحقاف: ٣٢].

وهذا تهديد شديد لمن تخلف عن إجابة داعي الله منهم، قال الإمام الطبري في تفسيره (٢٦/ ٣٤): يقول تعالى مخبراً عن قيل هؤلاء النفر لقومهم: ومن لا يجب أيها القوم رسول الله محمدًا ﷺ وداعيه إلى ما بعثه بالدعاء إليه، وهو توحيده والعمل بطاعته، فليس بمعجز ربه بهربه إذا أراد عقوبته على تكذيبه داعيه إلى الإسلام وتركه تصديقه، وإن ذهب في الأرض هاربًا، لأنه حيث كان فهو في سلطانه وقبضته، وليس لمن لم يجب داعي الله من دون ربه نصراء ينصرونه من الله إذا عاقبه ربه على كفره به وتكذيبه داعيه.

ب- قوله تعالى في سورة الأنعام: (وَيَوْمَ يِحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ الإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِيَ أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ) [الأنعام: ١٢٨]. ثم قوله بعد ذلك: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَى أَنفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص: ٤٢١).

الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ) [الأنعام: ١٣٠]

فهذه الآيات تتحدث عن الجن والإنس وموقفهم من بعضهم بعضًا، واستذكارهم لاستمتاعهم ببعضهم في الدنيا سواء كان بطاعة الإنس للجن فيما يأمرون به من الشهوات، أو التجاء الإنس بالجن عند النزول في واد أو قفر موحش لا أنيس به، وتلذذ بهذه الطاعة من قبل الإنس، التي تشعر بسيادة الجن على الإنس فكان من نتيجة هذا الاستمتاع البعد عن طاعة الله، الذي ترتب عليه الخلود في النار كما نصت عليه الآية الكريمة.

وقوله: (قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللهُ) [الأنعام: ١٢٨] فيه خطاب للصنفين، وهو صريح في اشتراكهم في العذاب واشتراكهم في العذاب يدل على اشتراكهم في التكليف.

وقوله في الآية الأخرى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا) فيه إنذار لهم بالخوف من عذاب ربهم على لسان الرسل الذين بعثوا إليهم، إذ هم تنكبوا الطريق ولم يمتثلوا لهذا الإنذار.

ج - قوله تعالى في سورة سبأ إخبارًا عن سليمان عليه السلام: (وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ) [سبأ: ١٢].

ففي هذه الآية تهديد للجن بالعذاب إذا هم خالفوا أمره تعالى في طاعة نبيه سليمان عليه السلام فيما يسخرهم به من القيام بشتى الأعمال التي يأمرهم بها، وهو يدل على تكليفهم، وإلا لما استحقوا العذاب على هذه المخالفة.

د - ما جاء في سورة الرحمن من التهديد للجن والإنس في قوله تعالى: (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لا تَنفُذُونَ إِلا بِسُلْطَانٍ فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا

تُكَذِّبَانِ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلا تَنتَصِرَانِ فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَانٌّ فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) [الرحمن: ٣١- ٤٠].

فقد جاءت هذه الآيات بعد الحديث عن خلق النوعين: الإنس والجن في قوله تعالى: (خَلَقَ الإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ فَبِأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) [الرحمن: ١٥]. ثم خاطب الله النوعين بالخطاب المتضمن لاستدعاء الإيمان منهم، وإنكار تكذيبهم بآياته، وترغيبهم في وعده، وتخويفهم من وعيده، وتهديده بقوله تعالى: (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ) وتخويفهم من عواقب ذنوبهم وأنه لعلمه بها لا يحتاج أن يسألهم عنها سؤال استعلام، بل (يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالأَقْدَامِ) [الرحمن: ٤١]. ثم ذكر عقاب الصنفين وثوابهم، وهذا كله صريح في أنهم هم المكلفون المنهيون المثابون المعاقبون.

وقوله تعالى: (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ) وعيد للصنفين المكلفين بالشرائع، قال قتادة: معناه فراغ الدنيا وانقضاؤها، ومجيء الآخرة والجزاء فيها، والله سبحانه لا يشغله شيء عن شيء، والفراغ في اللغة على وجهين: فراغ من الشغل، وفراغ بمعنى القصد، وهو في هذا الموضع بالمعنى الثاني، وقد قصد لمجازاتهم بأعمالهم يوم الجزاء[(١)].

أما قوله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لا تَنفُذُونَ إِلا بِسُلْطَانٍ) [الرحمن: ٣٣]. فعلى الراجح من أقوال المفسرين أن هذا خطاب للجن والإنس في الآخرة عندما يجتمعون في صعيد واحد للحساب، حيث تكون الملائكة قد أحاطت بأقطار الأرض، وأحاط

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص: ٤٢٢).

سرادق النار بالآفاق، فهرب الخلائق، فلا يجدون مهربًا ولا منفذًا، كما قال تعالى: (وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ اللهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) [غافر: ٣٢- ٣٣]. قال مجاهد: فارين غير معجزين. وقال الضحاك: إذا سمعوا زفير النار ندُّوا هربًا، فلا يأتون قطرًا من الأقطار إلا وجدوا الملائكة صفوفًا، فيرجعون إلى المكان الذي كانوا فيه، فذلك قوله تعالى: (وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ) [الحاقة: ١٧]، وعلى هذا فيكون المعنى: يا معشر الجن والإنس إن قدرتم أن تتجاوزوا أقطار السماوات والأرض فتعجزوا ربكم حتى لا يقدر على عذابكم في الآخرة فافعلوا. وقوله تعالى بعد ذلك: (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَانٌّ) [الرحمن: ٣٩]. فيه دليل على إضافة الذنوب إلى الثقلين، وهذا دليل على أنهما سويًا في التكليف.

هـ - ما جاء في سورة الجن من إخبار الله لنبيه عليه الصلاة والسلام من استماع نفر من الجن إليه بقوله عنهم: (وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا) [الجن: ١٣ - ١٧]. ثم التعقيب في أواخر السورة بقوله: (إِلا بَلاغًا مِّنَ اللهِ وَرِسَالاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) [الجن: ٢٣]. فهو الجزاء من الله للمؤمنين من الجن والإنس على أعمالهم، فإن الله لا يبخس أحدًا من عباده على عمل عمله في الدنيا، بالإضافة إلى أن الله لن يحمله في الدنيا أكثر مما يستطيع، أما في الآخرة فإن الله أعد للمسلمين نعيمًا مقيمًا، لأنهم تحروا الصواب واختاروه عن معرفة وقصد، بعد تبين ووضوح. وأما القاسطون وهم الجائرون الظالمون المجانبون للعدل والصلاح،

فهم حطب جهنم جزاء أعمالهم، ولو استقام هؤلاء النفر من الجن والإنس على الإسلام لأسقيناهم ماء موفورًا نغدقه عليهم، فيفيض عليهم بالرزق والرخاء، لنفتنهم فيه ونبتليهم أيشكرون أم يكفرون.

وقد دلت هذه الآيات على أن الجن يجزون بأعمالهم خيرًا أو شرًا، وأنهم لا يعذبون في النار، وهذا مترتب على تكليفهم في الدنيا بفعل الطاعات وترك المعاصي، وإلا لما كان هذا العذاب للعصاة منهم، والثواب للطائعين منهم كذلك.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن الجن مكلفون بنص القرآن، وأنهم هم والإنس في ذلك سواء، وأنهم سيحاسبون على هذا التكليف في الآخرة، فإن أحسنوا فلهم الجنة، وإن أساءوا فالنار مثواهم جزاء عادلًا من الله سبحانه.

ثانيا: الأدلة من السنة

وردت كثير من الأحاديث التي تثبت تكليف الجن، وأن رسول الله ﷺ قد قرأ عليهم القرآن، وأنهم مكلفون بالإيمان برسالته، فمن هذه الأحاديث:

١- ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عامر قال: سألت علقمة: هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: فقال علقمة: أنا سألت ابن مسعود فقلت: (هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا، ولكنا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، ففقدناه. فالتمسناه في الأودية والشعاب. فقلنا: استطير أواغتيل قال فبتنا بشر ليلة بات بها قوم فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء قال فقلنا: يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم فقال: أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن، فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه الزاد فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم، أوفر ما يكون لحمًا. وكل بعرة علف لدوابكم، فقال رسول الله ﷺ: فلا تستنجوا بهما، فإنهما طعام

إخوانكم)[1].

(١) أخرجه مسلم (٤٥٠)، وهذا الحديث وإن كان في مسلم ولكنه من الأحرف اليسيرة جدا التى انتقضها عليه بعض العلماء، فقد قال العلامة الألباني في الضعيفة (١٠٣٨): أخرجه مسلم (٢/ ٣٦) وابن خزيمة في " صحيحه " (رقم ٨٢) والبيهقي (١/ ١٠٨ - ١٠٩).... وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، ولكنه معلول بعلتين:
الأولى: إن قوله: "وسألوه الزاد... " إلخ مدرج في الحديث ليس من مسند ابن مسعود بل هو عن الشعبي قال: وسألوه الزاد إلخ، فهو مرسل، كما بينه البيهقي بقوله عقبه: رواه مسلم في " الصحيح " هكذا، ورواه عن علي بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند بهذا الإسناد إلى قوله: وآثار نيرانهم، قال الشعبي: وسألوه الزاد، وكانوا من جن الجزيرة، إلى آخر الحديث من قول الشعبي مفصلا من حديث عبد الله. قلت: هكذا هو في " الصحيح " عقب رواية عبد الأعلى المتقدمة، وهكذا رواه الترمذي في " سننه " (٤/ ١٨٣) قال: حدثنا علي بن حجر به، إلا أنه قال: "كل عظم لم يذكر اسم الله عليه " كما يأتي بيانه في " العلة الأخرى " وكذلك رواه البيهقي بسندين له عن علي بن حجر به، إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما أحال فيه على لفظ عبد الأعلى فكأنه عنده بلفظه: "كل عظم ذكر...". ثم قال: ورواه محمد بن أبي عدي عن داود إلى قوله: "وآثار نيرانهم "، ثم قال: قال داود: ولا أدري في حديث علقمة أوفي حديث عامر أنهم سألوا رسول الله ﷺ تلك الليلة الزاد فذكره.
ثم ساق البيهقي إسناده إلى محمد بن أبي عدي به، ثم قال: ورواه جماعة عن داود مدرجا في الحديث من غير شك. ورواية إسماعيل بن علية قد أخرجها الإمام أحمد أيضا مقرونا مع رواية غيره من الثقات فقال: (٤١٤٩): حدثنا إسماعيل: أخبرنا داود وابن أبي زائدة -المعنى- قالا: حدثنا داود به مثل رواية إسماعيل عند مسلم.
وتابعهما يزيد بن زريع قال: حدثنا داود بن أبي هند به. أخرجه أبو عوانة في " صحيحه " (١/ ٢١٩)، وأخرجه الطيالسي أيضا في " مسنده " (١/ ٤٧) لكنه أدرجه في الحديث ولم يفصله عنه! وقد قرن بروايته وهيب بن خالد ثم أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن داود به إلى قوله: "وآثار نيرانهم "، ولم يذكر ما بعده إطلاقا.
وجملة القول: إن أصحاب داود بن أبي هند اختلفوا عليه في هذه الزيادة على وجوه: =

=

الأول: أنها من مسند ابن مسعود، كذلك رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى ووهيب ابن خالد، وكذا يزيد بن زريع وعبد الوهاب بن عطاء في إحدى الروايتين عنهما.

الثاني: أنها من مرسل الشعبي، وليس من مسند ابن مسعود، جزم بذلك عن داود إسماعيل بن علية وابن أبي زائدة، ويزيد بن زريع في الرواية الأخرى عنه. ويمكن أن يلحق بهؤلاء عبد الله بن إدريس فإنه لم يذكرها أصلا كما سبق، ولو كانت عنده من مسند ابن مسعود لذكرها إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن داود شك في كونها من مسند ابن مسعود، أومن مرسل الشعبي، كذلك رواه عنه محمد بن أبي عدي وعبد الوهاب بن عطاء في الرواية الأخرى عنه. ولا يخفى على الخبير بهذا العلم الشريف أن هذا الاختلاف إنما يدل على أن المختلف عليه وهو داود بن أبي هند لم يضبط هذا الحديث ولم يحفظه جيدا، ولذلك اضطرب فيه على الوجوه الثلاثة التي بينتها، ولا يمكن أن يكون ذلك من الرواة عنه لأنهم جميعا ثقات، فكل روى ما سمع منه، وإذا كان كذلك فالاضطراب دليل على ضعف الحديث كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث لأنه يشعر بأن راويه لم يحفظه. هذا ما تحرر لدي أخيرا، وأما الدارقطني فقد أعله بالإرسال فقال كما في " شرح مسلم " للنووي:

انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: "فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم "، وما بعده من قول الشعبي، كذا رواه أصحاب داود الراوي عن الشعبي: ابن علية وابن زريع، وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم. هكذا قال الدارقطني وغيره، ومعنى قوله: إنه من كلام الشعبي أنه ليس مرويا عن ابن مسعود بهذا الحديث، وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ. والله أعلم.

قلت: قول الشعبي: "وسألوه الزاد..." صريح في رفعه إلى النبي ﷺ فلا داعي لقول النووي: "فالشعبي لا يقول..." إلخ. فإن مثل هذا إنما يقال فيما ظاهره الوقف كما لا يخفى.

العلة الأخرى: الاضطراب في متنه أيضا على داود، فعبد الأعلى يقول عنه: كل عظم ذكر اسم الله عليه " وتابعه على ذلك إسماعيل بن علية وابن أبي زائدة عند أحمد وعبد الوهاب بن عطاء عند الطحاوي. وخالف هؤلاء وهيب بن خالد ويزيد بن زريع عند

=

=

الطيالسي وعند أبي عوانة عن يزيد وحده فقالا: "كل عظم لم يذكر اسم الله عليه". واختلفوا على إسماعيل بن علية فرواه أحمد عنه كما سبق، وتابعه علي بن حجر عن إسماعيل عند مسلم، وخالفه الترمذي فقال: حدثنا علي بن حجر به باللفظ الثاني: "لم يذكر..". وهذا الاختلاف على داود في ضبط متن الحديث مما يؤكد ضعفه، وأن داود لم يكن قد حفظه. ثم رجعت إلى ترجمته من " التهذيب " فوجدت بعض الأئمة قد صرحوا بهذا الذي ذكرته فيه، فقال ابن حبان: كان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه. وقال أحمد " كان كثير الاضطراب والخلاف" قلت: واضطراب داود في هذا الحديث من أقوى الأدلة على هذا الذي قاله فيه الإمام أحمد، فرحمه الله، وجزاه خيرا، ما كان أعلمه بأحوال الرجال! وخلاصة الكلام في هذا الحديث أنه ضعيف للاضطراب في سنده ومتنه، ولم أجد له شاهدا نقويه به، بل هو مخالف بظاهره لحديث أبي هريرة: "أنه كان يحمل مع النبي ﷺ إداوة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها، فقال: من هذا؟ فقال: أنا أبو هريرة فقال: ابغني أحجارا أستنفض بها، ولا تأتني بعظم ولا بروثة " فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي، حتى وضعت إلى جنبه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت معه، فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال: هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين - ونعم الجن - فسألوني الزاد، فدعوت الله أن لا يمروا بعظم ولا روثة إلا وجدوا عليها طعما، وفي لفظ: طعاما". أخرجه البخاري (٧/ ١٣٦) والطحاوي (١/ ٧٤) والبيهقي (١/ ١٠٧ - ١٠٨). قلت: ووجه المخالفة أن ظاهره أن العظم والروثة زاد وطعام للجن أنفسهم، وليس شيء من ذلك لدوابهم، والتوفيق بينه وبين حديث ابن مسعود بحمل الطعام فيه على طعام الدواب كما فعل الحافظ في " الفتح " وتبعه الصنعاني في " سبل السلام " (١/ ١٢٣)، لا بأس به لو ثبت حديث ابن مسعود بإسناد آخر بلفظ يغاير بظاهره اللفظ السابق، وهو: أولئك جن نصيبين سألوني المتاع - والمتاع الزاد - فمتعتهم بكل عظم حائل، أو بعرة أو روثة، فقلت: يا رسول الله، وما يغني ذلك عنهم؟ قال: إنهم لن يجدوا عظما، إلا وجدوا عليه لحمه يوم أكل، ولا روثة إلا وجدوا فيها حبها يوم أكلت، فلا يستنقين أحد منكم إذا خرج من الخلاء بعظم ولا بعرة ولا روثة. أخرجه ابن جرير في "تفسيره"

=

=

(٢٦/ ٣٢ ـ طبع البابي الحلبي) عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن عمرو بن غيلان الثقفي أنه قال لابن مسعود: حدثت أنك كنت مع رسول الله ﷺ ليلة وفد الجن، قال: أجل، قال: فكيف كان؟ فذكر الحديث كله، وذكر أن النبي ﷺ خط عليه خطا وقال: لا تبرح منها، فذكر أن مثل العجاجة السوداء غشيت رسول الله ﷺ، فذعر ثلاث مرات، حتى إذا كان قريبا من الصبح، أتاني رسول الله ﷺ فقال: أنمت؟ قلت: لا والله، ولقد هممت مرارا أن أستغيث بالناس حتى سمعتك تقرعهم بعصاك تقول: اجلسوا، قال: لوخرجت لم آمن أن يختطفك بعضهم، ثم قال: هل رأيت شيئا؟ قال: نعم رأيت رجالا سودا مستشعري ثياب بيض، قال: فذكره. قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات معروفون، غير عبد الله بن عمرو بن غيلان الثقفي، أورده ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ١١٧) وقال: روى عن جابر بن عبد الله، روى عنه قتادة وأبو بشر جعفر بن إياس.
ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ومثله يورده ابن حبان في " الثقات "، ولست بطائله الآن حتى أتأكد من أنه أورده أولا. وقد ذكر الحافظ في ترجمة أبيه من " التهذيب " أنه كان من كبار رجال معاوية، وكان أميرا له على البصرة.
ثم رأيته في " الثقات " (٧/ ٥١)، ذكره فيمن روى عن التابعين، فقال: يروي عن كعب، وعنه قتادة، وحقه أن يورده في التابعين لتصريحه في هذا الحديث أنه لقي ابن مسعود وسمع منه، وفيه أنه رواه عنه يحيى بن أبي كثير، فقد روى عنه ثلاثة من الثقات، فمثله يحسن بعضهم حديثه، ولا أقل من أن يستشهد به، فلعله لذلك لما ذكره ابن كثير في "تفسيره" (٤/ ١٦٥) من طريق ابن جرير سكت عليه. وذكره الزيلعي في " نصب الراية " (١/ ١٤٤ - ١٤٥) من رواية أبي نعيم في " دلائل النبوة " عن الطبراني بسنده إلى معاوية بن سلام عن زيد بن سلام أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني عمرو بن غيلان الثقفي قال: أتيت عبد الله بن مسعود فقلت له: حدثت أنك كنت مع رسول الله ﷺ ليلة وفد الجن... الحديث، وعزاه الصنعاني في " السبل " وتبعه الشوكاني في " النيل " (١/ ٨٥) لأبي عبد الله الحاكم في " دلائل النبوة " فإن عنى " دلائل النبوة " من " المستدرك " فليس فيه، والله أعلم.
ورواه الدارقطني في " سننه " (ص ٢٩) من وجه آخر عن معاوية بن سلام به مختصرا
=

=

إلا أنه قال: فلان بن غيلان وقال: مجهول، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان. وبه أعله الزيلعي، فقال عقب رواية الطبراني: وفي سنده رجل لم يسم، ولا يخفى أن هذا القول غير مستقيم بالنسبة لرواية الطبراني، فلوعزاه للدارقطني ثم ذكره عقبه لأصاب. وللحديث طريق أخرى، يرويه أبو فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث المخزومي عن عبد الله بن مسعود به، نحوه وفيه: قد زودتهم الرجعة، وما وجدوا من روث وجدوه شعيرا، وما وجدوه عظم وجدوه كاسيا، أخرجه أحمد (رقم ٣٤٨١)، وأبو زيد هذا قال الذهبي: لا يعرف، قال البخاري في " الضعفاء ": لا يصح حديثه -يعني هذا - وقال أبو أحمد الحاكم: رجل مجهول، قلت: ما له سوى حديث واحد.

قلت: يعني هذا، وهو مخرج في " ضعيف أبي داود " (رقم ١٠) زيادة على ما هنا وقد جاء مختصرا من طريق عبد الله بن الديلمي عن ابن مسعود قال: قدم وفد من الجن على رسول الله ﷺ فقالوا: يا محمد! انه أمتك أن يستنجوا بعظم أوروثة أوحممة، فإن الله جعل لنا فيها رزقا، قال: فنهى النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في " صحيح أبي داود " رقم (٢٩) ومن طريق موسى بن علي بن رباح قال: سمعت أبي يقول: عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ أتاه ليلة الجن ومعه عظم حائل، وبعرة، وفحمة، فقال: "لا تستنجين بشيء من هذا إذا خرجت إلى الخلاء". أخرجه أحمد (١/ ٤٥٧) والدارقطني (١/ ٥٦/ ٧) والبيهقي (١/ ١٠٩ - ١١٠) وأعلاه بعدم ثبوت سماع علي من ابن مسعود، ورده عليه ابن التركماني في " الجوهر النقي " فراجعه. ورواه عبد الله بن صالح: حدثني موسى بن علي به أتم منه.

أخرجه الطبراني في " الأوسط " (٩١٥٨ - بترقيمي) وقال: لم يروعلي بن رباح عن ابن مسعود حديثا غير هذا. قلت: وهو ثقة كابنه، فإن كان سمعه من ابن مسعود فهو صحيح من الوجه الأول.

وأما عبد الله بن صالح، ففيه ضعف، وبه أعله الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢١٠) وبالجملة فالحديث مشهور عن ابن مسعود كما قال الحافظ في التلخيص (١/ ١٠٩)،

=

=

فهو صحيح عنه قطعا، لكن في بعض طرقه ما ليس في البعض الآخر، وقد تبين من مجموع ما أخرجنا منها أن رواية مسلم المتقدمة عن داود بن أبي هند صحيحة بتمامها إلا قوله في حديث الترجمة: "علف لدوابكم" وجملة: "اسم الله" على وجهيها، لخلوها عن شاهد، واضطراب داود في ذلك وصلا وإرسالا. ومن أجل ذلك خرجته هنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.اهـ. من الضعيفة.

(تنبيه) المروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أمران:

الأمر الأول: أنه لم يشهد ليلة الجن مع رسول الله ﷺ.

الأمر الثاني: أنه شهدها.

أولا: روي أنه لم يشهدها، عن ابن مسعود، وعن ابنة أبي عبيدة، وعن إبراهيم النخعي.

قال محقق المطالب العالية (١٥/ ٤٠٧): وقد اختلفت مسالك العلماء في الكلام على النفي والإثبات على مذاهب هي.

١ - الأخذ بالحديث الصحيح لذاته الوارد في صحيح مسلم وغيره الذي يفيد عدم حضوره ليلة الجن. واطراح الأحاديث الباقية لأنها طرق لا تسلم من ضعف.

ذهب إلى هذا الدارقطني في العلل (٥/ ١٠٣٤٧)، إذ قال بعد أن ذكر الأحاديث المروية في شهوده، وضعفها. قال: والصحيح ما روي عن ابن مسعود أنه لم يشهد مع النبي ﷺ ليلة الجن.

وقال في السنن (١/ ٧٧)، بعد أن ذكر الحديث عن علقمة أن عبد الله لم يحضرها قال: هذا هو الصحيح عن ابن مسعود.

وكذا أبو زرعة وأبو حاتم حيث قالا: ولا يصح في هذا الباب شيء. انظر: العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٥).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٩٦)، وعبارته: فهذا الباب إن كان يؤخذ من طريق صحة الإسناد فهذا الحديث الذي فيه الإنكار أولى، لاستقامة طريقه ومتنه، وثبت رواته.اهـ.

وكأن البيهقي يذهب إلى هذا في السنن الكبرى (١/ ٩ - ١٠)، إذ ذكر الطرق التي تفيد شهوده وضعفها ثم ذكر الصحيح.

=

=

وهذا المسلك لا أراه أولى من غيره لأن فيه إهمالا لحديث مقبول محتج به أيضا.

٢ - أن الرواة أسقطوا حرفا من الأحاديث النافية. وأن أصله: ما شهدها أحد غيري فأسقط الراوي: غيري.

ذهب إلى هذا ابن قتيبة في مختلف الحديث (ص ١١٩)، والبطليوسي في التنبيه على أسباب الاختلاف (ص ١٩٤). ولكن لا يسلم هذا إذ الحديث في صحيح مسلم، والرواة له أكثر من واحد، ويبعد أن يجتمعوا على وهم.

٣ - أن عبد الله لم يكن مع النبي ﷺ حال المخاطبة، وإنما كان بعيدا عنه، أي: في الخط الذي خط له. ذهب إلى هذا البيهقي في الدلائل (٢/ ٢٣٠)، حيث قال: قلت: يحتمل قوله في الحديث الصحيح: ما صحبه منا أحد، أراد به في حال ذهابه لقراءة القرآن عليهم.اهـ. وذكر كلاما سيأتي. وذكر ذلك صاحب الجوهر النقي (١/ ١٢)، وعزاه لجماعة من المحققين.

وذكره الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٤٣).

٤ - منهم من تأول قوله: "فبتنا بشر ليلة بات بها قوم" في صحيح مسلم، على غير ابن مسعود ممن لم يعلم بخروجه عليه الصلاة والسلام إلى الجن.

ذكر ذلك البيهقي في الدلائل (٢/ ٢٣٠)، حيث قال: إلا أن ما روي في هذا الحديث فيه إعلام أصحابه بخروجه إليهم يخالف ما روي في الحديث الصحيح من فقدانهم إياه حتى قيل. اغتيل، استطير، إلا أن يكون المراد بمن فقده غير الذي علم بخروجه. والله أعلم.

ونقله عنه الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٤٤)، وقال عنه: وهو محتمل على بعد.اهـ.

٥ - منهم من قال بتعدد الواقعة، وأن الجن وفدوا على النبي ﷺ عدة مرات.

حضر ابن مسعود بعضها، ولم يحضر الأخرى.

ذهب إلى هذا البيهقي، واستدل بأحاديث منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه، مناقب الأنصار باب إسلام سعد بن أبي وقاص (٣٨٦٠ - ٣/ ٥٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يحمل مع النبي ﷺ إداوة لوضوئه وحاجته. فبينما هو يتبعه بها، فقال: من هذا.. إلى أن قال في العظم والروثة: "هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين -ونعم

=

=

الجن- فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثه إلا وجدوا عليها طعما".

مما يدل على تكرر مجيئهم بعد ذلك.

واستدل أيضا بالحديث الذي أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن عمرو بن غيلان، عن عبد الله، وقد سبق، وفيه أن حن نصيبين أتوا بالمدينة فشهدهم عبد الله.

وبالحديث المروى عن الزبير بن العوام أنه شهد أيضا ليلة الجن بالمدينة. بنحو حديث عبد الله.

رواه الطبراني كما ذكر ذلك في المجمع (١/ ٢١٥)، باب ما نهى أن يستنجي به. وقال: إسناده حسن وليس فيه غير بقية. وقد صرح بالتحديث.اهـ. لكن فيه مجاهيل، والسند ضعيف. وهو عند ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٦١١)، بنحوه. وعزاه الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٤٥)، إلى أبي نعيم في الدلائل. ولم أقف عليه عنده في المطبوع.

ومن أجل هذه النصوص جعل بعضهم ليالي الجن أكثر من ليلة. ومن أحسن من ذكر ذلك الإمام الشبلي في أكام المرجان (ص ٨٥)، باب في قراءة النبي ﷺ القرآن على الجن. حيث ذكر أن ذهاب الرسول ﷺ إلى الجن وقع ست مرات:

١ - هي الليلة التي قيل فيها: إنه اغتيل. أو استطير، وكانت بمكة. ولم يحضرها ابن مسعود، كما عند مسلم وغيره.

٢ - كانت بمكة بالحجون.

٣ - كانت بأعلى مكة. وقد غاب النبي ﷺ فيها في الجبال.

٤ - كانت ببقيع الغرقد بالمدينة. وفي هذه الليالي الثلاث حضر ابن مسعود.

٥ - خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام.

٦ - في بعض أسفاره حضرها بلال بن الحارث.اهـ.

فهذا جمع حسن. وقد نقله عن الشبلي صاحب الكوكب الدري شرح سنن الترمذي (١/ ٥٦).

وأولى الأقوال عندي هو الثالث، والرابع، والخامس، لأن الجمع بين الأحاديث أولى من إهمال البعض وإعمال البعض.

فقد دل هذا الحديث أن رسول الله ﷺ قد أتاه داعي الجن في إحدى الليالي، فذهب معه، وقرأ عليهم القرآن. وقراءته عليه السلام القرآن على الجن تدل على أنهم مكلفون بهذا الكتاب كما كلف به الإنس.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن وما رآهم، انطلق رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ. وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت عليهم الشهب فرجعت الشياطين إلى قومهم فقالوا: مالكم؟ قالوا: حيل بيننا وبين خبر السماء وأرسلت علينا الشهب قالوا: ما ذاك إلا من شيء حدث. فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها. فانظروا ما هذا الذي حال بيننا وبين خبر السماء. فانطلقوا يضربون مشارق الأرض ومغاربها. فمر النفر الذين أخذوا نحو تهامة وهو بنخلة عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له. وقالوا: هذا الذي حال بيننا وبين خبر السماء. فرجعوا إلى قومهم فقالوا: إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا} [الجن: ١ - ٢]. فأنزل الله ﷻ على نبيه محمد ﷺ: قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ} [الجن: ١])(١).

فقد دل هذا الحديث على استماع الجن للقرآن وتعجبهم منه. ثم انطلاقهم إلى قومهم منذرين بهذا القرآن، ولا شك أن هذا يدل على تكليفهم، وإلا لما انطلقوا إلى أقوامهم محذرين من عدم الإيمان به، وهو ظاهر في تعلق الشريعة بهم.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: (فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم. ونصرت بالرعب. وأحلت لي الغنائم. وجعلت لي الأرض طهورًا

---

(١) أخرجه البخاري (٧٧٣)، ومسلم (٤٤٩).

ومسجدًا وأرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون)[1].

قال السبكي في فتاواه (٥/ ٦٧- ٦٩): ومحل الاستدلال قوله: (وأرسلت إلى الخلق كافة) فإنه يشمل الجن والإنس، وحمله على الإنس خاصة تخصيص بغير دليل، فلا يجوز... ثم يقول بعد ذلك: حديث مسلم الذي استدللنا به أصرح الأحاديث الدالة على شمول الرسالة للجن والإنس.اهـ.

هذا وقد تكررت وفادات الجن على الرسول ﷺ، وقد ذكر الألوسي أنها ست وفادات كما تقدم.

والأحاديث الواردة في قراءة الرسول عليه الصلاة والسلام القرآن على الجن، تفيد أنهم مكلفون بالتكاليف الشرعية، ومحاسبون على أفعالهم، واجتماع هذه الروايات مع بعضها آكد في دلالتها على تكليف الجن من دلالتها على تكليفهم في حال انفرادها. عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة (ص: ١٧٥ وما بعدها) بتصرف.

وقال الإمام البخاري في صحيحه (٦/ ٣٤٣- فتح): باب (ذكر الجن وثوابهم وعقابهم) لقوله: {يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي} إلى قوله: {عما يعملون}. {بخسا}: نقصا. قال مجاهد: {وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا}: قال كفار قريش: الملائكة بنات الله وأمهاتهن بنات سروات الجن، قال الله {ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون}: ستحضر للحساب. {جند محضرون}: عند الحساب. حدثنا قتيبة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال له: "إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك وباديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد

(١) أخرجه مسلم (٥٢٣).

سمعته من رسول الله ﷺ". اهـ.

قال العيني في عمدة القاري (١٥/ ١٨٢): أي: هذا باب في بيان وجود الجن، وفي بيان أنهم يثابون بالخير ويعاقبون بالشر، والكلام فيه على أنواع:

الأول: في وجود الجن: فقال الشيخ أبو العباس بن تيمية، رَحِمَهُ اللَّهُ: لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن، وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن وإن وجد فيهم من ينكر ذلك فكما يوجد في بعض طوائف المسلمين: كالجهمية والمعتزلة، من ينكر ذلك، وأن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقرين بذلك، وهذا لأن وجود الجن قد تواترت به أخبار الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، تواترا معلوما بالاضطرار... وقال أبو القاسم الأنصاري في (شرح الإرشاد): وقد أنكرهم معظم المعتزلة ودل إنكارهم إياهم على قلة مبالاتهم وركاكة ديانتهم، فليس في إثباتهم مستحيل عقلي، وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على إثباتهم. وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: وكثير من القدرية يثبتون وجود الجن قديما، وينفون وجودهم الآن، ومنهم من يقر بوجودهم ويزعم أنهم لا يرون لرقة أجسامهم ونفوذ الشعاع فيها، ومنهم من قال: إنما لا يرون لأنهم لا ألوان لهم. اهـ.

وقال الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (١/ ٤١٤): الطبقة الثامنة عشرة -من طبقات المكلفين-: طبقة الجن، وقد اتفق المسلمون على أن منهم المؤمن والكافر والبر والفاجر. قال تعالى إخبارًا عنهم: {وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا} [الجن: ١١] قال مجاهد: يعنون مسلمين وكافرين. وقال الحسن والسدى: أمثالكم، فمنهم قدرية ومرجئة ورافضة. وقال سعيد ابن جبير: ألوانا شتى. وقال ابن كيسان: شيعًا وفرقًا. ومعنى الكلام: أصنافًا مختلفة ومذاهب.... وبالجملة فهذا أمر معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وهو يستلزم تكليف الجن بشرائع الأنبياءِ

ووجوب اتباعهم لهم. فأما شريعتنا فأجمع المسلمون على أن محمدًا ﷺ بعث إلى الجن والإنس، وأنه يجب على الجن طاعته، كما يجب على الإنس، وأما قبل نبينا ﷺ فقوله تعالى: {ادْخُلُوا فِى أممٍ قَدْ خَلَت مِن قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ فِى النَّارِ} يدل على الأمم الخالية من كفار الجن فى النار، وذلك إنما يكون بعد إقامة الحجة عليهم بالرسالة.

وقد دلت سورة الرحمن على تكليفهم بالشرائع كما كلف الإنس، ولهذا يقول فى إثر كل آية: {فَبِأَى آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} فدلَّ ذلك على أن السورة خطاب للثقلين معًا، ولهذا قرأها رسول الله ﷺ على الجن قراءَة تبليغ وأخبر أصحابه أنهم كانوا أحسن ردًا منهم، فإنهم جعلوا يقولون كلما قرأ عليهم: {فَبِأَى آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ}: لا نكذب بشيء من آلائك ربنا فلك الحمد.اهـ.

مسألة: كيفية تكاليف الجن.

سئل شيخ الإسلام كما في مجموع فتاواه (٤/ ٢٣٣): عن الجان المؤمنين هل هم مخاطبون " بفروع الإسلام " كالصوم والصلاة وغير ذلك من العبادات؟ أو هم مخاطبون بنفس التصديق لا غير؟

فأجاب: لا ريب أنهم مأمورون بأعمال زائدة على التصديق ومنهيون عن أعمال غير التكذيب فهم مأمورون بالأصول والفروع بحسبهم فإنهم ليسوا مماثلي الإنس في الحد والحقيقة فلا يكون ما أمروا به ونهوا عنه مساويا لما على الإنس في الحد لكنهم مشاركون الإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم. وهذا ما لم أعلم فيه نزاعا بين المسلمين. وكذلك لم يتنازعوا أن أهل الكفر والفسوق والعصيان منهم يستحقون لعذاب النار كما يدخلها من الآدميين؛ لكن تنازعوا في أهل الإيمان منهم؛ فذهب الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد:

إلى أنهم يدخلون الجنة. وروي في حديث رواه الطبراني {أنهم يكونون في ربض الجنة. يراهم الإنس من حيث لا يرونهم}. وذهب طائفة منهم أبو حنيفة - فيما نقل عنه - إلى أن المطيعين منهم يصيرون ترابا كالبهائم ويكون ثوابهم النجاة من النار. وهل فيهم رسل أم ليس فيهم إلا نذر؟ على قولين: فقيل: فيهم رسل لقوله تعالى {يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم}.

وقيل: الرسل من الإنس؛ والجن فيهم النذر وهذا أشهر؛ فإنه أخبر عنهم باتباع دين محمد ﷺ وأنهم {ولوا إلى قومهم منذرين} {قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى} الآية قالوا وقوله {ألم يأتكم رسل منكم} كقوله: {يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان} وإنما يخرج من المالح وكقوله {وجعل القمر فيهن نورا وجعل الشمس سراجا} والقمر في واحدة وأما التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم فدلائله كثيرة مثل ما في مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ {أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن فانطلقوا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيدكم أوفر ما يكون وكل بعرة علف لدوابكم؛ فقال النبي ﷺ لا تستنجوا بالعظم والروث} وذلك لئلا يفسد عليهم طعامهم وعلفهم وهنا يبين أنما أباح لهم من ذلك ما ذكر اسم الله عليه دون ما لم يذكر اسم الله عليه وقال تعالى {وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم} إلى قوله {إني أخاف الله والله شديد العقاب} فأخبر عن الشيطان أنه يخاف الله والعقوبة إنما تكون على ترك مأمور أو فعل محظور وليس هو هنا التصديق وأيضا فإبليس الذي هو أبو الجن لم تكن معصيته تكذيبا فإن الله أمره بالسجود وقد علم أن الله أمره ولم يكن بينه وبين الله رسول يكذبه ولما امتنع عن السجود لآدم عاقبه الله العقوبة البليغة؛ ولهذا قال النبي ﷺ " {إذا سجد ابن آدم اعتزل الشيطان يبكي} الحديث. وقد قال تعالى في

قصة سليمان: {ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر} إلى قوله {عذاب السعير} وقد جعل في ذلك ما أمرهم به من طاعة سليمان وقد قال تعالى عن إبليس. إنه عصى ولم يقل كذب وقد قال تعالى. عن الجن. {يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى} إلى قوله. {ومن لا يجب داعي الله فليس بمعجز في الأرض} الآية. فأمروا بإجابة داعي الله الذي هو الرسول. والإجابة والاستجابة هي طاعة الأمر والنهي وهي العبادة التي خلق لها الثقلان؛ كما قال تعالى: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون}. ومن قال " إن العبادة " هي المعرفة الفطرية الموجودة فيها وأن ذلك هو الإيمان وهو داخل في الثقلين فقط: فإن ذلك لو كان كذلك لم يكن في الثقلين كافر والله أخبر بكفر إبليس وغيره من الجن والإنس وقد قال تعالى: {لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين} وأخبر أنه يملؤها منه ومن أتباعه وهذا يبين أنه لا يدخلها إلا من اتبعه فعلم أن من يدخلها من الكفار والفساق من أتباع إبليس؛ ومعلوم أن الكفار ليسوا بمؤمنين ولا عارفين الله معرفة يكونون بها مؤمنين ولكن اللام لبيان الجملة الشرعية المتعلقة بالإرادة الشرعية كما في قوله تعالى {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر} وقوله {يريد الله ليبين لكم} الآية وقد تكون لبيان العاقبة الكونية كما في قوله: {فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام} الآية؛ وهذا كقوله تعالى: {ولا يزالون مختلفين} {إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم} أي خلق قوما للاختلاف وقوما للرحمة وقال: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس} فاللام في قوله تعالى {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} وإن كانت هي اللام في هذه الآية فإن مدلولها لام إرادة الفاعل ومقصوده ولهذا تنقسم في كتاب الله إلى إرادة دينية وإرادة كونية؛ كما تنقسم في كتاب الله تعالى الكلمات والأمر والحكم والقضاء والتحريم والإذن وغير ذلك وأيضا فقوله تعالى {يا معشر الجن

والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا} إلى قوله: {وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين} . فبين أن الثقلين جميعا تلت عليهم الرسل آيات الله ولهذا لما قرأ رسول الله ﷺ سورة على الصحابة قال " للجن كانوا " الحديث. دعاهم إلى طاعة الله لما فيه من الأمر والنهي؛ لا إلى مجرد حديث لا طاعة معه فإن مثل هذا التصديق كان مع إبليس فلم يغن عنه من الله شيئا. والدلائل الدالة على هذا الأصل وما في الحديث والآثار من كون الجن يحجون ويصلون ويجاهدون وأنهم يعاقبون على الذنب: كثيرة جدا وقد قال تعالى فيما أخبر عنهم {وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا} قالوا مذاهب شتى مسلمين ويهود ونصارى وشيعة وسنة. فأخبر أن منهم الصالحون ومنهم دون الصالحين فيكون: إما مطيعا في ذلك فيكون مؤمنا وإما عاصيا في ذلك فيكون كافرا ولا ينقسم مؤمن إلى صالح وإلى غير صالح فإن غير الصالح لا يعتقد صلاحه لترك الطاعات فالصالح هو القائم بما وجب عليه؛ ودون الصالح لا بد أن يكون عاصيا في بعض ما أمر به وهو قسم غير الكافر فإن الكافر لا يوصف بمثل ذلك وهذا يبين أن فيهم من يترك بعض الواجبات والله أعلم.اهـ.

وقال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (١/ ٢١٨): (وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه- وهي سنة ثمان وسبع مائة للهجرة - في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا؟

واستفتي فيها شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية بالقاهرة-أيده الله تعالى- فأجاب فيها بما ملخصه أنهم مكلفون بها بالجملة، لكن لا على حد تكليف الإنس بها، لأنهم مخالفون للإنس بالحد فبالضرورة يخالفونهم في بعض التكاليف.

قلت: مثاله، أن الجن قد أعطي بعضهم قوة الطيران في الهواء، فهذا يخاطب

بقصد البيت الحرام للحج طائرا.

والإنسان لعدم تلك القوة فيه، لا يخاطب بذلك، فهذا في طرف زيادة تكليفهم على تكليف الإنس.

وأما من جهة نقص تكليفهم عن تكليف الإنس، فكل تكليف يتعلق بخصوص طبيعة الإنس، ينتفي في حق الجن، لعدم تلك الخصوصية فيهم.

والدليل على تكليف الجن بالفروع، الإجماع على أن النبي ﷺ أرسل بالقرآن الكريم إلى الجن والإنس، فجميع أوامره ونواهيه متوجهة إلى الجنسين، وهي مشتملة على الأصول والفروع، نحو: (آمِنُوا بِاللهِ) [النساء: ١٣٦]، (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) [البقرة: ٤٣]. وقد تضمن هذا الدليل، على أن كفار الإنس مخاطبون بها، وكذلك كفار الجن، لتوجه القرآن بجميع ما فيه إلى مؤمني الجنسين وكفارهم.اهـ.

وقال العلامة العثيمين في شرح السفارينية (ص٤٩٦): هل ما يؤمر به الجن هو ما يؤمر به الإنس؟ يعني هل صلاتهم كصلاتنا وزكاتهم كزكاتنا وصيامهم كصيامنا وحجهم كحجنا؟

في هذا أيضًا خلاف بين العلماء رحمهم الله؛ فمنهم من قال: إذا كان تلقيهم لما يقومون به من الشرائع مما جاءت به الإنس، وجب أن يكون هو نفس ما جاء به الإنس؛ لأننا لا نرى فيما جاء به الإنس فضلًا خاصًا بالجن، بل نجد أن الأحكام واحدة، وعلى هذا فيكون ما أمر به الإنس هو ما أمر به الجن ولا فرق.

وقال بعض العلماء رحمهم الله: بل إنهما يفترقان، فليس ما أمر به الجن مساويًا لما أمر به الإنس في الحد والحقيقة؛ لأن جنس الجن ليس كجنس الإنس، وإذا كان الإنس تختلف أحكامهم باختلاف أحوالهم؛ فالمريض يصلي قاعدًا مثلًا؛ والفقير لا زكاة عليه؛ ومن لا يستطيع الحج فلا حج عليه، فكذلك الجن لا يمكن أن يكلف إلا

بما يناسب حالهم، وتكون العمومات الدالة على ذلك مثل (لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) (البقرة: الآية ٢٨٦)، وما أشبهها تقيد عموم تكليفهم بشرائع الإنس.

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: إن اختلافهم عن الإنس في الحد والحقيقة يقتضي ألا يتساووا في التكليف؛ لأن حكمة الله تعطي كل مكلف ما يناسبه حتى في البشر، وعلى كل حال فنحن نؤمن بأن الجن مكلفون بالجملة، وأن كافرهم يدخل النار، وأن مؤمنهم يدخل الجنة أيضًا، أما مسألة الرسالة وعدم الرسالة فقد تكون الأدلة متكافئة وإن كان الراجح أن الرسل من البشر، وأما مساواتهم للإنس في الأحكام الشرعية فهذا محل توقف؛ فإن نظرنا إلى عموم الأدلة قلنا: هم مساوون للإنس، وإن نظرنا إلى الحكمة في التشريع، وأن الشرع يختلف باختلاف المكلف قلنا: لابد أن يكون لهم شرع خاص بهم، وهذا الشرع الخاص بهم وإن كنا لا نجده لا في الكتاب ولا في السنة، لكن يؤخذ من العمومات مثل قوله تعالى (لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) (البقرة: ٢٨٦)، وقوله تعالى: (فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ)(التغابن: الآية ١٦)، فهم قد لا يستطيعون كل ما يستطيعه الإنس، وقد لا يكون عندهم كل ما عند الإنس، فتكون لهم أحكام خاصة بهم، ولذا نقول فيه: الله اعلم، فالأدلة في هذا متكافئة وليس هناك دليل واضح على أن ما كلفوا به مساوٍ لما كلف به الإنس أو مخالف.اهـ.

وسئل العلامة العثيمين ايضا كما في مجموع فتاواه (١/ ٣٠٠): هل الجن أسلموا برسالة محمد، ﷺ، وآمنوا بالرسل من قبل هل فرض عليهم الحج وإن كان كذلك فأين يحجون؟.

فأجاب: إن الجن مكلفون بلا شك، مكلفون بطاعة الله سبحانه وتعالى.... والظاهر أنهم مكلفون بما يكلف به الإنس من العبادات ولا سيما أصولها كالأركان

الخمسة، وحجهم يكون كحج الإنس زمنًا ومكانًا وإن كانوا يختلفون عن الإنس في جنس العبادات التي لا تناسب حالهم فتكون مختلفة عن التكليف الذي يكلف به الإنس. والله أعلم.اهـ.

(فرع) سئل أبو البقاء العكبري الحنبلي كما في عمدة القاري (١٥/ ١٨٥) عن الجن هل تصح الصلاة خلفهم؟

فأجاب: نعم، لأنهم مكلفون، والنبي ﷺ أرسل إليهم.

(باب هل يدخل صالحي الجن الجنة)

اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

القول الأول: أنه لا ثواب لهم إلا النجاة من النار ثم يقال لهم: كونوا ترابًا مثل البهائم. وهو قول أبي حنيفة، وحكاه سفيان الثوري عن الليث بن أبي سليم، وهو رواية عن مجاهد، وبه قال الحسن البصري.

قال ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٤١٨): وحكى عن أبي حنيفة وغيره أن ثوابهم نجاتهم من النار.اهـ.

وقال الماوردي في أعلام النبوة (ص: ١٤٥): وحكى سفيان عن ليث أنهم يثابون على الإيمان بأن يجازوا على النار خلاصًا منها، ثم يقال لهم: كونوا ترابًا كالبهائم.

وقال القرطبي في تفسيره (١٦/ ٢١٧): وقال أبو حنيفة: ليس ثواب الجن إلا أن يجاروا من النار، ثم يقال لهم كونوا ترابًا كالبهائم.اهـ.

وذكر الشوكاني في فتح القدير (٢/ ١٦٤) عن أبي الشيخ عن ليث بن أبي سليم قال: مسلمو الجن لا يدخلون الجنة ولا النار، وذلك أن أخرج أباهم من الجنة، فلا يعيده ولا يعيد ولده.اهـ.

وقال ابن نجيم في الأشباه والنظائر (ص: ٣٣٠): واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن: فقال قوم: لا ثواب لهم إلا النجاة من النار، وإليه ذهب أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.. وعن الليث: ثوابهم أن يجاروا من النار ثم يقال لهم: كونوا ترابًا كالبهائم، وعن أبي الزناد كذلك.اهـ.

وقال الحسن كما في تفسير القرطبي (١٦/ ٢١٧): ليس لمؤمني الجن ثواب غير نجاتهم من النار) وذكر القرطبي (١٩/ ٥) في رواية عن مجاهد أن الجن لا يدخلون الجنة وإن صرفوا عن النار.

وقد استدل هذا الفريق بقوله تعالى إخبارًا عن النفر من الجن الذين استمعوا القرآن: (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الأحقاف: ٣١] ووجه استدلالهم بها: أن المغفرة للذنوب لا تستلزم الإثابة لأنه ستر، والإثابة بالوعد فضل، قال ابن القيم في طريق الهجرتين (ص: ٤٢٧): واحتج هؤلاء بهذه الآية فجعل غاية ثوابهم إجارتهم من العذاب الأليم.اهـ.

القول الثاني: أنهم يثابون على الطاعة بدخول الجنة، على خلاف في حالهم فيها، نقله ابن حزم عن الجمهور، وممن قال به الضحاك وابن عباس، وهو قول الخليفة عمر بن عبد العزيز، وإليه ذهب الأئمة: مالك، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، ورجحه القرطبي، وهو قول أكثر المفسرين.

القول الثالث: التوقف في المسألة.

قال الألوسي في روح المعاني (٢٧/ ١٢٠): عن الإمام أبي حنيفة ثلاث روايات الأولى: أنهم لا ثواب لهم إلا النجاة من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا كسائر الحيوانات.

الثانية: أنهم من أهل الجنة ولا ثواب لهم أي زائد على دخولها.

الثالثة: التوقف قال الكردي: هو في أكثر الروايات وفي فتاوي أبي إسحاق بن الصفار أن الإمام يقول: لا يكونون في الجنة ولا في النار ولكن في معلوم الله تعالى.اهـ.

وقال القشيري كما في تفسير القرطبي (١٦/ ٢١٧): والصحيح أن هذا -أي دخولهم الجنة - مما لم يقطع فيه بشيء والله أعلم.اهـ.

لكن الجمهور من المسلمين القائلين بثواب المؤمنين من الجن في الآخرة اختلفوا في كيفية الثواب؟:

١- فقد ذهب الأكثرون منهم إلى أنهم في الجنة ويصيبون من نعيمها.

٢- ونقل عن الخليفة عمر بن عبد العزيز أنهم يكونون في ربض الجنة، وذكره الألوسي عن الإمام مالك وطائفة من العلماء[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاوى (٤/ ٢٣٣): وروي في حديث رواه الطبراني: أنهم يكونون في ربض الجنة، يراهم الإنس من حيث لا يرونهم[٢].اهـ.

وقال جماعة: أنهم على الأعراف بين الجنة والنار، ذكره الألوسي، ودليل هذا القول حديث أنس رضي الله عنه مرفوعا (إن مؤمنى الجن لهم ثواب وعليهم عقاب قيل ما ثوابهم قال على الأعراف وليسوا فى الجنة قيل وما الأعراف قال حائط الجنة تجرى

(١) روح المعاني (٢٧/ ١٢٠)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٠).

(٢) لم أجده، والظاهر أنه لا أصل له، لذا قال الإمام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٣٩): وقد ثبت بنص القرآن واجماع الامة ان مسيء الجن في النار بعدل الله وبما كانوا يكسبون فمحسنهم في الجنة بفضل الله بما كانوا يعملون لكن قيل انهم يكونون في ربض الجنة يراهم اهل الجنة ولا يرونهم كما كانوا في الدنيا يرون بني آدم من حيث لا يرونهم ومثل هذا لايعلم الا بتوقيف تنقطع الحجة عنده فإن ثبتت حجة يجب اتباعها وإلا فهو مما يحكى ليعلم وصحته موقوفة على الدليل والله أعلم.

فيه الأنهار وتنبت فيه الأشجار والثمار[1] ولكنه حديث موضوع كما في الحاشية.

وفي رواية ذكرها ابن نجيم في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٠) عن الضحاك أنهم يلهمون التسبيح والذكر، فيصيبون من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة.اهـ. ولكن ذكر النووي في شرحه لصحيح مسلم (٤/ ١٦٩) أن الضحاك قال بأن الجن يدخلون الجنة ويأكلون ويشربون.اهـ.

وهو ما نقله الفخر الرازي في تفسيره (٢٨/ ٣٣) عنه إذ يقول: قال الضحاك: يدخلون الجنة ويأكلون ويشربون.

والراجح -والله أعلم- أن الجن يثابون على أعمالهم، ويدخلون الجنة، ويصيبون من نعيمها، وذلك لأن ظواهر الآيات الواردة في جزاء الجن في الآخرة تقتضي ذلك، لأنها جاءت عامة في استحقاق المحسنين لجزاء أعمالهم، ولم يرد دليل يخصصها، فتبقى على عمومها، وهو مذهب أكثر العلماء، وهذه بعض أقوالهم.

قال الإمام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٣٧): فصل وقوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى هو خطاب لمن اهبطه من الجنة بقوله اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو ثم قال فاما يأتينكم مني هدى وكلا الخطابين لابوي الثقلين وهو دليل على ان الجن ماموررون منهيون داخلون تحت شرائع الانبياء وهذا مما لا خلاف فيه بين الامة وان نبينا بعث اليهم كما بعث الى الانس كما لا خلاف بينها ان مسيئهم مستحق للعقاب وانما اختلف علماء الاسلام في المسلم منهم هل يدخل الجنة فالجمهور على ان محسنهم في الجنة كما ان مسيئهم في النار وقيل بل ثوابهم سلامتهم

(١) أخرجه البيهقي في البعث (١٠٧/ ١٠٨)، وابن عساكر من طريقه، وطريق غيره في تاريخ دمشق (١٧/ ٩١٠ - المدينة)، والذهبي في سير الأعلام (١٧/ ٧ - ٨) والحديث قال عنه الذهبي: هذا حديث منكر جدا، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٦١١٣): موضوع.

من الجحيم واما الجنة فلا يدخلها احد من اولاد إبليس وإنماهي لبني آدم وصالحي ذريته خاصة وحكى هذا القول عن ابي حنيفة رحمه الله تعابى واحتج الاولون بوجوه احدها هذه الاية فانه سبحانه اخبر ان من اتبع هداه فلا يخاف ولا يحزن ولا يضل ولا يشقى وهذا مستلزم لكمال النعيم ولا يقال ان الاية إنما تدل على نفي العذاب فقط ولا خلاف ان مؤمنيهم لا يعاقبون لانا نقول لولم تدل الاية الا على امر عدمي فقط لم يكن مدحا لمؤمني الانس ولما كان فيها الا مجرد امرعدمي وهو عدم الخوف والحزن ومعلوم ان سياق الاية ومقصودها إنما اريد به ان من اتبع هدى الله الذي انزله حصل له غاية النعيم واندفع عنه غاية الشقاء وعبر عن هذا المعنى المطلوب بنفي الامور المذكورة لاقتضاء الحال لذلك فإنه لما اهبط آدم من الجنة حصل له من الخوف والحزن والشقاء ما حصل فاخبره سبحانه انه معطيه وذريته عهدا من اتبعه منهم انتفى عنه الخوف والحزن والضلال والشقاء ومعلوم انه لا ينتفى ذلك كله إلا بدخول دار النعيم ولكن المقام بذكر التصريح بنفي غاية المكروهات اولى الثاني قوله تعالى وإذ صرفنا اليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا انصتوا فلما قضى ولوا الى قومهم منذرين قالوا يا قومنا إناسمعنا كتابا انزل من بعد موسى مصدقا لما بين يديه يهدي الى الحق وإلى طريق مستقيم يا قومنا اجيبوا داعي الله وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب اليم فأخبرنا سبحانه عن نذيرهم اخبارا بقوله ان من اجاب داعيه غفر له وأجاره من العذاب ولو كانت المغفرة لهم إنما ينالون بها مجرد النجاة من العذاب كان ذلك حاصلا بقوله ويجركم من عذاب اليم بل تمام المغفرة دخول الجنة والنجاة من النار فكل من غفر الله له فلا بد من دخوله الجنة الثالث قوله تعالى في الحور العين لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان فهذا يدل على ان مؤمني الجن والانس يدخلون الجنة وأنه لم يسبق من احد منهم طمث

لاحد من الحور فدل على ان مؤمنيهم يتأتى منهم طمث الحور العين بعد الدخول كما يتأتى من الانس ولو كانوا ممن لا يدخل الجنة لما حسن الاخبار عنهم بذلك الرابع قوله تعالى فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون والجن منهم مؤمن ومنهم كافر كما قال صالحوهم وانا منا المسلمون ومنا القاسطون فكما دخل كافرهم في الاية الثانية وجب ان يدخل مؤمنهم في الاولى الخامس قوله عن صالحيهم فمن اسلم فأولئك تحروا رشدا والرشد هو الهدى والفلاح وهو الذي يهدى اليه القرآن ومن لم يدخل الجنة لم ينل غاية الرشد بل لم يحصل له من الرشد الا مجردالعلم السادس قوله تعالى سابقوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ومؤمنهم ممن آمن بالله ورسله فيدخل في المبشرين ويستحق البشارة السابع قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم {عم} سبحانه بالدعوة وخص بالهداية المفضية اليها فمن هداه اليها فهو من دعاه اليها فمن اهتدى من الجن فهو من المدعوين اليها الثامن قوله تعالى ويوم نحشرهم جميعا يا معشر الجن قد استكثرتم من الانس وقال اولياؤهم من الانس ربنا استمتع بعضنا ببعض وبلغنا اجلنا الذي اجلت لنا قال النار مثواكم خالدين فيها إلا ما شاء الله ان ربك حكيم عليم وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون يا معشر الجن والانس الم ياتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على انفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على انفسهم انهم كانوا كافرين ذلك ان لم يكن

ربك مهلك القرى بظلم واهلها غافلون ولكل درجات مما عملوا وهذا عام في الجن والانس فاخبرهم تعالى ان لكلهم درجات من عمله فاقتضى ان يكون لمحسنهم درجات من عمله كما لمحسن الانس التاسع قوله تعالى إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ان لا تخافوا ولاتحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون وقولوه تعالى {إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون أولئك أصحاب الجنة خالدين فيها جزاء بما كانوا يعملون} ووجه التمسك بالاية من جوه ثلاثة احدها عموم الاسم الموصول فيها الثاني ترتيبه الجزاء المذكورعلى المسألة ليدل على انه مستحق بها وهو قول ربنا الله مع الاستقامة والحكم يعم بعموم علته فإذا كان دخول الجنة مرتبا على الاقرار بالله وربوبيته مع الاستقامة على امره فمن اتى ذلك استحق الجزاء الثالث انه قال فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون اولئك اصحاب الجنة خالدين فيها جزاء بما كانوايعملون فدل على ان كل من لا خوف عليه ولا حزن فهو من اهل الجنة وقد تقدم في اول الايات قوله تعالى فمن اتبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وانه متناول للفريقين ودلت هذه الاية على ان من لا خوف عليه ولا حزن فهو من اهل الجنة العاشر انه إذا دخل مسيئهم النار بعدل الله فدخول محسنهم الجنة بفضله ورحمته اولى فإن رحمته سبقت غضبه والفضل اغلب من العدل ولهذا لا يدخل النار الا من عمل اعمال اهل النار واما الجنة فيدخلها من لم يعمل خيرا قط بل ينشيء لها أقواما يسكنهم إياها من غير عمل عملوه ويرفع فيها درجات العبد من غير سعي منه بل بما يصل اليه من دعاء المؤمنين وصلاتهم وصدقتهم وأعمال البر التي يهدونها اليه بخلاف اهل النار فإنه لا يعذب فيها بغير عمل اصلا وقد ثبت بنص القرآن واجماع الامة ان مسيء الجن في النار بعدل الله وبما كانوا يكسبون فمحسنهم في الجنة بفضل الله بما كانوا يعملون

لكن قيل انهم يكونون في ربض الجنة يراهم اهل الجنة ولا يرونهم كما كانوا في الدنيا يرون بني آدم من حيث لا يرونهم ومثل هذا لايعلم الا بتوقيف تنقطع الحجة عنده فإن ثبتت حجة يجب اتباعها وإلا فهو مما يحكى ليعلم وصحته موقوفة على الدليل والله أعلم.اهـ.

وقال ابن كثير في تفسيره (٧/ ٣٠٣): وقد استدل بهذه الآية -{ويجركم من عذاب أليم}- من ذهب من العلماء إلى أن الجن المؤمنين لا يدخلون الجنة، وإنما جزاء صالحيهم أن يجاروا من عذاب النار يوم القيامة؛ ولهذا قالوا هذا في هذا المقام، وهو مقام تبجح ومبالغة فلو كان لهم جزاء على الإيمان أعلى من هذا لأوشك أن يذكروه.

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي قال: حدثت عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: (لا يدخل مؤمنو الجن الجنة؛ لأنهم من ذرية إبليس، ولا تدخل ذرية إبليس الجنة[1]).

والحق أن مؤمنهم كمؤمني الإنس يدخلون الجنة، كما هو مذهب جماعة من السلف، وقد استدل بعضهم لهذا بقوله: {لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان} [الرحمن: ٧٤]، وفي هذا الاستدلال نظر، وأحسن منه قوله تعالى: {ولمن خاف مقام ربه جنتان فبأي آلاء ربكما تكذبان} [الرحمن: ٤٦، ٤٧]، فقد امتن تعالى على الثقلين بأن جعل جزاء محسنهم الجنة، وقد قابلت الجن هذه الآية بالشكر القولي أبلغ من الإنس، فقالوا: "ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب، فلك الحمد" فلم يكن تعالى ليمتن عليهم بجزاء لا يحصل لهم، وأيضا فإنه إذا كان يجازي كافرهم بالنار -وهو مقام عدل- فلأن يجازي مؤمنهم بالجنة -وهو مقام فضل- بطريق الأولى

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٧٨٦) وإسناده ضعيف، كما هو بين.

والأحرى. ومما يدل أيضا على ذلك عموم قوله تعالى: {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا} [الكهف: ١٠٧]، وما أشبه ذلك من الآيات. وقد أفردت هذه المسألة في جزء على حدة، ولله الحمد والمنة. وهذه الجنة لا يزال فيها فضل حتى ينشئ الله لها خلقا، أفلا يسكنها من آمن به وعمل له صالحا؟ وما ذكروه هاهنا من الجزاء على الإيمان من تكفير الذنوب والإجارة من العذاب الأليم، هو يستلزم دخول الجنة؛ لأنه ليس في الآخرة إلا الجنة أو النار، فمن أجير من النار دخل الجنة لا محالة. ولم يرد معنا نص صريح ولا ظاهر عن الشارع أن مؤمني الجن لا يدخلون الجنة وإن أجيروا من النار، ولو صح لقلنا به، والله أعلم. وهذا نوح، عليه السلام، يقول لقومه: {يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى} [نوح: ٤]، ولا خلاف أن مؤمني قومه في الجنة، فكذلك هؤلاء. وقد حكي فيهم أقوال غريبة فعن عمر بن عبد العزيز: أنهم لا يدخلون بحبوحة الجنة، وإنما يكونون في ربضها وحولها وفي أرجائها. ومن الناس من زعم أنهم في الجنة يراهم بنو آدم ولا يرون بني آدم عكس ما كانوا عليه في الدار الدنيا.

ومن الناس من قال: لا يأكلون في الجنة ولا يشربون، وإنما يلهمون التسبيح والتحميد والتقديس، عوضا عن الطعام والشراب كالملائكة، لأنهم من جنسهم. وكل هذه الأقوال فيها نظر، ولا دليل عليها.اهـ.

وقال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (٧/ ٢٣٦): قوله تعالى: {يا قومنا أجيبوا داعي الله وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب أليم.

منطوق هذه الآية أن من أجاب داعي الله محمدا ﷺ وآمن به، وبما جاء به من الحق - غفر الله له ذنوبه، وأجاره من العذاب الأليم. ومفهومها، أعني مفهوم مخالفتها المعروف بدليل الخطاب، أن من لم يجب داعي الله من الجن، ولم يؤمن به

لم يغفر له، ولم يجره من عذاب أليم، بل يعذبه ويدخله النار، وهذا المفهوم جاء مصرحا به مبينا في آيات أخر، كقوله تعالى: {وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين} [١١/ ١١٩]. وقوله تعالى: {ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين} [٣٢/ ١٣]. وقوله تعالى: {قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار} [٧/ ٣٨]. وقوله تعالى: {فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود إبليس أجمعون} [٢٦/ ٩٤- ٩٥]. إلى غير ذلك من الآيات.

أما دخول المؤمنين المجيبين داعي الله من الجن الجنة - فلم تتعرض له الآية الكريمة بإثبات ولا نفي، وقد دلت آية أخرى على أن المؤمنين من الجن يدخلون الجنة، وهي قوله تعالى في سورة «الرحمن»: {ولمن خاف مقام ربه جنتان فبأي آلاء ربكما تكذبان} [٥٥/ ٤٦- ٤٧]. وبه تعلم أن ما ذهب إليه بعض أهل العلم، قائلين: إنه يفهم من هذه الآية، من أن المؤمنين من الجن لا يدخلون الجنة، وأن جزاء إيمانهم وإجابتهم داعي الله، هو الغفران وإجارتهم من العذاب الأليم فقط، كما هو نص الآية - كله خلاف التحقيق.

وقد أوضحنا ذلك في كتابنا «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» في الكلام على هذه الآية، من سورة «الأحقاف» فقلنا فيه ما نصه: هذه الآية يفهم من ظاهرها، أن جزاء المطيع من الجن غفران ذنوبه، وإجارته من عذاب أليم، لا دخوله الجنة.

وقد تمسك جماعة من العلماء منهم، الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - بظاهر هذه الآية، فقالوا: إن المؤمنين المطيعين من الجن لا يدخلون الجنة، مع أنه جاء في آية أخرى ما يدل على أن مؤمنيهم في الجنة، وهي قوله تعالى: {ولمن خاف مقام ربه جنتان؛ لأنه تعالى بين شموله للجن والإنس، بقوله: فبأي آلاء ربكما تكذبان.

ويستأنس لهذا بقوله تعالى: {لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان} [٥٥/ ٥٦]. فإنه يشير إلى أن في الجنة جنا يطمثون النساء كالإنس.

والجواب عن هذا أن آية «الأحقاف» نص فيها على الغفران والإجارة من العذاب، ولم يتعرض فيها لدخول الجنة بنفي ولا إثبات، وآية «الرحمن» نص فيها على دخولهم الجنة؛ لأنه تعالى قال فيها: ولمن خاف مقام ربه جنتان.

وقد تقرر في الأصول أن الموصولات من صيغ العموم، فقوله: ولمن خاف، يعم كل خائف مقام ربه، ثم صرح بشمول ذلك الجن والإنس معا بقوله: فبأي آلاء ربكما تكذبان.

فبين أن الوعد بالجنتين لمن خاف مقام ربه من آلائه، أي نعمه على الإنس والجن، فلا تعارض بين الآيتين؛ لأن إحداهما بينت ما لم تعرض له الأخرى.

ولو سلمنا أن قوله: يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب أليم، يفهم منه عدم دخولهم الجنة، فإنه إنما يدل عليه بالمفهوم، وقوله: ولمن خاف مقام ربه جنتان فبأي آلاء ربكما تكذبان يدل على دخولهم الجنة بعموم المنطوق.

والمنطوق مقدم على المفهوم كما تقرر في الأصول.

ولا يخفى أنا إذا أردنا تحقيق هذا المفهوم المدعى وجدناه معدوما من أصله؛ للإجماع على أن قسمة المفهوم ثنائية، إما أن يكون مفهوم موافقة أو مخالفة، ولا ثالث.

ولا يدخل هذا المفهوم المدعى في شيء من أقسام المفهومين.

أما عدم دخوله في مفهوم الموافقة بقسميه فواضح.

وأما عدم دخوله في شيء من أنواع مفهوم المخالفة، فلأن عدم دخوله في مفهوم الحصر أو الغاية أو العدد أو الصفة أو الظرف - واضح.

فلم يبق من أنواع مفهوم المخالفة يتوهم دخوله فيه إلا مفهوم الشرط أو اللقب، وليس داخلا في واحد منهما، فظهر عدم دخوله فيه أصلا.

أما وجه توهم دخوله في مفهوم الشرط، فلأن قوله: يغفر لكم من ذنوبكم فعل مضارع مجزوم بكونه جزاء الطلب.

وجمهور علماء العربية على أن الفعل إذا كان كذلك فهو مجزوم بشرط مقدر، لا بالجملة قبله، كما قيل به.

وعلى الصحيح الذي هو مذهب الجمهور، فتقرير المعنى: أجيبوا داعي الله وآمنوا به إن تفعلوا ذلك يغفر لكم، فيتوهم في الآية مفهوم هذا الشرط المقدر.

والجواب عن هذا: أن مفهوم الشرط عند القائل به، إنما هو في فعل الشرط لا في جزائه، وهو معتبر هنا في فعل الشرط على عادته، فمفهوم أن تجيبوا داعي الله وتؤمنوا به يغفر لكم، أنهم إن لم يجيبوا داعي الله ولم يؤمنوا به؛ لم يغفر لهم، وهو كذلك.

أما جزاء الشرط فلا مفهوم له؛ لاحتمال أن تترتب على الشرط الواحد مشروطات كثيرة، فيذكر بعضها جزاء له، فلا يدل على نفي غيره.

كما لو قلت لشخص مثلا: إن تسرق يجب عليك غرم ما سرقت.

فهذا الكلام حق ولا يدل على نفي غير الغرم كالقطع؛ لأن قطع اليد مرتب أيضا على السرقة، كالغرم.

وكذلك الغفران والإجارة من العذاب ودخول الجنة - كلها مرتبة على إجابة داعي الله والإيمان به.

فذكر في الآية بعضها وسكت فيها عن بعض، ثم بين في موضع آخر، وهذا لا إشكال فيه.

وأما وجه توهم دخوله في مفهوم اللقب، فلأن اللقب في اصطلاح الأصوليين هو

ما لم يمكن انتظام الكلام العربي دونه، أعني المسند إليه، سواء كان لقبا أو كنية أو اسما أو اسم جنس أو غير ذلك.

وقد أوضحنا اللقب غاية في «المائدة».

والجواب عن عدم دخوله في مفهوم اللقب، أن الغفران والإجارة من العذاب المدعى بالفرض أنهما لقبان لجنس مصدريهما، وأن تخصيصهما بالذكر يدل على نفي غيرهما في الآية سندان لا مسند إليهما، بدليل أن المصدر فيهما كامن في الفعل، ولا يستند إلى الفعل إجماعا، ما لم يرد مجرد لفظه على سبيل الحكاية.

ومفهوم اللقب عند القائل به إنما هو فيما إذا كان اللقب مسندا إليه؛ لأن تخصيصه بالذكر عند القائل به يدل على اختصاص الحكم به دون غيره، وإلا لما كان للتخصيص بالذكر فائدة، كما عللوا به مفهوم الصفة.

وأجيب من جهة الجمهور: بأن اللقب ذكر ليمكن الحكم، لا لتخصيصه بالحكم؛ إذ لا يمكن الإسناد بدون مسند إليه.

ومما يوضح ذلك أن مفهوم الصفة الذي حمل عليه اللقب عند القائل به - إنما هو في المسند إليه لا في المسند؛ لأن المسند إليه هو الذي تراعى أفراده وصفاتها، فيقصد بعضها بالذكر دون بعض فيختص الحكم بالمذكور.

أما المسند فإنه لا يراعى فيه شيء من الأفراد والأوصاف أصلا، وإنما يراعى فيه مجرد الماهية التي هي الحقيقة الذهنية.

ولو حكمت مثلا على الإنسان بأنه حيوان - فإن المسند إليه الذي هو الإنسان في هذا المثال يقصد به جميع أفراده؛ لأن كل فرد منها حيوان بخلاف المسند الذي هو الحيوان في هذا المثال، فلا يقصد به إلا مطلق ماهيته وحقيقته الذهنية من غير مراعاة الأفراد؛ لأنه لو روعيت أفراده لاستلزم الحكم على الإنسان بأنه فرد آخر من أفراد

الحيوان كالفرش مثلا.

والحكم بالمباين على المباين باطل إذا كان إيجابيا باتفاق العقلاء.

وعامة النظار على أن موضوع القضية إذا كانت غير طبيعية يراعى فيه ما يصدق عليه عنوانها من الأفراد باعتبار الوجود الخارجي إن كانت خارجية، أو الذهني إن كانت حقيقية.

أما المحمول من حيث هو فلا تراعى فيه الأفراد البتة.

وإنما يراعى فيه مطلق الماهية، ولو سلمنا تسليما جدليا أن مثل هذه الآية يدخل في مفهوم اللقب - فجماهير العلماء على أن مفهوم اللقب لا عبرة به، وربما كان اعتباره كفرا، كما لو اعتبر معتبر مفهوم اللقب في قوله تعالى: (محمد رسول الله) [٤٨/ ٢٩] فقال: يفهم من مفهوم لقبه أن غير محمد ﷺ لم يكن رسول الله، فهذا كفر بإجماع المسلمين.

فالتحقيق أن اعتبار مفهوم اللقب لا دليل عليه شرعا ولا لغة ولا عقلا، سواء كان اسم جنس، أو اسم عين، أو اسم جمع أو غير ذلك.

فقولك: جاء زيد، لا يفهم منه عدم مجيء عمرو.

وقولك: رأيت أسدا، لا يفهم منه عدم رؤيتك لغير الأسد.

والقول بالفرق بين اسم الجنس فيعتبر، واسم العين فلا يعتبر، لا يظهر.

فلا عبرة بقول الصيرفي وأبي بكر الدقاق وغيرهما من الشافعية.

ولا بقول ابن خويز منداد وابن القصار من المالكية، ولا بقول بعض الحنابلة باعتبار مفهوم اللقب؛ لأنه لا دليل على اعتباره عند القائل به، إلا أنه يقول: لو لم يكن اللقب مختصا بالحكم لما كان لتخصيصه بالذكر فائدة، كما علل به مفهوم الصفة؛ لأن الجمهور يقولون: ذكر اللقب ليسند إليه، وهو واضح لا إشكال فيه.

وأشار صاحب مراقي السعود إلى تعريف اللقب بالاصطلاح الأصولي، وأنه أضعف المفاهيم - بقوله: أضعفها اللقب وهو ما أبي من دونه نظم الكلام العرب

وحاصل فقه هذه المسألة أن الجن مكلفون على لسان نبينا ﷺ بدلالة الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وأن كافرهم في النار بإجماع المسلمين، وهو صريح قوله تعالى: {لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين} [١١/ ١١٩]. وقوله تعالى: {فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود إبليس أجمعون} [٢٦/ ٩٤- ٩٥]. وقوله تعالى: {قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار} [٧/ ٣٨]. إلى غير ذلك من الآيات.

وأن مؤمنيهم اختلف في دخولهم الجنة، ومنشأ الخلاف الاختلاف في فهم الآيتين المذكورتين. والظاهر دخولهم الجنة كما بينا، والعلم عند الله تعالى.اهـ.

وسئل علماء اللجنة الدائمة (٢٨/ ٤٩٠): في القرآن قال الله تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} وجاء في الأحاديث حيث قال رسول الله ﷺ (كل الناس يدخلون الجنة إلا من أبى، فقيل: يا رسول الله ومن يأبى؟ قال "من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني دخل النار) فنعرف أن الجن والإنس كلنا نعبد الله حيث وعد الله عباده بدخول الجنة، ولماذا لم يذكر اسم الجن معنا، حيث كانوا عباد الرحمن، وعلى هذا فنطلب من سماحتكم البيان والبرهان؟

فأجابوا: الصحيح: أن مؤمني الجن يدخلون الجنة، قال تعالى: {وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ} فمن خاف المقام بين يدي ربه بأن آمن وعمل صالحا فهو مؤمن، وقد وعد الله المؤمنين بدخول الجنة، وقال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا} وقوله تعالى: {يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ} صريح في أن من أجاب

الداعي وآمن بالله جوزي بمغفرة الذنوب والإجارة من العذاب، وهذا يستلزم دخول الجنة، لأنه ليس في الآخرة إلا الجنة أو النار، فمن أجير من النار دخل الجنة.اهـ.

وأما من قال: بأنه لا جزاء لهم إلا الجنة محتجًا بقوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الأحقاف: ٣١]. فمن الواضح أنه لا يلزم من الاقتصار على ذكر المغفرة والنجاة من العذاب نفي ثوابهم، كيف وقد ثبت بالأدلة المتعددة ثوابهم وتنعمهم بالجنة.

وأما من قال بأنهم على الأعراف: بين الجنة والنار فهو قول لا دليل صحيح عليه، ثم إن وقوف أصحاب الأعراف عقاب من الله يعقبه دخول الجنة كما قال تعالى: (لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ) [الأعراف: ٤٦]. ولذلك قال بعض السلف: ما أطمعهم إلا ليدخلهم، والحديث في مؤمني الجن الذين لا عقاب عليهم.

وأما من قال بالتوقف في كيفية ثوابهم فهو بعيد، إذ لا موجب له مع شهادة النصوص بدخولهم الجنة.

وأما من قال بأنهم في ربض الجنة، أو أنهم يلهمون التسبيح فيصيبون من لذته ما يصيبه بنو آدم من النعيم، فأنها أقوال لا دليل عليها.

قال محمد رشيد رضا في تفسير المنار (٨/ ١١٢): في هذه الأقوال: وشذ من قال أن مسلمي الجن لا يدخلون الجنة، إذ ليس لهم ثواب، وأشد منه شذوذًا من زعم أنهم لا يدخلون الجنة ولا النار، نقل ذلك السيوطي عن ليث بن أبي سليم، وهو مخالف لنصوص القرآن، وليث هذا مضطرب الحديث وإن روى عنه مسلم، وقد اختلط عقله في آخر عمره، ولعله قال هذا القول وغيره مما أنكر عليه بعد اختلاطه.اهـ.

(فرع): هل مؤمني الجن يرون ربهم في الجنة؟

قال العيني في عمدة القاري (٢٣/ ٧٥): ثم إن مؤمني الجن إذا دخلوا الجنة هل يرون الله تعالى فقد وقع في كلام عبد السلام في (القواعد الصغرى) ما يدل على أنهم لا يرون الله تعالى وأن الرؤية مخصوصة بمؤمني البشر فإنه صرح بأن الملائكة لا يرون الله تعالى في الجنة ومقتضى هذا أن الجن لا يرونه.اهـ.

وقال السيوطي في الحاوي (٢/ ٢٨٨): وأما السؤال الثاني: فذكر صاحب آكام المرجان في أحكام الجان أن قياس قول الشيخ عز الدين بن عبد السلام في الملائكة أنهم لا يرون ربهم أن الجن أيضًا لا يرون ربهم ومستند الشيخ عز الدين في الملائكة قوله تعالى (لا تدركه الأبصار) خص من ذلك المؤمنون فبقي على عمومه في الملائكة، لكن ما قاله الشيخ عز الدين في الملائكة ممنوع كما بينته في الكتاب الذي ألفته في الرؤية، وما قاله صاحب الآكام في الجن خالفه فيه البلقيني ومال إلى أنهم يرون، والذي أقوله: إن الجن تحصل لهم الرؤية في الموقف مع سائر الخلق قطعًا ويحصل لهم في الجنة في وقت ما من غير قطع بذلك لكن باحتمال راجح، وأما أنهم يساوون الإنس في الرؤية كل جمعة فالظاهر خلافه.اهـ.

وقال ابن حجر الهيتمي كما في الفتاوى الحديثية (ص٥٢): وذهب بعض الحنفية أنهم لا يرون الله وإليه يميل كلام ابن عبد السلام لأنه صرح بمنع الرؤية للملائكة ووافقه جماعة من الحنفية، لكن الأرجح أن الملائكة يرونه كما نص عليه الشيخ أبو الحسن الأشعري في كتابه الإبانة في أصول الديانة، وتابعه الإمام البيهقي وغيره كابن القيم والحداد والجلال البلقيني. قال الجلال: وكذلك الجن يرونه لعموم الأدلة، ومر في الأحاديث المتعلقة بالملائكة التصريح في حديث البيهقي وأبي الشيخ والخطيب وابن عساكر بأن الملائكة يرون ربهم، ولعل ابن عبد السلام لم يطلع عليه وإلا لم يخالفه.اهـ.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح الطحاوية (١/ ١٣٩): إنَّ رؤية المؤمنين في الجنة لربهم ﷻ عامة بالإنس والجن، للرجال وللنساء، وللملائكة أيضًا، {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ} [الرعد:٢٣- ٢٤]، فالملائكة في الجنة يعني طائفة منهم في الجنة، وفي الجنة المؤمنون من الجن والإنس ومن الرجال والنساء، ولم يدلَّ دليل على اختصاص الرؤية بالرجال دون النساء ولا على اختصاص الرؤية بالإنس دون الجن، وهذه فيها أقوال:

١- القول الأول: من قال: إنَّ الرؤية للإنس دون الجن، وهذا خلاف الصواب كما ذكرنا؛ لأنَّ الآيات عامة في الرؤية في كل مؤمن فمن دخل الجنة رآه.

٢- القول الثاني: إنَّ الرؤية للرجال دون النساء، واستدلوا على ذلك بقوله ﷻ {حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ} [الرحمن:٧٢] وأنَّ القصر في الخيام يدل على عدم خروجهن من ذلك. والصواب أنَّ الرجال والنساء من المكلفين من الجن والإنس يرون ربهم ﷻ إذ كانوا من أهل الجنة.

وأمَّا الاستدلال بالآية فعجيب لأنَّ:

أولًا: الآية أولًا في الحور، والحور خلق ينشؤهن الله ﷻ إنشاءً في الجنة وليسوا من المكلفين في الدنيا.

ثانيًا: أنَّ الله ﷻ قال {هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ} [يس:٥٦] وقال ﷻ في الآية الأخرى {عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ}، فمن نعيم أهل الجنة أنهم يتمتعون هم وأزواجهم على الأرائك فيتكئون وينظرون، وإخراج النساء من الاتكاء ضده الآية وكذلك إخراجهم من النظر ضده الآية.

لهذا نقول غلط من قال إنَّ الرؤية للرجال دون النساء، فالنساء يرون ربهم ﷻ كما

يراه الرجال؛ لأنهم مكلفون متعبدون، والنعيم عام للإنسان الذي يدخل الجنة من الرجال والنساء جميعًا، نسأل الله الكريم من فضله.

(فرع): تزاوج الجن في الجنة

سئل العلامة الوادعي كما في تحفة المجيب (ص٣٧٥): هل الجن يتزوجون من الحور العين في الجنة.. ؟.

فأجاب: الذي يظهر أنّهم يتزوجون بدليل قوله تعالى: {لم يطمثهنّ إنس قبلهم ولا جانّ}.

مسألة: كيف يعذب كفار الجن بالنار وقد خلقوا من النار؟.

يورد بعض الناس هذه الشبهة فيقولون: أنتم تقرون أن الجن خلقوا من نار، ثمّ تقولون: إنّ كافرهم يعذب في نار جهنم، ومسترق السمع منهم يقذف بشهب من نار، فكيف تؤثر النار فيهم وقد خلقوا منها؟

والجواب هو أنه لا يلزم من كون الجن خلقوا من نار أن يكونوا الآن نارا، كما أن الإنس خلقوا من تراب وليسوا الآن ترابا.

فإن أنّ الأصل الذي خلق منه الجن النار، أمّا بعد خلقهم فليسوا كذلك، إذ أصبحوا خلقًا مخالفًا للنار، يوضح هذا أن الإنسان خلق من تراب، ثم بعد إيجاده أصبح مخالفًا للتراب، ولو ضربت إنسانًا بقطعة مشوية من الطين لقتلته، ولو رميته بالتراب لآذاه، ولو دفنته فيه لاختنق، فمع أنه من تراب إلا أن التراب يؤذيه، فكذلك الجن.

قال أبو الوفاء بن عقيل كما في عالم الجن والشياطين (ص ٥٨): "أضاف الشياطين والجان إلى النار حسب ما أضاف الإنسان إلى التراب والطين والفخار، والمراد به في حق الإنسان أن أصله الطين، وليس الآدمي طينا حقيقة، لكنه كان طينا،

كذلك الجان كان نارا في الأصل" انتهى.

والأدلة على أن الجن خلقهم الله تعالى من نار، ولكنهم ليسوا الآن نارا كثيرة منها:

حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي فأتاه الشيطان فأخذه فصرعه فخنقه، قال رسول الله ﷺ (حتى وجدت برد لسانه على يدي، ولولا دعوة أخي سليمان عليه السلام لأصبح موثقا حتى يراه الناس)(١).

ومنها حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال (قام رسول الله ﷺ فسمعناه يقول أعوذ بالله منك ثم قال: ألعنك بلعنة الله ثلاثا وبسط يده كأنه يتناول شيئا، فلما فرغ من الصلاة قلنا يا رسول الله قد سمعناك تقول في الصلاة شيئا لم نسمعك تقوله قبل ذلك ورأيناك بسطت يدك، قال إن عدو الله إبليس جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهي فقلت أعوذ بالله منك ثلاث مرات ثم قلت: ألعنك بلعنة الله التامة فلم يستأخر، ثلاث مرات، ثم أردت أخذه، والله لولا دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقا يلعب به ولدان أهل المدينة)(٢).

فمن هذين الحديثين يتبين لنا أن الجن الآن ليسوا نارا؛ ويدل على ذلك ما وجده رسول الله ﷺ من برد لسان الشيطان، كما في الحديث الأول، وأن الشيطان لو كان باقيا على ناريته ما احتاج أن يأتي بشهاب ليجعله في وجه النبي ﷺ ولما استطاع الولدان أن يلعبوا به.

ومن الأدلة كذلك قول النبي ﷺ: (إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١١٤٣٩) وإسناده حسن، وفي الباب عن جمع من الصحابة.

(٢) أخرجه مسلم (٥٤٢).

الدم)[١].

ولو كان الشيطان نارا لاحترق الإنسان؛ لأن الشيطان داخله[٢]،فتبين الفرق بين

(١) أخرجه البخاري (١٩٣٣) ومسلم (٢١٧٥).

(٢)(تنبيه) هل قوله صلى الله عليه وآله وسلم «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» من أدلة تلبس الجن بالإنس؟ سئل لعلامة الألباني كما في موسوعة العلامة الألباني (٨/ ١١٩): ما هي الأدلة لدخول الجن في الإنس من الكتاب والسنة؟

فأجاب: هذا بحث طرق وشبعتم منه، والآية الكريمة: {الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} (البقرة:٢٧٥) والأحاديث التي جاءت عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه من معجزاته أنه أخرج بعض الشياطين من بعض المرضى فنشط المريض كأنما نشط من عقال، فحسبكم هذا، وهذه عقيدة صحيحة تلقتها الأمة بالقبول، إلا المعتزلة وإلا من كان فيه اعتزال، وقد لا يكون من المعتزلة.

مداخلة: طيب! الحديث: «يجري الشيطان من ابن آدم مجرى الدم» قالوا: هل سيحملنا هذا الحديث أن تقول» كل إنسان به مس.

الشيخ: لا، هذا كلام.. هذا تحميل للحديث الصحيح هذا ما لا يتحمل، ومن هنا ندخل في بحث هام جدًا قد يغفل عنه كثير من طلبة العلم إن لم أقل: قد يغفل عنه بعض أهل العلم أو على الأقل بعض من ينتسب إلى أهل العلم، قوله عليه السلام: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» له مناسبة، هذه المناسبة تَشْرَحُ وتُبَيِّنُ للسامع للحديث المعنى الصحيح المقصود من الحديث، فلا يسعه حينذاك أن يحمله ما لا يتحمل من المعنى؛ الحديث في صحيح البخاري، وفي باب الاعتكاف منه بصورة خاصة، أو كتاب الاعتكاف الذي يلي كتاب الصيام، أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كان معتكفًا في مسجده فزارته زوجته صفية وجلست عنده مدة، ثم خرج معها يقلبها إلى أهلها فوقف معها في جانب في الطريق، وهو معها يتحدث مر رجلان من الأنصار فوقع بصرهما على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وبجانبه امرأة، هم لا يعرفونها بطبيعة الحال؛ لأن نساء النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كن يحتجبن حتى في وجوههن وجوبًا وخصوصيةً للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولذلك كانت الفضليات.. النساء =

=

الفاضلات من الصحابيات الجليلات يغطين أيضًا وجوههن تشبهًا بنساء الرسول ﷺ أمهات المؤمنين.

فما عرف هذان الرجلان هذه المرأة التي وقف الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- معها، فسارعا السير والمشي، فقال لهما عليه الصلاة والسلام: «على رسلكما إنها صفية - زوجتي -» قالا: «يا رسول الله!» إن كنا نشك في أحد فما كنا لنشك بك يا رسول الله».. قال: «إن الشطيان يجري من الإنسان - وفي لفظ روايات - من ابن آدم مجرى الدم» إذا ربطنا هذا الحديث بمناسبته انكشف لنا المراد منه؛ يجري من الإنسان من ابن آدم مجرى الدم بالوسوسة، وليس بالإيذاء والصرع كما زعم المشار إليه في كلام السائل. ا.هـ

(منبهة): أنكر بعض الزيدية أن يكون في السنة ما يدل على جريان الشيطان في الإنسان = وهذا الإنكار جار على مذهب الزيدية، التي تنتحل جملة من أصول المعتزلة؛ لا سيما فيما يتعلق بالعدل ونفي القدر. لذا يقول أحمد بن يحيى العلوي: (ومما احتجوا به: أن إبليس يجري من الإنسان مجرى الدم وهذا خبر لم يأت في كتاب ولا سنة، ولا أجمعت عليه الأمة. وما ليس في الكتاب، ولا في السنة، ولا في الإجماع فهو باطل؛ لأن الله ﷻ يقول: {ما فرطنا في الكتاب من شيء} الأنعام: ٣٨).

وقد تلا تلوه "إمام حنفي" في إبطال دلالة الحديث، ومنع إجرائه على ظاهره. وفي تقرير ذلك تراه يقول -معقبا على قول الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وقوله ﷺ (يبلغ) أو (يجري) قيل: هو على ظاهره، وإن الله تعالى أقدره على ذلك ...).

قال إمام حنفي: (وهو ما نستبعده؛ لأن اللغة عرفت المجاز، وهو كناية على سرعة وقوع الإنسان في الهوى والشهوات، ومنها إساءة الظن. وكل ذلك من أفعال إبليس..).

ونزوعهما إلى إبطال الحديث، يرجع إلى ما قام عندهما من دعوى معارضة العقل لدلالته. ومما أورداه لإبطال الحديث، ما يلي:

١ - أن الحديث يستلزم الجبر؛ لأنه من كان يجري منا مجرى الدم، فكيف نحذره ونتقيه؟!.

٢ - أن ذلك مناقض لمقتضى عدل الله ﷻ؛ إذ (كيف يخرج هذا في حق العادل الحكم

=

=

الذي لا يجور على عباده؟! = وما نقض العدل ووافق الجبر = فقد صح فساده؛ بلا شك).

٣ - أن الشيطان ذليل حقير ضعيف منذ أخرجه الله من الجنة. ومن أذله الله كيف يجعله قادرا على التأثير في عباده، فيؤثر في قدراتهم، وإرادتهم في الطاعة؟! يقول إمام حنفي: (الشيطان منذ خرج من الجنة فهو ذليل حقير ضعيف.. ومن أذله الله كيف يقدره على عباده، فيؤثر في قدراتهم، وإرادتهم الطاعة؟!.. وهو ظن سيئ في الله: أن يحب عباده الإيمان به، فيسلط عليهم من يضلهم عنه! وقال تعالى في حقه: {قال اخرج منها مذءوما مدحورا} الأعراف: ١٨.. ولا يعقل لمن هذا شأنه أن يقدر على ما قدر عليه ربه من الوصول إلى أسرار القلوب، فيتلاعب بها، ويوسوس فيها!).

* دفع دعوى المعارض العقلي عن حديث (إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم).

ما أورده الطاعنون في الحديث يدور في حقيقته=على كون الحديث مناقضا للضرورة العقلية المثبتة أن للعبد اختيارا يقع بها عمله دون أي تأثير؛ ليتم الجزاء على وفق ذلك.

والجواب عن الاعتراض الأول وهو دعواهم أن الحديث يستلزم الجبر؛ لأنه من كان يجري منا مجرى الدم، فكيف نحذره ونتقيه؟

فيقال: إخبار النبي ﷺ عن جريان الشيطان لا يلزم منه نقلا ولا عقلا سلب اختيار المكلف. وهذا معلوم ببداهة النظر؛ فمع جريان الشيطان في العبد، إلا أنه يدرك ضرورة الفرق بين حركته المقارنة لإرادته، وبين حركته الاضطرارية التي تصدر منه بلا إرادة وقصد = فإذا ثبت ذلك؛ فغاية ما يسلط به الشيطان على العبد = الوسوسة، والتزيين، والإغواء. وقد أبان الوحي غاية البيان عن العصم التي تعصم العبد من غوائله، والتي من أعظمها الاستعاذة بالله تعالى، والالتجاء إليه في إبطال كيده، ودفع ضرره، كما قال تعالى: {وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم (٣٦)} فصلت: ٣٦.

فإذا تبين ذلك؛ علمت أن استفهامه بقوله: (فكيف نحذره ونتقيه؟!) ضغث يضاف إلى مغالطته السالفة.

=

=

وأما الجواب عن الاعتراض الثاني: التي ضمنها دعواه بأن ذلك مناقض لمقتضى عدل الله تبارك وتعالى ... الخ.

فيقال: هذه الدعوى مخرجة على الأصل الأول، وقد انكشف فساده؛ فيلزم من ذلك فساد ما خرج عليه.

وعلى جهة التبرع، والاسترسال في نقض اعتراضه=يقال: قد ثبت بالبرهان القطعي عدل الرب تبارك وتعالى؛ وهذا مورد اتفاق بين أهل السنة وجميع الطوائف ومنهم الزيدية. وكذلك ثبت بالبرهان اليقيني صدق رسالة الرسول ﷺ فيما أخبر به عن ربه، وأنه لا ينطق عن الهوى. وقد أجمع أهل العلم وفيهم أئمة الزيدية على تلقي ما رواه البخاري ومسلم بالقبول، سوى بعض الموارد التي كانت محل تردد بين الأئمة المهرة في هذا الفن؛ فيستدل بالمتفق عليه من هذه المقدمات على المختلف فيه = وهو: سلامة الحديث من الطعن، وصدق دلالته، وبطلان ما عارضه.

والذي يتبدى من خلال رقمه: أنه ينفي في الأصل قيام دليل التصحيح من الكتاب أو من السنة -كما سبق نقله-. فأما نفيه لوجود ذلك في الكتاب فقد يسلم، وأما نفي ورود الخبر بذلك في دواوين السنة=فهو خبر عن جهله بالوجود، لا عن انتفاء الوجود في نفس الأمر. وقد سبق سوق الحديث الثابت في أصح كتابين بعد كتاب الله ﷻ باتفاق أهل العلم.

وأما الجواب عن الاعتراض الثالث: الذي اعترض به إمام حنفي، وهو: دعواه بأن الشيطان ذليل حقير.. الخ.

فيقال: ما ذكره من مقدمة لا توصله إلى النتيجة التي تغياها؛ للانفكاك الذي بينهما. فضعف الشيطان الذي أضافه الله إليه؛ كما في قوله تعالى: {إن كيد الشيطان كان ضعيفا (٧٦)} النساء. إنما هو في مقابل كيد الله؛ لا مطلقا. فلا ينفي ذلك ما أقدره الله عليه من الوسوسة، والإجلاب على العباد بخيله ورجله، والإيعاد بالشر؛ ليحملهم على غير الجادة التي فطرهم الله عليها. فهذا القدر معلوم بدلائل الكتاب والسنة. قال الله ﷻ: {إن يدعون من دونه إلا إناثا وإن يدعون إلا شيطانا مريدا (١١٧) لعنه الله وقال لأتخذن من عبادك نصيبا مفروضا (١١٨) ولأضلنهم ولأمنينهم ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام

=

=

ولآمرنهم فليغيرن خلق الله ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا (١١٩) يعدهم ويمنيهم وما يعدهم الشيطان إلا غرورا (١٢٠)} النساء.

وقال تعالى: {وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم وقال لا غالب لكم اليوم من الناس} الأنفال: ٤٨.

وقال الله تعالى في الحديث القدسي: (إني خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين عن دينهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا).

وأما استدلاله بقوله تعالى: {قال اخرج منها مذءوما مدحورا} الأعراف: ١٨ فهو استدلال منقوص؛ لأنه بتر الدليل، واستدل بجزئه = وهذا غاية التلبيس. وإنما فعل ذلك لأن جزء الآية المتمم لها حجة عليه، والآية بتمامها: {قال اخرج منها مذءوما مدحورا لمن تبعك منهم لأملأن جهنم منكم أجمعين (١٨)} الأعراف: ١٨ فلما كان الجزء الذي أهمل ذكره يدل على نقيض مقصوده = أغفله ولم يذكره. فتمامها يدل دلالة صريحة أن الشيطان متبوع، وأن له أتباعا. وهذه التبعية لا تتأتى إلا بدعوته، وتزيينه، ووسوسته لهم، وطاعتهم له فيما دعاهم إليه؛ وإلا لما كان تابع، ولامتبوع. وكل ذلك مما ينقض ما أصله قبل.

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذا قسم من الله جل ثناؤه، أقسم أن من تبع من بني آدم عدو الله إبليس، وأطاعه، وصدق ظنه عليه = أن يملأ من جميعهم - يعني: من كفرة بني آدم تباع إبليس، ومن إبليس، وذريته - جهنم. فرحم الله امرا كذب ظن عدو الله في نفسه، وخيب فيها أمله، وأمنيته..).

وأما قوله: (لا يعقل لمن هذا شأنه أن يقدر على ما قدر عليه ربه..) الخ

فقد ضمن دعواه ثلاثة أغاليط:

الأول: عده إثبات ما ثبت في النصوص الشرعية من قدرة للشيطان على التزيين والوسوسة = مساواة لقدرة الرب تبارك وتعالى. وهذه التسوية ممتنعة؛ للفرق بين الحقيقتين. فالله خالق، والشيطان مخلوق؛ وبحسب هذا الفرق ينشأ الفرق بينهما؛ ذاتا، وصفاتا. فكما أن ذات الله لا يماثلها شيء من الذوات، فكذلك صفاته لا يماثلها شيء من الصفات. ومن تلك الصفات التي تتبع حقيقتها حقيقة الذات: صفة القدرة. فقدرة

=

=

الرب تبارك وتعالى لا حد، ولا منتهى لها، ولا معاوق يحول دونها، يحقق ذلك قوله ﷻ: {إن الله على كل شيء قدير (٢٠)} البقرة.

وأما قدرة الشيطان فمخلوقة محدودة، لا تنفذ قدرته إلا بمشيئة الله ﷻ، وهو الذي أقدره على الوسوسة، لا يستقل بقدرته عن الله تعالى.

الثاني: دعواه أن الذي دل عليه الخبر هو إسناد قدرة للشيطان يرقى بها إلى معرفة أسرار القلوب. وهذه دعوى؛ إذ لم ينطق النص السابق بنفي أو إثبات. وما دام الأمر كذلك؛ فلا يلزم جريانه في الإنسان، من اطلاعه على ما في قلبه، وإن كان علم ما في القلب، قد يقال: إنه ليس من الغيب الذي اختص به الرب تبارك وتعالى؛ بل قد يطلع الله سبحانه الملائكة على بعض ما في قلب العبد، كما ثبت عن ابن عباس عن النبي ﷺ: (إذا هم العبد بحسنة كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشر حسنات، وإذا هم بسيئة لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت سيئة واحدة، وإن تركها كتبت له حسنة). وفي رواية لمسلم: (.. قالت الملائكة: رب ذاك عبد يريد أن يعمل سيئة -وهو أبصر به- قال: ارقبوه، فإن عملها، فاكتبوها بمثلها، وإن تركها، فاكتبوها حسنة، إنما تركها من جراي).

فإذا كان الله قد يطلع بعض ملائكته على بعض ما يهم به العبد من حسنة أو سيئة؛ دل ذلك أن وقوع العلم ببعض ما في القلب =ليس من الغيب الذي يختص به الله ﷻ. فأمر إطلاع الله الشيطان على ما بعض انطوت عليه القلوب =جائز عقلا، ويبقى وقوعه مرتهنا بتصحيح الشرع له = وبذا ينخرم أصل المنع المطلق، الذي ادعاه، وهول به.

الثالث: نفيه قدرة الشيطان على الوسوسة = وهذا منتهى المراغمة لما صدع به القرآن، قال تعالى: {قل أعوذ برب الناس (١) ملك الناس (٢) إله الناس (٣) من شر الوسواس الخناس (٤) الذي يوسوس في صدور الناس (٥) من الجنة والناس (٦)} الناس.

ومن المعلوم أن الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس -كما في الآية- هما شيطان الإنس، وشيطان الجن. وإثبات الوسوسة -كما ثبت في النص- = لا يلزم منه إثبات اطلاع الشيطان على أسرار القلوب، ولا إثبات قدرته على جبر العبد، وسلب اختياره - كما توهم المعترض-. وأما حمله لما ثبت في الحديث من جريان الشيطان في الإنسان = على المجاز؛ فقول مرجوح، والحامل له على ذلك ما توهمه من كون إثبات

=

كون الشيطان نارا وكونه مخلوقا من نار.

ولو كان الشيطان نارا الآن -على سبيل الفرض- وأراد الله أن يعذبه بنار جهنم، فإن الله تعالى على كل شيء قدير، ولا يعجزه شيء سبحانه وتعالى.

(باب عموم رسالة محمد ﷺ إلى الإنس والجن)

=

الحقيقة يستلزم الجبر، وليس الأمر كما توهم -كما سبق-. ثم إن دعوى المجاز لا يصار إليها إلا بقرينة؛ إذ الأصل في الكلام الحقيقة، ولا قرينة هنا؛ إلا ما توهم. وليس كل قرينة متوهمة تصلح لصرف الخبر عن ظاهره إلى المجاز. وإبقاء الحديث على ظاهره هو قول المحققين من أهل العلم؛ كالإمام ابن حزم الظاهري، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم. قال أبو محمد ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (صح النص بأنهم يوسوسون [أي الجن] في صدور الناس، وأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم = فوجب التصديق بذلك حقيقة).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (... كما حرم الدم المسفوح؛ لأنه مجمع قوى النفس الشهوية الغضبية، وزيادته توجب طغيان هذه القوى؛ وهو مجرى الشيطان من البدن، كما قال النبي ﷺ: (إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم) ...).

وقال ابن قيم الجوزية: (ولا ريب أن ذكر اسم الله على الذبيحة يطيبها، ويطرد الشيطان عن الذابح والمذبوح. فإذا أخل بذكر اسمه لابس الشيطان الذابح والمذبوح، فأثر ذلك خبثا في الحيوان. والشيطان يجري في مجاري الدم من الحيوان. والدم مركبه وحامله، وهو أخبث الخبائث ... وهذه أمور إنما يصدق بها من أشرق فيه نور الشريعة وضياؤها، وباشر قلبه بشاشة حكمها، وما اشتملت عليه من المصالح في القلوب والأبدان، وتلقاها صافية من مشكاة النبوة، وأحكم العقد بينها وبين الأسماء والصفات، التي لم يطمس نور حقائقها ظلمة التأويل والتحريف).

وبهذا يتبين: أنه ليس هناك ما يحيل إجراء الحديث على ظاهره. وكل ما اعترض به على الحديث لا ينهض لإبطال دلالته. والله أعلم.

الذي يدين به المسلمون هو أن النبي ﷺ إرسل إلى الثقلين الإنس والجن، وهذا مما أجمع أهل الإيمان بالله ورسوله عليه، وهذا الإجماع تواتر في نقله العلماء.

قال ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٧): ولا يختلفون أن محمدا ﷺ رسول إلى الإنس والجن نذير وبشير هذا مما فضل به على الأنبياء أنه بعث إلى الخلق كافة الجن والإنس وغيره لم يرسل إلا بلسان قومه ﷺ.اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩/ ٩): يجب على الإنسان أن يعلم أن الله ﷻ أرسل محمدا ﷺ إلى جميع الثقلين الإنس والجن وأوجب عليهم الإيمان به وبما جاء به وطاعته وأن يحللوا ما حلل الله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله وأن يوجبوا ما أوجبه الله ورسوله ويحبوا ما أحبه الله ورسوله ويكرهوا ما كرهه الله ورسوله وأن كل من قامت عليه الحجة برسالة محمد ﷺ من الإنس والجن فلم يؤمن به استحق عقاب الله تعالى كما يستحقه أمثاله من الكافرين الذين بعث إليهم الرسول وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وسائر طوائف المسلمين أهل السنة والجماعة وغيرهم -رضي الله عنهم أجمعين- لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن ولا في أن الله أرسل محمدا ﷺ إليهم..اهـ.

وقال الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٦١٦): وقد اتفق المسلمون على أن كفار الجن في النار... وبالجملة فهذا أمر معلوم باضطرار من دين الإسلام وهو يستلزم تكليف الجن بشرائع ووجوب اتباعهم لهم فأما شريعتنا فأجمع المسلمون على أن محمدا بعث إلى الجن والإنس وأنه يجب على الجن طاعته كما يجب على الإنس.اهـ.

وقال الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٣٨٤): والدليل على

تكليف الجن بالفروع الإجماع على أن النبي ﷺ أرسل بالقرآن إلى الإنس والجن، وجميع أوامره ونواهيه يتوجه إلى الجنسين، وقد تضمن ذلك أن كفار الإنس مخاطبون بها، وكذلك كفار الجن.اهـ.

وقال الشبلي في آكام المرجان (ص٦٥): لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في أن الله تعالى أرسل محمدا ﷺ إلى الجن والإنس وثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي إلى أن قال وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة قال ابن عقيل الجن داخلون في مسمى الناس لغة وقال الراغب الناس جماعة حيوان ذي كفر وروية والجن لهم فكر وروية والناس من ناس يقوس إذا تحرك وقال الجوهري الناس قد يكون من الإنس ومن الجن وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ بعثت إلى الأحمر والأسود واختلفت العلماء في المعنى المراد من الأحمر والأسود هنا فقيل هم العرب العجم لأن الغالب على العجم الحمرة والبياض وعلى العرب الآدمة والسواد وقيل أراد الإنس والجن وقيل أراد الأحمر والأبيض مطلقا فإن العرب تقول إمرأة حمراء أي بيضاء ويؤيد قول من قال إنهم الجن إن إطلاق السواد على الجن صحيح باعتبار مشابهتهم للأرواح والأرواح يقال لها اسودة كما في حديث الإسراء أنه رأى آدم وعن يمينه اسودة وعن شماله اسودة وانها نسم بنيه وفي حديث ابن مسعود ليلة الجن فغشيته أسودة حالت بيني وبينه.اهـ.

مسألة: هل بعث الأنبياء السابقين إلى الجن.

الأظهر دلالة والله أعلم أن الله لم يبعث نبيا إلى الإنس والجن قبل محمد ﷺ، دل على ذلك قوله ﷺ: "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة،

فليصل وأحلت لي المغانم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة" رواه البخاري.

وفي رواية مسلم: "وبعثت إلى كل أحمر وأسود" قال مجاهد: يعني الجن والإنس، وقال غيره: يعني العرب والعجم، والكل صحيح.

فهذه إحدى الخصال التي فضل بها ﷺ على سائر إخوانه الأنبياء، وهي عموم بعثته إلى الإنس والجن والعرب والعجم، قال الإمام ابن عبد البر: ولا يختلفون أنه ﷺ بعث إلى الإنس والجن، وهذا مما فضل به على الأنبياء.

ولا يعني اقتصار بعثة الأنبياء السابقين إلى أقوامهم تكليفا، أقول: لا يعني ذلك عدم جواز أن يدخل في دينهم من ليس من أقوامهم، أو أن يدعو النبي غير قومه من غير أن يكون مكلفا بذلك، وعلى هذا يخرج ما ذكر الله من تهود الجن مع أن موسى لم يبعث إليهم، وإنما بعث إلى بني إسرائيل، قال تعالى: (قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى) [الأحقاف:٣٠].

قال عطاء: كانوا يهودا فأسلموا.

وقال ابن المسيب في تفسير قوله تعالى: (كنا طرائق قددا) [الجن:١١] كنا مسلمين ويهودا ونصارى ومجوسا.

وقال العلامة العثيمين في مجموع فتاواه (٧/ ٢٥٨): قال ابن مفلح في الفروع: لم يبعث إليهم (أي الجن) نبي قبل نبينا محمد ﷺ.

قلت: ويشهد له قوله ﷺ: (وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة) فأما قوله تعالى عن الجن: {يَاقَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ}. فظاهره أنهم كانوا يتعبدون بشريعة موسى، وكذا هو ظاهر حال الجن المسخرين لسليمان أي إن الظاهر

أنهم كانوا يتعبدون بشريعة سليمان، وكان يتعبد بشريعة موسى، هكذا قيل: إنه ظاهر حالهم وفيه نظر ولكن يكفينا ظاهر الآية.

والجواب أن الظاهر أنه لم يكلف بالرسالة إليهم، وإن كانوا قد يتعبدون بها والله أعلم.

مسألة: لم قال الجن (أنزل من بعد موسى).

وذلك في قوله تعالى (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الأحقاف:٢٩- ٣١]. ولم يذكروا عيسى صلى الله عليهما وسلم؟

هذه الآية الكريمة تضمنت خبراً عما جرى بين الجن الذين استمعوا لآيات من القرآن الكريم، فذكروا وصفين للقرآن، أحدهما: أنه يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم، والثاني: أنه أنزل من بعد موسى عليه السلام، وسبب قولهم: "من بعد موسى" مع أن عيسى عليه السلام كان أقرب لمبعث محمد عليهم -الصلاة والسلام-، قد حاول أهل العلم من المفسرين توجيهه، فأشار كثير منهم ـ كالبغوي، والرازي، وأبي السعود، وغيرهم ـ إلى أن ذلك النفر من الجن كان على دين موسى عليه السلام، واعتمدوا في ذلك على أثر يذكر عن قتادة رحمه الله، وهذا الأثر إن صحت نسبته إليه فتوجيه الآية اعتمادا عليه محل نظر؛ لاحتمال أن يكون قاله باجتهاده معتمدا في ذلك على مصادر ليست معصومة كروايات أهل الكتاب مثلا، ذلك أن ظواهر النصوص من الكتاب والسنة تقوي القول بضعف هذا التوجيه لما قد تقرر عند بعض أهل العلم؛ أن من خصائص نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنه بعث للثقلين الإنس والجن، وأن من كان قبله من الأنبياء كان

يبعث إلى قومه خاصة، ففي الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١) وغيره عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: (أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة) قال ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: لا يختلفون - أي أهل العلم - أنه ﷺ بعث إلى الإنس والجن، وهذا مما فضل به على الأنبياء".اهـ. وحكى الإجماع أيضا ابن قتيبة في تأويل مشكل الحديث في سياق رده على النظام المعتزلي.

والمقصود أن هذا التوجيه المذكور محل نظر، وأحسن منه ما أورده ابن كثير والسمعاني في تفسيريهما، وحاصله أن شريعة عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ جاءت متممة لشريعة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لم تخرج عنها بكثير شرائع، بل كان غالبها رقائق ومواعظ؛ فلأجل هذا ذكروا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ولم يذكروا عيسى عليهما السلام.

وقد سئل شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣): سأل رجل آخر عن قوله تعالى {ومن قبله كتاب موسى إماما ورحمة} فقال: ما سمعنا بنص القرآن والحديث أن ما قبل كتابنا إلا الإنجيل فقال الآخر عيسى إنما كان تبعا لموسى والإنجيل إنما فيه توسع في الأحكام تيسير مما في التوراة فأنكر عليه رجل وقال: كان لعيسى شرع غير شرع موسى واحتج بقوله {لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا} قال: فما الحكم في قوله: {وإذ قال عيسى ابن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم مصدقا لما بين يدي من التوراة}؟ فقال ليست هذه حجة.

فأجاب: قد أخبر الله في القرآن أن عيسى قال لهم {ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم} فعلم أنه أحل البعض دون الجميع وأخبر عن المسيح أنه علمه التوراة

والإنجيل بقوله {ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل} ومن المعلوم أنه لولا أنه متبع لبعض ما في التوراة لم يكن تعلمها له منة ألا ترى أنا نحن لم نؤمر بحفظ التوراة والإنجيل وإن كان كثير من شرائع الكتابين يوافق شريعة القرآن فهذا وغيره يبين ما ذكره علماء المسلمين من أن الإنجيل ليس فيه إلا أحكام قليلة وأكثر الأحكام يتبع فيها ما في التوراة؛ وبهذا يحصل التغاير بين الشرعتين ولهذا كان النصارى متفقين على حفظ التوراة وتلاوتها كما يحفظون الإنجيل؛ ولهذا لما سمع النجاشي القرآن قال إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة وكذلك ورقة بن نوفل قال للنبي ﷺ - لما ذكر له النبي ﷺ ما يأتيه قال هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى. وكذلك قالت الجن {إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى} وقال تعالى {فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا لولا أوتي مثل ما أوتي موسى أولم يكفروا بما أوتي موسى من قبل} قالوا ساحران تظاهرا أي موسى ومحمد وفي القراءة الأخرى {سحران تظاهرا} أي التوراة والقرآن وكذلك قال {وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس} إلى قوله: {وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه} فهذا وما أشبهه مما فيه اقتران التوراة بالقرآن وتخصيصها بالذكر يبين ما ذكروه من أن التوراة هي الأصل والإنجيل تبع لها في كثير من الأحكام وإن كان مغايرا لبعضها.

فلهذا يذكر الإنجيل مع التوراة والقرآن في مثل قوله: {نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل} {من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان} وقال: {وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن} فيذكر الثلاثة تارة ويذكر القرآن مع التوراة وحدها تارة لسر وهو أن الإنجيل من وجه أصل ومن وجه تبع؛ بخلاف القرآن مع التوراة فإنه أصل من كل وجه بل هو مهيمن على ما بين يديه من الكتاب

وإن كان موافقا للتوراة في أصول الدين وكتبه من الشرائع والله أعلم.اهـ.

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيرة (٧/ ٣٠٢): ولـم يـذكروا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لأن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أنزل عليه الإنجيل فيه مواعظ وترقيقات وقليل من التحليل والتحريم، وهـو في الحقيقة كالمتمم لشريعة التوراة، فالعمدة هو التوراة، فلهذا قالوا: أنزل من بعد موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهكذا قال ورقة بن نوفل حين أخبره النبي ﷺ بقصة نزول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: بخ بخ هذا الناموس الذي نزل الله على موسى" رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(باب هل هناك رسل من الجن)

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: أن رسل الجن هم من البشر، ولم يبعث إلى الجن رسول منهم، وهو رأي الجمهور من العلماء[(١)].

الثاني: أنه ليس في الجن رسل ولكن منهم نذر عن الرسل، وهو مروي عن ابن عباس ومجاهد وابن جريج وأبو عبيد[(٢)]، وهو اختيار العلامة العثيمين حيث قال في تفسير سورة الذاريات: كذلك يمتاز الإنس عنهم بأن منهم الرسل والأنبياء، وأما الجن فليس منهم رسل، ولكن منهم نُذر، يبلغونهم الرسالات من الإنس، كما في قول الله تعالى: {وإذ صرفنآ إليك نفرًا من الجن يستمعون القرءان فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضى ولوا إلى قومهم منذرين}.

(١) فتاوى السبكي (٢/ ٦١٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٠)، والتفسير الكبير (١٣/ ١٩٥)، والفتاوى الحديثية (٦٩).
(٢) تفسير الطبري (٢٦/ ٣١)، وتفسير القرطبي (٧/ ٨٦)، وطريق الهجرتين (١/ ٤١٦)، وفتاوى السبكي (٢/ ٦١٨).

الثالث: أنه قد بعث إلى الجن رسل منهم، وهو رأي مقاتل والضحاك[1] وهو اختيار ابن حزم كما في الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٢٦٤).

وهو اختيار العلامة ابن باز أيضا فقد سئل كما في مسائل الإمام ابن باز للشيخ عبد الله بن مانع (ص٣٣): هل من الجن رسل؟

فأجاب: الله أعلم، لا مانع.اهـ.

والذي ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن الجمهور والضحاك ومن معه متفقون على أن محمدًا ﷺ مبعوث إلى الجن والإنس معًا، وإنما الاختلاف بينهم في أنه هل بعث إلى الجن رسل من جنسهم قبل مبعث نبينا محمد عليه الصلاة والسلام أم لا؟

فالضحاك ومن معه يقولون: بأنه قد بعث إلى الجن رسل منهم قبل نبينا عليه السلام، والجمهور على خلافه، قال السبكي في فتاواه (٢/ ٦١٩): ومن نقل عن الضحاك مطلقًا أن رسل الجن منهم فهو محمول على هذا التقييد -أي قبل نبينا عليه السلام- ولم ينقل أحد عنه أن ذلك في هذه المسألة، وإن توهم أحد ذلك عليه فقد أخطأ، ويجب عليه النزوع وعدم اعتقاده، وأن لا ينسب إلى رجل عالم ما يخالف الإجماع، فيكون قد جنى عليه جناية يطالبه بها بين يدي الله تعالى.

وقال أيضا في نفس المصدر (٢/ ٦٠٩): ولم يقل الضحاك ولا أحد غيره باستمرار ذلك في هذه الملة، وإنما محل الخلاف في ذلك في الملل المتقدمة خاصة، وأما في هذه الملة فمحمد ﷺ هو المرسل إليهم وإلى غيرهم، والاستدلال بالإجماع في ذلك صحيح.

وإليك تفصيل هذه الأقوال مع ذكر أدلتها:

القول الأول: وهو قول الجمهور بأن رسل الجن هم من البشر وليسوا من الجن.

---

(١) تفسير القرطبي (٧/ ٨٦)، وروح المعاني (٨/ ٢٨)، والتفسير الكبير (١٣/ ١٩٥).

قال شيخ الإسلام في النبوات: واختلفوا: هل يكون في الجن رسل؟ والأكثرون على أنّه لا رسل فيهم، كما قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالًا نُوحِي إِلَيهِمْ مِنْ أَهْلِ القُرَى} .اهـ.

وقال ابن نجيم في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٠): الجمهور على أنه لم يكن من الجن نبي.اهـ.

وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص: ٦٦): وجمهور الخلف والسلف أنه لم يكن فيهم رسول ولا نبي خلافًا للضحاك.اهـ.

وقال الشبلي في آكام المرجان (ص٣٤): وجمهور العلماء سلفًا وخلفًا على أنه لم يكن من الجن قط رسول، ولم تكن الرسل إلا من الإنس، ونقل معنى هذا عن ابن عباس، وابن جريج، ومجاهد، والكلبي، وأبي عبيد، والواحدي.اهـ.

وقال الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (١/ ٤١٦): ولما كان الإنس أكمل من الجن وأتم عقولًا ازدادوا عليهم بثلاثة أصناف أخر ليس شيء منها للجن وهم: الرسل، والأنبياء، والمقربون، فليس في الجن صنف من هؤلاء بل حليتهم الصلاح.اهـ.

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب كما في مؤلفات الشيخ القسم الرابع - التفسير- (ص١٧٩)، (وص ٢١١- ٢١٢)، (وص٢٥٣): وأن الرسل من البشر كلهم رجال، وليس في الجن ولا في النساء رسل، وأنهم من أهل القرى.اهـ.

وقال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (٢/ ١٨٨): قوله تعالى: {يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْأِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ} الآية.

قال بعض العلماء: المراد بالرسل من الجن نذرهم الذين يسمعون كلام الرسل، فيبلغونه إلى قومهم، ويشهد لهذا أن الله ذكر أنهم منذرون لقومهم في قوله: {وَإِذْ

صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ} [٤٦/ ٢٩].

وقال بعض العلماء: {رُسُلٌ مِنْكُمْ} [٦/ ١٣٠]، أي من مجموعكم الصادق بخصوص الإنس: لأنه لا رسل من الجن، ويستأنس لهذا القول بأن القرآن ربما أطلق فيه المجموع مرادًا بعضه، كقوله: {وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا} [٧١/ ١٦]، وقوله: {فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا} [٩١/ ١٤]، مع أن العاقر واحد منهم، كما بينه بقوله: {فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ} [٥٤/ ٢٩]، واعلم أن ما ذكره الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من أجلاء العلماء في تفسير هذه الآية: من أن قوله: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} [٥٥/ ٢٢]، يراد به البحر الملح خاصة دون العذب غلط كبير، لا يجوز القول به. لأنه مخالف مخالفة صريحة لكلام الله تعالى، لأن الله ذكر البحرين الملح والعذب، بقوله: {وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ} [٣٥/ ١٢]، ثم صرح باستخراج اللؤلؤ والمرجان منها جميعًا بقوله: {وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا}، والحلية المذكورة هي اللؤلؤ والمرجان، فقصره على الملح مناقض للآية صريحًا، كما ترى.

استدل الجمهور بالكتاب والسنة.

أولًا: الأدلة من الكتاب: ومنها:

١- قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى) [يوسف: ١٠٩]. قال القرطبي في تفسيره (٩/ ٢٧٤): وهذا رد على القائلين: (وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) [الأنعام: ٨]. أي: أرسلنا رجالًا ليس فيهم امرأة، ولا جني، ولا ملك.. قال الحسن: لم يبعث الله نبيًا من أهل البادية قط، ولا من النساء، ولا من الجن.. قال العلماء: من شرط الرسول أن يكون آدميا مدنيًا، وإنما قالوا آدميًا تحرزًا

من قوله: يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا} [الجن: ٦]. والله أعلم.اهـ.

وقال الإمام ابن القيم طريق الهجرتين (١/ ٤١٦) في الآية: فهذا يدل على أنه لم يرسل جنيًا، ولا امرأة، ولا بدويًا، وأما تسميته تعالى الجن رجالًا في قوله: (وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا) [الجن: ٦]. فلم يطلق عليهم الرجال، بل هي تسمية مقيدة بقوله: (مِّنَ الْجِنِّ) فهم رجال من الجن، ولا يستلزم دخولهم في الرجال عند الإطلاق، كما تقول: رجال من حجارة، ورجال من خشب ونحوه.اهـ.

٢- قوله تعالى: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا) [النساء: ١٦٣]. وقوله تعالى: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ) [العنكبوت: ٢٧]. وذلك إخبارًا عن إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فهذه الآيات قد أخبرت أن الله قد جعل النبوة في الرجال من البشر، ولو كان في الجن رسل وأنبياء لأخبر القرآن بذلك، والآيات السالفة إخبار من الله عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أن الله قد جعل النبوة في ذريته من بعده، قال القرطبي في تفسيره (١٣/ ٣٤٠): فلم يبعث الله نبيًا بعد إبراهيم إلا من صلبه.اهـ.

٣- قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الأَسْوَاقِ) [الفرقان: ٢٠].

فقد أخبر الله نبيه عليه الصلاة والسلام أن الرسل الذين بعثهم قبله كانوا يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، والمقصود بذلك أنهم بشر، وليس في الآية ما يدل على بعث الرسل من خلاف الإنس.

٤- قولـه تعـالى: ﴿إِنَّ اللهَ اصْـطَفَى آدَمَ وَنُوحًـا وَآلَ إِبْـرَاهِيمَ وَآلَ عِمْـرَانَ عَلَـى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

قال الرازي في تفسيره (١٣/ ١٩٥): وأجمعوا على أن المراد بهذا الاصطفاء إنما هو النبوة، فوجب كون النبوة مخصوصة بهؤلاء فقط.اهـ.، فلا يدخل فيه الجن أو غيرهم من البشر.

٥- قوله تعالى: (إخبارًا عن النفر من الجن الذين ولوا إلى قومهم منذرين بعد سماعهم القرآن من الرسول ﷺ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠].

والذي نفهمه من هذه الآية أن هذا النفر من الجن كان منهم من آمن بموسى عليه السلام، مما يدل على أنه مرسل إليهم، وقد نقل القرطبي في تفسيره (١٦/ ٢١٧): عن ابن عباس: أن الجن لم تكن سمعت بأمر عيسى، فلذلك قالت: ﴿أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى﴾.. قال مقاتل: ولم يبعث الله نبيًا إلى الجن والإنس قبل محمد ﷺ.اهـ. وفي هذا دليل على أنه لم يبعث إلى الجن رسولًا منهم.

ثانيًا: الأدلة من السنة

أخرج مسلم في صحيحه (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: (أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي: كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود..) الحديث.

فإخباره عليه الصلاة والسلام أن كل نبي من الأنبياء السابقين كان يبعث إلى قومه خاصة فيه دليل على أن الجن لم يبعث إليهم رسول منهم، وذلك أن القوم في اللغة: هم جماعة الرجل من الرجال والنساء، فتخصيص الحديث بعث الرسل السابقين إلى أقوامهم بقوله: (إلى قومه) فيه دليل على أنهم جماعة ذلك النبي من

الناس دون الجن، إذ لم يعهد في اللغة إطلاق لفظ القوم على جماعة الرجل من الجن.

وقوله عليه الصلاة والسلام بعد ذلك: (وبعثت إلى كل أحمر وأسود) فيه مزيد بيان لما قلناه، حيث إن رسالة من قبله من الأنبياء كانت لأقوامهم من البشر خاصة، وامتاز نبينا عليه الصلاة والسلام على غيره من الأنبياء بأنه قد بعث إلى الجن والإنس جميعًا، كما نص على ذلك الحديث المتقدم، وفي هذا دلالة على أنه لم يكن في الجن رسل منهم.

وأما من ذكر بأن الرسل السابقين قبل نبينا عليه الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى الإنس والجن جميعًا - كما ذكر الكلبي - فإن ذلك معارض بالحديث المتقدم، حيث اختص الرسول عليه السلام على غيره من الأنبياء بأنه بعث إلى الجن والإنس جميعًا، ولم يحصل هذا لغير نبينا عليه الصلاة والسلام.

القول الثاني: بأن في الجن نذرًا، وليس منهم رسل، وهو مروي عن ابن عباس ومجاهد وغيرهم من السلف.

قال القرطبي في تفسيره (٧/ ٨٦): وقال ابن عباس: رسل الجن هم الذين بلغوا قومهم ما سمعوه من الوحي كما قال: (وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ) ثم قال: وقال مجاهد: الرسل من الإنس والنذر من الجن ثم قرأ: (إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ) يقول القرطبي: وهو -أي قول مجاهد - معنى قول ابن عباس، وهو الصحيح.اهـ.

وقال شيخ الإسلام في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص٣٦٣): وجمهور العلماء على أن الرسل من الإنس، ولم يبعث من الجن رسول، لكن منهم النذر.اهـ.

وقال الإمام ابن القيم طريق الهجرتين (١/ ٤١٦): قال غير واحد من السلف:

الرسل من الإنس، وأما الجن ففيهم النذر.اهـ.

وقال الإمام الطبري في تفسيره (٢٦/ ٣١): عن ابن عباس وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ} [الأحقاف: ٢٩]، قال كانوا سبعة نفر من أهل نصيبين، فجعلهم رسول الله ﷺ رسلًا إلى قومهم.اهـ.

وقال السبكي في فتاواه (٢/ ٦١٨): والذين خالفوا الضحاك في تمسكه بظاهر قوله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ) [الأنعام: ١٣٠]. إنما يؤلون هذه الآية، فقد قال ابن عباس ومجاهد وابن جريج وأبو عبيد: معناه: أن رسل الإنس رسل من الله إليهم، ورسل الجن قوم من الجن ليسوا رسلًا عن الله، ولكن بثهم الله في الأرض، فسمعوا كلام رسل الله، الذين هم من بني آدم، وجاءوا إلى قومهم من الجن فأخبروهم، كما اتفق للذين صرفهم الله إلى النبي ﷺ واستمعوا القرآن وولوا إلى قومهم منذرين، فهم رسل عن الرسل، لا رسل عن الله تعالى، ويسمون نذرًا، ويجوز تسميتهم رسلًا، لتسمية رسل عيسى رسلًا في قوله تعالى: (إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ) [يس: ١٤] وجاء قوله: يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ على ذلك، فالرسل على الإطلاق من الإنس، وهم رسل الله، والنذر من الجن، وهم رسل الرسل ويجوز تسميتهم رسلًا.اهـ.

وقال العلامة العثيمين في شرح السفارينية (ص٤٩٦): ولكن يبقى النظر هل أرسل من الجن رسول؟ فيه خلاف، قيل لا، لقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)(يوسف: الآية ١٠٩)، وقيل: بل منهم رسول لقول الله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْأِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ)(الأنعام: الآية ١٣٠) فهو يخاطب الجن والإنس يقول: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ) إنس من الإنس وجن من الجن.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ (يوسف: الآية ١٠٩) فإن الذكور من الجن يسمون رجالًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ﴾ (الجن: الآية ٦)، فالجن فيهم رجال كما في هذه الآية الكريمة، وعلى هذا فلا يتم الاستدلال بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾، ويكون ظاهر قوله: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ أن من الجن رسلًا.

والذين قالوا: إنه ليس من الجن رسل، أجابوا عن قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ قالوا: إن الخطاب باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع، فهو كقوله تعالى في البحرين: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (الرحمن: ٢٢)، واللؤلؤ والمرجان لا يخرجان إلا من المالح على المشهور.

قالوا أيضًا: إن حكمة الله تعالى تأبى ذلك؛ لأن الرسالة تشريف وتكريم وتعظيم، والجن أصلهم من النار وأبوهم إبليس سيد المتكبرين، وقائد الكافرين، فليس من الحكمة أن يكرم هؤلاء بالرسالة، وإنما يتلقون التعاليم مما جاء إلى البشر، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ القرآن فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ (الاحقاف: ٢٩)﴿قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الاحقاف: ٣٠) ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (الاحقاف: ٣١) فقالوا: إن الجن ليس منهم رسل لكن منهم نذر؛ حيث قال تعالى: ﴿وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾، فيتلقى هؤلاء النذر مما جاءت به الرسل وينذرون بها قومهم.اهـ.

(تنبيه): القول الثاني لا يخالف قول الجمهور من كل وجه، وفيه أيضا توجيه

لقوله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ) وعلى هذا الأساس فهو لا يخالف رأي الجمهور مطلقا، بل يؤيده ويدعمه من ناحية أنه يوافق قول الجمهور فيه أنه لم يبعث إلى الجن رسل منهم بل الرسل من الإنس فقط، وأدلة الفريق الثاني هي نفس أدلة الفريق الأول.

القول الثالث: القائلون بأن في الجن رسلًا منهم، وهو قول الضحاك، وذكر القرطبي ذلك عن مقاتل رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في تفسيره (٧/ ٨٦): وقال مقاتل والضحاك: أرسل الله رسلًا من الجن كما أرسل من الإنس.اهـ.

وذكر الإمام الطبري في تفسيره (٨/ ٣٦): أنه يوجد غير الضحاك من القائلين بهذا القول فقال: (وأما الذين قالوا بقول الضحاك فإنهم قالوا: إن الله أخبر أن من الجن رسلًا أرسلوا إليهم، كما أخبر أن من الإنس رسلًا أرسلوا إليهم.اهـ.

فلعل ابن جرير قصد مقاتلًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونقل الألوسي في روح المعاني (٨/ ٢٨): أن الذين ذكروا بأن من الجن أنبياء منهم قد صرحوا بأن رسولًا منهم يسمى يوسف.اهـ.

وقال ابن حزم في الفصل (٣/ ٢٦٤): ولم يبعث إلى الجن نبي من الإنس البتة قبل محمد ﷺ، لأنه ليس الجن من قوم إنسي، وباليقين ندري أنهم قد أنذروا، فصح أنه جاءهم أنبياء منهم قوله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ).اهـ.

استدل هذا الفريق على ما ذهب إليه بما يلي:

١ – قوله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ).

قال الشوكاني في فتح القدير (٢/ ١٦٣): وظاهره أن الله بعث في الدنيا إلى الجن رسلًا منهم، كما بعث إلى الإنس رسلًا منهم.اهـ.

وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية: وظاهر القرآن يشهد للضحاك، والأكثرون في خلافه.اهـ.

وقال الألوسي في روح المعاني (٨/ ٢٨): وظاهر الآية يقتضي إرسال الرسل إلى كل من المعشرين من جنسهم.اهـ.

وقال العلامة الوادعي في تحفة المجيب (ص٣٦٢): ففي هذه الآية الكريمة أنه أرسل إليهم وقد اختلف العلماء هل من الجن رسل، أم الرسل من الأنس؟ وظاهر الآية أن منهم رسلًا، ولا يضرنا ذلك.اهـ.

ووجه استدلال الضحاك بهذه الآية: أن الله خاطب الجن والإنس بأنه قد بعث إليهم رسلًا منهما، بدليل قوله تعالى: (مِّنكُمْ) وهو يقتضي بعث الرسل إلى الجن منهم وبعث الرسل إلى الإنس منهم كذلك.

٢- وذكر الفخر الرازي في تفسيره (١٣/ ١٩٥): أن الضحاك احتج بقوله بإرسال الرسل إلى الجن منهم بقوله تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلا خلا فِيهَا نَذِيرٌ) [فاطر: ٢٤]. ثم قال الرازي: ويمكن أن يحتج الضحاك بوجه آخر وهو قوله تعالى: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ) [الأنعام: ٩]. قال المفسرون: السبب في استئناس الإنسان بالإنسان أكمل من استئناسه بالملك، فوجب في حكمة الله تعالى أن يجعل رسول الإنس من الإنس ليكمل هذا الاستئناس، إذا ثبت هذا المعنى فهذا السبب حاصل في الجن، فوجب أن يكون رسول الجن من الجن.

٣- ذكر ابن نجيم في الأشباه والنظائر (ص٣٣٠): أن الضحاك وابن حزم احتجا على أنه كان من الجن نبي بقوله عليه الصلاة والسلام: (وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة... الحديث). قال: وليس الجن من قومه، ولا شك أنهم أنذروا، فصح أنه

جاءهم أنبياء منهم.

قال ابن حزم في المحلى (٧/ ٤٩٣): قال الله تعالى: (مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان فبأي آلاء ربكما تكذبان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) قال - أي الطحاوي-: فانما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما، قال: ومثل قوله تعالى: (يا معشر الجن والانس ألم يأتكم رسل منكم) قال: وانما الرسل من الانس لامن الجن قال أبو محمد ابن حزم: صدق الله وكذب الطحاوي وكذب من أخبره بما ذكر بل اللؤلؤ والمرجان خارجان من البحرين اللذين بينهما البرزخ فلا يبغيان، ولقد جاءت الجن رسل منهم بيقين لانهم بنص القرآن متعبدون موعودون بالجنة والنار، وقد صح ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا قتيبة نا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء -هو ابن عبد الرحمن- عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال (فضلت على الانبياء بست) فذكر منها (وأرسلت إلى الخلق كافة)، ومن طريق البخاري نا محمد بن سنان العوفى نا هشيم انا سيار نا يزيد - (هو ابن صهيب) الفقير انا جابر بن عبد الله ان رسول الله ﷺ قال: (أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى) فذكر فيها (وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة) ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن ثابت البنانى وحميد كليهما عن أنس (أن رسول الله ﷺ قال: أعطيت أربعا لم يعطها نبى قبلى أرسلت إلى كل أحمر وأسود) وذكر باقى الخبر، فصح بنقل التواتر أن رسول الله ﷺ بعث وحده إلى الجن والانس وانه لم يبعث نبى قبله قط الا إلى قومه خاصة، وقال تعالى: (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون)، وقال تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) فصح يقينا أنهم مذ خلقوا مأمورون بعبادة الله تعالى، وصح بما ذكرنا من السنن القاطعة انه لم يبعث إليهم نبى من الانس قبل محمد عليه السلام، والجن ليسوا قوم أحد من الانس فصح يقينا

انهم بعث إليهم أنبياء منهم. انظر عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة.

(باب أصل المادة التي خلق منها الجن)

قال الله تعالى: {والجانَّ خلقناه من قبل من نار السموم} الحجر، الآية ٢٧، وقال: {وخلق الجانَّ من مارجٍ من نار} الصف، الآية ١٥.

وعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت قال رسول الله ﷺ: (خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم).

قال ابن العراقي في طرح التثريب (٨/ ٢٧٧): «ومارج النار» بكسر الراء وبالجيم لهبها المختلط بسوادها قاله المازري وابن الأثير، والنووي وغيرهم وقال في الصحاح نار لا دخان لها وقال في المشارق اللهب المختلط وقيل نار دون الحجاب منها هذه الصواعق وحكي في الإكمال هذا الثاني عن الفراء.اهـ.

وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٢/ ٣١١- ٣١٢): وهذا -الحديث- منها بلا شك فإن التركيب والصنع عليه ظاهر، ثم إن فيه ما هو مخالف للقرآن الكريم في موضعين منه:

الأول: قوله في إبليس: "كان من الملائكة " والله عَجَّلَ يقول فيه: {كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}، وما يروى عن ابن عباس في تفسير قوله: {من الجن} أي من خزان الجنان، وأن إبليس كان من الملائكة، فمما لا يصح إسناده عنه، ومما يبطله أنه خلق من نار كما ثبت في القرآن الكريم، والملائكة خلقت من نور كما في " صحيح مسلم " عن عائشة مرفوعا، فكيف يصح أن يكون منهم خلقة، وإنما دخل معهم في الأمر بالسجود لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لأنه كان قد تشبه بهم وتعبد وتنسك، كما قال الحافظ ابن كثير، وقد صح عن الحسن البصري أنه قال: "ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين

قط وإنه لأصل الجن، كما أن آدم عليه السلام أصل البشر". -ثم ذكر الإمام الموضع الثاني-.اهـ.

وقال العلامة الألباني أيضا في تحقيق الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص ٥٨): ذكر أبو عبيد في "الإيمان": أن إبليس "كان في عداد الملائكة" فعلق الإمام الألباني على ذلك قائلا: يعني الذين أمروا بالسجود، ولا يعني.. رحمه الله تعابى: أنه كان منهم في الخلق والجبلة، كيف والقرآن يقول عنه {كان من الجن}، والرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من نار، وخلق آدم مما وصف لكم». "مختصر مسلم" رقم (٢١٦٩).

وسئل العلامة ابن باز كما في فتاوى نور على الدرب (٤/ ٢): فضيلة الشيخ يقولون بأن الرسول مخلوق من نور، هل هذا كلام صحيح؟

فأجاب: هذا الكلام باطل، فإن محمدًا صلى الله عليه وعلى آله وسلم من بني آدم، وسلسلة آبائه وأجداده معلومة، وهو نفسه عليه الصلاة والسلام قد صرح بما أمر الله به، فقد قال الله تعالى له: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ). وقال ﷺ هو عن نفسه: (إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون). فقد خلق عليه الصلاة والسلام من طين، كما هو شأن بني آدم كلهم، والذين خلقوا من نور هم الملائكة، فإن المخلوقات ثلاثة أقسام: قسم خلقوا من نار وهو إبليس وذريته، وقسم خلقوا من النور وهم الملائكة، وقسم خلقوا من طين وهم آدم وبنوه، وليس هناك قسم رابع، فهذا الحديث أو الأثر أو القولة المشهورة أن نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم خلق من نور كذب لا أصل له.

مسألة: في معنى قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي).

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلت (يا رسول الله، إني إذا رأيتك طابت نفسي

وقرت عيني، فأنبئني عن كل شيء؟ فقال: "كل شيء خلق من ماء"، قال: قلت يا رسول الله، أنبئني عن أمر إذا أخذت به دخلت الجنة؟ قال: أفش السلام، وأطعم الطعام، وصل الأرحام، وقم بالليل والناس نيام، ثم ادخل الجنة بسلام)[(١)].

قال الحافظ ابن رجب في لطائف المعارف (ص٢٣): وحديث أبي هريرة يدل على أن الماء مادة جميع المخلوقات وقد دل القرآن على أن الماء مادة جميع الحيوانات قال الله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} [الانبياء: ٣٠] وقال تعالى: {وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ} [النور: ٤٥] وقول من قال: أن المراد بالماء النطفة التي يخلق منها الحيوانات بعيد لوجهين:

أحدهما: أن النطفة لا تسمى ماء مطلقا بل مقيدا لقوله تعالى: {خُلِقَ مِنْ مَاءٍ

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٥، رقم ٧٩١٩) و(٢/ ٣٢٣، رقم ٨٢٧٨)، وابن حبان (٦/ ٢٩٩، رقم ٢٥٥٩)، والحاكم (٤/ ١٧٦، رقم ٧٢٧٨) ، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٥٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٠٨) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/ ٢٠): إسناده جيد، وقال ابن كثير في تفسيره (٥/ ٣٤٠): هذا إسناد على شرط الصحيحين، إلا أن أبا ميمونة من رجال السنن، واسمه سليم، والترمذي يصحح له. وقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة مرسلا والله أعلم، وقال الهيثمي في المجمع (٥/ ١٦): رجال أحمد رجال الصحيح خلا أبا ميمونة وهو ثقة، وقال الحافظ في الفتح (٥/ ٢٩): إسناده صحيح، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (٨/ ٥٣)، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٣/ ٣١٤): إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي ميمونة، فقد روى له أصحاب السنن الأربعة، وهو ثقة، قيل: هو الفارسي الأبار، ومنهم من فرق بين الفارسي والأبار، وقد اختلف في اسمه، أما العلامة الألباني فقد قال في الإرواء (٣/ ٢٣٧): إسناده صحيح رجاله رجال الشيخين غير أبي ميمونة وهو ثقة كما في التقريب، وضعفه في الضعيفة تحت الحديث (١٣٢٤)، وضعيف الترغيب (٣٥٤) و(٥٤٨) وضعيف الجامع (٤٢٣٢) وفي إزالة الدهش والوله (١١).

دَافِقٍ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ} [الطارق: ٦، ٧] وقوله تعالى: {أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ} [المرسلات:٢٠].

والثاني: أن من الحيوانات ما يتولد من غير نطفة كدود الخل والفاكهة ونحو ذلك فليس كل حيوان مخلوقا من نطفة والقرآن دل على خلق جميع ما يدب وما فيه حياة من ماء فعلم بذلك أن أصل جميعها الماء المطلق ولا ينافي هذا قوله تعالى: {وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ} [الحجر:٢٧] وقول النبي ﷺ: "خلقت الملائكة من نور" فإن حديث أبي هريرة دل على أن أصل النور والنار الماء كما أن أصل التراب الذي خلق منه آدم الماء فإن آدم خلق من طين والطين تراب مختلط بماء أو التراب خلق من الماء كما تقدم عن ابن عباس وغيره وزعم مقاتل: أن الماء خلق من النور وهو مردود بحديث أبي هريرة هذا وغيره ولا يستنكر خلق النار من الماء فإن الله ﷻ جمع بقدرته بين الماء والنار في الشجر الأخضر وجعل ذلك من أدلة القدرة على البعث وذكر الطبائعيون أن الماء بانحداره يصير بخارا والبخار ينقلب هواء والهواء ينقلب نارا والله أعلم.اهـ.

وقال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (٤/ ٢١٦): قوله تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون).

الظاهر أن «جعل» هنا بمعنى خلق؛ لأنها متعدية لمفعول واحد. ويدل لذلك قوله تعالى في سورة «النور»: والله خلق كل دابة من ماء.

واختلف العلماء في معنى خلق كل شيء من الماء. قال بعض العلماء: الماء الذي خلق منه كل شيء هو النطفة؛ لأن الله خلق جميع الحيوانات التي تولد عن طريق التناسل من النطف، وعلى هذا فهو من العام المخصوص.

وقال بعض العلماء: هو الماء المعروف؛ لأن الحيوانات إما مخلوقة منه مباشرة

كبعض الحيوانات التي تتخلق من الماء، وإما غير مباشرة؛ لأن النطف من الأغذية، والأغذية كلها ناشئة عن الماء، وذلك في الحبوب والثمار ونحوها ظاهر، وكذلك هو في اللحوم، والألبان، والأسمان ونحوها؛ لأنه كله ناشئ بسبب الماء.

وقال بعض أهل العلم: معنى خلقه كل حيوان من ماء أنه كأنما خلقه من الماء

لفرط احتياجه إليه، وقلة صبره عنه، كقوله: خلق الإنسان من عجل، إلى غير ذلك من الأقوال. وقد قدمنا المعاني الأربعة التي تأتي لها لفظة «جعل» وما جاء منها في القرآن وما لم يجئ فيه في سورة «النحل».

وقال الفخر الرازي في تفسير هذه الآية الكريمة ما نصه: لقائل أن يقول: كيف قال: وخلقنا من الماء كل حيوان؟ وقد قال: والجان خلقناه من قبل من نار السموم وجاء في الأخبار أن الله تعالى خلق الملائكة من النور، وقال تعالى في حق عيسى عليه السلام: وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيرا بإذني وقال في حق آدم: خلقه من تراب.

والجواب: اللفظ وإن كان عاما إلا أن القرينة المخصصة قائمة، فإن الدليل لا بد وأن يكون مشاهدا محسوسا؛ ليكون أقرب إلى المقصود. وبهذا الطريق تخرج عنه الملائكة، والجن، وآدم، وقصة عيسى عليهم السلام؛ لأن الكفار لم يروا شيئا من ذلك. اهـ منه.

ثم قال الرازي أيضا: اختلف المفسرون، فقال بعضهم: المراد من قوله: كل شيء حي الحيوان فقط. وقال آخرون: بل يدخل فيه النبات، والشجر؛ لأنه من الماء صار ناميا، وصار فيه الرطوبة، والخضرة، والنور، والثمر. وهذا القول أليق بالمعنى المقصود، كأنه تعالى قال: ففتقنا السماء لإنزال المطر، وجعلنا منه كل شيء في الأرض من النبات وغيره حيا. حجة القول الأول: أن النبات لا يسمى حيا. قلنا: لا

نسلم، والدليل عليه قوله تعالى: (كيف يحيي الأرض بعد موتها) انتهى منه أيضا.اهـ.

مسألة: هل خلق الجن متقدم على خلق الإنسان؟

لا شك أن خلق الجن متقدم على خلق الإنسان لقوله تعالى: (ولقد خلقنا الإنسان من صلصالٍ من حَمَإٍ مَّسنونٍ - والجآنَّ خلقناه من قبل من نَّار السَّموم) [الحجر: ٢٦- ٢٧]، فقد نصّ في الآية أن الجان مخلوق قبل الإنسان، ويرى بعض السابقين أنهم خلقوا قبل الإنسان بألفي عام، وهذا لا دليل عليه من كتاب ولا سنّة.

مسألة: هل سكن الجن قبل آدم عليه السلام على الأرض

لم يأت في الكتاب والسنة شيء يدل على أن قوما كانوا يسكنون الأرض قبل آدم عليه السلام، وإنما الذي جاء في ذلك هو من أقوال بعض المفسرين من الصحابة والتابعين.

قال ابن عاشور في "التحرير والتنوير" (١/ ٢٢٨):" تعقيب ذكر خلق الأرض ثم السماوات، بذكر إرادته تعالى جعل الخليفة، دليل على أن جعل الخليفة كان أول الأحوال على الأرض بعد خلقها، فالخليفة هنا الذي يخلف صاحب الشيء في التصرف في مملوكاته، ولا يلزم أن يكون المخلوف مستقرا في المكان من قبل، فالخليفة آدم، وخلفيته قيامه بتنفيذ مراد الله تعالى من تعمير الأرض بالإلهام أو بالوحي، وتلقين ذريته مراد الله تعالى من هذا العالم الأرضي" انتهى.

أما ما يذكره بعض المفسرين أو المؤرخين، أن قوما اسمهم الحن (بالحاء المهملة) كانوا يسكنون الأرض، فجاء الجن (بالجيم المعجمة) فقتلوهم وسكنوا مكانهم، فيبدو أنها من القصص التي لا تستند إلى أي سند صحيح.

يقول ابن كثير في "البداية والنهاية" (١/ ٥٥) " قال كثير من علماء التفسير: خلقت الجن قبل آدم عليه السلام، وكان قبلهم في الأرض (الحن والبن)، فسلط الله الجن عليهم فقتلوهم وأجلوهم عنها وأبادوهم منها وسكنوها بعدهم" انتهى.

قال العلامة الطاهر ابن عاشور في "التحرير والتنوير" (١/ ٢٢٨): "إذا صح أن الأرض كانت معمورة من قبل بطائفة من المخلوقات يسمون (الحن والبن) بحاء مهملة مكسورة ونون في الأول، وبموحدة مكسورة ونون في الثاني، وقيل: اسمهم (الطم والرم) بفتح أولهما، وأحسبه من المزاعم، وأن وضع هذين الاسمين من باب قول الناس (هيان بن بيان) إشارة إلى غير موجود أو غير معروف، ولعل هذا انجر لأهل القصص من خرافات الفرس أو اليونان، فإن الفرس زعموا أنه كان قبل الإنسان في الأرض جنس اسمه الطم والرم، وكان اليونان يعتقدون أن الأرض كانت معمورة بمخلوقات تدعى (التيتان) وأن (زفس) وهو (المشتري) كبير الأرباب في اعتقادهم جلاهم من الأرض لفسادهم" انتهى.

مسألة: باب هل إبليس أب للجن.

ورد في الحديث عن معاوية بن الحكم رضي السلمي رضي الله عنه أنه قدم على رسول الله ﷺ فقال (يا رسول الله إني أريد أن أسألك عن الأمر لا أسأل عنه أحدا بعدك من أبونا؟ قال آدم قال من أمنا؟ قال حواء قال من أبو الجن؟ قال إبليس قال فمن أمهم؟ قال امرأته)[1] ولكنه حديث ضعيف لا يثبت كما في الحاشية.

وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى أن إبليس هو أبو الجن كلهم مؤمنهم وكافرهم، فهو أصلهم وهم ذريته نقل هذا القول عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن البصري وغيرهم.

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/ ١٩٧) وقال عنه الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس بن يزيد ولا عن يونس إلا طلحة بن زيد تفرد به محمد بن ماهان، وقال الهيثمي في المجمع (١/ ١٩٨): فيه طلحة بن زيد ضعفه البخاري وأحمد وذكره ابن حبان في الثقات، قلت وقال عنه علي بن المديني: كان يضع الحديث كما في التهذيب (٥/ ١٦).

وقد أطلق شيخ الإسلام على إبليس أنه " أبو الجن " في أكثر من موضع، انظر "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٤٦،٢٣٥)، وكذا تلميذه ابن القيم، ثم الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦/ ٣٦٩).

وقال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "مجموع الفتاوى" (٩/ ٣٧٠- ٣٧١) -:

" والشيطان هو أبو الجن عند جمع من أهل العلم ، وهو الذي عصى ربه واستكبر عن السجود لآدم ، فطرده الله وأبعده" انتهى.

وجاء في فتاوى نور على الدرب للعلامة العثيمين (الجن والشياطين/ سؤال رقم/ ٢):

"لا شك أن إبليس هو أبو الجن؛ لقوله تعالى: (وخلق الجان من مارج من نار). وقوله عن إبليس وهو يخاطب رب العزة سبحانه وتعالى: (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين). وقوله تعالى: (أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو).

فهذه الأمور أدلتها واضحة أن الشيطان له ذرية، وأن الجن ذريته ولكن كيف يكون ذلك؟ هذا ما لا علم لنا به، وهو من الأمور التي لا يضر الجهل بها، ولا ينفع العلم بها. والله أعلم.

(باب أنواع الجن)

عن أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال قال رسول الله (الجن ثلاثة أصناف صنف لهم أجنحة يطيرون في الهواء وصنف حيات وكلاب وصنف يحلون ويظعنون)[1].

---

(١) أخرجه الطبرانى (٢٢/ ٢١٤، رقم ٥٧٣)، والحاكم (٢/ ٤٩٥ رقم ٣٧٠٢)، وأبو الشيخ فى العظمة (٥/ ١٦٤٤، رقم ١٠٨٧٧)، وابن حبان (١٤/ ٢٦، رقم ٦١٥٦)، وأبو نعيم فى الحلية (٥/ ١٣٧)، والأصبهاني في الحجة (٢/ ٣٩١) و(١/ ٤٨٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ٢٢٨٠)، والبيهقي في الأسماء =

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ (خلق الله الجن ثلاثة أصناف: صنف حيات وعقارب وخشاش الأرض، وصنف كالريح في الهواء، وصنف عليهم الحساب والعقاب..)[1].

الجن أصناف مختلفة، فهم أصناف من حيث خلقتهم العامة، يختلف فيها كل صنف عن الآخر، وهم قبائل متعددة، وفيهم الذكور والإناث. وهم بعد ذلك مختلفون في الاعتقاد، ففيهم المؤمن والكافر، والصالح والطالح، وهم فرق وشيع مختلفة، إلى غير ذلك مما يتعلق بأصنافهم.

أولا: أصناف الجن من حيث أصل خلقتهم، وقوتهم

الجن مختلفون من حيث أصل خلقتهم التي خلقهم الله عليها، فصنف منهم يشبهون الحيات والكلاب وبقية الحيوانات، وصنف يطير في الهواء، وثالث يقيم

=

والصفات (٢/ ١٣٠)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٩٥ - ٩٦) والحديث ضعفه ابن كثير في تفسيره (٦/ ٤٩٩): رفعه غريب جدا، وخالفه غيره فقال ابن عبد البر في الإستذكار (٧/ ٥٣٦): إسناده جيد رواته أئمة ثقات، وصححه ابن حبان، والحاكم ووافقه الذهبي، وقال المناوى في الفيض (٣/ ٣٦٥) قال: العراقى: صحيح الإسناد، وقال الهيثمى (٨/ ١٣٦): رجاله وثقوا وفى بعضهم خلاف، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٣١١٤)، وقال الأرنؤوط في تحقيق صحيح ابن حبان: إسناده قوي.

(١) أخرجه ابن أبى الدنيا فى الهواتف (ص ٩٩، رقم ١٥٦)، وأبو الشيخ فى العظمة (٥/ ١٦٣٩، رقم ١٠٨١١)، وفي التاريخ (ص١٠٦)، والديلمى (٢/ ١٨٩، رقم ٢٩٤٢) والحديث قال عنه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٤٥٨): فيه يزيد بن سنان يخطئ كثيرا حتى يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات لا يعجبني الاحتجاج بخبره، وعده الذهبي في الميزان (٤/ ٤٢٨) من مناكير يزيد بن سنان، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (٨/ ١٨٦): إسناده ضعيف، وضعفه السيوطي في الجامع الصغير، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٣٥٤٩).

ويرتحل، بدليل حديث أبي ثعلبة الخشني المتقدم.

فالجن على هذا الأساس متباينون في أصل خلقتهم التي خلقوا عليها، فهم على صور شتى، ولكن هذه الأصناف جميعًا لا تخرج في الدائرة العامة عن كونها مخلوقة من النار، لإخبار القرآن بذلك، قال تعالى: ﴿وَالْجَآنَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧].

وقد ذكر أن هناك صنفًا من الجن يقال له الحِنُّ - بالحاء -، قال ابن منظور: (والحن بالكسر: حي من الجن يقال بأن منهم الكلاب السود البهم، وقيل بأن الحن ضرب من الجن وأنشد: يلعبن أحوالي من حن وجن

وقيل بأنهم سفلة الجن وضعفاؤهم، وأنشد مهاصر بن المحل:

أبيت أهوى في شياطين ترن   مختلف نجواهم جن وحن

وقد قيل بأنهم سموا بالحِنِّ لأنهم كانوا يعيشون في الظلمة فحنوا إلى سطح الأرض[1].

وأطلقت بعض الأوصاف على الجن لمناسبتها لبعض أصنافهم، وهي في مجملها أوصاف تدور حول المكر والدهاء، والقوة والتبدل من صورة إلى أخرى.

فمن هذه الأوصاف

أ - العفريت: قال تعالى إخبارًا عن جن سليمان عليه السلام: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]. قال ابن منظور: (العفريت من الرجال: النافذ في الأمر، المبالغ فيه مع خبث ودهاء، والعفريت من الشيء: المبالغ، يقال فلان عفريت نفريت، وعفرية نفرية...

وعلى هذا فإن العفريت في الآية يراد به القوي الداهية، الذي يقدر على إحضار

---

(١) (تنبيه) لم يصح شئ عن المعصوم ﷺ في أن هناك صنف من الجن يسمى الحن فتنبه.

عرش بلقيس من اليمن إلى أرض فلسطين بقوته ودهائه.

وقد تقدم حديث الرسول ﷺ: (إن عفريتًا من الجن تفلت عليّ البارحة ليقطع عليّ صلاتي..)[١].

وهذا الوصف إنما يطلق على بعض الجن، إذا أنهم ليسوا جميعًا في مرتبة واحدة، بل فيهم الضعيف كذلك، فعن ابن مسعود قال: (لقي رجل من أصحاب النبي ﷺ رجلًا من الجن، فصارعه فصرعه الإنس، فقال له الجني: عاودني، فعاوده، فصرعه الإنسي، فقال له الإنسي: إني لأراك ضئيلًا شحيبًا، كأن ذريعتيك ذريعتا كلب. فكذلك أنتم معاشر الجن - أو أنت منهم كذلك -؟ قال: لا والله إني منهم لضليع، ولكن عاودني الثالثة، فإن صرعتني علمتك شيئًا ينفعك، فعاوده، فصرعه فقال: هات علمني، قال: هل تقرأ آية الكرسي؟ قال نعم، قال: إنك لن تقرأها في بيت إلا خرج منه الشيطان له خبج كخبج الحمار، لا يدخله حتى يصبح، قال رجل من القوم: يا أبا عبد الرحمن من ذاك الرجل من أصحاب النبي ﷺ؟ قال فعبس عبد الله وأقبل عليه وقال: من يكون هو إلا عمر رضي الله عنه)[٢].

ب - الخبل: وهم الذين يخبلون الناس ويؤونهم، ويقال: رجل مخبل: إذا كان به

(١) أخرجه البخاري (٤٦١)، ومسلم (٥٤١). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الدارمي (٣٤٢٤)، والدينوري في المجالسة (٦/ ١٤٦، رقم ٢٤٧٥)، والطبراني في الكبير (٩/ ص١٦٥، ١٦٦) والأثر قال عنه الهيثمي في المجمع (٩/ ٧١ - ٧٢) رواهما الطبراني بإسنادين ورجال الرواية الثانية رجال الصحيح إلا أن الشعبي لم يسمع من ابن مسعود ولكنه أدركه، ورواة الطريق الأولى فيهم المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط فبان لنا صحة رواية المسعودي برواية الشعبي والله أعلم.، قلت ويبقى الجمع بين هذه القصة وحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند البخاري (٣٢٩٤ و٣٦٨٣ و٦٠٨٥) ومسلم (٢٣٩٦)(إيه يا ابن الخطاب! والذي نفسي بيده! ما لقيك الشيطان سالكا فجا؛ إلا سلك فجا غير فجك).

مس من الجن، وسيأتي الحديث عن هذا عند الحديث عن صرع الجن للإنس.

ج- الغول: وقد قيل إنه ساحر الجن، قال عليه الصلاة والسلام: (إذا تغولت لكم الغيلان فنادوا بالأذان)[1]،يعني: إذا ضلوا وشبهت عليهم الغول الطريق أذَّنوا فذهبت

(١) قال العلامة الألباني في الضعيفة (١١٤٠): ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في " المصنف " (١٢/ ٤٤/ ١): حدثنا يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن الحسن عن جابر بن عبد الله مرفوعا. وبهذا الإسناد أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٨١ - ٣٨٢) وأبو يعلى (٥٩٣ - ٥٩٤) في حديث. وكذلك أخرجه أحمد (٣/ ٣٠٥) وابن السني في " عمل اليوم والليلة " (٥١٧) من طريقين آخرين عن هشام بن حسان به. وأخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " (١/ ٢٥٦/ ١) وكذا أبو داود (٢٥٧٠) ولكنه لم يسق لفظه. قلت: وهذا إسناد ضعيف، ورجاله ثقات، وإنما علته الانقطاع بين الحسن وهو البصري وجابر، فإنه لم يسمع منه كما قال أبو حاتم والبزار. وقد رواه البزار (٤/ ٣٤/ ٣١٤٩) من طريقين عن يونس عن الحسن عن سعد بن أبي وقاص مرفوعا به نحوه. وقال البزار: لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم سمع الحسن من سعد شيئا". وقال الهيثمي (١٠/ ١٣٤):

" ورجاله ثقات إلا أن الحسن البصري لم يسمع من سعد فيما أحسب". وله شاهد واه جدا من رواية عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به. أخرجه بن عدي في " الكامل " (ق ٢٤٤/ ١) وقال:

" هذا الحديث بهذا الإسناد بعض متنه لا يعرف إلا من طريق عمر بن صبح عن مقاتل، وابن صبح منكر الحديث". وقال الذهبي: "ليس بثقة ولا مأمون، قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث". وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعا به. وزاد: "فإن الشيطان إذا سمع النداء أدبر وله حصاص". أخرجه الطبراني في " الأوسط " من حديث عدي بن الفضل عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه. وقال: "لم يروه عن سهيل إلا عدي".

قلت: وهو متروك كما قال الهيثمي (١٠/ ١٣٤). والزيادة المذكورة عند مسلم (٢/ ٥ - ٦) من طريقين عن سهيل به. وهذا يدل على نكارة ما زاده عدي عليها. ويؤكده أن في =

الغيلان، وتغولت: صارت غولًا، وذلك لأنها تتصور بصور كثيرة، فمرة تتصور في صورة امرأة جميلة، وأخرى في صورة امرأة قبيحة، ومرة قصيرة، وأخرى طويلة، ومرة كالإنس، وأخرى كالدواب، وهكذا لتفزع الناس، فهي متبدلة باستمرار، قال كعب بن زهير:

فما تدوم على حال تكون بها كما تلون في أثوابها الغول

ويقال: غاله الدهر أي غير حاله، كما يتغول الغول، فيتغير في كل صورة.

نلاحظ مما تقدم أن الجن أصناف مختلفة من حيث قوتهم، ومكرهم، وتنقلهم في الصور المختلفة، وتخبطهم للإنسان وإيذائهم له، وهي أوصاف تتناسب مع طبيعتهم النارية، مع ما أعطاهم الله من القدرة على التشكل والتبدل في الصور المختلفة.

(تنبيه) قال العلامة الألباني في التعليق على الترغيب والترهيب (٢/ ٦٠٢-٦٠٣): «الغول»: جنس من الجن والشياطين، كانوا يعتقدون في الجاهلية أنها تتلون

=

أحد الطريقين المشار إليهما عند مسلم عن سهيل قال: أرسلني أبي إلى بني حارثة، قال: ومعي غلام لنا أوصاحب لنا، فناداه مناد من حائط باسمه، قال: وأشرف الذي معي على الحائط فلم ير شيئا، فذكرت ذلك لأبي فقال: لوشعرت أنك تلقى هذا لم أرسلك، ولكن إذا سمعت صوتا فناد بالصلاة، فإني سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: "إن الشيطان إذا نودي بالصلاة، ولى وله خصائص". قلت: فهذا يبين أن هذه الزيادة التي تفرد بها عدي - وهو ابن الفضل - أصلها مقطوع من كلام أبي صالح والد سهيل، فرفعه عدي!.اهـ. من الضعيفة.

(تنبيه) في صحيح مسلم (٣٨٩): عن سهيل قال (أرسلني أبي إلى بني حارثة قال ومعي غلام لنا (أو صاحب لنا) فناداه مناد من حائط باسمه قال وأشرف الذي معي على الحائط فلم ير شيئا فذكرت ذلك لأبي فقال لو شعرت أنك تلقى هذا لم أرسلك ولكن إذا سمعت صوتا فناد بالصلاة فإني سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال إن الشيطان إذا نودي بالصلاة ولى وله حصاص).

في البراري لتضل الناس وتهلكهم، فأبطل ذلك النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بقوله: «لا غول»... وقال ابن الأثير: «الغول أحد الغيلان» وهي جنس من الجن والشياطين، كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة تتراءى للناس فتتغول تغولًا، أي: تتلون تلونًا في صور شتى، وتغولهم أي: تضلهم عن الطريق، وتهلكهم فنفاه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وأبطله.اهـ.

ثانيا: أصناف الجن من حيث إنتسابهم إلى قبائل وأماكن

في الجن قبائل وأقوام كما هو الأمر عند الإنس، فقد أخبر القرآن أن للجن أقوامًا، قال تعالى إخبارًا عن النفر الذين استمعوا للقرآن من الرسول عليه الصلاة والسلام ثم ولوا إلى قومهم منذرين: (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الأحقاف: ٣١]. قال ابن منظور في لسان العرب (١٢/ ٤٩٦): والقوم الجماعة من الرجال والنساء جميعًا، وقيل: هو للرجال خاصة دون النساء، ويقوي ذلك قوله تعالى: (لا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ) [الحجرات: ١١] أي رجال من رجال، ولا نساء من نساء... وقال: وقوم كل رجل: شيعته وعشيرته.. وفي الحديث: (إن نسَّاني الشيطان شيئًا من صلاتي فليسبح القوم، وليصفق النساء)[(١)]، قال ابن الأثير: القوم في الأصل مصدر قام، ثم غلب على الرجال دون النساء، ولذلك قابلهن به، وسموا بذلك، لأنهم قوامون على النساء بالأمور التي ليس للنساء أن يقمن بها وقال

(١) أخرجه أحمد (١٦/ ٥٧٣)، وأبو داود (٢١٧٤)، والترمذي بإثر الحديث (٢٧٨٧)، وفي الشمائل له بإثر الحديث (٢٢٠) والحديث قال عنه الترمذي: حديث حسن إلا أن الطفاوي لا نعرفه إلا في هذا الحديث، ولا نعرف اسمه، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف أبي داود، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٦/ ٥٧٥): إسناده ضعيف لجهالة الطفاوي.

الجوهري: القوم: الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه، قال: وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع، لأن قوم كل نبي، رجال ونساء.اهـ.

وعلى هذا فإن قول النفر من الجن: (يا قومنا) يفيد أن لكل نفر من الجن قومًا ينتسبون إليه، فإن هؤلاء النفر من الجن انطلقوا إلى شيعتهم وعشيرتهم ينذرونهم، وأولى الناس بالإنذار الأهل والعشيرة، كما قال تعالى لنبيه عليه السلام: (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ) [الشعراء: ٢١٤].

ففيما تقدم دلالة على وجود القوم والعشيرة والقرابة عند الجن، تمامًا كما هو الشأن عند الإنس، ولا عجب في ذلك، إذ أنهم يتناكحون ويتناسلون، ولا شك أن هذا يستدعي أن يكون عندهم هذه الأصول والفروع.

وكما أن الجن ينتسبون إلى أقوام، فإنهم ينتسبون إلى أماكن وأوطان كذلك، فقد ذكر أن النفر الذين قدموا على الرسول ﷺ إنما جاءوا إليه من نصيبين، ففي حديث أبي هريرة رضي الله أنه (كان يحمل مع النبي ﷺ إدواة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها فقال: من هذا؟ فقال: أنا أبو هريرة، فقال: أبغني أحجارًا أستنفض بها، ولا تأتيني بعظم ولا بروثة، فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي حتى وضعت إلى جنبه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت معه فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال: هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين - ونعم الجن - فسألوني الزاد، فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعمًا)[1]. ونصيبين هذه قيل: إنها مدينة بالشام، وجنها سادات الجن، وقيل: إنها قرية باليمن غير التي في العراق، وقيل: إنهم من نينوى، وأن جن نصيبين أتوه بعد ذلك بمكة، وذكر الحافظ في الفتح (٧/ ١٧٢): أن نصيبين منطقة بين الشام والعراق، وذكر القرطبي في تفسيره (١٩/ ٢): أن

(١) أخرجه البخاري (٣٨٦٠).

الجن الذين قدموا على الرسول وهو بمكة كانوا سبعة نفر: ثلاثة من أهل حران وأربعة من أهل نصيبين، والذين أتوه بنخلة جن نينوى.اهـ.

وفي رواية عند مسلم (٤٥٠) عن الشعبي أن وفد الجن الذي قدم على الرسول وهو بمكة إنما كان من جن الجزيرة.

فقد دلت هذه الأحاديث على أن الجن ينتسبون إلى أوطان، فمنهم جن الجزيرة، ومنهم جن نينوى، ومنهم جن نصيبين، ومنهم جن حران إلى غير ذلك من الأوطان والأماكن التي يسكنها الجن وينتسبون إليها.

ثالثا: أصناف الجن من حيث الإيمان والكفر، والصلاح والفساد.

كما أن الجن قبائل مختلفة، فهم كذلك أصحاب ملل ونحل متباينة، ففيهم المؤمن والكافر، والعادل والظالم، والسني والبدعي كما تقدم في الأبواب السابقة. عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة (ص: ٥٩، وما بعده) بتصرف.

(باب رؤية بعض الحيوانات للجن)

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال (إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله؛ فإنها رأت ملكا، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنه رأى شيطانا)[١].

وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ: (إذا سمعتم نباح الكلاب ونهيق الحمر بالليل فتعوذوا بالله، فإنهن يرين ما لا ترون)[٢].

(١) أخرجه البخاري (٣٣٠٣) ومسلم (٢٧٢٩).
(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٠٦، رقم ١٤٣٢٢)، وعبد بن حميد (ص ٣٥٠، رقم ١١٥٧)، وأبو داود (٤/ ٣٢٧، رقم ٥١٠٣، ٥١٠٤)، وأبو يعلى (٤/ ٢١٠، رقم ٢٣٢٧)، وابن خزيمة (٢٥٥٩)، وابن حبان (١٢/ ٣٢٦، رقم ٥٥١٧)، والحاكم (٤/ ٣١٦، رقم

=

٧٧٦٢)، والبغوي (٣٠٦٠) والحديث صححه ابن حبان، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٣١٨٣)، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٢/ ١٨٨): إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن إسحاق، فقد روى له أهل السنن، وقرنه مسلم بغيره، وقد صرح بالتحديث في بعض مصادر التخريج.

(تنبيه): قد ولغت في هذا الحديث الشريف ألسنة كثير من أرباب التمعقل في زماننا، وشطحت فيه أقلام من ضاعت أعمارهم في ردم ما شيدته جهابذة الرواية من قواعد وسنن؛ حتى صار شعارا عند بعض أولاء المحدثين على زوغان منهج المحدثين، وتقبلهم لمنكرات المتون و «ما لا يقبله العقل، وما لا فائدة منها للإسلام والمسلمين»!.

ترى مثال هذا العار من الشعار -مثلا-:

في ما عنون به (جواد عفانة) كتابا له، تعنى فيه رد الصحاح بقوله: «الإسلام وصياح الديكة»! يعلل ذلك في تقدمته بقوله: «قد قصدت بقولي (صياح الديكة) لفت نظر القارئ الفطين إلى إحدى الخرافات التي نظمت في قول نسبه الراوي إلى رسول الله ﷺ زورا وكذبا».

وترجع مجمل المعارضات الموجهة إلى الحديث إلى واحدة رئيسة تتعلق بالواقع المشاهد، وهي:

أن تعليل صياح الديكة بكونها رأت ملكا، مع تقرر أن لكل ابن آدم ملائكة حفظة وملكين يكتبان أعماله: يلزم منه أن تصيح الديكة ليل نهار كلما رأت إنسانا! لرؤيتها الملائكة مع كل إنسان، وبما أن هذا لا يحدث: فالحديث كذب على رسول الله ﷺ؛ لتكذيب الواقع المحسوس له.

هذا ما يتعلق بتعليل صياح الديك.

وكذا تعليل نهيق الحمار برؤيته الشيطان؛ فإنه يشكل عليه أن المتقرر شرعا أن لكل إنسان شيطانا موكلا به، وأن الشيطان كثير الوسوسة لبني آدم؛ فلو كانت العلة كما ذكر في الحديث: لوجب أن تنهق الحمر في الأوقات كلها لدى رؤيتها للناس!

=

=

بل إذا وضع الحديث بجانب حديث: «إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين.. »، مع كثرة ما يصادف وجود حمار أو حمير عند المسجد، وحسب حديث المناداة وخروج الشيطان له ضراط، وحسب الحديث الآخر: أن الحمار يرى الشيطان وينهق عند رؤيته! يلزم منه النهيق مع كل أذان وإقامة، فلما انتفى سماع نهيق الحمار حينئذ: لزم منه بطلان الحديث.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (إسماعيل الكردي):

«ورد في الحديث استحباب الدعاء عند سماع صوت الديك، خاصة أن الديك يصيح عند الفجر، فيوقظ الناس لصلاة الفجر، وورد أن صياح الديك تسبيحه، أما كون صياح الديك سببه أنه يرى ملاكا: فهذا من غرائب المرويات عن أبي هريرة ﵁، ويبدو لي أنه إضافة مدرجة من حديث أبي هريرة، ظن الرواة أنها مرفوعة.

ذلك لأن التعليل لسبب صياح الديك يشكل عليه: أن القرآن الكريم والحديث نصا على أن لكل ابن آدم ملائكة حفظة، وملكين يكتبان أعماله، وعليه؛ فالمفروض أن تصيح الديكة ليل نهار كلما رأت إنسانا؛ لأجل أنها ترى معه أولئك الملائكة، مع أن شيئا من هذا لا يحدث!

وكذلك تعليل نهيق الحمار برؤيته لشيطان؛ فإنه يشكل عليه: ما ورد في صحيح الحديث: أن لكل إنسان شيطانا موكلا به، ومثله ما جاء في القرآن الكريم من وجود القرين للإنسان.. وقد بين لنا الحق تعالى أن الشيطان كثير الوسوسة للإنسان، وعلمنا أن نستعيذ بالله من شر الوسواس الخناس ... إلخ.

والحاصل أن الناس في غالب أحوالهم معرضون لمحاولات الإضلال من قبل الشيطان ولوساوسه، فلو كان نهيق الحمار سببه رؤية الشيطان: لوجب أن تنهق الحمير في الأوقات كلها، ولدى رؤيتها للناس! ويلزم: أنه إذا كان الإنسان راكبا حمارا، فكلما وسوس له الشيطان بشيء، وجب أن ينهق الحمار من تحته لرؤيته الشيطان!

وكذلك يشكل متن الحديث إذا وضعناه بجانب الحديث الأخير؛ حيث كثيرا ما يكون حمار أو حمير -في القرى- على باب مسجد أو قريبا منه، ثم نرى أن المؤذن يؤذن، ولكن لا نسمع نهيق الحمار! مع أنه من المفروض حسب الحديث الأول: أن الشيطان

=

=

خرج من المسجد له ضراط، وحسب الحديث الثاني: أن الحمار يرى الشيطان، وينهق عند رؤيته!».

هذا؛ ولم ينس (عفانة) أن يفتش لإسناد هذا الحديث عن علة ينيط بها ما اكتشفه في المتن من نكارة، فلم يجد إلا أن يتهم به: عبد الرحمن بن هرمز راويه عن أبي هريرة، وحدسه أنه ما سمعه إلا من كعب الأحبار.

* دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «إذا سمعتم صياح الديكة.. وإذا سمعتم نهيق الحمار»

أما عن معارض الحديث فيما يدعى من تكذيب الحس له.. إلخ؛ فقولنا في دحضه ينبجس من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن الحديث قد رواه الأئمة، واستهم الشراح في بيانه، فلم يقع لواحد الإدلاء بهذا الاعتراض الذي اعترض به المعترضون من المعاصرين، مع سداد فهومهم، وذكاء عقولهم، فتفردهم بهذا الاعتراض على الحديث ينبئك عن مقدار فهمهم في جنب فهوم أولئك الأعلام.

الوجه الثاني: أن الحديث بتمامه من قول رسول الله ﷺ، ودعوى أن تعليل صياح الديكة في الحديث هو من إدراج أبي هريرة رضي الله عنه -كما ادعاه الكردي- أو غلط من عبد الرحمن بن هرمز -كما ادعاه عفانة-: مجرد دعوى يعوزها البرهان، ولم أر أحدا من نقاد الحديث صرح بذلك، مع كونهم أدق عينا بما تصح نسبته لرسول الله ﷺ وما لا يصح.

والمعترضان إنما نصبا هذه الدعوى الإسنادية -فيما يظهر- لئلا يستوحش الناظر من طعنهما في الحديث، وتكذيبهما له بدعوى مخالفته الواقع!

الوجه الثالث: أن الحديث أخبر عن أمر غيبي، لا يقع للعقل إدراك كنهه؛ لعجزه من جهة، ولقصور الواسطة الناقلة للعقل -وهي: الحواس- عن تحصل هذا الإدراك من جهة أخرى؛ فإذا تحقق ذلك، فلا طريق إلى معرفة هذا الغيب إلا عن طريق الوحي، وحينئذ يجب الإيمان بما أخبر به الصادق ﷺ؛ وذلك من مقتضيات الإيمان بالرسول ﷺ.

=

(لن ينهق الحمار حتى يرى شيطانا، فإذا كان ذلك فاذكروا الله، وصلوا علي)

في هذه الأحاديث دلالة صريحة على أن من الحيوانات ما يرى الشيطان - الذي هو من جنس الجن - رؤية حقيقية تفزعه، ولا مانع من سماعها أصوات الجن والشياطين أيضا.

قال الدكتور الأشقر في عالم الجن والشياطين (ص/ ١٦): ورؤية الحيوان لما لا نرى ليس غريبا، فقد تحقق العلماء من قدرة بعض الأحياء على رؤية ما لا نراه، فالنحل يرى الأشعة فوق البنفسجية، ولذلك فإنه يرى الشمس حال الغيم، والبومة

=

وبناء على ما قرر، يتبين لك أن دعوى المعترض أن لو كانت الديكة تصيح عند رؤيتها للملائكة، مع كون كل إنسان محاطا بملائكة يحفظونه، وملكين يكتبان أعماله؛ للزم من ذلك أن تصيح كل وقت: هي دعوى باطلة، ذلك:

أن حصول صياح الديكة عند رؤية ملك، وكذا نهيق الحمار عند رؤية شيطان؛ لا يلزم منهما أن يكونا عند رؤية كل ملك أو كل شيطان؛ لأن الذي أشهد كلا منهما لرؤية ما لا يراه البشر: قادر أن يحجب عن الديكة رؤية الملائكة الحفظة والموكلين بكتابة الأعمال؛ ويحجب عن الحمار: قرين الإنسان، وهذا القرين نفسه الذي يدبر لسماعه الأذان، فهما نوع واحد.

وكما علمنا بدلالة الواقع عدم شهود الديكة رؤية كل أنواع الملائكة، وعدم شهود الحمير كل أنواع الشياطين، فإن في بعض الأحاديث ما يعلم بأن هذا الشهود لا يقع لها في كل حين، بل هي محصورة في الليل.

جاء القيد بهذا في رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه رواها الثقات بلفظ: «إذا سمعتم صياح الديكة بالليل؛ فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكا، وإذا سمعتم نهيق الحمار بالليل؛ فتعوذوا بالله من الشيطان؛ فإنه رأى شيطانا».

قال الشوكاني: «قوله في الحديث الآخر (من الليل): يقيد المطلق، فتكون الاستعاذة إذا سمع النباح ليلا لا نهارا»، وكذلك قال علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) قبله؛ ويكفي في رد تلك الشبهة اليتيمة ما سقناه من تلك الحجج؛ والحمد لله.

ترى الفأر في ظلمة الليل البهيم.اهـ.

عن أبي رافع مرفوعا (لن ينهق الحمار حتى يرى شيطانا، فإذا كان ذلك فاذكروا الله، وصلوا علي)[1].

في هذه الأحاديث دلالة صريحة على أن من الحيوانات ما يرى الشيطان - الذي هو من جنس الجن - رؤية حقيقية تفزعه، ولا مانع من سماعها أصوات الجن والشياطين أيضا.

قال الدكتور الأشقر في عالم الجن والشياطين (ص/ ١٦): ورؤية الحيوان لما لا نرى ليس غريبا، فقد تحقق العلماء من قدرة بعض الأحياء على رؤية ما لا نراه، فالنحل يرى الأشعة فوق البنفسجية، ولذلك فإنه يرى الشمس حال الغيم، والبومة ترى الفأر في ظلمة الليل البهيم.اهـ.

قال المباركفوري في مرعاة المفاتيح (٨/ ١٦٦): قوله (إذا سمعتم صياح)، بكسر الصاد (الديكة) بكسر الدال المهملة وفتح التحتانية جمع ديك، كفيلة جمع فيل وهو ذكر الدجاج، وليس المراد حقيقة الجمع لأن سماع واحد كاف، وللديك خصيصة ليست لغيره من معرفة الوقت الليلي، فإنه يقسط أصواته فيها تقسيطًا، لا يكاد يتفاوت ويوالي صياحه قبل الفجر وبعده، لا يكاد يخطئ سواء طال الليل أم

---

(١) قال العلامة الألباني في الضعيفة (٤٣٤٣): ضعيف جدا أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٠٩): عن معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: حدثنا أبي محمد، عن أبيه عبيد الله عن أبي رافع مرفوعا، قلت: وهذا إسناد ضعيف جدا؛ معمر وأبوه محمد؛ قال البخاري في كل منهما: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم في الأب:"منكر الحديث جدا". قلت: وذكر الصلاة على النبي ﷺ فيه من منكراتهما؛ فقد صح الحديث عن أبي هريرة بدونها في "الصحيحين" وغيرهما.اهـ. وانظر أيضا الضعيفة رقم (٦٣٨٧).

قصر، وزاد في رواية أحمد (ج٢: ص٣٠٨)، والبخاري في الأدب المفرد، وابن السني (في الليل)(فسلوا الله)، بنقل الهمزة، وروي بإثباته، أي فاطلبوا (من فضله)، أي زيادة إنعامه عليكم، (فإنها رأت ملكًا)، بفتح اللام نكرة إفادة للتعميم، قال عياض: كأن السبب فيه رجاء تأمين الملائكة على دعاءه، واستغفارهم له وشهادتهم له بالإخلاص، ويؤخذ منه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين تبركًا بهم، وصحح ابن حبان، وأخرجه أبو داود، وأحمد من حديث زيد بن خالد رفعه (لا تسبوا الديك فإنه يدعو إلى الصلاة) وفي رواية (يوقظ للصلاة)[1]،وعند البزار من هذا الوجه سبب قوله ﷺ ذلك أن ديكًا صرخ فلعنه رجل فقال ذلك. قال الحليمي: يؤخذ منه أن كل من استفيد منه الخير لا ينبغي أن يسب، ولا أن يستهان به بل يكرم ويحسن إليه، قال وليس معنى قوله: (يدعو إلى الصلاة) أن يقول حقيقة صلوا أو حانت الصلاة، بل معناه أن العادة جرت بأنه يصرخ عند طلوع الفجر فطرة فطره الله عليها، (وإذا سمعتم

---

(١)أخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٩٨)، وأحمد (٤/ ١١٥)، (٥/ ١٩٢)، والطيالسى (ص ١٢٩، رقم ٩٥٧) وعبد بن حميد (٢٧٨)، والحميدي (٨٣٣)، وأبو داود (٥١٠١)، والنسائي في الكبرى (١٠٧١٥)، وابن حبان (٥٧٣١) والبيهقى فى شعب الإيمان (٤/ ٢٩٩، رقم ٥١٧٢) والحديث رجاله ثقات، ولكن اختلف في وصله وإرساله فصحح أبو حاتم والبزار وأبو نعيم وصله، وقال الدارقطني: المرسل أشبه بالصواب، وصححه ابن حبان، وقال النووي في رياض الصالحين (ص ٦٢٤)؛ والأذكار (ص ٣٢٤): إسناده صحيح، وقال المناوي في فيض القدير (٦/ ٣٩٩) -بعد نقل كلام النووي-: وقال غيره: رجاله ثقات. فرمز المؤلف -يعني السيوطي- لحسنه فقط تقصير، أو قصور.اهـ.. وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٤٢٧): إسناده جيد، وقال مغلطاي في شرح ابن ماجة (٣/ ١١٧): سنده صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٧٣١٤)، وصححه العلامة الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٣٦٣).

نهيق الحمار)، أي صوته المنكر. وزاد البخاري في الأدب المفرد، وابن السني في عمل اليوم والليلة (من الليل)، وكذا وقع في حديث جابر عند أحمد، وأبي داود وغيره كما سيأتي في باب تغطية الأواني، وزاد فيه أيضًا (نباح الكلاب)، قيل: أطلق الأمر بالتعوذ عند نهيق الحمر، في حديث الباب فاقتضى أنه لا فرق في طلبه بين الليل والنهار، وخصه في رواية أخرى بالليل. فإما أن يحمل المطلق على المقيد، أو يقال: خص الليل لأن انتشار الشياطين فيه أكثر، فيكون نهيق الحمير فيه أكثر، فلو وقع نهارًا كان ذلك. وقال الشوكاني: في قوله في الحديث الآخر (من الليل) يقيد المطلق فتكون الاستعاذة إذا سمع (النهيق) والنباح ليلًا لا نهارًا (فتعوذوا بالله من الشيطان) كذا في بعض النسخ من المشكاة، وهكذا وقع في الصحيحين، والمسند، والترمذي، وبعض نسخ أبي داود، وزاد في بعض نسخ المشكاة (الرجيم)، وهكذا وقع في المصابيح، وبعض نسخ أبي داود، قال الحفني: أي اعتصموا بالله منه بأن يقول أحدكم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو نحو ذلك من صيغ التعوذ.

وقال المناوي: فتعوذا أي ندبًا بأي صيغة كانت، والأولى (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) (فإنه) أي الحمار (رأى شيطانًا) في الصحيحين والمصابيح (فإنها رأت شيطانًا) على تأويل الدابة ورعاية المقابلة، ووقع في المسند، والترمذي، وشرح السنة كما في المشكاة، يعني وحضور الشيطان مظنة الوسوسة والطغيان ومعصية الرحمن فناسب التعوذ لدفع ذلك، قال عياض: وفائدة الأمر بالتعوذ لما يخشى من شر الشيطان وشر وسوسته، فيلجأ إلى الله في رفع ذلك. وقال الطيبي: لعل السر فيه أن الديك أقرب الحيوانات صوتًا إلى الذاكرين الله، لأنها تحفظ غالبًا أوقات الصلاة وأنكر الأصوات صوت الحمير فهو أقربها صوتًا إلى من هو أبعد من رحمة الله. وفيه دلالة على أن الله تعالى: خلق للديكة إدراكًا تدرك به النفوس القدسية، كما خلق

للحمير والكلاب إدراكًا تدرك به النفوس الشريرة الخبيثة، ونزول الرحمة عند حضور الصلحاء، ونزول الغضب عند حضور أهل المعاصي. فائدة قال الداودي: ينبغي أن يتعلم من الديك خمسة أشياء: حسن الصوت، والقيام بالسحر، والسخاء، والغيرة، وكثيرة النكاح. تنبيه قيل: قوله: (فإنها رأت ملكًا) و(إنه رأى شيطانًا) ليس المعنى أنها لا تصوت إلا إذا رأت ملكًا أو شيطانًا، فإن صياح الديكة وكذلك نهيق الحمار، كثيرًا ما يكون لعوارض وأسباب غير رؤية الملك والشيطان، بل المعنى أن صوتهما قد يكون لذلك أيضًا، فلا يتعين أي الأصوات لذلك، وأيها لغيره فيستحب الدعوة والتعوذ عند كل تصويت منهما، ليقع البعض منهما موقعهما، وإن لم يقع الكل مقام الرؤية، مع أن زيادة الدعاء والتعوذ مطلوبة، وإن لم يكن في محل إجابة، وكذلك حضور شيطان، ووجوده لا يتوقف التعوذ عليه لأن الإنسان أحوج ما يكون إليهما، فكان تعميم فكان تعميم الأمر بالدعاء والتعوذ عند كل صياح ديك ونهيق حمار كتعميم أمر العبادة في ليالي القدر تحريًا لمظان القبول.

(باب كيف نستتر عن أعين الجن)

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول: بسم الله)[(١)].

(١) أخرجه الترمذى (٢/ ٥٠٣، رقم ٦٠٦)، وابن ماجه (١/ ١٠٩، رقم ٢٩٧) والحديث ضعفه الترمذي بقوله: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بذاك القوى، وضعفه البيهقي في الدعوات الكبير (١/ ١١١) بقوله: إسناده فيه نظر، وضعفه ابن العربي في العارضة (١/ ٤٠)، وقال الحافظ في النتائج (١/ ١٩٧): رواته موثقون، وقال المناوى في الفيض (٤/ ٩٧): مال مغلطاى إلى صحته فإنه لما نقل عن الترمذى أنه غير قوى قال ولا أدرى ما يوجب ذلك لأن جميع من فى سنده غير مطعون عليهم بوجه من =

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال: (اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث)[1].

وعن زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إن هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخبث والخبائث)[2].

=

الوجوه بل لو قال قائل إسناده صحيح لكان مصيبا، وصححه العلامة الألباني بمجموع طرقه في الإرواء (١/ ٨٨).

(١) أخرجه البخاري (١٤٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣٧٣)، والطيالسي (٦٧٩)، وابن أبي شيبة (١/ ١) و(١٠/ ٤٥٢)، وأبو داود (٦)، وابن ماجه بعد (٢٩٦)، والترمذي في العلل الكبير (١/ ٨٢)، والنسائي في الكبرى (٩٩٠٥، ٩٩٠٦)، وفي عمل اليوم والليلة (٧٧، ٧٨)، وابن خزيمة (٦٩)، وابن حبان (١٤٠٦)، والطبراني في الكبير (٥١١٥)، وفي الدعاء (٣٦٣)، والحاكم (١/ ١٨٧)، والبيهقي (١/ ٩٦)، والخطيب في تاريخه (١٣/ ٣٠١) والحديث صححه ابن حبان، وقال النووي في الخلاصة (١/ ١٤٩): إسناده صحيح، وصححه ابن الملقن في الإعلام (١/ ٤٢٧)، وقال العلامة ابن باز في تعليقه على البلوغ (١٠٩): سنده جيد، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٧٠)، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٢/ ٣٩): رجالُه ثقات رجال الشيخين، وهذا حديث تفرَد به قتادة، ورواه عنه شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، ومعمر، وهشام الدستوائي، واختلفوا عليه فيه: فرواه شعبة عنه، فقال: عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، رواه عن شعبة محمدُ بن جعفر وحجاج في هذه الرواية، وعبد الرحمن بن مهدي في الرواية (١٩٣٣٢). ورواه سعيدُ بنُ أبي عروبة، عنه، فقال: عن القاسم الشيباني، عن زيد بن أرقم، رواه عن سعيد أسباطُ بن محمد، وعبدُ الوهَّاب الخفاف في الرواية (١٩٣٣١)، وخالفهما ابنُ علية- عند النسائي في "الكبرى" (٩٩٠٤)، والطبراني في "الكبير" (٥١٠٠)، وفي "الدعاء" (٣٦٢) - فقال: عن النضر بن أنس، بدل: القاسم الشيباني، وثلاثتهم روى عن سعيد قبل الاختلاط. ورواه معمر عنه، فقال: عن النضر بن أنس، عن أبيه أنس بن

=

قال ابن العربي في المسالك (٢/ ٢٩٩): كان رسول الله ﷺ يحض على الاستعاذة في هذا الموضع لمعنيين:

أحدهما: أنه خلاء، وللشيطان قدرة في الخلاء ليست له في الملأ يصل بها إلى العبد، قال رسول ﷺ: (الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب)(١).

الثاني: أنه موضع قذر يجب أن ينزه ذكر الله عن الجري فيه على اللسان، فيغتنم الشيطان عدم ذكر الله، فإن ذكره يطرده، فلجأ إلى الاستعاذة قبل ذلك، ليعقدها عصمة بينه وبين الشيطان، حتى يخرج من الخلاء.اهـ.

قوله في الحديث الأول (ستر) بفتح السين مصدر، وقيل بالكسر، وهو الحجاب (ما بين أعين الجن) قال الطيبي "ستر"مبتدأ و"ما بين" موصولة مضاف إليها وصلتها الظرف أي الفعل الذي تعلق به، وخبر المبتدأ قوله أن يقول: بسم الله. (عورات بني

=

مالك، رواه عن معمر عبد الرزاق عند الطبراني في "الدعاء" (٣٥٥). ورواه هشام الدستوائي- كما ذكر الترمذي في "سننه" ١/ ١١ - فقال: عن قتادة، عن زيد بن أرقم.. وقد عدَ الترمذيُّ هذا الاختلاف اضطرابًا، فقال: وحديثُ زيد بن أرقم في إسناده اضطرابٌ، ثم سرده. وقال في "العلل الكبير" ١/ ٨٤: سألت محمدًا (يعني البخاري) إيُ الروايات عندنا أصحُ؟ قال: لعل قتادة سمع منهما جميعًا عن زيد بن أرقم، ولم يقض في هذا بشيء. قلنا: يريد البخاري بقوله هذا دَفْعَ الاضطراب عن إسناد هذا الحديث، لأن قول معمر فيه: عن أنس بن مالك، وهمٌ، فيما نقله البيهقي في "سننه" ١/ ٩٦ عن الإمام أحمد، وروايةُ الدستوائي فيها، انقطاع، فتمحَّض من هذه الروايات روايتا سعيد وشعبة، عن قتادة. ولم يقطع البخاري باضطرابهما، وإن لم يوافقه الترمذي، وصحَّحهما ابن حبان، فقال: الحديث مشهورٌ عن شعبةَ وسعيدٍ جميعًا، وهو ما تفرَّد به قتادة. قلنا: وتابعه على تصحيحهما الحاكم في "المستدرك"، فقال: وكلا الإسنادين من شرط الصحيح، ووافقه الذهبي.اهـ. وانظر بذل الإحسان (٢/ ٢٠٧ - ٢١١).

(١) أخرجه البخاري (١٢١٠) ومسلم (٥٤١) من حديث أبي هريرة.

آدم) بسكون الواو جمع عورة (إذا دخل أحدهم الخلاء) أي وقت دخول أحد بني آدم، ثم هذا الظرف قيد واقعي غالبي للتكشف المحتاج إلى الستر بالبسملة المتقدمة، لا أنه احترازي، فإنه ينبغي أن يبسمل إذا أراد كشف العورة عند خلع الثوب، أو إرادة الغسل، يدل على ما قلنا من عموم الحكم ما روي عن أنس مرفوعًا: (ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا وضعوا ثيابهم أن يقولوا "بسم الله)، أخرجه الطبراني في الأوسط بإسنادين أحدهما فيه محمد بن مسلمة الأموي، ضعفه البخاري وغيره، ووثقه ابن حبان وابن عدي، وبقية رجاله الموثقون. (أن يقول: بسم الله) وذلك لأن اسم الله كالطابع على بني آدم فلا يستطيع الجن فكه، قال المناوي: وقال بعض أئمة الشافعية: ولا يزيد "الرحمن الرحيم" اقتصارًا على الوارد ووقوفًا مع ظاهر هذا الخبر. ولا منافاة بين حديث على هذا وبين ما تقدم من ذكر التعوذ عند دخول الخلاء في حديث زيد بن أرقم وحديث أنس المتقدم في الفصل الأول، إذ ليس أن يقول: هذا وذاك، أحدهما تسمية الله والآخر دعاء يستعيذ به من الخبث والخبائث، ويدل على الجمع ما رواه العمري حديث أنس في التعوذ بلفظ: إذا دخلتم الخلاء فقولوا: "بسم الله، أعوذ بالله من الخبث والخبائث". قال الحافظ في الفتح: إسناده على شرط مسلم. فالجمع أفضل، ولو اكتفى بكل منهما لحصل أصل السنة. مرعاة المفاتيح (٢/ ٦٤- ٦٥).

وقوله في الحديث الثالث (إن الحشوش) بضم الحاء المهملة وشينين معجمتين، هي الكتف ومواضع قضاء الحاجة، واحدها حش مثلث الحاء، وأصله جماعة النخل المتكاثفة، وكانوا يقضون حوائجهم إليها قبل اتخاذ الكنف في البيوت. (محتضرة) بفتح الضاد أي تحضرها الجن والشياطين يترصدون بني آدم بالأذى والفساد؛ لأنها مواضع تكشف فيه العورات وتهجر عن ذكر الله. فيتمكنون منهم في تلك المواضع ما

لا يتمكنون في غيرها من المواضع. (أعوذ بالله) قد تقدم أنه ﷺ -كان- يقول: (اللهم إني أعوذبك). فيتخير بين الصيغتين، أو يقول هذا مرة والآخر مرة مرعاة المفاتيح (٢/ ٦٤).

من المعلوم أن الجن يرى الإنسان دون أن يراه، قال تعالى: (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) الأعراف / ٢٧[1].

---

(١) (تنبيه): قال الله تعالى: (يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوآتهما إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم إنا جعلنا الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون (٢٧)) [الأعراف: ٢٧].

وفي الحديث عن أبي هريرة -؟ -، عن النبي ﷺ قال: "إن عفريتا من الجن تفلت علي البارحة؛ ليقطع علي الصلاة؛ فأمكنني الله منه، فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان: (قال رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي) [ص: ٣٥] ".) أخرجه البخاري (٤٦١)، ومسلم (٥٤١).

* ظاهر الآية الكريمة نفي رؤية الإنس للجن، وأما الحديث ففيه إثبات الرؤية، وهذا يوهم خلاف الآية.

* مسالك العلماء في دفع التعارض بين الآية والحديث:

اختلف العلماء في إمكان رؤية الإنس للجن على مذهبين:

الأول: إمكان رؤية الإنس للجن.

وهذا مذهب أهل السنة، إلا أنهم اختلفوا في تأويل الآية، والجمع بينها وبين الحديث، على أقوال:

الأول: أن الآية محمولة على الأعم الأغلب، وليس المراد نفي رؤيتهم مطلقا؛ حيث إن الغالب هو عدم رؤيتهم من قبل الإنس، ولكن لا مانع من رؤيتهم في بعض الأحيان، كما وقع للنبي ﷺ.

وهذا رأي: الخطابي، والبغوي، والقاضي عياض، وأبي العباس القرطبي، والنووي، وابن رجب، والآلوسي.

=

=

القول الثاني: أن المراد في الآية نفي رؤيتنا لهم في الحال التي يروننا فيها، وليس في الآية ما يفيد نفي رؤيتنا لهم مطلقا؛ إذ المستفاد منها أن رؤيتهم إيانا مقيدة من هذه الحيثية، فلا نراهم في وقت رؤيتهم لنا فقط، ويجوز رؤيتنا لهم في غير ذلك الوقت.

وهذا رأي: شيخ الإسلام ابن تيمية، والكرماني، وابن حجر الهيتمي، والشوكاني.

قال الشوكاني: "وقد استدل جماعة من أهل العلم بهذه الآية على أن رؤية الشياطين غير ممكنة، وليس في الآية ما يدل على ذلك، وغاية ما فيها: أنه يرانا من حيث لا نراه، وليس فيها أنا لا نراه أبدا؛ فإن انتفاء الرؤية منا له في وقت رؤيته لنا لا يستلزم انتفاءها مطلقا".اهـ

واعترض: بأن في حديث أبي هريرة رؤية الاثنين، بعضهم لبعض، في آن واحد، وليس فيه ما ذكر من التفصيل.

القول الثالث: أن رؤيتهم على طبيعتهم وصورهم الأصلية التي خلقوا عليها ممتنعة؛ لظاهر الآية، لكن إذا تشكلوا في غير صورهم أمكن رؤيتهم، وعليه تحمل الأحاديث والآثار الواردة في المسألة.

ذكر هذا القول: القاضي عياض.

وهو اختيار: الحافظ ابن حجر، والعيني.

واعترض عليه النووي قائلا: "هذه دعوى مجردة؛ فإن لم يصح لها مستند؛ فهي مردودة".

القول الرابع: أن رؤيتهم على صورهم التي خلقوا عليها هو مما اختص به الأنبياء - عليهم السلام - وهو من معجزاتهم، وعليه تحمل الآية، وأما سائر الناس فلا يمكنهم رؤيتهم إلا إذا تشكلوا في غير صورهم التي خلقوا عليها.

وهذا رأي: ابن بطال، والنحاس، وابن عاشور.

قال ابن بطال: "رؤيته ﷺ للعفريت هو مما خص به، كما خص برؤية الملائكة، وقد أخبر ﷺ أن جبريل -؟ - له ستمائة جناح، ورأى النبي ﷺ الشيطان في هذه الليلة، وأقدره الله عليه لتجسمه؛ لأن الأجسام ممكن القدرة عليها، ولكنه ألقى في روعه ما وهب سليمان -؟ - فلم ينفذ ما قوي عليه من حبسه رغبة عما أراد سليمان الانفراد به، =

=

وحرصا على إجابة الله تعالى دعوته، وأما غير النبي من الناس فلا يمكن منه، ولا يرى أحد الشيطان على صورته غيره ﷺ؛ لقوله تعالى: (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم)، لكنه يراه سائر الناس إذا تشكل في غير شكله، كما تشكل الذي طعنه الأنصاري حين وجده في بيته على صورة حية فقتله فمات الرجل به، فبين النبي ﷺ ذلك بقوله: "إن بالمدينة جنا قد أسلموا، فإذا رأيتم منهم شيئا فآذنوه ثلاثة أيام؛ فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه، فإنما هو شيطان"".اهـ

القول الخامس: أن رؤية الجن ممتنعة مطلقا إلا لنبي، أو في زمن نبي.

وهذا رأي: ابن حزم، حيث قال عن الجن: "وهم يروننا ولا نراهم، قال الله تعالى: (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم)....، وإذ أخبرنا الله؟ أننا لا نراهم، فمن ادعى أنه يراهم أو رآهم فهو كاذب، إلا أن يكون من الأنبياء - عليهم السلام - فذلك معجزة لهم، كما نص رسول الله ﷺ أنه تفلت عليه الشيطان ليقطع عليه صلاته قال: فأخذته فذكرت دعوة أخي سليمان، ولولا ذلك لأصبح موثقا يراه أهل المدينة، وكذلك في رواية عن أبي هريرة -؟ - للذي رأى؛ أنها هي معجزة لرسول الله ﷺ، ولا سبيل إلى وجود خبر يصح برؤية حتى بعد موت رسول الله ﷺ، وإنما هي منقطعات، أو عمن لا خير فيه".اهـ

ونقل عن الإمام الشافعي أنه قال: "من زعم من أهل العدالة أنه يرى الجن أبطلت شهادته؛ لأن الله؟ يقول: (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم)، إلا أن يكون نبيا".

القول السادس: أن الآية خارجة مخرج التمثيل لدقيق مكر الشيطان وخفي حيله، وليس المقصود منها نفي الرؤية حقيقة. ذكره الآلوسي في تفسيره احتمالا آخر في الجمع، ولا يخفى بعده، بل هو من التفسير الإشاري المخالف لظاهر القرآن الكريم.

أدلة هذا المذهب:

استدل القائلون بإمكان الرؤية - وهم أهل السنة - بأدلة منها:

الدليل الأول: حديث أبي هريرة -؟ - الوارد في المسألة.

الدليل الثاني: قصة أبي هريرة -؟ - مع الشيطان، وقد رآه أبو هريرة في صورة مسكين على هيئة إنسان، وهذا يدل على أن الشياطين والجن يتشكلون في غير صورهم.

=

=

الدليل الثالث: أن الله تعالى نص في كتابه على عمل الجن لسليمان -؟ - ومخاطبتهم له، في قوله تعالى: (قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوي أمين (٣٩)) [النمل: ٣٩]، ومثل هذا لا ينكر مع تصريح القرآن بذلك، وثبوت الأحاديث الصحيحة.

المذهب الثاني: نفي إمكان رؤية الجن مطلقا، لا لنبي، ولا لغيره.

وهذا مذهب المعتزلة، وبعض الأشاعرة. وبه قال الزمخشري، والفخر الرازي.

قال الزمخشري - بعد أن أورد الآية -: "وفيه دليل بين أن الجن لا يرون، ولا يظهرون للإنس، وأن إظهارهم أنفسهم ليس في استطاعتهم، وأن زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة".اهـ

وقال الفخر الرازي: "قوله تعالى: (من حيث لا ترونهم) يدل على أن الإنس لا يرون الجن؛ لأن قوله: (من حيث لا ترونهم) يتناول أوقات الاستقبال من غير تخصيص، قال بعض العلماء: ولو قدر الجن على تغيير صور أنفسهم بأي صورة شاؤا وأرادوا لوجب أن ترتفع الثقة عن معرفة الناس، فلعل هذا الذي أشاهده وأحكم عليه بأنه ولدي أو زوجتي جني صور نفسه بصورة ولدي أو زوجتي، وعلى هذا التقدير يرتفع الوثوق عن معرفة الأشخاص".اهـ

والذي يظهر صوابه - والله تعالى أعلم - هو إمكان رؤية الإنس للجن، وأن الآية محمولة على نفي رؤيتهم على الهيئة التي خلقوا عليها، لكن إذا تشكلوا في صور أخرى من إنسان أو حيوان أمكن رؤيتهم، وعليه فتكون الآية مقيدة بمنع رؤيتهم في حال دون حال، وتلك الحال هي هيئتهم التي خلقوا عليها.

يدل على هذا الاختيار:

١ - ما ذكر في المسألة من الأحاديث، والتي فيها رؤية النبي ﷺ لهم.

٢ - وما ورد من رؤية بعض الصحابة لهم على صورة إنسان، أو حيوان، وهذا يدل على أنهم لا يرون على هيئتهم التي خلقوا عليها، لكن إذا تشكلوا في صور أخرى أمكن رؤيتهم.

٣ - أنه لم ينقل أن أحدا رآهم على هيئتهم التي خلقوا عليها، لا في حديث، ولا في أثر،

=

ولما كانت الشياطين خبيثة - فإنها تألف الأماكن الخبيثة، قال الله تعالى: (الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات... الآية) النور / ٢٦، ولذلك تحضر الشياطين الأماكن التي يقضي فيها الإنسان حاجته، وتريد إتباع الأذية والضرر به.

وقد بين لنا النبي ﷺ ماذا نفعل حتى يحمينا الله من شر الشياطين إذا دخلنا الخلاء وذلك بأن يقول المسلم قبل دخول المكان (بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث).

قال العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشرح الممتع (١/ ٨٣): فائدة البسملة: أنها ستر. وفائدة هذه الاستعاذة: الالتجاء إلى الله عَزَّ وَجَلَّ من الخبث والخبائث لأن هذا المكان خبيث، والخبيث مأوى الخبثاء فهو مأوى الشياطين فصار من المناسب إذا أراد دخول الخلاء أن يقول الله: أعوذ بالله من الخبث والخبائث حتى لا يصيبه الخبث وهو الشر، ولا الخبائث وهو النفوس الشريرة.

* * *

=

على حين تعددت الوقائع برؤيتهم في صور أخرى، فدل على صحة ما قلناه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما رؤية كثير من الناس للجن - حال الصرع وغير الصرع - فهذا أكثر وأشهر من أن يذكر....، وقد اتفق أئمة الإسلام على وجود الجن، وقد رآهم غير واحد من الناس، وخاطبوهم... ".

(إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ) أي: إن جعلنا الشياطين أعوانًا وقرناء للكافرين.

الفهرس

* * *